

# فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الرب

وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى

الجزء الأول

مقدمات التحقيق وتفسير الفاتحة

القسم الدراسي

د. جميل بن عطا

مقدمة التحقيق

إياد أحمد العوج

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب

الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

جائزة لادبي الازلية لفرز الكوثر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتوح الغيب

## فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الرب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن: (٢٠١٠/٧/٢٥٣٣)

الرقم المعياري الدولي: ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبر عن رأي محققه ولا يعبر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +٩٧١ ٤ ٢٦١٠٦٦٦

فاكس: +٩٧١ ٤ ٢٦١٠٠٨٨

الموقع على الإنترنت: [www.quran.gov.ae](http://www.quran.gov.ae)

البريد الإلكتروني: [Rs@quran.gov.ae](mailto:Rs@quran.gov.ae)

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

أسهم في نشر هذا الكتاب

ADIB



مصرف أبوظبي  
الإسلامي



## قالوا في كتاب الكشاف

الكشاف كتابٌ عظيمٌ في بابه، ومُصنّفه إمامٌ في فنّه.

الإمام تاج الدين السُّبكي

من التفسير ما يرجعُ إلى اللسانِ من معرفةِ اللغةِ والإعرابِ  
والبلاغةِ في تأديةِ المعنى بحسبِ المقاصدِ والأساليبِ... ومن  
أحسنِ ما اشتمل عليه هذا الفنُّ من التفاسيرِ كتابُ الكشافِ  
للزمخشريِّ من أهلِ خوارزمِ العراقِ.

العلامة ابن خلدون

الكشافُ هو الكافلُ في هذا الفنِّ، اشتُهر في الآفاقِ، واعتنى  
الأئمةُ المحققون بالكتابةِ عليه.

الحافظ السيوطي



## قالوا في حاشية الطيبي

وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطيبي، من أهل توريز من عراق العجم، شرح فيه كتاب الزمخشري، وتتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلة تزيّفها، وتبين أنّ البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة، لا على ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم.

العلامة ابن خلدون

شرح الكشاف شرحاً كبيراً، وأجاب عمّا خالف مذهب السنة أحسن جواب، يعرف فضله من طالعه.

الحافظ ابن حجر

حاشية الطيبي على الكشاف هي أنفس حواشيه على الإطلاق، مع ما فيها من الكلام على الأحاديث في بعض الحالات إذا اقتضى الحال ذلك على طريقة المحدثين، مما يدل على ارتفاع طبقته في علمي المعقول والمنقول.

القاضي الشوكاني



## كلمة

### المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد، خاتم النبيين وإمام المرسلين، وخير خلق الله أجمعين، ورحمة الله للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

فإن القرآن الكريم هو الرسالة الخاتمة، والمعجزة الخالدة، أنزله الله سبحانه على قلب رسوله وحبيبه محمد ﷺ، فسطعت أنوار معرفته، وتجلت أسرار إعجازه، وأخذت روعة بيانه بالألباب، وأسرت القلوب والأفئدة، وتحدى الأولين والآخرين من الثقلين أن يأتوا بمثله، فقال: ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وأدرك المخاطبون أنهم أمام بيان معجز، فأذعن الإنس والجن بأنه كلام الله جل شأنه، ونطق لسان العدو اللدود له بأن «له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمغدق، وإنه ليعلو ولا يعلى عليه، وما يقول هذا بشر»، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الحشر: ٢١]، ولا غرور، فإنه حبل الله المتين، والنور المبين، والصرراط المستقيم، والحجة الباقية إلى يوم الدين، لا يشبع منه العلماء، ولا تنقضي عجائبه، وقد

تكفل الله سبحانه بحفظه، وصانه أن تصل إليه يد التحريف والتبديل، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ومنذ أن أنزل القرآن على الرسول الكريم ﷺ، صار شغل الأمة الشاغل، تلاوةً وتعبُدًا، وتعلُّمًا وتعليماً، وحفظاً، وعملاً، وتدبراً وتزكية، وأفرغوا في تفسير نصوصه وتحليل خطابه والكشف عن كنوزه كل طاقاتهم، فتحقق للقرآن الكريم من العناية والحفاوة ما لم يتحقق قطُّ لكتاب سماويٍّ أو أرضي، ولن يتحقق ذلك لغيره أبداً، وهياً الله تعالى لكتابه الكريم أقواماً من شعوب وقبائل شتى، عرباً وعجمًا، يتسابقون ويتنافسون في خدمته، والذود عنه، فخرجوا بأنواع شتى من أصناف التفسير والتحليل، وكثرت مؤلفات أهل العلم في تفسير الكتاب العزيز، فمنها ما عني بلغته وإعراجه، ومنها ما عني بالمرويِّ المأثور في تفسيره، ومنها ما عني باستخراج الأحكام الفقهية منه، ومنها ما عني ببلاغته وأساليبه. ومن الذين عُنُوا بذلك أعظم عناية الإمام الزمخشري، فقد نحى في التفسير منحىً بلاغياً، لإبراز روائع القرآن البيانية، وأسلوبه الساحر المعجز، فحاز في هذا المضمار قصبَ السبق، وصار «كشافه» مورداً نهل منه كل من رام الوقوف على أسلوب القرآن وبيانه، وجمال نظمه، وفنون تعبيره.

أقبل أبو القاسم الزمخشري على تفسير القرآن في أواخر سنة ٥٢٥هـ وقد عرف الناس مقامه فلقبوه بـ(العلامة)، وكان قد سافر من بلاده (خوارزم)، فاستقر بمكة المكرمة، ولذلك لُقِّب (جار الله)، وهناك انقطع لتفسير القرآن، فألف تفسيره الذي سماه «الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل»، على طريقة علمية مبناها: تحليل التركيب، وبيان خصائصه، واعتبار إعجازه على المنهج الذي مهده الشيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز»، وقد أتى في تفسيره حقاً من مظاهر البراعة،

وآيات العلم الواسع، والذوق الراسخ، والقلم المتمرس ما زاده إعجاباً به بعد انتهائه، وأصبح كتابه عمدة الناس على اختلافهم، يرجعون إليه على أنه نسيج وحده في طريقته البلاغية الإعجازية، وفي غوصه على دقائق المعاني وحسن إبرازه على طريقة علمية سائغة بتحليل التركيب وإبراز خصائصه واعتباراته<sup>(١)</sup>.

وكانت البلاغة القرآنية قد أخذت بلب (جار الله)، وسيطرت على قلبه وعقله، ومما رشح عن مداد يراعه من التعبيرات قوله: «ولله درُّ أمر التنزيل وإحاطته بفنون البلاغة وشعبها، لا تكاد تستغرب منها فناً إلا عثرت عليه فيه على أقوم مناهجه، وأسدِّ مدارجه»، وقال في موضع آخر: «ولا ترى أحسن ولا ألطف ولا أحرز للمفاصل من كنايات القرآن وآدابه»، وقال: «وأسرار التنزيل ورموزه في كل باب بالغة من اللطف والخفاء حدًّا يدق عن تفضن العالم، ويزل عن تبصره».

وقد شهد علماء أعلام بعظمة «الكشاف»، وعلو كعب صاحبه، فقال الإمام تاج الدين الشبكي: «اعلم أنّ «الكشاف» كتابٌ عظيمٌ في بابه، ومُصنّفه إمامٌ في فنّه»<sup>(٢)</sup>. وقال والده شيخ الإسلام تقي الدين السبكي عن «الكشاف»: «ولي فيه غرامٌ لما اشتمل عليه من الفوائد والفضائل التي لم يُسبق إليها، والنكت والدقائق التي بعد الحصول عليها»<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام السيوطي رحمه الله مبيّناً قدر «الكشاف»، وما له وما عليه، واصفياً مدى عناية أهل العلم به: «ولمّا كان كتابُ «الكشاف» هو الكافَل في هذا الفنّ؛ اشتهر

(١) ينظر: «التفسير ورجاله»، لطاهر ابن عاشور ص ٦٣-٦٦.

(٢) «معيد النعم ومبيد النقم» ص ٦٦.

(٣) نقله عنه السيوطي في «تحفة الأديب في نُحاة مغني اللبيب» (١: ٤٠٠).

في الآفاق، واعتنى الأئمة المحققون بالكتابة عليه، فمن تميّز لاعتزالٍ حادٍ فيه عن صوبِ الصواب، ومن مناقشٍ له فيما أتى به من وجوه الإعراب، ومن مُحشٍّ وَصَحَّ وَنَقَّحَ واستشكَلَ وأجاب، ومن مُحَرِّجٍ لأحاديثه عزا وأسند، وصحَّح وانتقد، ومن مُخْتَصِرٍ لِحُصِّ وأوجَز<sup>(١)</sup>.

غير أن العلامة (جار الله) الزمخشري، رحمه الله وغفر له، قد نحى في تفسيره منحى الاعتزال، فكان لزاماً على أهل السنة تبيين الحق، وتقويم الاعوجاج، وردُّ الكشاف إلى جادة الصواب، وطريق السواد الأعظم من الأمة، فكان أول من تصدّى لاعتزالياته الإمام ناصر الدين ابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣هـ)، فخر الديار المصرية<sup>(٢)</sup> في كتابه «الانتصاف»، وانتصر لمذهب أهل السنة والجماعة، غير أنه لم يستوعب جميع ما في «الكشاف» من مسائل الاعتزال.

فانبرى له الإمام المحقق شرف الدين الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، الذي قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني إنه كان «آيةً في استخراج الدقائق من القرآن والسنة»<sup>(٣)</sup>، فبين ما في «الكشاف» من الاعتزاليات، وردَّ عليها، مبيناً ما عليه أهل السنة والجماعة من أمور الاعتقاد، وكشف عن مكنونات الألفاظ موضحاً بالدليل القاطع والبرهان الساطع أن وجه البلاغة القرآنية وإعجاز نظمه وروعة بيانه تتحقق باتباع طريقة أهل السنة والجماعة في فهمهم نصوص الصفات ومراد نص الكتاب الكريم في جميع الأمور التي اشتمل عليها الوحي المنزل.

(١) نقله حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٤٧٧) عن مقدّمة حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي.

(٢) قال فيه الإمام العز ابن عبد السلام: الديار المصرية تفخر برجلين في طرفيها: ابن دقيق العيد بقوص، وابن المنير بالإسكندرية. «طبقات المفسرين» للداوودي (١: ٩٠).

(٣) «الدرر الكامنة» (٢: ١٥٦) تحقيق: جاد الحق.



فكان الإمام شرف الدين الطيبي في مقدمة مَنْ عُنُوا بالكشّاف من منطلق البحث البلاغي، وكتب حاشية على «الكشّاف» أسماها «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب»، «وهي أجلّ حواشيه»<sup>(١)</sup>، وذكر في مقدّمته أنه رأى رؤيا مباركة إبان شروعه في الكتاب، قال: «رأيت - والله الواهب - فيما يرى النائم، في أثناء الشروع أو قبيله أنه ﷺ ناولني قدحًا من اللبن، وأشار إليّ فأصبتُ منه، ثم ناولتُهُ صلواتُ الله عليه وسلامه، فأصاب منه»، فوفقه الله في كتابه فيما رام، وسدّد رأيه ورميته فأصاب الحقّ، وأخرج من بين فرث الاعتزال ودم الانحراف لبنًا من صفاء العقيدة ونقاها سائغًا للشاربين، أثلج صدور العالمين، ولهج بالثناء عليه ألسنة العارفين، قال الإمام أبو المواهب الشعرائيّ رحمه الله، مُثنيًا الثناء العاطر على «حاشية الطيبيّ» في كتابه «المنن الكبرى»: «أعظم حواشي الكشّاف حاشية الطيبيّ، فإنه كان محدثًا صوفيًّا نحوبيًّا فقيهاً أصوليًّا، وقّل أن تجتمع هذه الصفات في عالم».

وقد أكبّ العلماء على كتاب الإمام الطيبيّ هذا، واعتمد عليه كل من جاء بعده، وأكثروا النقل عنه، وعوّل عليه المحشّون على «الكشّاف» من بعده. وكان من عظيم إسهام الطيبيّ في البلاغة القرآنية أنه أثبتَ ببحوثه العالية «أنّ البلاغة إنّما تقعُ في الآية على ما يراه أهلُ السنّة لا على ما يراه المعتزلة، فأحسنَ في ذلك ما شاء، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة» كما يقول العلامة ابن خلدون<sup>(٢)</sup>.

على أنه التزم الجانب العلمي القائم على الإنصاف في رده، وكان ديدنه إحقاق الحق، ومع أن الطيبي اطلع على «الانتصاف» غير أنه لم يتردد في الردّ على ابن المنير إن

(١) «كشف الظنون» (٢: ١٤٧٨) نقلًا عن مقدمة السيوطي لحاشيته على البيضاوي.

(٢) «مقدّمة ابن خلدون» ص ٤٨٨.

كان الحق بجانب الزمخشري، متصراً للحق ومنصفاً للزمخشري، وكان من أبرز الصفات المميزة للطبيي مع علميته وإنصافه؛ عفةً لسانه، وطهارة كلماته، في ردوده ومناقشاته، و«لم يأل جهداً في إيراد مبادئه المنتشرة من تبين وجوه القراءات، وتصحيح الأحاديث والروايات، وتحقيق لغاته، وتدقيق نكاته، وبذل مجهوده في تقرير مسائله»<sup>(١)</sup> إلى جانب براعته في استخراج بيانه، وغوصه في العبارات، ووفرة موارده، وتنوع مصادره.

فصَحَّ العزم على خدمة هذا الكتاب الجليل، وشكَّلت جائزة دُبِّي الدولية للقرآن الكريم لجنةً علميةً للقيام على ذلك، وأسندت إلى الأستاذ إياد أحمد الغوج تكوين الفريق العلميِّ للتحقيق، وتنسيق أعماله، وحضَرَ نسخ الكتاب الخطية من المكتبات المتناثرة في العالم، إلى أن عَشَرَ على نسخة نفيسة كاملة من الكتاب، هي أقدم النسخ المتوافرة، وفيها زياداتٌ ليست في بقية النسخ تدل على أنها مأخوذة من آخر نسخة للمؤلف، وهي محفوظة في المكتبة الوطنية في طهران، على نحو ما سترى وصفها في مقدمة التحقيق، ولم يعتمد عليها أيُّ من محققي الكتاب سابقاً.

ومن منطلق رسالة جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في نشر الثقافة القرآنية وتعميمها، يشرفها أن تسهم في خدمة كتاب الله العزيز، وتقدِّم اليومَ إلى المكتبة الإسلامية في «سلسلة الدراسات القرآنية» هذا الكتاب الجليل «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرِّيب» للإمام شرف الدين الطَّيْبِيِّ، الذي طال انتظار العلماء له، وأذن الله أن يُنْفَضَ غبار الخزائن عنه، ويوضع بين أيدي العلماء، وبذلك فليفرحوا، وانتدبتُ الجائزة لتحقيقه وتدقيقه نُخبةً من أجلة العلماء والباحثين، وأشرفت على تحقيقه وإخراجه لأكثر من عامين، حتى تمَّ بحمد الله تعالى في هذه الحُلة القشبية والخدمة العلمية المميزة.

(١) «كشف الظنون» (٢: ١٤٧٨).

راجين المولى عزّ وجلّ أن يجعل هذا الكتاب الجليل - الذي يشكّل لبنة مهمة في المكتبة القرآنية - وغيره من إنجازات الجائزة، صدقةً جاريةً في صحيفة أعمال صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، راعي الجائزة الذي أنشأها لتكون منار خير تنشر ما تجود به القرائح في حقل الدراسات القرآنية، وتخدم القرآن الكريم بسبل شتى، فجزاه الله عن القرآن وأهله خير الجزاء.

ورغبةً في إسناد الفضل إلى أهله، فإنّ وحدة البحوث والدراسات في الجائزة تتقدّم بالشكر والتقدير إلى رئيس اللجنة المنظمة للجائزة سعادة المستشار إبراهيم محمد بوملحه، مستشار صاحب السموّ حاكم دبي للشؤون الثقافية والإنسانية، الذي ما فتئ يشجّع نشر الكتب العلمية القيمة في إطار رسالة الجائزة في خدمة كتاب الله الكريم وسنة رسوله العظيم ﷺ.

والشكر موصول للأساتذة الفضلاء والسادة العلماء الذين قاموا بفحص هذا الكتاب وتدقيقه، وتعمّوا في قراءته كلمة كلمة، وأثروا الكتاب بملحوظاتهم العلمية النيرة، وهم أصحاب الفضيلة الأساتذة: الدكتور أحمد حسن فرحات، والدكتور عيادة أيوب الكبيسي، والدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي، والدكتور عبد الحكيم محمد الأنيس، والدكتور أحمد خالد شكري، والدكتور محمد رفعت أحمد زنجير، فجزاهم الله الجزاء الأوفى.

والشكر - أيضًا - موصول للأستاذ محمد الأمين السملالي الذي صحح الكتاب تصحيحًا أخيرًا، فجزاه الله خير الجزاء.

وكذلك تقدّم الجائزة أجزَلَ الشكر وأوفَرَه للأستاذ إياد الغوج منسّق الفريق العلميّ، لما بذله من جهد، وما أنفقَه من وقت، وما تحمّله من عناءٍ في سبيل الحصول على المخطوطات من دول شتى، ومتابعة الباحثين والمحقّقين والمصحّحين، فجزاه الله خيرَ الجزاء، وجعلَ ذلك في ميزان حسناته، وكذلك جميلُ الشكر وجزيلُه للعاملين في مؤسّسة (أزوقه للدراسات) الذين لولا جهودهم المخلصة لما خرج الكتاب على هذا النحو الذي يسرّ الناظرين، فجزاهم الله جميعاً خيرَ الجزاء.

ولا يفوت الجائزة - أيضاً - أن تزجيَ أجزَلَ الشكر إلى (مصرف أبوظبي الإسلامي)، لإسهامه في طباعة هذا الكتاب النافع، رغبةً منه في نشر الثقافة القرآنية، وخدمةً لكتاب الله تعالى، وما أجمل أن تتجه المؤسسات المالية لخدمة كتاب الله تعالى، ودعم المعرفة النيرة، والثقافة المتميّزة، ففي مثل هذا فليتنافس المتنافسون.

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥].

وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات.

الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

رئيس وحدة البحوث والدراسات

جائزة الأوقاف الإسلامية للدراسات والبحوث

## حاشية الطيبي على الكشاف فتح رباني في البلاغة القرآنية والإعجاز البلاغي

تقديم بقلم

أ. د. محمد رفعت أحمد زنجير

أستاذ البلاغة والنقد

عضو الأمانة العامة لكرسي الإعجاز القرآني

في جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

الحمد لله رب الأرباب، ومنزل الكتاب، ومجري السحاب، وقاهر الأحزاب،  
بعث نبيه سيدنا محمداً ﷺ ليقود البشرية إلى طريق الصواب، وآتاه الحكمة وفصل  
الخطاب، وحباه بتأييد الآل والأصحاب، وجعل معجزته العظمى كتاباً يحار في جماله  
وجلاله أولو الألباب.

والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين  
الطاهرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، اللهم ارزقنا حبهم، واحشرنا معهم  
في جنات النعيم، إنك أنت أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين.

وبعد،

فإن القرآن الكريم أساس الشريعة، ودستور الأمة، ومنهج الحضارة، ونبع الحياة،  
وصفوة البيان، وقد يسر الله تعالى بفضلله وكرمه لهذا الكتاب من يخدمه من العلماء عبر

القرون الطويلة، حتى أصبحت الدراسات القرآنية مثل نجوم السماء في كثرتها وإشراقها، وسموها وهديتها، وهي منهل لشتى العلوم، وفي مقدمتها علوم اللغة العربية بعامة، والبلاغة على وجه الخصوص، وذلك لأن أهم ما أثرى علم البلاغة العربية عبر تاريخنا الطويل هو «القرآن الكريم»، إذ شغلت قضية الإعجاز أذهان فحول العلماء؛ فالتمسوها في كل اتجاه، ويأتي في مقدمة الاتجاهات جميعاً أسلوب القرآن وبيانه وفصاحته التي بهرت العقول، وأعيت الفصحاء، وهزت المشاعر، وجردت من أعراب الصحراء جنداً للسماء، بعدما أيقنوا أن هذا القرآن تعجز البشرية عن أن تقول مثله كعجزها عن أن تبث الحياة في الجمادات.

وقد هرع العلماء للبحث في وجوه الإعجاز بعامة، والإعجاز البياني على وجه الخصوص، فاقترن البحث بالإعجاز مع البحث البلاغي، وكان أول من تصدى لذلك الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) في كتبه، وبخاصة كتابه: نظم القرآن، والبيان والتبيين، ثم تبعه العلماء بالبحث، وكان منهم: الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٧هـ)، والسكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ثم جاء الخطيب القزويني صاحب التلخيص (ت ٧٣٩هـ)، ومعاصره الطيبي (ت ٧٤٣هـ) وبعد ذلك جاء عصر الشروح والحواشي.

ولعل أبرز قمتين من قمم البحث العلمي في تاريخنا، ممن جمعوا بين علمي البلاغة والإعجاز، وطبقوا قواعد هذين العلمين من خلال دراسة القرآن أولاً والحديث ثانياً، وأحرزا قصب السبق في ميدان البحث والتجديد في علوم الكتاب العزيز، وفق منهجية علمية محكمة ومتوازنة، هما هذان العُلَمَان:

الإمام جار الله الزمخشري صاحب تفسير الكشاف، الذي طبّق قواعد البلاغة

التي ذكرها عبد القاهر من خلال تفسيره لآيات القرآن، ونَهَجَ نَهَجَ عبد القاهر في التحليل والتذوق للنصوص، وكانت له وقفات شهد له ببراعته فيها الراسخون من أولي العلم رحمهم الله تعالى.

والإمام الطيبي الذي برع في احتذاء الزمخشري، وربما تفوق عليه أحياناً، حيث كتب أنفَسَ حاشية على الكشّاف، وكانت بلاغته تقوم على التذوق والتحليل، مع التزامه بمدرسة التعميد والتنظيم التي تبلورت على يد السكاكي والخطيب من بعده، فمن هو الإمام الطيبي؟

إنه الإمام الحسين بن عبد الله بن محمد، شرف الدين الطيبي، من علماء التفسير والحديث والبيان<sup>(١)</sup>. كانت وفاته سنة (٧٤٣هـ = ١٣٤٢م). وهو من بلدة تبريز، ويعد أحد أعلام عصره علماً وعملاً، قال عنه الحافظ ابن حجر: «قرأت بخط بعض الفضلاء: كان ذا ثروة من الإرث والتجارة، فلم يزل ينفق ذلك في وجوه الخيرات إلى أن كان في آخر عمره فقيراً، قال: وكان كريماً متواضعاً، حسن المعتقد، شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة، مظهرًا فضائلهم، مع استيلائهم في بلاد المسلمين حينئذ، شديد الحب لله ورسوله...».

(١) ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر (١٥٦/٢) تحقيق محمد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ هـ وبغية الوعاة للسيوطي (١/٥٢٢) الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ وهديّة العارفين للبغدادي (٥/٢٨٥) دار الفكر، ١٤٠٢ هـ والبدر الطالع للشوكاني (١/٢٩٩) مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨ هـ وشذرات الذهب لابن العماد (٦/١٣٧) المكتب التجاري، بيروت. والأعلام، للزركلي، (٢/٢٥٦). وقد ترجمت له في كتاب بعنوان: (الإمام الطيبي، الإمام في التفسير والحديث والبلاغة العربية - حياته وجهوده العلمية) نشر باليزيا، م. ١٩٩٨.

شارك الطيبي في علوم: التفسير والحديث والبلاغة والحساب وغير ذلك، وقد أوتي موهبة فائقة في تحليل النصوص، وذوقاً سليماً رائعاً، حتى وصفه الحافظ ابن حجر بأنه كان: «مقبلاً على نشر العلم، آيةً في استخراج الدقائق من القرآن والسنن، شرح الكشاف شرحاً كبيراً، وأجاب عما خالف مذهب السنة أحسن جواب، يعرف فضله من طالعه».

وقد صنف الطيبي في المعاني والبيان كتابه «التبيان»، وشرحه في كتاب سماه: «حدائق البيان في شرح التبيان»، ولم يطبع بعد.

وللطيبي كتاب اسمه «الكاشف عن حقائق السنن»، وهو شرح لكتاب مشكاة المصابيح الذي ألفه الخطيب التبريزي، وفق قواعد البلاغة العربية، فهو بهذا يكون قد خدم السنة كما خدم القرآن من قبل عندما ألف حاشيته على الكشاف.

### قيمة حاشيته على الكشاف:

للطيبي حاشية على تفسير الكشاف للزمخشري، سماها: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، وهذه الحاشية عدها ابن خلدون شرحاً، وعدها حاجي خليفة حاشية، وأياً كانت التسمية، فهي تعد بحق أفضل الحواشي والشروح التي كتبت على الكشاف قاطبة، كما صرح بذلك عددٌ من العلماء، من ذلك قول حاجي خليفة عنها في حديثه عن حواشي الكشاف: «وهي أجّل حواشيه، في ستة مجلدات ضخمة»<sup>(١)</sup>.

ولعل مما يميز هذه الحاشية أنها جاءت تيمناً برؤية كريمة للنبي المصطفى

(١) كشف الظنون (٢/١٤٧٨).



صلوات الله وسلامه عليه، فقد ذكر حاجي خليفة أن الطيبي قال في مقدمة حاشيته: «رأيت النبي ﷺ قبيل الشروع، أنه ناولني قدحاً من اللبن، وأشار إليّ فأصبتُ منه، ثم ناولته عليه الصلاة والسلام فأصاب منه».

وإذا كان الزمخشري قد حرص على توجيه الآيات بما يوافق مذهب المعتزلة، مستخدماً مقدرته البلاغية، حتى عاب عليه العلماء ذلك، فإن الطيبي قد حرص على توجيه البلاغة في تفسير الآيات بما يتوافق مع اعتقاد أهل السنة، وقد نجح في ذلك، ونال ثناء ابن خلدون وغيره من العلماء، وهذه أعظم خدمة أسداها الطيبي لكتاب الله العظيم، وهنا تكمن أهمية جهوده البلاغية التي استحقت ثناء ابن خلدون، والذي كان قد أثنى أولاً على الكشاف بصورة عامة، وأخذ على الزمخشري تأييده للاعتزال، ثم ذكر الطيبي بعد ذلك، ورأى في منهجه أكثر علمية وسلامة في الدين مع إجادته وإمتاعه في فنون البلاغة، يقول رحمه الله تعالى: «ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير - يقصد التفاسير اللغوية - كتاب الكشاف للزمخشري، من أهل خوارزم العراق، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة، فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحرافٌ عنه، وتحذيرٌ للجمهور من مكانه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة، وإذا كان الناظر فيه واقفاً مع ذلك على المذاهب السنية، محسناً للحجاج عنها، فلا جرم أنه مأمون من غوائله، فلتغتنم مطالعته، لغرابة فنونه في اللسان، ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطيبي من أهل تويريز من عراق العجم، شرح فيه كتاب الزمخشري هذا، وتتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلة تزيفها، ويبيّن أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة، لا على

ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم»<sup>(١)</sup>.

### قيمة طباعة هذا العمل ونشره:

يعتبر هذا العمل (حاشية الطيبي على الكشاف) فتحًا ربايًا في البلاغة القرآنية والإعجاز البلاغي، وكنت أشعر بالحزن والإحباط لعدم نشر هذا العمل العظيم، رغم أن دراسات أكاديمية وتحقيقات علمية تمت له أو لأجزاء منه على يد بعض الفضلاء في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكذلك في جامعة الأزهر الشريف، وكنت أتمنى أن ألقاه مطبوعًا يومًا ما، لأشتره بأي ثمن كان! فقد عرفت قيمة هذا الإمام العظيم حين عشت مع كتابه: (الكاشف عن حقائق السنن)، فدرست ما فيه من فنون البيان كرسالة علمية لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة ابتداء من سنة ١٤٠٦ هـ وامتدت الدراسة أربع سنوات في مخطوطات الكتاب، حيث لم يكن قد طبع آنذاك، وكان من ثمار دراستي أنني نوهت بهذا الإمام العظيم في كتاب خاص عنه أصدرته بعد ذلك، وكتبت مقالات عدة، في مجلات محترمة، أحث فيها على تحقيق ونشر تراث هذا الإمام العظيم.

وكان أن حقق الله تعالى لي ما تمنيت! فقد أبلغني الأخ الفاضل الأستاذ سيّد أحمد نورائي منسّق وحدة البحوث والدراسات بالجائزة حفظه الله، بأن جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم قد تبنت تحقيق ونشر حاشية الطيبي على الكشاف، فأثلج صدري هذا النبأ، وسعدت أيما سعادة! وحمدت الله على هذه الفرحة، وتذكرت قول لبيد:

الحمدُ لله إذ لم يأتني أجلي حتى لبستُ من الإسلام سِرِّبًا

(١) مقدمة ابن خلدون، ص (٤٤٠) دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٤ م.

فقلتُ في السياق ذاته:

الحمدُ لله إذ لم يأتني أجلي	حتى رأيتُ (فتوح الغيب) قد طُبعَا
أكرم بحاشية حروفها ذهبٌ	كأنَّ قارئها في جنةٍ رتعا
من خير ما كتبتُ يراعُ مُبدعنا الـ	طبييِّ مَنْ نورُه في الناسِ قد سَطعا
رأى النبيُّ قبيل البدء ناوله	فنعمَ مَنْ قد رأى ونعمَ ما سَمعا
قد راح يكشفُ للكشافِ غامضه	ومبعداً عنه ما يستوجبُ الفزعَا
وقد بدا معجزاً كتابُ خالفنا	وقفاً لستتنا وليسَ مُبتدعا
من لؤلؤ الفكرِ والرحمنُ سددهُ	تسديدَ داودَ إذ للسردِ قد صنعا
ما ماتَ مَنْ تركَ الآثارَ شاهدةً	تروي فضائله أجملَ بما وُضعا
فأعظمنُ أجره ربهُ يا سَندي	ووقفنُ كلَّ من بالعلمِ قد برعا
وأعلِ جائزةً بالخيرِ مُعرمة	وكلَّ مَنْ قد دعا لله أو خضعَا
ولتجعلِ الجنةُ الخضراءَ موعداً	مع النبيِّ الذي بالحقِّ قد صدعا

وفي الختام أسأل الله الرحمة والمغفرة والثواب للإمامين الجليلين: الزمخشري والطبيي، وأن ينفع بعلمهما، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، والقائمين عليها، وللإخوة الباحثين والمحققين لهذا الكتاب العظيم، وأستطيع أن أقول: لقد أهديتم الأمة الإسلامية أجلاً كتاباً في البلاغة القرآنية والإعجاز القرآني، وهو كتاب الموسم غير منازع، فهنيئاً لكم بهذا الإنجاز، سواء منكم من حقق وكتب، أو من طبع ونشر، أو من مَوَّل الطباعة... فجزى الله كل من كان سبباً في نشر هذا الكتاب كل خير، وأسأله أن يُظِلَّ الجميع بظله يوم لا ظل إلا ظله، وأن يكشف عن هذه الأمة كل غمة وكرب، وأن يوفقها للعمل بكتابه وسنة رسوله ﷺ،

وأن يوفق القائمين على جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم إلى مزيد من العطاء العلمي المتميز في خدمة القرآن وعلومه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه

أ. د. محمد رفعت أحمد زنجير

أستاذ البلاغة والنقد

عضو الأمانة العامة لكرسي الإعجاز القرآني

في جامعة عمّان للعلوم والتكنولوجيا

عمّان ٢٠١٢/٦/٢

مَقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

بِقَلَمِ

إِيَادِ أَحْمَدَ الْغَوْجِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة التحقيق

الحمدُ لله على جميلِ إحسانه، ووافرِ فضله وامتنانه، وأكملِ الصلَاةِ وأتمِّ التسليمِ على الرحمةِ المهداة، والنعمةِ المسداة، سيِّدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

وبعدُ،

فإنَّ من أجلِّ عمَلِ أهلِ الإسلامِ تدارسَ كتابِ الله العزيز، المعجزِ لفظه ومعناه، فلا تنقضي عجايبه، ولا يخلُقُ على كثرةِ الردِّ، المتنزِّلِ بلسانِ عربيٍّ مبین، القاهرِ الباهرِ ببيانهِ الفُصل، وبلاغتهِ التي خَضَعَتْ لها رقابُ أربابِ الفصاحة، وأذعنَتْ لها أَسْمَاعٌ وأفتدةٌ فزَكَتْ وأترَعَتْ مِنْ مَعِينِ اليقينِ والهداية.

وقد كانت لغةُ القرآنِ الكريمِ وبلاغتهُ وأساليبهُ محلَّ عنايةِ أهلِ العلمِ منذُ الصدرِ الأوَّل، ولم يَزَلْ دَرُسُهُمْ لها في تعاقبِ واتساعِ بالتوازي مع تدوينِ العلومِ وتقعيدِ الفنون، ولا سيَّما علومَ اللسانِ وفنونَ البلاغة، إلى أن أسلَمَ ذلك التراثُ اللُّغويُّ البلاغيُّ الثرُّ أزمتهُ إلى فارسٍ من أبرعِ فرسانه، هو العلامَةُ الأديبُ البلاغيُّ المفسِّرُ المتفننُ جارُ الله محمودُ بنُ عمرَ الزمخشريُّ الحنفيُّ المعتزليُّ (ت ٥٣٨ هـ)، رحمةُ الله عليه، فأودَعَ خلاصةَ جهوده البلاغيةِ في كتابه الفذِّ «الكشاف عن حقائق التنزيل»، الذي طارَ كلَّ مطار، ولم يزل قِبلةَ الدارسينَ للبلاغةِ القرآنيةِ حتى يومِ الناسِ هذا.

وعلى الرغم مما شَحَنَ به الزمخشريُّ كتابَه المذكور من مذاهب أهل الاعتزال، والغمزِ لمذهب أهل السنة، إلا أن ذلك لم يَصْرِفْ عنه أَعِنَّةُ الواردين، العارفين بنفائس مكنوناته، متدرِّعين لردِّ عادية اعتزاله بشروح جهابذة أهل السنة عليه على توالي الأدوار، فقد كانت تلك الشروح مرهمَ عِلِّله، والواقيات من مواطن زَلِّله. وكان من أنفَسِها وأجَلِّها الحاشيةُ الحافلة التي كتبها الإمامُ المحدثُ المفسرُ البلاغيُّ المحققُ شرفُ الدين الحسينُ بنُ عبدِ الله الطَّيْبِيُّ الشافعيِّ (ت ٧٤٣ هـ)، الموصوفُ بأنه «آيةٌ في استخراج الدقائق من الكتاب والسُنَنِ»<sup>(١)</sup>، تغمّده الله بوسع رحمته، وقد وَسَمَ حاشيته هذه بـ«فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب».

ولسانُ السابقين باسطٌ في الثناء على حاشية الإمام الطَّيْبِيِّ هذه، وقد خَلَدَ ابنُ خَلْدُونٌ ذَكَرَها بقوله في «مقدمته» الشهيرة: «وصل إلينا في هذه العصور تأليفٌ لبعض العراقيين، وهو شرفُ الدين الطَّيْبِيُّ من أهلِ توريث من عراقِ العجم، شرح فيها كتابَ الزمخشريِّ هذا، وتتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلةٍ تزيُّفها، وتبين أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهلُ السنة لا على ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاعه في سائر فنون البلاغة، وفوق كلِّ ذي علمِ عليهم»<sup>(٢)</sup>. أما الحافظ المِدرَةُ أبو الفضل ابنُ حجرٍ فقد قال: «شرح [الطَّيْبِيُّ] «الكشاف» شرحًا كبيرًا؛ وأجاب عما خالف مذهب السنة أحسن جواب، يعرف فضله من طالعه»<sup>(٣)</sup>.

وبالغ في الثناء عليها من أهل الزمان الآخر قاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني حين وصفها بأنها «أنفس حواشي الكشاف على الإطلاق»<sup>(٤)</sup>.

(١) الدرر الكامنة ٢: ١٨٦.

(٢) مقدمة ابن خلدون ١: ٥٥٦.

(٣) الدرر الكامنة ٢: ١٨٦.

(٤) البدر الطالع ١: ٢٢٩.



ولم يزل ذكُرُ هذه «الحاشية» دائراً على ألسنة أهل العلم إلى يومنا، حتى نَهَدَ عددٌ من الباحثين الجامعيين في غير جامعةٍ عربيةٍ إلى محاولة تحقيقها، في القاهرة ودمشق والمدينة المنورة والرباط. غير أن إطفاءً فاحصةً في عددٍ من تلك الرسائل تُبَيِّنُ أن الكتاب لم ينل حقه من العناية في كثيرٍ منها، إلا بعضَ رسائلٍ جيِّدةٍ تَحَيَّرْنَاها وضمَمْنَاها إلى عملنا هذا، فالطلبة أنثذ أكثرهم حديثُ عهدٍ بفرنَّ التحقيق، والكتابُ من أعلى المصنِّفاتِ عبارةً، وأدقها مباحث، وأكثرها تداخلَ علومٍ من لغةٍ وبلاغةٍ وتفسيرٍ وعقائدٍ وغيرها، فلا جرمَ كان ذلك محلَّ عذرٍ لضعف الوصول بالكتاب إلى الدرجة المنشودة من جودة التحقيق. فضلاً عن أن أياً من تلك الجهود لم يكمل به الكتابُ عن آخره.

ولمَّا كان الحال على ما ذكرنا، وانعقدت النيةُ في جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم على إخراج هذا العلقِ النفيس وخدمته وفقاً لأعلى معايير التحقيق العلمي؛ فقد أقبلنا مستعينين بالله عزَّ وجلَّ على جمع أصول الكتاب، والسَّير في رحلة تحقيقه، بتكوين فريقٍ علميٍّ من المحقِّقين الأكفاء، يساندهم عددٌ وافٍ من المصحِّحين والمنضِّدين، ليقوم بأعباء هذا العمل الكبير، الذي نَبَّهَ ما استغرقه من زمنٍ على عامين، كانا كدًّا وجهدًا يكاد لا يتوقف، كي لا ترنخي القبضةُ عن مثل هذا الكتاب الذي لا يُسَلِّمُ قيادته إلا لعزيمةٍ ماضيةٍ لا تلين.

### خطة التحقيق:

وقد أخذنا نفوسنا في تحقيق هذا الكتاب بخطةٍ محكمةٍ مستبينة، تسيرُ في العناية بنصّه على النحو الآتي:

- نسخُ النصِّ المخطوط، ومقابلته على الأصول، وإثبات الفروق ذات القيمة فقط. ثم ضبطُ أواخرِ الكلامِ فيه وما أشكلَ من ألفاظه، ووضعُ علاماتِ الترقيم عليه، وتفقيره بدقة.

- تخريج الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب تخريجاً مقتصدًا يُكتفى فيه غالبًا بالصحيحين إن وُجد الحديثُ فيها أو في أحدهما، وبالسنن الأربعة إن وُجد فيها أو في أحدها، ثم بالمسند والموطأ وبقية الدواوين على ما هو العُرف عند الباحثين.  
ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أمران:

الأول: تبين لمحققي الكتاب أنّ الإمام الطيّبيّ رحمه الله كثيرًا ما يعوّل في تخريج الأحاديث على «جامع الأصول» لابن الأثير، فتخرجاته تلك بالواسطة.

الثاني: أنّ الزمخشريّ أورد في ختام كلِّ سورة أحاديثَ في فضائلها، وكثيرٌ منها لا يثبت، وبعضها ينحطُّ إلى رتبة الواهي والموضوع، وقد خرّج الإمام الطيّبيّ ما كان منها في الكتب المشهورة، لكنه أغفل ما بعُدت مصادرُ تخريجه، فليُتنبّه إلى ذلك فإننا لم نتبعه، لخروجه عن حدود عملنا في نصِّ «الكشاف» كما سيأتي بيانه قريبًا.

- توثيقُ القراءاتِ القرآنية، وتخرِجُ الشواهدِ الشعرية، من مصادرِهما المعتمَدة، على وجه الإيجاز. مع توجيه بعض القراءاتِ وشرح شيءٍ من الغوامض حيثُ تمسُّ الحاجة إلى ذلك.

- الترجمة للأعلام المذكورين في الكتاب، بما لا يتجاوز غالبًا ثلاثة أسطر للترجمة الواحدة، مع ذكر المصدر المناسب لشخصية المترجم، فيترجم القارئُ من كتب تراجم القراء، والمحدث من كتب المحدثين، وهكذا.

- توثيقُ نقول الإمام الطيّبيّ من أصولها، ومقابلتها عليها، وتعيينُ مفتحتها ومنتهاها، والتنبيه على مدى تصرّف الطيّبيّ في العبارة المنقولة، وهو أمرٌ يقع له كثيرًا، فيختصرُ تارةً، وينقلُ بالمعنى تارةً أخرى، كما ينقل بالواسطة في أحيان، كنقله كلام ابن المنير في «الانتصاف» من كتاب «الإنصاف» للعلّم العراقيّ.

- ربطُ عباراتِ «الكشاف» المشروحة عند الطَّبِيِّ بموضعها من حاشيته، بحيث يجتمع «الكشاف» و«الحاشية» في سياقٍ تكونُ فيه العبارةُ وشرحُها في صفحةٍ واحدة، غيرَ أنَّ الطَّبِيَّيَّ قَدَمَ وأخرَ أحياناً في شرحه لعباراتِ «الكشاف»، فأعدنا أولَ الأمرِ الترتيبَ على ما في «الكشاف»، منبِّهين على ذلك، ثم ارتأينا تركه على ما صنَعَ الطَّبِيَّيَّ، لا سيما أنه مما لا يُشكَلُ على القارئِ النابه.

- مقابلةُ النصِّ المحقَّق بعدَ تنزيده على أصله، وتصحيحُه وتدقيقُه مراتٍ تبلغ أحياناً الخمسَ أو الستَ مرارٍ إلى أن يسوغ نقيّاً قليلاً الخطأ.

- تحريرُ نصِّ «الكشاف» لفظاً وشكلاً وتفقيراً؛ تحريراً وافياً، مع مقابله على أصلِ خطي، بحيث يسوغ نصّاً صحيحاً خالياً من المشكّلات، يُوضَع في أعلى صفحاتِ حاشية الطَّبِيَّيَّ هذه. هذه هي حدود الخدمة التي قمنا بها لنصِّ «الكشاف»، فلم نخض في التعليق عليه ولا في توثيق نقوله أو تخريج أحاديثه ونحو ذلك، فإنَّ الجهد أصالةً متوجّهٌ إلى تحقيق «حاشية الطَّبِيَّيَّ»، وإثباتُ نصِّ صحيح للكشاف هو من لوازم ذلك الجهد الأصلي فلذا عرّجنا عليه، ولم نزد على القدر الواجب من ذلك. ثم إنَّ الطَّبِيَّيَّ رحمه الله قد أتى على كثيرٍ من تلك المطالب الخادمة للكشاف في عمله في «الحاشية».

- إخراجُ الكتابِ إخراجاً فنياً متقناً، ومراقبته بعنايةٍ للتأكد من ارتباط نصِّ «الكشاف» بنصِّ المشروح منه في «الحاشية»، وخلوّه من أية عيوب في الإخراج أو أسقاطٍ أو فوتٍ أو انتقالٍ في فقراته.

- فَهْرَسَةُ «الكشاف» و«الحاشية» جميعاً، فهرسةٌ علميةٌ كاشفة، تمكّن القارئ من الوصول إلى بغيته منهما بيسر، وتجلو ما في طبّاتِ هذين السُّفْرَيْنِ الجليلَيْن من مكنونات، فكتُبُ التراثِ بلا فهارسٍ كثرٌ بلا مِفْتَاحٍ كما قيل. وتشملُ هذه الفهرسة: الأحاديثَ

النبوية، وآثار الصحابة، والأعلام، والكتب، والأشعار، والأمثال، والفرق والمذاهب، والأماكن والبلدان، والغريب المفسر و«الحاشية» مشحونة به، والمصطلحات البلاغية. ويكون في نهاية كل مجلد فهرس إجمالي لزمير الآيات المفسرة.

### اعتزاليات الكشاف:

التنبية على اعتزاليات الزمخشري من أهم مقاصد الإمام الطيبي في كتابه ومقاصدنا في تحقيقه، وقد اجتهد الطيبي في رصد مواضع الاعتزال على طول «حاشيته» وبسطها، وتم له هذا المطلب بوسيلتين:

الأولى: تضمين كتابه تعقبات الإمام البارع ناصر الدين ابن المنير للزمخشري في اعتزالياته، فإن ابن المنير أبلى بلاءً حسناً في ذلك في كتابه «الانتصاف من الكشاف». وتكاد حاشية الإمام الطيبي تستوعب كتاب «الانتصاف»، إلا أن الطيبي يختصر عبارته. ولم يدع الطيبي من مباحث ابن المنير - فيما لاحظته محققو الكتاب - إلا ما يستغني عنه بكلام نقله عن غيره، أو في مسألة أشبعها الطيبي بحثاً وأجملها ابن المنير، ففي هاتين الحالتين لا ينقل الطيبي كلام ابن المنير.

الثانية: الكلام على مواضع الاعتزال عند الزمخشري التي لم ينبه عليها ابن المنير، ومن أمثلته قول الطيبي في تفسير سورة هود: «قوله: (فإن قلت: بقاء الله خيرٌ للكفرة): فيه رمزٌ خفيٌّ إلى مذهبه...»، فإن ابن المنير لم ينبه عليه.

وقد حاول الطيبي في ذلك كله أن يختصر حيث أمكنه الاختصار، فكان من منهجه أنه إذا نبه على مسألة من مسائل الاعتزال في موضع وردّها على الزمخشري، ثم تكررت هذه المسألة نفسها في مواضع أخر من «الكشاف»؛ أن يختصر التنبية في هذه المواضع الأخرى، وله في هذا الاختصار مسلكان:

الأول: أن يقتصر على كلمة (مذهبه)، فيقول: «قوله: (.....)؛ مذهبه».

ومن أمثلة ذلك قوله في تفسير سورة يوسف: «قوله: (لأن مشيئة الله تابعة للحكمة)؛ مذهبه». هكذا يقتصر الطيبي على هذا التنبيه الموجز، لأن هذه المسألة سلفت مراراً في «الكشاف»، منها في تفسير الآية ١٠٦ من سورة البقرة وغيرها. وفي سورة النور أعاد الزمخشري هذه المسألة، وأورد عليه الطيبي كلام ابن المنير.

ومن أمثلة ذلك في سورة النساء قول الزمخشري: «والغفران واجب على الله»، فردّ عليه فيه الطيبي بنقل كلام ابن المنير في «الانتصاف»، وتكررت المسألة في سورة النحل، ونبه عليها الطيبي مع أن ابن المنير لم ينبّه عليها في كتابه، وتكررت في سورة الغاشية، ونبه عليها ابن المنير والطيبي جميعاً.

وفي تفسير سورة هود قال الطيبي: «وهو مذهبه، وسيجيء بطلانه»، فاختصر هنا في هذا الموضوع اكتفاءً بما سيجيء عنده من التنبيه عليه.

أما المسلك الثاني: فإن يترك الإشارة إلى المسألة بالكلية، وهذا يسلكه الطيبي فيما يكون اعتزلاً جليلاً لا يخفى على طالب علم، ويكون التنبيه على المسألة قد سلف في موضع ما، فإذا تكررت هذه المسألة في مواضع أخرٍ إما ينبّه عليها بقوله: (مذهبه)، وإما يترك التنبيه اكتفاءً بما مضى.

وقد نبّه المحققون في مواضع مثورة من حواشي التحقيق - على تفاوت بينهم في ذلك - على اعتزاليات الزمخشري التي أهملها الطيبي - للاعتبارات السابق بيئتها - عندما كانوا يرون أن نظر القارئ قد بعدّ عن الموضوع الأول الذي سبق التنبيه فيه.

وبالجمله فهذا هو المنهج الذي سلكه الإمام الطيبي في تعقب الزمخشري في اعتزالياته، حتى يكون القارئ على بينة من ذلك، فإذا مرّ بموضع منها لم يتعقبه فيه الطيبي أو المحقق عليم أنّ هذا السكوت ليس إقراراً، وإنما اكتفاء بما تقدّم في المسألة نفسها في موضع سابق، وكلّ هذا سيراه القارئ ماثلاً أمامه في «الحاشية» على طولها.

### صفةُ نسخ الكتاب:

كان مقصدنا ونحن نقلُّ النظر في فهارس المخطوطات أن نعثر على أصول خطية للكتاب تتوفر على ثلاثة أمور: الاكتمال، وما أكثر النسخ الناقصة لهذا الكتاب! والقدم، وجودة الكتابة، فتوصلنا بعد لأيٍ إلى ثلاث نسخٍ حسانٍ هذه صفتها:

### - النسخة الطهرانية:

من محفوظات المكتبة الوطنية بطهران، وهي نسخة كاملة وضيئة، لكأننا كتبت في أمس القريب. تقع في أربعة مجلدات تحمل الأرقام (٤٧٧١/٤٣٣٣، ٤٧٧٢/٤٣٣٤، ٤٧٧٣/٤٣٣٥، ٤٧٧٤/٤٣٣٦)، وهي أقدم النسخ الثلاث، كتبت بعد وفاة الإمام الطيبي بنحو أربعين عاماً فقط! وهي دقيقة الخط، جليّة الضبط، كتبها ناسخها بأناة بالغة وخطّ مفصّل. فيها زيادات ليست في غيرها<sup>(١)</sup>، وتميّزت بإدراج ناسخها متن «الكشاف» فيها. وقد أفدنا منها كثيراً في حلّ مشكلات الكتاب وقراءة ما أشكل من نصّه مما لم نحسّمه النسختان الأخرتان.

(١) يظهر من بعضها أنها مما ألحقه المؤلف بأخرة، كقوله في تفسير سورة الأعراف ٦: ٥٥٣: «وقد عثرت بعد ذلك على نقلٍ من جانب الإمام شمس الأئمة الكردي رحمه الله...».

وهذه صفة مجلداتها:

المجلد الأول: ويقع في ٨٨٦ صفحة (= ٤٤٣ لوحة)، مسطرة كل صفحة منها ٣١ سطرًا، وهذه مسطرة مجلدات النسخة كلها. يبدأ بسورة الفاتحة وينتهي بسورة المائدة. على صفحاته الأولى تملكات أهمها تملك برسم السلطان أبي المظفر الشاه طهماسب بهادر خان ابن الشاه إسماعيل الصفوي<sup>(١)</sup>، ثم يبدو أن السلطان وهب هذه النسخة لأحد أهل العلم الذي كتب تملكا يغتبط فيه بانتقال هذا الكتاب إليه، ونصه: «قد ملكت هذا الكتاب، الملي الألقاب، من «شرح الكشاف» مع مجلدات أخر، بتوفيق الله تعالى وحسن تأييده، وبركة أطاف من خصص بها خصص به من السعادات الأبدية، والتأييدات السرمدية، وهو أعلى حضرة خاقان الأعظم، الأعدل الأشجع، والسلطان الأقدس الأشرف الأورع، لا زال أمره منقدا في الأقطاع، وحكمه مطاعا في الأرباع، ما دارت الخضراء على الغبراء، أفقر خدامه وأحقر العبيد، وكلبه باسط ذراعيه بالوصيد، المحتاج إلى لطف ربّه الغني؛ محمد الملقب بشمس الدين المدرّس الأصفهاني، غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه»<sup>(٢)</sup>.

(١) المتوفى سنة ٩٨٤ هـ. و(طهماسب) اثنان من سلاطين الصفويين، طهماسب الأول وهو هذا، وطهماسب الثاني (ت ١١٤٤ هـ). أخبارهما متناثرة في مصادر عدة، منها الشقائق النعمانية لطاش كبري زاده، وتاريخ الدولة العثمانية العلية لمحمد فريد بك، ومصادر أخرى بالعربية والعثمانية والفارسية، ولثانيتها ترجمة في: البدر الطالع للشوكاني ص ٣١٣-٣١٦ (ط. دار الفكر).

(٢) وقع في بعض ألفاظ هذا التملك أخطاء ظاهرة من آثار العجمة، أصلحنا الضروري منها. وكتب التملك من أهل العلم بأصفهان، يؤيد ذلك لقبه (المدرّس). له ذكر في كتاب «وقائع السنين والأعوام» للختون آبادي: ٤٦٠، على ما أفاده بعض الفضلاء.

وفي الصفحة نفسها تملَّك آخَران، أحدهما بخطَّ محمد باقر بن محمد تقيّ الموسويّ<sup>(١)</sup> وختمه، والآخرُ بخطَّ محمد بن عليّ بن نعمة الله المشتهر بابن خاتون العامليّ<sup>(٢)</sup>، وتاريخ الثاني في سنة ١٠٣٧ هـ فيما يبدو من الكتابة المشوَّشة.

وأقدمُ من هذه التملُّكاتِ كلّها تملُّكُ جاء في الصفحة الثانية، تاريخه في سنة ٧٨٧ هـ، غير أنّ يدًا عابثةً محت اسمَ التملُّك! ونصُّ التملُّك: «ملكه أحوج خلق الله إلى إغائه»..... أثابه الله ثوابَ الصديقين، في محرّم الحرام، في ٧٨٧ هـ.

وفاتحة الكتاب مزخرقةٌ مذهّبة، ثم على كل صفحةٍ منه إطارٌ مذهّب، فهِيَ نسخةٌ خزائنيةٌ فاخرة. ومن مظاهر عناية الناسخ أنه كتب الآيات القرآنية المفسّرة في هوامش النسخة بالحُمْرة، وميّز الحاشية من الأصل بافتتاح كلام الزمخشريّ بكلمة (الكشاف) وكلام الطيبيّ بكلمة (الفتوح) يعني «فتوح الغيب»، جاعلاً كلا الكلمتين بالحُمْرة، وكلمة (قوله) - التي يفتحُ بها الطيبيُّ شرحه - جعلها أيضاً بالحُمْرة حيثما وردت. وميّز كذلك فاتحة كل سورة بإظهار اسمها ومَشَقَّ بسملتها بالمدّ. وكتب التعقيب في نهاية كل

(١) وليس هو المجلسيّ محمد باقر بن محمد تقي صاحب بحار الأنوار، المتوفى سنة ١١١٠ هـ؛ لأنّ المجلسيّ لم يكن موسويّاً، إنّما يحتمل أن يكونَ محمد باقر بن محمد تقي الموسوي الرشتي المعروف بالسيّد الشّفتي (ت ١٢٦٠ هـ) صاحب المؤلفات في علم الرجال، وحدّاث خطِّ الختم تُؤيّد هذا الاحتمال. أفاده الأستاذ جواد بَسْري، مفهرس المخطوطات المختصّ بطهران، فله الشكر.

(٢) من علماء الإمامية، أسرته من جبل عامل، وُولد هو ونشأ بطوس، أخذ عن البهاء العاملي صاحب «الكشكول»، وسافر إلى الهند وإيران، درّس وصنّف وتولّى الوزارة. له ترجمةٌ في: نزّهة الخواطر لعبد الحيّ الحسنيّ ٥: ٦٢٣، وأعيان الشيعة للعاملي ٤٦: ١١٣-١١٧، ومعجم المؤلفين لكحّالة ١١: ٦، وغيرها.



صفحة يُمنى، وأثبت تعداد الملازم في أعلى الصفحة اليمنى. وهذا كله صنعه الناسخ في المجلدات الأربعة بالإضافة إلى وجود التذهيب فيها جميعاً. كما شاعت في هوامش النسخة - بمجلداتها الأربعة - استدراقاتُ المقابلة المختومة بكلمة (صحّ)، فلا تكاد تخلو في كل بضع صفحات من مثل ذلك.

جاءَ في ختام هذا المُجلَّد ما نصّه: «تمَّ الجلدُ الأوَّل من «الكشّاف» لجار الله العلامة رحمة الله تعالى، مع شرحه للإمام الفاضل الربّاني شرفِ الملة والدين الطيّبيّ، قدّس الله روحه ونورَ ضريحه، في شهرِ الله الحرام محرّم المكرّم، لسنة اثنتين وثمانين وسبع مئة. حرّره صاحبه العبدُ المسكينُ محمد بن أحمد الطيّيب<sup>(١)</sup> أحسن الله خواتيمه». وعن يمين هذه العبارة ويسارها ختمٌ نصّه: «المعتمدُ على الله فخرُ الزرّنديّ<sup>(٢)</sup>»، وسيأتي اسم صاحب هذا الختم تاماً في آخر تملكك بعد خاتمة المجلّد الرابع.

المجلّد الثاني: ويقع في ٨١٣ صفحة (= ٤٠٧ لوحات). يبدأ بسورة الأنعام وينتهي بسورة الكهف. من التملكات التي جاءت على طرّته التملك الآتي: «قد فاز بالتصرّف فيه الواثق برحمة ربّه الغنيّ المغنيّ، ترابُ أقدام آل أبي تراب، محمد بن عليّ المشتهرُ بابن خاتون العامليّ في شهور سنة ١٠٣٧<sup>(٣)</sup>». انتهى. وأسفل هذا التملك نظيرُ التملك العتيق (سنة ٧٨٧ هـ) الذي أشرتُ إليه في صفة المجلّد الأوّل، مع المحو نفسه! ثم تملك آخرُ نصّه: «دخل بالبيع الشرعيّ في نوبة العبدِ الأقلِّ عمادِ الدين عليّ الشريف

(١) وسيأتي في ختام المجلّدين الثاني والرابع بلفظ: المتطبّب.

(٢) الزرّنديّ نسبةً إلى زرّند؛ بليدة بناوحي أصبهان على ما في أنساب السّمعانيّ وغيره.

(٣) التاريخ يحتمل أن يُقرأ: ١٠٣٤، غير أنه في تملك ابن خاتون الأوّل يبدو ١٠٣٧، فحملنا الثاني

القاري الإستراباذي عفا الله عنه». ثم تلاه تملك محمد باقر الموسوي المشار إلى نظيره أنفاً في المجلد الأول. وجاء في ختام هذا المجلد ما نصّه: «تمّ الربع الثاني من «الكشاف» للإمام العلامة جار الله الزمخشري رحمه الله تعالى، مع شرحه للإمام العالم الفاضل العارف شرف الملة والدين الحسين الطيبي، على يدي صاحبه العبد المسكين المذنب، محمد بن أحمد بن محمد المتطبّب، لأربع عشرة ليلة خلت من رجب المرجّب لسنة اثنتين وثمانين وسبع مئة هجرية، حامداً ومُصلياً ومستغفراً».

المجلد الثالث: ويقع في ٨١١ صفحات (= ٤٠٦ لوحات). يبدأ بسورة مريم وينتهي بسورة الصافات. كتب المدرّس الأصفهاني وابن خاتون ومحمد باقر الموسوي عليه تملكاتهم مرةً أخرى، وكتب ذلك المتملك الذي حُجِيَ اسمه تملكه على النحو الآتي: «انخرط في سلك ممتلكات أحوج خلق الله إلى عونه وإعانتته ..... أعانهم الله في الدنيا والعقبى، في محرّم الحرام، في ٧٨٧». وجاء في ختامه: «وقد تمّ المجلد الثالث من «الكشاف» لجار الله العلامة رحمه الله تعالى، مع شرحه المسمّى بـ«فتوح الغيب» للإمام الفاضل الربّاني، شرف الملة والدين الطيبي قدس الله روحه، على يدي صاحبه ومالكه محمد بن أحمد بن محمد الطيبي، أحسن الله خواتيمه، في ذي القعدة لسنة اثنتين وثمانين وسبع مئة، والحمد لله أولاً وآخراً».

المجلد الرابع: ويقع في ٧٩٨ صفحة (= ٣٩٩ لوحة). يبدأ بسورة ص وينتهي بسورة الناس. على صفحاته تملكات الأصفهاني والموسوي وابن خاتون، وجاء نصّ الأخير: «ثم انخرط مع سائر المجلدات بتوفيقه سبحانه في سلك كتب تراب أقدام المؤمنين الموقنين محمد بن علي المشتهر بابن خاتون العاملي عفي عنه في شهور سنة ١٠٣٧». وكذلك تكرّرت كتابة المتملك العتيق وفيه المحو نفسه! أمّا خاتمة المجلد

فَنصَّهَا: «تَمَّ المَجْلَدُ الرَّابِعُ مِنْ كِتَابِ «الْكَشَافِ» لِلْإِمَامِ الْعَلَامَةِ جَارِ اللَّهِ الزَّمْخَشَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، مَعَ شَرْحِهِ لِلْإِمَامِ الْعَالِمِ النَّحْرِيرِ، الْمُحَقِّقِ الرَّبَّانِيِّ شَرَفِ الْمَلَّةِ وَالِدِينَ الْحُسَيْنِ الطَّيْبِيِّ، تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِغُفْرَانِهِ، وَأَسْكَنَهُ بِجَبْوَحَةَ جَنَّانِهِ، وَبِتَمَامِهِ كَمُلِّ الْكِتَابَانِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، عَلَى يَدَيِ الْعَبْدِ الْمَذْنُوبِ، مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُتَطَبِّبِ، حَرَّرَهُ اسْتِغَاظَةً لِعِلْمِ التَّفْسِيرِ عَلَيْهِ وَعَلَى أَقَارِبِهِ وَعَلَى مَنْ يَسْتَعِدُّ لِدَلِكِ مُخْلِصًا لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَذَكْرَةً لِمَنْ بَعْدَهُ مِمَّنْ يُطَالَعُهُ وَيَسْتَفِيدُ مِنْهُ، وَذَلِكَ لِخَمْسِ لَيَالٍ بَقِيْنَ مِنْ شَهْرِ الْحَجِّ الْحَرَامِ ذِي قَعْدَةِ، عَامِ ثَلَاثِيَّةٍ وَثَمَانِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ، حَامِدًا لِلَّهِ تَعَالَى وَمُصَلِّيًا عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدِ الْمُصْطَفَى، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ. وَالْمَرْجُوُّ مِمَّنْ نَظَرَ إِلَيْهِ أَوْ اسْتَفَادَ مِنْهُ الدُّعَاءُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ».

ثم جاء بعد الخاتمة هذا التملك: «صار في نوبة العبد المستسعد بعناية الله، سعد الله بن فخر الدين الحسن الزرندي، جعله الله ممن سعد بطاعته وفاز بمحبته، وغفر له ولوالديه ولذوي الحقوق عليه، ولسائر المؤمنين، بمحمد وآله وصحبه أجمعين»<sup>(١)</sup>.

وجاء بعد نهاية الكتاب صفحتان كُتبتا بخط متقن جميل، متأخر عن زمن النسخة، أقدر أن يكون من خطوط بلاد فارس في القرن العاشر الهجري، وهو ضرب من خط النسخ امتازت به تلك الديار، معروف في مخطوطاتها ومصاحفها. تضمنت هاتان الصفحتان ثناءً عاطفياً على هذه النسخة بعينها، وإشادةً بالغة بكتاب الطيبي، ثم ترجمته من غير مصدر، مع استيفاء ضبط نسبه. وما يهمننا من ذلك هنا الثناء على النسخة،

(١) الثناء على الصحابة أجمعين في هذا التملك العتيق وفي خاتمة الناسخ يشير إلى أن النسخة هي من أعلام أهل السنة، آلت إلى بلاد فارس - التي تحولت بعد قرون من زمانها الأول إلى مذهب الإمامية - كما يظهر من نصوص التملكات المتأخرة التي سُقناها.

حيث قال الكاتب: «وهذه النسخة... من أنفس وأعلق ما يوجد من نُسخ هذا الكتاب، بجودة خطِّها، وصحَّة ضبطها، ونقاوة قراطيسها، وصناعة دفاتها وكراريسها، وتأنق تذهيبها، وتحقق تصحيحها وتهذيبها...».

وبالجملة فهذه النسخة من محاسن النسخ الخطية المتقنة. وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن عمل المحققين في مقابلة أصول «الحاشية» أسفر عن كشف عددٍ من الأخطاء فيها! يبدو أن سببه انتقال بصر الناسخ من سطرٍ إلى آخر حيث تتشابه الكلمات، غير أن ذلك لا يمكن أن يكون إلا من النسخة الأصل التي نُقلت عنها هذه النسخة، فنسختنا هذه مقابلةً بعناية فيما يبدو من الاستدراكات التي في هوامشها، ولولا ذلك لكان إخراج «الحاشية» عن هذه النسخة وحدها كافيًا، لكنَّ الحال ما وصفنا لم يكن بُدَّ من الاعتماد على غير نسخة خطية في التحقيق لدرء هذه المشكلة.

### - نسخة حافظ باشا:

وهي من محفوظات مكتبة كوبريلي بإستانبول، وتقع في أربعة مجلدات تحمل الأرقام (١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨)، وهي نسخةٌ حسنة، غير أنه تعاقب على نسخها عددٌ من النساخ، خيرهم أولهم، وله على هوامش نسخهِ عنواناتٌ ينبه بها على بعض بحوث الحاشية ومسائلها. وليس فيها متنٌ «الكشاف». جاء على طرّة المجلد الأول منها تملكٌ للفقير المالكي العلامة بدر الدين القرافي (ت ١٠٠٨هـ) نصّه: «حوّلتُه التّوبة إلى ملك الفقير بدر الدين القرافي المالكي لطفَ الله به عام ٩٧٧». وهذه صفةٌ مجلّديها:

المجلد الأول: ويقع في ٤٠١ لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان، مسطّرتها تتفاوت بين ٢٥ سطرًا إلى ٢٧ سطرًا بحسب الناسخ. يبدأ بسورة الفاتحة وينتهي بسورة المائة،

ولا تاريخ للنسخ فيه، وكذلك خلا من ذلك المجلدان الثاني والثالث، لكن جاء في آخر المجلد الرابع أنه تم نسخاً في أواسط شوال سنة ٩٧٤هـ. وجاء على طرّة المجلد الأول، هذا ما سماه ناسخه «فهرس الكتب التي استنبطت الوجوه والمعاني والفوائد منها»، واشتمل هذا الفهرس على كتب «التفاسير، والأحاديث، والفقه، والأصول، واللغات، والنحو، والمعاني والبيان، والمعارضات، وتفاريق شتى». وهذا الفهرس من علائم الاعتناء بهذه النسخة.

المجلد الثاني: ويقع في ٤٤٧ لوحة، في كلّ لوحة صفحتان، مسطرة كلّ صفحة ٢٦ سطرًا، وكذا هي مسطرة صفحات المجلدين الأخيرين. يبدأ بسورة الأنعام، وينتهي بسورة الكهف. وجاء على طرّتها: «الجلد الثاني من حاشية الطيّبي على الكشاف، من سورة الأنعام»، وكُتِبَ تحت هذه العبارة: «هذا خطُّ الشيخ بدر الدين القراقي ونسخته أيضًا، هو رجلٌ كبيرٌ عالمٌ معتمدٌ عليه».

المجلد الثالث: ويقع في ٤٥٧ لوحة، في كلّ لوحة صفحتان. يبدأ بسورة مريم وينتهي بسورة ص.

المجلد الرابع: ويقع في ٣٩٩ لوحة، في كلّ لوحة صفحتان. يبدأ بسورة الزمر، وينتهي بسورة الناس. وقد سبق أنه كُتِبَ في أواسط شوال سنة ٩٧٤هـ.

- نسخة فاضل باشا:

وهي من محفوظات مكتبة كوبرلي أيضًا، وتقع في أربعة مجلدات تحمل الأرقام (٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠). وهي نسخة جيّدة الخطّ، وليس فيها متن «الكشاف». على صفحتها الأولى تملّكُ باسم عبد الله بن سالم سنة ١١٢٥هـ، وعبد الله بن سالم هذا

هو البصريّ، محدّث مَكَّةَ ومُسَيِّدُهَا في وقته، المتوفى سنة ١١٣٥هـ، رحمةُ الله عليه<sup>(١)</sup>. وامتازت هذه النسخة بأنّ في كلِّ مجلّدٍ منها فهرسًا لما فيه من السُّور، ويفصّل في السُّور الطويلة ما يأتي فيها من أرباع المصحف، مع رقم الصفحة عَقَبَ كل ذلك. وهذه صِفَةٌ مجلّدات هذه النسخة:

- المجلّد الأول: ويقع في ٣٥٦ لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان، مسطّرة كلُّ صفحةٍ ٣١ سطرًا، وكذا هي مسطّرة صفحات المجلّدات الباقية. يبدأ بسورة الفاتحة وينتهي بسورة المائدة. في ختامه ما نصّه: «هذا آخرُ سورةِ المائدة، ويتلوه سورة الأنعام على التمام، وصلى الله على خير الأنام، وآله وصحبه الكرام وسلّم. تمّ الكتاب بعون الملك الوهاب، يوم حادي عشرين شهر رمضان المعظم أحد شهور سنة خمسة (كذا) وعشرين ومئة وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضلُ السلام وأزكى التحية، والحمدُ لله ربّ العالمين».

- المجلّد الثاني: ويقع في ٢٩٠ لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان. يبدأ بسورة الأنعام وينتهي بسورة الكهف. في آخره ثبتتُ بأسماء السُّور التي اشتمل عليها هذا المجلّد، ونصّ خاتمته: «تمّ الكتاب، بعون الله الملك الوهاب، في يوم الأربعاء خامس عشر جمادى الأولى سنة ١١٢٦<sup>(٢)</sup>، وصلى الله على سيدنا محمدٍ خاتم الأنبياء والمرسلين، والحمدُ لله ربّ العالمين».

(١) وبمقارنة خط التملك بنموذج خطّ لعبد الله بن سالم البصري أوردته الزركلي في ترجمته من الأعلام ٤: ٨٨ يتبيّن أنّ التملك فعلاً بخطّه.

(٢) جاءت في الأصل كأنها ١٠٢٦، وهو إمّا سهوٌ أو أنّ الخبر انمحق. ثم إن لم يكن هذا التاريخ قد تحرّف فإنه يعني أن نسخ هذا المجلّد الثاني متأخّر عن نسخ أخويه الأول والثالث.

- المجلد الثالث: ويقع في ٣٠٤ لوحات، في كلِّ لوحةٍ صفحتان. يبدأ بسورة مريم وينتهي بسورة يس. في أوَّلِهِ ثَبَّتْ بِأَسْمَاءِ السُّورِ الَّتِي اشْتَمَلْ عَلَيْهَا هَذَا الْمَجْلَدُ، وَوَقَعَ فِي آخِرِهِ مَا نَصَّهُ: «تَمَّتِ السُّورَةُ حَامِدًا لِلَّهِ وَمُصَلِّيًّا عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ... فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ الثَّلَاثِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ آخِرِ شَهْرِ سَنَةِ ١١٢٥».

- المجلد الرابع: ويقع في ٣٢٨ لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان. يبدأ بسورة الصافات وينتهي بسورة الناس. وقع في آخِرِهِ مَا نَصَّهُ: «تَمَّ الْكِتَابُ بِعَوْنِ اللَّهِ وَكِرْمِهِ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ أَحَدِ شَهْرِي سَنَةِ ١١٢٦».

فهذه ثلاثة أصولٍ خطيَّةٍ حَسَانٍ تَامَّةٍ، كَانَتْ هِيَ الْعُمْدَةُ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ، مَتَّخِذِينَ مِنَ النُّسخَةِ الطَّهْرَانِيَّةِ أَصْلًا أَوَّلًا، وَرَمَزْنَا لَهَا بِالْحَرْفِ (ط)، تَتْلُوهَا نُسْخَةٌ حَافِظِ بَاشَا، وَرَمَزْنَا لَهَا بِالْحَرْفِ (ح)، ثُمَّ نُسْخَةٌ فَاضِلِ بَاشَا، وَرَمَزْنَا لَهَا بِالْحَرْفِ (ف).

وَلَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ هُنَا إِلَى أَنَّ الْاعْتِمَادَ عَلَى هَذِهِ الْأَصُولِ الْخَطِّيَّةِ الثَّلَاثَةِ كَانَ فِي غَالِبِ الْكِتَابِ، إِلَّا الْأَجْزَاءَ الَّتِي حُقِّقَتْ فِي رِسَائِلِ جَامِعِيَّةٍ، فَقَدْ اعْتَمَدَتْ أَصُولًا خَطِّيَّةً أُخْرَى، غَيْرَ أَنَّنَا أَعْدَدْنَا مَقَابِلَةَ النَّصِّ الْمَحَقَّقِ فِي تِلْكَ الرِّسَائِلِ عَلَى النُّسخَةِ (ط) لِنَفَاسْتَهَا. وَبِهَذَا يَكُونُ الْكِتَابُ كُلُّهُ مَقَابِلًا عَلَى النُّسخَةِ (ط)، ضُمَّ إِلَيْهَا فِي غَالِبِهِ النُّسخَتَانِ (ح) وَ(ف)، وَفِي بَعْضِهِ نُسخٌ أُخْرَى هَذَا تَفْصِيلُهَا:

في تفسير سورة آل عمران: اعتمد على الأصول الثلاثة التالية:

١- نسخة مكتبة محمود باشا في إستانبول برقم ٦١، وهي الآن من مجموعات المكتبة السليمانية، وتقع في ٤٥٥ ورقة. تبدأ بأول الكتاب إلى آخر سورة الكهف، نُسخَتْ سَنَةَ ٧٤٠ هـ، وَرَمَزَ إِلَيْهَا الْمَحَقَّقُ بِالْحَرْفِ (م).

٢- نسخة مكتبة بني مدرسة بتركيا برقم ٤٨، وتقع في ٣٥٢ ورقة. تبدأ بأول الكتاب إلى آخر سورة الأعراف، نُسخَت سنة ٩٧٨ هـ، ورُمزَ إليها بالحرف (ي).

٣- نسخة الخزانة العامة بالرباط، وتقع في ٥٣٢ ورقة، ورُمزَ إليها بالحرف (غ).

في تفسير سورتي النساء والمائدة: اعتمد على الأصول الثلاثة التالية:

١- نسخة دار الكتب المصرية برقم ٤٧٣، وتقع في ٢٧٥ ورقة. وتبدأ بأول الكتاب إلى آخر سورة المائدة، ورُمزَ إليها بالحرف (ص).

٢- نسخة الخزانة العامة بالرباط، وتقع في ٢٦٩ ورقة. وتبدأ بأول الكتاب إلى آخر سورة التوبة، ورُمزَ إليها بالحرف (غ).

٣- نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٣١٦٥، وتقع في ٣٤٤ ورقة. تبدأ بأول الكتاب إلى آخر سورة المائدة، ورُمزَ إليها بالحرف (س).

في تفسير سورتي الأنعام والأعراف: اعتمد على الأصول الثلاثة التالية:

١- نسخة دار الكتب المصرية برقم ١٤٥- تفسير، وتقع في ثلاثة مجلدات، وهي مُلَفَّقَة من نسختين، فالمجلد الأول والثالث من نسخة مُصَوَّرَة من تركيا تاريخ نسخها سنة ٧٦٢ هـ ورُمزَ إليها بالحرف (ب).

٢- نسخة المكتبة الأحمدية بحلب برقم ٤٣، وهي نسخة متأخرة نُسخَت سنة ١١٣٣ هـ، ورُمزَ إليها بالحرف (ج).

٣- نسخة المكتبة الأحمدية بحلب برقم ٤٤، وهي عتيقة للغاية نُسخَت سنة ٧٣٥ هـ، ورُمزَ إليها بالحرف (أ)<sup>(١)</sup>.

(١) هذا وقد وقفنا على نسخة خطية أخرى للكتاب غير ما تقدّم، مصوّرة من إحدى الخزائن =



## صِفَةُ نَسْخَةِ «الْكَشَافِ»:

لم يُدرج الإمام الطَّبَّيِّ النَّصَّ الكامل للكشَّاف في كتابه، بل كان يجتزئ منه القدر الذي يرى أنه مُحتاجٌ إلى التعليق أو الشرح أو التعقُّب، مصدرًا اقتباسه ذاك بكلمة (قوله). غير أنَّ ذلك الاجتزاء يحول دون استيعاب القارئ لسياق الكلام، بسبب حقه ولحاقه، فوجدنا أنه لا مندوحة من إثبات نصِّ «الكشَّاف» بتمامه في أعلى كل صفحة لتكتمل الغاية التي نغنيهاها من تقريب أسباب هذا الكتاب الحافل بالعلم إلى مُطالعيه.

وكانت الفكرة بادئ ذي بدء أن نكتفي بإدراج نصِّ «الكشَّاف» نقلًا عن نسخته المطبوعة، غير أنَّ الشوط الأول من العمل في الكتاب كشفَ عن تحريفاتٍ وأخطاء طباعية اعتوت النصَّ المطبوع، فوجدنا أنَّ أمانة العلم ومطالب الإتيان تقتضي منا مقابلة «الكشَّاف» على أصلٍ خطيٍّ وثيق، وهذا ما كان. ووقع اختيارنا على أصلٍ خطيٍّ جمعنا شطريه من نسختين مختلفتين، هذه صِفَتُهُ:

**النصف الأول:** من مكتبة (تشستر بيتي) بدبِّلين بأيرلنده، وهو مجلَّدٌ واحدٌ محفوظٌ برقم ٤٠٥٠، يقع في ٣٠٣ لوحات، في كلِّ لوحة صفحتان، مسطرة كلُّ صفحة ٢١ سطرًا. يبدأ بسورة الفاتحة وينتهي بالأنعام، وخطُّه واضح، وعلى هوامشه شروحٌ وتعليقات، وهو عتيق النسخ، حيث كتبه ناسخه محمد بن القاسم بن جعفر في ١٧ من محرَّم سنة ٦٧٠ هـ ونصَّ خاتمة الناسخ كالآتي: «تمَّت المجلِّدة الأولى، والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على محمدٍ وآله أجمعين، في السابع عشر من شهر الله الحرام

---

= الموصلية، تفضَّل بها علينا الشيخ الدكتور عبد الحكيم الأنيس حفظه الله، غير أنَّ حصولنا على النسخة الطهرانية أغنانا عن المقابلة على هذه الموصلية، لذا لم يأت ذكرها في حواشي التحقيق إلا نادرًا.

المكرّم، سنة سبعين وست مئة، على يدي العبد الضعيف المحتاج إلى رحمة الله تعالى محمد بن القاسم بن جعفر، وفقه الله تعالى لمراضيه، وجعل باقي عمره خيرًا من ماضيه، حامدًا لله تعالى ومصلّيًا على نبيّه محمد ﷺ.

وعلى طرّته تملك بالشراء مؤرّخ في سنة ٦٧٣ هـ، وآخر في سنة ٩٧٣ هـ، وغيرهما لكنه غير واضح بتامه. والنسخة طرّتها مزخرفة مذهّبة، فهي نسخة خزائنية، وهي تامة سوى بياض غير كبير وقع في الصفحة ١٩ منها.

النصف الثاني: من المكتبة الوطنية بباريس، ويقع في مجلّدين هذه صفتها:

المجلد الأول: وهو محفوظ برقم ٥٩٨، ويقع في ٢٢٩ لوحة، ومسطرّته ٢٣ سطرًا في كل صفحة. يبدأ بسورة الأنعام وينتهي بالكهف. خطّه نسخي مشكول حتى الصفحة ٦٥ منه، أمّا ما بعدها فلم يشكّل فيه إلا المشكّل من الكلمات. ونصّ المصحف فيه بالحُمرة، وعلى هوامشه حتى الصفحة ٦٥ أيضًا شروح وتعليقات، ولا شيء بعد ذلك. ولم يُذكر اسم الناسخ في ختامه ولا تاريخ النسخ، غير أنّ المجلّد بالمجمل كامل ونظيف.

المجلد الثاني: وهو محفوظ برقم ٥٩٩، ويقع في ٤٠٥ لوحات، ومسطرّته ٢٧ سطرًا في كل صفحة. يبدأ بسورة مريم وينتهي بسورة الناس. خطّه نسخي متقن للغاية مع العناية بشكّل المشكّل من الكلمات، ونصّ المصحف كتبه الناسخ في هوامش النسخة. ولا تخلو صفحات المجلّد من بعض التعليقات، ومن استدراك الأسقاط. والنسخة مقابلة بتامها.

وهذا المجلّد علّق نادر نفيس، فإنّ ناسخه المتقن نقله من النسخة المكيّة التي بخطّ

المصنّف أبي القاسم الزمخشري! التي كانت محفوظةً في مشهد الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ببغداد<sup>(١)</sup>، ثم قابل عليها بعد فراغه من النسخ. لكن تخلّل المجلّد موضعانٍ بخط مغاير متأخّر! من الصفحة (٢١ ب) إلى (٥١ أ)، ومن الصفحة (٣٦٠ أ) إلى (٣٨٤ أ)، مجموعهما ٥٢ لوحة، فهما خرمان استدركا في زمن متأخّر.

جاء في خاتمة الناسخ: «وهذه النسخة هي نسخة الأصل الأولى التي نُقلت من السّواد، وهي أمُّ «الكشّاف» الحرّميّة المباركة، التمسّحُ بها، المحقوقةُ بأن تُستزَلَّ بها بركاتُ السماء، ويُسَمَطَرُ بها في السنة الشهباء، فرغَتْ منها يدُ المصنّف تجاه الكعبة في جناح داره السليمانية التي على باب أجياد الموسومة بمدرسة العلامة، ضحوة يوم الاثنين الثالث والعشرين من ربيع الآخر في عام ثمانٍ وعشرين وخمس مئة، وهو حامدٌ لله على باهرِ كرمه، ومُصلِّ على محمدٍ عبده ورسوله وعلى آله وأصحابه أجمعين».

ثم جاء بعد هذا ما نصّه: «الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ على رسوله محمدٍ وعلى آله الأكرمين وسلّم تسليمًا كثيرًا. وقع الفراغُ من انتساخه في شهر الله المبارك رجب سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة هجرية، ... على يدي عبيد الله الفقير إليه أبي الفضل ابن أبي عليّ بن هارون الحشكروهي، بمدينة السلام بغداد في المشهد الشريف، مشهد الإمام الأعظم أبي حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي رحمةُ الله عليه. وكان انتساخه من الأصل المشهور، في خزانة المشهد المذكور، بخطّ مصنّفه رحمه الله إلاّ سُبَّعه الثاني. اللهم وفقه للانتفاع به، والعمل بما فيه، إنّه وليّ الإجابة، والحمدُ لله أولاً وآخراً».

(١) وقد آل هذا المجلّد النفيس كما ترى إلى باريس من ديار الغرب، كما هو شأنُ مئات الآلاف من مخطوطات ترانثا العزيز على نفوسنا، وما ذاك إلاّ عندما قلّ صبرنا على مطالب المجد، وارتضينا الدّعة واستمرنا الغفلة، والله الأمر من قبل ومن بعد.

وجاء على يمين هذه الصفحة: «بلغت المقابلة بخط المصنّف المتسخ منه. رُوِّجَ ثانياً إلى الأصل المتسخ منه فيما اختلفت النسخ فيه حالة البحث فصَحَّ».

وبالإضافة إلى نُسَخ «الكشّاف» الموصوفة أعلاه؛ استعنا بنسخته المودعة في النسخة الطهرانية من حاشية الطيبي، فبذلك تتعاضدُ الأصول كلها للخروج بنصّ صحيح، ويسوغ نصّ «الكشّاف» مقابلاً مصحّحاً، بالإضافة إلى اعتنائنا بضبطه وترقيمه وتفقيره.

### فريق الباحثين:

قام على تحقيق هذا السُّفر الجليل نخبةٌ من الباحثين، كان بعضهم قد أنجز تحقيقَ قسمه من الكتاب في إطار دراسته الجامعية، أمّا الآخرون - وهم القائمون على تحقيق القسم الأكبر من الكتاب - فقد انضمّوا إلى فريق العمل إدراكاً منهم لأهمية هذا الكتاب وتشوّفاً إلى شرف المشاركة في خدمته. ثمّ جمعت أجزاء الكتاب كلها، ووحدت منهجها في التحقيق والتعليق، لتكون منسجمة البنية لا تتنافر بينها.

وهؤلاء الباحثون الفضلاء - على ترتيب مجلّداتهم - هم:

- الدكتور عمر حسن القيّام، الباحث بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بعمّان الأردن، وقد استقلّ بتحقيق المجلدَيْن الثاني والثالث المحتويَيْن على تفسير سورتي الفاتحة والبقرة، كما استقلّ بتحقيق المجلدات من التاسع إلى الثالث عشر المحتوية على تفسير السُّور من الحجر إلى فُصِّلَت.

- الدكتور حسن بن أحمد العمري، الأستاذ المشارك بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد استقلّ بتحقيق نصف المجلّد الرابع المحتوي على تفسير

سورة آل عمران، وهو أطروحته التي نالَ بها درجةَ (الدكتوراه) من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة ١٤١٥هـ.

- الدكتور صالح بن ناصر الناصر، أستاذ التفسير المشارك بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض، وقد استقلَّ بتحقيق تمة المجلد الرابع والمجلد الخامس المحتويين على تفسير سورتي النساء والمائدة، وهو أطروحته التي نالَ بها درجةَ (الدكتوراه) من الجامعة الإسلامية أيضًا، في السنة نفسها.

- الدكتور جميل محمد بنى عطا، أستاذ البلاغة المساعد بكلية الآداب بجامعة الزرقاء بالأردن، وقد استقلَّ بتحقيق المجلد السادس المحتوي على تفسير سورتي الأنعام والأعراف، وهو كذلك أطروحته التي نالَ بها درجةَ العالمية من جامعة الأزهر، سنة ١٤٠٦هـ.

- الدكتور حمزة بن محمد وسيم البكري، وقد استقلَّ بتحقيق المجلدَيْن الثامن والتاسع المحتويين على تفسير السور من الأنفال إلى إبراهيم، كما استقلَّ بتحقيق المجلد الرابع عشر المحتوي على تفسير السور من الشورى إلى ق.

- الدكتور لطفي بن محمد الزُّعَيْر، أستاذ الحديث المساعد بجامعة الملك خالد ببيشة بالمملكة العربية السعودية، وقد استقلَّ بتحقيق المجلد الخامس عشر (حتى الصفحة ٥٢٥) المحتوي على تفسير السور من الذاريات إلى الحديد.

- الدكتور يوسف عبد الله الجوارنة، أستاذ النحو المساعد بكلية الآداب بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، وقد استقلَّ بتحقيق المجلد السادس عشر إضافةً إلى آخر ١٠٠ صفحة من المجلد الخامس عشر المحتوي على تفسير السور من الملك إلى الناس.

## دربٌ من المشاق:

لم تكن رحلتنا في تحقيق هذا الكتاب، في أيّ من مراحلها، ممهّدة السُّبُل، سهلة المأخذ، بل كانت درباً متشعباً من المشاق في سائر مستوياتها العلمية والفنية، فقد واجهتنا العقبات التالية عبر عامين ونيّف من المجالدة والمثابرة:

- طبيعة النصّ: حيث تمثّل هذه «الحاشية» سقفَ النصوص التراثية الدقيقة شديدة التأبّي إلا على محقق متقن متّسع الثقافة ذي بصيرٍ بما تزخرُ به من علومٍ ومعارفٍ شتى، تفسيراً ولغةً وبلاغةً وكلاماً وفقهاً وحديثاً وغيرها، تجلّت في محاققاتٍ علميةٍ لكبار المؤلّفين فيها، أداها المصنّفُ باقتدارٍ تامٍ وعباراتٍ عالية، فكان من عمل المحقق أن يخلّص الكلامَ في ذلك الخِصْمِ بعضه من بعض، ويميّزَ جوانبه المختلفة. وما يُقال في «الحاشية» يُقال كذلك في أصلها «الكشاف».

- توحيد المنهج: فحيث إنّ أجزاءً من الكتاب هي أطروحاتٌ جامعيةٌ فرغ منها أصحابها، وأجزاءٌ أخرى - وهي الأكثر - شرعنا في تحقيقها استثنافاً، والباحثون متنوّعو الاختصاصاتِ بين التفسير والبلاغة والعربية وغيرها؛ لزم من ذلك كلّهُ مراجعةُ الأعمال كلّها وتحريرها، وإقامتها على نسقٍ واحدٍ متّحدٍ المنهج في العناية بالنصّ وإثباتِ الفروق ووضع التعليقات وتراجم الأعلام وطريقة العزو ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

- حالة الأصول الخطية: تقدّم أننا حرصنا في تحيُّرنا للأصول الخطية أن تكون أصولاً كاملةً تشمل الكتاب كلّهُ، وأن تكون مع ذلك عتيقةً جيدةً النسخ قدر الإمكان. وكنا عوّلنا لمدة طويلة من العمل على نسختي خزانة كوبريلي التامتين، وفيهما - على

جودتها - من إهمال النقط وإشكال الكلمات والتوارد على السقط ما ليس بالنزر اليسير، وتبين لنا بعدد أنها مأخوذتان من أصل واحد، مما اضطررنا إلى جلب أصل ثالث تام وعتيق، وهو نسخة طهران، وأعدنا المقابلة عليه لكامل الكتاب من جديد! فانحلت بذلك كثير من الإشكالات، واستدركت أسقاط، وصوبت قراءة كلمات، واستقام لنا الكتاب ما لم يستقم قبل، وظهر أن المؤلف الطيبي رحمه الله لم يزل ينظر في كتابه ويزيد فيه حتى وقت متأخر، وحظيت تلك النسخة الثالثة بهذه الزيادات، فكان في تعني جلب هذا الأصل الثالث خير كثير.

- طريقة الطيبي في النقل: حيث إنه رحمه الله كثير التصرف فيما ينقل كما سبق أن بيناه عند الكلام على توثيقنا للنقول التي في كتابه. وفي هذا التصرف من الإرباك للباحث ما لا يخفى، ولولا صبر محققي الكتاب على هذا المطلب لما استقام لهم نص الكتاب ولما قدروا على تفهيم عباراته.

- كثرة مراحل التحقيق والتصحيح: من نسخ وضبط وتفكير وترقيم، وتمييز للمتن عن الشرح، وتعيين لمفتتح النقول ومنتهاها، ومقابلة وتصحيح لعدة تجارب، وتوثق من كل مرحلة على حدة وغير مرة إلى أن تسكن النفس إلى استقرار النص واستتمامه مطالب العمل المتقن.

- الإخراج الفني للكتاب: لم يضمّن الإمام الطيبي في «حاشيته» النص الكامل لكتاب الزمخشري كما قدمنا، إنما اقتصر على محل التعليق منه، مما يجعل ضم «الكشاف» بتمامه في هذا العمل أمراً متعيّناً، ليتمكن القارئ من استيعاب سياق الكلام. واستدعى هذا وضع «الكشاف» في المتن، و«الحاشية» تحته، وتعليقات التحقيق في الطبقة الثالثة الأخرى، بحيث يتوافق «الكشاف» و«الحاشية» في النص محل الشرح، الأمر الذي

استدعى عملاً مضميناً لربط النصين ببعضها ببعض، وتتبع ذلك في كل صفحة، والتيقظ لإشكاليات البرمجيات المستخدمة التي قد تسببُ ترحيل النص تارةً، وتداخله تارةً أخرى، واختفاءً جزءٍ منه تارةً ثالثة، مما استوجب منا مراقبةً حثيثةً وتيقظاً بالغاً لكل ذلك.

- الفهرسة العلمية الشاملة: حظي هذا الكتابُ بأحد عشر نوعاً من الفهارس الفنية الكاشفة، جاءت في مجلّد مستقل كان خاتمةً هذا السّفر الكبير. وتناولت هذه الفهرسةُ كتابي «الكشاف» و«الحاشية» على حدّ سواء، بما فيها من أحاديثٍ وآثارٍ وأعلامٍ وتصانيفٍ وأشعارٍ وأمثالٍ وغريبٍ مفسّرٍ وغير ذلك.

هذه إلماعةٌ وجيزةٌ عن الجهد الباهظ الذي أنفقَ في خدمة هذا الكتاب، وهو به حقيق، ولولا ذلك لما كانت نفوسنا لتفيء إلى الطمأنينة باستقامة هذا العمل واستتبابه على وجهٍ مرضيٍّ.

### خاتمة القول:

الحمدُ لله.. ثم أمّا بعد،

فمَن لا يشكر الناسَ لا يشكر الله تعالى، وإنه ما كان لهذا السّفر الجليل والعُلق النفس ليظهر للعيان ويسعدَ به أهلُ العلم والدين لولا تصدّي تلك المؤسسة الإسلامية الرائدة لتبنيّه بمراحله كافة، وهي «جائزة دبيّ الدولية للقرآن الكريم»، التي لها الأيادي البيضاء في نشر الكثير من الدراسات العلمية الجادة المتعلقة بالقرآن الكريم وعلومه. وقد حظي كتابنا هذا برعايةٍ خاصّةٍ من رئيس وحدة البحوث والدراسات فيها، صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور محمد عبد الرحيم بن الشيخ محمد علي سلطان العلماء حفظه الله، الذي احتفلَ بأمر هذا الكتاب من أول ما حدّثه بشأنه، وسعى في تبني



«الجائزة» له، تقديرًا منه لآثار أهل العلم، ولا سيّما هذا الكتاب العظيم. ولم يفتأ - متّعه الله بالعافية - في مكثه وظّغنه يواصلنا ويتابع مراحل العمل في الكتاب، باذلاً من وقته وتوجيهه غايةً وسعياً. ثم تخرّج لتحكيم العمل لجنةً من جِلّة أهل العلم، حرصاً منه أن يبلغ بالكتاب غايةً التجويد. ولم يزل - أجزَلَ اللهُ مثوبته - يُدَلِّلُ من طريق طبع الكتاب ما يعترضه من العقبات، حتى 'مُثِّلَ على' هذا الوجه الطيّب المبارك، فله منا وافرُ الشكر، ونسأل المولى تعالى أن يجزيه خيرَ الجزاء كِفَاءَ سعيه المبرور وحرصه الدائم لإحياء ما انطوى من تراثنا العلميّ النافع.

ولا يفوتني أن أخصّ بالشكر أيضاً صاحبَ الفضيلة الشيخ سيّد أحمد نُورائي حفظه الله، منسّقَ وحدة البحوث والدراسات في «جائزة دبيّ الدولية»، الذي يعمل في صمّتِ المخلصين، وكم من إنجازاتٍ جليّة كانت من ثمار عمله الدائب الصامت، تقبّل اللهُ منه. وأتوجّه بالشكر كذلك إلى أخي الدكتور حمزة البكريّ حفظه الله لما بذله من جهدٍ مبرور في مراجعة الكتاب وتدقيقه. والشكرُ كذلك موصولٌ للفريق العلميّ والفنيّ في مؤسّسة (أروقة للدراسات) بعمّان الأردن، لتجلّدهم في خدمة الكتاب، وبذلهم أقصى الجهد لإخراجه إخراجاً متقناً أنيقاً. والعملُ «إذا أُتيح له شرف المقصد، ونُبِّلَ الغاية، وخلُوص النية، ونزاهة النُصح؛ بلغ من النجاح مبلغه، وانتهى من التوفيق إلى مداه»<sup>(١)</sup>، وهذا ما أرجو أنه كان في هذا العمل المبارك.

وأخيراً.. فهذه «حاشية الطيّبيّ»، أعظمُ حواشي «الكشاف» على الإطلاق، نزفها اليوم إلى أهل العلم وطلّابه، دانية القطاف، نصيحة الثمر، بذلنا فيها من أمانة العلم وجودة التحقيق ما نرجو أن يكون وسيلةً إلى رضا ربّنا سبحانه، والنُصح لكتابه العزيز،

(١) مقالات الطناحيّ ٢: ٤٧٠.

ونسأله تعالى أن يجعلَ رغباءنا فيما عنده من حُسنِ المثوبة، وأن يُخلِّصَ قِصْدنا من طلبِ  
المثالة عندَ الناس. وإن يكن في هذا العملِ من زَللٍ - ولا بدَّ أن يكون - فذاك أمانةٌ  
ضعفَ بني البشر، وحسبنا أن قِصْدنا إلى خيرٍ وبدلنا فيه وُسْعنا، والحمدُ لله الذي  
بنعمته تتمُّ الصالحات.

بعمانَ الأردن حرسها الله

في يوم السبت، الثالث من شعبان سنة ١٤٣٣هـ

الموافق للثالث والعشرين من حزيران سنة ٢٠١٢م

أحسن الله تقضيها في خيرٍ وعافية

وكتبَ

إياد أحمد الغوج

منسق الفريق العلمي لتحقيق الكتاب

نَمَازِجٌ مِنْ صُورِ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُعْتَمَدَةِ

فِي تَحْقِيقِ

كِتَابِ الْكِتَابِ





صورة غلاف نسخة تشستر بيتي من الكشاف



صورة الصفحة الأولى من نسخة تشستر بيتي من الكشاف

والعلاج والفاحة بطلب العالمين خاصة لوجهه وبذلك في الإخلاص أمره  
 وأما أول المسلم من أن يسلمه كل نبي منقذ لاسلام أمته اعترافه به في كتابه  
 عن دعاهم له إلى عبادة الله والتمسك بالدين الذي أنزلنا به من قبله وهو  
 كل شيء فكل من وثق به من يربط ليس في الوجود من له الزيادة غيره كما قال  
 انبيائه ثم من بعد ذلك انفس الاعيان جواب عن قولهم اننا نعلمنا  
 والخلق على ما لا يطيقون الا بفلا من ان يحل على الله عليه السلام طائر النقيض  
 الله سائر الامم واجماعتهم خلف بعضهم بعضا او هو خلق الله في ارضه بذكرها  
 وتصرفون فيها من وربع بعضكم فوق بعض شرف والوزن ليلوكم بها انكم  
 من نعمة الجاه والمالكين تشكرون تلك النعمة وكيف يصنع الشرف بالوضع والمز  
 ما بعد والفتي بالفقير ان يكسب به العقاب من كسبه نعمته والله لغفور  
 رحيم من قام بشكرها ووصف العقاب بالسرعة لان ما موت قريب عن سواك  
 على الله عليه السلام انزلت على سورة المائدة واحدة بشيئها سبعون الف مرة  
 لم ينزلها الا سبعين والثم من في الملائم انما صحت الله عليه واستغفر له اول  
 السبعون الف مرة بعد ذلك اية من سورة المائدة وما وثيقة من الدعاء بالعباد  
 في منة المجدد الموفق وهو من رب العالمين  
 والصلوة والسلام على محمد وآله جميعين في الدنيا  
 من شهر الله المحرم والكر من سنة سبعين وسنة على يد العبد الضعيف الحاج  
 ان حجة الله تعالى محمد بن عبد الله وقصد الله تعالى براضيه وجعلنا في عمره خيرا وطيبه  
 حامدا لله تعالى ومعليا على شيعته  
 محمد بن عبد الله بن عبد الله



شكر الصلوة



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة تشستر بيتي من الكشاف

رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفقة لان ما هو اب قريش من رسول الله عليه  
انزلت كل سنة للاقسام جملة واحدة يستعاضون بالحق ملك لم يزل يشجع و  
البحر من خزائن الانعام سئل الله عنه واستغفر له اولئك السبعون لعنك بعد  
كل يوم من سون الانعام شيخ الاعراب ليتم غيرنا اما ان يوشا وبقيله  
ونعلم على خربة اخوة وشا احد وسما يا ورحمت انا  
بسم الله الرحمن الرحيم  
خبر مبتدأ مجزوف اي مؤنكات وانزل اليك صفته له فالله بالكتاب السنون  
منه اي كنهه لقوله فان كنت وشك بما انزلنا اليك وشجرتك  
جزالان الشا لخير الصدق جرحه كما ان المتقين شجرج الصدق منصفه اي لا تترك  
والله منزل الله وجميع من شجبه لانه كان ايضا شجيرة وتكديهم له واخبرتهم  
عند واداهم فكان حينئذ صدق من اذاعوا لا يسقط له فامنه الله وبهاه عز والشاة  
هم فانهم من فلق قوله لتذرة بانزل انزل اليك لان ذلك به او بالحق  
لانه اولم يختمهم اذ لم وكذلك اذ انزل الله سبحانه الله شجرة القيقق على الانذار لانها  
التي في حسنة من على ربه تتجلى عليهم في ما تجلوا كركت فاجعلها كما  
الكل في الصب باضار فلعنا كما قيل لتندبهم وتذكرهم ذلك لانه لا الذكر ولم ينه  
الذكر والرجح جعلنا على كفاية جرح شجرتهم جازواها لغير على جعل ان  
شجرة اى للانذار وللذكر في قوله فلا يترك شجرة اى الجرح فاجعله  
هو من ولهم لا ذر منك حاشا الله من لعل ان من لعل ان والسنه ولا  
هو من وبنه من ذر الله اذ لا تلو او ترو وبنه من شجرتهم الجرح والاش  
نهي لوك على عبادة الاوثان والآهوا والبيع وفضلوك عن ذر الله وما انزل اليك وان  
بانتباهه وجزال من انراهم اميرت باسراع كما سلفه وشه جرح الله ما تنسنة  
الا وهو يبيع انباهم فيم النبوت وما تنسنا ما تقرأ ساكرا ولا يبقوا من انبا  
ومن شج غير الانسليم وشا ويجوز ان يكون الضمير من ذر به لما انزل على ولا تتبعوا

وهذا الكلام  
في سورة الاحقاف  
ص ١١  
والمعنى  
انما هو  
الذي  
يروي  
في  
الاحقاف  
ص ١١  
وهو  
الذي  
يروي  
في  
الاحقاف  
ص ١١  
وهو  
الذي  
يروي  
في  
الاحقاف  
ص ١١  
وهو  
الذي  
يروي  
في  
الاحقاف  
ص ١١

بسم الله الرحمن الرحيم



صورة الصفحة الأولى من المجلد الأول من نسخة باريس من الكشاف

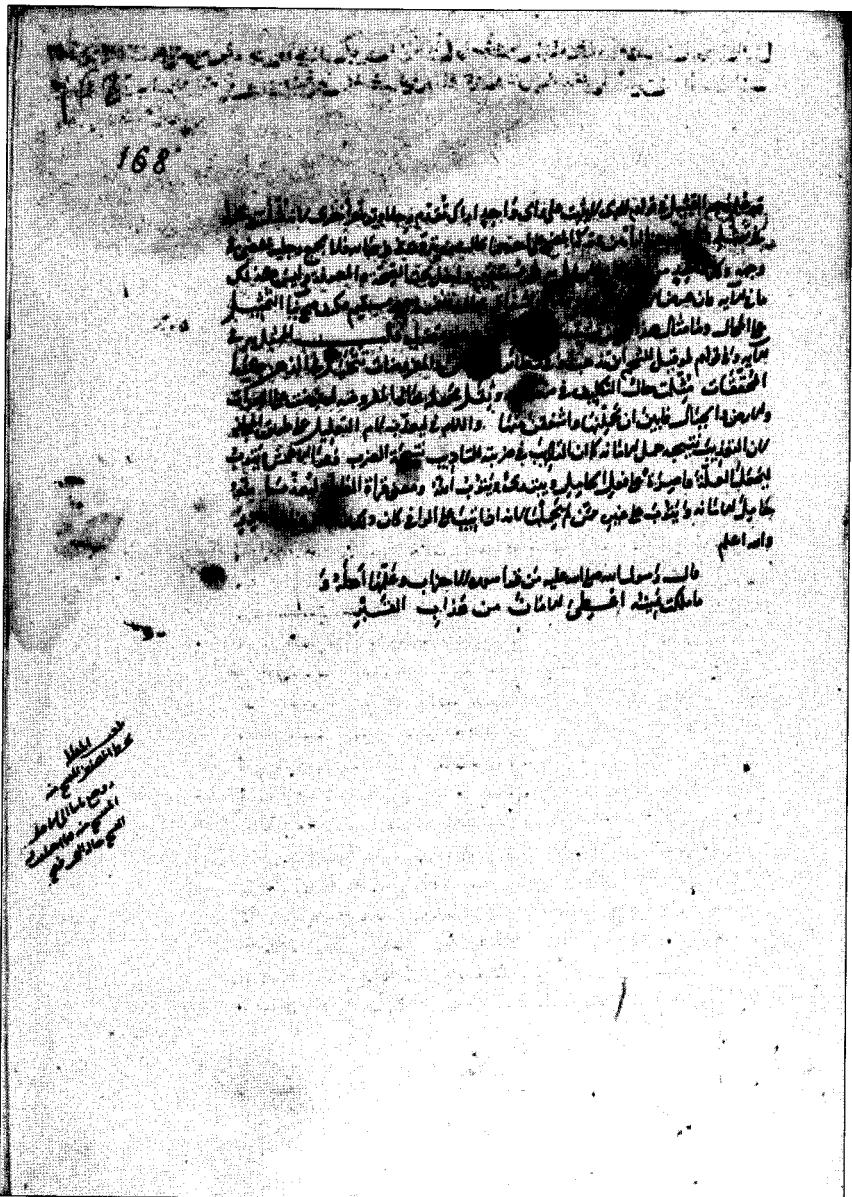


قد كتبته جديت برزبر محل الرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه ستر في ظلال الله لا يقبل ما شربك فيه وقيل ذلك في الحمار له كذا جردان والشر  
 السيرة لا جرد العلابية وقد كانوا قصدا ان يقصدى به وبجته عليه السلام اتفقوا في ترك  
 الاستغفار كاللوا وما الشيرك الا سفسر قال الربية جرد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرا سورة  
 الكهف من احبها كانت له نوراً من نور ملا قدجه و من قراها اكلها كما كنت له  
 منقدا من اذخر على السماء وجنته عليه السلام من قراها عند مصيبه فلا ما انا بسوئكم  
 كان له من فضله نوراً يتلوه الي مكة جشوة لك العود ملاسة يقلمن عليه حتى يعتم  
 وان كان مصيبه عليه كان له نوراً يتلوه من مصيبه الي البيت المقدس جشوة لك العود  
 ملايكه يعاقون عليه جشوة شيفته ه والله اعلم بالصواب

سورة مزيم بكية دعو  
 تسبحون و تبارك و تسبح  
 ايا ف ه

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول من نسخة باريس من الكشاف





صورة الصفحة ١٦٨ ب من المجلد الثاني من نسخة باريس من الكشف وفيها إشارة إلى المقابلة على نسخة المؤلف الزمخشري

وعن ابن جرير في عمل الكشاف عن طريق من طريق النسخة على ما بينه المشتبه  
 ما وجدته الملتصقة بكثرة لطافت اليك الغفر من ذنوبه وحبه اجره عليه المكتوب بالزواجر  
 المنتقاة التي لا تجوز الا بعد الحياطة بالكتابة بين يديه المائلة والملاينة به الا جزاء كما يجب  
 بغيره ونجاسة المسكن المجلد ولا يمكن تحريفه الا بالزيادة وكان على ما ذكره لكي هو المتقنة لها  
 فحقه المجلد ونجاسة حتى الشراء فيهما فالحمد الجواد واشارته في يومه ونجاسة واختصت كرامته  
 وخلق له من نواحيه اهل زوجه ونحوها وشاءت انة ونذروه ونحوها والحمد لله رب العالمين  
 بين طريفه في كرامه من كرمه ابيته المودع حتى يرفع التواويل حتى وجد التفريل ان كرامته  
 على حاتم الخير واظهره في صارية السواد لربها ومن يرد على قوله انما لا يفتخر في ما فعله وادرس  
 لغتها وهي لعلها اذا المتعانة من فضلها واسم طولها وناح اوله انه هو بكرها اكرم العذوق  
 وهذا النص في نسخة المراسل لماول التي نقلت من الشراء  
 والترميم  
 وهي انما كشاف الحريية بالباركية الموقوف بها الموقوفه بلن تستغفره بباركيات السرا ويشكك  
 بلها خمسة المشها وقع منها في الفسيفساء الكريمة في جناح والدهر الشكياتية التي على باب  
 ابي جابر الموحدة بدهرسة الملاحة كرمه في راسه لاشين الثالث والعشرين من سبع مائة  
 في كرامه تفتان في العشرين ومئتين مائة وهو ما يدعه على اجدول كاره وحصل على كرامته  
 شجرة وادخله في اعماله واحبابه اجمعين ع

الحمد لله العظيم والصلوة على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليم اكثرنا وقع المرفوع  
 انشاء في عهد الامراء في جميع سنين وبلغت في عهد الامراء على يد من يدبها الصغار المراسل الفضل  
 من اول عهد في عهد السلاطين والامراء في عهد الامراء في عهد الامراء في عهد الامراء  
 وراسل الكوفي في عهد الامراء وكان انشاء من راسل المتهمة في حذر انه المتهمة المذكورة في عهد  
 الامراء في عهد الامراء في عهد الامراء في عهد الامراء في عهد الامراء

نسخة  
 في دار  
 في دار  
 في دار

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الثاني من نسخة باريس من الكشاف وفيها خاتمة الناسخ والإشارة إلى المقابلة على خط المؤلف الزمخشرى

نَمَازِجُ مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُعْتَمَدَةِ

فِي تَحْقِيقِ

حَاشِيَةِ الطَّيْبِيِّ عَلَى الْكِتَابِ





صورة صفحة التملكات الأولى من المجلد الأول من النسخة الطهرانية (ط)



صورة صفحة التملكات الثانية من المجلد الأول من النسخة الطهرانية (ط)





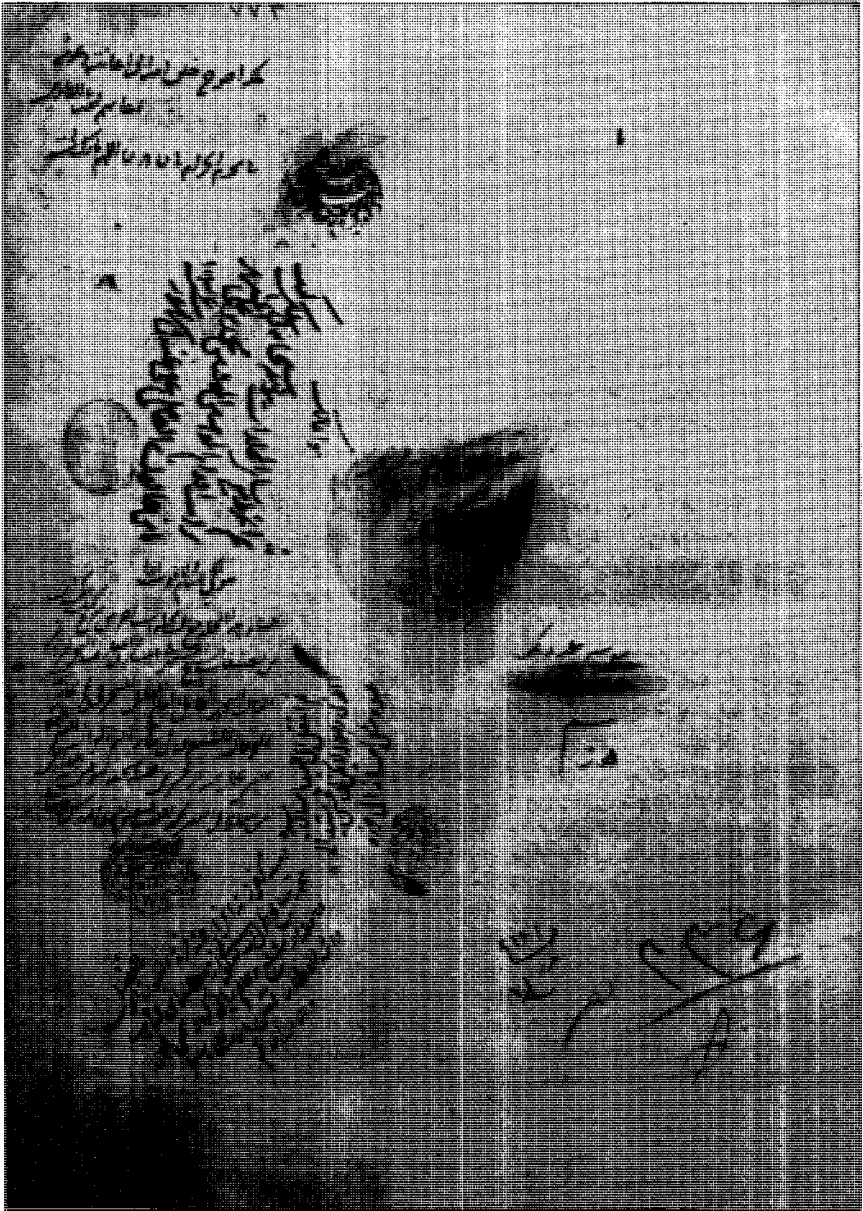
صورة الصفحة الأولى من المجلد الأول من النسخة الطهرانية (ط)



صورة إحدى صفحات المجلد الأول، وتظهر فيها علامات الاستدراك والتصحيح



صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول من النسخة الطهرانية (ط)



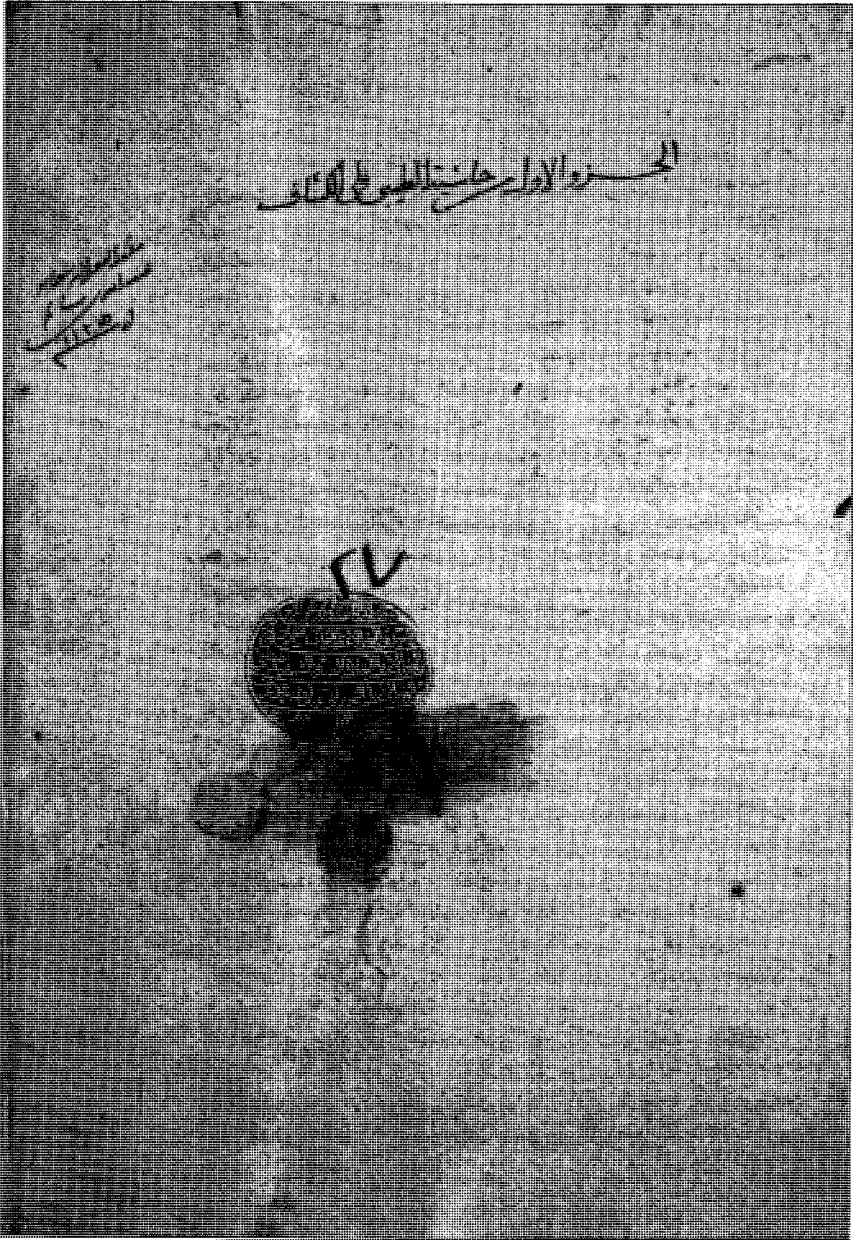
صورة صفحة التملكات في أول المجلد الرابع من النسخة الطهرانية (ط)





صورة الصفحة الأولى من المجلد الرابع من النسخة الطهرانية (ط)





صورة صفحة العنوان من المجلد الأول من نسخة فاضل باشا (ف)





بخبره في الرواية المذكورة في رواية الباقين من الكوفة منهم في موضع رفع خبره في الخبرين على  
 النهج الاضاهة الى النحل قال وعندهم خبر من رواه وان اضيف الى مذهب وعندهم الخبر الاضاهة  
 الى مذهب واذا شذبا الامام الماتم على حين عاتبتا المشيب على الضبا وقال هو الاضاهة الى  
 الماضي وكذا قولهم يورث الاضاهة الى الالوقاس لاسيما ان الاضاهة الى الالوقاس في الخبرين  
 في هذه الاسماء التباس المذخر عن اضيف الى الجدل كانت مؤولة مصدرها المذخر في الخبرين  
 والخالق في الماتم اكثر ولا يركب فلا يركب الا عند الضرر قوله والنصب اما على انظر  
 لقال قال ابو الباقين قال الله تعالى هذا القول في يوم نضع والقول هو ما عيسى بن مريم  
 امنت قلت للناس وجاء على لفظ الماضي على نحو زيادة اسم اب الجن وليس به احد قال  
 على الحكيم في هذا الوجه كما في الوجه الاخر قوله فليس لمطابق لما ورد في بعض الروايات  
 الا به لا سابق اوله صدق المكلف في الاضاهة الى الالوقاس لانه قولهم يورث الصادق قولهم  
 ولم نقل صدق في ثبات شهاده الله تعالى صدق عيسى عليه السلام بما يجب به الله تعالى  
 يوم القيمة وهو قولهم سبحانكم يا يحيى في ان قولهم فانا نكفنا العزير الحكيم كما قال  
 بقوله صدقتم فما اجبت به وهذا لا يجوز في الاضاهة الى الالوقاس قال نضع الصادقين صدقتم  
 وكذا نقل صدقنا المطابق مقتضى الظاهر واجاب ان عيسى عليه السلام والامام امامه وعزير  
 يتولى العبادات العبادات في التبرى عما نسب اليه ويزوده الله تعالى بالثبوت له بالصدق بما  
 هو باخ مسالتي به من الفضل حيث يحتمل المكلفين كهم وعمرا وقاتهم المختصه بالصدق كلها  
 لوصول علم الصلاة والامام في ذلك الاحكام ودخول اولها قوله وكان اولها بارادته العموم بمعنى  
 الاحكام يتشتمل العموم وما اشعر من غيرها فكان اولها بالاسم اذ في بيان الكلام ما ذكره والخاص  
 قال في الاله سنة على كذب النصارى ووصلوا دعواهم في الكسب وامنه وانما الرضا من  
 فنهض بظلمة العقلا وقال ما فيهم انما العلم عزير العلم اعلاما بانهم في تجاه القصور  
 عن معنى الربوبية والنزول عن كونه المصود به وانما نه لهم وتتم على الجائز المتكاتف  
 للالوهيه والان ما نطقت متشاورا للاجتناس كلها فيقول بارادته العموم هـ

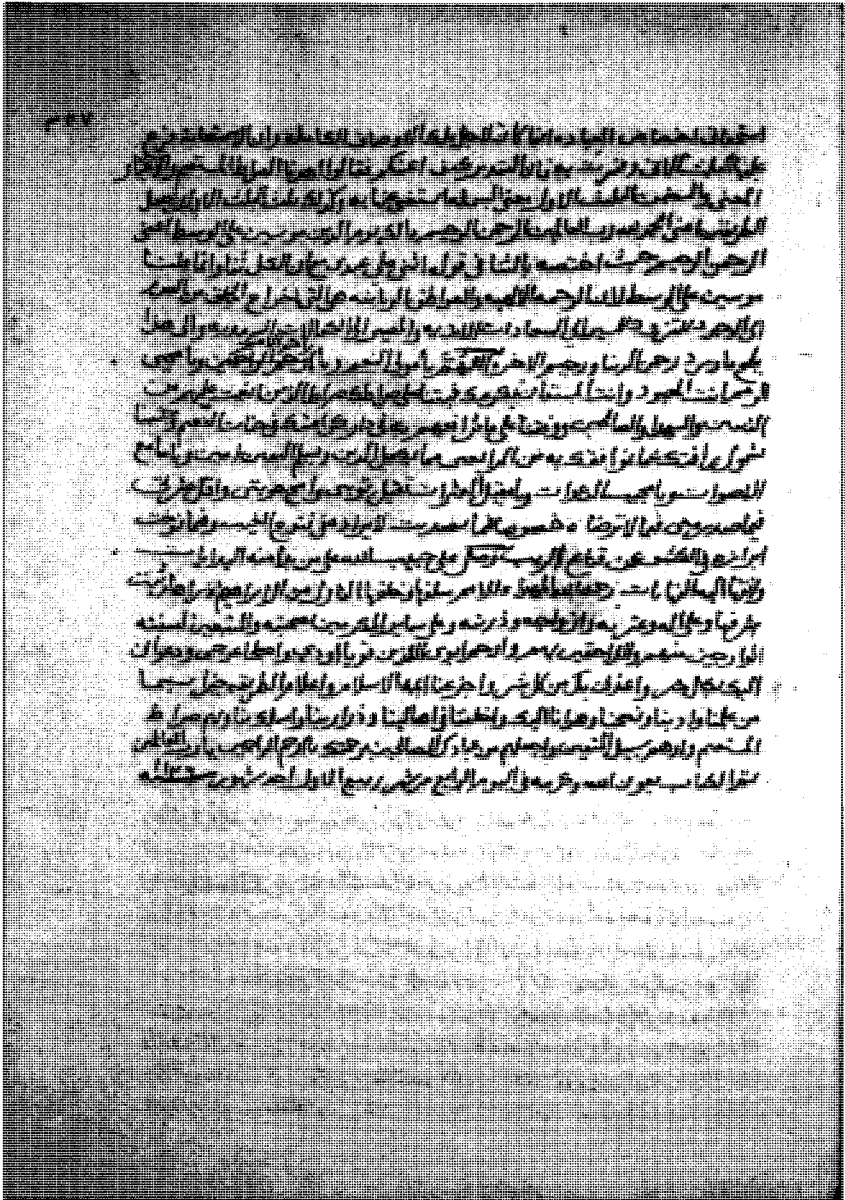
والله سبحانه وعالي اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب خلاصه ما ذكره في كتابه  
 الانعام على التمام وصلوا على خير الانام واكرمهم في اصنام الكتاب يعني انما المكلفون  
 يورثونهم في عشرين شهر من صفات المعظم احد شهرين من عشرين شهرين واثني عشر شهرين  
 الكبرياء على صاحبها افضل السلام وراي القوم والحمد لله رب العالمين

صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول من نسخة فاضل باشا (ف)

سورة التين والشمس والانشاء والشمس والشمس والشمس والشمس

بسم الله الرحمن الرحيم قوله بطوايف المليك من بعض حيز  
 او بطوايف العرافات او بسبعو بهر الصافات وهو جمع صافه لانه لا يقال في المليك صافا  
 وهو من قوله صفتنا بل قولها وهو صافه والثاقه تصف تد بها عند الحلب وصفت  
 القوم فاصطفى او قال اوتى الامم من اجل هذه الاثنا على الملايكه لانها مشعرة بالنايبت  
 والملايكه من رتب من هذه الصنفه وانما سب الامام من الصافات من جمع الجمع فانه يقال جمع  
 صافه ثم جمع على صافات ولان النايبت المعنى هو الذي لا يحسن ان يطلق عليه لم يكن  
 اللغوي لان ما من منه ويحس وهو المحسوس الملايكه الرباعية الصفا ان يجعل الشيء على  
 خطه مستقيم كالناس والاشجار ونحو ذلك وقد جعل فيما قال ابو عبيد معني الصاف قال تعالى  
 ان الله كعب الارض بقا الملوك في سبيل صفا هو له فالزجر استجاب سوا والراغب  
 الزجر طرد وبصوت يقال زجرته فانزجره فالصافى فانها هي زجره واحده ثم جعل في  
 الطرد تارة وفي الصوت تارة قال تعالى فالزجر استجاب الى الملايكه التي زجر السحاب وقوله  
 ولقد حضر من الانبياء ما من من زجر ايطرد ومنع من ارتكاب الاثم وانتم الزجر منه  
 اصحابهم بالمطر ونحوه من رتب وركه كما جعل على رضاه عنه فكل ان على رضاه  
 عنه زجر من الصنف وسببه ينطق دما فاذا رقى رباره باق بالخطة العراة اولا وجده  
 في المشايخ وذكر من عدوك في الاستجاب بسبب الحسن الكسرى عن علي رضاه عنها فاما كان  
 والله ما سلبها من مؤمن بالله على عدوه ورايت هذه الامه وذات فضلها وذات اقتربا  
 وذات قربا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لربح بالثوبه عن امرائه والبالثوبه ودين الله  
 اعطى القرآن عزرايه فجازره من رايه من موافقه ذلك على من ابي طالب قوله واماعلى  
 تروتها والتعاروت من بعض الوجوه يعني يجوز ان يكون بين السنين تفاوت كسب  
 اعتبارهم فان الشيء يكون افضل من الاخر من بعض الوجوه وذلك الاخر افضل منه من  
 وجه اخر فعلموا انها جنتا ثم في قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا وقد ذكر في قوله تعالى  
 فآخبرهم الله واصلهم من فيقولوا اصل نحن منظرون ليس المعنى يتردد في روية العذاب  
 ووجاهته وسبب النظر والوجوه وانما المعنى تترتبها في الزجر وتري ثم منع في هذا الاسلوب  
 معناه قوله تعالى بصرفه الجنتين فالمتصين الى الجنتين اقرب من المتصين الى النار فترتبه  
 المتصين الى الجنتين وروى عن ابن عمر رضي الله عنه ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم  
 الجنتين فالاولى المتصين بالرسول الله قال الله ارحم الجنتين فالاولى المتصين بالرسول الله قال  
 ان المتصين الى الجنة اقرب من ربه والاولى بالرسول الله صلى الله عليه وسلم على قوله الملوك  
 الله على الجنتين ومن قبل هذا المعنى فليبين معشره تعالى قال في جملته لئلا يما ما قاله من  
 ذر من قبل هذا المعنى من ان يبلغ الامتنان ذلته يشهد له بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم

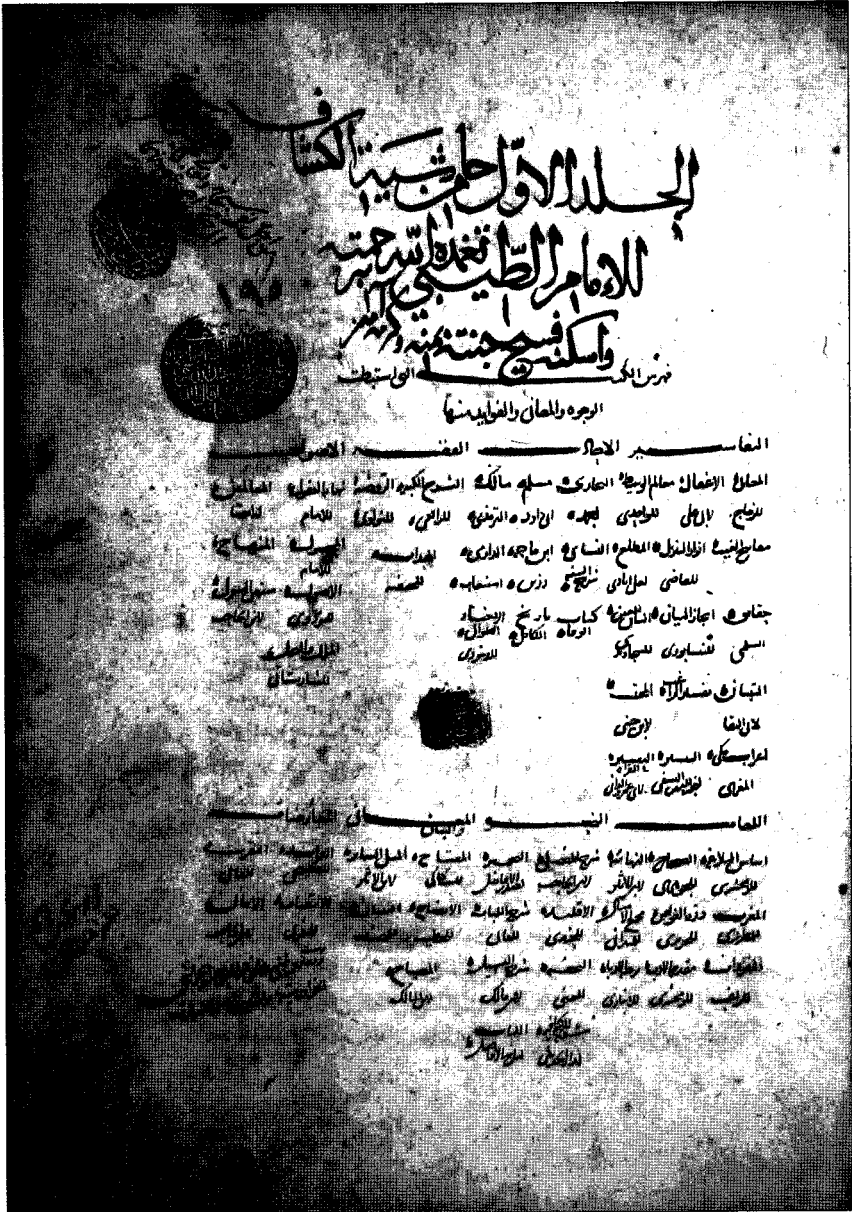
صورة الصفحة الأولى من المجلد الرابع من نسخة فاضل باشا (ف)



صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الرابع من نسخة فاضل باشا (ف)

١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠

صورة صفحة فهرس آخر المجلد الرابع من نسخة فاضل باشا (ف)



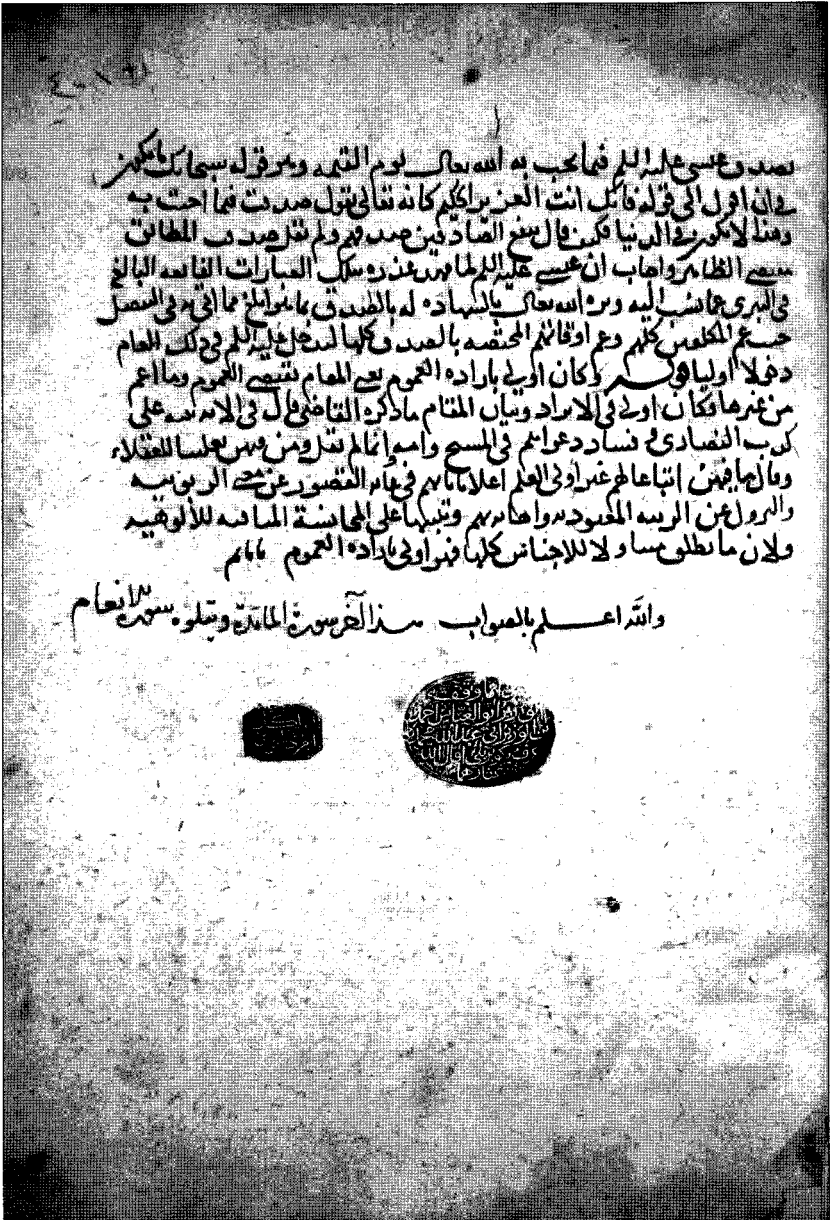
صورة صفحة العنوان من المجلد الأول من نسخة حافظ باشا (ح)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَمَاتَّقُوا اللَّهَ ۝

المصدق لله الذي انزل على عبدك الكتاب ولم يجعل له عوجا وبجمله فيما لامه او ذكرى الابواب  
فلا ترى فيه عوجا ولا لم يوجول معانيه سوى الاستقامة لانها من الكلمات التامات ولا منزل ساحتها  
المعنى اجماع المعاني البارات اما انه صادر عن نيته فاجلها من اجزائه ووزنها من قاعدته  
وكل الامور على ذلك بلاغته الا الذوق لا يسع كنهه معرفته معانيه بناطق الطرق واصف مشاعر موارده  
من اولها من حيث معرفة الامور كما هي في الواقع ومصادره ان ينبت بانبي الالاف من انبعاثها والامن  
صفاته متفرغ الكلمات لم يعرفه ببلع الارض والسوات من شتى الاحياء ومشترا الاموات والتجريد على  
سوانغ من طوبى بلع يشاء الفسا الما اضلوع على خبر خلقه جعل بيته ومصفية ما تفرع له سبع والفاصح لما  
اضلوع طامع حيثما لا يظلمون اذ فامع صولات الاضاليه وعمل آله واصحابه الكرام بها ليل الى ما بعد  
قال كتاب الله الجيد فله اول الاصول والدينه وودستور الاحكام والشعيرة كرمو المختص من سائر  
الكتب السورته من صفة البلاغة التي تقطعت عليها اعناق العناق ووزنت عنها على اليد الى الباشا  
والموقف من العلم والتلازم والاضا رطبه الاسلام في كانت مطامع نظرم كوسا مع فكر البهاس التي تحسنت  
لعلنا انك المنكر من اسفلت على السرا والمعالى المصونة فلم يوفق لصنفة اجمع لذلك الهام من واليف  
ابغع لو انك ملك المشايخ الكنت للتمتع من وجهه انما بالنزول واعرف ان طابخر الكلا على تعاطى  
المفسير والدار الى الجود المرام ارا التمس بوقين عمر الزمخشري شكوا الله سبحانه ادمن صفة الكسفة من  
جواب المنزل بصنف لا يفي بمللك ولا يشوق غيان انصح سبحانه لراضا ورجاه وعشت اخواه واملت  
اصان ومفروق الكمال جليلة ماله لا ينمى الا وهام الى ساحل اسارته انه زنا رحمة الفصل اربط  
العضادة لا احتلا ودونه الشائفة وابتناء غيايته البادضة وكل غاصق تيار لا استقر امره درخان  
ابغض من الالاف الى الهمزة واما ان كان من الارض طبا خاطر بعبودية وشرنا وحييا واهن كركنته ون  
ما ستطاب انهم المصنف منها استقر الله مع قلبه الصلعة وهو صور الباع الى الصاع على حصدي خرج  
بمامله من طيب ان كل من شكله ولو لم يكن من هذه وفسر عرصة وفق في قوله القرية لو من قوبده  
لكم طبا صا من الالاف صبات ميون النفاص بل العلماء العجاير في ضالصة او كالم المصنف من وقان  
الان المنقول من غير التماخر في التسهيل يفر في ريبه وسعيه من حيث مضان الملمن المصنوع  
الكله من الادمان والادمان على الكساب الهه من الاثنا من المشايعه وصيلا الى الله  
قال كتاب الله الجيد فله اول الاصول والدينه وودستور الاحكام والشعيرة كرمو المختص من سائر

صورة الصفحة الأولى من المجلد الأول من نسخة حافظ باشا (ح)





صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الأول من نسخة حافظ باشا (ح)

٢٤٠	٢٤١	٢٤٢
٢٤٥	٢٤٦	٢٤٧
٢٤٨	٢٤٩	٢٥٠
٢٥١	٢٥٢	٢٥٣
٢٥٤	٢٥٥	٢٥٦
٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩
٢٦٠	٢٦١	٢٦٢
٢٦٣	٢٦٤	٢٦٥
٢٦٦	٢٦٧	٢٦٨
٢٦٩	٢٧٠	٢٧١
٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤
٢٧٥	٢٧٦	٢٧٧
٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠
٢٨١	٢٨٢	٢٨٣
٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦
٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩
٢٩٠	٢٩١	٢٩٢
٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥
٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨
٢٩٩	٣٠٠	٣٠١
٣٠٢	٣٠٣	٣٠٤
٣٠٥	٣٠٦	٣٠٧
٣٠٨	٣٠٩	٣١٠
٣١١	٣١٢	٣١٣
٣١٤	٣١٥	٣١٦
٣١٧	٣١٨	٣١٩
٣٢٠	٣٢١	٣٢٢
٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥
٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨
٣٢٩	٣٣٠	٣٣١
٣٣٢	٣٣٣	٣٣٤
٣٣٥	٣٣٦	٣٣٧
٣٣٨	٣٣٩	٣٤٠
٣٤١	٣٤٢	٣٤٣
٣٤٤	٣٤٥	٣٤٦
٣٤٧	٣٤٨	٣٤٩
٣٥٠	٣٥١	٣٥٢
٣٥٣	٣٥٤	٣٥٥
٣٥٦	٣٥٧	٣٥٨
٣٥٩	٣٦٠	٣٦١
٣٦٢	٣٦٣	٣٦٤
٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧
٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠
٣٧١	٣٧٢	٣٧٣
٣٧٤	٣٧٥	٣٧٦
٣٧٧	٣٧٨	٣٧٩
٣٨٠	٣٨١	٣٨٢
٣٨٣	٣٨٤	٣٨٥
٣٨٦	٣٨٧	٣٨٨
٣٨٩	٣٩٠	٣٩١
٣٩٢	٣٩٣	٣٩٤
٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧
٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠

صورة صفحة الفهرس أول المجلد الرابع من نسخة حافظ باشا (ح)





صورة الصفحة الأولى من المجلد الرابع من نسخة حافظ باشا (ح)



صورة الصفحة الأخيرة من المجلد الرابع من نسخة حافظ باشا (ح)

سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٥١	٢٥١	٢٥١
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧
سورة الزمر	سورة الزمر	سورة الزمر
٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨

صورة صفحة الفهرس آخر المجلد الرابع من نسخة حافظ باشا (ح)



القِسْمُ الدِّرَاسِي

الإمام عطاء الطيبي

وحاشيته على الكشاف

دراسة تحليلية

بقلم

د. جميل بن عطا



## مقدّمة الدّراسة

الحمد لله الرحمن، علّم القرآن، خلق الإنسان، علّمه البيان، والصلاة والسلام على أفصح الخلق لساناً، وأبلغهم بياناً، وعلى آله وصحبه الطيبين، والتابعين وتابعيهم الطاهرين، ومن استقام على النهج، ودعا بدعوة الحق إلى يوم الدين.  
أما بعد،

فهذه دراسة علمية حول «حاشية» الإمام شرف الدين الطيّبي على «الكشاف»، المسماة بـ«فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب»، والموسومة بأنها أجلُّ (١) الحواشي على «الكشاف» وأنفسها (٢)، جعلتها في سبعة فصول وخاتمة، وفي كل فصل عدد من المباحث:

ففي الفصل الأول مبحثان، أولهما: للتعريف بالطيّبي، والثاني: للتعريف بحاشيته، وقد مهّدت لذلك بنبذة موجزة عن عصر الطيّبي وبيئته، لإبراز العوامل المؤثرة في تكوين شخصيته، وانعكاساتها في حاشيته.

وفي الفصل الثاني تحدّثت عن منهج الطيّبي في «الحاشية»، وجعلته في خمسة مباحث، الأول: لبيان منهج الطيّبي في شرح أقوال الزمخشري وغيره في «الكشاف»،

(١) انظر: كشف الظنون - لحاجي خليفة، دار الفكر - ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م، (٢: ١٤٧٨).

(٢) انظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - للشوكاني، مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ، (٢: ٢٢٩).

والثاني: لبيان منهجه في بحث المسائل المختلفة وتحقيقتها، والثالث: لبيان منهجه في التفسير والقراءات، والرابع: في منهجه في ذكر الأعلام والمصادر، وفي النقل عن الآخرين، والخامس: لبيان منهجه في الاستشهاد بالقرآن، والحديث، والشعر، والمثل، وأقوال العرب وأساليبهم.

أما الفصل الثالث فكان بعنوان: «حاشية الطيبي بين التأثر والتأثير»، وقسمته إلى أربعة مباحث: أخصّيتُ في الأول منها مصادر «الحاشية» في الموضوعات المختلفة، وخصّصت الثاني لبيان علاقة الطيبي بالزمخشري أخذاً ورداً، بعد أن عرّفت بإيجاز بالزمخشري و«كشافه»، وكشفتُ في الثالث عن تأثر الطيبي بغيره، وعرضت نماذج لتأثره بثمانية ممن سبقوه، في مجالات مختلفة، لا سيما ممن لهم علاقة بالكشاف، وفي البحث الرابع بيّنتُ تأثير الطيبي في غيره، فاخترت سبعة من أولئك الذين لهم علاقة بالكشاف، أو لهم اهتمامات بلاغية، وعرضتُ نماذج لتأثيره فيهم.

وفي الفصل الرابع درستُ بعض جهود الطيبي في علم المعاني، من خلال ما حقّقته من «الحاشية»، ومهدتُ لذلك بإيجاز عن الجهود البلاغية للطيبي في «الحاشية»، ثم قسمتُ الفصل إلى ثمانية مباحث، جعلتُ أولها: لأحوال الكلمة المفردة، وثانيها: للتعريف والتنكير، والثالث: للخبر والإنشاء، والرابع: للتقديم والتأخير، والخامس: للقصر، والسادس: للفصل والوصل، والسابع: للإيجاز والإطناب، والآخر: لصور من إجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر.

أما الفصل الخامس فدرستُ فيه بعض جهود الطيبي في علم البيان، وجعلته في ثلاثة مباحث، كان الأول: للتشبيه، والثاني: للمجاز بنوعيه: اللغوي والعقلي، والثالث: للكناية والتعريض.

وخصّصتُ الفصل السادس لدراسة بعض جهود الطيبي في علم البديع



وملحقاته، حيث عَرَضْتُ أمثلة لخمسة وعشرين لوناً بديعياً مما بحثه الطَّيْبِي في «الحاشية».

وفي الفصل الأخير وضعت «الحاشية» في الميزان، جاعلاً محاسنها في كِفَّة، والمآخذ عليها في الكِفَّة الثانية، فرجحت الحسنات على المآخذ. وأنهيته هذا القسم بخاتمة ضممتها أهم نتائج البحث.

وقد أتبعته، في فصول الدراسة كلها تقريباً، منهجاً يقوم، في الغالب، على عرض النصوص وتحليلها ومناقشتها واستقرائها، بالإضافة إلى أسلوب الملاحظة وجمع الظواهر المتشابهة، ووصفها، والموازنة بينها أحياناً، بهدف الوصول إلى نتائج وأحكام جزئية أو كلية.



أما مصادر البحث، دراسةً وتحقيقاً، فهي كثيرةٌ ومتنوعة، فقد ناهزت الثلاثمئة، بين مخطوط، وبحث جامعي لَمَّا ينشر بعد، ومطبوع، في موضوعات مختلفة تبعاً لتنوع مصادر الطَّيْبِي في «حاشيته»، وهي المذكورة في ثبوت المصادر والمراجع في آخر الكتاب.

وأخيراً، فإنني أرجو أن قد وُقِّتُ فيما قصدتُ إليه، ووقَّيتُ بحشي حقه أو بعض حقه، فأصببت أو قاربت، وإن لم يكن ذلك فحسبي أنني بذلت جهدي، وما ضننت على هذا العمل بشيء، حتى نفسي، واللّه أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وما توفيقى إلا به، عليه توكلت، وهو ربّ العرش العظيم.

الباحث

الدكتور جميل بني عطا



القِسْمُ الأوَّلُ  
الدِّرَاسَةُ

الفصلُ الأوَّلُ

التعريفُ بالطَّيِّبِ و«حَاشِيَتِهِ»

وفيه تمهيد، ومبحثان:

التمهيد: عصرُ الطَّيِّبِ وبيئته

المبحثُ الأوَّلُ: التعريفُ بالطَّيِّبِ

المبحثُ الثاني: التعريفُ بـ«الحَاشِيَةِ»



## تمهيد عصر الطَّيِّبِ وَبَيْتُهُ

أجمعت مصادر<sup>(١)</sup> ترجمة الطَّيِّبِ على أنه مات سنة ٧٤٣هـ.

وهو ينسب إلى «الطَّيِّبِ» التي يصفها الأعلمي<sup>(٢)</sup> بأنها «بُلَيْدَةٌ بَيْنَ وَاسِطَ وَأَهْوَاذَ»، أو بين «واسطَ وَخُوزِسْتَانَ» كما يذكر ياقوت<sup>(٣)</sup> الحموي. ولا خلاف في ذلك، فخوزستان «إقليم واسع بين البصرة وفارس، يشتمل على مدن كثيرة» - كما يقول القلقشندي<sup>(٤)</sup> - منها: الطَّيِّبِ وَأَهْوَاذَ. أما واسط<sup>(٥)</sup> فهي مدينة عراقية بين البصرة والكوفة، في الطرف الجنوبي الشرقي من العراق. ويذكر ابن خلدون<sup>(٦)</sup> أن الطَّيِّبِ من أهل توريز (أو تبريز)، وهي مدينة في الطرف الشمالي الغربي من إيران<sup>(٧)</sup>.

(١) انظرها لدى التعريف بالطيبي في المبحث الأول من هذا الفصل.

(٢) دائرة المعارف المسماة «بمقتبس الأثر ومجدد ما دثر»، الطبعة الأولى، المطبعة العلمية بقم، ١٣٨٩هـ (٣١٨:٢٠)

(٣) معجم البلدان، مطبعة السعادة بمصر، (٧٦:٥).

(٤) صبح الأعشى، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية، (٤: ٣٣٨ - ٣٣٩).

(٥) انظر: معجم البلدان (٨: ٣٧٨).

(٦) انظر: تاريخ ابن خلدون، المجلد الأوَّل (٢: ٧٨٩).

(٧) انظر: معجم البلدان (٢: ٣٦٢ - ٣٦٣).

ولعل في ذلك ما يفيد أن الطَّيْبِيَّ ربما عاش في غربيَّ إيران: جنوباً وشمالاً، في النصف الأول من القرن الثامن الهجري، وقد أمضى فترة من حياته قبل ذلك في النصف الثاني من القرن السابع.

وكانت إيران في هذه الفترة تخضع لنفوذ المغول الإيلخانيين<sup>(١)</sup>، الذين استولوا عليها بعد تمكّنهم - بقيادة هولاكو - من القضاء على الدولة الإسماعيلية هناك سنة ٦٥٤هـ (١٢٥٦م) واكتسحوا بغداد سنة ٦٥٦هـ (١٢٥٨م)، وعاثوا فيها فساداً، حيث تذكّر بعض المصادر<sup>(٢)</sup> أن هولاكو قتل مئات الآلاف من المسلمين، من بينهم الخليفة والأمراء والأعيان، والعلماء والفقهاء.

وحاول المغول طمس معالم الحضارة الإسلامية في الشرق بما ارتكبه من حرق وتدمير وإغراق، لكل ما كانوا يجدونه في طريقهم، كما حاول هولاكو الاستيلاء على بلاد الشام، لكنه هُزم في معركة عين جالوت الشهيرة، في فلسطين سنة ٦٥٨هـ، على أيدي ممالك مصر المسلمين، فارتد إلى الشرق، واتخذ مراغة<sup>(٣)</sup> عاصمة له، وتلقب بـ «إيلخان»، ثم اتخذ خلفاؤه من بعده هذا اللقب، مما أكسب دولتهم هذا الاسم<sup>(٤)</sup>.

(١) إيلخان: كلمة تركية مؤلفة من: «إيل» بمعنى: تابع، و«خان» بمعنى: حاكم أو ملك. انظر: تاريخ الدولة المغولية في إيران - للدكتور عبد السلام فهمي، دار المعارف (١٩٨١م)، القاهرة، ص ٤ - ٥.

(٢) انظر: كتاب دول الإسلام - للذهبي، تحقيق فهمي شلتوت وزميله، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٤م): سنة ٦٥٦هـ، (٢: ١٥٩).

(٣) هي بفتح الميم وتخفيف الراء، بعدها ألف، ثم غين معجمة وتاء مربوطة: مدينة في الشمال الغربي من إيران.

(٤) انظر: إيران: ماضيها وحاضرها - تأليف دونالد ولبر، ترجمه د. عبد النعيم حسنين، القاهرة (١٣٧٧هـ)، مكتبة مصر، ص ٦٦.

وبذلك يبدأ عهد جديد في إيران هو عهد المغول الإيلخانيين الذين حكموا إيران قرناً من الزمان، امتدّ من مطلع النصف الثاني من القرن السابع الهجري حتى مطلع النصف الثاني من القرن الثامن، وقد تعاقب على الحكم في هذه الدولة تسعة ملوكٍ أقوياء<sup>(١)</sup>، بدءاً بهولاكو، وانتهاءً بأبي سعيد، واعتنق بعضهم الإسلام، فرعوا العلم والعلماء، وأسندوا بعض المناصب الوزارية والإدارية لأهل البلاد الأصليين، مما ساعد على استقرار الحضارة الإسلامية وازدهارها في إيران في تلك الفترة، وفي العراق كذلك، حيث امتدّ نفوذ المغول إليها.



ويلاحظ المؤرخون أن المغول - على الرغم من سطوتهم وقسوتهم - قد تأثروا بأهل البلاد التي حكموها، وبالعقيدة الإسلامية التي صقلت نفوسهم، وغيّرت مجرى حياتهم. فهو لاكو نفسه «قد وفقه الله للإسلام، ورجع عن الكفر والزندقة، وعظم ملة الإسلام وأهلها»<sup>(٢)</sup>.

ويذكر دونالد ولبر<sup>(٣)</sup> أن اعتلاء غازان، حفيد هولاكو، العرش «قد أدخل الدولة في عهد ذهبيّ جديد... وصار طابع البلاط في مدينة تبريز<sup>(٤)</sup> العاصمة إسلامياً فارسياً

(١) انظر: أخبار الدول وآثار الأول - للقرماني، عالم الكتب، بيروت، ص ٢٨٦ - ٢٨٨.

وانظر: تاريخ الشعوب الإسلامية - لبروكلمان (مترجم)، الطبعة السابعة، بيروت، ص ٣٨٦ - ٣٩٨.

(٢) انظر: دول الإسلام - للذهبي: (٢: ١٦٢)، وأخبار الدول - للقرماني، ص ٢٨٧.

(٣) انظر: إيران: ماضيها وحاضرها، ص ٦٧.

(٤) هي بكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة بعدها راء مكسورة ثم ياء وزاي معجمة: مدينة في إيران. انظر: معجم البلدان (٢: ٣٦٢ - ٣٦٣).

تماماً، وكانت الإدارة الرشيدة، والرخاء الشامل أهم أهداف الحاكم، مع فرض ضرائب عادلة تُجمَع بانتظام، وسنّ قوانينَ منظمّة، وإيجاد أمنٍ داخليّ).

ويمكن للدارس أن يميّز بين ثلاث طبقات في المجتمع الإيراني آنذاك، هي:

- ١- الطبقة الحاكمة، وتضمُّ الملوك وحواسيهم، وهؤلاء كانوا يتمتعون بامتيازات كثيرة، وسلطة واسعة، وجاء عريض، وثراء فاحش<sup>(١)</sup>.
- ٢- الطبقة الوسطى، من سكّان البلاد الأصليين، بمهنتهم المختلفة، وهم أقلُّ ثراءً من الطبقة السابقة، ولكن حياتهم ميسورة.
- ٣- الطبقة الدنيا من فقراء الناس ومحروميهم.

وقد توزع العلماء والفقهاء والحكماء بين هذه الطبقات، تبعاً لقربهم من السلطة وبعدهم عنها، إلا أنهم بعامة حطّوا بتشجيع الحكّام والسلاطين، الذين أغدقوا عليهم الأموال، وأجروا عليهم الرواتب<sup>(٢)</sup>، بغضّ النظر عن دوافع ذلك وأسبابه، غير أنّ بعض العلماء مالوا إلى الزهد، فخلعوا الحياة، وتعلّقوا بالآخرة، مؤثّرين شظف العيش على متعة الدنيا.

\* \* \*

ومن مظاهر اهتمام المسؤولين بالعلماء ما يُروى<sup>(٣)</sup> من أنّ الوزير رشيد الدين الهمداني أنشأ ضاحية خارج تبريز، خصّصها لترقية الفنون والعلوم، وسرعان ما أسكن فيها علماء الدين والفقهاء والمحدّثين.

(١) انظر: أخبار الدول وآثار الأول - للقرماني، ص ٢٨٧.

(٢) انظر: كتاب تليق الأخبار وتلقيح الآثار - للرمزي، الطبعة الأولى، المطبعة الكريمة، أرنبورغ، (١: ٣٣٣).

(٣) انظر: إيران: ماضيها وحاضرها، ص ٦٨ - ٦٩.



ويؤكد المؤرخ الرمزي<sup>(١)</sup> أن المغول - على الرغم مما ارتكبه من فظائع في بداية عهدهم - لم يعملوا على انتقاص العلوم والفنون، «بل العلوم والمعارف جارية بعد ظهورهم على ما هي عليه قبل خروجهم.. وقد انتشرت أنوار الإسلام إلى أقصى الصين بواسطتهم... وفي عصر هولوكو، أشدّ الحُكام على المسلمين، كان أُلوفٌ من العلماء.. والسلطان خدابنده<sup>(٢)</sup> كان يأخذ معه إلى جميع أسفاره خيمنتين، يدرّس في إحداهما على المذهب الحنفي، وفي الأخرى على المذهب الشافعي... وكان طعام الطلبة... ووظائفهم من مطبخه وخزائنه».

ويذكر الدكتور عبد النعيم حسنين<sup>(٣)</sup> أن دولة المغول الإيلخانيين «قد نشطت في عهدها العلوم والفنون، فكثُر الإنتاج الأدبي، وأُلقت الرسومات التاريخية».

كما يشهد المؤرخ دونالد ولبر<sup>(٤)</sup> في العصر الحديث على أن «المدة من موت هولوكو، إلى آخر عهد أبي سعيد، كانت غنيّة غنيّ هائلاً بالإنتاج الأدبي، وفيها وحدها كُتِب كثيرٌ من الكتب التاريخية التي تعتبر من الطراز الاوّل بين المصادر التاريخية. كما بُدلت مجهودات قيّمة في حقول الطب، وعلم النبات، وعلم الفلك، والعلوم الطبيعية».

ولعل ذلك هو ما دفع المؤرخ العالميّ بارتولد<sup>(٥)</sup> إلى الإقرار بأنه «إذا كان في

(١) كتاب: تليق الأخبار، (٢٢:٢ - ٢٤).

(٢) أحد ملوك المغول الإيلخانيين، أسلم وسمّى نفسه: محمد عبد الله. انظر: إيران ماضيها وحاضرها، ص ٦٩.

(٣) إيران في ظل الإسلام، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة (١٩٧٠م)، ص ٢٠.

(٤) إيران: ماضيها وحاضرها، ص ٦٧.

(٥) انظر: التبيان في البيان، للطبيي: تحقيقاً ودراسة. رسالة دكتوراه - إعداد عبد الستار زموط: قسم الدراسة ص ١٧، نقلاً عن: تاريخ الحضارة - لبارتولد، ص ٩٨.

تاريخ إيران عهدُ وقفَ فيه الشعبُ الإيرانيُّ في الصفِّ الأول من حضارة العالم، فهو في العهد المغولي.

ولعلَّ أصحابَ هذه الشَّهاداتِ لم يُجانبوا الحقيقةَ فيما قالوا؛ فقد ازدهرت العلومُ والمعارفُ بفروعها المختلفة في عهد المغول الإيلخانيين، وبرزت أسماءُ علماء خَلَفُوا لنا مصنَّفاتٍ قيِّمة.

ففي مجال العلوم الدينية برز اسم القاضي البيضاوي، المتوفى في نهاية القرن السابع الهجري، صاحب التفسير المشهور، الذي اختصر فيه «الكشاف». والطَّيْبِيُّ ينقل عنه كثيراً. وللبيضاوي كتب أخرى في الحديث والأصول والتوحيد<sup>(١)</sup>.

أما قطبُ الدين الشَّيرازي<sup>(٢)</sup> (المتوفى سنة ٧١٠هـ) فهو صاحب أوّل حاشية على «الكشاف»، وله كتاب في التفسير. والطَّيْبِيُّ يذكره أيضاً وينقل عنه.

وأبو عبد الله وليُّ الدين الخطيب التبريزي<sup>(٣)</sup> (المتوفى سنة ٧٤١هـ)، أحدُ تلاميذ الطَّيْبِيِّ، شرح «مصاييح السنَّة» للبعوي.

والطَّيْبِيُّ نفسه (المتوفى سنة ٧٤٣هـ) خَلَّف لنا كتاب «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرِّيب»، موضوع هذا البحث، وكتاباً في التفسير، وكتباً في الحديث وعلومه.

أما أبو حفص عُمر بن عبد الرحمن الفارسي<sup>(٤)</sup>، (المتوفى سنة ٧٤٥هـ)، أحدُ تلاميذ الطَّيْبِيِّ كذلك، فقد وضع حاشية على «الكشاف» نقل فيها كثيراً عن الطَّيْبِيِّ.

(١) انظر: روضات الجنات - للخوانساري (١٣٢: ٥).

(٢) انظر: بغية الوعاة - للسيوطي (٢٨٢: ٢).

(٣) انظر: كشف الظنون - لحاجي خليفة (١٦٩٩: ٢).

(٤) انظر: طبقات المفسرين - للدوادودي (١٤٣: ١ - ١٤٤).

والشيخ فخر الدين الجازبردي<sup>(١)</sup> (المتوفى سنة ٧٤٦هـ) يُذكر أن له حواشي مشهورة على «الكشاف»، ويقال: إن الطيبي تلمذ له<sup>(٢)</sup>.

ومن العلماء في مجال العلوم الدينية كذلك: عضد الدين الإيجي<sup>(٣)</sup> (المتوفى سنة ٧٥٦هـ)، وقطب الدين الرازي التحتاني (المتوفى سنة ٧٦٦هـ) الذي وضع حاشية على «الكشاف» تُعدّ خلاصة «لحاشية الطيبي».

\* \* \*

وفي مجال الفلسفة والتصوّف برز نصير الدين الرومي (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) الذي وُصف<sup>(٤)</sup> بأنه: «رجُل واسع الاطلاع في جميع فروع الفلسفة.. ألف كتباً كثيرة في المنطق، كما كتب شروحاً على إقليدس وأفلاطون وأرسطو».

ومن أعلام التصوّف: جلال الدين الرومي (المتوفى سنة ٦٧٢هـ)، صاحب «المثنوي» الكتاب الأول للتصوف الفارسي، وسعدي الشيرازي (المتوفى سنة ٦٩٠هـ)، صاحب كتاب «البُوسْتان» أو: «الحديقة»، الذي يمجّد فيه العدل والمساواة والتواضع والبساطة والتربية والعبادة والتفكير<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

وبالإضافة إلى اشتها هذين العَلَمين بالتصوف، فإنها يُعدّان أبرز أدباء هذا

(١) انظر: هدية العارفين - للبغدادي (١: ٧٨٩).

(٢) انظر: الأعلام - للزركلي (١: ١١١).

(٣) انظر: كشف الظنون (٢: ١٤٧٨ - ١٤٧٩).

(٤) إيران: ماضيها وحاضرها، ص ٧٢ - ٧٣.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٧٢.

العصر؛ ف«المَشْنَوِي» للرومي ضرب من الشعر القصصي، و«البوستان» للشيرازي شعر أخلاقي، إضافة إلى كتاب آخر له في النثر اسمه «الكُلُستان»<sup>(١)</sup>.

أما في ميدان اللغة فإن العلماء قد شغلوا - فيما يبدو - بكتاب «مفتاح العلوم» للسكاكي، شرحاً وتلخيصاً وتعليقاً، ومَن سار على طريقة السكاكي الطَّيْبِيُّ نفسه، فوضع كتابي<sup>(٢)</sup>: «التبيان في البيان» و«لطائف التبيان في المعاني والبيان».

ولعل التاريخ<sup>(٣)</sup> لقي من اهتمام المغول ما لم يلق غيره من فروع المعرفة، حيث قربوا المؤرِّخين، رغبةً منهم في تسجيل مآثرهم ونشرها على الناس، فبرز في هذا المجال كلٌّ من: علاء الدين الجويني (المتوفى سنة ٦٨١هـ)، والوزير رشيد الدين فضل الله الهمذاني (المتوفى سنة ٧١٨هـ)، وعبد الله بن فضل الوصَّاف، وكان معاصراً للوزير رشيد الدين، وحمد الله القزويني (المتوفى سنة ٧٥٠هـ).

وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك عناية بعلوم الطب، والنبات، والفلك والرياضيات، والعلوم الطبيعية، ويُعدُّ نصيرُ الدين الطوسي خيرَ مثال على ذلك، كما سبق. وللوزير رشيد الدين الهمذاني كتب في مجالات علمية. ولقطب الدين الشيرازي شرح لـ«القانون» لابن سينا. وللطَّيْبِيُّ رسالة<sup>(٤)</sup> في الحساب.

\* \* \*

(١) إيران: ماضيها وحاضرها، ص ٧٢.

(٢) سيأتي التعريف بهذين الكتابين في موضعها من ترجمة الطيبي.

(٣) انظر: إيران: ماضيها وحاضرها، ص ٧١.

(٤) يتم التعريف بها لدى الحديث عن مصنفات الطيبي.

أما بيئة الطَّيْبِي المكانية فهي غربيّ إيران: جنوباً وشمالاً، كما سبق، ولعلّ إقليم خوزستان الفارسيّ بعامة، ومدينتي الطَّيْب وتبريز بخاصة، هي الأماكن التي كانت مسرحاً لحياته. وقد يكون من المفيد التعريف بهذه الأماكن تعريفاً موجزاً، لما لذلك من أثر في تكوين شخصية الطَّيْبِي، وفي حياته.

فالطَّيْب - كما يقول ياقوت<sup>(١)</sup> - هي: «بالكسر، ثم السكون، وآخره باء موحدة، بلفظ الطَّيْب، وهو الرائحة الطيبة... أهلها نَبَط<sup>(٢)</sup>... ولغتهم نبطية... وهي<sup>(٣)</sup> من عمارة شيث بن آدم - عليه السلام - وما زال أهلها على ملّة شيث، وهو مذهب الصابئة، إلى أن جاء الإسلام، فأسلموا. وكان فيها عجائب من الطَّلَسَمَات<sup>(٤)</sup>، منها ما بطل، ومنها ما هو باق... وقد نُسب إليها جماعة من العلماء».

\* \* \*

أما تبريز فيصفها ياقوت<sup>(٥)</sup> بأنها: «مدينة عامرة حسناء، ذات أسوارٍ مُحْكَمَة... وفي وسطها عدّة أنهار جارية، والبساتينُ محيطةٌ بها.. وعمارتها بالأجرّ الأحمر المنقوش والحِصّ<sup>(٦)</sup>... ويُعمل فيها من الثياب ما يُحمَل من سائر البلاد.. ومرّ بها التتر لما

(١) معجم البلدان (٥: ٧٦).

(٢) النبط أو النبط: قوم نزلوا بالبطائح بين العراقيّين. والجمع: أنباط. انظر: صحاح اللغة للجوهري (٣: ١١٦٢) - مادة «نبط».

(٣) هذه رواية يرويها ياقوت عن أحد تجار تلك البلدة.

(٤) جمع طلسم: وهي خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بها روحانيات الكواكب العلوية بالطبائع السفلية، لجلب محبوب أو دفع أذى. انظر: المعجم الوسيط - مادة «طلسم».

(٥) معجم البلدان (٢: ٣٦٢ - ٣٦٣).

(٦) بكسر الجيم وتشديد الصاد، وهو: الجير.

خربوا البلاد، فصالحهم أهلها، فنجّت من أيديهم... وقد خرج منها جماعة وافرة من أهل العلم».

ويضيف القلقشندي<sup>(١)</sup> إلى ما ذكره ياقوت في وصف تبريز وأهلها، فيقول: «وبها مدارس حسنة... وهي مدينة أغرقت في السعادة أنسابها، وثبتت في النعمة قواعدها... وأهلها من أكبر الناس حشمة، وأكثرهم تظاهراً بنعمة، ولهم الأموال المديدة، والنعم الوافرة، والنفوس الأبيّة... وبها محط رحال التجار والسقار، وبها دور أكثر الأمراء والكبراء».

\* \* \*

وعن خوزستان وأهلها يقول ياقوت<sup>(٢)</sup>: «مياها طيبة جارية... أما ثمار أهلها وزروعهم فإنّ الغالب على نواحي خوزستان النخل، ولهم عامة الحبوب... وعندهم عامة الثمار. وأما لسائهم فإنّ عامتهم يتكلمون بالفارسية والعربية، غير أن لهم لساناً آخر خوزياً، ليس بعبراني، ولا سرياني، ولا عربي، ولا فارسي... والغالب عليهم الاعتزال، وفي كورهم<sup>(٣)</sup> جميع الملل».

\* \* \*

أما أسرة الطيبي التي نشأ فيها فلا يُعرف عنها شيء، سوى ما أشار إليه الطيبي نفسه في الدعاء الذي ختم به «حاشيته»، حيث يقول<sup>(٤)</sup>: «وارحم أبوي اللذين قوماً

(١) صبح الاعشى (٤: ٣٥٧). ويذكر القلقشندي أن الجاري على السنة العامة «توريز» بالواو بدل الباء.

(٢) معجم البلدان (٣: ٤٨٨ - ٤٨٩).

(٣) جمع كورة، وهي: الناحية.

(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ١٤٥ تفسير (١٦: ٦٦٤) دار الكتب المصرية: الجزء الثالث - القسم الثاني، الورقة الأخيرة (٢٠٤).

أودِي، وأصلحها عوجي، ودَعَواني إليك بكل خير، وأعاداني بك من كل شر... وأخلفنا في أهالينا وذريَّاتنا».

\* \* \*

هذا، ولا تساعد المعلومات عن الطَّيبي في معرفة البلد الذي كان يقيم فيه، ولا عن رحلاته، سوى ما تقدّم من فروض وتخمينات. ولكن لعلّ الباحث يفيد من الأوصاف السابقة معرفة العوامل التي أثّرت في حياة الطَّيبي وشخصيته، وهي:

(١) جمال طبيعة البلاد التي ينتمي إليها الطَّيبي، ووفرة مياهها، وكثرة بساطينها، وجودة مناخها، إضافة إلى غناها وثراء أهلها.

(٢) استقرار الحياة في تلك البلاد، وازدهارها علمياً وثقافياً واقتصادياً وتجارياً، لنجاتها من تخريب المغول، مما أهل إحدى مدنها وهي تبريز، لتكوّن مركزاً للحكومة، ومكاناً لإقامة الكبراء والأمراء فيها.

(٣) اتّصاف أهل البلاد بحسن الأخلاق، وجودة الخصال.

(٤) شيوع الاعتزال فيها، وتعدّد الملل، وتنوع المعتقدات، مع انتشار الإسلام بين أهلها.

(٥) تعدّد اللغات، واختلاف ألسنة أهل البلاد، بين: العربية، والفارسية، والنبطية، والخوزية.

(٦) صلاح البيت الذي نشأ فيه الطَّيبي بتوجيه من أبويه.

\* \* \*

## المبحثُ الأولُ

### التعريفُ بالطَّيِّبِ (\*)

(\*) له ترجمة في كل من: الدرر الكامنة - لابن حجر (١٥٦: ٢)، وبغية الوعاة - للسيوطي (٥٢٢: ١)، وطبقات المفسرين - للدواودي (١٤٣: ١)، وشذرات الذهب - لابن العماد الحنبلي (١٣٧: ٦)، وكشف الظنون - لحاجي خليفة (١٤٧٧: ٢) ومواضع أخرى من الكتاب، وهدية العارفين - لإسماعيل باشا البغدادي (٢٨٥: ١)، ومفتاح السعادة - لطاش كبري زادة (١٠١: ٢)، والبدر الطالع - للشوكاني (٢٩٩: ١)، وروضات الجنّات - للخوانساري (٩٨: ٣)، والتاج المكلّل - لأبي الطيب القنّوجي، ص ٣٧٣، والكنى والألقاب - لعبّاس القمّي (٤١٦: ٢)، وتاريخ علوم البلاغة - للمراغي، ص ١٣٦، وتراث العرب العلمي - لقدري طوقان، ص ٤٣٤، والأعلام - للزركلي (٢٨٠: ٢)، ومعجم المؤلفين - لعمر كحالة (٥٣: ٤)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (ترجمة د. السيد يعقوب بكر وزميله، الطبعة الثانية) (٢١٧: ٥).

وله ترجمة مفصلة في قسم الدراسة من كتاب «التبيان في البيان»: تحقيقاً ودراسة - إعداد د. عبد الستار زموط. وأخرى أقل تفصيلاً في كتاب «الخلاصة في أصول الحديث» للطبيي، تحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، ص ٢٠ - ٢٢.

وله ذكر في كل من: الإكمال في أسماء الرجال - للتبريزي (مطبوع بذيّل مشكاة المصابيح - للتبريزي نفسه ٨٠٩: ٣)، وحدائق البيان في شرح التبيان - لعليّ بن عيسى (مصور - ميكروفيلم - ٣٤ بلاغة - معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة): المقدمة، وطبقات الشافعية الكبرى - للسبكي (٧٦: ١٠)، وتاريخ ابن خلدون: المجلد الأول، (٧٨٨-٧٨٩)، وصبح الأعشى - للقلقشندي (٣٣٩: ٤)، ودائرة المعارف المسماة بـ«مقتبس الأثر ومجدّد ما دثر» للأعلميّ (٣١٨: ٢٠).



## ولادته:

يكتنف الغموض التام ولادة الطَّيِّبي: زماناً ومكاناً. وكان يمكن تقدير الفترة التي ولد فيها لو صحَّ الخبرُ الذي يذكره حاجي خليفة<sup>(١)</sup>، ومفاده أن عليَّ بن عيسى، أحد تلاميذ الطَّيِّبي، قد انتهى من شرح كتاب «التبيان في البيان» للطَّيِّبي سنة ٧٠٦هـ أو لو صحَّ الادعاء<sup>(٢)</sup> بأن الطَّيِّبي قد تلمذ لأبي حفص الشَّهْرَوَزْدِيَّ المتوفى سنة ٦٣٢هـ.

ولكن لما كانت وفاة الطَّيِّبي سنة ٧٤٣هـ باتَّفاق كلِّ مَنْ ترجموا له، ولما ذُكر أنه قد ضعُف بصره في أخريات حياته، مما يوحي ببلوغه سن الشيخوخة، فإنه يمكن تخمين ولادته في أحد عقود النصف الثاني من القرن السابع الهجري.

---

= ومن فهرس المخطوطات التي ذكرته: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق - قسم علوم القرآن، ص ٢٦٨، والكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف ببغداد، ص ٣٠، وفهرس كتب المكتبة الأزهرية (١: ٢٧٦)، وفهرس الخزائن التيمورية، مطبعة دار الكتب المصرية: (١: ٢٢١)، وفهرس المخطوطات - تصنيف فؤاد السيد: القسم الثاني، ص ١٧٣، وفهرس معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة (١: ٤٠٧)، وقائمة بحصر المخطوطات العربية بدار الكتب والوثائق القومية - حرف الفاء، ص ١٧٢٣، وفهرس المكتبة الأحمدية بحلب، ص ٣، وكتاب مخطوطات الموصل، ص ٢٧، ١٥٥، ١٧٦، ودفتر كتبخانه بشير آغا - إستانبول، ص ٦، ونور عثمانية كتبخانه - خصوصية (٢٠٢٦) - عمومية (٣٤٧٨٦) - رقم عمومي (٥٦٠).

(١) انظر: كشف الظنون (١: ٣٤١). وانظر مناقشة ذلك الخبر وتفنيده عند الحديث عن زمان تأليف الحاشية - في الفصل الأول.

(٢) انظر ذلك لدى الحديث عن شيوخ الطيبي. وفقدت هذا الادعاء في موضعه من الفصل الأول.

أما مكان ولادته فليس أمر تحديده بأيسّر من أمر تحديد زمانها، لعدم توافر الدلائل أو الإشارات إلى ذلك، وهو - وإن كان ينسب إلى الطيّب، أو كان من أهل تبريز - فإن ذلك لا يعني ولادته في إحدى المدينتين، على أنه يجوز للباحث افتراض ذلك، اعتماداً على ما ذكره طاش كبرى<sup>(١)</sup> زاده من أنه «طيّبي الأصل»، وما ذكره ابن خلدون<sup>(٢)</sup> من أنه «من أهل توريز من عراق العجم».

### اسمه ولقبه ونسبه:

يستفاد مما جاء في نهاية «حاشية الطيّبي»<sup>(٣)</sup> أن اسمه: «الحسين بن عبد الله بن محمد الطيّبي»، فقد صرّح هو نفسه بذلك عقب فراغه من تفسير سورة «الناس»، حيث قال: تمت السورة بقول العبد الفقير إلى عفو ربه سبحانه الحسين بن عبد الله بن محمد الطيّبي».

وقد وردَ مثل هذا التصريح في الإجازة التي كتبها الطيّبي بخطّ يده لأحد الناس، يجيزه فيها رواية «حاشيته» هذه عنه، حيث قال<sup>(٤)</sup>: «وأنا العبد الضعيف: الحسين بن عبد الله بن محمد الطيّبي». وقد أثبتت هذه الإجازة في الورقة الأولى من النسخة التي اتّخذتها أصلاً للتحقيق والدراسة (في المجلد السادس).

(١) انظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة (٢: ١٠١).

(٢) انظر: تاريخ ابن خلدون، المجلد الأول، (٢: ٧٨٩).

(٣) فتوح الغيب: الجزء الثالث: القسم الثاني، الورقة (٢٠٢) (١٦: ٦٥٧)، وانظر: النسخة الأزهرية من المخطوط، ورقة رقم (٣٣٨).

(٤) فتوح الغيب، نسخة دار الكتب (١٤٥ تفسير) الورقة الأولى.

ومما يعرّز ذلك أن اثنين من تلاميذ الطيّبي ذكراه باسمه الذي أوردته آنفاً. هما:  
عليّ بن عيسى<sup>(١)</sup>، وولي الدين الخطيب التبريزي<sup>(٢)</sup>.

وقد نُشر أول كتاب<sup>(٣)</sup> للطيّبي سنة ١٩٧١م، يحملُ اسمه بهذه الصورة. وحُقِّق كتابه «التبيان»<sup>(٤)</sup> سنة ١٩٧٧م، وعليه اسمه بهذا الشكل، ونصَّ محققا الكتابين كلاهما على أن اسم الطيّبي هو كما أسلفت، بل لقد أفاض محقق «التبيان» في تحقيق اسم الطيّبي، وإثبات أنه «الحسين بن عبد الله بن محمد الطيّبي».

فلا علينا إذاً من أولئك الذين<sup>(٥)</sup> يقولون: إن اسمه «الحسن»، فلربّما كان منشأ ذلك من تصحيف النسخ وتحريفهم. ولا من أولئك الذين<sup>(٦)</sup> يذكرون أنه «ابن محمد ابن عبد الله»، فلربما انقلب عليهم.

أمّا اللقبُ الذي اشتهر به الطيّبي، فهو «شرف الدين» كما تذكر مصادرُ ترجمته جميعها. وقد خلّع عليه بعضٌ من ترجم له ألقاباً هي صفاتٌ له، مثل: «الإمام الهمام»<sup>(٧)</sup>

(١) حقائق البيان في شرح التبيان - مصوّر بمعهد المخطوطات في القاهرة - ميكروفيلم رقم ٣٤ / بلاغة: المقدمة، اللوحة الثانية.

(٢) الإكمال في أسماء الرجال - للتبريزي، مطبوع بديل مشكاة المصابيح (٣: ٨٠٩).

(٣) هو: كتاب الخلاصة في أصول الحديث، أصدرته رئاسة ديوان الأوقاف في العراق؛ بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي. انظر: مقدمة المحقق، ص ٢٠-٢٢.

(٤) كان موضوع رسالة دكتوراه تقدّم به الباحث عبد الستار زموط إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة. انظر: قسم الدراسة، ص ١-٣.

(٥) مثل: السيوطي في بغية الوعاة (١: ٥٢٢). والخوانساري في روضات الجنات (٣: ٩٨).

(٦) مثل: ابن حجر في الدرر الكامنة (٢: ١٥٦)، وابن العماد في شذرات الذهب (٦: ١٣٧).

(٧) طبقات الشافعية للسبكي (١٠: ٧٦).

و«العلامة»<sup>(١)</sup> و«الحافظ»<sup>(٢)</sup>، و«الفاضل المحدث المفسر»<sup>(٣)</sup>، و«شارح الكشاف»<sup>(٤)</sup>، وغير ذلك كثير.

وقد تقدّم أنّ الطّبيّ يُنسب إلى بلدة الطّيبِ في إقليم خوزستان الإيراني. وضَبَطَ غيرُ واحدٍ ممن تزججوا للطّبيّ نسبةً هذه، مثل الخوانساري<sup>(٥)</sup> الذي قال: «الطّبيّ: بكسر الطاء والباء الموحدة بعد التحتانية». أما ضَبَطَها بفتح الطاء - كما جاء في «الدرر الكامنة» - فلعلّه سهو من محقق الكتاب<sup>(٦)</sup>، أو خطأ مطبعي، علماً بأن ابن حجر نفسه لم يضبط الكلمة بالحروف كغيره.

وقد انفرد إسماعيل باشا البغدادي<sup>(٧)</sup> بإضافة نسبة «الدمشقي» إلى الطّبيّ، ولعل في ذلك خلطاً بين الطّبيّ موضوع الدراسة، وطبيّ آخر يُنسب إلى دمشق، هو: «محمد بن علي ابن عبد الرحمن الطّبيّ الدمشقي» كما جاء في «معجم»<sup>(٨)</sup> المطبوعات العربية والمصرية، إذ لم يُؤثّر عن الطّبيّ أنّه ارتحل إلى دمشق، أو أقام فيها، أو قَدِمَ منها، أو وُلِدَ فيها.

ولسنا في حاجةٍ إلى تأكيد نسبة الطّبيّ إلى «الطّيب»، فقد صرّح بذلك كلٌّ من

- 
- (١) كشف الظنون (١: ٣٤١).
  - (٢) هدية العارفين - للبغدادي (١: ٢٨٥).
  - (٣) الكنى والألقاب - للقمي، ص ٤١٦.
  - (٤) شذرات الذهب - لابن العماد (٦: ١٣٧).
  - (٥) روضات الجنات (٣: ٩٨).
  - (٦) انظر: الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).
  - (٧) انظر: هدية العارفين (١: ٢٨٥).
  - (٨) انظر: ص ١٢٥٤ من المعجم المذكور.

ترجم له، ومنهم البغداديُّ نفسه. ولعلَّ أوضح ما قيل في ذلك قول القلقشندي (١) بعد أن عرّف بـ«الطَّيب»، وذكر أنها من مدن خوزستان: «وإلى الطَّيب هذه يُنسب الطَّيبيُّ، صاحبُ الحواشي على كشف الزمخشري».

ويبدو أن الطَّيبيَّ عاش في تبريز، عاصمة إيران آنذاك، فقد ذكر ابن خلدون (٢) أن «شرف الدين الطَّيبي من أهل توريز من عراق العجم»، وقد تقدّم أن توريز هي تبريز نفسها. وإيران كان يطلق عليها لفظ «عراق العجم».

ولعل في ذلك إشارة إلى أن الطَّيبيَّ من أصل عجمي، وإن لم أقف على نسبه أو أصله الذي انحدر منه.

### عقيدته ومذهبه:

يذكر ابن حجر (٣) أن الطَّيبي كان «حسنَ المعتقَد، شديدَ الرَّدِّ على الفلاسفة والمبتدعة، مُظهِراً فضائحتهم مع استيلائهم في بلاد المسلمين حيثذ، شديدَ الحُبِّ لله ورسوله».

وفي «حاشية الطَّيبي» مواقف كثيرة تؤيّد ما ذكره ابن حجر عن عقيدة الطَّيبي، بل إن «الحاشية» من مقدّماتها إلى خاتمتها تشهد بذلك، حيث يقول الطَّيبي (٤) في المقدمة معرّضاً بالزمخشري والمعتزلة فيما يدّعون من خلق القرآن: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: ١] ... أَصْفَى مِشَارِعَ مَوَارِدِهِ عَنِ لُوثِ الْحُدُوثِ

(١) صبح الأعشى (٤: ٣٣٩).

(٢) تاريخ ابن خلدون: ١م ج ٢ ص ٧٨٩.

(٣) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٤) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ص ١٤٥ تفسير، ص ٦٠٩ (المقدمة).

ووضمة الانصرام، كما حمى شوارع مصادره أن تُنعت بما ينمي إلى الانعدام، فما هو إلا من صفات مخترع الكائنات».

وفي الخاتمة يتضرع إلى ربه بالدعاء قائلاً<sup>(١)</sup>: «ثبّتنا على صراطك المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين، والشهداء والصالحين، ووفقنا إلى مُرافقتهم في دار كرامتك في جنات النعيم، وجنّبنا بِشُمول رأفتك عمّا نوافقُ به الزائفين ما يكلم الدين، ويثلم اليقين».

ويأتي حُسنُ معتقد الطيبي من كونه على مذهب أهل السنة والجماعة، كما يتضح ذلك تماماً من خلال دفاعه في «الحاشية» عنهم، والرد على الزمخشري، كما سنرى لدى الحديث عن منهجه.

يُضاف إلى ذلك ما يلمس في ثنايا «حاشيته» من نزعة روحانية صافية، ومسحة صوفية خالصة، تبدو أحياناً في نقله عن بعض أعلام الصوفية الخُلص، مُقدراً إياهم، كالغزالي، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي القاسم القشيري، وأبي حفص الشهروردي، وأحياناً بما يشيع في كلام الطيبي نفسه من ألفاظ الصوفية ومصطلحاتهم، وسترِد أمثلة ذلك في الحديث عن منهجه.

وهو يعزّز ذلك كله بورعه وتقواه، وميله إلى الزهد في الدنيا، مع قدرته وغناه، ولكنه ظل يُنفق في وجوه الخيرات حتى صار إلى الفقر، كما يروي ابن حجر<sup>(٢)</sup>. وهو ينعى<sup>(٣)</sup> على العلماء «ما هم فيه من التهالك في الدنيا: مالها وجاهها، والركون إلى لذاتها، وشهواتها، ومتابعة النفس الأمارة، وإرخاء زمامها في مرامها».

(١) فتوح الغيب، (١٦: ٦٦٣) ص ١٤٥ تفسير: الجزء الثالث - القسم الثاني، الورقة (٢٠٤).

(٢) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٦٩-٦٧٥).

أما مذهبُ الطَّيِّبِ التَّعْبُدِيِّ أو الفقهِي فأغلب الظنُّ أنه شافعيٌّ، وإن لم يُذكر في طبقات الشافعية أو غيرها. ولم يتعرَّض لهذا الأمر أيُّ من الذين ترجموا له.

والذي جعلني أذهبُ إلى هذا الظنِّ ميلُ الطَّيِّبِ دائماً إلى رأي الشافعي - رضي الله عنه - فيما يعرَّض له من مسائل فقهية في «الحاشية»، والاعتدادُ بهذا الرأي أحياناً، مع الاقتصارِ على إيرادِه، دون غيره من الآراء. وفي الحديث عن منهج الطَّيِّبِ في «الحاشية» بعضُ الأمثلة لذلك.

وثُمَّ أمرٌ آخرُ دعاني إلى هذا الظنِّ، وهو أن الطَّيِّبِ ذكر الغزاليَّ في «الحاشية» مقروناً بلفظ «الأصحاب» ففي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] ينقل الطَّيِّبِ<sup>(١)</sup> عن برهان الدين النَّسْفِيِّ أنه قال: «اختيارُ الغزالي وبعضِ الأصحاب أنَّ الأسماء موقوفة على الإجازة، وأما الصِّفات فلا»، ثم يردُّ الطَّيِّبِ على النَّسْفِيِّ بقوله: «هذه القسمُ التي ذكرها، والفرقُ الذي نقله على خلاف رأي الأصحاب».

ولمَّا كان الغزاليُّ من أئمَّة المذهب الشافعي<sup>(٢)</sup>، فإن ذكر الطَّيِّبِ له، مقروناً بلفظ «الأصحاب»، يؤيِّد شافعيته، والله أعلم.

وأخيراً، ذكر العلامة عليُّ بن سلطان القاري<sup>(٣)</sup>، وهو حنفيُّ المذهب، أن غالب شرح «مشكاة المصابيح» - للتبريزي - «كانوا شافعية في مطلبهم»، مما دفعه إلى شرح «المشكاة»، ليذكر أدلة أصحابه الحنفية.

(١) فتوح الغيب، ص ١٤٥ تفسير (٦: ٦٧٩).

(٢) للغزالي كتاب مشهور في الفقه الشافعي، اسمه: «الوسيط في المذهب». وقد طبع الجزء الأول منه في مصر سنة ١٩٨٣ م بتحقيق الدكتور علي القره داغي.

(٣) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري، (١: ٢).

وللطبيي شرح لـ «مشكاة المصابيح» سمّاه: «الكاشف عن حقائق السنن» كما سنرى عند الحديث عن مصنفاته، ولربّما كان واحداً من أولئك الشراح الشافعية الذين أشار إليهم القاري.

### صفاته وأخلاقه:

يذكر ابن حجر<sup>(١)</sup> أنه قرأ بخط بعض الفضلاء عن الطّبيي أنه «كان ذا ثروة من الإزث والتجارة، فلم يزل يُنفق ذلك في وجوه الخيرات إلى أن كان في آخر عمره فقيراً... وكان كريماً، متواضعاً... كثير الحياء، ملازماً للجماعة: ليلاً ونهاراً، شتاءً وصيفاً، مع ضعف بصره بأخرة، ملازماً لأشغال الطلبة في العلوم الإسلامية بغير طمع، بل يُحذيم<sup>(٢)</sup> ويُعينهم، ويُعير الكتب النفسية لأهل بلده، وغيرهم من أهل البلدان: مَنْ يعرف ومن لا يعرف، مُحبّاً لمن عَرَف منه تعظيم الشريعة، مُقبلاً على نشر العلم، آيةً في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة».

وعده إبراهيم الجازي<sup>(٣)</sup> من «العلماء الأبرار، والصّالحاء الأخيار»، ووصفه بـ «الإمام المهّمّام الشيخ».

وإذا أضفنا إلى ذلك ما عرّف عنه من صحّة العقيدة، وشدة الرد على المبتدعة، وكثرة الحب لله تعالى ولرسوله ﷺ وعفة اللسان، وطهارة الكلمة في الرد على مخالفيه في العقيدة أو الرأي - بتجرّد وموضوعية - أتضح لنا أنّ هذه الصفات تؤلّف فيما بينها شخصية عالم عامل، اتّخذ العلم وسيلةً تقربّه إلى الله، ففتح الله عليه.

(١) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٢) أي: يعطيهم، سواء العلم أو المال.

(٣) طبقات الشافعية - للسبكي (١٠: ٧٦).



هذا عن فضائل الطَّيِّبِي وأخلاقه، أما صفاته الخَلْقِيَّة فلا نعرف عنها شيئاً.

### علمه وثقافته:

لعلَّ فيما تقدّم من الحديث عن صفات الطَّيِّبِي وأخلاقه إشارةٌ لعلمه وثقافته؛ فهو شديدُ الردِّ على الفلاسفة والمبتدعة، مُظهِرٌ لفضائلهم مع استيلائهم في بلاد المسلمين آنذاك، وهو ملازمٌ لأشغال الطلبة في العلوم الإسلامية، وكانت لديه الكتب النفيسة، وكان آيةً في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، مما ينبئُ عن ثقافة إسلامية واسعة، وعلم ودراية بفروع المعرفة الأخرى.

ويتابع ابنُ حجر<sup>(١)</sup> وصفه للطَّيِّبِي، فيذكر أنه «شرح الكشاف شرحاً كبيراً، وأجاب عما خالف مذهب أهل السنة أحسن جوابٍ... وصنّف في المعاني والبيان: «التيان» وشرحه، وأمر بعض تلامذته باختصاره على طريقة نهجها له... وشرح «مشكاة المصابيح» شرحاً حافلاً، ثم شرع في جمع كتاب في التفسير، وعقد مجلساً عظيماً لقراءة كتاب البخاري».

أما الإمام السيوطي<sup>(٢)</sup> فقد وصف الطَّيِّبِيَّ بأنه: «العلامة في المعقول، والعربية، والمعاني والبيان».

وعده بعض<sup>(٣)</sup> المحدثين في علماء الرياضيات، وترجم له بينهم، كما وصفه آخر<sup>(٤)</sup> بأنه «عالم مشارك في أنواع من العلوم».

(١) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٢) بغية الوعاة (١: ٥٢٢).

(٣) انظر: تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك - لقدري طوقان، ص ٤٣٤.

(٤) عمر رضا كحالة - معجم المؤلفين (٤: ٥٣).

هذا كله يؤكد موسوعيّة الطيّبيّ كغيره من علماء عصره، ولعلّ فيما تركّه من مصنّفاتٍ سنذكرها بعد قليل، ما يدعم هذا الحكم، كما أن «حاشيته» نفسّها تشهد بذلك من خلال المصادر العديدة المتنوّعة التي اعتمد عليها، ومما فيها من بحثٍ واستقصاءٍ للمسائل المختلفة، وبما تضمّنته من آراءٍ صائبةٍ، ونظراتٍ سديدة، كما سنرى ذلك كله في موضعه من الدراسة.

وثمة أمرٌ آخر، وهو أنّ الطيّبيّ كان على درايةٍ بمنهج البحث العلميّ أو الأدبيّ، إذا صحّ التعبير، يظهر ذلك ممّا ذكره ابنُ حجرٍ من أنّ الطيّبيّ أمر بعض تلامذته باختصار كتابه «التبيان»: «على طريقة نهجها له». ويتأكد ذلك أيضاً من خلال شرحه للكشاف، وتحقيقه لكثير من المسائل والقضايا المختلفة، كما ستثبت هذه الدراسة.

وإذا كان الطيّبيّ بهذه المنزلة العلميّة حقّاً، وإذا كانت تلك هي صفاته، فإن للمرء أن يتساءل: لماذا لم يُشتهر الطيّبيّ اشتهاً غيرَه من علماء عصره؟ وللإجابة عن هذا السؤال فإنني أسلمّ أولاً بحقيقتين هما:

(١) مبالغة بعض مَنْ وصّفوا الطيّبيّ في إضفاء الصفات عليه، مع تسليمنا بعلم الرجل وفضله، يظهر ذلك جليّاً في قولٍ من<sup>(١)</sup> وصفه بأنه «سلطانُ المفسرين وإمامُ المحققين»، وقولٍ من<sup>(٢)</sup> جعله: «كالشمس: لا يخفى بكلّ مكان».

(٢) افتقارنا كثيراً من مصادر تراثنا حتى الآن، إمّا لضياعه بفعل عوادي الزمن المختلفة، أو لحبسه في خزائن الكتب التي نعرف بعضها، ونجهل بعضها الآخر، ممّا حرّمنا معرفة الكثير عن بعض أسلافنا، ومنهم الطيّبيّ.

(١) هو الخطيب التبريزي: الإكمال في أسماء الرجال، بذيل مشكاة المصابيح (٣: ٨٠٩).

(٢) هو إبراهيم الجاربردي: انظر: طبقات الشافعية - للسبكي (١٠: ٧٦).

ولعل النهج الذي اتبعته كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، في تحقيق كتب التراث ونشرها، يساعد في الكشف عن بعض هذا الكثير.

ويضاف للإجابة عن السؤال المطروح، أن الطيبي كان بعيداً عن ذوي الجاه والسلطان، فيما يبدو، فلم يؤثّر عنه اتصاله بأحد منهم، بل إنه نعى على علماء السوء تهاكّمهم على الدنيا، كما تقدّم، ووقف نفسه على خدمة العلم وطلبته حتى مات في المسجد حيث كان يعلم ويعبد، كما سنرى، وربّما كان لذلك كلّ أثر في عدم اشتهاره غيره، ولكن ذلك لا ينقص من قيمته، ولا يغض من شأنه، وإني لأرجو أن يكون في نشر تراث الرجل ما يحفظ حقه، ويضعه إلى جانب أقرانه، وينفع الآخرين بعلمه.

شيوخه:

يدعو الطيبي في خاتمة «حاشيته» لمن علّمه وأدبه بعامّة، دون أن يفصح عن أحد منهم، فيقول<sup>(١)</sup>: «واجزّ عنا أئمة الإسلام، وأعلام الطريقة خيراً، سيّما من علّمنا وأدّبنا، ونصّحنا فيك، وهدّانا إليك».

ويقال: إن الطيبي تلمذ لعالمين هما: أبو حفص الشهروردي، وفخر الدين الجازبردي، اعتماداً على ما ذكر السيوطي<sup>(٢)</sup> من أن الطيبي «في شرحه على «الكشاف» أخذ عن أبي حفص الشهروردي» من جهة، وما ذكره إبراهيم<sup>(٣)</sup> بن فخر الدين الجازبردي من جهة ثانية، من أن الطيبي كان من «العلماء الأبرار، والصالحاء الأخيار

(١) فتوح الغيب، ص ١٤٥ (١٦: ٦٦٤) تفسير: الجزء الثالث - القسم الثاني، الورقة (٢٠٤).

(٢) بغية الوعاة (١: ١٤٤).

(٣) طبقات الشافعية - للسبكي (١٠: ٧٦).

الذين اجتمعوا عند والدي<sup>(١)</sup>، واشتغلوا عليه، وتمثلوا بين يديه... وبذلوا له الأنفس والأموال».

هذا، وإنّي لأشكّ في تلمذة الطيّبي المباشرة للسهروردي، وأتحفظ على تلمذته للجاربردي الأب.

أمّا السهروردي فقد توفّي سنة ٦٣٢ هـ، كما تذكر مصادر<sup>(٢)</sup> ترجمته، والطيّبي متوفّي سنة ٧٤٣ هـ كما هو معلوم، أي: أنّ بين وفاة الرجلين مئةً وأحدَ عشرَ عاماً، مما يقتضي أنّ يكون الطيّبي عمّر هذه المدة وزيادة عشر سنوات على الأقلّ حتى يصحّ أنه التقي السهروردي وتلمذ له، وتلك ظاهرة لافتة للنظر، كان يُمكن أن يشير إليها بعض من ترجموا للطيّبي، الأمر الذي لم يحدث، وإن كنا نجهل تاريخ ولادة الطيّبي، ومقدار عمره.

وما قاله السيوطي هو أنّ الطيّبي «ذَكَرَ في شرحه على الكشاف أنه أخذ عن أبي حفص السهروردي»، وهذه العبارة لا تفيد الحكم بالتلمذة المباشرة، كما أننا سنرى الطيّبي أخذ عن السهروردي وغيره ممّن سبقه بمئات السنين، ونصّ على ذلك صراحةً، كقولهِ<sup>(٣)</sup>: «وقال شيخنا شيخ الإسلام أبو حفص السهروردي»، وقولهِ<sup>(٤)</sup>: «وكتب شيخنا شيخ الإسلام، شهاب الدين أبو حفص السهروردي، إلى الإمام العلامة

(١) يعني: والد إبراهيم الجاربردي، وهو فخر الدين الجاربردي نفسه.

(٢) مثل: وفيات الأعيان (٣: ٤٤٦)، وشذرات الذهب (٥: ١٥٣)، والبداية والنهاية (١٣: ١٣٨)، والأعلام (٥: ٦٢).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٦٠).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٧٠).

فخر الدين الرازي»، وقوله<sup>(١)</sup>: «وجدت في بعض كلمات شيخنا شيخ الإسلام أبي حفص السهروردي».

ولعل الذي أوهم من قال بتلمذة الطيبي للسهروردي، هو ذكر الطيبي إياه بقوله: «شيخنا». وقد يقصد أنه شيخه في التصوف، لا سيما وأنه ينقل عنه من كتابه «عوارف المعارف». وذلك كله لا يعدو أن يكون تلمذة للسهروردي من خلال كتبه وطريقته الصوفية، وتوقيراً له من الطيبي، على غرار ما يقوله أحدنا حينما يذكر بعض الأئمة والأعلام في العصر الحديث: «فلان أستاذنا» وهو لم يدرس على يديه، وإنما قد يكون درس كتبه، فأعجب بها، فاتخذ صاحبها أستاذاً له.

وما أرى قول من يقول بتلمذة الطيبي للسهروردي، اعتماداً على ذكره إياه بلفظ: «قال شيخنا» وأمثاله، إلا كمن يقبل تلمذة الطيبي لأصحاب الصحاح في الحديث اعتماداً على روايته عنهم بقوله مثلاً<sup>(٢)</sup>: «روينا عن البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود»، وهو لم يزو عنهم مباشرة، ومثل ذلك كثير في «الحاشية».

أما الجاربردي<sup>(٣)</sup> فخر الدين فكان معاصراً للطيبي، بل إن وفاته كانت بعد وفاة الطيبي بثلاث سنوات، على الأغلب.

ولكن للباحث أن يشك في تلمذة الطيبي للجاربردي هذا، أو يتحفظ عليها، للأسباب الآتية:

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٣٣).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٥١، ٤١٥).

(٣) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية - للسبكي (٩: ٨ - ٩)، والبدر الطالع - للشوكاني (١: ٤٧)،

وقد انفرد بأن وفاة الجاربردي كانت سنة ٧٤٢ هـ. وانظر كذلك: الأعلام (١: ١١١)، ومعجم

المؤلفين (١: ١٩٨).

(١) النصّ الذي سبق إيرادُه في هذا الشأن لا يفيد هذه التلمذة؛ فالاجتماع، والاشتغال، والتمثّل، كلّهُ لا يعدو أن يكون من باب تعاون العلماء فيما بينهم، وأخذهم عن بعضهم، وتوقير بعضهم بعضاً، لا سيما أن الطّبيّ والجاربردي عاشا في عصر واحد، وكلاهما يؤثّر عن الصّلاح والتّقوى، بل إن إبراهيم بن فخر الدين الجاربردي يصف الطّبيّ في الموضع نفسه بأنّه: «الإمام الهمام الشيخ»، وبأنّه «كالشمس لا يخفى بكلّ مكان»، مما يشهد بفضله وعلمه وشهرته.

(٢) لم يذكر أحدٌ ممّن ترجموا للطّبيّ أو الجاربردي نفسه علاقة التلمذة بينهما، سوى ما كان من افتخار الجاربردي الابن بأبيه، ردّاً<sup>(١)</sup> على انتقاص عضد الدين الشيرازي من شأن الأب. ولعلّ في ذلك ما يفسّر مبالغة إبراهيم الجاربردي، سواء في وصف أبيه أو في وصف الطّبيّ.

(٣) لم يذكر الطّبيّ قطّ في «حاشيته» أنّه أخذ عن فخر الدين الجاربردي، علماً بأن للجاربردي - فيما يقال - حواشي مشهورة على «الكشاف». والطّبيّ معروف بأمانته في النقل، واحترامه للعلماء، كما يظهر ذلك من منهجه.

وإنني - مع هذا وذاك - لا أستبعد أن يكون هناك تفاعلٌ علميٌّ بين الطّبيّ والجاربردي: أخذاً وعطاء، لا سيما وأن الجاربردي يوصّف بـ«نزيل تبريز»، وتبريز هي المدينة التي سبق الظنّ بأنها كانت مسرحاً لحياة الطّبيّ.

تلاميذه:

يستفاد مما ذكره ابن حجر<sup>(٢)</sup> - كما سبق - أنّ الطّبيّ «كان ملازماً لأشغال الطلبة

(١) انظر: طبقات الشافعية - للسبكي (١٠: ٦٠ - ٧٨).

(٢) الدرر الكامنة (١: ١٥٦).

يُجَدِّيمُ وَيُعِينُهُمْ، وَيُعِيرُ الْكُتُبَ النَّفِيسَةَ لِأَهْلِ بَلَدِهِ وَغَيْرِهِ... مَقْبَلًا عَلَى نَشْرِ الْعِلْمِ... وَأَمَرَ بَعْضَ تَلَامِذَتِهِ بِاخْتِصَارِ كِتَابِهِ «التَّبْيَانِ»... وَعَقَدَ مَجْلِسًا عَظِيمًا لِقِرَاءَةِ كِتَابِ الْبُخَارِيِّ».

ولعلَّ في ذلك إشارةً واضحةً إلى كثرة الطلبة الذين نهلوا من علم الطَّيِّبِيِّ. وقد أمكن التعرف إلى ثلاثة منهم فقط، هم:

### (١) الخطيب التبريزي<sup>(١)</sup>:

هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الخطيب، العمري، التبريزي، ولي الدين، محدث من علماء القرن الثامن الهجري، مات سنة ٧٤١ هـ أي قبل وفاة الطَّيِّبِيِّ بستين. من كتبه: «مشكاة المصابيح» و«الإكمال في أسماء الرجال».

وتُفَهَّمُ تلميذة التبريزي للطَّيِّبِيِّ من قول التبريزي<sup>(٢)</sup> في نهاية كتابه «الإكمال»: «وفرغت من هذا تصنيفاً يوم الجمعة عشرين رجب الحرام الفرد سنة ٧٤٠ هـ... بمعاونة شيخني ومولاي، سلطان المفسرين، وإمام المحققين، حجة الله على المسلمين: الحسين بن عبد الله بن محمد الطَّيِّبِيِّ... ثم عرضته عليه، كما عرضتُ «المشكاة»، فاستحسنه كما استحسنها، واستجاده».

كما تُفَهَّمُ هذه التلميذة من قول الطَّيِّبِيِّ نفسه في نهاية كتابه<sup>(٣)</sup> «الكاشف عن حقائق السنن»، وهو شرح لـ«مشكاة المصابيح» للتبريزي: «وكنْتُ قَبْلُ قد استشرتُ

(١) انظر ترجمته في: كشف الظنون (٢: ١٦٩٩)، ومرقاة المفاتيح - للقاري (١: ٢)، ومقدمة مشكاة

المصابيح، ج ١ ص ٤، وتاريخ الأدب العربي - لبروكلمان (٦: ٢٣٨) والأعلام (٦: ٢٣٤).

(٢) الإكمال في أسماء الرجال - طبع الهند، ص ٤٤.

(٣) الكاشف عن حقائق السنن - للطَّيِّبِيِّ - مخطوط بدار الكتب المصرية - ٣٠ قوله - حديث.

الأخ في الدين، بقيّة الأولياء، قُطِبَ الصُّلحاء، وليّ الدين محمد بن عبد الله الخطيب بجمع أصل من الأحاديث... فما قصر فيما أشرتُ إليه من جمعه، فبذل وَسَعَه».

ولا يخفى ما بين الأستاذ وتلميذه من مودة وتقدير، واحترام وتوقير، مما أفضى بهما إلى المبالغة في وصف أحدهما الآخر، وإطرائه، كما لا يخفى ما بين الرجلين من تعاونٍ علميٍّ، وثق عراه تلك المودة.

## (٢) علي بن عيسى:

لم أف له على ترجمة، ولم أعرف عنه إلا أنه لما سمع بالطيّبي وعلمه شدّ الرحال إليه، حيث يقول في مقدمة كتابه<sup>(١)</sup> الذي شرح فيه «التبيان» للطيّبي: «فأزمتُ الإناخةَ بفنائهِ، وحطّ الرُحْلَ بساحته، والانخراطُ في سلك تلامذته... فلما يسّر الله لي ذلك بفضلِهِ، ابتدأت بقراءة ذلك الكتاب<sup>(٢)</sup> عليه... وبذلتُ المجهود في تحصيل المراد منه ومن غيره من مصنّفاته الشريفة، ككتاب «فتوح الغيب» في شرح الكشاف... فكثيراً ما خطر ببالي أن أجمع لهذا الكتاب... ما يتعلّق بحلّ مُشكلاته... لكن عاقبي عوائقُ الزمان... إلى أن أمرني الأستاذُ المصنّف... بمثل ما وقع في خاطري».

ويستمر علي بن عيسى في إطراء أستاذه الطيّبي، والثناء عليه، ويصرّح بأنه عرّض شرحه لـ«التبيان» عليه بعد أن انتهى منه لينظره، ويصلح ما قد يكون فيه من خلل. ويؤكد تلميذه علي بن عيسى للطيّبي كل من ابن حجر<sup>(٣)</sup>، وحاجي خليفة<sup>(٤)</sup>.

(١) حدائق البيان في شرح كتاب التبيان - تأليف علي بن عيسى. مصور ميكرو فيلم - بمعهد إحياء المخطوطات - القاهرة - رقم ٣٤، ٣٥ / بلاغة.

(٢) يعني: التبيان - للطيّبي.

(٣) انظر: الدرر الكامنة (١: ١٥٦).

(٤) انظر: كشف الظنون (١: ٣٤١).



### ٣) عمر الفارسي<sup>(١)</sup>:

هو: أبو حفص، عمر بن عبد الرحمن الفارسي سراج الدين. من علماء القرن الثامن الهجري، مات شاباً سنة ٧٤٥ هـ له حاشية على «الكشاف» سماها: «كشف الكشاف».

وتستفادُ تلمذته للطَّيبي من خلال نقله عنه في «الحاشية» المذكورة، مُشيراً إليه كثيراً بقوله: «قال شيخنا الفاضل الطَّيبي»، كما سنرى ذلك في موضعه من تأثير الطَّيبي في غيره، علماً بأن الرجلين عاشا في فترة واحدة، وأن الفارسي مات شاباً بعد موت الطَّيبي بستين. وقد حَقَّق القول في هذه القضية الباحث الدكتور محمد محمود عبد الله السلطان<sup>(٢)</sup> في تحقيقه الجزء الأول من «حاشية الفارسي» المشار إليها.

### مصنَّفاته:

حفظ التاريخ لنا أسماء عشرة كُتُب للطَّيبي في مجالاتٍ مختلفة، منها الموجود ومنها المفقود. وفيما يلي أسماء هذه الكتب، مع تعريف موجز بكلٍّ منها:

(١) حاشية على الكشاف، اسمها «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب»، وهي التي بين أيدينا، وقد عرِّفت بها بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(١) انظر ترجمته في: شذارت الذهب (٦: ١٤٣)، وكشف الظنون (٢: ١٤٨٠)، وهدية العارفين (١: ٧٨٩)، والأعلام (٥: ٢٠٨)، ومعجم المؤلفين (٧: ٢٨٩). وله ترجمة وافية في: تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف - رسالة دكتوراه - إعداد الباحث محمد السلطان بمكتبة كلية اللغة العربية في الأزهر: قسم الدراسة، ص ٢٤ - ٣٤.

(٢) انظر: تحقيق الجزء الأول من كشف الكشاف: قسم الدراسة، ص ٣٢.

(٢) كتاب في التفسير، لا يُعرَف اسمه، وهو مفقود، إلا أنه مذكور عند معظم الذين<sup>(١)</sup> ترجموا للطبي، إلى جانب ذكرهم لحاشيته السابقة، مما يدلّ على أن للطبي كتاباً في التفسير فعلاً، وصَفه أحدُهم<sup>(٢)</sup> بأنه «من لطائف التفاسير».

(٣) الكاشف عن حقائق السنن<sup>(٣)</sup>: وهو كتاب في الحديث، شرح فيه الطَّبِيُّ «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي، وقد أطراه بعضُ الذين<sup>(٤)</sup> اطَّلَعوا عليه، لأهميته في بابهِ، بل لقد ذَكَر بعضهم<sup>(٥)</sup> الطَّبِيَّ موصوفاً بـ«صاحب شرح المشكاة»، كأنه لقب له، أو علِم عليه.

هذا، وقد ذَكَر الباحثُ الدكتور محمد السلطان<sup>(٦)</sup>، في معرض حديثه عن الطَّبِيَّ، كتابي: «المشكاة» و«المصابيح» منسويين إلى الطَّبِيَّ، علماً بأن الأول للخطيب التبريزي، والثاني لمحمي السنة البغوي، كما هو معروف، ولعل الأمر التبس على الباحث، مما اقتضى التنويه.

(١) مثل: ابن حجر في الدرر الكامنة (٢: ١٥٦)، والسيوطي في بغية الوعاة (١: ٥٢٢)، والداوودي في طبقات المفسرين (١: ١٤٣)، والحنبلي في شذرات الذهب (٦: ١٣٨)، والشوكاني في البدر الطالع (١: ٣٣٠)، والقنوجي في التاج المكلل، ص ٣٧٣.

(٢) هو: طاش كبري زادة في: مفتاح السعادة: (٢: ١٠١).

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية - ٣٠ حديث - قوله.

(٤) مثل الخوانساري في روضات الجنات (٣: ٩٩)، وصبحي السامرائي في مقدمته لتحقيق كتاب الطبي «الخلاصة في أصول الحديث»، ص ٢١.

(٥) مثل ابن حجر في الدرر الكامنة (٢: ١٥٦)، والشوكاني في البدر الطالع (١: ٢٢٩)، والقنوجي في التاج المكلل، ص ٣٧٣.

(٦) انظر ذلك في رسالته لنيل الدكتوراه بعنوان: تحقيق الجزء الأول من كشف الكشاف: قسم الدراسة، ص ٣٢.

#### ٤) أسماء رجال «المشكاة»:

وقد انفرد بروكلمان<sup>(١)</sup> بذكر هذا الكتاب للطبيي، والمعروف أن للخطيب التبريزي كتاباً بهذا الاسم كذلك. ولولا أن بروكلمان ذكر لكلا الرجلين كتابين بهذا الاسم، وأحصى مواضع وجودهما، لقلت: إنه ربما اختلط عليه الأمر كذلك. وذكر عمر كحالة<sup>(٢)</sup> أيضاً للطبيي كتاباً اسمه «أسماء الرجال»، ولعله هو ما ذكره بروكلمان نفسه.

#### ٥) الخلاصة في أصول الحديث:

وهو كتاب في علوم الحديث ومصطلحه، سماه الطيبي<sup>(٣)</sup> - كما يقول في مقدمته - بـ «الخلاصة في معرفة الحديث»، وذكره عباس القس<sup>(٤)</sup> باسم «الخلاصة في علم الدراية» وكتب على الغلاف الداخلي للنسخة الأزهرية من المخطوط<sup>(٥)</sup> اسم «الخلاصة في اصطلاحات المحدثين»، ولكن الكتاب نشر بالاسم الذي أثبتته، كما أشرتُ إلى ذلك من قبل، بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، وأصدرته رئاسة ديوان الأوقاف في الجمهورية العراقية، ضمن سلسلة «إحياء التراث الإسلامي»، وطبعته أول مرة مطبعة الإرشاد ببغداد سنة (١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، وبذلك يكون هذا الكتابُ أوّل كتابِ الطيبي ظهوراً.

(١) تاريخ الأدب العربي (مترجم) (٦: ٢٣٩) وقد ذكر أن كتاب الطيبي موجود في مكتبة نور

عثمانية برقم (٦٥٦)، والظاهرية - بدمشق برقم (١٢١٣).

(٢) انظر: معجم المؤلفين (٤: ٥٣).

(٣) الخلاصة في أصول الحديث - تحقيق السامرائي، ص ٢٩.

(٤) انظر: الكنى والألقاب (٢: ٤١٦).

(٥) مخطوط رقم (٢٨٢) خاص، (٢٣٠٠٥) عام - مصطلح حديث.

## ٦) شرح أسماء الله الحسنى<sup>(١)</sup>:

ذكره الخوانساري<sup>(٢)</sup> الذي قال: إنه جاء ضمن كتاب الطيبي «الكاشف عن حقائق السنن»، ثم جمعه في كتاب مستقل.

## ٧) التبيان في البيان:

وهو كتاب في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، جمع فيه - كما يذكر في مقدمته<sup>(٣)</sup> - بين محاسن «مفتاح» السكاكي، و«كشاف» الزمخشري، و«مصباح» ابن مالك، و«إيضاح» الخطيب، و«نهاية الإيجاز» للرازي، و«المثل السائر» لابن الأثير.

وقد شرحه علي بن عيسى في كتابه «حدائق البيان» كما تقدم. وقد ساهم الدكتور عبد الستار زموط في إحياء تراث الطيبي حينما اتخذ «التبيان في البيان»: تحقيقاً ودراسة<sup>(٤)</sup>، موضوعاً لنيل الدكتوراه من كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر سنة ١٩٧٧ م.

## ٨) شرح التبيان<sup>(٥)</sup>:

ذكره ابن حجر بقوله<sup>(٦)</sup> وهو يذكر مصنفات الطيبي: «وصنف في المعاني والبيان:

(١) انظر: الأوراق من (١٤٨) إلى (٢٠٢) - مخطوط رقم (١٦٦) - مجاميع - دار الكتب المصرية حيث يوجد كتاب الطيبي ضمن هذا المخطوط، ويشغل منه (٥٤) ورقة.

(٢) روضات الجنات (٣: ١٠٠).

(٣) انظر: التبيان في البيان - ميكروفيلم رقم (٢٥) بلاغة - معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة. وانظره محققاً - قسم التحقيق، ص ٢.

(٤) رسالة دكتوراه في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر - تحت رقم (١٤٣٣).

(٥) موجود في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة - ميكروفيلم نسخة رقم (١٠) قائمة رقم (٤)، وقد ذكر الباحث عبد الستار زموط أن هذا الشرح ما هو إلا نسخة من كتاب «حدائق البيان» الذي شرح فيه علي بن عيسى كتاب «التبيان» للطبيبي. وعليه، فشرح الطيبي هذا مفقود.

انظر: التبيان في البيان - قسم الدراسة، ص ٨ - ٩.

(٦) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

«التبيان»، وشرحه»، كما أشار إلى ذلك علي بن عيسى بقوله<sup>(١)</sup>: «التبيان كالمفتاح لـ«الفتوح»... فلا بدّ للطالب من أن يقدّم بين يدي «الفتوح» كتاب «التبيان» وشرحه».

## ٩) لطائف التبيان في المعاني والبيان<sup>(٢)</sup>:

وهو كتاب في علوم البلاغة أيضاً، لكنه غير كتاب «التبيان»، كما يتضح من مقدّمتي الكتابين وموضوعاتهما.

## ١٠) مقدّمات في علم الحساب:

وهي رسالة صغيرة في الرياضيات، «قوامها ٣٤ صفحة» كما يقول الأستاذ قدري طوقان<sup>(٣)</sup> الذي فصل موضوعاتها، ولم يذكر مكان وجودها.

## وفاته:

لقد حُدِّدت وفاة الطَّيِّب من حيث الزمانُ بدقّة، فقد ذكّر ابن حجر<sup>(٤)</sup> أن صاحبنا «كان يشتغل في التفسير من بكرة إلى الظهر، ومن ثمّ إلى العصر لإسحاق البخاري، إلى أن كان يوم مات، فإنه فرغ من وظيفة التفسير، وتوجّه إلى مجلس الحديث، فدخّل مسجداً عند بيته، فصلّى النافلة قاعداً، وجلس ينتظر الإقامة للفريضة، فقضى نحبه متوجّهاً إلى القبلة، وذلك يوم الثلاثاء ثالث عشرين شعبان سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة».

(١) حدائق البيان - ميكرو فيلم ٣٤ - بلاغة: المقدمة، اللوحة الثانية.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية - ٢٦ / بلاغة - م.

(٣) انظر: تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، ص ٤٣٤.

(٤) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦ - ١٥٧).

وثمة إجماع بين مَنْ تَرَجَّمُوا للطَّيْبِيِّ عَلِيٍّ ما ذَكَرَهُ ابن حجر بشأن وفاة الرَّجُلِ، الذي مات ولا يُعْرَفُ كم كان له من العمر، وإن كان في قول ابن حجر عنه: «فصلِّي النافلة قاعداً» دلالة غير راجحة على كِبَرِ سنِّه. كما لا يُعْرَفُ مكانُ وفاته سوى ما ذَكَرَهُ ابن حجر من أنه «دخل مسجداً عند بيته» هكذا دون تحديد، ولكن ربما كان ذلك في تبريز، لما ذَكَرْنَاهُ، من أنَّ هذه المدينة ربما كانت مسرحَ حياة الطَّيْبِيِّ ونشاطاته العلمية.

وقد أشار الباحث الدكتور عبد الستار<sup>(١)</sup> زموط إلى وجود مسجد باسم الطَّيْبِيِّ، في ميدان الطَّيْبِيِّ، إلى الجنوب الغربي من مسجد السيدة زينب بالقاهرة، وقد زرت المسجد الذي يضمُّ ضريحاً علَّقت عليه لوحة تتضمن ترجمة للطَّيْبِيِّ نقلاً عن «الدرر الكامنة» لابن حجر، علماً بأن المسجد باسم «الشيخ محمد الطَّيْبِيِّ»، وصاحبنا اسمه «الحسين بن عبد الله ابن محمد»، مما يدلُّ على التلفيق في هذه القضية، وأن طَّيْبِيَّ القاهرة هذا غير طَّيْبِيَّ إيران، الذي لم يُؤَثَّرْ عنه قطُّ أنه جاء إلى القاهرة، بله موته فيها.

لذا فإنني أشاطِرُ الدكتور زموط رأيه في استبعاد كون هذا الضريح للطَّيْبِيِّ موضوع البحث، وأضيف إليه أن الضريح ربما كان لـ«علي بن صالح بن أحمد بن خلف ابن أبي بكر الطَّيْبِيِّ، نور الدين، الموصوف بالرجل الصالح، والذي ولد سنة ٧٠٥هـ، ومات بالقاهرة في سابع عشر المحرم سنة ٧٨٠هـ»، كما يذكر ابن حجر<sup>(٢)</sup>، ولا سيما وأن الناس في المنطقة التي يقع فيها المسجد المذكور يُعَدُّونَ صاحبَ الضريح فيه من الصالحين والأولياء. وبعد فإننا نطوي سجلَّ حياة الطَّيْبِيِّ - رحمه الله، وجزاه عن العلم وأهله خير الجزاء - لنمضي معه في حاشيته على «الكشاف» تعريفاً، ثم دراسة وتحليلاً.

(١) انظر: التبيان في البيان - قسم الدراسة، ص ١٠.

(٢) الدرر الكامنة (٣: ١٢٦)، ترجمة رقم (٢٧٥٤).

## المبحث الثاني التعريفُ بـ «حاشية الطَّيِّبِ»

تحقيق عنوان الحاشية:

يقول الطَّيِّبِ<sup>(١)</sup> في مقدمة حاشيته: «وسمَّيتُ الكتابَ بفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب».

وجاء في الإجازة التي حرَّرها الطَّيِّبِ<sup>(٢)</sup> بخطه لمن أجازته في رواية هذا الكتاب عنه، أنه قرأ عليه خُطْبَةَ كتابه «الموسوم بـ«فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» الذي هو بشرح الكشاف».

ويقول الطَّيِّبِ<sup>(٣)</sup> في خاتمة حاشيته هذه: «... ويا مُقِيلَ العَثَرَاتِ، أقبل توبتي... وأقِلْ عَثْرَتِي، فيما صدر مني مما لا ترضاه، خصوصاً فيما تصدَّيتُ لإيراده في «فتوح الغيب» وفيما توخَّيتُ إبرازه في الكشف عن قناع الريب».

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (مخطوط بدار الكتب - ١٤٥ تفسير) - الجزء الأول - المقدمة - الورقة (٢)، ص ٦١٢.

(٢) المصدر نفسه (مخطوط بدار الكتب - ١٤٥ تفسير) - الجزء الأول - الورقة الأولى (الغلاف).

(٣) فتوح الغيب (نسخة دار الكتب): الجزء الثالث - القسم الثاني - الورقة الأخيرة: (٢٠٤) (١٦: ٦٦٣). وانظر كذلك (النسخة الأزهرية) - الجزء الأخير - الورقة الأخيرة (٣٣٩).

ويقول علي بن عيسى<sup>(١)</sup>، تلميذ الطَّيِّبي، في معرض حديثه عن كتاب «التيبان في البيان» للطَّيِّبي: «وبدلتُ المجهود في تحصيل المراد منه، ومن غيره من مصنفاته الشريفة، ككتاب «فتوح الغيب» في شرح الكشاف».

ويذكر كل مَنْ ترجم<sup>(٢)</sup> للطَّيِّبي أن له حاشية على «الكشاف» أو شرحاً له، وبعضهم<sup>(٣)</sup> يذكر هذه الحاشية، أو ذلك الشرح، بالاسم الذي سماه به الطَّيِّبي نفسه كاملاً: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرِّيب». وبعضهم<sup>(٤)</sup> يذكره مختصراً: «فتوح الغيب» كما ذكره تلميذه علي بن عيسى.

أما فهارس<sup>(٥)</sup> المخطوطات التي ذكَّرت هذه الحاشية فقد ذكَّرتُها باسمها كاملاً، وكذا جاء اسمها على كل نسخة من نسخ المخطوط التي أمكن الاطلاع عليها.

إذاً هناك إجماع على أن اسم حاشية الطَّيِّبي على الكشاف هو «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرِّيب»، وأن هذه الحاشية قد تسمَّى اختصاراً: «فتوح الغيب»، أو «الفتوح» كما ذكر علي بن عيسى في مقدمة كتابه «حدائق البيان» الذي شرح فيه كتاب الطَّيِّبي «التيبان في البيان»، مما يدعو الباحث إلى الاطمئنان الكامل إلى اسم الحاشية كما ورد، استناداً إلى الأسباب الآتية:

(١) حدائق البيان في شرح كتاب التبيان (ميكروفيلم بمعهد المخطوطات - ٣٤ بلاغة) - المقدمة - اللوحة الثانية.

(٢) انظر مصادر ترجمة الطَّيِّبي التي سبق ذكرها عند التعريف به.

(٣) انظر مثلاً: كشف الظنون (٢: ١٤٧٨)، وهدية العارفين (١: ٢٨٥)، ومعجم المؤلفين (٤: ٥٣).

(٤) انظر مثلاً: تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان (مترجم) (٥: ٢١٧).

(٥) انظرها فيما سبق من التعريف بالطَّيِّبي.



- ١) تسمية الطَّيِّبِ نَفْسِهِ كتابه بهذا الاسم، وتصريحه به في غير موضع من الحاشية.
- ٢) ذكُر الحاشية بهذا الاسم في كتاب عليّ بن عيسى، تلميذ الطَّيِّبِ الذي لازمه طويلاً، وأكَبَّ عليّ دراسة كتبه، ومنها «فتوح الغيب».
- ٣) اتَّفَاقُ كُتُبِ التَّراجمِ وفهارسِ المخطوطاتِ عليّ إيرادِ الحاشية بهذا الاسم.
- ٤) وجودُ نسخٍ عديدةٍ من المخطوط تحمل هذه الاسم نفسه.
- ٥) عدمُ وجودِ اختلافٍ في اسمِ الكتابِ، أو اضطراب، أو شك.

### سبب تسمية الحاشية بهذا الاسم ومعناه:

لعلَّ ممَّا يَسْتَوْفِقُ الباحثُ هنا سببُ تسمية الحاشية بهذا الاسم، ومعناه. وربّما كان لزرعة الطَّيِّبِ الصوفية، وشفافية روحه، تعليلٌ لتلك التسمية، وبيانٌ لمعناها، بدليلٍ ما جاء في مقدّمته من قوله<sup>(١)</sup>: «فإني رأيتُ - والله الواهبُ - فيما يرى النَّائمُ، في ابتداءِ الشروعِ أو قبيلَه، أنه ﷺ ناوَلَنِي قَدَحًا من اللبَنِ، وأشار إليّ، فأصَبْتُ منه، ثم ناوَلْتُهُ صلواتِ الله عليه فأصابَ منه. وسَمَّيْتُ الكتابَ بـ«فتوح الغيبِ في الكشفِ عن قناع الرّيبِ». لذلك فهو يَنسُبُ ما قد يكونُ في كتابه من خللٍ إلى نفسه، بسببِ «الوَنَى والقصور»، ولكنه يُحِبُّ ما فيه من الحُسْنِ «إلى فيضانِ النورِ من جنابِ سيّدِ المرسلين، وإمامِ المتّقين، وقائدِ الغرِّ المحجّلين».

فالكتابُ إذًا ممَّا فتح اللهُ عليّ الطَّيِّبِ، وأفاصَ به نورُ النبوةِ، لما كان يُعرفُ عن الطَّيِّبِ من شدّةِ حبِّ لله ورسوله، وحُسْنِ المعتقَدِ، وحبِّ كلِّ من يعظّمُ الشريعةَ السمحةَ، والإقبالِ عليّ نشرِ العلمِ، ورعايةِ الطلبةِ وتشجيعِهِم، إلى جانبِ الحياءِ والتواضعِ والزهدِ والكرمِ، كما سبق.

(١) فتوح الغيب، ١٤٥ - تفسير دار الكتب، ص ٦١٢ المقدمة.

## توثيق نسبة الحاشية إلى الطَّيْبِي:

يطمئنُّ الباحث إلى صحَّة نسبة هذه الحاشية إلى الطَّيْبِي، اطمئنَّاهُ إلى اسمها،  
للأسباب الآتية:

(١) تصریح الطَّيْبِي نفسه بتأليف هذا الكتاب، في مقدّمته له، وفي إجازة روايته،  
وفي خاتمته، كما تقدّم.

(٢) إيرادُ عليّ بن عيسى هذا الكتاب منسوباً إلى أستاذه الطَّيْبِي، وذلك في مقدمة  
«حدائق البيان في شرح كتاب التبيان».

(٣) إجماعُ كتب التراجم، وفهارس المخطوطات على ذكر «فتوح الغيب» منسوباً  
إلى الطَّيْبِي.

(٤) ظهورُ اسم الطَّيْبِي، أو لقبه، أو شهرته، على كل نسخة من نسخ الكتاب،  
وهي كثيرة.

(٥) نقلُ كثيرٍ من أصحاب الحواشي، والمفسّرين، من المعاصرين للطَّيْبِي، أو ممن  
جاءوا بعده، عن «فتوح الغيب»، وتبيّنُ صحَّة تلك النقول بالرجوع إلى الحاشية.  
وسيتضح ذلك في موضعه من الدراسة عند الحديث عن تأثير الطَّيْبِي في غيره.

(٦) عدمُ وجودِ اختلاف أو اضطراب أو تشكيك من أي نوع في نسبة هذه  
الحاشية إلى الطَّيْبِي.

## الباعث على تأليف الحاشية:

يقول الطَّيْبِي<sup>(١)</sup> في بيان الباعث على تأليف حاشيته هذه:

(١) فتوح الغيب، ص ١٤٥ - تفسير دار الكتب، ص ٦١٠.

«أما بعد، فإن كتاب الله المجيد هو قانون الأصول الدينية، ودستور الأحكام الشرعية، وهو المختص من بين سائر الكتب الساوية بصفة البلاغة... التي تضمنت لطائف النكت المكنونة، واشتملت على أسرار المعاني المصونة. فلم يوفق لتصنيف أجمع لتلك الدقائق... إلا الحبر الهمام، أبو القاسم بن عمر الزمخشري... إذ مصنفه «الكشاف عن حقائق التنزيل» مصنف لا يخفى مقداره... هزت أريجته<sup>(١)</sup> الفضل من أعطاف الفضلاء، لاعتلاء ذروته الشاخمة، وابتغاء غاياته الباذخة؛ فكل غاص في تياره، لاستخراج دُرر معان أبهج من نيل الأمان، في ظلي صحّة وأمان... فقد استخرت الله - مع قلّة البضاعة، وقصور الباع في الصناعة - لتصدي شرح مجمله، وحلّ معضله، وتلخيص مشكله<sup>(٢)</sup>، وتخليص مبهمه، وفسر عويصه<sup>(٣)</sup>، وفك عقوده الموربة<sup>(٤)</sup>، وتبين قيوده المكربة، وانتهاض إحراز قصبات عيون التفاسير، للعلماء النحارير<sup>(٥)</sup>، وخلاصة أفكار المحققين، ونقاوة أنظار المتبحرين: المتقدمين منهم والمتأخرين، لتسهيل وغره، وتيسير صعبه... هذا، وإن أصعب السبل تقيد القيود المبهمة؛ فإنه بلغ في الغموض وراء حدّ الألغاز، وهو الذي يُعجز الناظر فيه كلّ الإعجاز... وعثرت بعد طول المباحثات، على أن معرفة إبراز النظم هي أعظم المطالب، وأسنى المقاصد

(١) الأريجية: النشاط. والأعطاف: جمع عطف (بكسر العين): وهو الجانب.

(٢) كذا في الأصل. ولعل الصواب: «وتلخيص مسهبه» بدليل قوله قبل ذلك: «شرح مجمله»، والتلخيص يكون للكلام المسهب. وهذا أقرب لموافقته الفاصلة التالية في قوله «وتلخيص مبهمه».

(٣) فسر عويصه: أي كشف غامضه، وشرح صعبه ومبهمه.

(٤) العقود الموربة: أي الخفية. والعقود المكربة: أي الشديدة الأسر.

(٥) النحارير: جمع نحير - بكسر النون وسكون الحاء: العالم الحاذق.

والمآرب<sup>(١)</sup>، فإنها مسبار البلاغة<sup>(٢)</sup>، ومعيار البراعة؛ إذ بها تُتَقَدُّ الأقاويل، ويُرَجَّحُ تأويلُ على تأويل... وسميت الكتاب بـ«فتوح العيب في الكشف عن قناع الريب»، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته».

بهذه العبارات التي تبدو مترادفةً يحدّد الطيبي الباعث على تأليف كتابه، ويرسم الهدف الذي يرمي إليه من وراء ذلك؛ فهو - إجمالاً - ألف حاشيته لشرح كشف الزمخشري، ولكن يمكن تفصيل هذا الإجمال إلى أسباب وأهداف، كما يلي:

### (أ) أما الأسباب فهي:

(١) كون «الكشاف» أجمع مصنف لدقائق النكت المكنونة في القرآن الكريم، وأنفع مؤلف لدرك أسرار معانيه المصنونة، وأكشَفَ للقناع عن وجه إعجاز التنزيل، كما ذكر الطيبي، وهو معنيٌّ بذلك، بحكم اشتغاله بالتفسير وغيره من علوم القرآن العزيز، وبالمعاني والبيان وغيرهما من علوم العربية، لغة ذلك الكتاب المعجز.

(٢) بلوغ «الكشاف» حدًّا «في الغموض وراء حدّ حلّ الألغاز»، مما دفع الطيبي إلى شرحه.

(٣) استيالة «الكشاف»، بصفاته المذكورة، كثيرين من ذوي الفضل والعلم، فأراد الطيبي أن يسلك نفسه مع أولئك العلماء، فيدلي بدلوه مثلهم.

(٤) اعتقاد الطيبي أنه سيستدرك على من سبقوه في شرح «الكشاف»؛ لأنهم تسابقوا في ذلك، مؤثرين شاطئ السلامة والأمان، يُحشون المخاطر على الرغم من

(١) المآرب: جمع مأرب - بفتح الراء: وهو البغية. وأسنى المقاصد: أرفعها وأعلاها.

(٢) مسبار البلاغة: أي ما يعرف به غورها وكنهها.

سموّ الهدف، فَبَطَّطَهُم الهيبة عن وصول الغاية، وأقعدَهُم الإحجام عن بلوغ المرام؛ فما كان من الطَّيِّبِ - إزاء ذلك - إلا أن رغب في ولوج هذا الباب، وخوض ذلك العباب، لتحقيق ما يطمح إليه، وإن اعتذر بـ«قَلَّة البضاعة، وقصور الباع في الصناعة»، تواضعاً منه وأدباً.

### ب) وأما الأهداف فهي:

(١) شرحُ مجمل «الكشاف»؛ إذ كثيراً ما يُجْمَلُ الزمخشريُّ ما يريدُه بعبارة موجزة يضعبُ إدراكَ معناها على بعض الأفهام، فيعمد الطَّيِّبِ إلى شرح ذلك وتفصيله لتوضيحه، ولعلَّ في الحديث عن منهج الطَّيِّبِ في الحاشية ما يُغني عن ضرب الأمثلة هنا، تحاشياً للإطالة والتكرار.

(٢) حلُّ مغضَل «الكشاف»، وهو كثير، فيذكر الطَّيِّبِ موضع الإشكال، ويكشف عن وجهه، ويحلُّ المشكلة فيه.

(٣) تلخيصُ مُسَهَّب «الكشاف»، فكما يُجْمَلُ الزمخشريُّ أحياناً في «كشافه»، يُسَهَّب أحياناً أخرى، لا سيما عند إثارة الأسئلة، والإجابة عنها، فيلخص الطَّيِّبِ السؤال أو الجواب، ويقدم زبدته أو خلاصته.

(٤) تخليصُ مبهم «الكشاف» الناشئ عن الإجمال أو الإسهاب أو الإشكال، فيزيل الطَّيِّبِ ذلك الإبهام، ويكشف ما في العبارة من غموض.

(٥) فسَّر عويص «الكشاف»، بإزالة أسبابه من لبس أو اختلاط.

(٦) فكَّ عقْد «الكشاف» الموربة، وتبيَّن قيوده المكربة، التي تحوّل دون استمتاع القارئ بما فيه من تعبيرات أدبية، وتذوَّق ما يشتملُ عليه من أسرار بلاغية، والوصول إلى الغاية التي من أجلها وضعه صاحبه.

٧) تسهيلٌ وعر «الكشاف» وتيسيرٌ صعبه، بجمع آراء العلماء النحارير من عيون التفاسير، وإيراد خلاصة أفكار المحققين، واستخلاص نقاوة «أنظار المتبحرين: المتقدمين منهم والمتأخرين... بعد تتبع مظان العالمين المختصين بالقرآن أونةً من الأزمان، والإيقاف على الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة.. ولطائف الإعراب... وعلى نكات علم أصول الدين: فقهِه وكلامه، واستنباط فروعه وأحكامه»<sup>(١)</sup> كما ذكر الطيبي في المقدمة.

٨) إبراز النظم، ومعرفة أسرارها؛ لأن هذه المعرفة «هي أعظم المطالب، وأسنَى المقاصد والمآرب»، وهي «مِسْبار البلاغة، ومَعيار البراعة؛ إذ بها تُتَقَدِّد الأقاويل، ويرجَح تأويلٌ على تأويلٍ».

وبهذا يتضح الباعث على تأليف هذه الحاشية، وهو - على المدى القريب - شرح «الكشاف» لفهمه، ولكنه - على المدى البعيد، بل أولاً وأخيراً - فهم كتاب الله العزيز المعجزة، وكان «الكشاف» أداة فهم القرآن.

### زمان تأليف الحاشية ومكانه:

لم يذكر الطيبي في مقدمته الوافية لحاشيته، ولا في خاتمها، شيئاً عن الزمان الذي أُلِّف فيه حاشيته، ولا مكان تأليفها، كما لم يُشِر إلى ذلك أيُّ من الذين ترجموا للطيبي، أو تحدّثوا عن حاشيته هذه.

ولكن - على الرغم من ذلك - يمكن استنتاج الفترة الزمنية التي أُلِّف فيها الحاشية، دون تحديد سنة بعينها، وذلك بالربط بين الأمور التالية:

(١) انظر ما سيأتي ص ٦١١.

(١) يذكر الطيبي أنه اعتزم وضع حاشيته «بعد تتبع مظان العالمين المختصين بالقرآن أونة من الأزمان، والإيقاف على الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة ما لا يكاد إحصاء، ولطائف الإعراب ما لا يُضبط إملاء، وعلى نكات علم أصول الدين: فقهه وكلامه، واستنباط فروعه وأحكامه».

ويذكر أنه استعان على تنفيذ المهمة بإحراز «عيون التفاسير، للعلماء النحارير»، وإيراد «خلاصة أفكار المحققين، ونقاوة أنظار المتبحرين: المتقدمين منهم والمتأخرين». ويُفترض أن مثل هذه الاستعدادات، يحتاج إلى جهد كبير، ووقت طويل، إضافة إلى ما يتطلبه البحث في «الكشاف» من نضج عقلي، وهو الذي يصفه الطيبي<sup>(١)</sup> بأنه «تغرق الأفكار في بحار عباراته، ولا تنتهي الأوهام إلى ساحل إشاراته... وهو الذي يُعجز الناظر فيه كل الإعجاز».

(٢) أجاز الطيبي، في أوائل محرم سنة ست وثلاثين وسبع مئة للهجرة، أحد<sup>(٢)</sup> الناس رواية كتابه هذا عنه، مما يعني أن الطيبي انتهى منه قبل سنة ٧٣٦هـ.

(٣) جاء في نهاية إحدى النسخ التي اعتمدنا عليها في التحقيق، وهي أقدمها، ما نصه<sup>(٣)</sup>: «تمت الكتابة في السابع عشر من شهر الله المعظم رجب سنة خمس وثلاثين وسبع مئة».

(١) فتوح الغيب ص ٦١١.

(٢) لم يمكن معرفة اسم الشخص الذي أجاز له الطيبي رواية كتابه، بسبب ما أصاب موضع الاسم من تلف أو طمس، كما يبدو في الصورة.

(٣) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب - الجزء الثاني، مخطوط رقم (٢/٤٤) من مخطوطات مكتبة دار الأوقاف الإسلامية في حلب - أو المكتبة الأحمديّة - تفسير) - الورقة الأخيرة (١٦٢)، وهي النسخة التي رمزتُ إليها بالحرف (أ).

وهذا يعني أن الحاشية أُلِّفت قبل سنة ٧٣٥هـ.

(٤) انتهى الفاضل اليمني من حاشيته على «الكشاف»، المسماة: «تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف»، في الثالث من صفر سنة ٧٣٨هـ<sup>(١)</sup>، والمعروف أن اليمني أَلَّف حاشيته هذه بعد اطلاعه على حاشية الطَّيْبِي، وإعجابه الشديد بها، وكان قَبْلَ ذلك قد أَلَّف حاشية على الكشاف اسمها «دُرر الأصداف في حلِّ عَقْد الكشاف»، فأحبَّ أن يَجْمَعَ بين الكتابين: «فتوح الغيب» و«درر الأصداف»، بحاشيته الثانية «تحفة الأشراف»<sup>(٢)</sup>. وهذا يؤيد ما سبق في البندين الثاني والثالث من أن الطَّيْبِي ربما أَلَّف حاشيته قبل سنة ٧٣٥هـ.

(٥) ذكر عليُّ بن عيسى، تلميذُ الطَّيْبِي، في مقدمة كتابه «حدائق البيان»<sup>(٣)</sup> الذي شرح فيه «التبيان» للطَّيْبِي، أنه أكْبَّ على قراءة مصنَّفات الطَّيْبِي، ومنها كتاب «فتوح الغيب» في شرح «الكشاف»، وبذل المجهود في تحصيل المراد منها.

وذكر حاجي خليفة<sup>(٤)</sup> أن علي بن عيسى قرَّع من كتابه «حدائق البيان» في أواخر شوال سنة ٧٠٦ هـ مما يعني - إن صحَّ ذلك - أن الطَّيْبِي أَلَّف حاشيته قبل سنة ٧٠٦ هـ. ولكن، لما لم أَلَّف في كتاب علي بن عيسى، على ما يفيدُ تحديده انتهائه من كتابه بهذا التاريخ، فإنني أستبعدُ أن يكون التاريخ الذي ذكره حاجي خليفة صحيحاً، كما أستبعدُ أن يكون الطَّيْبِي قد أَلَّف حاشيته في هذا الوقت المبكِّر.

(١) انظر: تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف - تحقيق ودراسة (رسالة دكتوراه - إعداد: إبراهيم عبد الحميد التلب) - قسم الدراسة ص ٥٣، ٥٦.

(٢) انظر: المصدر نفسه - قسم التحقيق، ص ١ (المقدمة) وكشف الظنون (٢: ١٤٨٠).

(٣) مخطوط مصور ميكروفيلم - بمعهد المخطوطات العربية رقم (٣٤) بلاغة.

(٤) انظر: كشف الظنون (١: ٣٤١).



بل إنني وقفتُ في حاشية الطَّيْبِي نَفْسِهَا عَلَى ما يدْعُونِي إِلَى الجُزْمِ مَطْمَئِنًّا بِأَنَّهُ  
 أَلْفَهَا بَعْدَ سَنَةِ ٧١٠ هـ؛ إِذْ إِنَّهُ يُنْقَلُ فِي حَاشِيَتِهِ هَذِهِ عَنِ قُطْبِ الدِّينِ الشِّيرَازِيِّ<sup>(١)</sup>،  
 صَاحِبِ أَوَّلِ حَاشِيَةٍ مَعْرُوفَةٍ عَلَى «الْكَشَافِ»، بِقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>: «وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ قُطْبُ  
 الدِّينِ الشِّيرَازِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: ...»، وَعِبَارَةٌ «رَحِمَهُ اللهُ» دَعَاءٌ لِلْمَيِّتِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَإِذَا  
 عَرَفْنَا أَنَّ قُطْبَ الدِّينِ الشِّيرَازِيِّ هَذَا كَانَ قَدِمَاتِ سَنَةِ ٧١٠ هـ<sup>(٣)</sup>، أَتَّضَحُ لَنَا، بِمَا لَا يَدْعُ  
 مَجَالًا لِلشَّكِّ، أَنَّ الطَّيْبِيَّ أَلْفَ حَاشِيَتِهِ بَعْدَ سَنَةِ ٧١٠ هـ وَأَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ صَاحِبُ  
 «كَشَفِ الظُّنُونِ» لَيْسَ صَحِيحًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَبِنَاءِ عَلَى ما تَقَدَّمَ، فَإِنَّ البَاحِثَ يُمْكِنُ أَنْ يُخْرِجَ بِحَصِيلَةٍ مُؤَدَّاهَا أَنَّ الطَّيْبِيَّ أَلْفَ  
 كِتَابِهِ فِي الفِترَةِ المَمْتَدَّةِ بَيْنَ سَنَتَيْ ٧١٠ هـ وَ٧٣٥ هـ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ اكْتَمَلَ نُصْحُهُ، وَتَسَنَّى  
 لَهُ الاطِّلاعُ عَلَى ما أَرَادَ مِنَ المِصَادِرِ ذَاتِ العِلاقَةِ، وَتَحْصِيلِ ما سَعَى إِلَيْهِ مِنَ العِلْمِ  
 المُساعِدَةِ.

هَذَا عَنِ زَمَانِ تَأْلِيفِ الحَاشِيَةِ، أَمَّا المِكانُ فَأَمْرٌ تَحْدِيدُهُ لَيْسَ بِأَيْسَرَ مِنْ تَحْدِيدِ  
 الزَّمَانِ، لِانْعِدَامِ ما يُساعِدُ عَلَى ذلكِ مِنَ المَعْلُومَاتِ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الاِفْتِراضُ بِأَنَّ  
 «تَبْرِيزَ»، مِكانَ إِقامَةِ الطَّيْبِيِّ ونِشاطِهِ، مَقْبُولًا، فَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ المَدِينَةُ أَيْضًا مِكانَ تَأْلِيفِ  
 الحَاشِيَةِ.

(١) هُوَ غَيْرُ قُطْبِ الدِّينِ الرَّازِيِّ التَّحْتَانِيِّ المِتُوفِيِّ سَنَةَ ٧٦٦ هـ وَالَّذِي وَضَعَ حَاشِيَةَ هُوَ الأَخْرَى عَلَى  
 «الْكَشَافِ»، تَأثَرَ فِيهَا بِالطَّيْبِيِّ، كَمَا سَيَأْتِي بَيانُ ذلكِ لِاحْتِقَاءً. وَانظُرْ تَرْجَمَةَ الشِّيرَازِيِّ فِي مَوْضِعِهَا مِنَ  
 التَّحْقِيقِ.

(٢) انظُرْ: فَتوحِ الغَيْبِ (٦: ٦٥٧).

(٣) انظُرْ: الدَّررَ الكَامِنَةَ (٥: ١٠٨)، وَبَغِيَةَ الوِعاةِ (٢: ٢٨٢)، وَمِفْتَاحَ السَّعادَةِ (١: ٢٠٤).

## مقدارُ الحاشية:

لقد تمكّن الطيّبي من إتمام حاشيته، مشتملةً على مقدمةٍ وخاتمةٍ، وبينهما شرح «الكشاف» من خطبته إلى نهايته، مضمّنةً بذلك ما استدعاه الشرحُ في تفسير القرآن الكريم، بدءاً بأَم الكتاب، وانتهاءً بسورة «الناس»، يشهدُ بذلك الواقعُ والتاريخُ.

أما الواقعُ فيتمثّل في وجود نسخ عديدة من الحاشية، ووصولها إلينا، بعضُها كامل كما سنرى عند ذكر نسخ المخطوط وأماكن وجودها.

هَذَا، وَإِنَّ النسخَ لَتختلفُ اختلافًا بيّنًا في عدد أجزاء كلّ منها، وتتفاوتُ الأجزاء بالتالي في تحديد مقاديرها؛ فمِن نُسَخٍ تجعلُ الحاشيةَ في جزأين، إلى أخرى تجعلُها في ثلاثة أجزاء، إلى ثالثة تجعلُها في أربعة، ورابعة تجعلُها في ستة، كما أنّ بعض النسخ ينقسم فيها الجزء الواحد إلى أقسام، وسيجيء بيان ذلك لاحقاً.

وأما التاريخ فإن جُلّ من تُرجم للطيّبي ذكر أن له حاشيةً، أو شرحاً على «الكشاف»؛ فقال بعضهم<sup>(١)</sup>: إنه «شرح «الكشاف» شرحاً حسناً كبيراً»، وقال بعضهم<sup>(٢)</sup>: إن شرحه هذا «في أربعة مجلدات ضخمة»، وزاد بعضهم<sup>(٣)</sup> أنها «تتيف في مجملتها على ثمانين ألف بيت تخميناً»، وقال آخر<sup>(٤)</sup>: «إن حاشيته «في ستّ مجلدات ضخّات».

(١) طبقات المفسرين - للداوودي (١: ١٤٣)، والدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٢) الأعلام - للزركلي (٢: ٢٨٠).

(٣) روضات الجنات (٣: ٩٩).

(٤) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨).

ولعل مرّة اختلاف هؤلاء المؤرخين في تحديد عدد أجزاء الحاشية، عائداً إلى اختلاف نُسخ الحاشية نفسها، وإطلاع بعضهم على نسخة غير التي اطلع عليها الآخر.

### نسخ الحاشية وأماكن وجودها:

لقد أحصى كارل بروكلمان<sup>(١)</sup> ستة وعشرين موضعاً في العالم، وفي كل موضع نسخة أو أكثر من حاشية الطيّبي على «الكشاف».

ومما تجدر الإشارة إليه أن ليس كل نسخة من هذه النسخ كاملة، بل ليس كل موضع من هذه المواضع فيه نسخة كاملة. فقد تيسر لي الاطلاع على جميع النسخ الموجودة في كل من: القاهرة، ودمشق، وحلب، وعددها اثنتا عشرة نسخة: أربع<sup>(٢)</sup> منها في دار الكتب المصرية، وواحدة في مكتبة الأزهر الشريف، واثنتان في المكتبة الظاهرية بدمشق، وخمس في المكتبة الأحمديّة (أو الوقفية) في حلب. ولدى فحص هذه النسخ وجدتها على النحو التالي:

### في دار الكتب المصرية بالقاهرة:

(١) النسخة الأولى، ورقمها (١٤٥ - تفسير)، وُصِفَتْ بأنها كاملة، وتضمّ ثلاثة مجلدات. والحقيقة أنها نسختان مختلفتان تماماً لا نسخة واحدة، بدليل اختلاف المجلد الثاني عن المجلد الأول والثالث في الخط والناسخ وتاريخ النسخ، مما يدعو إلى فصل هذه النسخة إلى نسختين كما يلي:

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي (مترجم) (٥: ٢١٧-٢١٨).

(٢) الحقيقة أنها ست نسخ لا أربع؛ فقد اكتشفت أن الأولى (١٤٥ - تفسير) عبارة عن نسختين لفتتا في نسخة واحدة كما سيأتي بيانه. والثالثة (تفسير/ تيمور - ٤٧٣) ملفقة من نسختين كذلك.

(أ) نسخة أصلية تضمّ المجلد الثاني فقط، كُتِبَ عليها «المجلد الثاني إلى ص...»، وتبدأ بسورة «الصافات»، وعدد أوراقها ثمانون وثلاث مئة ورقة، كل ورقة من وجهين، وكتبتها هو يوسف بن محسن، أتمّ كتابتها في أول ربيع الأول من عام ٨٤٥هـ.

(ب) نسخة مصوّرة<sup>(١)</sup> تضم الجزأين: الأول والثالث. كتب على الأول منها: «طبي على الكشاف - من أول القرآن إلى الكهف»، وفهرست السور التي يضمها مع أرقام الصفحات، وعليها تملّكات وأختام غير التي على النسخة السابقة، وعبارة باللغة التركية يُفهم منها أن هذه النسخة ملك «سعد الدين محمد»، وقد جعلها وقفاً للجامع الكبير في أيا صوفيا بتركيا، هذا بالإضافة إلى الإجازة التي بخط المؤلف الإمام الطيّبي. ويقع هذا الجزء في ستّ وأربعين وتسع مئة ورقة مصورة. وقد قسم<sup>(٢)</sup> إلى ستة أقسام. وفي نهاية القسم السادس العبارة التالية: «قد استنسخ في محل الفوتوغراف (شهبال) قبالة الباب العالي»، أي: أنه مصور من تركيا.

أما الجزء الثالث من هذه النسخة فقد قسم إلى قسمين: الأول يبدأ بسورة «ص» وينتهي بسورة «القمر»، وعدد أوراقه إحدى عشرة ومئتا ورقة، والثاني يبدأ بسورة «الرحمن» وينتهي بنهاية القرآن الكريم، وعدد أوراقه أربع ومئتا ورقة. وهذا الجزء

(١) وهي النسخة التي اعتمدت عليها واتخذتها أصلاً في تحقيق القسم الذي أقوم بتحقيقه، وهو من سورة «الأنعام» حتى نهاية سورة «الأعراف»، ومجموع أوراقه: (١٢٨) ورقة، تبدأ من (٤٩٩) إلى (٦٢٧) من الجزء الأول.

(٢) يبدو أن هذا التقسيم من صنع بعض المهرسين في العصر الحديث، كما يتضح من الخط، ولعله فعل ذلك لضخامة حجم الكتاب، إذ يقع الجزء الأول منه في (٩٤٦) ورقة. والثالث في (٤١٥) ورقة، بينما الثاني من هذه النسخة مفقود.

بقسميه مصوّر كسابقه، وبالخط نفسه، والكاتب هو إبراهيم بن أحمد، وقد أتمّ الكتابة سنة اثنتين وستين وسبع مئة، كما جاء في نهاية القسم الثاني من الجزء الثالث. أي أنّ بين هذه النسخة والتي قبلها ثلاثة وثمانين عاماً، فضلاً عن اختلاف الناسخين والخط، وطريقة الترتيب والتبويب، وكون الأولى أصلاً والثانية صورة، علماً بأن الجزء الثاني من النسخة المصوّرة ليس موجوداً، والذي يبدأ بسورة «مريم» وينتهي بـ «الصفات».

ويخيل إليّ أن سبب الخلط بين هاتين النسختين، وتلفيق نسخة واحدة منهما، قد يكون ما لاحظته مصنّف فهرس المخطوطات من اشتغال النسخة الأولى على موضوعات الجزء الثاني من النسخة الثانية، فتعجّل الأمر، وجعل النسختين نسخة واحدة، سيما وأنه رأى على النسخة الأولى عبارة «الجلد الثاني إلى ص...»، وأنه يبدأ بـ «مريم»، فظن أنه الحلقة المفقودة بين الجزأين: الأول والثالث من النسخة الثانية، غافلاً عن الاختلافات العديدة بين النسختين، كما غفل عن عبارة كتبت على ظهر الجلد الثاني من النسخة الأولى، وهي: «والجلد الثالث تكرر فيه يس وما يليه»، وحينما نفحص الجزء الثالث من النسخة الثانية لا نجد فيه تكراراً على الإطلاق، إضافة إلى أن النسخة الأولى كتب عليها لفظ «الجلد»، بينما كتب على النسخة الثانية لفظ «الجزء» مما اقتضى التنويه.

(٢) النسخة الثانية<sup>(١)</sup> ورقمها (ب - ٢٢٨٣٤)، ناقصة، وهي في مجلدين: الأول، يبدأ بسورة «البقرة» وينتهي بسورة «المائدة»، ويقع في (٣٢٢) ورقة، وفي نهايته أنه «وافق الفراغ منه في يوم الاثنين المبارك منتصف شهر شوال المبارك من شهور سنة ١١٢٧ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام».

(١) لم أتنفّع بهذه النسخة في التحقيق، لعدم اشتغالها على القسم الذي أقوم بتحقيقه.

والمجلد الآخر هو المجلد الثالث من الحاشية، يبدأ بسورة «مريم»، وينتهي بسورة «الملائكة» أو «فاطر»، ويقع في ثمان وتسعين ومئتي ورقة. والمجلدان كلاهما فيه نقص.

(٣) النسخة الثالثة<sup>(١)</sup>، ورقمها (تفسير/ تيمور - ٤٧٣)، ناقصة، وهي في مجلدين كذلك: الأول يبدأ بالمقدمة وينتهي بسورة «المائدة»، ويقع في سبعين ومئتي ورقة، وجاء في نهايته: «نجز الربع الأول... في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وسبع مئة، يتلوه الربع الثاني، إلا أن في هذا المجلد خروماً في مواضع عديدة.

أما المجلد الآخر فهو الثلث الثالث من الكتاب، ويبدأ بسورة «القصص» وينتهي بنهاية القرآن الكريم، ويقع في ست وستين وخمس مئة صفحة من القطع الكبير، وكاتب هذا المجلد هو عمر بن أحمد بن عمر، وقد فرغ منه سنة ٧٦١هـ بمدينة بغداد، مما يُثبت أن هذا المجلد من نسخة أخرى غير نسخة المجلد الأول.

(٤) النسخة الرابعة<sup>(٢)</sup>، ورقمها (تفسير/ طلعت - ٥١١)، ناقصة، يوجد منها مجلد واحد فقط، هو الجلد الثالث من الحاشية، يبدأ بسورة «مريم»، وينتهي بسورة «الملائكة»، ويقع في إحدى عشرة ومئتي ورقة، ولم يظهر عليه تاريخ النسخ أو اسم الناسخ.

وهكذا يتضح أن في دار الكتب ست نسخ من الحاشية، لا أربعاً كما تذكر فهارس

(١) لم أنتفع بهذه النسخة في التحقيق، لعدم اشتغالها على المطلوب، وهي ملفقة من نسختين مختلفتين كذلك.

(٢) لم أنتفع بهذه النسخة في التحقيق، لعدم اشتغالها على المطلوب.

الدار، وأنها جميعها ناقصة، وأن أربعاً منها قد لُفِّت في نسختين، بدت إحداهما كاملة، وليس الأمر كذلك.

### في المكتبة الأزهرية بالقاهرة:

وهي نسخة<sup>(١)</sup> ناقصة، إذ يوجد منها الجزء الأخير فقط من الحاشية، ويبدأ بالآية (٣٥) من سورة (ص)، وينتهي بنهاية القرآن الكريم، ورقم هذه النسخة في المكتبة (٣٧٢ خصوصي)، (٦٢٨١ عمومي) - تفسير، ومجموع أوراقها تسع وثلاثون وثلاث مئة ورقة، وكاتبها هو أحمد بن حسين البُسْنَوِيّ، وقد فرغ من كتابتها في أوائل شهر ربيع الثاني سنة ١١٦٨ هـ.

### في المكتبة الظاهرية بدمشق:

(١) النسخة الأولى<sup>(٢)</sup> ناقصة، وتحمل رقم (٧٧٠٩) عام - وميكروفيلم رقم (١٦٢٠) مجلد واحد، هو الجزء الثاني من الحاشية، عدد أوراقه (٤٤٣) ورقة، يبدأ بسورة «مريم» وينتهي بنهاية الكتاب. وكاتب هذه النسخة هو حسن بن إبراهيم، وتمت الكتابة سنة ١٠٨٧ هـ.

(٢) النسخة الثانية<sup>(٣)</sup>: رقمها (٧٨٨٦) تبدو كاملة؛ إذ تبدأ بالمقدمة، وتنتهي بالخاتمة، ولكن فيها نقصاً كبيراً، وهي في مجلد واحد، عدد أوراقه (٥٧٥) ورقة.

وقد كُتبت هذه النسخة سنة ١٠٩٦ هـ ولم يُذكر فيها اسم الناسخ، وبذلك يظهر أن كلتا نسختي المكتبة الظاهرية ناقصة، وإن كانت الثانية تبدو كاملة.

(١) لم أنتفع بهذه النسخة، لعدم اشتغالها على المطلوب.

(٢) لم أنتفع بهذه النسخة، لعدم اشتغالها على المطلوب.

(٣) لم أنتفع بهذه النسخة، لعدم اشتغالها على المطلوب.

## في المكتبة الأحمدية (أو الوقفية) بحلب:

(١) النسخة الأولى<sup>(١)</sup>: كاملة، ورقمها (٤٣)، وهي نصفان: النصف الأول يبدأ ببداية القرآن الكريم، وينتهي بسورة «الكهف»، وهذا النصف مقسوم إلى جزأين: الأول ينتهي بـ«المائدة»، والثاني يبدأ بـ«الأنعام»، وعدد أوراق هذا النصف (٦٧٩) ورقة، مع ملاحظة تكرار الأوراق (٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦)، وبذلك يكون عدد أوراقه (٦٧٦) ورقة فقط.

أما النصف الثاني فيبدأ بسورة «مريم»، وينتهي بنهاية القرآن الكريم، ومجموع أوراقه (٦٩٠) ورقة، وهو مقسوم إلى جزأين كذلك. وكُتبت هذه النسخة سنة ١١٣٣هـ، وليس ثمة ما يشير إلى ناسخها.

(٢) النسخة الثانية: رقمها (٤٤) ناقصة، وهي ملفقة من ثلاثة مجلدات من نسخ مختلفة:

(أ) المجلد الأول: فيه من بداية القرآن الكريم، وينتهي بسورة «الأنعام»، وعدد أوراقه (٤١٢) ورقة، وليس فيه ما يشير إلى الناسخ، ولا إلى سنة النسخ.

(ب) المجلد الثاني<sup>(٢)</sup>: فيه من بداية سورة «الأنعام»، وينتهي بسورة «إبراهيم»، وعدد أوراقه (١٦٢) ورقة. تمت كتابته «في السابع عشر من شهر الله المعظم رجب سنة خمس وثلاثين وسبع مئة»، كما جاء في نهايته.

---

(١) اعتمدنا على هذه النسخة في التحقيق والمقابلة، وهي المرموز لها بالحرف (ج).  
 (٢) اعتمدنا على هذا المجلد في التحقيق والمقابلة، مع ما يعتره من خرم. وهذه النسخة أقدم النسخ التي عثرنا عليها، ورمزنا لها بالحرف (أ).



ج) المجلد الثالث: وقد كتب عليه: «القطعة الثانية من حاشية الكشاف للعلامة شرف الدين الطيبي» خلافاً لما ذكره صانع الفهرست، وفيه من بداية سورة «يوسف» إلى آخر «الكهف»، وعدد أوراقه (٢٨٥) ورقة، وليس فيه ما يشير إلى سنة النسخ أو الناسخ.

وهكذا، يتضح أن هذه النسخة التي أعطيت رقم (٤٤) ما هي إلا نسخة ملفقة من ثلاث نسخ مختلفة، قُصد بها استكمال النسخة، ولكنها لم تتم.

٣) النسخة الثالثة<sup>(١)</sup>: رقمها (٤٥)، قطعة واحدة فقط، فيها من بداية سورة «البقرة»، وتنتهي بـ«آل عمران»، عدد أوراقها (٢٥٠) ورقة، وليس فيها ذكر لتاريخ نسخها، أو اسم ناسخها.

٤) النسخة الرابعة<sup>(٢)</sup>: رقمها (٤٦)، وهي قطعة فيها من بداية سورة «يس» إلى نهاية سورة «القمر»، ومجموع أوراقها (١٤٢) ورقة، وليس فيها تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ.

٥) النسخة الخامسة<sup>(٣)</sup>: رقمها (٤٧)، وهي «المجلد الرابع من فتوح الغيب للطيبي» كما كتب على ظهرها، فيها من بداية سورة «لقمان» إلى آخر «النجم»، مجموع أوراقها (٢٧٥) ورقة، ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

وهكذا، يستوي في المكتبة الأحمدية (أو الوقفية) بحلب سبع نسخ لا خمس؛ لأن النسخة الثانية هي في الحقيقة ثلاث نسخ متباينة، وأن واحدة فقط من هذه النسخ

(١) لم أنتفع بهذه النسخة في التحقيق، لعدم اشتغالها على المطلوب.

(٢) لم أنتفع بهذه النسخة، لعدم اشتغالها على المطلوب.

(٣) لم أنتفع بهذه النسخة، لعدم اشتغالها على المطلوب.

كاملة. كما يستوي اطلاعنا المباشر على ست عشرة نسخة لا اثنتي عشرة، جميعها ناقصة باستثناء واحدة هي ذات الرقم (٤٣) في المكتبة الأحمدية بحلب، مما يؤكد أن ليس بالضرورة أن يكون كل ما ذكره بروكلمان من نسخ هذه الحاشية كاملاً.

هذا، وقد ذكر الدكتور داود الجليبي الموصل<sup>(١)</sup> خمس نسخ من الحاشية في مكاتب الموصل، كل نسخة عبارة عن قطعة فقط من الحاشية، موزعة على النحو التالي:

(١) في المدرسة الأحمدية: ثلاث نسخ: الأولى تحت رقم (٧٣)، وهي عبارة عن الجزء الأول فقط من الحاشية. والثانية تحت رقم (٧٤)، وهي الربع الثاني فقط. والثالثة برقم (٧٥)، وهي الجزء السادس فقط من الحاشية.

(٢) في مدرسة عبد الرحمن حلبي الصائغ: نسخة واحدة برقم (٧١)، عبارة عن قطعة فيها من أول الحاشية إلى سورة «النحل».

(٣) في المدرسة المحمدية في جامع الزبواني: نسخة واحدة رقمها (٩١)، غير محددة.

وذكر الدكتور محمد أسعد أطلس<sup>(٢)</sup> نسختين من الحاشية في خزائن كتب الأوقاف ببغداد: الأولى رقمها (٢٣٠١)، مجلد فيه من بداية سورة «يس» إلى آخر القرآن الكريم، والثانية رقمها (٢٣٠٣)، مجلد فيه من «الأعراف» إلى «مريم».

(١) انظر: كتاب مخطوطات الموصل، مطبعة الفرات، بغداد (١٣٤٦هـ = ١٩٢٧م) الصفحات: ٢٧، ١٥٥، ١٧٦.

(٢) انظر: كتاب الكشاف عن مخطوطات خزائن الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد (١٣٧٢هـ = ١٩٥٣) - ص ٣٠.

وجاء في «دفتر كتبخانة بشير آغا»<sup>(١)</sup> ذكر نسخة من الحاشية في أربعة أجزاء بإستانبول، كما جاء في «نور عثمانية كتبخانة»<sup>(٢)</sup> ذكر نسخة من الحاشية في مجلدين، تحت رقم (٥٦٠) عمومي.

ولم يتسنَّ لي الاطلاع المباشر على هذه النسخ، إلا أنني بعد أن نخلت النسخ التي اطلعتُ عليها مباشرة، استصَفَيْتُ منها ثلاثاً: اثنتين في حلب، إحداهما كتبت سنة ٧٣٥هـ أي: قبل وفاة المؤلف بشاني سنوات، وثالثة في دار الكتب المصرية، عليها إجازة بخط الإمام الطيبي نفسه سنة ٧٣٦هـ أي: قبل وفاته بسبع سنوات، مما أفنَعَنِي بالاكْتِفَاء بهذه النسخ الثلاث، جاعلاً نسخة دار الكتب أصلاً، كما سأبين ذلك لاحقاً<sup>(٣)</sup> إن شاء الله.

### من أقوال العلماء في الحاشية:

لن تتضح لنا قيمة الحاشية وأهميتها تماماً قبل معرفتها من الداخل، ببيان منهج صاحبها، ومصادره، وتأثره وتأثيره، وجهوده البلاغية، وهو الأمر الذي ستعرض له الدراسة في الفصول اللاحقة.

ولكن لعلَّ في أقوال العلماء الذين اطلعوا على الحاشية، وغيرها من حواشي «الكشاف» ما يمهد الطريق إلى ذلك، ويُلقِي الأضواء على قيمة هذه الحاشية، سيما وأنها أقوال علماء أعلام، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التأثير بهذه الأقوال والآراء في تقويم الحاشية:

(١) انظر: دفتر كتبخانة بشير آغا، إستانبول (١٣٠٣هـ)، ص ٦.

(٢) انظر: نور عثمانية كتبخانة، خصوصية (٢٠٢٦)، وعمومية (٣٤٧٨٦)، ص ٣٣.

(٣) انظر: قسم التحقيق - وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق والدراسة، ص أ-و.

(١) يقول الحافظ شهاب الدين ابن حجر<sup>(١)</sup> في معرض ترجمته للطبيبي: «شرح الكشاف شرحاً كبيراً... يَعْرِفُ فَضْلَهُ مَنْ طَالَعَهُ».

(٢) ويقول الحافظ شمس الدين الداوودي<sup>(٢)</sup>: «شرح الكشاف شرحاً حسناً كبيراً، وأجاب عما خالف فيه الزمخشري أهل السنة بأحسن جواب».

(٣) ويقول العلامة ابن خلدون<sup>(٣)</sup>: «ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطيبي... شرح فيه كتاب<sup>(٤)</sup> الزمخشري هذا، وتتبع ألفاظه، وتعرض لمذاهبه في الاعتزال بأدلة تزيّفها، وتبين أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة لا على ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاع في سائر فنون البلاغة، وفوق كل ذي علم عليم».

(٤) ويذكر حاجي خليفة الحواشي على «الكشاف»، ومنها حاشية الطيبي التي يقول عنها: «وهي أجل حواشيه<sup>(٥)</sup>، في ستة مجلدات ضخمة... لم يأل جهداً في إيراد مبادئه المنتشرة، من تبين وجوه القراءات، وتصحيح الأحاديث والروايات، وتحقيق لغاته، وتدقيق نكاته، وبذل مجهوده في تقرير مسأله، ومع ذلك ففيه شيان: أحدهما: ليس من الأفعال الاختيارية، وهو أن هذا الكتاب كتاب متين، وحسن حصين، لا يكمل علمه بمجرد العبور (العثور)<sup>(٦)</sup> على العلوم الظاهرة، بل له شرائط بعضها ما

(١) الدرر الكامنة (٢: ١٥٦).

(٢) طبقات المفسرين (١: ١٤٣).

(٣) تاريخ ابن خلدون (٢: ٧٨٨-٧٨٩).

(٤) يعني: الكشاف.

(٥) الضمير لـ «الكشاف».

(٦) كذا في «كشف الظنون»، إشارة إلى روايتين مختلفتين في الكلمة.

ذكره مؤلفه... وذلك أمر لا يمكن تحصيله إلا بالكّد والجِدِّ، وثانيهما: أنه كان مؤلّعاً بكثرة إيراد النكات البيانية، فصار شرحه كبير الحجم في غير المقصود، واختلاط الموجود بالمفقود<sup>(١)</sup>.

ثم يذكر حاجي خليفة بعض الحواشي الأخرى على «الكشاف»، موازناً بينها وبين حاشية الطّبي، فيقول عن حاشية سعد الدين التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٢هـ): «وهي ملخّصة من حاشية الطّبي، مع زيادة تعقيد في العبارة». ويتابع قائلاً: «وأما شرح الرازي<sup>(٢)</sup> فلأنه غير تام، وبتقديره هو خلاصة الطّبي، لم يزد عليه سوى التنقيح في كل باب، واعتراضات تنادي بأن مؤردها ليس من رجال هذا الكتاب... والعلامة عماد الدين... المعروف بالفاضل اليمني<sup>(٣)</sup>... له حاشية أخرى، اسمها: «تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف»... ذكر فيها أنه لمّا وقّف على حاشية الطّبي، وجد مذكوراً فيها ما ذكره صاحب<sup>(٤)</sup> «الانتصاف» و«الإنصاف» وغيرهما، أراد أن يجمع بين حاشية الطّبي ودرر الأصداف<sup>(٥)</sup>.

(٥) ويقول الفاضل اليمني<sup>(٦)</sup> هذا: «ولمّا وقفتُ على حواشي «الكشاف»...

(١) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨-١٤٧٩).

(٢) يعني: قطب الدين التحتاني الرازي - توفي سنة ٧٦٦هـ.

(٣) توفي سنة ٧٥٠هـ.

(٤) لعل الأصح أن يقول: «صاحب الانتصاف والإنصاف»؛ لأن «الانتصاف» و«الإنصاف» كتابان لمؤلّفين مختلفين: الأول لابن المنير الإسكندري (المتوفى سنة ٦٨٣هـ)، والثاني لعلم الدين العراقي (المتوفى سنة ٧٠٤هـ).

(٥) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨-١٤٨٠)، و«درر الأصداف» حاشية للفاضل اليمني على «الكشاف»، ألفها قبل «تحفة الأشراف».

(٦) تحفة الأشراف - تحقيق ودراسة الجزء الأول - (رسالة دكتوراه): قسم التحقيق، ص ١-٢.

للعلامة الأفضل، المحقق، شرف الدين الطيّبي... وجدتها مملوءة بالنكت والفوائد، مشحونة باللطائف الفرائد، مذكوراً فيها غير ما ذكره صاحب «الانتصاف» و«الإنصاف»، وما ذكره غيرهما من فضائل الأئمة الأشراف، وذلك بعد فراغي من كتابي المسمى «درر الأصداف في حلّ عقد الكشاف»، أحبت أن أجمع كتاباً آخر أجمع فيه ما ذكر في الكتابين من الأبحاث اللطيفة، والنكات الشريفة».

٦) ويقول المحدث الشوكاني<sup>(١)</sup>: «وحاشيته على «الكشاف» هي أنفس حواشيه على الإطلاق، مع ما فيها من الكلام على الأحاديث في بعض الحالات إذا اقتضى الحال ذلك، على طريقة المحدثين، مما يدل على ارتفاع طبقته في علمي المعقول والمنقول».

٧) ويقول الشيخ أحمد مصطفى المراغي<sup>(٢)</sup>: «... ولكن شرحه للكشاف، وما فيه من جودة التصنيف، وحسن الترتيب والتبويب، يدلنا على ما نهجه المؤلف في كتابه... وهو عمدة المتأخرين من بعده كأبي السعود<sup>(٣)</sup> العبادي، والألوسي<sup>(٤)</sup>».

وبعد، فإن شهادات هؤلاء العلماء كافية، في هذا الموضوع، للتدليل على قيمة هذه الحاشية، وأهميتها، لا سيما في مجالات: التفسير، والعقيدة، والحديث، والبلاغة، وعلى فضل صاحبها على غيره من أصحاب حواشي «الكشاف»، وتأثيره في المفسرين من بعده، وبخاصة أولئك الذين نَحَوْا المنحى البياني في التفسير.

(١) البدر الطالع (١: ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٢) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها (الطبعة الأولى)، ص ٣٥، ص ١٣٧.

(٣) هو: صاحب التفسير المشهور باسم تفسير أبي السعود. توفي سنة ٩٨٢هـ.

(٤) هو: أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، صاحب التفسير المشهور باسمه، مات سنة

ويمكن إجمال محصلة هذه الشهادات فيما يلي:

- (١) حسن الحاشية إلى جانب صخامتها وكبر حجمها، حتى عُدَّت أنفُس الحواشي على «الكشاف».
- (٢) الوفاء، إلى حد كبير، بشرح «الكشاف» بما يتفق والأسباب التي دعت الطيبي إلى تأليف حاشيته، وبما يتواءم مع الأهداف التي وضعها نُصِبَ عينيه وهو يشرح «الكشاف».
- (٣) بروز شخصية الطيبي واضحة من خلال مناقشاته للزمخشري، خصوصاً في المسائل الاعتقادية، بمنطق سليم، وحجة قوية دامغة.
- (٤) امتلاء الحاشية بالنكت والفوائد، واللطائف الفرائد، من أقوال السابقين، ومن بنات أفكار الطيبي.
- (٥) اشتغال الحاشية على سائر فنون البلاغة<sup>(١)</sup>، والنكات البيانية الكثيرة، وعرضها بأسلوب شائق ممتع.
- (٦) تنوع المادة العلمية في الحاشية، والحذق في الحديث بخاصة، وارتفاع شأن المؤلف في علمي المعقول والمنقول.
- (٧) جودة تصنيف الحاشية، وحسن ترتيبها وتبويبها.
- (٨) تأثر كثير من حواشي «الكشاف» بعد حاشية الطيبي بها، واعتماد بعضها عليها اعتماداً كلياً: شرحاً أو تلخيصاً، وقصور بعضها عن مجاراتها في جوانب كثيرة، واتكاء بعض المفسرين على هذه الحاشية.

(١) المقصود بفنون البلاغة: علومها الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع.

أما المأخذان اللذان سجّلهما صاحب «كشف الظنون» على شرح الطيّبي للكشاف كما سبق، فقد أجاب هو نفسه عن أولهما بأنه «ليس من الأفعال الاختيارية». والثاني ما أظنه إلامدحاً بما يشبه الدم، وإن لم يرده حاجي خليفة، فهو يتّهمه بأنه «كان مؤلّعاً بكثرة إيراد النكات البيانية، فصار شرحه كبير الحجم في غير المقصود، واختلاط الموجود بالمفقود». وهذا - لعمرى - لمن المحاسن التي احتسبها حاجي خليفة نفسه للشرح حينما وصفه بأنه «لم يأل جهداً في إيراد مبادئه المتشعبة.. وتحقيق لغاته، وتدقيق نكاته»، ناهيك أن ذلك مما حسن الكتاب في أنظار الآخرين، كما سبق، وأنه جاء وفقاً للمنهج الذي رسمه الطيّبي لكتابه، وأنه يشرح «الكشاف»، وما أكثر نكات «الكشاف» البيانية التي تحتاج إلى توضيح!

فهل يصحّ، بعد ذلك، أن يُعدّ هذا مأخذاً؟! اللهم لا، إلا أن يكون من باب قول النابغة الذبياني:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم      بهنّ فلولٌ من قِراعِ الكتائبِ

وأختم هذا الفصل بالتذكير بالمواضع الكثيرة في العالم، التي تحوي نُسخاً من هذا الكتاب، والتي ذكرها بروكلمان في كتابه «تاريخ الأدب العربي»، لعل في ذلك إشارةً جليّةً إلى أهميّة الكتاب، واعتناء الناس به اعتناءً كبيراً. وستكشف الفصول اللاحقة من الدراسة عن مدى صحة ما قيل في حاشية الطيّبي هذه.





## الفصلُ الثَّانِي

### منهْجُ الطَّبِيّ فِي «الحاشية»

وفيه تمهيدٌ، وخمسة مباحث:

التمهيد: خطوطٌ عريضة

المبحث الأول: منهج الطَّبِيّ فِي شرح «الكشاف»

المبحث الثاني: منهج الطَّبِيّ فِي بحث المسائل وتحقيقها

المبحث الثالث: منهج الطَّبِيّ فِي التفسير والقراءات

المبحث الرابع: منهج الطَّبِيّ فِي ذكر الأعلام والمصادر، وفِي النقل

عن الآخرين

المبحث الخامس: منهج الطَّبِيّ فِي الاستشهاد



## الفصل الثاني

### منهج الطَّيِّبِي في «الحاشية»

تمهيد:

لعل في مقدّمة الطَّيِّبِي لحاشيته ما يكشف عن منهجه العام في تأليفها؛ فهو بعد أن يشير إلى إعجاز القرآن الكريم، وكثرة المصنّفات التي حاولت الكشف عن بعض أسرار ذلك الكتاب المعجز، يذكّر «كشاف الزمخشري» على أنه أجمع تلك المصنّفات وأنفعها في بابها، ثم يذكر تنافس العلماء في شرح «الكشاف» وتوضيحه، ويسلك نفسه بينهم قائلاً<sup>(١)</sup>:

\* «فقد استخرتُ الله... لتصدّي شرح مجمله، وحلّ مُعضله، وتلخيص مُشكّله، وتخليص مُبهمه، وفسر عويصه، وفك عقوده المورّبة، وتبيّن قيوده المكّربة، وانتهاض إحراز قصبات عيون التفاسير، للعلماء النحارير، وخلاصة أفكار المحقّقين، ونقاوة أنظار المتبحرين: المتقدّمين منهم والمتأخّرين، لتسهيل وعره، وتيسير صعبه، بعد تتبّع مظانّ العالمين المختصّين بالقرآن أونه من الأزمان، والإيقاف على الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة ما لا يكاد إحصاء، ولطائف الإعراب ما لا يُضبط إملاءً، وعلى نكات علم أصول الدين: فقهه وكلامه، واستنباط فروعه وأحكامه».

(١) فتوح الغيب، ص ٦١١ (المقدمة). وإيراد هذا النص للطَّيِّبِي - على طوله - في هذا الموضع ضروري، على الرغم من إيراد أجزاء منه في مواضع سابقة من الفصل الأول، فليس ثمة تكرار.

\* «ولم أَلْ جهداً في جهات المنقول، سيّما استنادُ الأحاديث إلى الأصول، وانتسابُ القراءات المشهورة والشاذة، وبيان وجوهها، وكشف ستورها».

\* «هذا، وإنَّ أصعبَ السَّبيلِ تقييدُ القيودِ المَبْهَمَةِ؛ فإنه<sup>(١)</sup> بلغ في الغموض وراءَ حدِّ الإلغاز، وهو الذي يُعجزُ الناظرَ فيه كلَّ الإعجاز».

\* «ولم أقتصر على ذلك، بل جمعتُ معارضاتٍ عظماءِ الشرق، ومناقضاتٍ فضلاءِ الغرب، وتجنّبتُ التعصّبَ في الردِّ، إلّا فيما لم يساعد عليه النَّصُّ القاهر، والنَّظْمُ الباهر. وعثرتُ بعد طول المباحثات على أن معرفة إبراز النَّظْمِ هي أعظمُ المطالب، وأسنى المقاصدِ والمآرب، فإنها مسبار البلاغة، ومعيار البراعة؛ إذ بها تُتقدُّ الأقاويل، ويُرجَّح تأويل على تأويل».

\* «ثم إنَّ ترَّ خللاً فأنسبه إلى الوَنَى والقصور، وإنْ تعرَّض على ما تقرُّ به العين فأحلّه إلى فيضان النور من جناب سيد المرسلين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين. فإني رأيتُ - والله الواهبُ - فيما يرى النَّائم، في أثناء الشروع، أو قبيلَه، أنه ﷺ ناولني قدحاً من اللبن، وأشار إليّ، فأصبتُ منه، ثم ناولته - صلوات الله عليه - فأصاب منه».

\* «وسمّيتُ الكتاب بـ«فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته، وأستعيذُ من الزلل فيما نحوته واعتمدته».

هذه خطوط عريضة، أو إطار عام يرسمُ به الطَّيْبِيُّ منهجه في حاشيته على «الكشاف»؛ فهو يشرح مجمله، ويحلُّلُ معضله، ويخصُّ مشكله، ويخصُّ مبهمه، ويفسِّرُ عويصه، ويفكِّ عقوده أو عقده، ويبيِّن قيوده، مستعيناً في ذلك كله بالعيون من كتب

(١) يعني: «الكشاف».

التفاسير، وخلاصة آراء العلماء المحققين، في الميادين المختلفة: من علوم القرآن، والتفسير، والقراءات، والحديث، والبلاغة، واللغة، والنحو، وأصول الدين، والفقه، والكلام، جامعاً بين أقوال علماء الشرق والغرب، ملتزماً طريق الحق، سالكاً سبيل التجرد والموضوعية والاعتدال، مركزاً على معرفة أسرار النظم، متواضعاً بعيداً عن الادعاء، مستلهاً الصواب من الكتاب والسنة.

فما تفاصيل هذا المنهج في الحاشية؟ وهل التزم الطيبي منهجه هذا حقاً؟ وإلى أي مدى كان ذلك؟ وبالتالي، هل وصل إلى ما هدف إليه فعلاً؟ وإلى أي مدى؟ كل ذلك سيجيب عنه الباحث في هذا الفصل، وما يتلوه من فصول.

هذا، وأودّ أن أذكر، بادئ ذي بدء، أن هذه الدراسة، ليست شاملة للحاشية كلها، بل تتناول قسمًا يسيراً منها، تبعاً لخطة البحث، يشمل سورتي «الأنعام» و«الأعراف»، مما يجعل الصورة غير كاملة، إلا أنني أظنّ أن هذه الشريحة من الدراسة كافية للتمثيل لا للتعميم، داعياً الله أن يعينني على نشر هذا السّفر فيما بعد، واستكمال دراسته.



## المبحث الأول

### منهج الطيبي في شرح «الكشاف»

سلك الطيبي طريقة القول في شرح «الكشاف»، وهي طريقة معروفة لدى شراح الكتب، قبل الطيبي وبعده، قوامها أن يعمد الشارح إلى اختيار نصوص تطول أو تقصر من الكلام المراد شرحه، ويصدرها بلفظ «قوله»: يعني قول صاحب الكلام المراد شرحه، ويذكر ذلك القول بلفظه، كما أورده صاحبه، ثم يأخذ في شرحه أو مناقشته، وفقاً لهدفه من ذلك.

وهذا ما فعله الطيبي؛ فهو يقول: «قوله»، ويورد كلمة صعبة وردت في كلام الزمخشري، فيشرحها، كأن يقول<sup>(١)</sup>: «قوله: (سَقَبُهَا)، السَّقْب: الذكر من أولاد الإبل». وقد يرجع إلى مصدر لغوي في بيان معنى الكلمة، كأن يقول<sup>(٢)</sup>: «قوله: (الغريم المُلِظ)، الجوهري: «أَلِظَ فلانٌ بفلان: إذا لَزِمه، عن أبي عمرو: هو مُلِظٌ به: إذا لَزِمه لا يفارقه»، وقد يستقصي معنى الكلمة في أكثر من مرجع، كأن يقول<sup>(٣)</sup>: «قوله: (حتى تَتَأَمَّوا)، النهاية: «وفي الحديث: «تَتَأَمَّتْ إليه قريش»، أي: جاءت متوافرة متتابعة»، الأساس: «اجتمعوا فتأمَّوا عشرة».

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٤٧).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩٨)، والصحاح: للجوهري (٣: ١١٧٩) مادة «لِظ».

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٦٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (١: ١٩٧)، وأساس البلاغة - للزمخشري، ص ٨٣ - مادة «تم».

وقد يضبط الكلمة بالإضافة إلى ذكر معناها، كأن يقول<sup>(١)</sup>: «قوله: (أَنْجَى مِنْ الشَّغْبِ)، الجوهرى: «الشَّغْبُ، بالتسكين والغين المعجمة: تَهْيِيجُ الشَّرِّ، ولا يقال: شَغَبَ - بالفتح».

وقد يذكر بعض مشتقات الكلمة واستعمالاتها المجازية، كأن يقول<sup>(٢)</sup>: «قوله: (الروعة)، الأساس: رُعْتُهُ وَرَوْعُهُ، وازْتَعْتُ مِنْهُ، وَأَصَابَتْهُ رَوْعَةُ الْفِرَاقِ، ومن المجاز: فَرَسٌ رَائِعٌ يَرُوعُ الرَّائِيَّ بِجَمَالِهِ، وكلام رائع: رائق».

وقد يذكر مفرد الكلمة أو جمعها، مثل<sup>(٣)</sup>: «قوله: «مَحَنَّهُمْ»، وهو من المِحْنَةِ التي هي واحدة المِحْنِ، الذي يُمْتَحَنُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ بَلِيَّةٍ».

\* \* \*

وقد يكون القول الذي يختاره الطَّيِّبِيُّ بعض جملة، فيشرحه، ويوضح المقصود به، ويسوق له الشواهد، كأن يقول<sup>(٤)</sup> عند تفسير: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] «قوله: (القصدي إلى الجنس)، أي: إلى ما يعرف كلُّ أحد أن النور ما هو، وهو الكيفية الفائضة من نحو النيرين على الأجرام الكثيفة الحادثة له. وهو - وإن كان مفرداً في اللفظ - لكنه متكررٌ بحسب حصوله في مطارحه، كالظلمات. ومن ثم أفرد «الملك»، مع تعدد المنزلات، في قوله: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ [الحاقة: ١٧]». ونحوه قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٤٣)، والصحاح (١: ١٥٧) - مادة «شغب».

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩٦)، والأساس، ص ٣٨١-٣٨٢ - مادة «روع».

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٢٠)، والصحاح (٦: ٢٢٠١) - مادة «محن».

(٤) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٧).

(٥) انظر تخريج البيت ونسبته في موضعه من التحقيق.

## وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِنِي

لم يُرد لثيماً واحداً في زمان واحد، بل لثاماً لا تنحصر في أزمة لا تُحصَى؛ لأنه يصف نفسه بالحلم والأناة، وأنه دأبه وعادته.

وقد يذكر بعض الجملة من قول الزمخشري، لبيّن علاقته بما قبله، مثل تعقيبه<sup>(١)</sup> على قول الزمخشري: «مثل الذي هداه الله بعد الضلالة... بمن كان ميتاً فأحياه الله... وَمَنْ بَقِيَ عَلَى الضَّلَالَةِ بِالْخَابِطِ فِي الظُّلُمَاتِ» عند تفسير: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ إلى ﴿كَمْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]: «قوله: «ومن بقي على الضلالة»: عطف على قوله: «الذي هداه الله»، أو ليكشف عما فيه من نكتة بلاغية، كأن يقول<sup>(٢)</sup> تعقيباً على قول الزمخشري: (موازينه: جمع ميزان أو موزون، أي: فمن رجحت أعماله...) إلخ عند تفسير: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الأعراف: ٨]: «قوله: «فمن رجحت» نشر لقوله: (جمع ميزان أو موزون) من غير ترتيب، بناء على تفسير الميزان، على الخلاف»، أو ليعرب كلمة فيه، كقوله<sup>(٣)</sup> معقباً على قول الزمخشري: (بجدّ وعزيمة، فَعَلَّ أُولِي العزم من الرُّسل) عند تفسير: ﴿فَخَذَهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]: «قوله: (فَعَلَّ أُولِي العزم): نصب مفعول مطلق، أي: خذها أخذاً مثل أخذ أولي العزم من الرسل».

\* \* \*

وقد يكون القول الذي يشرحه الطيبي جملة تامّة، كأن يقول<sup>(٤)</sup>: «قوله: (وقيل):

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٣٣).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٣٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٧٣).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ٢٢١).



الخطاب لرسول الله ﷺ خطاب لأُمَّته، يريد أن قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤] من باب تلوين الخطاب، فيجوز أن يراد به رسول الله ﷺ خاصة، مزيداً للثبات على اليقين، والتجنب عن الامتراء تهيجاً وإلهاباً، ولأُمَّته عامة بالطريق الأولى، وأن يراد به جميع الناس ابتداءً.

وقد يكشف عن تعلق الحروف في كلام الزمخشري، كقوله<sup>(١)</sup> معقّباً على ما ذكره الزمخشري<sup>(٢)</sup> - من أن الله سبحانه حينها قال: ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦] «إنما (مثل) لقدرته على إيجائهم إلى الاستجابة بأنه هو الذي يبعث الموتى من القبور يوم القيامة»: «الباء في قوله: (بأنه هو الذي يبعث الموتى) قيل: هو متعلق بـ«مثل» من حيث المعنى، أي: قوله: ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ مثل ضربه الله لقدرته بأنه هو الذي يبعث الموتى».

\* \* \*

وقد يختار قولاً للزمخشري يؤهم خلاف المقصود، ويؤدّي إلى اللبس، فيكشف عن ذلك، كقوله<sup>(٣)</sup>: «قوله: ﴿ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] إرادته هاهنا يؤهم أن تقديم اسم «الله» على الفعل كتقديم «غَيْرَ اللَّهِ» على الفعل في الموضعين، وليس بذلك؛ إذ المراد أن إيلاء هذا الاسم حرف الإنكار، وبناء الخبر عليه، دون العكس، وأن يقال: أَأَذِنَ اللَّهُ لَكُمْ؟ لأنه الأصل في الاستفهام، لا سيما وقد عطف عليه: ﴿أَمَرَ عَلَى اللَّهِ تَفَتُّرُونَ﴾ [يونس: ٥٨] وهي فعلية - إذن بتقوية حكم إنكار أن الله هو الآذن، لا حصول الإذن

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٦).

(٢) الكشف (٦: ٧٦).

(٣) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ٣٧) عند تفسير: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَخَذُوا لِيَاءً﴾ [الأنعام: ١٤].

مطلقاً، ألا ترى كيف استشهد به لقوله: (لأن الإنكار في اتخاذ غير الله لا في اتخاذ الولي؟ وكيف يوهم تقديم المعمول؟ والتركيب من باب تقوي الحكم، مثله في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]. وقال فيه المصنف<sup>(١)</sup>: (إيقاع اسم «الله» مبتدأ، وبناء «نَزَلَ» عليه فيه تفخيم لـ «أَحْسَنَ الْحَدِيثِ»، وتأکید لاستناده إلى الله، وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا منه). فظهر أن المراد بالتقديم في قوله: (فكان أولى بالتقديم): الاهتمام دون التخصيص...».

وقد يورد قولاً للزمخشري فيه إشكال، فيجيب عنه الطيبي، كقوله<sup>(٢)</sup> عند تفسير: ﴿قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ اتَّخِذْ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]: «قوله: (والضمير لـ «غَيْرَ الله»)، أي: في قوله: «وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ» على البناء للمفعول. وفيه إشكال؛ لأن الأصنام لا توصف بأنها «يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ»، وليس الكلام مع اليهود والنصارى، ليقال: إن المسيح أو عَزِيراً يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ. والجواب: أن المقصود من قوله: ﴿وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ - إذا أخذ بزُبدته، على سبيل الكناية - أنها تُرَبِّي ولا تُرَبِّي، كقوله: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠].

وقد يذكر قول الزمخشري ليستدرك عليه، مثل: «قوله: (أو لأن الظلمات كثيرة) إلى قوله: (بخلاف النور): يعني جمع «الظلمات» لكثرة أسبابها، والأجرام الحاملة لها، وأفرد «النور» لإفراد سببه، وهو النار، كما قال: (فإنه من جنس واحد)، لكن أسباب النور أيضاً غير واحدة، فإن النيران والكواكب وغيرها أسباب شتى».

\* \* \*

(١) الكشاف (١٣: ٣٦٨).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٩-٤٠).

وقد يربط بين أقوال الزمخشري في مواضع مختلفة من «الكشاف»، كقوله<sup>(١)</sup>:  
 «قوله: ﴿لَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٨٩] حسناً لطمعهم في العود؛ لأن مشيئة الله  
 لعودهم في الكفر محال، هذا على أن يكون معنى ﴿أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ التأييد، كما نص عليه  
 في «الكهف»<sup>(٢)</sup>. كما يوثق إشارات الزمخشري ويحققها، كأن يقول<sup>(٣)</sup>: «قوله: (وقد  
 حُقِّقَ الكلام فيه)، أي: في سورة «يونس»، قال المصنف<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ  
 لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ١٤]: (فإن قلت: كيف جاز النظر على الله، وفيه معنى  
 المقابلة؟ قلت: هو مستعار للعلم المحقق، الذي هو العلم بالشيء موجوداً، شبه بنظر  
 الناظر في تحققه). وفي «العنكبوت»<sup>(٥)</sup> أبسط منه».

وإذا ذكّر الزمخشري رواية غير موثقة، فإن الطيبي يردّها إلى مصدرها، مثل<sup>(٦)</sup>:  
 «قوله: (وقيل: المراد بالفاحشة طوافهم عُراة): هذا قول ابن عباس ومجاهد، كذا في  
 معالم التنزيل».



وقد يورد قول الزمخشري، ويعترض عليه، مؤيداً اعتراضه ووجهة نظره بالأدلة،

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٧٥).

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا \* إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف:  
 ٢٣-٢٤].

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٦٥).

(٤) الكشاف (٦: ٦٥). والحق أن الطيبي أخطأ في هذا التحقيق. وقد ذكّرت تصويبه في موضعه  
 من قسم التحقيق.

(٥) عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ﴾ [العنكبوت: ٥].

(٦) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٥٦). ومعالم التنزيل (٢: ٢٢١). عند تفسير: ﴿وَإِذَا  
 فَعَلُوا فَحْشَةً﴾ [الأعراف: ٢٨].

كقوله<sup>(١)</sup>: «قوله: (لِيُرَآوَحَ عَلَيْهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا يَفْعَلُ الْأَبُ الْمُشْفِقُ) لَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحَنَّنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]؛ لِأَنَّ هَذَا مَكْرٌ وَاسْتِدْرَاجٌ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ، وَذَلِكَ تَثْقِيفٌ وَتَأْدِيبٌ. رَوَيْنَا فِي «مَسْنَدِ الْإِمَامِ»<sup>(٢)</sup> أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُعْطِي الْعَبْدَ مِنَ الدُّنْيَا، عَلَى مَعَاصِيهِ، مَا يَجِبُ، فَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْرَاجٌ»، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ الْآيَةَ. وَيَعْضُدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ \* ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤-٩٥]

\* \* \*

وَقَدْ يَنْبَغُ عَلَى مَا فِي قَوْلِ الزُّنْخَشَرِيِّ مِنْ اعْتِرَالٍ بِمَجْرَدِ الْإِشَارَةِ أحيانًا، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>: «قَوْلُهُ: (يَجْهَلُونَ ذَلِكَ)، أَي: يَجْهَلُونَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، لِخُرُوجِهِ عَنِ الْحِكْمَةِ، وَفِيهِ رَمَزٌ إِلَىٰ مَذْهَبِهِ».

وَقَدْ يُسَفَّهُ رَأْيَهُ أحيانًا أُخْرَىٰ، مِثْلَ<sup>(٤)</sup> «قَوْلِهِ: (وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُجْبِرَةُ هُوَ مَذْهَبُ الْيَهُودِ بَعِينَهُ): سَقَطَةٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ السَّنَةِ لَا يَتَمَنَّوْنَ الْمَغْفِرَةَ مَعَ الْإِصْرَارِ، وَهُمْ أَحْزَمُ مِنْ ذَلِكَ».

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٨٥-٨٦).

(٢) مسند أحمد (٤: ١٤٥).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٧٥) عند تفسير: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥].

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ٦٣٨).

وقد يكشف عن تناقض الزمخشري أحياناً، كأن يقول<sup>(١)</sup>: «قوله: (وإن زعم من يدعي رؤيتهم زوراً ومحرقة): هذا ما يناقض ما رواه في «الأحقاف»<sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن مسعود في قصة الجن... والحق أن الآية واردة في التحذير منهم ومن مكائدهم. والخطاب عام، ويمكن أن يمكن الله بعض البشر على رؤيتهم، وقد ورد في الصحاح أحاديث في ذلك».



ويعنى الطيبي بيان اقتباس الزمخشري من الحديث النبوي الشريف، كقوله<sup>(٣)</sup>:  
«قوله: (لأن التكبر بالحق لله تعالى) المعنى مقتبس من قوله<sup>(٤)</sup> صلوات الله عليه:  
«قال الله تعالى: الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني في واحدٍ منها قذفته في النار».

وقد يكشف الطيبي عن أخذ الزمخشري من الشعر، كأن يقول<sup>(٥)</sup> عند تفسير:  
﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَجِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٥٣]: «قوله: (ليعلم أن الذنوب - وإن

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٦١) حيث ينكر الزمخشري إمكان رؤية الإنس للجن، عند تفسير: ﴿إِنَّمَا يَرْتَكِبُ الْفَرْقَانُ إِثْمًا وَمِنْ آلَاءِ رَبِّكَ لَذِكْرُ لَكُمْ وَتَقْوَىٰ لِلَّهِ مِنَ اللَّهِ عَزِيزٌ ذَا جَبَابٍ﴾ [الأعراف: ٢٧].

(٢) يعني عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ﴾ [الأحقاف: ٢٩] وانظر: الكشاف (١٤: ٣١٠).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٧٨) عند تفسير: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

(٤) انظر: سنن أبي داود - كتاب اللباس - باب ما جاء في الكبر. وصحيح مسلم: كتاب البر والصلة والآداب - باب تحريم الكبر.

(٥) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩٥).

جَلَّتْ وَعَظُمَتْ - فَإِنْ عَفُوهُ وَكْرَمُهُ أَعْظَمُ وَأَجَلٌّ، أَخَذَ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ أَبِي نَوَاسٍ<sup>(١)</sup>  
[الكامل]:

يَا رَبِّ إِنَّ عَظُمْتَ ذُنُوبِي كَثْرَةً      فَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ عَفْوَكَ أَعْظَمُ  
إِنْ كَانَ لَا يَرْجُوكَ إِلَّا مُحْسِنٌ      فَبِمَنْ يَلُودُ وَيَسْتَجِيرُ الْمُجْرِمُ

وقد يكون قول الزمخشري مأخوذاً من بعض الأمثال، فيحقق الطيبي ذلك،  
كقوله<sup>(٢)</sup> عند شرح قول حسان:

جِسْمُ الْجِمَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ

«قوله: (إِنَّ الرِّجَالَ لَيُسْوَأُ بِجُزْرِ). قال الميداني: قاله شقّة بن ضمرة».

\* \* \*

ويبدو أن الطيبيّ اطّلع على غير نسخة من نسخ «الكشاف»، فإذا ما لاحظ اختلافاً  
بين النسخ نصّ على ذلك، كقوله<sup>(٣)</sup>: «قوله: (وثقابة أفهامنا)... وَيُرَوَى: (ثقافة)،  
بالفاء». وقد شرح اللفظ على الروایتين.

وقد يذهب إلى إنكار بعض الروايات في النسخ وتخطئتها، مؤيداً ذلك بالدليل،  
كأن يقول<sup>(٤)</sup>: «قوله: (أخو إدريس): في بعض النسخ: بعد ذكر «ثمود»، وهو خطأ،  
ويُعَلَمُ من انتسابه نوحاً قبيل هذا».

\* \* \*

(١) ديوان أبي النّوَّاس، ص ٦١٨.

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٨٣)، ومجمع الأمثال (٢: ٢٢٧).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٩٩) عند تفسير: ﴿لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧] حيث يقول الزمخشري: (لكنا أهدى منهم: لحدّة أذهاننا وثقابة أفهامنا).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٤٤) عند تفسير: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]. والقول ليس وارداً في الكشاف.

وإذا جاء في قول الزمخشري إشارة إلى بعض الأعلام، دون أن يذكره بالاسم، فإن الطيبي يحقق ذلك، كأن<sup>(١)</sup> يقول: «قوله: (يعني بعض المحدثين)، هو: أبو محمد الأصفهاني، خازن صاحب ابن عبّاد».

وإذا أثار الزمخشري سؤالاً يحتاج إلى توضيح، فإن الطيبي يوضّحه. فعند تفسير: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]. حيث يثير الزمخشري<sup>(٢)</sup> السؤال التالي: (كيف قيل: «فإذا جاءتهم الحسنه» بـ: «إذا»، وتعريف «الحسنه»، «وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ» بـ «إن» وتكثير السيئة؟). ويوضح الطيبي<sup>(٣)</sup> السؤال بقوله: «أي: كيف أدخل على الجملة الأولى «إذا» وهي لا تدخل إلا فيما هو متيقن الوجود، وعلى الثانية «إن» وهي لا تدخل إلا فيما هو جائز الوجود؟».

وقد يلخص الطيبي جواب الزمخشري عن سؤال يثيره، كما هو الحال عند تفسير: ﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَلَاتَ حَامِتْرَ سَلَّ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٧٥] حيث يثير الزمخشري<sup>(٤)</sup> السؤال التالي: (كيف صحّ قولهم: ﴿قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾؟)، ثم يجيب عنه جواباً طويلاً، فيلخصه الطيبي<sup>(٥)</sup> بقوله: «حاصل الجواب أنه من باب الأسلوب الحكيم».

\* \* \*

(١) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ١٤١) عند تفسير: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ مَا زَرَ اتَّخِذْ

أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: ٧٤].

(٢) الكشف (٦: ٥٢٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٢٨).

(٤) الكشف (٦: ٤٥٢).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٥٢).

وقد يورد الطَّيْبِيُّ قولاً للزُّمَخْشَرِيِّ غير وارد في «الكشاف»، ولا ينصُّ على موضعه، كأن يقول<sup>(١)</sup> في مطلع تفسير سورة «الأنعام»: «قال المصنّف رحمه الله: (كُتِبَتْ تفسير هذه السورة بالطائف، عند قبر ابن عباس رضي الله عنهما)». وقد يصدّر نقله لمثل هذه الأقوال بصيغة تدلّ على التضعيف، مثل<sup>(٢)</sup>: «رُوِيَ عن المصنّف أنه قال».

ومما تجدر الإشارة إليه أن الطَّيْبِيَّ لم يشرح كلام الزُّمَخْشَرِيِّ كَلِّه، ولكنه اختار ما يحتاج منه إلى شرح وتوضيح، وفقاً لما رسمه من خطوط عريضة لمنهجه، كما أسلفت في التمهيد لهذا الفصل.

ولم يقتصر الطَّيْبِيُّ لذلك على إيراد قول الزُّمَخْشَرِيِّ وشرحه، بل إنه اختار أحياناً آيةً، أو حديثاً، أو بيت شعر، أو مثلاً، أو قولاً لبعض الناس، مما أورده الزُّمَخْشَرِيُّ في «الكشاف»، ثم شرحه الطَّيْبِيُّ بالطريقة السابقة نفسها.

ومن أمثلة تناول الطَّيْبِيِّ للآيات قوله<sup>(٣)</sup>: «قوله ﴿لَا يَجْلِيهَا لَوْقَهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، اعلم أن قوله: «لَوْقَتِهَا» حال من فاعل «يجليها»، واللام فيه، أي: في «لَوْقَتِهَا» مثلها في قوله تعالى: ﴿أَمِرَ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وهي للتأقبت».

ومن أمثلة توقعه عند بعض الأحاديث قوله<sup>(٤)</sup>: «أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ». الحديث من رواية أحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup> عن عقبة بن عامر. وكان الزُّمَخْشَرِيُّ<sup>(٦)</sup> قد أورد هذا الحديث عند تفسير: ﴿وَأَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

(١) فتوح الغيب (٦: ٥).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٣١٦).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٦٩٢).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٧١٨).

(٥) مسند أحمد (٤: ١٤٨).

(٦) الكشاف (٦: ٧١٨).



وسنعرض لاحقاً لمنهجه في تناول الشعر والمثل وأقوال الآخرين، فلا داعي  
لذكر الأمثلة هنا.



## المبحثُ الثاني

### منهجُ الطَّيِّبِ في بحث المسائل وتحقيقتها

يتفاوت منهج الطَّيِّبِ في بحث المسائل وتحقيقتها بين التفصيل والإيجاز، أو الإشارة والإحالة إلى مواضع أخرى في حاشيته أو في غيرها من الكتب، تبعاً لطبيعة المسألة.

ومن أمثلة التفصيل توقفه عند قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لغيرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وقد أبرز الطَّيِّبِ قول الزمخشري<sup>(١)</sup> في معرض تفسير هذه الآية: (طعاماً محرماً من المطاعم التي حرّمتموها، إلا أن يكون الشيء المحرّم ميتةً)، ثم عقب عليه بقوله<sup>(٢)</sup>: «ظاهر هذا التركيب مُشعرٌ بأنه ذهب إلى أن الاستثناء منقطع كما سيجيء بيانه، وقال أبو البقاء<sup>(٣)</sup>: يَطْعَمُهُ: صفة لـ«طَاعِمٍ»، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ استثناء من الجنس، وموضعه نصب، أي: لا أجد محرماً إلا الميتة. ويقرأ «يَكُونَ» بالياء، و«ميتة» بالنصب، أي: إلا أن يكون المأكول أو ذلك. ويقرأ بالتاء، أي: المأكولة».

(١) الكشاف (٢: ٢٧٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٧٥).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١: ٥٤٤ - ٥٤٥).

ويحقق الطَّيْبِي بعد ذلك هذه المسألة، فيقول<sup>(١)</sup>: «واعلم أن هذا الموضع من المشكلات فلا بد من بسط الكلام فيه، فنقول: المستثنى هاهنا مخصّص، لأن اسم «يكون» ضمير راجع إلى ما سبق، ومن ثم قال<sup>(٢)</sup>: (الشيء المحرّم)، وقد خصّص بقوله: «ميتة» وما عطف عليها. وقد قيّد المستثنى منه بقوله: (من المطاعم التي حرّمتموها)، وما هذا شأنه لا يكون متصلاً، فكأنه قيل: لا أجد فيها أوجي إليّ من التنزيل طعاماً محرّماً بما قيّدتموه، ولكني أجد ذلك المحرّم بهذه القيود الكثيرة.

وينكشف هذا التقرير بما ذكره في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا آتَيْنَا آلَ قَوْمِ مَجْرِمِينَ \* إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمَنجُوهُمْ﴾ [الحجر: ٥٨-٥٩]. قال<sup>(٣)</sup>: («إلا آل لوط»: لا يخلو من أن يكون استثناء من «قَوْم» فيكون منقطعاً، لأن القوم موصوفون بالإجرام، فاختلّف لذلك الجنسان. وأن يكون استثناء من الضمير في «مجرمين»، فيكون متصلاً).

والنظم والتركيب يساعد الانقطاع<sup>(٤)</sup>، ويأبى الاتصال: أما التركيب، فإن قوله: «يَطْعَمُهُ» صفة مؤكدة لـ «طَاعِم» على نحو ﴿وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] فيفيد مزيد التعميم والإحاطة. فإذا استثنى المذكورات آذن بقصر المحرّمات على المذكورات، وليس بذلك، فوجب الانقطاع والتخصيص، وأما النظم فإن هذه الآيات وردت عقب افترائهم على الله من تحريم ما حرّموه، قالوا: ﴿هَذِهِ أَنفَعُ وَحَرَّتْ جِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿هَذِهِ الْأَنْفَعُ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، كأنهم ادّعوا أن ما حرّموه ليس من عند أنفسهم، بل هو من عند الله. فقليل لهم: ليست

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٧٥).

(٢) يعني الزمخشري في الكشاف (٦: ٢٧٤).

(٣) الكشاف (٩: ٤٤).

(٤) كذا في نسخ المخطوط جميعها، ولعل الصواب: يساعدان.

الأطعمة المحرّمة ما وصفتموه، ولكنها ما وصفه الله تعالى، ومن ثم قيل: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ١٤٤] وعقبه بقوله: ﴿قُلْ لَا آجِدُ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية، ثم ختمها بقوله: ﴿قُلْ هَلَمْ شُهِدَاءَ كُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ثم شرع بعد ذلك فيما حرّمه الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي كُفَّ﴾ [الأنعام: ١٥١] الآيات.

وهكذا فقد جلى الطيّبي مسألة التحليل والتحرّيم في المأكولات، لأنه رأى ذلك من المشكلات، واستعان في تجلّية المسألة بأقوال النحويين كأبي البقاء العكبريّ، وبأقوال الزمخشري نفسه في المسألة نفسها، وفي غيرها مما يشبهها من حيث التركيب، ولجأ إلى نظم الآية في موضعها من السورة، بالإضافة إلى تركيبها النحوي، مما يساعد في فهم المعنى على الوجه الذي بسط القول فيه.

\* \* \*

وقد يذهب الطيّبي إلى أبعد من ذلك في تفصيل المسائل وتحقيقها، كما هو الحال في بحثه معنى أخذ الذرية من ظهور بني آدم عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

فقد عرض الطيّبي<sup>(١)</sup> أولاً رأي الزمخشري في المسألة، ثم ناقشه فيها، واستشهد بأقوال العلماء المتخصّصين كالبيضاوي، والرازي، والثوربشتيّ، ومُحْيِي السنّة، وأورد ثلاثة أحاديث طويلة تؤيد ما ذهب إليه في مخالفة الزمخشري والمعتزلة بعامّة، وشرح هذه الأحاديث، ووفقّ بينها وبين الآية، كما استعان بالنظم القرآني، وبأقوال بعض

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٦٤٧-٦٦٥).

المفسرين كابن عباس، والواحدي، وبعض الفلاسفة كقطب الدين الشيرازي، وبعض المتصوفة كأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي حفص الشهروردي، ثم ناقش أقوالهم، وعقب على ذلك برأيه هو في المسألة.

ويشعر الطيبي أنه بهذا التفصيل ربما يجعل القارئ يضلّ أو ينسى ما يريد الطيبي، فيلجأ إلى تلخيصه، أو إجماله، أو بيان الهدف منه، كقوله<sup>(١)</sup> في أعقاب تفصيل المسألة السابقة: «والغرض من هذا الإطناب الإرشاد إلى التفادي عن القول في الأحاديث الصادرة عن منبع الرسالة عن الثقات بأنها متروكة العمل، لعلّ كونها من الآحاد، لأن ذلك يؤدي إلى سدّ باب كثير من الفتوحات الغيبية، ويحرم قائله من عظيم منحة الإلهية».



ومن أمثلة تلخيصه أو إجماله لما فصله وأسهب القول فيه، ما جاء في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فقد توقف الطيبي كثيراً عند خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور، وما في ذلك من نعم على الإنسان، ومن دلائل على قدرة الله عز وجل، كما فصل القول في اتصال مفردات التركيب ببعضها في قوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾، وبيان معنى الكفر والعدل. واستشهد - كعادته - بأقوال متنوعة وكثيرة، ثم ختم ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «وتلخيص المعنى: أنه لم يبق، بعد تلك البيانات الشافية، والدلائل الواضحة، حجة وتشبّه للراكب على متن الضلال،

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٦٠).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٠). وانظر: الكشاف (٦: ٧-١٠).

فَبَعِيدٌ مِنَ النَّاطِرِ الْمَهْتَدِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ أَلَّا يَنْخَلَعُ مِنْ ضَلَالِهِ وَكُفْرِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ لَا يَعْدِلُونَ بِهِ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ».

\* \* \*

وقد يوجزُ الطَّيْبِيُّ ابتداءً - كما قلت - في بحث المسائل. ففي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَنِي يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (إن الولادة لا تكون إلا بين زوجين).

ويعقب الطَّيْبِيُّ على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «وتحريره أنه ثبت بالدليل أنه - تعالى - خالقُ الأجسام كلها، ومُبدِعُها، ومُنشِئُها. والخالق لا يجانس المخلوق، والزوجية تقتضي المجانسة، والولادة متوقفة على الزوجين، فإذا لا ولد له».

\* \* \*

ومن أمثلة اكتفاء الطَّيْبِيِّ وإحالاته قوله<sup>(٣)</sup>: «وجوابه قد سبق بند منه في الأنعام. وموضع الإطناب فيه يُطلب في الأصول»، يشير بذلك إلى قول الزمخشري<sup>(٤)</sup> في إنكار صحّة طلب موسى عليه السلام من ربّه رؤيته: (ومنع المجبرة إحالته في العقول غير لازم، لأنه ليس بأول مكابرتهم)، يعني بالمجبرة أهل السنّة والجماعة، في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرَ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فالتَّيْبِيُّ يكتفي بإحالة القارئ إلى ما سبق من جواب في مثل هذه المسألة عند

(١) الكشاف (٦: ١٩٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٩٤).

(٣) المصدر نفسه (١٦: ٥٥٠).

(٤) الكشاف (٦: ٥٥٠).

تفسير قوله تعالى في سورة الأنعام<sup>(١)</sup>: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وإلى ما قاله الأصوليون في مسألة النظر إلى الله ورؤيته سبحانه.

وكما يحيل الطيبي إلى ما سبق، فهو يحيل إلى ما سيأتي أو يلحق، كقوله<sup>(٢)</sup>: «سيجيء تحقيق هذا الاستثناء في قوله تعالى: ﴿خَلْدَيْنِ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، معقَّباً على قول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (إِلَّا الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُتَقَلَّبُونَ فِيهَا مِنْ عَذَابِ النَّارِ إِلَى عَذَابِ الزَّمِيرِ) عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَلْدَيْنِ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

وحينما نعود إلى الموضوع الذي يحيل إليه الطيبي في سورة «هود» نجده قد فصل المسألة هناك فعلاً، على عادته التي ذكرناها في تفصيل المسائل وتحقيقها.

\* \* \*

وقد اتَّبع الطيبي في بحث القضايا ومناقشتها طريقة الزمخشري نفسه في افتراض الأسئلة والأجوبة، وهي طريقة شائعة، تحرُّك ذهن القارئ، وتنشّطه. وهو يعبر عن ذلك بأنماط مختلفة، مثل: «فإن قلت كذا، قلت كذا...» أو «فإن قيل، قلت»، أو: «فإن قيل، يقال»، أو: «قيل كذا، والجواب كذا»، أو: «فكأنه لما قيل أو قالوا كذا، فأجيب كذا».

ومن ذلك ربطه بين قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ

(١) انظر: فتوح الغيب (٦: ١٩٧-٢٠٠).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٢٤٦).

(٣) انظر: الكشف (٦: ٢٤٦).

السَّاعَةَ أُغَيِّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿ [الأنعام: ٤٠]، وقوله سبحانه: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنِ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ أَنْظِرْ كَيْفَ نُصْرَفُ الْأَيَّاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٦].

وقد بيّن الطّبي ما بين الآيتين من ارتباط، وفصل القول في ذلك، ثم قال (١): «فإن قلت: فلم قرنت هذه الآية من بين تلك الآي المنذرة بهذه؟ قلت: لأن تلك واردة في التخويف بالعذاب النازل من الخارج، وهذه من نفس المخاطب».

وعند تفسير قوله تعالى مخاطباً الرسول ﷺ: ﴿فَأَنذَرْتَهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] يقول (٢) الطّبي: «المعنى: أضرب عن الاشتغال بحزن نفسك إلى الاشتغال بحزن ما هو أهمّ، وهو استعظام جحود آيات الله، أو استهانته، فإن قيل: هذا غير مطابق للمثال (٣) والعادة، يقال: إذا تأمّل، وقف على المطابقة؛ فإن قوله: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ استدراك وُضع فيه مُظَهَّرَانِ موضع مضميرين، لشدة الخطب، وعظم الأمر. كأنه قيل له: اشتغلت بخاصة نفسك، وذهلت عما هو أهمّ من ذلك، وهو ما تستعظمه من جحود آيات الله، والاستهانة بكتابه، ومن عادتك أن تؤثر حق الله على حق نفسك... وكذلك قول السيد: «وإنما أهانوني» - وإن كان تهديداً للجاني - لكن فيه رذع للغلام عن تركه الأولى، وهو استعظام إهانة السيد».

وفي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢]

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٤٩).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٧١).

(٣) هو قول السيد للغلامه: «إنهم لم يُبينوك ولكّهم أهانوني» - الكشاف (٦: ٧١).



يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ كقوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣] فحسابهم عليهم لازم لهم لا يتعداهم إليك).

ويقول الطيبي<sup>(٢)</sup>: «قيل: قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ كقوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ يخالف قوله: «فحسابهم عليهم لازم لهم لا يتعداهم إليك». والجواب: أن قوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ نازل في الكفار من قوم نوح لما طعنوا في مؤمنهم... فهو مثل قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، لأنه نازل في طعن المشركين في ضعفاء المؤمنين في مثله».

والطيبي - كالزمخشري - مولع بهذه الطريقة، بل إنه قد لا يكتفي بما يثير الزمخشري من أسئلة على القضية الواحدة، فيضيف إليها سؤالاً أو أسئلة من عنده، مثال ذلك: ما فعله عند البحث في طلب موسى عليه السلام رؤية ربه، وجوابه سبحانه عنه بقوله: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، حيث أورد الزمخشري<sup>(٣)</sup> أسئلة ثم أجاب عنها، وقد تعرّض لها الطيبي، وزاد عليها بقوله<sup>(٤)</sup>: «وها هنا سؤال آخر، وهو: أنه كيف قيل: ﴿لَنْ تَرِنِّي﴾، ولم يقل: «لَنْ أَرِيكَ نفسي» لقوله: ﴿أَرِنِي﴾؟ والجواب: إنما عدل عن «لَنْ أَرِيكَ» للتفادي عن الإيأس وحسب الطمع، يعني: لن تراني ما دمت على حالة أنت فيها، فإذا ارتفع المانع أريك نفسي لتتظر إليها... والجواب من الأسلوب الحكيم».

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ١٠١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٠١).

(٣) الكشاف (٦: ٥٤٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٤٩).

ويعمد الطيبي في بحثه للمسائل المختلفة وتحقيقتها إلى طريقة أخرى لشد انتباه القارئ، ودفع السأم عنه، وإثارة اهتمامه بالموضوع، وهي مخاطبة القارئ بصيغ إنشائية مختلفة، كقوله: «اعلم»، أو «تفطن»، أو «إياك»، أو «ألا ترى».

ومن أمثلة ذلك: قوله عند تفسير: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]: «واعلم أن هذه الفضيلة، وهي كونه صلواتُ الله عليه مأموراً باتباعهم، أعلى فضائلهم، وأسنَى مراتبهم المذكورة»<sup>(١)</sup>.

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَانَهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَاءٍ إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٥]، يورد الطيبي أقوال العلماء في إعراب اسم «كان» وخبرها في الآية، مثل الزمخشري<sup>(٢)</sup>، والعكبري<sup>(٣)</sup>، ثم يعقب على ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «وإياك أن تأتي بمثال على غير هذا المنوال، فترز عن الصواب».

ويقول الطيبي<sup>(٥)</sup> في معرض تفسير: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٨٦]: الآية مبالغة في الوعيد، وتغليظ ما كانوا يرومونه من قطع السبيل، لأن قاطع الطريق ساع في الأرض بالفساد... ألا ترى كيف أنزل الله فيهم: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المائدة: ٣٣] تمهيداً لمحاربة المؤمنين؟».

(١) فتوح الغيب (٦: ١٥٦).

(٢) انظر: الكشاف (٦: ٣٢٧).

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١: ٣٠٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٢٧).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٤٧٠-٤٧١).

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كُفْرًا بِآيَاتِهِ وَإِيَّاهُ يُدْعَىٰ لِلْإِنْعَامِ﴾ [الأنعام: ١٥١] يعقب الطيبي<sup>(١)</sup> على فهم الزمخشري الدقيق لتركيب الآية قائلاً: «فتفتنُّ له فإنه دقيق جداً».

ويلفت الطيبي نظر القارئ إلى ما في كلام الزمخشري من اعتزال، كقوله عند تفسير: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ \* فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف: ٢٩-٣٠]: انظر إلى هذا الطريق الواضح، ثم انظر كيف تعسف... مع دقة نظره، حباً لمذهبه<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٩٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٦٧). وانظر: الكشاف (٦: ٣٧٠).

## المبحث الثالث

### منهج الطيبي في التفسير والقراءات

من المعلوم أن حاشية الطيبي على «الكشاف» ليست كتاب تفسير، ولكنها مع ذلك تشتمل على التفسير. ومن خلال النظر فيها يمكن تصنيف صاحبها في مدرسة التفسير بالمأثور، التي تقدم النقل على العقل، مع تحري الصحة في المنقول، والاهتمام بالعقل كذلك.

فالطيبي كثيراً ما يحاول تفسير ما يعرض له من آيات بآيات مشابهة لها في المعنى، أو بأحاديث صحيحة، أو بما أثير عن السلف الصالح من الصحابة وتابعيهم، رضوان الله عليهم أجمعين.

ومن أمثلة ذلك: قوله<sup>(١)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾ [الأنعام: ٧٠]: «نحوه في المعنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]».

ومنها كذلك ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٥-١٠٢]، حيث قال<sup>(٢)</sup>: إن الآيات من لدن

(١) فتوح الغيب (٦: ١٣٣).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٩١).

قوله: ﴿فَالِقُ الْخَيْ وَالنَّوَى﴾ إلى خاتمه: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ كالتفسير لسورة الإخلاص.

وهو يعرض بالزخشي لتفسيره «الظلم» بـ«المعصية» لا بـ«الشرك» في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ءِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فيقول<sup>(١)</sup>: الواجب أن يفسر الظلم بالشرك، ولفظ «اللَّبَسُ» لا يأباه... وكان تفسير سيد المرسلين، وإمام الموحدين، وأبي بالتلقي، على ما روينا عن البخاري، ومسلم، وأحمد بن حنبل والترمذي، عن ابن مسعود: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَالُوا: أَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ ذَلِكَ، إِنَّهَا هُوَ الشُّرْكُ. أَلَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَ لُقْمَانَ لابنِهِ: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ءَاتَهُمَا صَاحِبًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠]، يعرض الطيبي تفسير الزخشي لها، ويستعرض أقوال بعض المفسرين، ثم يقول<sup>(٢)</sup> عقب ذلك: «إن قول السلف أحسن الأقوال، لأنه لا قول غيره، ولا معول إلا عليه، لأنه مقتبس من مشكاة النبوة، وحضرة الرسالة صلوات الله وسلامه عليه، على ما روينا عن الإمام أحمد بن حنبل والترمذي، عن سمرّة بن جندب»، ثم يورد الحديث<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ١٤٨). وانظر: الكشاف (٦: ١٥٠). والحديث تمّ تخريجه في موضعه من قسم التحقيق.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٠٢)، وانظر: الكشاف (٦: ٧٠١).

(٣) انظر الحديث وتخرجه في موضعه من التحقيق.

ولا يغفل الطيبي عن ربط المعنى بالنظم والمقام، بل يؤكد على ذلك، لا سيما إذا ثار إشكالٌ حول المعنى، ويحثكم إلى النظم والمعنى دائماً، فيصرح بأن التفسير يوافق النظم أو لا يوافقه، وينص على أن الأوفق للنظم كذا، أو على أن المقام يقتضي كذا، كأن يقول<sup>(١)</sup> مثلاً: «والذي يقتضيه النظم أن الآية كالتذييل لما سبق، وذلك أن الكلام من ابتداء السورة في حق المعاندين الممترين...»، أو يقول<sup>(٢)</sup>: «والظاهر خلافه، لما يقتضيه النظم»، أو يقول<sup>(٣)</sup>: «هذا الكلام فيه تطويل وتعسف، إذ لم يلتفت فيه إلى النظم، وتكلم في حواشي المعاني، ولم يتعمق فيها»، أو يقول<sup>(٤)</sup>: «والنظم والتركيب يساعد الانقطاع، ويأبى الاتصال»، أو يقول<sup>(٥)</sup>: «وفُسرَت الكلمة بـ«كُن»، والمقام ينبو عنه كما ترى»، أو يقول<sup>(٦)</sup>: «وإنما استدعى المقام المبالغة؛ لأن موسى عليه السلام حين ادَّعى الرسالة بين يدي فرعون، لم يخجل من ارتياب منه».

\* \* \*

وقد يذكر الطيبي سبب نزول الآية، حينما يتعرض لتفسيرها، مثال ذلك قوله<sup>(٧)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَنْفَكُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٥) عند تفسير: ﴿قُلْ لِمَنْ مَافِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٢].

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٣٧) عند تفسير: ﴿مَنْهُمْ الضَّالِّحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

(٣) المصدر نفسه (٦: ٢٣٠). عند تفسير: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(٤) المصدر نفسه (٦: ٢٧٥) عند تفسير: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا

أَنْ يَكُونَ مَيْسَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥].

(٥) المصدر نفسه (٦: ٢٢٢) عند تفسير: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

(٦) المصدر نفسه (٦: ٥٠٤) عند تفسير: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

(٧) المصدر نفسه (٦: ٦٨٩)، وانظر: معالم التنزيل - لمحيي السنة (٢: ٣٢١).

[الأعراف: ١٨٤]: «رَوَى مُحِبِّي السُّنَّةِ، عن قتادة، أن النبي ﷺ قام على الصفا ليلاً، فجعل يدعو قريشاً فخذاً فخذاً: «يا بني فلان، يا بني فلان». يحدّثهم بأس الله ووقائعها، فقال قائلهم: إن صاحبكم هذا لمجنون، فأنزل الله تعالى: ﴿أولم ينفكروا ما بصاحبهم من جنة إن هو إلا نذير مبين﴾».

وقد يورد الطيبي أوجهاً عديدة في تفسير آية ما، ثم يرجح أحدها، معللاً لذلك الترجيح، كقوله<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿فإنهم لا يكذبونك﴾ [الأنعام: ٣٣]: «الوجه هو الأول، لقوله: ﴿ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا﴾، فإنه عزاء وتسلية لرسول الله ﷺ، فلا يليق بالوجهين الآخرين.

\* \* \*

وقد يفسر الآية تفسيراً مخالفاً لتفسير الزمخشري لها، كقوله<sup>(٢)</sup> عند تفسير الآية: ﴿فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء﴾ [الأنعام: ٤٤]: «هذا على تقرير المصنف، لكن معنى الآية ما ذكرناه، والله أعلم».

وقد يذكر آراء بعض المفسرين، ويخالفها جميعاً، مؤيداً رأيه بالدليل، كقوله<sup>(٣)</sup> عند تفسير: ﴿أعجلتم أمر ربكم﴾ [الأعراف: ١٥٠]: «وقلت: هذا الميعاد غير ميعاد الله تعالى لموسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر﴾ لقرب ميعاد موسى قبل مضيه إلى الطور».

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٨٧) وانظر: الكشاف (٦: ٨٥).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٨٨).

وقد يطنب في التفسير أحياناً، فيقلب المسألة على وجوهها المختلفة، ويقتلها بحثاً وتوضيحاً<sup>(١)</sup>، وقد يوجز أحياناً أخرى، فيجمل القول ويختصره كثيراً، وذلك تبعاً للموقف والحالة<sup>(٢)</sup>.

والطبيبي، وإن يكن من مدرسة التفسير بالمأثور، إلا أنه يمحص الرواية، وينقد الرواة أحياناً، ويعيب على الناقلين عدم إتقانهم النقل، كأن يقول<sup>(٣)</sup> تعقيباً على إحدى الروايات في التفسير: «وما ذلك إلا من قلة ضبط الرواة، وعدم إتقان الناقلين، جزى الله المحذئين خيراً».

وهو أيضاً - مع نقده وإبداء رأيه - شديد التحرز، بعيد عن الادعاء، فيختم<sup>(٤)</sup> كلامه بعبارة: «والله أعلم».

\* \* \*

ولا يكتفي بمجرد تفسير الآية، وتوضيح معناها، وإنما ينبه إلى ما فيها من توجيهات وإرشادات؛ كما في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] حيث يقول<sup>(٥)</sup>: «وفيه: أن الشرك مكان الخوف ومعدنه، كما أن التوحيد موضع الأمن ومقره»، وكما جاء عند تفسير قوله

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٢٦) عند تفسير: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٩].  
 (٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣١١) عند تفسير: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ خَلْقَ الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٨٩) عند تفسير ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَابِحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٨٠، ٥٩٣، ٦١٩).

(٥) المصدر نفسه (٦: ١٤٨).



تعالى: ﴿ قَالَ فَأَهِطْ مِنَّا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣] حيث يقول<sup>(١)</sup>: «وفيه: أن مكان المتكبر السُّفْل وإن استعلَى، ومكان المتواضع العلوّ وإن سَفُل».

\* \* \*

ولمّا كان الطّبي في حاشيته هذه لا يقصد التفسير أولاً، وإنما يقصد شرح «الكشاف» وتوضيحه، كما مر، فهو لا يُعنى بالوقوف عند آيات السورة جميعها وتفسيرها، كما أنه قد لا يُعنى بتفسير الآية الواحدة كلها، بل يتوقّف عند جملة أو كلمة منها أحياناً، والناظر في الحاشية يجد مصداق ذلك، فلا حاجة إلى التمثيل له هنا. ويختتم الطّبي تفسيره للسورة دائماً، بقوله<sup>(٢)</sup>: «تمّت السورة، والله أعلم»، مع تقديم وتأخير أحياناً بين هاتين الجملتين، كما أنه يبتدئ<sup>(٣)</sup> السورة بذكر اسمها ثمّ البسملة.

\* \* \*

أما مصادرُ التفسير التي اعتمد عليها الطّبي في حاشيته فهي كثيرة ستعرف إليها بالتفصيل لدى الحديث عن مصادر<sup>(٤)</sup> الحاشية بعامة، وهي - وإن كان أغلبها من كتب التفسير بالمأثور - إلا أن بينها ما يُعنى بالفلسفة، ومنها ما يُعنى باللغة، ومنها ما يُعنى بالتصوّف، كما سنرى ذلك لاحقاً.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٣٨).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٣١٢، ٧٣٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥، ٣١٣).

(٤) تراجع في الفصل الثالث من الدراسة.

وللغة أثر في تحديد فهم النص ومعناه، قرآنًا كان أو غيره، لذا فقد اهتم الطيبي في حاشيته بالناحية اللغوية اهتماماً كبيراً، ولما كانت الكلمة المفردة لبنة التركيب، ثم الموضوع، فقد اهتم بها اهتماماً خاصاً، فشرح معناها اللغوي، أو المجازي، أو الاصطلاحي، يستوي في ذلك المفردات التي توقّف عندها في كلام الزمخشري، كما رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل، أو غيرها، موجزاً القول أحياناً، ومستقصياً أحياناً أخرى، مستعيناً بالمصادر اللغوية المختلفة، ومستشهداً بالقرآن، أو بالحديث، أو بالشعر، أو بالمثل، أو بالقول، أو يجمع بين الشواهد، كما قد أنه يورد المعاني المختلفة للكلمة الواحدة، واستعمالاتها في اللغة.

ومن أمثلة ذلك قوله<sup>(١)</sup>: «أفدت، أي: استفدت. الأساس<sup>(٢)</sup>: أفدت منه خيراً، واستفدته. قال الشماخ<sup>(٣)</sup>:

أفاد سِماحةً وأفاد حمداً  
فلَيْسَ بِجَامِدٍ لِحَزِ ضَمِينِ

أي: استفاد حمداً».

ويقول في شرح كلمة «الساعة» بمعنى «القيامة»: «أي: سُميت القيامة بالساعة بناء على عكس ما هي عليه من الطول، تلميحاً، كما سُميت المَهْمَهَةُ مَفَارَةً، والأسود كافوراً... يعني: سُميت القيامة عُرْفاً بكذا، وعند الله بكذا، والساعة عرفاً عن أدنى الزمان»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٠) عند تفسير: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُهُمْ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤].

(٢) أساس البلاغة ص ٥٣٥ - مادة «فيد».

(٣) انظر ترجمته وتخريج قوله في موضعها من قسم التحقيق.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٦٩٠-٦٩١) عند تفسير: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وقد يذكر المعاني المختلفة للكلمة في اللغة، مع بيان معناها في موضعها من السياق، كما ذكر عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] حيث ذكر<sup>(١)</sup> خمسة أوجه تتصرف عليها كلمة «جَعَلَ» في اللغة، نقلاً عن الراغب الأصفهاني.

وقد يضبط الكلمة، ويبيّن هيئتها، ويشرح معناها، كقوله<sup>(٢)</sup>: «المُرْجُون - بفتح الجيم، وسكون الواو. النهاية<sup>(٤)</sup>: الإرجاء: التأخير، وهو مهموز، يقال: أَرْجَأْتُ الأمر، وَأَرْجَيْتَهُ: إِذَا أَخَّرْتَهُ».

وقد تكون الكلمة مستعملة في التركيب استعمالاً مجازياً، فينبه الطيبي إلى ذلك، كقوله<sup>(٥)</sup> عند تفسير: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾ [الأنعام: ٢١]: «الأساس: ومن المجاز: ذَهَبَ عَلَيَّ كَذَا: نَسِيْتَهُ. وذهب الرجل في القوم، والماء في اللبن: ضلَّ<sup>(٦)</sup>».

وقد يذكر الكلمة وجمعها، بعد أن يشرح معناها، كقوله<sup>(٧)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [الأنعام: ٢٢]: «الغَيْبُ: ما غاب عنك. وجمع الغائب: غُيِّبَ، وَغُيِّبَ، وَغُيِّبَ أَيْضًا».

(١) فتوح الغيب (٦: ٦).

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن، ص ٩٤.

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٩٣) عند تفسير: ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَانِهِمْ﴾ [الأعراف: ٤٦]، حيث وصف الزمخشري أولئك الرجال بـ(أنهم المُرْجُون لأمر الله).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢: ٢٠٦).

(٥) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٠).

(٦) أساس البلاغة، ٣٠٧ - مادة «ذهب».

(٧) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥١) حيث يقول الزمخشري: (فكأنهم غُيِّبَ).

وقد يذكر معنى الكلمة واشتقاقها، ويميّز بينها وبين غيرها مما يُشبهها، كقوله<sup>(١)</sup>:  
«قال الجوهري<sup>(٢)</sup>: اللُّبْس - بالضم -: مصدر قولك: لَبَسْتُ الثوبَ أَلْبَس. واللَّبْسُ  
- بالفتح -: مصدر قولك: لَبَسْتُ عليه الأمرُ أَلْبَس: خَلَطْتُ»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

وللقراءات علاقة وثيقة بالتفسير وفهم المعنى، لذا فقد اهتم الطيبي بها من  
وجوه عديدة؛ فقد يذكر الزمخشري قراءات مختلفة في الكلمة، دون أن ينص على  
أصحاب تلك القراءات، فيتولى الطيبي ذلك، كما فعل عند تفسير: ﴿مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ  
يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ [الأنعام: ١٦]، حيث يقول الطيبي: «قوله: (وقرأ: ﴿مَنْ يُصْرَفْ  
عَنْهُ﴾ على البناء للفاعل)<sup>(٤)</sup>: أبو بكر، وحمزة، والكسائي»<sup>(٥)</sup>.

وقد يذكر الزمخشري إحدى القراءات في الآية، فيذكر الطيبي القراءات الأخرى  
وأصحابها، كقوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ [الأعراف: ٤٠]:  
«قوله: (وقرأ: ﴿لَا تُفْتَحُ﴾ بالتشديد)<sup>(٦)</sup>: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم،  
وبالتخفيف والتاء: أبو عمرو، والياء: حمزة والكسائي»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٥٠) عند تفسير: ﴿وَلَوْ يَلَيْسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢].

(٢) الصحاح (٣: ٩٧٣) - مادة «لبس».

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٥٠).

(٤) الكشاف (٦: ٤٢).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٢).

(٦) الكشاف (٦: ٣٨٢).

(٧) فتوح الغيب (٦: ٣٨٢).

وتفاوت طريقة الطَّيِّبِي في ذكر القراء، فقد يذكر القارئ بلقبه أو شهرته إلى جانب اسمه، كقوله<sup>(١)</sup>: «قرأها الحرميَّان: عاصم وابن كثير».

كما أنه قد يذكر قارئاً باسمه، ويشير إلى الآخرين من القراء السبعة بقوله: «قرأها غيره»<sup>(٢)</sup>، أو: «قرأها الباقر»<sup>(٣)</sup> مثلاً.

وإذا أثير عن القارئ أكثر من قراءة في الآية أو الكلمة الواحدة، فإن الطَّيِّبِي ينصُّ على ذلك، كقوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]: «قوله»<sup>(٤)</sup>: (وقرأ: «إِنَّهَا» بالكسر): ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر بخلاف عنه، والباقر بفتحها»<sup>(٥)</sup>.

وقد تكون القراءة التي يذكرها الزمخشري شاذة، دون أن يشير إلى ذلك، فينبه الطَّيِّبِي إليها، كقوله عند تفسير: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧]: «قرأ عاصم: «بُشْرًا» بالباء الموحدة مضمومة وإسكان الشين حيث وقع، وابن عامر: بالنون مضمومة وإسكان الشين، وحمة والكسائي: بالنون مفتوحة وإسكان الشين، والباقر: بالنون مضمومة، وضم الشين، والبواقي: شواذ»<sup>(٦)</sup>.

وقد يذكر القراءة المشهورة التي قرأها القراء السبعة، إلى جانب القراءة الشاذة التي يذكرها الزمخشري، كما ذكر عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى﴾

(١) فتوح الغيب (٦: ١١٢) وفي قوله هذا خطأ نُبِّه إليه في موضعه من التحقيق.

(٢) المصدر نفسه (٦: ٧٠).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٢١).

(٤) يعني الزمخشري في الكشاف (٦: ٢١٣).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٢١٣).

(٦) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤١٢).

[الأنعام: ٩٤]، حيث قال: «قوله: (وَقُرئَ: «فُرَاداً» بالتنوين) كـ «رِحَال»: جمع «رحل»، في الشواذ. والسبعة: «فُرَادَى» - بالألف بغير تنوين: جمع «فرد»، أي كـ «سكاري» و«سكران»<sup>(١)</sup>.

وقد يذكر الزمخشري قراءة لا يطمئن إليها الطيبي لضعفها، فيورد ما يدل على رأيه كقوله عند تفسير: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُضُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧]: «قوله: (وفي قراءة عبد الله: «يَقُضِي بِالْحَقِّ»<sup>(٢)</sup>)، قال الزجاج<sup>(٣)</sup>: القراء لا يقرؤونه لمخالفة المصحف»<sup>(٤)</sup>. بل قد يورد الزمخشري قراءة شاذة وضعيفة، انتصاراً لمذهبه، فيتعقبه الطيبي في ذلك ويرد تلك القراءة، كقوله عند تفسير: ﴿كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨]: «قوله (وقرأ: «كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ» بالتخفيف)<sup>(٥)</sup>: هذه القراءة شاذة، بل كادت أن تكون موضوعة، وابنُ جني ما ذكرها في «المُحْتَسَب»، وردّها الإمام<sup>(٦)</sup> أبلغ ردّ. والقراءة بالتشديد هي المتفق عليها، والاستدلال بها لا بهذه»<sup>(٧)</sup>.

ولا يكتفي الطيبي بمجرد ذكر القراءة، أو ضبطها، أو ذكر من قرأها، وإنما يذكر معناها، كقوله عند تفسير: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]: «قوله: (وقرأ النَّحَّيْجِي: «فَلَقَ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا»)<sup>(٨)</sup>. «فلق»: شاذ. و«جعل»: قرأ

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٦٧-١٦٨).

(٢) الكشاف (٦: ١١٤).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢: ٢٨١).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١١٤).

(٥) الكشاف (٦: ٢٨٦).

(٦) يعني: الرازي - في التفسير الكبير (١٣: ٢٢٧ - ٢٢٨).

(٧) فتوح الغيب (٦: ٢٨٦).

(٨) الكشاف (٦: ١٧٣).

بها حمزة والكسائي، حملوه على معنى المعطوف عليه، فإن «فالق» بمعنى «فلق»<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى أن للقراءة أثراً في توجيه المعنى، فالطبي ينص على ذلك، كقوله عند تفسير: ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]: «قوله<sup>(٢)</sup>: «أَوْ نُرَدُّ» (بالنصب، عطفاً على «فَيَشْفَعُوا»). قال ابن جني: «فَيَشْفَعُوا»: منصوب، لأنه جواب الاستفهام، وفيه معنى التمني، كأنهم قالوا: أُنزِلُ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا، أَوْ نُرَدُّ بِهِ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ؟ وذلك أنهم من نصب «نُرَدُّ» تمنوا الشفعاء وحدهم، وقطعوا بالشفاعة والرد. وعلى قراءة الجماعة برفع «نُرَدُّ»: تمنوا الشفعاء، وقطعوا بالشفاعة، وتمنوا الرد أيضاً، كأنه قال: أو هل نُرَدُّ فَنَعْمَلُ»<sup>(٣)</sup>.

وقد يكون معنى القراءة ظاهراً على وجه، ومُشْكِلاً على آخر، فينبه الطيبي إلى ذلك، كقوله عند تفسير: ﴿تَجْمَلُونَهُمْ قَرَأْتِيسَ بُدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيراً﴾ [الأنعام: ٩١]: «وإنَّ القراءة بالياء التحتانية ظاهرة على أن القائلين المشركون... وأما توجيه القراءة بالتاء الفوقانية على هذا فمشكل، لعلَّ القائل به يتمحل... والله أعلم»<sup>(٤)</sup>.

وقد تكون القراءة لغة من اللغات في الكلمة، فيشير الطيبي إلى ذلك، كقوله عند تفسير: ﴿فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦]: «قوله<sup>(٥)</sup>: (وقرى بالضم)، أي: «بِزَعْمِهِمْ»: الكسائي، وهو لغة»<sup>(٦)</sup>.

(١) فتوح الغيب (٦: ١٧٣).

(٢) الكشف (٦: ٤٠٣).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٤٠٣-٤٠٤). وانظر: المحتسب (١: ٢٥٢).

(٤) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ١٥٨-١٥٩).

(٥) الكشف (٦: ٢٥٦).

(٦) فتوح الغيب (٦: ٢٥٦).

وقد يطعن الزمخشري في قراءة أحد القراء السبعة، فيتصدى له الطيبي، ويدحض رأيه مستعيناً بأقوال العلماء من المفسرين واللغويين، كما يستشهد بالشواهد الشعرية، ويُسهب في الموضوع، حتى يكشف عن الحق فيه، على نحو ما ذكر في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] حيث طعن الزمخشري<sup>(١)</sup> في قراءة ابن عامر للآية برفع «القتل»، ونصب «الأولاد»، وجرّ «الشركاء» على إضافة «القتل» إلى «الشركاء» والفصل بينهما بـ«الأولاد». فردّ عليه الطيبي<sup>(٢)</sup>، وبين صحّة قراءة ابن عامر، وتعصّب الزمخشري ضده.

وهو يعتمد في القراءات على بعض الكتب المتخصصة في ذلك، مثل: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» لمكيّ بن أبي طالب القيسي، و«المحتسب في القراءات الشاذة» - لابن جني، بالإضافة إلى كتب التفسير، مثل: «معالم التنزيل» لمحبي السنة البغوي، و«الوسيط بين الوجيز والبسيط» للواحدي، و«عين المعاني» للسجائوندي، و«التفسير الكبير» للإمام الرازي، و«تفسير البيضاوي»، و«معاني القرآن وإعرابه» للزجاج، وغيرها.

كما يُعنى الطيبي بالوقف والابتداء، ويعتمد في ذلك على كتاب «المُرشد» للعُماني، بالإضافة إلى كتب التفسير، ومن ذلك قوله: «قال صاحب «المرشد»: «وحسن الوقف على «أجلاً» ليفصل بينه وبين الآخر، وهو الأجل المُسمّى»<sup>(٣)</sup>.

(١) الكشف (٦: ٢٥٨).

(٢) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ٢٥٨).

(٣) فتوح الغيب (٦١: ١٧) عند تفسير: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجْلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢].



## المبحث الرابع منهج الطَّيْبِي في ذكر الأعلام والمصادر وفي النَّقل عن الآخَرين

يكثرُ في حاشية الطَّيْبِي ذكرُ الأعلامِ المتنوعةِ، من: أعلامِ أنبياء، ورسُل، وصحابة، وتابعين، وعلماءٍ في مجالاتٍ مختلفة، ومفسِّرين، ومحدِّثين، وبلاغيين، ونحويين، ولغويين، ومؤلِّفين، وأدباء، وشعراء، بالإضافة إلى أعلامِ القبائل، والأمم، والأماكن، والحيوانات، والطيور.

وتفاوتت طريقة الطَّيْبِي في ذكر هذه الأعلام، فهو يذكر الزمخشري غالباً بلقب «المصنِّف»، ويذكره أحياناً بـ«صاحب الكتاب»، كما يذكر دائماً فخر الدين الرازي بلقب «الإمام»، وناصر الدين البيضاوي بلقب «القاضي»، فإذا ما أطلق هذين اللقبين دون تقييد: أراد بالأول الرازي، وبالثاني البيضاوي لا غير.

وقد يذكر الشخص مضافاً إلى كتاب اشتُهر به، لا سيما إذا كان في معرض الاستشهاد بقول له وارد في ذلك الكتاب، مثل: «صاحب المفتاح»، ويريد السكاكي، و«صاحب الإيضاح»، ويريد الخطيب القزويني، و«صاحب المثل السائر» ويريد ضياء الدين بن الأثير، و«صاحب التقريب» ويريد قطب الدين الفألِي السيرافي، و«صاحب الانتصاف» ويريد ابن المنير الإسكندراني، و«صاحب الإنصاف» ويريد علم الدين العراقي، و«صاحب الفرائد» ويريد أبا المحامد فصيح الدين المابرنابازي، و«صاحب

الفلك الدائر» ويريد ابن أبي الحديد، و«صاحب الجامع» ويريد أبا السعادات المبارك بن الأثير الجزري، و«صاحب المرشد» ويريد العُماني، و«صاحب الضوء» ويريد الإسفراييني، و«صاحب الإقليد» ويريد الجندبي، و«صاحب المُقتبس» ويريد أبا بكر المُعافري الأندلسي.

وقد يذكر الشخص بلقب اشتهر به، مثل: «الزجاج» صاحب كتاب «معاني القرآن وإعرابه»، و«الراغب»، ويعني به الراغب الأصفهاني، صاحب كتاب «المفردات في غريب القرآن»، و«مُحبي السنة»: ويعني به الحسين بن مسعود البَغَوِيّ صاحب «مَعَالِمِ السَّنَةِ»، و«حُجَّةُ الإِسْلَام»: ويعني به الغزالي، و«الشافعي»: الفقيه المشهور، و«إمام الحَرَمين»: ويعني به الجَوْنِيّ، و«فخر المشايخ» ويعني به: أبا الحسن علي بن محمد الخوارزمي.

كما أنه قد يذكر الشخص بكنيته، مثل: «أبو البقاء»: ويعني به عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ، صاحب كتاب «التبيان في إعراب القرآن»، و«أبو داود» صاحب «السنن» وأحد أئمة الحديث، و«أبو عَلِيّ»: ويعني به الفارسي النحوي و«أبو هريرة» الصحابي المشهور.

وقد يذكر الشخص بنسبه أو شهرة عرف بها، مثل: «البخاري»، و«النسائي»، و«الجوهري» صاحب معجم «الصحاح» في اللغة، و«الميداني» صاحب «مجمع الأمثال»، و«التُّورُبَشْتِيّ»: فقيه من أهل شيراز، و«المالكي»: نحوي، و«الكسائي»، و«الكلبي»: محمد بن السائب، و«الواحدي».

وقد يذكر الشخص مصدراً بلفظ «ابن»، مثل: «ابن الحاجب» النحوي المشهور، و«ابن السكيت» اللغوي المعروف، و«ابن عباس».

كما أنه قد يذكر الشخص باسمه الأول، مثل: «مُسْلِم»، و«مجاهد». وقد يجمع بين لقب وصفة ونسبة للشخص الواحد، مثل: «الإمام المحقِّق قُطْب الدين الشِّيرازيِّ»، و«الفاضل بُرْهان الدين النَّسْفِي»، و«مولانا الإمام بهاء الدين القاشي»، و«الإمام نور الدين الحكيم الأبرقوهي». كما أنه قد يجمع بين الكنية والصفة واللقب والنسبة، مثل: «الشيخ العارف أبو عبد الرحمن السُّلَمي»، و«شيخنا شيخ الإسلام أبو حفص الشَّهْرَوَرْديِّ».

وقد يُطلَق لفظ «الإمامين» ويريد: الرازي والبيضاوي<sup>(١)</sup>، أو مالكا وأحمد<sup>(٢)</sup>، ولفظ «الشيخين» في الحديث، ويريد: البخاريِّ ومسلماً<sup>(٣)</sup>، أو أبا داودَ والترمذي<sup>(٤)</sup>، وفي اللغة ويريد: السكاكيِّ والزمخشري<sup>(٥)</sup>.

وقد يضبط اسم العلم ضبطاً دقيقاً أحياناً، مستعيناً بالمصدر. كقوله: «قال صاحب «الجامع»: عكاشة: بضم العين، وتشديد الكاف وتخفيفها، والتشديد أكثر. ومحصن: بكسر الميم»<sup>(٦)</sup>. وقد يجمع إلى ضبط اسم العلم تعريفاً موجزاً به، مستعيناً بغير مصدر، كقوله: «قال صاحب «الجامع»: دحية: بكسر الدال، وسكون الحاء المهملة، كذا يُدَوِّن أكثر أصحاب الحديث وأهل اللغة. وقال الأمير أبو نصر بن ماکولا: هو بالفتح، وهو الذي كان ينزل جبريل عليه السلام في صورته»<sup>(٧)</sup>.

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٨٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٥٥).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٦٤).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٥٥).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٥٢٩).

(٦) المصدر نفسه (٦: ٤٥٨).

(٧) المصدر نفسه (٦: ٢٨-٢٩).

وقد يكون العلم اسم قبيلة، فيعرّف بها، كقوله: «اللّخْم: حيٌّ من اليمن، ومنهم كانت ملوك العرب في الجاهلية. وقيل: لّخْم: قوم من مُضَر»<sup>(١)</sup>.

وقد يعرّف بأعلام الأماكن، كقوله: «جزيرة العرب. النهاية<sup>(٢)</sup>: قال أبو عبيد: هو اسم صُتْع من الأرض، وهو ما بين حَفْر أبي موسى الأشعريّ إلى أقصى اليمن في الطول، وما بين رمل يَبْرين إلى مُنْقَطَع السماوة في العرض، قال الأزهري: سُمّيت جزيرة لأن بحر فارس وبحر السودان أحاطا بجانبها، وأحاط بجانبها الشمالي دجلة والفرات»<sup>(٣)</sup>.

وقد يعرّف الطيّبي أحياناً بأعلام الطيور، كقوله: «النُّغْر: وهو طير كالعصافير، حمر المناقير»<sup>(٤)</sup>.



واستعان الطيّبي بمصادر كثيرة ومتنوعة في حاشيته، وقد تفاوتت طريقتة في ذكر هذه المصادر؛ فهو أحياناً يذكر الكتاب مضافاً إلى صاحبه، كما سبق، فيقول: «قال صاحب لباب التفاسير»، «وقال صاحب الإيجاز». وقد يذكر الكتاب فقط، ابتداءً، مجرداً من ذكر صاحبه، هكذا: «الأساس»، ثم يورد منه النص الذي يريد الاستشهاد به. وقد يذكر الكتاب مسبقاً بحرف الجر «في»، دون أن يذكر المؤلف، كان يقول: «وفي الوسيط»: كذا».

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٤٢)، والصحاح (٥: ٢٠٢٨) - مادة «لخْم».

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١: ٢٦٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٠٣).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٣٨٢). وانظر: الصحاح (٢: ٨٣٣) - مادة «نغر».

وقد يذكر المؤلفَ والكتابَ بمثل العبارة التالية: «قال القاضي في شرح المصابيح»<sup>(١)</sup>، تمييزاً لنقله عن ذلك المؤلف من غير الكتاب الذي اعتاد أن ينقل عنه منه. وقد يُضمّر اسم المؤلف أحياناً، ويذكر الكتاب بمثل قوله: «قال في الإنصاف»، أو بمثل قوله: «قوله في المفصل». وقد يكتفي بذكر المؤلف فقط، دون أن يذكر الكتاب أو يحدّده، كأن يقول: «الراغب» ثم يسوق النص، أو يقول: «قال الزجاج»، ثم يورد قوله.

وقد يُذكر المؤلف بصيغة توجّهي بأنه اسم كتاب، كأن يقول: «قال في الكواشي»<sup>(٢)</sup> ويريد: قال الكواشي في كتاب كذا... لأن الكواشي علم على شخص. وقد يسند القول إلى الكتاب، فيقول: «قال المُجَمَّل»<sup>(٣)</sup>.

وقد يذهب إلى أكثر من ذلك في تحديد المصدر، فيذكر المؤلف والكتاب والباب، كأن يقول مثلاً: «قال ابن الحاجب في شرح المفصل في التنازع»<sup>(٤)</sup>، وقلّمَا يفعل ذلك. وهو في ذلك كلّهُ قد يذكر المصدرَ أولاً، كما مرّ، وهو الغالب، ثم النصّ الذي ينقله ثانياً، وقد يعكس فيذكر القول، ثم يذكر المصدر، كأن يقول: «ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين»<sup>(٥)</sup>. وقد يذكر نصّاً لشخص لا من كتابه مباشرة، بل من مصدر آخر نقل منه، كقوله: «الأزهري»: «الضعفُ في كلام العرب: المثل، فما زاد. وليس بمقصود على مثلين. فأقلّ الضعف محصور في الواحد، وأكثره غير محصور» ذكره في النهاية»<sup>(٦)</sup>.

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٥٤).

(٢) المصدر نفسه (٨: ٨٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٤٢٠).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٥٩٢).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٣٩١).

(٦) المصدر نفسه (٦: ٤٠٩). وانظر: تهذيب اللغة للأزهري (١: ٤٨٠ - ٤٨١) - مادة «ضعف».

والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣: ١٨٩).

وقد يكون للخبر الذي يذكره مصادر عديدة، فيذكرها، مع النص على النقل من أحدها، كأن يقول: «هذه القصة المذكورة في «شرح السنة»، و«الاستيعاب» لابن عبد البر، وكتاب «الوفا» لابن الجوزي، ونحن نورد رواية شرح السنة»<sup>(١)</sup>.

وقد يعتمد على الرواية، لا سيما في الحديث، مع ذكر المصدر، كأن يقول: «رَوَيْنَا عن البخاري ومسلم، عن الحسين بن علي عليهما السلام...»<sup>(٢)</sup>. وقد يكتفي بالرواية عن الشخص دون ذكر المصدر، كقوله: «رُوي عن الشيخ المغربي...»<sup>(٣)</sup>، كما أن عبارته قد تكون غامضة في تحديد المصدر، كأن يقول: «وجدتُ في بعض كلمات شيخنا... قُدس سرّه»<sup>(٤)</sup>، فلا يذكر مصدر هذه الكلمات، بل قد يتجاهل المصدر أحياناً، فلا يذكر قائلاً ولا كتاباً، كأن يقول: «قال بعضهم...»، أو: «قالوا...»، أو: «وقيل...». ومثل ذلك كثير في «الحاشية».

وكما يأخذ الطَّيِّبِي من الكتب، يأخذ عن المشايخ سماعاً، كقوله: «وسمعت بعض العارفين قُدس سرّه»<sup>(٥)</sup>.

وتغلب الأمانة على الطَّيِّبِي في نقله عن الآخرين، فهو ينصّ على المصدر الذي ينقل منه، كما تقدم. ونقله قد يكون باللفظ والمعنى معاً، دون تصرف منه في النص

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٠٨). وانظر: شرح السنة - للبغوي (١٣: ٢٦١-٢٦٩). والاستيعاب (٤):

١٩٥٨-١٩٦٢). والوفا (١: ٢٤٢-٢٤٦). والقصة المقصودة هي قصة الرسول عليه الصلاة

والسلام مع أم معبد.

(٢) فتوح الغيب (١: ٥٥٠).

(٣) المصدر نفسه (١: ٥٤٤).

(٤) المصدر نفسه (١: ٦٢٧).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٥٦٨).

المنقول، وهو الغالب، أو بتصرّف في اللفظ أحياناً، مع المحافظة على المعنى، وقد يكون تصرفه هذا إما باختصار القول وإيجازه، أو بالتقديم والتأخير.

ومن أمثلة نقله باللفظ والمعنى: قوله <sup>(١)</sup> نقلاً عن الجوهري مع النص على ذلك: «أحياناً القوم: صاروا في الحياء، وهو: الخُصْب. وأُحْيِيْتُ الأرض: وجَدْتُهَا خُصْبَةً».

فلا اختلاف بين نقله وبين ما هو في «الصحاح» للجوهري.

ومن أمثلة تلخيصه الكلام قوله <sup>(٢)</sup>: «في الانتصاف: إطلاق لفظ التخيل على كلام الله مردود». والنص في المصدر المشار إليه هو: «إطلاق التمثيل أحسن، وقد ورد الشرع به، وأما إطلاقه التخيل على كلام الله فمردود، ولم يرد به سامع، وقد كثر إنكارنا عليه لهذه اللفظة. ثم إن القاعدة مستقرّة على أن الظاهر ما لم يخالف المعقول يجب إقراره على ما هو عليه».

وصاحب «الانتصاف» يعقب بهذا على قول الزمخشري: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾: من باب التمثيل والتخيل، عند تفسير الآية (١٧٢) من سورة الأعراف.

ومن أمثلة تقديمه وتأخيريه في النقل: ما ذكره <sup>(٣)</sup> نقلاً عن «أساس البلاغة» للزمخشري: «حُمِّلُوا أَسْفَارَ التَّوْرَةِ. وَهِيَ سَفَرٌ مِنَ الْكِتَابِ. وَسَفَرُ الْكِتَابِ: كَتَبَهُ. وَالْكَرَامُ السَّفَرَةُ: الْكُتْبَةُ». فقد جاء النص في «الأساس» على غير هذا الترتيب، لكن تصرّف الطيبي لم يؤثّر في معناه.

(١) فتوح الغيب (٦: ١٣٤). وانظر: الصحاح - (٦: ٢٣٢٤) - مادة «حيا» وانظر: الكشاف (٢: ٨٤) عند تفسير: ﴿سُقِّنَتْهُ لِبَلَدٍ مَّيْمَنٍ﴾ [الأعراف: ٥٧].

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٤٨). وانظر: الكشاف (٦: ٦٤٧). والانتصاف بحاشيته كذلك.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٦٩). وانظر: أساس البلاغة، ص ٤٤٢ - مادة «سفر» وفيه العبارة الأخيرة متقدّمة على التي قبلها.

ولعل من مظاهر أمانة الطَّبَّيِّ في النقل ما سبقت الإشارة إليه من النقل عن المصادر الوسيطة، مع النص على ذلك، كقوله عند تفسير: ﴿فَدَلَّهُمَا بِغُرُورٍ﴾ [الأعراف: ٢٢]: «رَوَى الإمام عن الأزهري، أن الرجل العطشان يُدَلِّي رِجْلِيهِ فِي الْبُئْرِ لِيَأْخُذَ الْمَاءَ فَلَا يَجِدُ فِيهَا مَاءً. فَوُضِعَتْ «التَدْلِيَّة» مَوْضِعَ «الطَّمَع» فِيهَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ. فَيَقَالُ: دَلَّاهُ: إِذَا أَطْمَعَهُ»<sup>(١)</sup>. فالطَّبَّيِّ ينقل عن الإمام الرازي معنى التدلّية، الذي ينقله بدوره عن الأزهري في «تهذيب اللغة».



والدقّة في تحديد النص المنقول من سمات منهج الطَّبَّيِّ في النقل عن الآخرين، فهو كثيراً ما يُخْتَمُ النص الذي ينقله بعبارة توحى بانتهائه، كقوله: «تَمَّ كَلَامُهُ»<sup>(٢)</sup>، أو: «انْتَهَى كَلَامُهُ»<sup>(٣)</sup>، أو: «هَذَا تَمَامُ كَلَامِهِ»<sup>(٤)</sup>. ويلاحظ أن الطَّبَّيِّ يقول مثل ذلك إذا كان النص المنقول طويلاً، ويريد التعقيب عليه.

ومن مظاهر دقّته في النقل: أنه قد ينبّه على مكان النص من الكتاب بذكر الباب، بعد ذكر المؤلف والكتاب أحياناً كما تقدم. وقد ينقل عن الشخص من غير كتاب واحد له فينبّه إلى ذلك، كأن يقول<sup>(٥)</sup>: «قال القاضي في شرح المصابيح»، إذ المؤلف أنه ينقل عن القاضي من «التفسير». كما أنه ينقل عن الزمخشري من مواضع مختلفة من «الكشاف»

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٥٤). وانظر: التفسير الكبير - للرازي (١٤: ٤٩)، وتهذيب اللغة - للأزهري

(٤: ١٧٢) - مادة «دلي».

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣١٦، ٥٥٢).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٥٤).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٦٥).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٦٥٤).



فيحدّد موضع النص بذكر الآية التي يفسّرها الزمخشري، كقوله<sup>(١)</sup>: «ومثله قرّر المصنّف في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، حيث قال «...»، ثم يورد النص أو يحدّد موضع النص بذكر السورة فقط، كأن يقول<sup>(٢)</sup>: «وذكر في سورة مريم...» ثم يورد النص.

وإذا نقل من مصدر آخر للزمخشري غير «الكشاف»، نص عليه، كأن يقول<sup>(٣)</sup>: «قال المصنّف في «الفائق»...»، أو: «قال في «المفصّل»...»<sup>(٤)</sup>.

ولئن كانت الدقّة سمة عامّة لمنهجه في النقل؛ إلا أنه قد يتداخل كلامه بكلام من ينقل عنه أحياناً، بغرض التوضيح والتفسير، كقوله<sup>(٥)</sup> عند تفسير: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسًا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]: «قال ابن الحاجب: «وفي إعادة الضمائر على «القرية» وجهان، أحدهما: أنك أقمته مقام المحذوف، فصارت المعاملة معه - يعني أن الضمائر الثلاثة راجعة إلى القرية تارة باعتبار المحذوف - وثانيهما: أن يُقدّر في الثاني حذف المضاف، كما قدّر في الأول، أي: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ أهلكنا أهلها، فباء أهلها ﴿بَأْسًا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾، فقد زاد الطيّبي عبارتين من لدنه: الأولى: قوله: «يعني أن الضمائر... المحذوف»، والثانية: قوله: «أي: وكم... قائلون»، مع أن عادة<sup>(٦)</sup> الطيّبي أن يميز كلامه عن كلام غيره حينما يعقب عليه مثلاً.

(١) فتوح الغيب (٦: ١٠). عند تفسير ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٠٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٧١١).

(٤) المصدر نفسه (٦: ١٨٠).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٣٢٢). وانظر: الإيضاح في شرح المفصّل (١: ٤٢٥).

(٦) هذا ديدن الطيّبي في حاشيته، وهو كثير، وانظر على سبيل المثال: فتوح الغيب (٦: ٣٢٢).

وقد يكتفي الطيبي بإيراد النص كما هو دون تعليق، مما يدل على موافقته إيّاه، كقوله<sup>(١)</sup>: «قال صاحب «الكشف»<sup>(٢)</sup>: كأنه قيل: المشار إليه خبر، كما تقول: زيد هذا قائم». وذلك عند تفسير: ﴿وَلِيَأْسُ الْتَقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

وقد ينقل نصوصاً كثيرة في مسألة واحدة، ثم يعقب عليها بقوله: «وقلت»، كما سبق، مرجحاً أحدها، أو رافضاً أيّاهما جميعاً، أو موافقاً لها. وإذا كانت الأقوال متقاربة، اكتفى بنقل أحدها، وأشار إلى الأخرى بذكر القائلين بها فقط، كأن يقول<sup>(٣)</sup> بعد إيراد قول محيي السنة عند تفسير: ﴿وَإِخَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]: «وكذا الواحدي، وابن الأثير في التاريخ الكامل».

وقد يُجمل تلك الأقوال والآراء، كقوله<sup>(٤)</sup>: «وحاصل ذلك كذا»، وذلك عند تفسير: ﴿أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

وقد يقدم للنص بما يدل على وعيه به وبمصادره، كأن يقول<sup>(٥)</sup> عند تفسير: ﴿فَقَالُوا يَلَيْسَ نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]: «قال صاحب «الإقليد»، وهو كالشرح لكلام ابن الحاجب...» ثم يورد قول صاحب «الإقليد»، أو يقول<sup>(٦)</sup>: «وقال الإمام، بعد ما طوّل في تقرير الوجوه على غير هذا النمط...» ثم يورد قوله، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٥٩).

(٢) الكشف عن وجوه القراءة آت (١: ٤٦١).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٠٠).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٢٨١).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٦١).

(٦) المصدر نفسه (٦: ١٩٥).

والطَّيِّبِي ليس مجرد ناقلٍ للأقوال، وإنما هو ناقدٌ ومحلَّلٌ لها، سواء كانت هذه الأقوال للزَمَخْشَرِيِّ أو لغيره، وهو يسلك في ذلك مسلك الإنصاف والتجرد والموضوعية. وفي «الحاشية» أمثلة كثيرة لذلك، وفيما يلي نماذج منها:

عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩]، يصف الزمخشري<sup>(١)</sup> أهل السنة بأنهم مجبرة، أي: يوجبون على الله المغفرة، ويشبههم في ذلك باليهود. وينبري له الطَّيِّبِيُّ مبيِّناً أن أهل السنة ليسوا كذلك، وإنما المعتزلة هم الذين يوجبون الفعل على الله، مورداً الأحاديث الصحيحة التي جاءت في المغفرة، وأقوال العلماء المعدودين، ومعتمداً على النظم القرآني، ويطيل في مناقشة الزمخشري ويخلص إلى رد ادعاء الزمخشري وإلصاق تلك التهمة به، قائلاً<sup>(٢)</sup>: «وذلك تقول على الله بما ليس بحق، وهو عين فعل اليهود».

والزمخشري<sup>(٣)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارِنِّي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] ينكر رؤية الله تعالى في الدنيا وفي الآخرة، كما ينكر طلب موسى عليه السلام ذلك من ربه، ويشنع على أهل السنة قولهم بذلك قائلاً: (ثم تعجب من المتسمين<sup>(٤)</sup> بالإسلام، المتسمين<sup>(٥)</sup> بأهل السنة والجماعة، كيف اتخذوا هذه العظيمة، ولا يعزرك تسترهم بالبلكفة<sup>(٦)</sup>)، فإنه من منصوبات أشياخهم، والقول ما قال بعض العدلية فيهم:

(١) انظر: الكشاف (٦: ٦٣٧-٦٣٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٣٩).

(٣) انظر: الكشاف (٦: ٥٥١-٥٥٢).

(٤) من الوسم بمعنى العلامة.

(٥) من التسمية: مصدر سَمِيَ.

(٦) البلكفة: القول بأن الرؤية تحصل بلاكيف، أو من قولهم: بَلَّ كَفَى.

لِجَمَاعَةٍ سَمَّوْا هَوَاهُمْ «سُنَّةً» وَجَمَاعَةً «حُمْرٌ - لَعْمَرِي - مُوَكَّفَةٌ»<sup>(١)</sup>  
 قَدْ شَبَّهَهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا شَنْعَ الْوَرَى فَتَسْتَرُّوْا بِالْبَلْكَفَةِ

ويتوقف الطَّيْبِيُّ طويلاً مع الزمخشري في هذا القضية، سارداً الأحاديث الصحيحة في موضوع الرؤية، ومستشهداً بأقوال المفسرين والمحدثين، ورواة الأخبار، والمتصوفة، وعلماء اللغة، ثم يعقب على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «ومن ردّ هذه الروايات الصحيحة، أو أولها بمدركته<sup>(٣)</sup> الركيكة، فقط غطّى عين الشمس بعينه الضعيفة»، ثم يُنشد أبياتاً لبعض أهل السنة في معارضة بيتي الزمخشري، منها:

وَجَمَاعَةٌ كَفَرُوا بِرُؤْيَا رَبِّهِمْ      هَذَا وَوَعْدُ اللَّهِ مَا لَنْ يُخْلِفَهُ  
 وَتَلَقَّبُوا «عَدْلِيَّةً» قَلْنَا: أَجَلٌ      عَدَلُوا بِرَبِّهِمْ، فَحَسِبُهُمْ سَفَهُ  
 وَتَلَقَّبُوا «النَّاجِينَ»، كَلَّا إِنَّهُمْ      إِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي لَظَى فَعَلَى شَفَهُ

لذلك، كثيراً ما نرى الطَّيْبِيُّ يَنْبِهُ إِلَى مَا فِي كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ مِنْ اعْتِرَالٍ بِعِبَارَاتٍ خَفِيفَةٍ أحياناً، كقوله: «فيه رمزٌ إلى مذهبه»<sup>(٤)</sup>، أو: «فيه إشعار بمذهبه»<sup>(٥)</sup>، أو «في كلامه رائحة من الاعتزال»<sup>(٦)</sup>، وبعبارات قاسية أحياناً لكنها في موضعها كما رأينا سابقاً. وهو - مع هذا وذاك - يدعو للزمخشريِّ بالمغفرة، كقوله: «نعوذ بالله من إبطال الحق، وكيد الشيطان، وندعوه تعالى أن يتجاوز عن المصنّف بالغفران»<sup>(٧)</sup>.

(١) الموكفة: البرذعة توضع على ظهر الدابة، لا سيما الحمار.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٦٨).

(٣) مدركته: عقله.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٧٥).

(٥) المصدر نفسه (٦: ١٢٣).

(٦) المصدر نفسه (٦: ٤٩).

(٧) المصدر نفسه (٦: ٦٠٠).

كما نراه يتهم الزمخشري بالتحكم بالنصوص انتصاراً لمذهبه، كقوله: «ما ذكره من المعاني التي دلت على مذهبه تحكماً»<sup>(١)</sup>، وقوله: «جعل مشيئة الله تابعة لفعل العبد، فعدم التوفيق، فأخطأ في التلفيق»<sup>(٢)</sup>.

ولا يمنع الاختلاف في المذهب الاعتقادي بين الرجلين من أن يُنصف الطيبي الزمخشري، ويُحقَّ الحق، ويردَّ اعتراضات بعض أهل السنة عليه، فكثيراً ما يقول بعد عرض قول الزمخشري واعتراضات الآخرين عليه: «والصحيح ما ذهب إليه المصنف»<sup>(٣)</sup>. أو يحاول التوفيق بين قول الزمخشري ومعتقدات أهل السنة، كقوله: «هذا عينُ مذهب أهل السنة. وإن دلَّ أول كلامه على مذهبه»<sup>(٤)</sup>، وسنرى أمثلة لذلك في الفصل الثالث حينما نعرض لما بين الطيبي والزمخشري من مطارحات.

\* \* \*

وقد تنوعت الموضوعات التي طرقها الطيبي في حاشيته، وتعددت، وذلك أمرٌ بدهيّ لعالم كالطيبي، موسوعيّ المعرفة والثقافة، ولحاشية على «الكشاف»، ذلك الكتاب الذي يطوّف في مجالات كثيرة، لا سيما اللغوية منها. لذلك نرى حاشية الطيبي معروضاً يزدان بالعلوم المختلفة من: بلاغة، ونحو، و صرف، ولغة، وأدب، وتفسير، وحديث، وعقيدة، وفلسفة، وكلام، وتصوّف، وفقه، وغير ذلك. وتحفل الحاشية تبعاً لذلك بأسماء ومصادر عديدة ومتنوعة كما أسلفنا، وكما سنرى ذلك لاحقاً في هذا الفصل وفي الفصل الذي يليه.

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٧٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٦٥).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٧٨).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٥٣٠).

ومن أمثلة حديثه عن الفلسفة والفلاسفة ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظِلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث بين الطيبي علم الله الشامل بالجزئيات والكلّيات، خلافاً لما يقوله الفلاسفة، ثم يعقب على ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: «كلّ ذلك ترغيباً للمنجم المخذول الذي يدعي علم الغيب، والفلسفي المطرود الذي يزعم أنه تعالى لا يعلم الجزئيات».

وذلك لا يمنع الطيبي من النقل عن كتب الفلاسفة إذا كانوا كانوا ذوي عقيدة صحيحة، مثل: العلامة قطب الدين الشيرازي الذي يصف الطيبي كلامه بأنه «كلام على الدرجة لا مزيد عليه»<sup>(٢)</sup>.

بل إن الطيبي نفسه حينما يتحدّث عن الإنسان وأخلاقه، يبدو متأثراً بالفلاسفة الذين قرأ لهم أو نقل عنهم، كقوله<sup>(٣)</sup>: «إن الإنسان له صورة باطنة: وهي نفسه، ولها صفات حسنة، وصفات قبيحة، وعليها يترتب الثواب والعقاب في الآخرة. والأنبياء بُعثوا لتغيير الصفات القبيحة إلى الحسنة، ليتخلّص الناس من العقاب، ويخلصوا إلى الثواب». وهذه فلسفة إسلامية نقيّة.

\* \* \*

والطيبي ينقل عن المتصوّفة، كما ذكرنا في ترجمته، كالشُّهْرَوْرْدِيِّ والسَّلْمِيِّ والقَشِيرِيِّ، وهو شديد الاحترام لهم، إذ لا ضير في التصوّف النقيّ، بل إن ذلك من

(١) فتوح الغيب (٦: ١١٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٥٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٧١٩).

الإسلام. وتظهر هذه النزعة في كثير من المواطن في حاشية الطيبي، كقوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُّ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]: «ولا تكن من الجاهرين بالصوت، لأن منزلتك فوق هذا المقام، لأنك من الواصلين إلى عين الحقيقة، المائلين في مقام الشهود، المنخرطين في زمرة المقرين...» (١).



وينقل الطيبي عن الفقهاء إذا ما عرضت قضية في النظم تستوجب ذلك، كقوله عند تفسير: ﴿يَمْوَسَىٰ أَدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لِيَن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لِنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]: «قالت الفقهاء: إذا قال: عليك بالله لتفعلن: أي عزمت... لا ينعقد يمين أحدهما، ولو أريد يمين نفسه: انعقد يمينه، ويستحب للمخاطب إقرار يمينه» (٢).

وقد تعرض للطبيبي مسألة فقهية فيها خلاف، فيبينه أو يحيل إليه في موضع آخر من الحاشية، كقوله عند تفسير: ﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْنِي أَفْقَدُنَ لَهْمَ صِرْطِكَ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الأعراف: ١٦]: «خلاصته أنه إقسام بفعل الله، وللفقهاء فيه خلاف ذكرناه في سورة الحجر» (٣).

والطيبي يناقش الآراء الفقهية كغيرها من الآراء، ويرجح رأياً على رأي، معتمداً على النظم والتركيب: كما فعل عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٣٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٥٣٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٤-٣٥) عند تفسير: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا آغْوَيْتَنِي لِأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩].

عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُوا لَهُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿[الأنعام: ١٢١].

فقد نقل الطَّيْبِيُّ<sup>(١)</sup> عن الإمام الرازي آراء الفقهاء الأربعة في ترك التسمية، الذي رجح رأي الشافعي، وهو أن الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه «حلال، سواء ترك عمداً أو نسياناً إذا كان الذابح أهلاً له. وقال: هذا النهي مخصوص بما ذُبح على اسم النُّصب، أو مات حتف أنفه».

ثم نقل الطَّيْبِيُّ<sup>(٢)</sup> رأي ابن المنير، وهو مالكي، وقد رجح رأي مالك القائل بأن «كل ما ذُبح وتُرك اسم الله عليه، عمداً كان أو خطأ، فهو حرام». وعقَّب الطَّيْبِيُّ على كلام ابن المنير بقوله<sup>(٣)</sup>: «هذا الكلام فيه تطويل وتعسف، إذ لم يَلْتَفِتْ فيه إلى النظم، وتكلم في حواشي المعاني، ولم يتعمق فيها، واستدلال الإمام في غاية من الجودة... ثم قضية النظم تساعده مساعدة ليس بعدها».



(١) فتوح الغيب (٦: ٢٢٨-٢٢٩). وانظر: تفسير الرازي (١٣: ١٦٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٢٩). وانظر: الانتصاف - بحاشية الكشاف (٢: ٤٧-٤٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٣٠).



## المبحث الخامس منهجُ الطَّيِّبِ في الاستشهاد

تَزَخَّرَ حاشية الطَّيِّبِ بالشواهد اللغوية المختلفة، من آيات كريمة، وأحاديث شريفة، وأشعار، وآثار، وأخبار، وأمثال، وأقوال، منها ما هو وارد في «الكشاف»، ومنها ما هو من إضافات الطَّيِّبِ، وذلك في مواقف وقضايا مختلفة، يثيرها الزمخشري أو الطَّيِّبِ نفسه، مما يَنَمُّ عن ثقافة أدبية ولغوية واسعة، ويكشف عن ذوق رفيع، وطبع سليم، ويشهد له بتدوُّق الأدب، والإحساس بجماله، إضافة إلى ما يتمتع به من علم ومعرفة.

### (١) الاستشهاد بالقرآن الكريم:

يبدو الطَّيِّبِ حافظاً للقرآن الكريم، وقد وُصِفَ بـ«الحافظ»، كما سبق ذلك في صفاته، كيف لا وهو المفسِّر والمحدِّث؟! وحفظ القرآن الكريم أول عدَّة للمفسِّر، كما هو معروف، ويدلُّ على ذلك غزارة استشهاده بالآيات الكريمة في مواضع مختلفة من الحاشية، لتجلية معنى، أو تأييده، أو لبيان حكم نحوي، أو صرفي، أو للتمثيل على نكتة بلاغية، أو للموازنة بين آية وآية، أو بين خبر وخبر، أو بين قصة وقصة في القرآن الكريم.

ومن أمثلة ذلك: توقفه عند لفظي: «الظُّلُمَات» و«النُّور» في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] ذاهباً إلى أنها مستخدمتان مجازاً في هذا الموضع، مستبدلاً

بآيات مماثلة، قائلاً: «فإنه تعالى كلّمها ذكر لفظ «الظلمات» جمعاً، و«النور» مفرداً، أراد الضلالات والهداية، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقوله تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿الرَّكَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١]، إلى غير ذلك»<sup>(١)</sup>.

وقد يأتي بالآية ليعضد معنى الآية التي يفسرها، كقوله<sup>(٢)</sup>: «ويعضده قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ﴾ \* ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَاءُ وَالسَّرَاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤-٩٥]، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَوَّأْنَا مَا دُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤].»

ويقول الزمخشري في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَالِإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥]: (وإنما جعل واحداً منهم لأنهم أفهم عن رجل منهم)<sup>(٣)</sup>. والطبيي يوضح ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «أي: أفهم للكلام الصادر عن رجل هو من أنفسهم، من رجل من غيرهم، وأعرّف بحاله من حال غيره، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ

(١) فتوح الغيب (٦: ٧-٨).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٨٦).

(٣) الكشف (٦: ٤٣٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٣٤).

قَوْمِهِ ﴿ [إبراهيم: ٤]، وقوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] ينبه الطيبي إلى الاستعارة في قوله: «مُرْسَاهَا»، فيقول<sup>(١)</sup>: «إنما استعير «مُرْسَاهَا» لإثبات الساعة وإقرارها، والرسو إنما يستعمل في الأجسام الثقيلة... لأن الساعة أيضاً ثقيلة في المعنى، ولا أثقل منها»، ويؤيد ذلك بقوله: «قال الله تعالى: ﴿وَيَذُرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا نَفِيلًا﴾ [الإنسان: ٧]. ولهذا قال بعدها: ﴿نُقُلَّتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، فجعل السموات والأرض ظرفاً لها، تشبيهاً للمعاني بالأجسام...».

\* \* \*

وكثيراً ما يوازن الطيبي بين بعض الآيات موضع التفسير، وآيات مشابهة من سورة أخرى، كقوله<sup>(٢)</sup>: «وموقع قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] مع ما قبله، موقع قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] مع ما قبله».

\* \* \*

وقد يكون الاستشهاد لتأييد وجهة نظر نحويّة في الآية، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣] ينقل الطيبي رأياً لأبي البقاء العكبري، ثم يعقب عليه، فيقول<sup>(٣)</sup>: «وقال أبو البقاء<sup>(٤)</sup>:

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٩٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٧٤).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٧٥).

(٤) التبيان في إعراب القرآن (١: ٥٦٥).

«بَغَيْرِ الْحَقِّ»: حال من الضمير الذي في المصدر، أي: وأن تبغوا بغير الحق. وقلت: الحال مؤكدة، كما مر في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

وقد يورد الشاهد القرآني، مع الإشارة إلى الفن البلاغي فيه، دون بيانه أو توضيحه، كأن يقول<sup>(١)</sup>: «ويجوز أن يكون على المشاكلة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]»، وذلك عند تفسير: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبَّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩].

وقد يستشهد، على طريقة النحويين، بجزء يسير من الآية، فيه موطن الشاهد، وإن كان ذلك يتر معنى الآية، كقوله<sup>(٢)</sup>: «وأجيب: أن التوكيد لا ينافي الصفة، كقوله تعالى: ﴿نَفْحَةٌ وَجِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقوله<sup>(٣)</sup>: «فالعطف على طريقة: ﴿وَمَلَأْتِكُمْ بِهِ وَرُسُلِهِمْ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]. وقد يتجاوز عن ذكر بعض الآية، مورداً بدايتها ونهايتها، حيث الشاهد، فاصلاً بين البداية والنهاية بلفظ: «إلى قوله» هكذا<sup>(٤)</sup>: «كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤]»<sup>(٥)</sup>.

وقد يكتفي بذكر طرف الآية، ثم يشير إليها بقوله: «الآية»، نحو: «قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] الآية<sup>(٦)</sup>. أو بذكر بعض الآية، ثم يقول: «إلى

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٧٣-٤٧٤).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٨٠).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٢٩٦).

(٤) المصدر نفسه (٦: ١٢٠).

(٥) والمتروك من الآية هو قوله تعالى: ﴿وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ﴾.

(٦) فتوح الغيب (٦: ٦٤٠).

آخره» نحو: «عَذَابِي أَصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ» [الأعراف: ١٥٦] إلى آخره<sup>(١)</sup>.

وقد يذكر السورة التي منها الآية موطن الشاهد، مثل قوله<sup>(٢)</sup>: «كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ في سورة الرعد [٢٦: ٢٦]»، أو يقول<sup>(٣)</sup>: «بدليل قوله تعالى في سورة البقرة [٦٣، ٩٣]: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾. وقد يكفي بذكر الآية دون ذكر السورة التي تنتمي إليها، كقوله<sup>(٤)</sup>: «نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ بِهِ وَلَا يَكْمُرُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَىٰ﴾ [الأحقاف: ٩].

\* \* \*

وقد يقتبس الطيبي بعض الآيات ويضمّنهما كلامه، دون نص على ذلك، كأن يقول<sup>(٥)</sup>: «سبحانه ما أعظم شأنه! وما أتم بيانه، وأوضح برهانه! ﴿قُلِّلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ وأشدّ طغيانه!». فقوله: «﴿قُلِّلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ هو الآية ١٧ من سورة «عبس». ومثل ذلك كثير في كلامه.

وقد يضمّن كلامه معاني بعض الآيات دون اللفظ، كقوله<sup>(٦)</sup>: «لا يفوزون في الدنيا بمباغيهم... ثم يوم القيامة أذهى وأمرّ» فالجزء الأخير من قوله مأخوذ من قوله تعالى: «وَالسَّاعَةُ أَذْهَىٰ وَأَمْرٌ» [القمر: ٤٦].

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٦١٠).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٤٧٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٥٠).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٧٥).

(٥) المصدر نفسه (٦: ١١٧).

(٦) المصدر نفسه (٦: ٥١).

وقد يعقب على بعض الآيات بما ينبئ عن تذوقه، كأن يقول: «فانظر إلى هذا النظم السري، وتعجب ممن يريد تفكيكه!»<sup>(١)</sup>، أو يقول: «كيف ذاق مع هذه الآية قوله: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠]: من تكرير الأفعال وإخراج كل على ما يناسبه؟ وفي إبهام الضمير في «منه» وإبداله، لقوله ﴿أَنْ دَعَا الرَّحْمَنَ وَلدًا﴾ [مريم: ٩١] من الفخامة والهيبة ما لا يخفى على البليغ، بخلاف هذا التعليق، فإنه كالتمهيد لإثبات الرؤية، كما يعطيه الذوق»<sup>(٢)</sup>، وذلك عند تفسير: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرِيكَ وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَقْرَمَكَانَهُ فَسَوْفَ نَرِيكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

\* \* \*

## (٢) الاستشهاد بالحديث الشريف:

اشتهر الطيبي محدثاً، كما اشتهر مفسراً، وله في ذلك كتب، فلا غرابة أن يُعنى بالحديث عناية خاصة في حاشيته، فيتوقف عند بعض أحاديث «الكشاف» شارحاً، أو مخزجاً، أو مصححاً، أو مكمللاً، أو ذاكراً المصدر أو الراوي، أو مضيفاً أحاديث أخرى يقتضيها المقام، ناهجاً نهج المحدثين في تخريج الحديث وتوثيقه، معتمداً في الغالب الصحاح من كتب الحديث. وقد يورد أحاديث وأخباراً من كتب المفسرين، مع النص على ذلك.

وتفاوتت طريقتة في تناول الأحاديث على النحو التالي:

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٤٠).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٥٦٥).

قد يذكر الزمخشري الحديث، فيشير إليه الطيبي بإيراد طرف منه، ثم يقول<sup>(١)</sup> مثلاً: «الحديث رواه ابن ماجه عن خباب، وقال: «جاء الأقرع بن حابس التميمي، وعيينة بن حصن الفزاري». وليس فيه أن عمر رضي الله عنه قال شيئاً، ولا فيه قوله: «الحمد لله الذي لم يُمتني».

وقد يذكر طرفاً من حديث «الكشاف» ثم يكمله ويخرجه، كقوله<sup>(٢)</sup>: «قوله: (قال: أبو رغال)، روى أبو داود، عن ابن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، حين خرجنا معه إلى الطائف، فمررنا بقبر، فقال ﷺ: «هذا قبر أبي رغال. وكان بهذا الحرم يدفع عنه، فلما خرج أصابته النقمة التي أصابت قومه بهذا المكان، فدفن فيه. وآية ذلك: أنه دفن معه غصن من ذهب، إن أنتم نبستم عنه أصبتموه»، فابتدر الناس، فاستخرجوا الغصن».

وقد ينص على راوي الحديث ومصدره، مع التنبيه إلى ما فيه من زيادة أو نقصان، كأن يقول<sup>(٣)</sup>: «قوله: (إن الشيطان قعد لابن آدم بأطرقه) الحديث، أخرجه النسائي عن سبرة بن معبد، مع زيادة ونقصان».

وقد يذكر الزمخشري الحديث كاملاً، فيشير الطيبي إليه قائلاً: «الحديث رواه البخاري وأحمد والترمذي عن جابر، مع زيادة يسيرة»<sup>(٤)</sup>.

وقد يشير إلى حديث «الكشاف»، فيخرجه ثم يؤوله، كأن يقول<sup>(٥)</sup>: «قوله: (رأيتُ

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٠٠). والحديث مخرج في موضعه من التحقيق.

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٤٥٥). وتخرج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٤٣)، وتخرج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٢٥). والحديث المذكور ومخرج في موضعه من التحقيق.

(٥) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٦٤)، وتخرج الحديث في موضعه من التحقيق.

فِي مَا يَرَى النَّائِمُ) الحديث، أخرجه الشيخان عن أبي هريرة. ولعله صلواتُ الله عليه أول السَّوَارِيزِ بالكذابين؛ لأن السوار، سيما إذا كان ذهباً، ليس من سِمة الرجال، خصوصاً الأنبياء، وكوثها في يديه دل على شخصين ينازعانه فيما يتقوى به من الرسالة والنبوة».

وقد يشير إلى حديث «الكشاف» فيخرجه ويكمله، ثم يردفه بحديث أو أكثر، كقوله<sup>(١)</sup>: «قوله: (كما جاء في الحديث)... والحديث من رواية البخاري، ومسلم، والترمذي، عن أبي هريرة: «أن الناس قالوا...»، وعن البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود، عن جرير بن عبد الله، قال...»، وعن مسلم، والترمذي، عن صهيب، أن رسول الله ﷺ قال...» ثم يذكر الأحاديث بتامها.

وقد يكون الحديث الذي يذكره الزمخشري معلقاً على أحد الصحابة، فبينه الطيبي إلى ذلك ويشرح بعض مفرداته، فيقول<sup>(٢)</sup>: «قوله: (وعن ابن عباس: كُلُّ مَا شِئْتَ) الحديث، رواه البخاري عنه تعليقاً»، ثم يشرح الحديث ومفرداته.

وقد يستشهد بحديث من موضع آخر في «الكشاف» لتأييد معنى ما، كأن يقول<sup>(٣)</sup>: «وإلى الوجهين ينظر معنى الحديث الذي أورده المصنّف عن النبي ﷺ: «إِنِّي وَالْجَنُّ وَالْإِنْسُ فِي نَبَأٍ عَظِيمٍ: أَخْلُقُ وَيُعْبَدُ غَيْرِي، وَأَرْزُقُ وَيُشْكِرُ غَيْرِي».

وقد يشير إلى حديث «الكشاف» ويروي غيره مما هو في بابه ومعناه، مثال ذلك<sup>(٤)</sup>: «قوله: «إِنَّ السَّاعَةَ تَهِيحُ بِالنَّاسِ». رويها عن أبي هريرة، قال: «قال رسول الله ﷺ:

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٦٧). والأحاديث المذكورة ومخرجة في التحقيق.

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٧١).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٢)، وتخرّيج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ٦٩٣)، وتخرّيج الحديثين في موضعيهما من التحقيق.



«لَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ، وَقَدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا، فَلَا يَتَبَايَعَانِهِ وَلَا يَطُوبِيَانِهِ...»، أخرجه البخاري ومسلم.

\* \* \*

وقد يستشهد الزمخشري بأحاديث ضعيفة أو موضوعة، فیسكت الطيبي عنها، مع تعرضه لشرحها، وكان يُنتظر من الطيبي، وهو المحدث، أن ينبه إلى ذلك، إلا أنه لم يفعل، بل قد يذهب هو أيضاً إلى الاستشهاد بأحاديث ضعيفة، كقوله<sup>(١)</sup>: «قوله: (المعدة بيت الداء)، معنى الحديث ما رواه البيهقي في «شعب الإيمان»، عن أبي هريرة، قال: «قال رسول الله ﷺ: «المعدة حوض البدن، والعروق إليها واردة. فإذا صححت المعدة، صدرت العروق بالصحة، وإذا فسدت المعدة صدرت العروق بالسقم»، ثم يفيض في شرح الحديث، وبيان معناه، دون أن يشير إلى درجته، علماً بأنه والذي قبله من الأحاديث الضعيفة<sup>(٢)</sup>.

وقد لا يجد الطيبي للحديث أصلاً في كتب السنة، مما يوحي بضعفه، فيعتمد على كتب التفسير، قائلاً: «وقد أجمع أكثر المفسرين على نقل هذا الحديث. وقضية النظم تستدعيه»<sup>(٣)</sup>.

وقد يشير إلى حديث «الكشاف» ويخرجه ليبيّن وجه الاستشهاد به، مثل<sup>(٤)</sup>: «قوله: (يأخذ للجَمَاءِ مِنَ الْقَرْنَاءِ)... هذا الحديث استشهد به لقوله: (ويُنْصَفُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ)، لا لقوله: (فيعوضها)؛ لأنه لا يثبت التعويض إلا إلى المكلفين، لأن قوله: (يعني الأمم كلها) مشتمل على المكلفين وغير المكلفين».

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٧٢)، وتخرّج الحديثين في موضعيهما من التحقيق.

(٢) انظر بيان ذلك في موضعه من التحقيق.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٣٩).

(٤) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٧٧)، وتخرّج الحديث في موضعه من التحقيق.

وقد يستشهد الطيبي على معنى آية بحديث لم يرد في «الكشاف»، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، يذهب الطيبي إلى تأييد رواية ابن عباس بأن الله تعالى خلق بني آدم مؤمناً وكافراً، ثم يعيدهم، ويدعم ذلك بقوله: «ويؤيده ما روينا عن الترمذي، عن عمرو بن العاص، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان... ثم قال: «فَرَعَ رَبُّكُمْ مِنَ الْعِبَادِ: فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ، وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ». ثم بين الطيبي ما في الحديث من نكتة بيانية، فيقول: «والظاهر أن قوله: «هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» صار على طريق التمثيل»، كما قد يشرح بعض مفرداته وتراكيبه، فيقول: «وَأَجْمَلَ عَلَى آخِرِهِمْ: من قوله: أَجْمَلَ الْحَسَابِ: إِذَا تَمَمَّ وَرَدَّ مِنَ التَّنْصِيلِ إِلَى الْجُمْلَةِ، فَأُثْبِتَ فِي آخِرِ الْوَرِقَةِ مَجْمُوعَ ذَلِكَ وَجَمَلْتَهُ. وَفَرَعَ رَبُّكُمْ: فَذَلِكَ الْكَلَامُ وَنَتِيجَتُهُ»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وقد يسوق الطيبي حديثاً غير وارد في «الكشاف» استشهداً على فن بلاغي، كالأسلوب الحكيم، كقوله<sup>(٢)</sup>: «ومن هذا الأسلوب ما روينا عن البخاري ومسلم، عن أنس، أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَعَدَدْتَ لَهَا؟»».

وقد يستشهد الطيبي بالحديث لبيان معنى كلمته، كقوله<sup>(٣)</sup>: «والدين: العادة. النهاية: «وفي الحديث: «إِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ». أَوْ لِدَحْضِ شَبْهَةٍ يَثِيرُهَا الزَّمْخَشَرِيُّ ضِدَّ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَيَعْلَقُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: «هَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ، مُنَاقِضٌ لِمَا رَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٦٨-٣٦٩)، وتخریج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٢) المصدر نفسه (٦: ٧٠٥). وانظر تخریج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٣١-١٣٢). وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢: ١٤٨).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٣٩٠). وانظر تخریج الحديث في موضعه من التحقيق.

«قَارِبُوا وَسَدِّدُوا، وَاَعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يَنْجُو أَحَدٌ مِنْكُمْ بِعَمَلِهِ...»، وفي رواية أخرى لأبي هريرة: «لَنْ يُدْخَلَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ الْجَنَّةَ».

\* \* \*

ولا يقتصر الطَّيْبِيُّ على ما يورده «الكشاف» من أحاديث، أو ما يرويه هو نفسه، بل يورد أحاديث ضمن نصوص ينقلها من مصادر مختلفة، فيخرِّجها أحياناً، أو يشرح بعض مفرداتها، أو يسكت فلا يفعل شيئاً من ذلك.

فقد نقل عن الرازي<sup>(١)</sup> أنه «جاء في الحديث: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ فِي ظُلْمَةٍ، ثُمَّ رَسَّ عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ»، فيعقب الطَّيْبِيُّ على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «وقلت: الحديث من رواية الإمام أحمد بن حنبل، والترمذي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ الْخَلْقَ فِي ظُلْمَةٍ، ثُمَّ أَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ يَوْمَئِذٍ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ نُورِهِ اهْتَدَى، وَمَنْ أَخْطَأَهُ ضَلَّ». وفي رواية الترمذي: «فَلِذَلِكَ أَقُولُ: جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ».

وينقل عن الزجاج<sup>(٣)</sup> أنه ﷺ قال: «أَخَافُ أَنْ يَتَلْغُوا رَأْسِي»، فيعقب الطَّيْبِيُّ على ذلك بتخريج الحديث، وروايته بتمامه، ويشرح بعض مفرداته وتراكيبه، فيقول<sup>(٤)</sup>: «قوله: «لا يغسله الماء»: إما عبارة عن أن يكون محفوظاً في الصدور... أو عبارة عن ثباته وبقائه... الثلغ: الشدخ».

\* \* \*

(١) انظر: تفسير الرازي (التفسير الكبير) (١٢: ١٥١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١١).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢: ٣٤٧).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣١٥).

ولئن كان الطَّيِّبِي يهتَم بتخريج الأحاديث، في الغالب، وذكر روايتها ومصادرها، إلا أنه قد لا يفعل ذلك أحياناً، فيسوق الحديث مجرداً، هكذا<sup>(١)</sup>: «ومنه الحديث: «لَقَدْ أَعَدَّ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى مَنْ بَلَغَ بِهِ مِنَ الْعُمْرِ سِتِّينَ سَنَةً»، أي: لم يُبَقِّ فيه موضعاً للاعتذار، حيث أمهله طول هذه المدة». كما أنه قد يردُّ حديثَ ضَمَّنَ نَصَّ يَسْتَشْهَدُ بِهِ، فلا يعلِّق عليه بشيء، كقوله<sup>(٢)</sup>: «النهاية: فُلَانٌ حَسَّنَ الْمَلَكَةَ: إِذَا كَانَ حَسَنَ الصَّنِيعَةِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سِوَى الْمَلَكَةِ».

وقد يكرر الاستشهاد بالحديث الواحد في موضعين مختلفين، لكن المعنى واحد، كالحديث الذي سبق ذكره: «إِنِّي وَالْجَنَّةُ وَالْإِنْسُ فِي نَبَأٍ عَظِيمٍ...» فقد استشهد به عند تفسير الآية الأولى من سورة «الأنعام»، ثم عند تفسير الآية (١٠٠) من السورة نفسها<sup>(٣)</sup>. أو يذكر طرفاً من الحديث ويشير إليه إذا سبق ذكره، بقوله<sup>(٤)</sup>: «إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ».

وقد لا يكتفي بالاستشهاد بحديث واحد للغرض الواحد، بل يستشهد بعدة أحاديث، كأن يقول<sup>(٥)</sup> في الاستشهاد لبيان منزلة السنة النبوية المطهرة: «روينا عن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، والدارمي، عن المقدم قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَى أُرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيَّكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ...»، وفي

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٥٤١). وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤: ٣٥٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٢، ١٩١).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٥٦).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٦٦١)، وانظر: تخريج الأحاديث في مواضعها من التحقيق.

«جامع الأصول»، عن زُرَيْنِ الْعَبْدَرِيِّ، عن أَبِي رَافِعٍ، أن رسول الله ﷺ قال: «لا أَعْرِفَنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي أَنَا أَمَرْتُهُ أَوْ نَهَيْتُهُ عَنْهُ، وَهُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ، فَيَقُولُ: مَا تَنْدَرِي مَا هَذَا! عِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ، وَلَيْسَ هَذَا فِيهِ...»، وقد روى الترمذي، وأبو داود، وابن ماجه عنه نحوه، وروايتهم أقصر.

\* \* \*

وطريقة الطيبي في توثيق الحديث تكون إما بذكر المصدر أولاً ثم الحديث، كما رأينا، وهو الغالب في طريقته، أو بذكر الحديث ثم المصدر أخيراً، كأن يقول<sup>(١)</sup>: «ولذلك ورد: «الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي...» أخرجه أبو داود عن أبي هريرة».

وقد يقتبس الطيبي الحديث، ويضمّنه كلامه، دون أن ينصّ على ذلك، كقوله، وهو يتحدّث عن أسماء الله وصفاته: «وقُلْ: لا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»<sup>(٢)</sup>، فهذا جزء من حديث أخرجه مسلم، وابن حنبل. وقد ينصّ أحياناً، فيقول<sup>(٣)</sup> وهو يتحدّث عن صفات رسول الله ﷺ وأخلاقه: «وَكَانَ خُلِقَهُ الْقُرْآنَ، كَمَا رُوي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا».

والطيبي يتذوّق سحر الحديث وبيانه، كما يتذوّق إعجاز القرآن ونظمه، كأن يقول مثلاً، بعد أن يورد الحديث ويشرحه: «فانظر إلى هذه الرموز التي تحيّر العقول»<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٧٦)، وانظر: تخرّيج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٨١)، وانظر تخرّيج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٣) المصدر نفسه (٦: ٧١٩).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٧٠٦).

### (٣) الاستشهاد بالشعر:

لا يُخْفَى عَلَى مَنْ يَطَالِعُ حَاشِيَةَ الطَّبِيِّ مدى اهتمامه بالشواهد الشعرية، سواء منها تلك التي يوردها الزمخشري، أو التي يوردها الطَّبِيُّ نَفْسُهُ ابتداءً، وتتعدد هذه الشواهد وتتنوع بين جاهلية وإسلامية، كما تتنوع طريقة الطَّبِيِّ في إيراد هذه الشواهد وتناولها، وهو يعتمد في ذلك على المصادر اللغوية والأدبية المختلفة، كما يعتمد على حفظه.

فقد يتوقف الطَّبِيُّ عند كلمة من عَجَزَ بيت أوردَه الزمخشري في «الكشاف»، ليشرح معناها فقط... كأن يقول<sup>(١)</sup>: «الموكَّفةُ: من الإكاف، وهو: البرْدَعَةُ»، أو كلمة في صدر البيت، فيشرح معناها، ويشرح البيت كاملاً، ويبين ما فيه من نكتة بلاغية، فيقول<sup>(٢)</sup>: «وَكْتَبِيَّةٌ - البيت. ألحق الهاء بالكتيبة، لأنه جعله اسماً للجيش، وهو: من تَكْتَبَتِ الحَيْلُ، أي: تَجَمَّعَتْ. يقول: رَبَّ جَيْشٍ خَلَطْتُهَا بجيش، فلما اختلطتْ نَفَضْتُ يدي، وتركتهم وشأنهم، وفي البيت كنايات...».

وقد يشير إلى بيت «الكشاف» بذكر بعض صدره فقط، ثم يذكر بيتين قبله، ويذكر البيت نفسه كاملاً، ثم يشرح معاني المفردات الصعبة، ويُعْرَب بعضها، كأن يقول<sup>(٣)</sup>: «قوله:

بِمُسْتَأْسِدِ الْقُرَيَّانِ

قبله:

فإن نَظَرْتُ يوماً بِمُؤَخَّرِ عَيْنِهَا إِلَى عَلَمٍ فِي الْعَوْرِ قَالَتْ لَهُ: ائْبَعِدِ

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٦٤).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٢٤-١٢٥).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٨٣). والأبيات مخرّجة في موضعها من التحقيق.

بأرضٍ ترى فَرخَ الجُبَارَى كأنه بها راكبٌ مُوفٍ على ظَهْرٍ قَرَدٍ  
بمُستأسِدِ القُرْبَانِ عَافٍ نَبَأُهُ تُسَاقِطُنِي، والرَّحْلَ مِنْ صَوْتِ هُدْهِدٍ

وقد يذكر صدر بيت فقط من عدّة أبيات في «الكشاف»، دون أن يذكرها، أو يكمل البيت الذي ذكر صدره، مكتفياً بشرح بعض مفرداتها أو إعرابها، مثل أن يقول<sup>(١)</sup>: «قوله:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم

الآيات

أوسد: من الوسادة، أي: أوسد يميني في رمسي. دفيناً: منصوب على الحال...».

وقد يذكر صدر بيت «الكشاف» ليبين الشاهد فيه، ولا يشرح معناه إذا كان ظاهراً، فيقول<sup>(٢)</sup>: «قوله:

ومهما يكن عند امرئ من خليقة

والخُلُقُ والخليقة واحد. والشاعر ذكر الضمير في «يكن» حملاً على لفظ «مهما»، وأنث في الباقي حملاً على المعنى؛ لأنه في معنى الخليقة. ومعنى البيت ظاهر».

وقد يذكر صدر بيت «الكشاف» مع وجود البيت فيه كاملاً، ثم يتمه برواية مخالفة، ويذكر بيتاً قبله. ويذكر القائل إذا التبس ذكره عند الزمخشري، ويبين سبب استشهاده به، كأن يقول<sup>(٣)</sup>: «قوله:

وأزرقُ الفجرِ يندو قبلَ أبيضه

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩) والآيات المذكورة ومخرجة في موضعها من التحقيق.

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٣٢).

(٣) انظر: الكشاف، (٦: ١٧٢).

الطائي: هو البحرّي. وتماه:

وَأَوَّلُ الْغَيْثِ رَشٌّ ثُمَّ يَنْسَكِبُ

قبله:

هَذِي مَخَالِيلُ بَرَقِ خَلْفَهُ مَطَرٌ جَوْدٌ، وَرَوِي زِنَادٍ خَلْفَهُ هَبٌ

استشهد به عليّ أن الصُّبح هو الذي ينشَقُّ عن بياض النهار.

وقد يذكر الطَّيبي صدر بيت ذكره الزمخشري، ثم يكمله، ويذكر قائله، ويشرحه، ويبين الشاهد فيه، ويذكر بعض مصادره، وينبّه إلى ما فيه من علل عروضية، مثل<sup>(١)</sup>:  
«قوله:

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً

وأشدد الزجاج تماه:

وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرَّعَازُ

والبيت للفرزدق. والزعازع: الرياح الشديدة، والأصل: «اختير من الرجال»، يصف قومه بالسماحة والجدود... وهو من أبيات «الكشاف». وقيل: هذا البيت إذا رُوي: «ومنا - بالواو يكون ظاهر التقطيع، وإن رُوي بغيرها يكون أحرَم، فنقول: ومن نلّ / فعولُن. لذي اختيرز / مفاعيلُن. وكذا نقول: من نلّ / فعُلن، لذي اختيرز / مفاعيلن، والباقي ظاهر».

وقد يشير إلى اختلاف المصادر في رواية البيت، بعد أن يذكر صدره من

«الكشاف»، كأن يقول<sup>(٢)</sup>: قوله:

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩٧).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٩٩).



عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

أنشد تمامه ابنُ قتيبة الدينوري في كتاب «مُشکل القرآن» عن الفراء:

حَتَّى شَتَّ هَمَّالَةٌ عَيْنَاهَا

وفي الحواشي أن هذا المِصْرَاع تمام قوله:

حَرَامٌ عَلَى عَيْنِي أَنْ تَطْعَمَا الْكَرَى».

وقد يكون البيت مذکوراً كاملاً في «الكشاف»، فيذكر الطيبي عجزه، ويكمّله

كما ورد في «الكشاف» بذكر صدره، ثم يشرح بعض مفرداته، ويُجْمِل معناه، ويذكر

البيت الذي بعده، كأن يقول<sup>(١)</sup>: «قوله:

وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالَ نَائِلُهُ

أوله:

أَخِي ثِقَةٌ لَا تُهْلِكُ الْخَمْرُ مَالَهُ

بعده:

تَرَاهُ، إِذَا مَا جِئْتَهُ، مَتَهَلَّلًا كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهُ

يقول: جُودُهُ ذَاتِي... مَتَهَلَّلًا، أَي: ضاحكاً».

وقد لا يكون مذکوراً في «الكشاف» سوى العجز، فيذكره الطيبي، ويكمّله،

ويذكر قائله، ويشرح، مثل أن يقول<sup>(٢)</sup>: «قوله:

جِسْمُ الْجِمَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٦٩).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٨٣).

أَوَّلُهُ لِحَسَانٍ:

لَا بِأَسَّ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ

يقول: لا يعجبنيك من القوم عِظَمُ أجسامهم، وطولُ قامتهم. إنما المرء بالحلم والعلم، لا بالشحم واللحم».

وقد لا يذكر الزمخشري إلا بعض العجز، فيذكره الطيبي، ويكمله، ويشرح مفرداته، كأن يقول<sup>(١)</sup>: «قوله:

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أَوَّلُهُ:

لَدُنِّ بَهْرٍ الكَفِّ يَعْسُلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ...

يصف الرمح. لدن، أي: لين، عَسَلَ الذئب...: أَسْرَعَ...».

وقد يكون المذكور عجز البيت، فيذكر الطيبي البيت كاملاً في معرض الاستشهاد على صحّة قراءة في القرآن، كما يذكر قائله، ويشرح مفرداته، كأن يقول<sup>(٢)</sup> عند بيان القراءة المشهورة في قوله تعالى ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، فَقَلَّبَ كَمَا قَلَبَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَتَلَحَّقُ خَيْلٌ لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا وَتَشْقَى الرَّمَاحُ بِالصَّيْطِرَةِ الحُمْرِ

البيت لخداش بن زهير.

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٤٢).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٠١).

الهُوَادَةُ: الصَّلْح... الضَّيْطَر: الرَّجُلُ الضَّخْمُ الَّذِي لَا عَنَاءَ عِنْدَهُ، وَالْحُمْرُ:

العجم...»

وقد يشير الزمخشري مجرد إشارة إلى البيت، ولا يورده، فيحققه الطيبي، ويذكره، ويشرح مفرداته، ويعرب بعضها، ويوضح الشاهد فيه، كأن يقول<sup>(١)</sup>: «قوله: (في بيت الكتاب)، وهو:

إِذَا تَغْنَى الْحَمَامُ الْوُزُقُ هَيَّجَنِي - وَلَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْهَا - أُمَّ عَمَّارٍ

الْوُزُقُ: جمع أَوْزُق، وهو الذي لونه لون الرماد... هَيَّج: يتعدى إلى مفعول واحد، فلما ضمته معنى 'ذكر' عداه إلى المفعول الثاني، وهو «أُمَّ عَمَّارٍ»، أي: إذا تغنى الحمام ذكرني أُمَّ عَمَّارٍ. «ولو تعزيت عنها»: معترضة، فلا يكون الضمير في «عنها» إضماراً قبل الذكر، كما قيل.»

وقد يكتفي الزمخشري عن قائل البيت، فيكشف الطيبي عن اسم القائل، ويذكر المناسبة، ويشرح بعض المفردات، دون أن يورد البيت، مثل قوله<sup>(٢)</sup>: «قوله: (ولبعض المجاورين)، قيل: عنى به نفسه. وقيل له: لِمَ تُجَاوِرُ مَكَّةَ؟ قال: القلب الذي أجد نمة لا أجده هاهنا. مُتَّابِي: مرَّجعي...»، والبيت المشار إليه في ديوان الزمخشري فعلاً.

ولا يقتصر الطيبي على إيراد شواهد «الكشاف»، ولكنه قد يسوق نصوصاً تتضمن شواهد شعرية، فيوردها كما هي، دون تعليق، استشهاداً على معنى كلمة مثلاً؛ ففي

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٠٢-٥٠٣).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٦٣-١٦٤). وانظر: البيت وتوثيقه في موضعه من قسم التحقيق.

شرحه<sup>(١)</sup> لقول الزمخشري: (وأصل الغيِّ الفساد)<sup>(٢)</sup>، يستشهد بقول الراغب<sup>(٣)</sup>: «الغيِّ من اعتقاد فاسد... قال:

وَمَنْ يَغْوِ لَا يَعْدَمُ عَلَى الْغِيِّ لَائِيًا».

وقد يكون المقام مقام شاهد نحوي أو بلاغي، مثل<sup>(٤)</sup>: «قال صاحب «الفرائد»: وما يشاكل هذا في اعتبار المعطوف عليه من حيث المعنى... قول الشاعر:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى  
وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا».

وقد يكون الشاهد موضحاً في النص المقتبس، فيكتفي الطيبي بإيراده كما هو، كأن يقول<sup>(٥)</sup>: «قال ابن جني: ... ونحوه بيت «الكتاب»:

لَيْبِكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ  
وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

كأنه لما قيل: لَيْبِكَ يَزِيدُ، قيل: مَنْ يَبْكِيهِ؟ قال: ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ».

وقد ينقل نصاً من مصدر ما، ثم يُتبعه شاهداً شعرياً من المصدر نفسه، ذكر فيه قائله، كقوله<sup>(٦)</sup>: «الجوهري: الجارُّ: الذي أجزته من أن يظلمه ظالم...».

وأشد لمروان:

هُمُ الْمَانِعُونَ الْجَارَ حَتَّى كَأَنَّهُ  
لَجَارُهُمْ فَوْقَ السَّمَاءِ مُنَزَّلُ

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٤١-٣٤٢).

(٢) الكشاف (٦: ٣٤١).

(٣) المفردات في غريب القرآن، ص ٣٦٩.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٩٢).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٢٥٨-٢٥٩). وانظر: المحتسب - لابن جني (١: ٢٢٩-٢٣٠).

(٦) فتوح الغيب (٦: ٢٤٥). وانظر: الصحاح (٢: ٦١٨) - مادة «جور».

وقد يوازن بين رواية البيت الواحد في مصدرين مختلفين، ويشرح بعض مفرداته، كأن يقول<sup>(١)</sup>: «رَوَى الْوَاحِدِيُّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ قَبِيحٌ، قَلِيلٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ، كَمَا أَنْشَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنًا      زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

وفي «المفصل»:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ

الزَجَّ: الطعن. والمِزَجَّة - بكسر الميم -: الرمح القصير كالْمِزْرَاقِ. وأبي مزادة: كُنْيَةُ رَجُلٍ.

وقد يستشهد ببيت استشهد به الزمخشري، لكنه غير وارد في «الكشاف»، ولم ينص على مصدره، كأن يقول<sup>(٢)</sup>: «رُوِيَ عَنِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ قَالَ: «فِي» فِي هَذِهِ الْآيَةِ<sup>(٣)</sup> مِثْلُ «فِي» فِي قَوْلِ عُرْوَةَ بْنِ أَدْنِيَةَ:

إِنَّ تَكَّ عَنْ أَحْسَنِ الصَّنِيعَةِ مَا      فُوكَا فَنِي آخِرِينَ قَدْ أَفْكُوا.

ثم يشرح البيت ومفرداته نقلاً عن «الصحاح» للجوهري<sup>(٤)</sup>، دون نص على ذلك.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٦١).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٣٨٠).

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨].

(٤) الصحاح (٤: ١٥٧٣) - مادة «إفك».

ليس هذا فقط، بل إن الطيبي يكثر من الاستشهاد بالشعر من غير ما ذكر، لبيان معنى من المعاني، أو لتأييد وجهة نظر، أو لحكم نحوي، أو لقضية بلاغية، وتتفاوت طريقتة في ذلك بين إيراد الشاهد مجرداً من أي تعليق، أو شرحه وشرح مفرداته، أو ذكر الشاعر، أو ذكر موطن الشاهد وبيانه.

فعند تفسير قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاءُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢] يقول الطيبي<sup>(١)</sup>: «أو يقال لهم حين يُحَالُ بينهم وبينهم، كما تقول لمن ادَّعى أن له ناصرًا ينصره... أين ناصرك الذي علقت به الرجاء... ومنه قول الشاعر:

كما أبرقت فوما عطاشاً غمامةً      فلما رأوها أقشعت ومجّلت.

ويقول معلقاً على تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]:

«الثاني صحيح، والأول اعتزال. وأنشد أصحابنا:

وإني إذا أوعدتُهُ ووعدتُهُ      لمخلفٍ إيعادي ومُنجزٍ موعدي»<sup>(٢)</sup>.

وقد تعرض له في كلام الزمخشري مسألة نحوية، فيبحثها الطيبي، ويمثل لها، كأن يقول<sup>(٣)</sup>: «عسى تقتضي أن يؤتى لها باسم وخبر، وشرط الخبر أن يكون «أن» مع الفعل المضارع. وربما يستعمل بغير «أن» تشبيهاً لها ب«كاد»، نحو قوله:

عسى الكربُ الذي أمسيت فيه      يَكُونُ وراءه فرجٌ قريبٌ».

وقد تعرض له قضية بلاغية في كلام الزمخشري، فيوضحها، ويستشهد لها، مثل

قوله<sup>(٤)</sup>: «جرّد من نفسه شخصاً... كما فعل امرؤ القيس في قوله:

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٢). وانظر: الكشف (٦: ٥١).

(٢) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ٢٨٢).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٩١).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ٤٨١).

تطاوَل لَيْلِكَ بِالْإِثْمِـدِ وَنَامَ الْحَلِيُّ وَلَمْ تَرَ قَدْ.

وذلك عند تفسير: ﴿فَكَيْفَ ءَأَسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣].

وقد يورد الشاهد، منسوباً إلى قائله، ويشرح الشاهد فيه، كقوله<sup>(١)</sup>: «.. ومنه

قول أبي النجم:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

أي: أنا ذلك المشهور في الفصاحة، وشعري هو المعروف بالبلاغة».

وقد يذكر الشاهد غير منسوب، لكنه يبين وجه الاستشهاد به، كأن يقول<sup>(٢)</sup>:

«ونحوه قول الشاعر:

قَالُوا: خُرَّاسَانُ أَفْصَىٰ مَا يُرَادُ بِنَا ثُمَّ الْفُقُولُ، فَقَدْ جِئْنَا خُرَّاسَانَا

أي: إن صح ما قلتم من أن خراسان المقصد، فقد جئنا، وأين لنا الخلاص؟».

وقد يسوق الشاهد، ويذكر صاحبه، دون بيان وجه الاستشهاد، كقوله<sup>(٣)</sup>: «قال

ابن نباتة:

فَلَا بُدَّ لِي مِنْ جَهْلَةٍ فِي وَصَالِهِ فَمَنْ لِي بِخَلِّ أَوْ دِعِ الْحَلْمِ عِنْدَهُ؟».

والبيت شاهد على الإدماج.

وقد يورد الشاهد، ويذكر قائله، والمناسبة، ثم يشرحه، كقوله<sup>(٤)</sup>: «قال الشاعر:

وإِبْسَالِي نَيْيِّ بَغَيْرِ جُرْمٍ بَعَوْنَاهُ وَلَا بِدَمِ مُرَاقٍ

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٠).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٢٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٥٩).

(٤) المصدر نفسه (٦: ١٣٢).

... قائل البيت: عوف بن الأحوص، وكان حمل عن غنيّ لينيّ قُشِيرَ دَمِ ابْنِي السَّجْفِيَّةِ، فقالوا: لا نَرْضِي بك، فرهنهم بنيه طلباً للصلح، فقال تحشراً وتلهُفاً على تسليم بنيه إلى الهلكة، بغير جُرمِ جَرَمِوه، ولادم أهراقوه».

وقد يستشهد بالبيت لمعنى كنائيّ، تعقياً على عبارة وردت في قول الزمخشري، كقوله<sup>(١)</sup>: «قوله: (يومٌ ذو كواكب). وأنشد الزجاج:

فِدَى لِنِي دُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذَا كَوَاكِبَ أَشْهَبَا

والعرب تقول لليوم الذي فيه شدّة: يَوْمٌ مُظْلِمٌ».

\* \* \*

وقد يقتصر الطيّب على موطن الشاهد من البيت، فيذكره، كأن يقول<sup>(٢)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]: «قوله: (ما: مزيدة، لتوكيد القلّة) فيؤذن بالعدم، كقوله:

قَلِيلُ التَّشَكِّي

البيت».

وقد يفعل عكس ذلك، فيستشهد بغير بيت واحد، للقضية الواحدة، مثل: قضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه، كقوله<sup>(٣)</sup>: «وأنشد السّجاونديّ:

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَاثِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

... ومثله في شعر المتنبي:

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٢٢).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣١٩-٣٢٠).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٦٢).



حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةً سَقَاها الْحِجْيُ سَقْيَ الرِّياضِ السَّحَابِ».

وقد يذكر البيتين<sup>(١)</sup> لبيان أخذ الزمخشري منها في كلامه، كما سبق بيانه عند الحديث عن منهجه في شرح كلام الزمخشري.

وقد استدعيه المقام إنشاد بضعة عشر بيتاً في موضع واحد، وذلك في قصة الرسول ﷺ مع أمّ معبد: بعض هذه الأبيات منسوب للحجّ، وبعضها لحسان بن ثابت<sup>(٢)</sup>.

وقد يكرّر الاستشهاد بالبيت الواحد في غير موضع، للغرض نفسه، ويكرّر العبارة التي يعقب بها على الشاهد، كتكراره<sup>(٣)</sup> قول العباس بن الأحنف:

قَالُوا: خُرَاسَانَ أَقْصَى مَا يُرَادُ بِنَا      ثُمَّ الْقُفُولُ، فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانَا

\* \* \*

وللطبيّ لَمَحَاتٍ نَقْدِيَّةٍ تَدُلُّ عَلَى تَذَوُّقِهِ لِلشَّعْرِ كَذَلِكَ، إِضَافَةً إِلَى تَذَوُّقِهِ لِلقُرْآنِ الكَرِيمِ والحَدِيثِ، كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: «وَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣]. فلفظة: «لي»، مقدّمة، جاءت حسنّة. وإذا جاءت منقطعة لا تجيء لاثقة، كقول المتنبي:

تَمْسِي الأمانِي صَرَعى دُونَ مَبْلَغِهِ      فلا يَقولُ لِسِيءٍ: لَيْتَ ذَلِكَ لي!

\* \* \*

(١) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ٥٩٥)، وانظر: المبحث الأول من هذا الفصل ص ١٦٩-١٧٠.

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ٧٠٩-٧١٠).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٢٣، ٣٠٠).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٧).

#### ٤) الاستشهاد بالأمثال:

تضمّنت الحاشية مجموعة من الأمثال، ورد بعضها عَرَضاً إما في أثناء كلام الطَّيِّبِ، أو ضمّن نصّ ينقله من مصدر ما، وورد بعضها في «الكشاف»، فتوقف الطَّيِّبِ عنده يشرحه، أو يذكر قصته، وأورد هو نفسه بعضها الآخر، إما استشهاداً لقضية لغوية، أو لبيان تأثر الزمخشري ببعضها ونقله منه. والطَّيِّبِ في تعرّضه للأمثال قد يوجز، وقد يفصّل، معتمداً على كتب الأمثال، لا سيما «مجمع الأمثال للميداني»، ومعاجم اللغة، وكتب الأدب.

يقول الزمخشري عن الكفار، عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن هَذَا إِلَّا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]: [يجعلون كلام الله وأصدق الحديث خرافات وأكاذيب] (١)، فتستوقف الطَّيِّبِ (٢) كلمة «خرافات» ليورد قول الجوهري: «خرافة: اسم رجل من عذرة، استهوتّه الجنّ، فكان يحدث ما رأى، فكذبوه، وقالوا: حديث خرافة» (٣)، وكأنه يورد بذلك قصّة المثل ومضربه.

ويورد الزمخشري عبارة (لَقِيْتُ مِنْهُ الْأَمْرَيْنِ) (٤)، فيردّ الطَّيِّبِ هذه العبارة إلى مصدرها، ويزيدها وضوحاً، بقوله (٥): «رَوَى الْجَوْهَرِيُّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ: لَقِيْتُ مِنْهُ الْأَمْرَيْنِ، بَنُونَ الْجَمْعِ، وَهِيَ: الدَّوَاهِي، وَعَنْ الْكَسَائِيِّ: لَقِيْتُ مِنْهُ الْأَقْوَرَيْنِ بِكَسْرِ

(١) الكشاف (٦: ٥٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٨-٥٩).

(٣) الصحاح (٤: ١٣٤٩) - مادة «خرف».

(٤) الكشاف (٦: ٩٢).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٩٢). وانظر: الصحاح (٢: ٨١٥) - مادة «مرر»، و(٢: ٨٠٠) - مادة

الراء، والأقوريات، وهي: الدواهي العظام. وقال الميداني<sup>(١)</sup>: لقيتُ منه الأقورين،  
والفتكرين، والبرحين: إذا لقي منه الأمور العظام».

وقد يعمد الطيبي إلى توضيح تمثّل الزمخشري بالمثل، كأن يقول<sup>(٢)</sup>: «قوله:  
(أيادي سبأ)، وقع في الكتاب صفة مصدر محذوف، أي: فيفرقكم أتباع السبل تفرّقاً  
مثل تفرّق أيادي سبأ... الجوهري<sup>(٣)</sup>: ذهبوا أيدي سبأ وأيادي سبأ، أي: متفرّقين،  
وهما اسمان جُعلا اسماً واحداً. النهاية<sup>(٤)</sup>: سبأ: اسم مدينة بلقيس باليمن. وقيل: هو  
اسم رجل وكذا عامة قبائل اليمن، وكذا جاء مفسراً في الحديث، وسُميت المدينة به».

وقد يضمن الزمخشريّ كلامه جزءاً من مثل، فيكملة الطيبي بإرجاعه إلى مصدره،  
كأن يقول<sup>(٥)</sup>: «قوله: (تلمح مرتبتها كـ «لَا وَلَا») ... قال المطرزيّ: «وفي الأمثال: أسرعُ  
منها ولا، وأقلُّ من لفظ لا» وأنشد:

يَكُونُ نَزُولُ الرَّكْبِ فِيهَا كَلَا وَلَا      غَشَاشًا، وَلَا يُدْتُونُ رَحْلًا عَلَى رَحْلِ

وقد يقصد الطيبي إلى بيان أخذ الزمخشري من المثل، أو تضمينه إياه كلامه،  
فيورد قصة المثل مشتملة على أمثال أخرى غيره، فحينما قال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: (إن الرجال  
ليسوا بجُزُر) في معرض شرحه لقول حسان:

جِسْمُ الْجِمَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ

(١) مجمع الأمثال (٣: ١١٣).

(٢) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ٢٩٤).

(٣) هذا القول غير وارد في الصحاح - للجوهري.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢: ٣٢٩).

(٥) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ٣٥١).

(٦) الكشف (٦: ٣٨٣).

بأدر الطَّيِّبِي إِلَى الكَشْفِ عَنِ المَثَلِ وَقَصَّتْهُ بِقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>: «قال الميداني<sup>(٢)</sup>: قاله شَقَّةُ ابنِ ضَمْرَةَ، وكان المنذر يسمع به، ويعجبه ما يُلغُه عنه. فلما رآه قال: تسمع بالمعديي خيرٍ من أن تراه. فأرسلها مثلاً. قال شَقَّةُ: أبيت اللعن، وأسعدك إلهك، إنَّ القومَ ليسوا بِجُزُرٍ، وإنما الرجل بأصغريه: لسانه وقلبه. فأعجب المنذر كلامه، وسره كلُّ ما رأى».

وقد يُروى المثل بروايتين، فبينه الطَّيِّبِي إلى ذلك، ذاكرًا مضره ومورده وقصته كاملة من مرجع معتمد، يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (تحسبها حمقاء وهي باخس).

ويقول الطَّيِّبِي<sup>(٤)</sup>: «وفي رواية: باخسة. فعلى الأول تأويله: إنسان باخس، أو على النسب، كـ«لأبن» و«تأمر». قال الميداني<sup>(٥)</sup>: أصل المثل أن رجلاً من بني العنبر جاورته امرأة، فنظر إليها، فحسبها حمقاء، لا تعقل، ولا تحفظ مالها، فقال العنبري: ألا أخلط مالي ومتاعي بهاها ومتاعها، ثم أقاسمها، فأخذ خير متاعها، وأعطىها الرديء من متاعي؟ فقاسمها بعدما خلط متاعه بمتاعها، فلم ترض عند المقاسمة حتى أخذت متاعها. ثم نازعته، وأظهرت له الشكوى، حتى افتدى منها بما أرادت، فعوتب عند ذلك، فقال: «تحسبها حمقاء وهي باخسة» يُضربُ لِمَنْ يَبالُه وفيه دهاء».

وقد يستشهد الطَّيِّبِي بالمثل في معرض بحث مسألة نحويّة، دون أن يتعرّض للمثل بشيء، ومثال ذلك قوله عن «عسى»: «وقد يجيء خبرها اسماً منصوباً، للرجوع

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٨٤).

(٢) مجمع الأمثال (١: ٢٣٠).

(٣) الكشاف (٦: ٤٦٦).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٦٦).

(٥) مجمع الأمثال (١: ٢١٧).

إلى أصله المتروك، نحو قولها: «عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُو سَاءً»<sup>(١)</sup>، وهذا من قول الزبّاء، يُضْرَب للرجل يقال له: لعل الشر جاء من قبلك».

وقد يضمن الطّبيي كلامه بعض الأمثال، كأن يقول<sup>(٢)</sup>: «وذلك ليستأنف السامع به اذكّاراً... وأن تُقرع لهم العصا مرّات، وتُققع لهم الشّنانُ تارات»، أو يقول<sup>(٣)</sup>: «حالم مثل حال بلعام: حذو القُدّة بالقُدّة». فقوله: «تُقرع لهم العصا، وتُققع لهم الشّنان، وحذو القُدّة بالقُدّة» من الأمثال.

\* \* \*

### ٥) الاستشهاد بأقوال العرب وأساليهم اللغوية:

يتعرض الطّبيي في حاشيته لمسائل لغوية كثيرة، تبعاً لما يثيره الزمخشري من هذه القضايا في «الكشاف»؛ لذا فإن الأمر يقتضيه التمثّل ببعض أقوال العرب، لتوضيح تلك الأساليب اللغوية.

فعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ بِمُحَدِّثِينَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، يقول الزمخشري: (نحو قول السيّد لغلّامه إذا أهانه بعض الناس: إنهم لم يهينوك، وإنما أهانوني)<sup>(٤)</sup>، ويقول الطّبيي: «وكذلك قول السيد: «وإنما أهانوني» وإن كان تهديداً للجاني، لكن فيه ردع للغلام عن تركه الأولى، وهو استعظام إهانة السيد»<sup>(٥)</sup>.

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٩١).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٥٧٢).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٦٩).

(٤) الكشاف (٦: ٧١).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٧١).

وعند تفسير: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] يجعل الزمخشري<sup>(١)</sup> مجيء قوله تعالى: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ بعد «دَابَّة»، و«يَطِير بِجَنَاحَيْهِ» بعد «طائر»، لـ(زيادة التعميم والإحاطة)، ويوضح الطيبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «فيه أن منزلة «في الأرض» و«يطير بجناحيه» من «دابة» و«طائر» منزلة المؤكّد... وأنه من باب عطف البيان، والمبيّن كالترجمة والتفسير لما اشتمل عليه المبيّن من الإبهام... كقولهم: نفعجة أثني، وكلمته بفي، ومشيت برجلي... وأن التوكيد لا ينافي الصفة... كقولهم: أمس الزائل لا يعود».

ويقول الزمخشري<sup>(٣)</sup> في معرض تفسير: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]: (جعل للغيب مفاتيح... لأن المفاتيح يتوصّل بها إلى ما في المخازن... ومن علم مفاتيحها... توصّل إليها). ويعقب الطيبي<sup>(٤)</sup> على ذلك بقوله: «وهذا البيان ينبّهك على أن «من» في (من علم) موصولة... وقيل: جعل «من» موصولة: ضعيف... ف«من» شرطية عطفت على قوله: (المفتاح)، وإن كان لـ«من» الشرطية صدر الكلام؛ لأنه يجوز تقديرها ما لا يجوز مصرحاً به، نحو: «رُبَّ شاةٍ وسخّلتها».

ويعقب الطيبي<sup>(٥)</sup> على تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿هُوَ الْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥] بقوله: «فسره بالكامل، كما في... حاتم الجواد»، أي: حاتم الكامل في الجود».

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوُهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَانٍ إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا

(١) الكشاف (٦: ٧٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٨).

(٣) الكشاف (٦: ١١٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١١٥).

(٥) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ١٢٣-١٢٤).

ظَلَمِينَ ﴿ [الأعراف: ٥]، يورد الزمخشري<sup>(١)</sup> قول العرب: (دَعَوْاهُمْ يَا لَكُغْبَ)، فيعقب الطَّبِييَ عَلَىٰ ذَلِكَ بقوله<sup>(٢)</sup>: «إنما أدخلوا اللام على المستغاث، لأن النداء حينئذ اضطراري، نحو: «يا لَكُغْبَ»، فلا بدّ من نصب علامة لتمييز من النداء الاختياري، نحو: يا غلام».

ويروي الطَّبِييَ<sup>(٣)</sup> حديث «المَعْدَةُ حَوْضُ البَدَنِ، والعُرُوقُ إِلَيْهَا وَاِرِدَةٌ، فَإِذَا صَحَّتْ المَعْدَةُ صَدَرَتِ العُرُوقُ بالصَّحَّةِ...»، ثم يشرحه، ويُفَذِّلُكَ ذلك بقوله: «هذا معنى الصدور بعد الورود، لأن العروق مجارٍ لما يرد فيها ويصدر منها، كعروق الشجر. فالأسلوب من باب سَأَلَ الوَادِي، وَجَرَى المِيزَابُ»، أي: من قبيل المجاز العقلي.

وينقل الطَّبِييَ<sup>(٤)</sup> عن الزجاج قوله في معرض تفسير: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]: «قال قوم: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾ والله لا يشاء الكفر، مثل قولك: لا أكلمك حتى يبيض القار، ويشيب الغراب»، أي: على معنى التأييد.

ويوضح الطَّبِييَ توجيه الزمخشري للقراءة المشهورة في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، فيقول في الوجه الأول: «يكون من باب القلب، كقولهم: عرضت الناقة على الحوض»<sup>(٥)</sup>: أي الحوض على الناقة، ولكنه قلب.

(١) الكشاف (٦: ٣٢٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٢٦).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٧٢-٣٧٣).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٧٥). وانظر: معاني القرآن - للزجاج (٢: ٣٩٥-٣٩٥).

(٥) انظر الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٠١).

ويقول الطيبي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَا حَسَنًا﴾ [الأعراف: ١٤٥]<sup>(١)</sup>: «إن التوراة مشتملة على الأمر والنهي، وعلى ما يجب فعله، وعلى ما ينبغي تركه، فقال: «بأحسنها»، أي: بأحسن ما فيها من الأمرين: من الفعل والترك. والمتروك لا يكون حسناً، وإنما هو على باب قولك: الصَّيْفُ أَحْرُّ مِنَ الشِّتَاءِ، أي: الصَّيْفُ أَبْلَغُ فِي بَابِهِ مِنَ الْحَرَارَةِ، مِنَ الشِّتَاءِ فِي بَابِهِ مِنَ الْبُرُودَةِ. والمعنى: ما أمروا به أبلغ في بابه من الحسَن، مما مُهِّوا عنه في بابه من القبح»<sup>(٢)</sup>.

ويعلل الزمخشري العدول عن المضمر إلى الاسم الظاهر في قوله تعالى: ﴿فَتَأْمُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨] بفوائد، منها: (لِيُعْلَمَ أَنَّ الَّذِي وَجِبَ الْإِيمَانُ بِهِ وَأَتْبَاعُهُ هُوَ هَذَا الشَّخْصُ الْمُسْتَقِلُّ)<sup>(٣)</sup>. فيوضح الطيبي ذلك بقوله: «هذا يجوز أن يكون فائدة مستقلة للعدول، فيكون من باب التجريد... ومعنى الاستقلال يفيد التجريد، كقولهم: مررت بالرجل الكريم والنسمة المباركة»<sup>(٤)</sup>.



(١) انظر: الكشاف (٦: ٥٧٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٧٤).

(٣) الكشاف (٦: ٦١٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٦١٤).



## الفصلُ الثالثُ

### حاشيةُ الطَّبِيِّ بين التَّأثُّرِ والتَّأثيرِ

وفيه تمهيدٌ، وأربعةُ مباحثٍ:

تمهيد

المبحثُ الأولُ: مصادرُ الحاشيةِ.

المبحثُ الثاني: بين الطَّبِيِّ والزَّمخشَرِيِّ.

المبحثُ الثالثُ: تأثُّرُ الطَّبِيِّ بغيره.

المبحثُ الرابعُ: تأثُّرُ الطَّبِيِّ فِي غيرِه.



## تمهيد

اعتمد الطَّيِّبي، في تأليف حاشيته، على مصادر كثيرة ومتنوعة، لمؤلفين كثر، مختلفي المشارب والمواطن، تبعاً للمنهج الذي رسمه لنفسه في مقدمة حاشيته، والذي تمّ عرضه بالتفصيل في الفصل السابق، وقد تفاوت أخذ الطَّيِّبي عن هذه المصادر، قلّة وكثرة، قبولاً ورفضاً، وكانت له - بناء على ذلك - مواقف أبرزت شخصيته في مجالات مختلفة، وجعلت من حاشيته هذه «أجلّ الحواشي على الكشاف» كما سبق ذكره، وجعلت الكثيرين من أصحاب الحواشي على «الكشاف» وغيرها، ممن عاصروا الطَّيِّبي أو جاءوا بعده، يتأثرون به، وينقلون عنه، في الغالب، أو يعارضونه وينقدونه أحياناً، ولكن دون أن يُخفَى تأثيره فيهم، ودون أن يُنكرُوا فضلَه وقدره.

والباحث يحاول في هذا الفصل تجلية هذه الأمور كلّها، مبيّناً مصادر الحاشية مصنفةً حسب موضوعاتها، وكاشفاً عن نماذج من تأثر الطَّيِّبي بسابقه، لا سيما ممن لهم اهتمامٌ بالكشاف، وأخرى من تأثير الطَّيِّبي في غيره، خصوصاً أولئك الذين عنوا بـ«الكشاف» وشرّحه.



## المبحثُ الأولُ مصادرُ «الحاشية»

يأتي القرآن الكريم على رأس قائمة المصادر التي ينقل منها الطَّبَّي في كلِّ مجال، فهو دائمُ الاستشهاد بآياته وَفَقاً لما يقتضيه المقام، وقد رأينا طرفاً من ذلك لدى الحديث عن منهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم. كما أنَّ «الكشاف» هو المصدرُ الأساسي للطَّبَّي في حاشيته عليه، لأنه ما وَضَعَ هذه الحاشيةَ إلا لشرحِه، كما تقدّم، لذا فهو ينقل منه، ويُحيل إليه في مواضعٍ مختلفة، كما يستعين به، أو يشير إليه في مجالات متعدّدة. وثمة مصادر كثيرة ومختلفة نقل منها الطَّبَّي في حاشيته على «الكشاف».

ويمكنُ تصنيفُ هذه المصادر على النحو الآتي، مع ملاحظة أنَّ المصدرَ الواحدَ نفسه قد يستعين به الطَّبَّي في غير مجال، وأنه قد يذكر المصدرَ أحياناً وأحياناً لا يذكره، وأن هذه المصادر منها المطبوع، ومنها المخطوط، ومنها المحقّق بوسائل علمية وأبحاث لم تُنشر بعد، ومنها غير الموجود، لا مطبوعاً ولا مخطوطاً.

### أ) في التفسير والقراءات:

(١) التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي.

(٢) تفسير القاضي البيضاوي «أنوار التنزيل وأسرار التأويل».

(٣) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، وقد أكثر من النقل عنه، ولا غرو، فالزنجشري

في «الكشاف»، «اعتمد على الزجاج في دراسته اللغوية، وفي بعض الأحيان ينقل من

الزجاج نقلاً كاملاً، غير أنه عادة يُعْضِي عن الناحية الاشتقاقية، فيختصرُ الشرحَ اللغوي» كما يقول الدكتور عبد الجليل شلبي<sup>(١)</sup>. والطَّيْبِي يَكْشِفُ بدوره عن أخذِ الزمخشري من الزجاج، ويستشهد بآراء الأخير وأقواله كثيراً.

(٤) «معالم التنزيل»، لمُحْيِي السنّة البغويّ.

(٥) «تقريب التفسير»، لقطب الدين الفالي.

(٦) «فرائد التفسير»، لمحمد بن عمر المابّر نابازي.

(٧) «الوسيط بين الوجيز والبسيط»، للواحدي.

(٨) «الوجيز في تفسير القرآن العزيز»، للواحدي أيضاً.

(٩) «كشَف الحقائق وشرح الدقائق»، للكواشيّ.

(١٠) «عَيْن المعاني في تفسير الكتاب العزيز»، للسَّجَاوَنديّ.

(١١) «لباب التفاسير»، للكرماني.

(١٢) «حقائق التفسير»، لأبي عبد الرحمن السلمي.

(١٣) «معاني القرآن»، للأخفش.

(١٤) «معاني القرآن»، للفراء.

(١٥) «فَتَح المَنَان»، لقطب الدين الشيرازي.

(١٦) «مُشْكِِل القرآن»، لابن قتيبة.

(١٧) «التَّبَيَان في إعراب القرآن»، لأبي البقاء العُكْبَرِيّ، وأخذه منه كثير، كأخذه

عن الزجاج.

(١) معاني القرآن وإعرابه - للزجاج: ج١/ صفحة ز (مقدمة الكتاب - بقلم د. عبد الجليل شلبي).

وانظر كذلك: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري - للدكتور محمد أبو موسى، طبعة دار الفكر

العربي، ص ٦٦-٦٨.

- ١٨) بعض حواشي «الكشاف»، للزمخشري نفسه.
- ١٩) كتابٌ لنور الدين الحكيم لم يذكر اسمه.
- ٢٠) كتاب لبهاء الدين القاشيِّ أو الكاشيِّ، لم يذكر اسمه.
- ٢١) «المُرشد في الوقف والابتداء»، للعمانيِّ.
- ٢٢) «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحُججها»، لمكيِّ بن طالب القيسيِّ. وقد نقل عنه كثيراً بذكرٍ وبغير ذكر.
- ٢٣) «كشف المشكلات وإيضاح المعضلات»، للباقولي.
- ٢٤) «المُحتَسَب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها»، لابن جنيِّ، وقد نقل عنه كثيراً.
- ٢٥) «المفردات في غريب القرآن»، للراغب الأصفهاني.

### ب) في الحديث وعلومه:

- ١) «صحيح البخاري».
- ٢) «صحيح مسلم».
- ٣) «سنن الترمذي».
- ٤) «سنن أبي داود».
- ٥) «سنن ابن ماجه».
- ٦) «سنن النسائي».
- ٧) «المسند» للإمام أحمد بن حنبل.
- ٨) «الموطأ»، للإمام مالك.
- ٩) «جامع الدارمي».

- ١٠) «شُعَب الإيمان»، للبيهقي.
- ١١) «الجمع بين الصحيحين»، للحميدي.
- ١٢) «الفائق في غريب الحديث»، للزمخشري.
- ١٣) «النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير الجزري.
- ١٤) «مصاييح السنة»، لمحيي السنّة البغويّ.
- ١٥) «شرح السنّة»، للبغويّ نفسه.
- ١٦) «مُحَمَّة الأبرار»: (شرح مصاييح السنة)، للقاضي البيضاوي.
- ١٧) «الميسر في شرح مصاييح السنّة»، للتوربشتي.
- ١٨) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، لابن عبد البر.
- ١٩) «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، لابن الأثير.
- ٢٠) بعض كتب التفسير التي تقدّم ذكرها.

### ج) في اللغة وعلومها:

- ١) «الصحاح»، للجوهريّ.
- ٢) «أساس البلاغة»، للزمخشري.
- ٣) «تهذيب اللغة»، للأزهري.
- ٤) «مجمل اللغة»، لابن فارس.
- ٥) «المغرب في اللغة»، للمطرزي.
- ٦) «العين»، للخليل.
- ٧) «إصلاح المنطق»، لابن السكّيت.
- ٨) «المفردات في غريب القرآن»، للراغب الأصفهاني.

- (٩) «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لابن الأثير.
- (١٠) «الفاثق في غريب الحديث»، للزنجشيري.
- (١١) «الإيضاح»، لأبي علي الفارسي.
- (١٢) «الإغفال»، لأبي علي الفارسي.
- (١٣) «الكتاب»، لسيبويه.
- (١٤) «الإيجاز»، لعبد القاهر الجرجاني.
- (١٥) «المفصل»، للزنجشيري.
- (١٦) «الإيضاح في شرح المفصل»، لابن الحاجب.
- (١٧) «الأمالي»، لابن الحاجب.
- (١٨) «الكافية في النحو»، لابن الحاجب.
- (١٩) «الإقليد في شرح المفصل»، للجندي.
- (٢٠) «شرح الكافية في النحو»، للاسترأبادي.
- (٢١) «الوشاح» أو «الموشح في شرح كافية ابن الحاجب»، للخبيصي.
- (٢٢) «ضوء المصباح»، للإسفرائيني.
- (٢٣) كتاب في النحو، للمالكى.
- (٢٤) «مفتاح العلوم»، للسكاكي.
- (٢٥) «مجاز القرآن»، لأبي عبيدة.
- (٢٦) «الإيضاح في علوم البلاغة»، للخطيب القزويني، وقد نقل عنه بذكرٍ وبغير ذكر.
- (٢٧) «المثل السائر»، لابن الأثير.
- (٢٨) «الفلک الدائر على المثل السائر»، لابن أبي الحديد.



(٢٩) بعض الكتب المتقدّمة في التفسير، خصوصاً ما يتعلق منها بمعاني القرآن وإعرابه.

### (د) في العقائد والفلسفة وعلم الكلام والتصوف والفضائل:

- (١) «الإنصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال»، لابن المنير الإسكندري.
- (٢) «الإنصاف»، لعلم الدين العراقي.
- (٣) «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»، لإمام الحرمين الجويني.
- (٤) «إحياء علوم الدين»، للغزالي.
- (٥) «عوارف المعارف»، لأبي حفص الشهروردي.
- (٦) «شرح أسماء الله الحسنى»، لبرهان الدين النسفي، ذكره مرة واحدة.
- (٧) «رسالة» أبي حفص الشهروردي إلى الإمام الرازي، ذكرها مرة واحدة.
- (٨) «مفاتيح الحجج ومصايح النهج»، لأبي القاسم القشيري.
- (٩) كتب بعض المتصوفة دون تحديد.
- (١٠) بعض كتب التفسير المذكورة سابقاً ذات النهج الصوفي أو الفلسفي.

### (هـ) في الأدب والأمثال:

- (١) دواوين الشعراء، وهي كثيرة، لبعض الذين وردت لهم أشعار في الحاشية.
- (٢) «شرح الحماسة»، للمرزوقي.
- (٣) «شرح العكبري» لديوان المتنبي.
- (٤) «شرح ديوان العجاج»، للأصمعي.
- (٥) «الإيضاح في شرح المقامات»، للمطرزي.

(٦) «مجمع الأمثال»، للميداني.

(٧) بعض المعاجم اللغوية التي سبق ذكرها.

(٨) بعض كتب التفسير المتقدمة.

### (و) في التاريخ والتراجم والسير:

(١) «الكامل في التاريخ»، لابن الأثير.

(٢) «الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى

والألقاب»، للأمير ابن مأكولا.

(٣) «الوفا في فضائل المصطفى»، لابن الجوزي.

(٤) «المبتدأ»، لأبي عبد الله الكسائي.

(٥) بعض كتب التفسير التي سبق ذكرها.

### (ز) في أسماء الأماكن والمواضع والأمم والقبائل:

(١) بعض المعاجم اللغوية، مثل: «تهذيب اللغة» للأزهري، و«الصحاح»

للجوهرى.

(٢) «النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير.

(٣) «معجم ما استعجم»، لأبي عبيد البكري.

(٤) «كتاب المواضع والبلدان»، لفخر المشايخ.

هذا، بالإضافة إلى مصادر الرواية والسمع المباشر كما تقدّم. ولعلّ في هذا الحشد

الهائل والمتنوع من المصادر في الحاشية، ما ينبى عن قيمتها ومدى الجهد الذي بذله

صاحبها في إعدادها.

## المبحثُ الثاني بين الطَّيِّبِ والزَّمْخَشَرِيِّ

قد يكون من نافلة القول أن الطَّيِّبِ تأثر في «حاشيته» بالزَّمْخَشَرِيِّ في «كشافه»، من حيث المنهج، وإن خالفه في كثير من القضايا، لا سيما فيما يتعلَّق بالعقيدة، كما تقدَّم في بسط الحديث عن منهجه، ولمَّا كان هذا الفصل خاصًّا بحاشية الطَّيِّبِ بين التأثر والتأثير، فقد ناسب إفراد مبحث منه لبيان ما كان بين الطَّيِّبِ والزَّمْخَشَرِيِّ من مطارحات بارزة في الحاشية. ولعل من المناسب التقديم لذلك بلمحة موجزة عن الزَّمْخَشَرِيِّ و«كشافه».



### (أ) التعريف بالزَّمْخَشَرِيِّ<sup>(١)</sup>:

هو أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، الملقَّب بـ«جار الله» والمشهور بالزَّمْخَشَرِيِّ، نسبة إلى «زَمْخَشَر»: إحدى قرى خوارزم في بلاد فارس. كان

(١) انظر في ترجمته: وفيات الأعيان (٥: ١٦٨-١٧٤)، والأنساب للسمعاني (٦: ٣١٥)، وإنباه الرواة - للقفطي (٣: ٢٦٥)، وطبقات المفسرين - للدواودي (٢: ٣١٤)، ونزهة الألباء، ص ١٩١، وميزان الاعتدال - للذهبي (٤: ٧٨)، والعبر - للذهبي (٤: ١٠٦)، ولسان الميزان (٦: ٤)، والجواهر المضيئة (٢: ١٦٠)، والتفسير والمفسرون (١: ٤٠٣)، والبلاغة القرآنية في تفسير الزَّمْخَشَرِيِّ، ص ٢١-٥٨.

إمام عصره من غير مدافع، خصوصاً في التفسير، والحديث، والنحو، واللغة، وعلم البيان. وكانت ولادته بزمنخسر، سنة ٤٦٧ هـ على أرجح الأقوال، وكان معتزلي الاعتقاد، مجاهرًا به.

طوّف الزمخشري في المشرق الإسلامي آنذاك، فدخل بغداد، وتلمذ لكبار علمائها، كما زار خراسان مرات كثيرة. ويُذكر أنه كان ذا حُجّة قوية، فما ناظر عالمًا إلا غلبه، فاشتهر بين أهل زمانه، وأقبل طلبه العلم عليه ينهلون من علمه، في كل بلد يحلُّ فيه.

وقد فقدَ الزمخشري إحدى رجليه في بعض رحلاته العلمية، ولكن ذلك لم يُعده عن طلب العلم، فقد ارتحل إلى مكة المكرمة بقصد البركة مرتين، وفي المرة الثانية جاور بها زمناً، واطمأنت بها نفسه، وانشغل بعبادة ربه، فوضع كتابه المشهور «الكشاف» الذي «فرغ منه في مقدار مدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكان يقدر تمامه في ثلاثين سنة، وما هي إلا آية من آيات هذا البيت المحرم، وبركة أفيضت عليّ من بركات هذا الحرم العظيم»، كما يذكر الزمخشري<sup>(١)</sup> في مقدمة كتابه.

وأخيراً، مات الزمخشري بجرجانية خوارزم سنة ٥٣٨ هـ لم يخلف زوجة ولا ولداً، إذ إنه لم يتزوج، كما أنه لم يترك مالاً ولا عقاراً، ولكنه ترك ثروة طائلة من المصنّفات القيّمة في ميادين مختلفة من العلم والمعرفة، أُرِبت على الأربعين. منها: «الكشاف» في التفسير، و«الفائق في غريب الحديث»، و«أساس البلاغة»، في اللغة، و«المفصل» في النحو، و«رؤوس المسائل» في الفقه، و«المستقصى في أمثال العرب»، و«المنهاج» في الأصول، و«عجب العجب في شرح لامية العرب» في شرح النصوص، و«القسطاس

(١) الكشاف (١: ٧٢).

في العروض، و«المقامات» في النصائح والحكم، و«نوابغ الكلم» في الأدب الإنشائي، وكتاب «الجبال والأمكنة»، بالإضافة إلى ديوان شعر.

\* \* \*

### ب) التعريف بـ«الكشاف»:

كان الإعجاب الشديد من قِبَل أصحاب الزمخشري، بطريقته في تفسير ما يرجعون إليه في تفسيره من آي القرآن الكريم، وإلحاحهم عليه، كان ذلك هو الدافع لتأليف كتابه «الكشاف»، كما يذكر في مقدمته<sup>(١)</sup> له.

ويُصنّف «الكشاف» على رأس قائمة كتب التفسير بالرأي، ويحتلّ مكانة عالية بين كتب التفسير جميعها على اختلاف مذاهبها، ويعترف بفضلها وقدره أهل السنة، على الرغم من اختلافهم مع الزمخشري في المذهب الاعتقادي.

ولعلّ للمنهج الذي سار عليه الزمخشري في الكشف عن وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، وإظهار ما فيه من جمال النظم وبلاغته، الأثر الأول في إحلال «الكشاف» هذه المرتبة العالية، وتبويئته هذه المنزلة الرفيعة، فهو قد اتّخذ علمي المعاني والبيان بخاصة، وعلوم اللغة الأخرى بعامّة، سبيلاً للكشف عن جلال النظم القرآني وإعجازه، معللاً ذلك بأن «الفقيه - وإن برز على الأقران<sup>(٢)</sup> في علم الفتاوى والأحكام - والمتكلم - وإن برز<sup>(٣)</sup> أهل الدنيا في صناعة الكلام - وحافظ القصص والأخبار - وإن كان من

(١) الكشاف (١: ٦٥-٦٧).

(٢) جمع قرن، بكسر القاف، وهو: المثّل.

(٣) غلب.

ابن القُرَيْبَةِ<sup>(١)</sup> أَحْفَظَ - والواعظ - وإن كان من الحسن البصري أَوْعَظَ - والنحوي - وإن كان أَنحَى من سيبويه - واللغوي - وإن عَلِكَ اللغاتِ بَقْوَة حُيَيْه<sup>(٢)</sup> - لا يَتَصَدَّى منهم أَحَدٌ لسلوك تلك الطرائق، ولا يَغوصُ على شيء من تلك الحقائق، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما: علم المعاني وعلم البيان... بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ، جامعاً بين أمرين: تحقيق وحفظ... فارساً في علم الإعراب، مقدماً في حَمَلَة الكتاب... مُسْتَرْسِل الطبيعة... مُسْتَعِل القريحة... ذا دُرْبَة بأساليب النظم والنثر».

فواضح، إذاً، أن اهتمام الزمخشري يُنصبّ على البلاغة القرآنية، للوقوف على أسرارها، والكشف عن وجوه إعجاز القرآن العظيم، وأسراره، وسحر أسلوبه، وجلالِ نظمه. وقد تفرّد الزمخشري بين المفسرين جميعاً بذلك، لِمَا اجتمع فيه من شروط المفسر بعامة، وما أُوتِيَ من حظٍّ وافر في علوم اللغة كلّها بخاصة، لا سيما المعاني والبيان.

والزمخشري ماهرٌ إلى درجة بعيدة في استغلال المعاني اللغوية، وتسخيرها لِنُصْرَة معتقده، واختلاق الفروض المجازية، واللجوء إلى التخيل والتمثيل فيما لا يوافق ظاهره مذهبه، وحمل المتشابه على المحكم أحياناً، لجعل النص القرآني متفقاً ومذهب المعتزلة.

لذا، فقد كان «الكشاف» كتاب المعتزلة الأوّل في التفسير، طبّق فيه الزمخشري معتقدات فرقته من خلال فهمه للنص القرآني، أو تأوّل إياه، خلافاً لعقيدة أهل السنة والجماعة، الذين تهكّم بهم كثيراً، ونسبهم أحياناً إلى الكفر، فأحفظهم عليه.

(١) من فصحاء العرب.

(٢) اللحيان: الفكّان.

لهذا وذاك فقد أثار «الكشاف» حوله نشاطاً علمياً هائلاً، لم يبلغه كتابٌ مؤلفٌ غيره، منذ ظهوره إلى يومنا هذا، إذ إنه لا يزال مثارَ اهتمامِ المفسرين واللغويين على حدِّ سواء، ولا يزال مرجعَ كثيرٍ من الباحثين المتخصّصين، وموضعَ دراساتٍ وأبحاثٍ جامعيةٍ متخصّصة.

وقد تفاوتت طبيعة المصنّفات القديمة حول «الكشاف» بين موافقة وردّ، أو شرح واختصار، أو تخريج أحاديثٍ وشواهدٍ شعرية، أو حواشٍ وتعليقات، كما تفاوتت تلك المصنّفات بين الشدّة واللّين في المدح أو القدح، ولكنها اتّفقت جميعاً على عظمة «الكشاف» وأهميته. وقد ذكر حاجي خليفة<sup>(١)</sup> قرابة خمسين مصنفاً من هذا القبيل، وكذلك فعل كارل بروكلمان<sup>(٢)</sup>.

### ومن تلك المصنّفات على سبيل التمثيل لا الحصر:

- (١) «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»، للطبيبي (ت سنة ٧٤٣هـ). وهي الحاشية التي أقوم بتحقيق قسم منها ودراسته في هذا البحث.
- (٢) «كشَف الكشاف»<sup>(٣)</sup>، لعمر بن عبد الرحمن الفارسي (ت سنة ٧٤٥هـ).
- (٣) «مُحَقَّة الأشراف في كَشَف غوامض الكشاف»<sup>(٤)</sup>، للفاضل اليمني (ت سنة ٧٥٠هـ).
- (٤) «حاشية»<sup>(٥)</sup> قطب الدين الرازي التحتاني (ت سنة ٧٦٦هـ).

(١) انظر: كشف الظنون (٢: ١٤٧٧ - ١٤٨٢).

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي (٦: ٢١٧ - ٢٢٤).

(٣) حقق الجزء الأول منها الدكتور محمد محمود عبد الله السلّمان - كلية اللغة العربية - الأزهر.

(٤) حققها الدكتور إبراهيم التلب، والدكتور عبد الله هندأوي - كلية اللغة العربية - الأزهر.

(٥) حققها الدكتور إبراهيم الجملي والدكتور أيوب عبد العزيز - كلية اللغة العربية - الأزهر.

- (٥) «حاشية<sup>(١)</sup> سعد الدين التفتازاني» (ت سنة ٧٩٢هـ).
- (٦) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، للبيضاوي (ت سنة ٦٨٥هـ).
- (٧) «الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال»، لابن المنير الإسكندراني أو الإسكندراني (ت سنة ٦٨٣هـ).
- (٨) «الإنصاف بين الكشاف والانتصاف»، لعلم الدين العراقي (ت سنة ٧٠٤هـ).
- (٩) «تقريب التفسير»، لقطب الدين السّيرافي (توفي بعد سنة ٧١٢هـ).
- (١٠) «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
- (١١) «تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات، شرح شواهد الكشاف»، لمحّب الدين أفندي (ت سنة ١٠١٦هـ).

وهكذا تبرز حاشية الطّبي على «الكشاف» من بين الحواشي جميعها لسبقها - وإن لم تكن أسبقها - وتأثيرها في الحواشي بعدها كما سنرى، ولكونها «من أهمّ الحواشي على الكشاف» كما يذكر الدكتور محمد حسين الذهبي<sup>(٢)</sup>، ولكون صاحبها «في مقدّمة مَنْ عُنوا بالبحث البلاغي» في «الكشاف»، كما يقول الدكتور محمد أبو موسى<sup>(٣)</sup>.

### ج) من مظاهر تأثر الطّبي بالزنجشري:

لقد اهتم الطّبي بالبلاغة، شأنه شأن الزنجشري، كما عنيّ مثله بعلوم اللغة

(١) حققها الدكتور عبد الفتاح البربري والدكتور فوزي عبد ربه - كلية اللغة العربية - الأزهر.

(٢) التفسير والمفسرون، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ) مطابع المختار الإسلامي القاهرة، (١: ٤١٤).

(٣) البلاغة القرآنية في تفسير الزنجشري، طبعة دار الفكر العربي، ص ٦٢.



الأخرى، وأطال في ذلك جداً، حتى تضحّم كتابه، وظنّ بعضهم<sup>(١)</sup> أنه خرج عن المقصود، وقد نبّه الطّبيّ على ذلك في مقدمة حاشيته، كما فعل الزمخشري في مقدمة كشفه، بأن جعل طليعة اهتماماته في شرحه للكشاف: «الإيقاف على الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة ما لا يُكاد إحصاء، ولطائف الإعراب ما لا يُضبط إملاءً». ويزيد الطّبيّ كلامه وضوحاً بقوله بعد ذلك: «وعثرتُ، بعد طول المباحثات، على أن معرفة إبراز النظم هي أعظم المطالب، وأسنى المقاصد والمآرب، فإنها مسبار البلاغة، ومعيّار البراعة، إذ بها تُنتقد الأقاويل، ويُرجّح تأويل على تأويل»<sup>(٢)</sup>.

لذا، فقد عمد الطّبيّ إلى ما أثاره الزمخشري من حديث حول الصور البلاغية في آي القرآن الكريم، وفصل القول فيه لتوضيحه، مُضيفاً إليه، أو معدّلاً فيه. ولم يقتصر الطّبيّ على بيان الصور البلاغية في آي القرآن الكريم، بل ذهب إلى بيان ذلك في كلام الزمخشري نفسه أحياناً، وفي بعض ما كان يسوقه من شواهد لغوية مختلفة أحياناً أخرى، كما سنرى ذلك في الفصول: الرابع والخامس والسادس من هذه الدراسة.



وتأثر الطّبيّ بالزمخشري في طريقته في افتراض الأسئلة والأجوبة، كما تقدّم لدى الحديث عن منهجه في الحاشية، وفي كثرة استشهاده بالشواهد اللغوية، لا سيما من القرآن والحديث. ويبدو تأثر الطّبيّ بالزمخشري، لا في النقل من «الكشاف» في مواضع مختلفة منه فقط، بل في نقله من كتب أخرى للزمخشري، كالحواشي التي يشير إليها بين الحين والآخر، و«أساس البلاغة» الذي ينقل منه كثيراً، لا سيما في بيان المعاني

(١) هو حاجي خليفة في كشف الظنون، وقد أوردت قوله وناقشته في نهاية المبحث الثاني من الفصل الأول، وفي التمهيد لدراسة الجهود البلاغية في الحاشية - الفصل الرابع كذلك.

(٢) انظر ما سيأتي ص ٦١١.

المجازية للكلمات، والذي يشير إليه دائماً باسم «الأساس» اختصاراً. كما ينقل من «الفائق في غريب الحديث»، وينقل كثيراً من «المفصل» في النحو. ليس ذلك فحسب، بل إنه ينقل روايات عن الزمخشري أحياناً، دون أن يشير إلى مصدرها، كأن يقول<sup>(١)</sup>: «رُويَ عن المصنّف أنه قال...».

### (د) من مظاهر انتصار الطيّبي للزمخشري:

الطيّبي مُعجَب بالزمخشري ودقّة فهمه أيّما إعجاب، ولقد سجّل ذلك في مقدمة الحاشية، كما سبق. وهو لا يفتأ يذكر له تلك المزية كلّما استدعى الأمر ذلك، على الرغم من مخالفته له في المذهب الاعتزالي، بل إن هذه المخالفة لا تمنعه من الانتصار للزمخشري أحياناً، وترجيح رأيه على رأي غيره من أهل السنّة، محكّماً الموقف ومقتضى الحال، كقوله<sup>(٢)</sup> في الموازنة بين تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبَسُونَ﴾ [الأنعام: ٩] وتفسير القاضي البيضاوي للآية: «وما ذهب إليه المصنّف أفضى لحقّ البلاغة، لاشتغال الجواب على المطلوب وعلى غيره».

بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك أحياناً، فيدافع عن الزمخشري، ويتبنّى وجهة نظره في التفسير، ويعرّض بمن يعترضون عليه تعريضاً لا دعاً، كأن يقول<sup>(٣)</sup> عند تفسير ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢] معرّضاً بمن اعترض على تفسير الزمخشري للآية: «ومن لم يعين المقام قال ما شاء».

(١) فتوح الغيب (٦: ٣١٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٢٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٠٣).

ويمتدح الطَّيِّبِي «تفسير الزمخشري» أحياناً ويفضّله على ماسواه، ففي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَتِهِمْ﴾ [الأعراف: ٤٦]، يقول الزمخشري في بيان هؤلاء الرجال<sup>(١)</sup>: (رجال من المسلمين من آخرهم دخولاً في الجنة لقصور أعمالهم، كأنهم المُرْجُونَ لأمر الله، يُحْبَسُونَ بين الجنة والنار إلى أن يأذن الله لهم في دخول الجنة)، ويعقّب الطَّيِّبِي على ذلك بقوله: «هذا تفسير بيّن، يؤيده قوله: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾ [الأعراف: ٤٦]، أي: على أعراف الحجاب، وهو الأعلى منه»، ثم يورد أقوالاً مختلفة نقلاً عن الإمام الرازي، ويعقّب على ذلك بقوله: «والذي يقتضيه النظم ما ذهب إليه المصنّف، فإنه تعالى بعد أن ذكر الفريقين: أصحاب الجنة وأصحاب النار، أتى بمقاولاتهم ومناظراتهم، وما جرى بينهم...»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الزمخشري<sup>(٣)</sup> عند تفسير قوله تعالى حكاية على لسان نوح عليه السلام: ﴿يَقُولُ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾ [الأعراف: ٦١]: (ليس بي شيء من الضلال). ويقول الطَّيِّبِي<sup>(٤)</sup>: «رُوي عن المصنّف أنه قال: (تَقَى أن يكون معه طَرْفٌ من الضلال، وأثبت أنه في الغاية القصوى من الهدى، حيث كان رسولاً من رب العالمين، وفيه إظهار لمكابرتهم وفرط عنادهم، حيث وَصَفُوا مَنْ هو بهذه المنزلة من الهدى، بالضلال المبين الظاهر شأنه لا ضلال بعده».

ثم يورد الطَّيِّبِي بعد ذلك اعتراضات كل من صاحب «الفرائد» وصاحب «التقريب» وصاحب «الفلك الدائر على المثل السائر» وصاحب «الانتصاف» على قول

(١) الكشاف (٦: ٣٩٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٩٣ - ٣٩٤). وانظر: تفسير الرازي (١٤: ٨٧).

(٣) الكشاف (٦: ٤٢٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٢٠)، والقول ليس في الكشاف.

الزخشري هذا الذي يقوم على نفي نوع الضلال الذي أثبتته قومُ نوح له، بنفي الوحدة، ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: «وقلت وبالله التوفيق: العجب من هؤلاء الفضلاء، كيف يتكلمون بها لا جدوى معه؟!... فإن المصنف إنما يتكلم لمقتضى الحال، ومطابقة الجواب للسؤال، ولا يعتبر مفردات اللفظ... ولأن نفي الوحدة لإرادة انتفاء الماهية أبلغ من العكس، لمكان الكناية، واستلزام الاستغراق بحسب أفراد الجنس... والحاصل أن اقتضاء المقام يُنجي بالهدم لجميع ما بنوه».

### هـ) من مآخذ الطيبي على الزخشري:

لئن كان الطيبي معجباً بالزخشري ودقة فهمه، ولئن كان يدافع عنه في بعض المواقف ويتصر له فيها، إلا أنه تصدّى له في مواقف أخرى، لا سيما في قضايا الاعتزال، وفند مزاعمه، بالطريقة نفسها التي كان يتصر له بها، ودافع عن أهل السنة والجماعة بالحق، وكشف عن بعض تناقضات الزخشري في التفسير بسبب تعصبه لمذهبه، وردّ عليه بعض أقواله. ومن جملة المآخذ التي سجّلها الطيبي على الزخشري:

(١) عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَأَوْا مَا دُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤]، يقول الطيبي<sup>(٢)</sup> تعقيباً على كلام الزخشري: «قوله: (لِيُرَاوَحَ عَلَيْهِمْ) إلى قوله: (كما يفعل الأب المشفق) لا يصلح أن يكون تعليلاً لقوله تعالى: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾؛ لأن هذا مكر واستدراج من حيث لا يعلمون، وذلك تثقيف وتأديب».

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٢٢-٤٢٤).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٨٦).

(٢) ويقول الطيبي<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]: «قوله: (أي: لم أدع الإلهية والملكية) جعل مجموع قوله تعالى: ﴿عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ عبارة عن معنى الإلهية... وهذا النسق يهدم قاعدة استدلاله في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] على تفضيل الملك على البشر، لأن الترقّي لا يكون من الأعلى إلى الأدنى، يعني من الإلهية إلى الملكية. وأما قوله: (الذين هم<sup>(٢)</sup> أشرف جنس خلقه الله وأفضله) فهو بيّن، لأن سياق هذه الآية في الرد على اقتراح المشركين على رسول الله ﷺ وطلبهم الآيات يدل عليه إجمالاً قوله: ﴿فَإِنْ أَسْتَطَقْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَقْعًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] وقوله: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ﴾ [الأنعام: ٣٧].»



(٣) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يُجْعَلْ صَدْرَهُ ضَبْحًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعْدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] يقول الزمخشري: (كما يزاول أمراً غير ممكن)<sup>(٣)</sup>، فيقول الطيبي<sup>(٤)</sup>: «ما بيّن أن المشبه ما هو فراراً، وصرّح به الواحدي حيث قال: «وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ» فإنه في نفوره عن الإسلام، وثقله عليه، بمنزلة من يكلف ما لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا يُستطاع.»

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٩٣-٩٤).

(٢) يعني الملائكة.

(٣) الكشاف (٦: ٢٤١).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٤١).

(٤) وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بخطى الزمخشري ابن عامر في قراءته قائلاً<sup>(١)</sup>: (وأما قراءة ابن عامر: «قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ» - برفع «القتل» ونصب «الأولاد» وجرّ «الشركاء»، على إضافة «القتل» إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف - فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً... فكيف به في الكلام المنشور؟ فكيف به في القرآن المعجز؟... والذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء).

ويرد الطيبي على ذلك بإيراد أقوال العلماء كابن جني، والكواشي، وابن المنير، وأبي محمد المكي، والإمام الرازي، والسكاكي، والواحدي، والجندي، والسجاوندي، ويقول<sup>(٢)</sup> مخطئاً الزمخشري<sup>(٣)</sup> وكاشفاً تناقضه: «إنه ذهب في هذا المقام أن مثل هذا المركب ممتنع، وخطأ إمام أئمة الإسلام وضعفه في قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]. فيئن كلاميه تخالف. وكان الزمخشري قد أنكر على من قرأ ﴿مُخْلِفاً وَعَدَهُ رُسُلِهِ﴾ بنصب «الوعد» وجرّ «الرسال» كما أنكر قراءة ابن عامر المذكورة، مع أن القراءتين في الآيتين منقولتان عن الثقات كما ذكر الطيبي في الموضع نفسه.

\* \* \*

(٥) ويستدلّ الزمخشري بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَخَذُوا الشَّيْطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

(١) الكشاف (٦: ٢٥٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٦٠).

(٣) الكشاف (٨: ٦٣٣).

وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿ [الأعراف: ٣٠]: (على أن علم الله لا أثر له في ضلالهم)<sup>(١)</sup>، أي: ضلال الضالين. فيتعقبه الطيبي بقوله<sup>(٢)</sup>: «إذا أجرى قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩] على ما يقتضيه النظم، وورد فيه الآثار من السلف الصالح، نظر: هل يستقيم دليله أم لا؟». ثم يورد روايات كثيرة في معنى الآية، عن ابن عباس، وابن جبير، ومحمد بن كعب، كما يورد حديثاً صحيحاً يسند رأيه، ثم يبين مقتضى النظم في الآية، على خلاف ما فسرها به الزمخشري، فيقول الطيبي: «وأما النظم فإنهم لما ادعوا أن الله شرع لهم الطواف عرايا، وأمر به، ورد الله عليهم بأنه لا يشرع ولا يأمر بما فيه الفحشاء والمنكر، بل يشرع بما فيه القسط والعدل... نبههم على دققة جليلة، وهي التنبيه على خطأ رأي من لا يفرق بين الأمر والإرادة. يعني أن الله تعالى وإن أمر بالقسط، لكن لا يهدي إليه إلا من أراد له... ومن قضائه وقدره أن هؤلاء الكفرة اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله... ومع ذلك يحسبون أنهم مهتدون... وحاصل التقرير أن قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ متصل بالأمر على ما سبق، لا على ما قال<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٦) يتهم الطيبي الزمخشري بالخلط بين الميقاتين في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ. قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ۗ قَالَ لَنُرِيَنَّكَ إِن شَاءَ مِنَّا مِنْ أَجْرَتِكَ لَسَوْفَ نُبَيِّنُكَ لَكَ الْقُرْآنَ فَتَعْلَمُ أَنَّكَ نَزَّابٌ مُّرْتَابٌ. وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ أَن يَقُولُوا إِذْ سَأَلْتَهُمْ لَقَدْ عَلَّمْتُمُ الْقُرْآنَ فَأَنزَلْنَاهُ لِقَابِ رَبِّكَ فَلَمَّا أُنزِلَتْ قَالُوا سُبْحَانَكَ إِنَّا كُنَّا ضَالِّينَ لِمَا كُنَّا نَعْبُدُ مِن دُونِكَ ۗ وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ يَلْمِزُونَكَ بِمَا لَمْ يُخَالِفْ بهَا قَوْلَكَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ هُمْ يُغْتَابُونَ بِمِمَّا جَاءَكَ مِنَ الْقُرْآنِ فَلَمْ يَغْوُوا بِهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ ذِكْرُنَا فَأَنْبَتُوا كَبَابًا مُّضْمَرًا ۗ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ أَشْجَارًا مِّن شَجَارِئِ الْجَنَّةِ مِثْلًا لَّكُلُوا مِن بَلَدٍ مَّوَدَّعًا فَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ ضَلُّهُنَّ لَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمَنِ اعْتَدَىٰ ۗ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ أَن يَقُولُوا إِذْ سَأَلْتَهُمْ لَقَدْ عَلَّمْتُمُ الْقُرْآنَ فَأَنزَلْنَاهُ لِقَابِ رَبِّكَ فَلَمَّا أُنزِلَتْ قَالُوا سُبْحَانَكَ إِنَّا كُنَّا ضَالِّينَ لِمَا كُنَّا نَعْبُدُ مِن دُونِكَ ۗ وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ يَلْمِزُونَكَ بِمَا لَمْ يُخَالِفْ بهَا قَوْلَكَ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ هُمْ يُغْتَابُونَ بِمِمَّا جَاءَكَ مِنَ الْقُرْآنِ فَلَمْ يَغْوُوا بِهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ ذِكْرُنَا فَأَنْبَتُوا كَبَابًا مُّضْمَرًا ۗ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ أَشْجَارًا مِّن شَجَارِئِ الْجَنَّةِ مِثْلًا لَّكُلُوا مِن بَلَدٍ مَّوَدَّعًا فَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ ضَلُّهُنَّ لَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمَنِ اعْتَدَىٰ ۗ

(١) الكشاف (٦: ٣٦٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٦٧-٣٦٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٦٩).

تَشَاءَ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ ﴿ [الأعراف: ١٥٥]، حيث يذكر الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير الآية الأولى أن موسى عليه السلام طلب الرؤية لبيّكت قومه الذين طلبوها، ولم يطلبها لنفسه، فيرد الطيبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «ليس هذا بأول مكابرته، لأن القوم لم يحضروا هذه النّوبة، وإنما طلب موسى عليه السلام الرؤية لنفسه. وفي النوبة الثانية كان القوم معه، وطلبوا الرؤية فأجابهم».

ويذكر الزمخشري<sup>(٣)</sup> عند تفسير الآية الثانية أن موسى عليه السلام أمر قومه الذين اختارهم لميقات ربه (أن يصوموا ويتطهروا... ثم خرج بهم إلى طور سيناء... فلما دنا موسى من الجبل وقع عليه عمود الغمام حتى تغشى الجبل كله، ودنا موسى ودخل فيه، وقال للقوم: اذنوا، فذنوا، حتى إذا دخلوا في الغمام وقعوا سجداً... ثم انكشف الغمام، فأقبلوا إليه، فطلبوا الرؤية، فوعظهم، وزجرهم، وأنكر عليهم. فقالوا: ﴿يَمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ يريد أن يسمعوا الرد والإنكار من جهته، فأجيب بـ ﴿لَن تَرِنِي﴾، ورجف بهم الجبل فصعقوا).

\* \* \*

ويعقب الطيبي<sup>(٤)</sup> على تفسير الزمخشري هذا بقوله: «هذا التأويل مبني على أن هذه القصة هي القصة الأولى، وهي على خلاف نظم الآيات وأقوال المفسرين»، ثم

(١) الكشاف (٦: ٥٥١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٥١).

(٣) الكشاف (٦: ٥٩٩).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٩٩).



يفيض في تفصيل ذلك، وإيراد أقوال المفسرين، ولا يخفى أن في كلام الزمخشري خلطاً بين الميقاتين.

\* \* \*

(٧) يعرض الطيبي بالزمخشري تعريضاً لاذعاً لمجانبته الصواب، حين جعل طلب موسى عليه السلام رؤية الله كبيرة عظيمة، كنسبة الولد إلى الله سبحانه أو أعظم من ذلك، فقال<sup>(١)</sup>: (كأنه عز وجل حقق عند طلب الرؤية ما مثله عند نسبة الولد إليه في قوله: ﴿وَتَخَرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ \* أن دَعَا الرَّحْمَنَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠-٩١].

ويحتكم الطيبي إلى الذوق الأدبي في هذه القضية، إضافة إلى الواقع والأقوال الماثورة، فيقول<sup>(٢)</sup> معرضاً بالزمخشري: «كيف ذاق مع هذه<sup>(٣)</sup> الآية قوله: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخَرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠]: من تكرير الأفعال، وإخراج كل شيء على ما يناسبه؟ وفي إبهام الضمير في «منه» وإبداله لقوله: ﴿أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ من الفخامة والهيبة ما لا يخفى على البليغ. بخلاف هذا التعليق<sup>(٤)</sup>، فإنه كالتمهيد لإثبات الرؤية، كما يعطيه الذوق، وعليه كلام الأئمة. وأيضاً، إن نسبة الولد إلى الله تعالى منسوب إلى أجهل الخلق وأضلهم، وطلب الرؤية منسوب إلى أفضل الخلق وأهداهم، فأين هذا من ذاك؟!».

(١) الكشاف (٦: ٥٥٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٥٨).

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ اَنْظُرْ اِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرِيْكَ وَلَكِنْ اَنْظُرْ اِلَى الْجَبَلِ اِنْ اَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِيْهِ فَلَمَّا تَخَلَّى رُؤْيُهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ اَنْظُرْ اِلَى الْجَبَلِ اِنْ اَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِيْهِ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ولا يخفى ما بين الأمرين من تباين، ولعل الزمخشري انساق وراء مذهبه الاعتقادي، فقال ما قال.

\* \* \*

٨) يتهم الطَّبِيُّ الزمخشريَّ بتوجيه النصِّ القرآني لموافقة مذهبه، كما فعل في قوله تعالى حكاية على لسان موسى عليه السلام مخاطباً ربه في الميقات الثاني: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ وَإِنِّي﴾ حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (هذا تَمَنُّ منه للإهلاك قبل أن يرى ما رأى من تَبَعَة طلبه الرؤية).

ويعقب الطَّبِيُّ<sup>(٢)</sup> على قول الزمخشري هذا بقوله: «إنما ذهب إلى هذا المعنى ليوافق ما أسس عليه مذهبه. وهو خلاف الظاهر، لأن «لو» للامتناع، وإنما يتوَلَّد معنى التمني إذا اقتضاه المقام. وها هنا المقام يقتضي ألا يهلكهم حينئذ، لقوله: ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ [الأعراف: ١٥٥].»

وما ذهب إليه الطَّبِيُّ صحيح، بخلاف ما ذهب إليه الزمخشري، الذي جعل النص تابِعاً لمذهبه فيما يبدو.

\* \* \*

٩) يتهم الطَّبِيُّ الزمخشريَّ بالميل أو الزينغ عن الحق، إضافة لتحكيم مذهبه في النص القرآني، كما في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْرَبُونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، حيث يفسر

(١) الكشاف (٦: ٦٠٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٠١).

الزنجشري<sup>(١)</sup> «الأسماء الحسنی» بقوله: (التي هي أحسن الأسماء، لأنها تدلّ على معاني حسنة... ويجوز أن يراد: ولله الأوصاف الحسنی، وهي الوصف بالعدل والخير والإحسان... فصِفُوهُ بها، وذُرُوا الذين يُلحدون في أوصافه).

ويعقب الطيبي<sup>(٢)</sup> على ذلك بقوله: «ويتغيّر بحسب التفسيرين معنى قوله تعالى: ﴿يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ فعلى الأول: الإلحاد في التسمية أن يقال: أبو المكارم، ونحوه، أو أن يُحصَّ بالله دون الرحمن، وعلى الثاني: الإلحاد في الوصف، وهو ما ذكره من المعاني التي دلّت على مذهبه تحكماً، وهو أيضاً ميل؛ لأن المراد بأسمائه الحسنی: ما ورد عن الشارع، وأذن فيه الكتاب والسنة».

هذه بعض ما أخذ الطيبي على الزنجشري، وهي نماذج فقط، تُظهر أن الطيبي لم يكن مجرد ناقل أو شارح وحسب، بل إنه ذو شخصية بارزة متميزة في كل موضوع من الموضوعات التي طرقها في الحاشية.

ولعلّ صورة هذه الشخصية تزداد وضوحاً فيما يأتي من بيان مظاهر تأثر الطيبي وتأثيره، وإبراز بعض جهوده البلاغية في الحاشية.



(١) الكشاف (٦: ٦٧٥-٦٧٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٧٦-٦٧٧).

## المبحث الثالث تأثير الطَّيِّبِ بغيره

سبق الحديث عن منهج الطَّيِّبِ في ذكر الأعلام والمصادر، وفي نقله عن الآخرين، كما سبق إيراد المصادر التي اعتمد عليها الطَّيِّبِ في الحاشية، وكل ذلك ينبىء عن تأثير الطَّيِّبِ بغيره.

وحتى تزداد الصورة وضوحاً، سأذكر في هذا المبحث بعض الذين تأثر بهم الطَّيِّبِ، مع نماذج من مظاهر ذلك التأثير، مؤكداً، منذ البداية، أنني لا أستطيع تناول كل المصادر، لكثرتها، ولكنني آمل أن يكون فيما سأقول تمثيل لما ينبغي أن يقال.

### ١) تأثير الطَّيِّبِ بصاحب «التقريب»<sup>(١)</sup>:

«تقريب التفسير» كتاب ألفه محمد بن مسعود السيرا في الشقار، قطب الدين الفالي، المتوفى بعد سنة ٧١٢هـ لخص فيه «الكشاف»، ولكن يغلب عليه كثرة معارضاته للزخشي، لذا فإن الطَّيِّبِ ينقل عنه ليردّ عليه أحياناً، كما ينقل عنه ليؤيد وجهة نظره أحياناً أخرى. وقد نقل عنه في واحد وعشرين موضعاً، من ذلك: يقول الزخشي عند تفسير: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [الأنعام: ١١]: (قوله: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا﴾ معناه: إباحة السير في الأرض للتجارة

(١) مخطوط - تفسير - تيمور (١٠٢) - دار الكتب المصرية.

وغيرها من المنافع، وإيجاب النظر في آثار الهالكين. ونبه على ذلك بـ«ثم» لتباعد ما بين الواجب والمباح<sup>(١)</sup>.

وبعد أن يوضح الطيبي<sup>(٢)</sup> قول الزمخشري، ينقل عن صاحب «التقريب» قوله: «إنما لم يحمل على التراخي، وعدل إلى المجاز، إذ واجب النظر في آثار الهالكين حقه ألا يُتراخى عنه السير»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

ويقول الزمخشري<sup>(٤)</sup> عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَاِلٰهٌُ وَلَا شَفِيعٌ لَهُمْ يَنْقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١]: [يخافون أن يحشروا غير منصورين، ولا مشفوعاً لهم، ولا بد من هذه الحال، لأن كلاً محشور، فالمخوف إنما هو الحشر على هذه الحال].

ويقول الطيبي<sup>(٥)</sup>: «قال صاحب «التقريب»: لأن المخوف هو الحشر على هذه الحال، لا أصل الحشر»، وقلت: معنى قول المصنف يعود إلى مذهبه... ويُفهم منه أن المتقي الذي يتحرى رضا الله لا يخاف حيثئذ، وخرج من هذا الحكم».

\* \* \*

والزمخشري يفسر «الظلم» بـ«المعصية» في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا

(١) الكشاف (٦: ٣١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣١).

(٣) تقريب التفسير، ص ١٣٤.

(٤) الكشاف (٦: ٩٨).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٩٨)، وانظر: تقريب التفسير، ص ١٣٧.

إِيمَانَهُمْ بِظُلْمِ أَوْلِيَّتِكَ لَهُمْ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿ [الأنعام: ٨٢]، فيقول: (أي: لم يخلطوا إيمانهم بمعصية نفسهم، وأبى تفسير الظلم بالكفر: لفظ اللبس) (١).

ويعترض الطيبي على ذلك، ويفصل القول فيه، ثم يقول (٢): «فظهر من هذا أن الواجب أن يُفسر الظلم بالشرك، ولفظ اللبس لا ياباه... وقال صاحب «التقريب»: ويحتمل أن يقال: النفاق: لبس الإيثار الظاهر بالكفر الباطن».

\* \* \*

ويقول الزمخشري (٣) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ﴾ [الأنعام: ١٤٦]: (وقوله: ﴿ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ﴾ كقولك: من زيد أخذت ماله. تريد بالإضافة زيادة الربط). ويعقب الطيبي على ذلك بتعريف الإضافة، ثم يقول (٤): «والمراد هاهنا إضافة الشحوم إلى الضمير، لأن الظاهر أن يقال: ومن البقر والغنم حرمنا عليهم الشحوم، وأخذت من زيد المال، فأضيف لزيادة الربط. وإلى هذا ذهب صاحب التقريب».

\* \* \*

ويذكر الزمخشري (٥) في القراءة المشهورة في قوله تعالى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ

(١) الكشاف (٦: ١٥٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٤٨ - ١٤٩) وانظر: تقريب التفسير، ص ١٤٠.

(٣) الكشاف (٦: ٢٧٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٧٩) وانظر: تقريب التفسير، ص ١٤٨.

(٥) الكشاف (٦: ٥٠٢).

عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴿ [الأعراف: ١٠٥] وجوهاً، منها: (أَنَّ مَا لَزِمَكَ فَقَدْ لَزِمْتَهُ)، فيعقب الطَّيْبِي على ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: قال صاحب «التقريب»: «حَقِيقٌ»، في هذا الوجه، بمعنى اللّازم».

\* \* \*

## ٢) تأثر الطَّيْبِي بصاحب «الفرائد»<sup>(٢)</sup>:

صاحب «الفرائد» هو: أبو المحامد، فصيح الدين، محمد بن عمر المأبِرِ نَابَازِي، عالمٌ بالتفسير، وكتابه «فرائد التفسير» اختصر فيه «الكشاف» وقد نقل عنه الطَّيْبِي - على سبيل المثال - في تفسير سورتي الأنعام والأعراف سبع عشرة مرة.

ومن أمثلة ما أخذه منه قوله<sup>(٣)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]: «قال صاحب «الفرائد»: يمكن أن يقال: ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾: حال مؤكدة، أي: وهو الله معروفاً في السموات والأرض، كقولك: هو زيد معروفاً في العالم». وذلك في معرض التعقيب على قول الزمخشري<sup>(٤)</sup>: ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ متعلق بمعنى اسم «الله».

\* \* \*

ويقول الزمخشري<sup>(٥)</sup> في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٠٢) وانظر: تقريب التفسير، ص ١٦٠.

(٢) لم أقف على هذا الكتاب لا مخطوطاً ولا مطبوعاً.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٠).

(٤) الكشاف (٦: ١٩).

(٥) المصدر نفسه (٦: ١٦٨).

عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿ [الأنعام: ٩٤]: ﴿تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾: وقع التقطع بينكم، كما تقول: جمع بين الشيئين، تريد: أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل).

ويعقب الطيبي<sup>(١)</sup> على ذلك بقوله: «قال صاحب «الفرائد»: «قوله: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على إسناد الفعل إلى مصدره): يعني وقع التقطع بينكم، بعيد؛ لأن التقطع لازم، وما ذكره من النظير متعدّد، وهو قوله: (جمع بين الشيئين) لأنه ليس في الأصل مما أسند الفعل فيه إلى مصدره، بل هو من قبيل ما أوقع الفعل على مصدره، لأن تقدير أصله: أوقع الجمع بين الشيئين، وهو من قبيل ما جعل المفعول به لنسيانه، بتأويل جمع الجمع بينهما، أو أوقع الجمع بينهما. هذا إذا كان متعدّياً، فأما إذا كان لازماً فليس كذلك».

\* \* \*

ويقول الزمخشري<sup>(٢)</sup> عند تفسير ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ قَالَ لَنْ تَرَنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ أَسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرَنِي ﴿ [الأعراف: ١٤٣]: (فإن قلت: كيف اتصل الاستدراك في قوله: ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾ بما قبله؟ قلت: اتصل به على معنى أن النظر إلى محال، فلا تطلبه).

ويعترض الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٣)</sup>: «قال صاحب «الفرائد»: إن الاستدراك بالمعنى الذي ذكره لا يناسب هذا المقام، ولو كان المراد به استحالة الرؤية وجب أن

(١) فتوح الغيب (٦: ١٦٨).

(٢) الكشاف (٦: ٥٥٧).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٥٧-٥٥٨).



يذكر شيئاً يدلّ على الاستحالة، ودكُّ الجبل، كما يصلح لما ذكر، يصلح لغيره، والمشارك لا يكون دليلاً».

\* \* \*

ويقول الزمخشري في معنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: (فلما أظهر اقتداره، وتصدّى له أمره وإرادته)<sup>(١)</sup>. ويوضح الطيّبي هذا المعنى الذي يذكره الزمخشري للآية، بأنه تمثيل «لا أن ثم تجلياً»، ثم يقول<sup>(٢)</sup>: «قال صاحب «الفرائد»: هذا المعنى غير مفهوم من الآية، لأن «تجلّى» مطاوع «جلّيته» أي: أظهرته، يقال: جلّيته فتجلّى، أي: أظهرته فظهر. ولا يقدر: تجلّى اقتدراه لأنه خلاف الأصل»، ممّا يعني عدم موافقة الطيّبي على تفسير الزمخشري، واعتداده برأي صاحب «الفرائد».

\* \* \*

### (٣) تأثر الطيّبي بصاحب «الانتصاف»<sup>(٣)</sup>:

«الانتصاف»: كتاب وضعه ابن المنير الإسكندري المتوفّى سنة ٦٨٣هـ للردّ على الزمخشري في آرائه الاعتزالية في «الكشاف». وهو كثير الاعتراض على الزمخشري، والنقد له، بحق وبغير حقّ، مما دعا الطيّبي إلى الردّ عليه أحياناً، والوقوف إلى جانب الزمخشري كلما اقتضى الحق ذلك. وقد نقل عنه - على سبيل المثال - في تفسير سورتي الأنعام والأعراف أربعين مرة، وهو يعتمد عليه كثيراً في الكشف عن اعتزال الزمخشري.

(١) الكشاف (٦: ٥٦٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٦١).

(٣) مطبوع بحاشية الكشاف. (طبعة الحلبي الأخيرة: ١٣٩٢هـ = ١٩٧٣م).

فعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَذَكَّرَ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِنْ تَعَدَلَ كُلُّ قَدْلٍ لَّا يُؤَخِّدُ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ٧٠]، يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (وفاعل ﴿يُؤَخِّدُ﴾ قوله: ﴿مِنْهَا﴾، لا ضميرُ العدل).

ويقول الطيبي<sup>(٢)</sup> موضعاً ذلك: «أي: الضمير في ﴿لَّا يُؤَخِّدُ مِنْهَا﴾ لا يرجع إلى العدل، لأنه مصدر... قال في «الانتصاف»: «ونظيره ما سبق أن الضمير في ﴿فَتَنْفُخُ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup> لا يعود إلى «الهيئة» من قوله: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾. وأوجب كون العدل هاهنا مصدراً تعدي الفعل بغير واسطة، ولو كان مفعولاً لقليل: بكلّ عدل».

\* \* \*

ويقول الزمخشري<sup>(٤)</sup> عند تفسير: ﴿فَوَسَّسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]: (وفيه دليل على أن كشف العورة من عظام الأمور، وأنه لم يزل مستهجنًا في الطباع، ومستقبحًا في العقول). ويوضح الطيبي<sup>(٥)</sup> قول الزمخشري هذا، ثم يقول راداً عليه: «قال في «الانتصاف»: فيه ميل إلى الاعتزال، وأن العقل يقبّح ويحسن. وهذا اللفظ لو صدر من السنّي كان تأويله أن العقل أدرك المعنى الذي لأجله حسن الشرع الستر، وقبح الكشف».

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ١٣٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٣٤)، وانظر: الانتصاف (٢: ٢٨).

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِأَيْدِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِأَيْدِي﴾ [المائدة: ١١٠].

(٤) الكشاف (٦: ٣٥٠).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٣٥٠-٣٥١)، وانظر: الانتصاف (٢: ٧٢).

ويقول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ  
وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ [الأعراف: ٣٣]: ﴿مَا لَمْ يُنَزَّلْ  
بِهِ سُلْطَانًا﴾: فيه تهكم، لأنه لا يجوز أن ينزل به برهاناً بأن يُشرك به غيره. ويقول  
الطَّيْبِيُّ<sup>(٢)</sup> مرجحاً رأي ابن المنير على رأي الزمخشري: «قال في «الانتصاف»: قياسه أن  
يكون كقوله:

على لاحِبٍ لا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ

وقلت: هذا هو الحق، لأن المعنى: «حَرَّمَ رَبِّي أَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شُرَكَاءَ لَا ثَبُوتَ  
لَهَا، وَلَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِإِشْرَاكِهَا سُلْطَانًا. بِالْغِ فِي نَفْيِ الشَّرِيكِ، فَنفَى لِأَزْمِهِ، لِيَتَنَفَّى مَلْزُومُهُ  
بِالطَّرِيقِ الْبَرَهَانِي».

\* \* \*

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَتُودُوا أَنْ تَتَّكُمُ الْجِنَّةُ أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾  
[الأعراف: ٤٣] يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: ﴿تَتَّكُمُ الْجِنَّةُ أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾:  
بِسَبَبِ أَعْمَالِكُمْ، لَا بِالْتَفْضِيلِ كَمَا تَقُولُ الْمُبْطِلَةُ. وَيُرَدُّ الطَّيْبِيُّ<sup>(٤)</sup> عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «هَذَا  
قَوْلٌ بَاطِلٌ... «الانتصاف» الآية جعلت الجنة جزاءً للعمل فضلاً ورحمةً، لأنه واجبٌ  
لهم وجوب الديون. والذين كذبوا الخبر، وأوجبوا على الله ما لا يوجبُه على نفسه، هم  
المبطلون».

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ٣٧٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٧٦-٣٧٧)، وانظر: الانتصاف (٢: ٧٧).

(٣) الكشاف (٦: ٣٩٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٩٠) وانظر: الانتصاف (٢: ٨٠).

ويتوقف الزمخشري<sup>(١)</sup> عند التكرير في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْعِهَا إِلَّا هُوَ نَقُلْتُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْنَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

يقول الزمخشري: (فإن قلت: لم كرّر ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ و﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾؟ قلت: للتأكيد... وعلى هذا تكرير العلماء الحدّاق في كتبهم، لا يُجْلُونَ المكرّر من فائدة زائدة).

ويوضّح الطيّبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «قال في «الانتصاف»: وفي التكرير نكتة لا توجد إلا في القرآن، فإنه إذا بُني الكلام على مقصد، واعترض في أثناءه عارض، وأريد الرجوع لتّمّة المقصد الأول، وقد بُعد، طُرِّي، لتتصل النهاية بالبداية، فإنه تعالى ابتداء بقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ وطال الكلام إلى قوله: ﴿بَغْنَةً﴾، وأراد إنكار سؤالهم بوجه آخر، وهو قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ﴾ وتعلّقه قويّ بالسؤال، فَطُرِّي، وغالب التطرية بإجمال، ولهذا قال: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾، ولم يذكر «الساعة» اكتفاء بما تقدّم، وأعاد ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

#### ٤) تأثر الطيّبي بصاحب «الإنصاف»<sup>(٤)</sup>:

«الإنصاف»: كتاب ألفه علم الدين، عبد الكريم بن علي العراقي، المتوفى سنة

(١) الكشاف (٦: ٦٩٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٩٦) وانظر: الانتصاف (٢: ١٣٤-١٣٥).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٩٦) وانظر: الانتصاف (٢: ١٣٤-١٣٥).

(٤) مخطوط (ميكرو فيلم) رقم (٣٠) تفسير - معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة.

٧٠٤ هـ انتصر فيه للز مخشري من ابن المنير في كتابه «الانتصاف». وقد نقل منه الطيبي - على سبيل المثال - في تفسير سورتي الأنعام والأعراف في ثلاثة مواضع فقط، منها للردّ عليه، ومنها للاستشهاد برأيه.

ف عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠] يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ مثل للضالّ والمهتدي... أو لمن ادّعى المستقيم وهو النبوة، والمحال وهو الإلهية أو الملكية). ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «قال في «الإنصاف»: من البيّن فيه قوله تعالى: ﴿مَا نَهَنُكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ﴾ أطمع آدم في أن يصير ملكاً، والنبي لا يطمع في المستحيل».

\* \* \*

ويقول الزمخشري<sup>(٣)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَانٍ بَيْنَاتٍ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]: (وقوله: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾: حال معطوفة على ﴿بَيْنَاتٍ﴾... فإن قلت: لا يقال: جاءني زيد هو فارس، بغير واو، فما بال قوله: ﴿هُمْ قَائِلُونَ﴾؟ قلت: قدّر بعض النحويين الواو محذوفة، وردّه الزجاج... والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استقلاً لا اجتماع حرفي عطف، لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل. فقولك: جاءني زيد راجلاً، أو هو فارس، كلام فصيح، وارد على حدّه. وأما: جاءني زيد هو فارس، فخبيث).

ويعقب الطيبي<sup>(٤)</sup> على ذلك بقول صاحب «الانتصاف»، ثم ينقضه بقول صاحب «الإنصاف» فيقول: «الانتصاف: الاكتفاء في الجملة الاسمية الواقعة حالاً ضعيف...

(١) الكشاف (٦: ٩٥-٩٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٩٦) وانظر: الإنصاف: لوحة: ١٠٣ - ١٠٤.

(٣) الكشاف (٦: ٣٢٠-٣٢٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٢٤)، وانظر: الانتصاف (٢: ٦٧-٦٩) والإنصاف: لوحة: ١٠٣.

والتحقيق أن المصحح لوقوع الجملة المعطوفة على الحال حالاً من غير واو هو العطف المقتضي للمشاركة، واستغني به عن واو الحال، كما يعطف على المقسم به، فتدخله في حكم القسم من غير حرف قسم في مثل: ﴿وَالضُّحَىٰ \* وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ١-٢]، ولو قلت في غير التلاوة: «وبالليل» لصح... قال في «الإنصاف»: تنظيره بالقسم فاسد، لأن حرف القسم لا يشارك حرف العطف في معناه، بخلاف واو الحال، والعلّة التي علل بها مفقودة في القسم».

### ٥) تأثر الطيبي بالقاضي البيضاوي (المتوفى سنة ٦٩٢ هـ):

ألف القاضي البيضاوي تفسيره: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، اختصر فيه «الكشاف»، وخلصه من الاعتزال، وقد اعتمد عليه الطيبي اعتماداً كبيراً في التفسير وغيره، حيث نقل منه - على سبيل المثال - في تفسير سورتي الأنعام والأعراف ستاً وسبعين مرة، وسنقتصر على إيراد القليل منها.

يقول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿كُنِبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]: (أي: أوجبها على ذاته في هدايتكم إلى معرفته، ونصب الأدلة لكم على توحيده). ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «قال القاضي: ﴿كُنِبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾: ألزمتها فضلاً وإحساناً، والمراد بالرحمة ما يعم الدارين، ومن ذلك: الهداية إلى معرفته، والعلم بتوحيده، بنصب الأدلة، وإنزال الكتب».

\* \* \*

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾

(١) الكشاف (٦: ٣٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٢)، وانظر: تفسير البيضاوي (٢: ١٨١-١٨٢).

تَوَفَّقَهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿ [الأنعام: ٦١]، يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (فإن قلت: الله تعالى غنيٌّ بعلمه عن كِتَابَةِ الملائكة، فما فائدتها؟ قلت: فيها لطفٌ للعباد). ويوضح الطيبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «قال القاضي: وذلك أن العبد إذا وثق بلطف سيده، واعتمد على ستره وعفوه، لم يحتشم منه احتشامه من خدَمه المطلعين عليه».

يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup> في معرض قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُم بَيْنَ وَبَيْنَ وَبَنَتِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]: (وعلموا أن الله تعالى خالقهم دون الجن). ويعلق الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «قال القاضي: ﴿ وَخَلَقَهُمْ ﴾: حال بتقدير «قد»، أي: وقد علموا أن الله خالقهم دون الجن، وليس من يخلق كمن لا يخلق». ويوضح الطيبي قول القاضي هذا بقوله: يعني هي حال مقدرة لجهة الإشكال».

ويقول الزمخشري<sup>(٥)</sup> عند تفسير ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤]: (ثم أعظم من ذلك أننا آتينا موسى الكتاب). ويعقب الطيبي على هذا بقوله<sup>(٦)</sup>: «اعلم أنه أوهم في الجواب بقوله: (هذه توصية قديمة) أن معنى التراخي في «ثم» زماني، وبقوله: (ثم أعظم من ذلك أنها للتراخي في الرتبة. وذهب القاضي إلى أن «ثم» للتفاوت في الرتبة. وما يفهم من كلام الزجاج أنها للتراخي في الزمان... وقلت: يمكن الجمع بينهما».

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ١٢١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٢١) وانظر: تفسير البيضاوي (٢: ١٩٢).

(٣) الكشاف (٦: ١٩٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٩٠) وانظر: تفسير البيضاوي (٢: ٢٠١).

(٥) الكشاف (٦: ٢٩٦).

(٦) فتوح الغيب (٦: ٢٩٦) وانظر: تفسير البيضاوي (٢: ٢١٥).

ويقول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]: (و«ما» مزيدة لتوكيد القلة). ويوضح الطيبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «فيؤذن بالعدم، كقوله:

قَلِيلُ التَّشَكِّي

البيت.

وقال القاضي: أي: زماناً قليلاً تذكرون. وإن جعلت «ما» مصدرية، لم ينتصب «قليلاً» بـ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾.

\* \* \*

ويقول الزمخشري<sup>(٣)</sup> في معرض تفسير ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَرْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١]: ﴿طَلَرْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾، أي: سبب خيرهم وشرهم عند الله... ويجوز أن يكون معناه: ألا إنما سبب شؤمهم عند الله، وهو عملهم المكتوب عنده الذي يجري عليهم ما يسوؤهم لأجله). ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «هذا عين مذهب أهل السنة، وإن دلّ أوّل كلامه على مذهبه... وأما بيان النظم فقد قال القاضي: هذا إغراق في وصفهم بالغبابة والقساوة، فإن الشدائد ترقق القلوب، وتذلّل العرائك، سيما بعد مشاهدة الآيات، وهم لم تؤثر فيهم، بل زادوا عناداً وائتهاكاً في الغي».

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ٣١٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣١٩-٣٢٠)، وانظر: تفسير البيضاوي (٣: ٢).

(٣) الكشاف (٦: ٥٣٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٣٠-٥٣١) وانظر: تفسير البيضاوي (٣: ٢٤).



ويقول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]: (والنزغ والنسغ: الغرز والنخس، كأنه ينخس الناس حين يُغريهم على المعاصي). ويقول الطيبي<sup>(٢)</sup>: «قال القاضي: «شبهه وسوسته للناس، إغراء لهم على المعاصي وإزعاجاً، بغرز السائق ما يسوقه».

\* \* \*

### ٦) تأثر الطيبي بالإمام فخر الدين الرازي (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ):

فعلى سبيل المثال نقل الطيبي من «التفسير الكبير» للرازي في تفسير سورتي الأنعام والأعراف ثلاثاً وستين مرة، معظمها في مجال العقيدة والتفسير. وهو ينقل عنه بشيء من الاحترام والتقدير، وإن كان يعارضه أحياناً في بعض المواقف، وفيما يلي بعض نقول الطيبي عن الرازي:

ففي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أُمَّرَاتِي وَأَطِيعُوا أَمْرًا لِيُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام: ٧١ - ٧٢].

يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (عطف قوله: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ على موضع ﴿لِنُسَلِّمَ﴾). ويوضح الطيبي ذلك بإيراد أقوال الزجاج، وأبي البقاء العكبري، والقاضي البيضاوي، ثم يقول<sup>(٤)</sup>: «وقال الإمام: «وكان من الظاهر أن يقال: أُمِرْنَا لِنُسَلِّمَ ولأن نقيم. وإنما عدل إلى قوله: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسَلِّمَ﴾، ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ ليؤذن بأن الكافر ما دام كافراً، كان

(١) الكشاف (٦: ٧٢٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٢٠) وانظر: تفسير البيضاوي (٣: ٣٩).

(٣) الكشاف (٦: ١٣٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٣٨) وانظر: التفسير الكبير (١٣: ٣١).

كالغائب الأجنبي، فحُوطِبَ بما يخاطَب به الغُيب، وإذا أسلم، ودخل في زمرة المؤمنين، صار كالقريب الحاضر، فحُوطِبَ بما يخاطَب به الحاضرون».

\* \* \*

ويقول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]: (فإن قلت: فقد ذهب جماعة من المجتهدين إلى جواز أكل ما لم يُذكر اسم الله عليه بنسيان أو عمد، قلت: تأوله هؤلاء بالمئنة، وبما ذُكر غير اسم الله عليه). ويقول الطَّيِّبِي<sup>(٢)</sup>: «قال الإمام: نُقِلَ عن عطاء أنه قال: كل ما لم يُذكر عليه اسم الله من طعام أو شراب فهو حرام، تمسكاً بعموم الآية، والفقهاء خصّوا العامّ بالذَّبْح». وروى الإمام أن مذهب مالك: كل ما ذُبِح وتُرك اسم الله عليه، عمداً كان أو خطأ، فهو حرام. وهو قول ابن سيرين. وقال أبو حنيفة: إن تُرك عمداً فهو حرام، وإلا فهو حلال. وقال الشافعي: حلال، سواء تُرك عمداً أو نسياناً، إذا كان الذابح أهلاً له. وقال: هذا النهي مخصوص بما ذُبِح على اسم النَّصْب، أو مات حتف أنفه».

\* \* \*

ويقول الزمخشري<sup>(٣)</sup> في معرض تفسير: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]: (معنى «لن»: تأكيد النفي الذي تعطيه «لا»، نقول: لا أفعل غداً، فإذا أكّدت نفيها قلت: لن أفعل غداً، والمعنى: أن فعله ينافي حالي).

(١) الكشاف (٦: ٢٢٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٢٨-٢٢٩) وانظر: التفسير الكبير (١٣: ١٦٨).

(٣) الكشاف (٦: ٥٥٦).

ويرد الطَّيْبِي على ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: «قوله: (أَنْ فَعَلَهُ بِنَافِي حَالِي) يَرُدُّهُ قَوْلُهُ: (فَإِذَا أَكَّدْتَ نَفِيهَا قُلْتَ: لَنْ أَفْعَلَ غَدًا)، فَإِنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ عَدَمِ مَبَاشَرَتِهِ الْفِعْلَ عَلَى التَّأْكِيدِ... قَالَ الْإِمَامُ: ﴿لَنْ تَرَنِّي﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى جَائِزُ الرَّؤْيَةِ، إِذْ لَوْ كَانَ مُسْتَحِيلَ الرَّؤْيَةِ لَقَالَ: «لَا أَرَى». أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَ إِنْسَانٍ حَجَرَ، وَقَالَ لِصَاحِبِهِ: نَاوِلْنِي هَذَا لِأَكَلِهِ. فَإِنَّهُ يَقُولُ: هَذَا لَا يُؤْكَلُ، وَلَوْ قَالَ: لَنْ تَأْكُلُ، لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مِمَّا يُؤْكَلُ فَقَالَ: هَذَا لَا يُؤْكَلُ، لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ قَالَ: لَنْ تَأْكُلُ، عَلِمَ أَنَّهُ مِمَّا يُؤْكَلُ، وَلَكِنَّكَ لَا تَأْكُلُهُ».

\* \* \*

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، يقول الطَّيْبِي<sup>(٢)</sup> معقباً على كلام الزمخشري<sup>(٣)</sup>: «وفي كلامه أنهم ما خَلِقُوا لِلنَّارِ حَقِيقَةً، وَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ الْإِغْرَاقَ فِي وَصْفِهِمْ بِهِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ وَالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ». ثم يستشهد بقول الإمام الرازي<sup>(٤)</sup>: «هذه الآية حجة لصحة مذهبنا في مسألة خلق الأعمال، وإرادة الكائنات؛ لأنه تعالى صرح بأنه خلق كثيراً من الجن والانس لجهنم، ولا مزيد على بيان الله عز وجل».

(٧) تأثر الطَّيْبِي بالسكاكي (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ):

فعلى سبيل المثال نقل الطَّيْبِي عن السكاكي من كتابه «مفتاح العلوم» في تفسير

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٥٦-٥٥٧) وانظر: التفسير الكبير (١٤: ٢٣١).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٧٣-٦٧٦).

(٣) الكشف (٦: ٦٧٣).

(٤) التفسير الكبير (١٥: ٦٠).

سورتي الأنعام والأعراف تسع عشرة مرة، وهو متأثر به في كثير من المسائل البلاغية، ويصفه بـ«الشيخ» أحياناً، كما يردّ بعض اعتراضات القزويني عليه، وإن كان نقل الطيبي عن القزويني قليلاً جداً.

يقول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]: (فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيد... وما أشبه ذلك. فما أوجب التقديم؟ قلت: أوجبه أن المعنى: وأي أجل مسمّى عنده، تعظيماً لشأن الساعة). ويعقب الطيبي على هذا السؤال وجوابه بقوله<sup>(٢)</sup>: «هذا السؤال غير وارد على القياس النحوي، لأنهم إنما يوجبون تقديم الظرف إذا لم يكن المبتدأ مخصّصاً... وعليه كلام صاحب «المفتاح»، حيث قال: «ولا يجب التقديم على المنكر إذا كان موصوفاً. قال تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾، ولكن وارد على استعمال الفصحاء، فإنهم أوجبوا التقديم ولو كان مخصّصاً، ولهذا قال: (الكلام السائر)».

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿تَمَنِّيَٰةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّالِّينَ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ اثْنَيْنِ قُلْ ءَآلَ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (المعنى: إنكار أن يحرم الله تعالى من جنسي الغنم: ضأنها ومعزها شيئاً).

ويعقب الطيبي<sup>(٤)</sup> على ذلك بقوله: «قال صاحب «المفتاح»: «قُلْ فِي إِنكَارِ نَفْسِ الضَّرْبِ: أَزِيداً ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرَأً؟ فَإِنَّكَ إِذَا أَنْكَرْتَ مِنْ يُرَدَّدُ الضَّرْبُ بَيْنَهُمَا تَوَلَّدَ مِنْهُ إِنكَارُ الضَّرْبِ عَلَىٰ وَجْهِ بَرَهَاتِي، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ءَآلَ الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثِيَيْنِ﴾».

(١) الكشاف (٦: ١٦-١٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٦) وانظر: مفتاح العلوم، ص ١٠٥.

(٣) الكشاف (٦: ٢٧٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٧٢)، وانظر: مفتاح العلوم، ص ١٥١.

ويقول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]: ﴿نُرَدُّ﴾: جملة معطوفة على الجملة التي قبلها، داخلة معها في حكم الاستفهام... فلا يقدر: هل يشفع لنا شافع أو نرد؟). ويعلل الطيبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «يعني: لا يجوز تقدير: «يشفع» ليعطف «نرد» عليه، فيطابقه؛ لأن جواب الاستفهام، وهو: ﴿فَيَشْفَعُوا﴾ يأتي ذلك... قال صاحب «المفتاح»: ﴿هَلْ﴾ أَدْعَى لِلْفِعْلِ مِنَ الِهْمَزَةِ، فَتَرَكَ الْفِعْلَ مَعَهَا يَكُونُ أَدْخَلَ فِي الْإِنْبَاءِ عَنِ اسْتِدْعَاءِ الْمَقَامِ عَدَمَ التَّجَدُّدِ».

\* \* \*

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَأَن لَّمْ يَفْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢]، يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا﴾ مبتدأ، خبره: ﴿كَأَن لَّمْ يَفْنَوْا فِيهَا﴾. وكذلك: ﴿كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾، وفي هذا الابتداء معنى الاختصاص).

ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «ولو حَمَلَ الْجُمْلَةَ الْأُولَى عَلَى تَقْوِي الْحُكْمِ، كَمَا عَلَيْهِ كَلَامُ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»، وَالثَّانِيَةِ عَلَى التَّخْصِصِ... لَكَانَ أَوْجَهُ».

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ٤٠٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٠٢-٤٠٣)، وانظر: مفتاح العلوم، ص ١٤٩.

(٣) الكشاف (٦: ٤٧٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٧٨) وانظر: مفتاح العلوم، ص ١٠٦.

## ٨) تأثر الطَّيْبِي بِضِيَاءِ الدِّينِ ابْنِ الْأَثِيرِ (المتوفى سنة ٦٣٧هـ):

فعلى سبيل المثال نقل الطَّيْبِي من «المثل السائر» لابن الأثير في تفسير سورتي الأنعام والأعراف ثلاث مرات، ويظهر من نقله منه إعجابه به.

فعند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ \* قَالَ يَنْقُورُ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾ [الأعراف: ٦٠ - ٦١]، يتصرَّ الطَّيْبِي لرأي الزمخشري<sup>(١)</sup> في أن قول نوح عليه السلام ردّاً على قومه: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾ أبلغ في نفي الضلال عن نفسه من قوله: ليس بي ضلال. ويستشهد على ذلك بأقوال العلماء والأدباء، ومنهم ابن الأثير، فيقول<sup>(٢)</sup>: «وقال صاحب «المثل السائر»: الأسماء المفردة الواقعة على الجنس، التي يكون بينها وبين واحدها تاء التأنيث، فإنه متى أريد النفي، كان استعمال واحدها أبلغ، ومتى أريد الإثبات كان استعمالها أبلغ، كما في الآية، ولا تظن أنه لما كان الضلال والضلالة مصدرين من قولك: ضلّ يضلّ ضلالاً وضلالة، كان القولان سواء؛ لأن الضلالة هنا ليست عبارة عن المصدر، بل عن المرّة الواحدة، فإذا نفى نوح عليه السلام عن نفسه المرّة الواحدة من الضلال، فقد نفى ما فوقها من المرّتين والمرّات الكثيرة».

\* \* \*

ويتوقف الطَّيْبِي ملياً مع قوله تعالى حكايةً على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَأَكْتَبْنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُنَا مُّهِدُونَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ

(١) الكشاف (٦: ٤٢٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٢١)، وانظر: المثل السائر، ص ١٧٦.

هُم بِتَّائِبِينَ يُؤْمِنُونَ ﴿ [الأعراف: ١٥٦]، فيقول<sup>(١)</sup>: «وأما قضية النظم فهو أنه تعالى لما أورد في هذه السورة قصص الأنبياء، وأحوال القرون الماضية، ومن جُمِلَتْها قصة موسى عليه السلام، وأراد أن يتخلَّص منها إلى مدح سيّد المرسلين، وقائد الغر المحجلين، حكى من موسى هذا الدعاء، ليُورِدَ عليه الجواب على الأسلوب الحكيم، ويجعله تخلُّصاً إلى ذكر أمته ﷺ ثم يتخلَّص من ذكرهم إلى مدحه صلواتُ الله عليه. ولهذا قال صاحب «المثل السائر»: هذا من التخلّصات الفائقة التي تُسكِرُ العقول، وتُحَيِّرُ الأوهام».

ونكتفي بهذه الطائفة من الذين تأثر بهم الطيّبي في حاشيته على «الكشاف»، لنرى الآن مدى تأثيره في غيره ممن جاء بعده.



(١) فتوح الغيب (٦: ٦٠٥-٦٠٦)، وانظر: المثل السائر، ص ٢٧٠.

## المبحثُ الرابع تأثيرُ الطَّيِّبي في غيره

مرّ بنا أن حاشية الطَّيِّبي على «الكشاف» هي أكبرُ الحواشي وأجلُّها، لا سيما فيما يتعلّق بما أورد الطَّيِّبي فيها من نكات بلاغية، وردود سديدة، على الزمخشري في الاعتزال، مما جعل هذه الحاشية مصدرًا مهمًّا لكل من كتَب حاشيةً على «الكشاف» بعد ذلك، بل لكثير من الدارسين البلاغيين، حتّى ذهب الشيخ أحمد مصطفى المراغي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - إلى جعل الطَّيِّبي في هذه الحاشية «عمدة المتأخّرين من بعده، كأبي السعود العمادي، والآلوسي»، لذا فإننا سنتوقّف مع بعض أصحاب الحواشي على «الكشاف» بعد الطَّيِّبي، ومع بعض المفسّرين وغيرهم، لتبين مدى تأثير الطَّيِّبي فيهم.

### (١) تأثيرُ الطَّيِّبي في عمر بن عبد الرحمن الفارسي (المتوفّى سنة ٧٤٥هـ):

الفارسيّ أحد تلاميذ الطَّيِّبي كما عرفنا. وقد ألف حاشية على «الكشاف» سماها «كشف الكشاف»، نقل فيها كثيراً عن الطَّيِّبي بذكر وبغير ذكر، وتأثر بأستاذه ويحاشيته على «الكشاف»، فكثيراً ما يشير إليه بقوله: «قال سلّمه الله!» وأحياناً يذكره ويدعو له، كما يقول محقّق<sup>(٢)</sup> الجزء الأول من هذه الحاشية، الذي يذكر أيضاً أن

(١) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، ص ١٣٧.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف - الفارسي - إعداد: د. محمد السلّماني: قسم الدراسة،



الفارسي «اعتمد على الحواشي والشروح التي كُتبت على «الكشاف» قبل حاشيته، ولعل أهمها حاشية الفاضل الطيبي»<sup>(١)</sup>.

وقد ينقل الفارسي عن الطيبي دون نصّ على ذلك، كأن يقول<sup>(٢)</sup> عند تفسير: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]: «لو قيل: أي شهيد؟ حُمل على المتعارف من الشهداء، ولينبّه على أن شهادة الله ليست من جنس شهادات غيره. وفيه أن ما سلف من الآيات المصدّقة للتوحيد شهادة الله التي لا أتمّ منها. وأفيد أنه إن جعل تمام الجواب عند قوله: ﴿اللَّهُ﴾ فهو للتسلق: من إثبات التوحيد إلى إثبات النبوة بأن هذا الشاهد لا أصدّق منه شهيد لي بإجاء هذا القرآن. وإن جعل الكلام بمجموعه الجواب، فهو من الأسلوب الحكيم؛ لأن الوهم لا يذهب إلى أن هذا الشاهد لا يحتمل أن يكون غيره تعالى بل الله في أنه يشهد لنبوته».

وهذا هو معنى قول الطيبي، بل بعض ألفاظه أحياناً، عند تفسير الآية نفسها، حيث يقول<sup>(٣)</sup>: «لو قيل: أيّ شهيد أكبر شهادة؟ خُصّ بالشاهد المتعارف، ومنّ يقال له: شهيد، فيعمّ، ليعرض ما يصلح للشهادة من أي جنس كان... وأما قضية النظم... فهي أنه - تعالى - نبّه بهذه الآية على أن كل ذلك شهادة من الله على إثبات توحيده، وعلمه، وقدرته... ولهذا فصل شهادة الله عن شهادة الغير... ثم جعل ذلك مخلصاً ووسيلة إلى إثبات رسالته صلوات الله عليه بقوله: ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، يعني: مثل هذا الشاهد العظيم الشأن... يشهد بيني وبينكم، وهو مصدّق لدعواي بأنّي رسول

(١) الكشاف: قسم الدراسة، ص ٤٣، وانظر ص ٤١، حيث جعل حاشية الطيبي من المصادر البلاغية لحاشية الفارسي.

(٢) الكشاف: قسم التحقيق، ص ٧٨٦.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٤٤-٤٦).

حق، وكلامي صدق، وشهادته لي بأن أنزل عليّ هذا الكتاب الكريم المعجز الفائق الهادي إلى الطريق المستقيم... فعلى هذا هو من الأسلوب الحكيم، يعني شهادته معلومة، كما سبق، لا كلام فيها، وإنما الكلام في أنه شاهد لي عليكم، مبين لدعواي بإنزال هذا الكتاب الكريم».

\* \* \*

ويقول الفارسي<sup>(١)</sup> عند تفسير ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ﴾ [الأنعام: ٤٩] تعليقا على قول الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (جعل العذاب ماسا كأنه حي يفعل بهم ما يريد من الآلام): «قوله: (كأنه حي يفعل بهم ما يريد من الآلام) فيه إشارة إلى أن الاستعارة في العذاب، لا التبعية في «المس».

وهذا هو معنى قول الطيبي<sup>(٣)</sup> في الموضع نفسه: «قوله: (كأنه حي يفعل بهم ما يريد من الآلام): يجوز أن يريد ان الاستعارة واقعة في «المس»، فتكون تبعية، أو في «العذاب» فتكون مكنية. والظاهر الثاني».

\* \* \*

ويعرف الفارسي<sup>(٤)</sup> «التخلص» بأنه: «التوصل من كلام إلى آخر يبيئه بما يربط بينهما لمناسبه معها». ولا يكاد هذا التعريف يختلف عما قاله الطيبي<sup>(٥)</sup> عن التخلص

(١) تحقيق الجزء الأول من «كشف الكشاف»: قسم التحقيق، ص ٧٩٤.

(٢) الكشاف (٦: ٩٢).

(٣) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٩٢).

(٤) كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص ١١٠٣.

(٥) فتوح الغيب (٦: ٥٥٩).

اصطلاحاً، حيث عرفه بأنه «هو الخروج في الكلام من معنى إلى معنى لا يناسبه، برابطة مناسبة لها».

\* \* \*

وعند تفسير: ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢] يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (هو من قولهم: لا أَرَيْتَكَ هاهنا). ويعلق الفارسي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «ظاهره أن المتكلم ينهى نفسه، والمراد نهى المخاطب بأبلغ وجه على أسلوب الكناية». ويقول الطيبي<sup>(٣)</sup> في الموضوع نفسه: «أي: هو من الكناية، ظاهره أن يقتضي أن المتكلم ينهى نفسه عن أن يرى المخاطب هناك، والمراد نهى المخاطب، أي: لا تكن هاهنا حتى لا أراك فيه؛ فإن كينونتك هاهنا مستلزم لرؤيتي إياك. المعنى: أن الحرج لو كان مما يُنهى لنهيناه عنك، فانتبه عنه بترك التعرض له». وأي فرق بين هذين القولين؟!

\* \* \*

ويقول الفارسي<sup>(٤)</sup> عند تفسير: ﴿قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٧٥]: «إشارة إلى أن الجواب من الأسلوب الحكيم»، وهذا هو قول الطيبي<sup>(٥)</sup> نفسه في هذا الموضوع: «حاصل الجواب أنه من باب الأسلوب الحكيم».

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ٣١٧).

(٢) كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص ٨٣١.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣١٧).

(٤) كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص ٨٥٤.

(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٥٢).

ويقول الفارسي<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾  
وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿[الأعراف: ١٢٨]: «يدل على أنه بشارة على سبيل الكناية الرمزية؛  
وذلك لأن قوله: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ دل على انتزاع  
الملك من أيدي القبط، وأنهم سيحلّصون من شرهم، لكنهم بقوا شاكين أن ذلك الانتزاع  
يكون إليهم أو إلى غيرهم، فلما قيل: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ دل على أن الانتزاع يكون  
إلى الأتقياء، وهم بنو إسرائيل من الطائفتين، لا القبط، وأنهم داخلون في المشيئة في قوله:  
﴿مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾... فحصل أن البشارة على سبيل الكناية حصلت من مجموع  
القريتين، وفيه أن الاستعانة بالله والصبر من أعظم أبواب التقوى المنجح للأمال. وأما  
التصريح والكشف فلأن «عسى» في هذا المقام إيجاب مؤكد، وقد صرح بمجموع  
الأمرين: هلاك عدوهم، واستخلافهم مكانهم. وفيه أن الله تعالى يتولى ذلك بجميل  
إحسانه، دون سعي وتعب، وأن من عادى أولياءه، فقد بارزّه بالمحاربة، وحق له الدمار  
والخسار». وهذا تلخيص لما ذهب إليه الطيبي<sup>(٢)</sup> في هذا الموضوع.

ويطول بنا المقام لو أننا تتبعنا كل ما أخذه الفارسي عن الطيبي، ولكننا نكتفي  
بهذا القدر الدال على ما قصدنا إليه، ونتقل إلى شخص آخر أثر فيه الطيبي كثيراً هو:  
الفاضل اليمني.

\* \* \*

## ٢) تأثير الطيبي في الفاضل اليمني (المتوفى سنة ٧٥٠هـ):

ألف اليمني حاشيته الثانية المسماة «تُحْفَةُ الْأَشْرَافِ فِي كَشْفِ غَوَامِضِ الْكَشَافِ»

(١) كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص ٨٦٧-٨٦٨.

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ٥٢٣-٥٢٦). وانظر: الكشاف (٦: ٥٢٢-٥٢٣).

سنة ٧٣٨هـ، معتمداً فيها إلى حد كبير على حاشية الطيبي، بل كان اطلاعه على هذه الحاشية من دوافع تأليفه حاشيته تلك، باعترافه، حيث يقول في مقدمتها: «ولما وقفتُ على حواشي الكشاف... للعلامة الأفضل، المحقق شرف الدين الطيبي - أطاب الله ذكره، وأطال عمره - وجدتها مملوءة بالنكت والفوائد، مشحونة باللطائف الفرائد، المذكوراً فيها ما ذكره صاحب «الانتصاف» و«الإنصاف»، وما ذكره غيرهما من فضلاء الأئمة الأشراف، وذلك بعد فراغي من كتابي المسمى 'دُرر الأصداف في حلِّ عقد الكشاف'، أحببت أن أجمع كتاباً آخر أجمع فيه بين ما ذكر في الكتابين من الأبحاث اللطيفة والنكات الشريفة»<sup>(١)</sup>.

ولئن كان اعتراف الرجل يكفي لإثبات تأثره بالطيبي، إلا أننا نورد قولين لدارسين قاما بتحقيق حاشية اليميني ودراستها، لمزيد من الإيضاح والتأكيد. يقول الدكتور إبراهيم التُّلب<sup>(٢)</sup>: «أما عن الحواشي التي تأثر بها اليميني، وظهر أثرها واضحاً في كتابه فهي أربع حواشي»، ويذكر أولها «فتوح الغيب» للطبيبي، ثم يقول: «فقد نقل عنه اليميني في أكثر من مئة موضع مصرّحاً بالأخذ عنه، وإن كان يهمل الإشارة إليه أحياناً، مكثفياً بقوله: قيل كذا».

ويجعل الدكتور عبد الله هندأوي<sup>(٣)</sup> حاشية الطيبي أحد المصادر البلاغية المهمة التي تأثر بها اليميني، فيقول: «وتأثر - يعني اليميني - بأصحاب الحواشي على «الكشاف»، وكان من أبرز من تأثر بهم هو الطيبي في حاشيته «فتوح الغيب»، فقد نقل عنه في مواضع كثيرة، مصرّحاً بالأخذ عنه، أو مصدرراً النقل عنه بقوله: قيل كذا... بل

(١) تحفة الأشراف - تحقيق ودراسة - د. إبراهيم التلب: ج١ قسم التحقيق، ص ١.

(٢) تحفة الأشراف: قسم الدراسة، ص ٦٢.

(٣) المصدر نفسه - دراسة وتحقيق - ج٢ - قسم الدراسة، ص ٨٦.

إن الدافع له على تأليف «تُحفّة الأشراف» هو ما وجدته في حاشية الطيّبي من النكات والفوائد اللطيفة... واليميني كثيرُ الشناء عليه، والإعجاب به... ولست في حاجة هنا أيضاً إلى ذكر أمثلة للتأثر، لأنها واضحة في «تُحفّة الأشراف» وضوح الشمس في رابعة النهار. واليميني في أغلب نقوله عنه يختصر عبارته، أو يتصرف فيها أحياناً.

ولقد أنصف هذان الباحثان الرُّجُلَيْن، وإذا كان لا بد من كلمة أقولها، قبل إيراد أمثلة من تأثير الطيّبي في اليميني، فهي أن من يطّلع على الحاشيتين لا يتردّد في الجزم بأن حاشية اليميني كأنها هي شرح لحاشية الطيّبي، أو حاشية عليها، حتى لَيُحسّ القارئ وهو يطالع حاشية اليميني كأنها يطالع معها حاشية الطيّبي كذلك. لذا فسأكتفي بإيراد نماذج قليلة جداً من مظاهر تأثير الطيّبي في اليميني، ومن أراد الاستزادة فعليه بالحاشيتين.



يقول اليميني<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] «قوله: (كإنشاء شيء من شيء، أو تصيير شيء شيئاً، أو نقله من مكان إلى مكان)<sup>(٢)</sup>، قيل: هو لفّ، وما بعده نشر، فقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] المثالان نشر لإنشاء شيء من شيء؛ لأن حواء من ضلّع آدم، كما أن الظلمات من تكاثف الأجرام، وقوله: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾ مثال لتصيير شيء شيئاً؛ لأنه جعل الأفراد أزواجاً لما ضُمّ بعض أفرادها إلى بعض. وقوله: ﴿أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥] مثال للنقل؛ وذلك لأن الكفار كانوا قد حكموا بتعدد الآلهة، فلما جاء الرسول،

(١) تحفة الأشراف - ج١ - قسم التحقيق، ص ٧١٥.

(٢) الكشف (٦: ٧).

وأبطل حكمهم بالتعدّد، وألزمهم الحُكْم بالتوحيد، فصار كأنه نقل الحُكْم من التعدّد إلى الوحدة... وإنما أنشئ المثال في القسم الأول فقط للتنبيه على أن قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لُطْمَآتٍ وَالتُّورَ﴾ من هذا القسم، وأنه المقصود في الإيراد».

وهذا هو قول الطيّبي<sup>(١)</sup> نفسه بلفظه ومعناه، وهو المقصود بقول اليميني: «قيل»، بل إن اليميني وقع في الخطأ الذي وقع فيه الطيّبي نفسه حينما عد «وجعلناكم أزواجاً» آية، وهما قد تابعا في ذلك الزمخشري. وقد نبّهتُ إلى ذلك في موضعه من التحقيق، وفي المآخذ<sup>(٢)</sup> على حاشية الطيّبي كذلك.

ويقول اليميني<sup>(٣)</sup> في معرض تفسير ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢]: «قوله: (لأن الشاك ضيق الصدر)، أي: الحرج لضيق الشك ولازمه. فأطلق الحرج، وأريد الشك، فيكون كناية. قوله: (أو حرج من تبليغه) فعلى هذا، الحرج على معناه الحقيقي، ولكن المضاف محذوف. ويمكن أن يكون كناية عن الخائف؛ لأن الخائف أيضاً غير منشرح الصدر، ويشهد للأول قوله: (وكان يضيق صدره من الأداء)، وللثاني قوله: (فأمنه الله)».

ويكفي أن نعود إلى حاشية الطيّبي<sup>(٤)</sup> في الموضع نفسه، لنجد أن هذا الكلام بلفظه ومعناه هو له، وقد نقله اليميني دون نص على ذلك.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٧).

(٢) انظر: المبحث الثاني من الفصل السابع.

(٣) تحفة الأشراف: ج ١ قسم التحقيق، ص ٧٨٤، وانظر: الكشاف (٦: ٣١٣-٣١٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣١٣-٣١٤).

ويقول اليميني<sup>(١)</sup> في معرض تفسير ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثَ أَوْ تَتْرِكُهُ يَلْهَثُ﴾ [الأعراف: ١٧٦] - وذلك في بيان حال بلعام عالم بني إسرائيل -: «اعلم أن التشبيه عدول عن أصل المعنى، رَوِّمًا<sup>(٢)</sup> للمبالغة؛ فإنك إذا أردت المبالغة في قولك: زيد شجاعٌ، قلت: «زيد كالأسد»، لأنك في التشبيه تقصد محاولة إبراز المشبه في صورة المشبه به، ليثبت في النفس خياله، فيكون أدخل في الروعة وأكد في الدلالة من أصل المعنى...». ولو قابلنا هذا النص بما قاله الطيبي<sup>(٣)</sup> في الموضوع نفسه، لوجدناه هو هو بلفظه ومعناه.

وبعد فلا أجد فائدة في استقصاء النماذج لبيان تأثير الطيبي في اليميني، لوضوح ذلك «وضوح الشمس في رابعة النهار»، كما قيل؛ حيث يعمد اليميني إلى أقوال الزمخشري التي يعمد إليها الطيبي نفسه، ويشرحها بما شرحها به الطيبي بشيء من التصرف اليسير جداً أحياناً، وبغير تصرف أحياناً أخرى، مشيراً إلى الطيبي أحياناً قليلة، ومغفلاً اسمه أحياناً كثيرة، مما يدفعني إلى الزعم بأن حاشية اليميني تقرب أن تكون نسخة من حاشية الطيبي، وما أظنني مغالياً في ذلك، «فمَنْ أعوزه السؤال فليعاين الحال».

\* \* \*

ولنترك حاشية الفاضل اليميني إلى حاشية أخرى تأثر صاحبها بالطيبي أيضاً، وهي حاشية<sup>(٤)</sup> قطب الدين الرازي التحتاني على «الكشاف».

(١) تحفة الأشراف: ج ١، قسم التحقيق، ص ٨٥٠. وانظر: الكشاف: (٦: ٦٦٦).

(٢) في حاشية الطيبي: «ورَوِّمًا». ولعل ما في حاشية اليميني أنسب.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٦٦).

(٤) لم يتمها، وإنما وصل فيها إلى سورة «الأنبياء».



### (٣) تأثير الطَّيْبِي فِي قَطْب الدِّين الرَّازِي التَّحْتَانِي (المتوفى سنة ٧٦٦هـ):

وضع قطب الدين الرازي حاشية على «الكشاف» تأثر فيها، إلى حد كبير، بحاشية الطَّيْبِي، حتى ذهب حاجي خليفة<sup>(١)</sup> إلى القول عن شرح الرازي للكشاف: «ويتقديري هو خلاصة الطَّيْبِي، لم يزد عليه سوى التنقيح في كل باب، واعتراضات تُنَادِي بأن مُوردها ليس من رجال هذا الكتاب».

وقد أشار إلى تأثر القطب الرازي بالطَّيْبِي، الباحث الدكتور أيوب عبد العزيز<sup>(٢)</sup>، الذي حقق الجزء الثاني من حاشية القطب الرازي، بقوله: «نقل القطب عن الطَّيْبِي صاحب «فتوح الغيب»، أكبر حاشية على الكشاف»، ثم أخذ يسوق أمثلة لذلك.

ولعلَّ نقل القطب عن الطَّيْبِي لا يقلُّ عن نقل اليميني عنه، ولكن الفرق أن تصرّف القطب في عبارة الطَّيْبِي أكثر من تصرف اليميني، كما أن القطب يعمد إلى عبارة الطَّيْبِي فيلخصها أحياناً، بينما ينقلها اليميني كما هي، مع تصرف يسير جداً أحياناً، وسنورد فيما يلي أمثلة قليلة من نقل القطب الرازي عن الطَّيْبِي.

يقول القطب<sup>(٣)</sup> عند تفسير: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]: «قوله: (وقُرى: «تَذَكَّرُونَ»)، أصله «تتذكرون» بتاءين، فحذف إحدى التاءين، وهي تاء «تفعّل» لا الأولى، لأنها حرف المضارعة، فلا يجوز حذفها. وأما «تذكرون» مشددة الذال، فأصله

(١) كشف الظنون (٢: ١٤٧٩).

(٢) حاشية قطب الدين الرازي على تفسير الكشاف: ج٢ - دراسة وتحقيق: قسم الدراسة، ص ٩٧.

(٣) حاشية القطب: ج٢ قسم التحقيق، ص ٢١٥. وانظر: الكشاف (٦: ٣١٩).

أيضاً: تَتَذَكَّرُونَ، فأدغم تاء «افتعل» في الذال من حيث أن التاء أضعف صوتاً من الذال، لأنها مهموسة والذال مجهورة».

ويقول الطيبي<sup>(١)</sup> في الموضع نفسه: «قوله: (يَتَذَكَّرُونَ)، بالياء): ابن عامر، والباقون بغير ياء، قال الزجاج: «تَذَكَّرُونَ» أصله: تَتَذَكَّرُونَ، حُذفت التاء الثانية لا الأولى، فإنها تدل على الاستقبال، فلا يجوز حذفها، والثانية إنما دخلت على معنى: فعلتُ الشيء على تمهّل، نحو: تفهّمت الشيء، وتعلّمت... والمحذوف التاء الثانية؛ لأن الباقي في الكلمة من تشديد العين يدل على المعنى، ولو حذفت الأولى لبطل معنى الاستقبال».

وواضح من المقابلة بين النصين أنهما واحد، مع تلخيص وتصرف من القطب بإهمال المصدر، وزيادة بعض الألفاظ.

\* \* \*

ويقول القطب<sup>(٢)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَبْتِئَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤْرَى سَوْءَتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]: «قوله: (وهذه الآية واردة على سبيل الاستطراد): يعني لما ذكر واقعة آدم في انكشاف السوأة، وقبحه، استطرده حديث ستر العورة وحسنه في قوله: ﴿يَبْتِئَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤْرَى سَوْءَتِكُمْ﴾ ونبه على المنّة العظيمة بأن خلق اللباس للخلق، وأقدرهم على التستر».

ويقول الطيبي<sup>(٣)</sup> في الموضع نفسه: «قوله: (وهذه الآية على سبيل الاستطراد)

(١) فتوح الغيب (٦: ٣١٩).

(٢) حاشية القطب: جـ ٢ قسم التحقيق، ص ٢٣١. وانظر: الكشاف (٦: ٣٦٠).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٦٠).

يعني ﴿يَبْقَىٰ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ نَكْمٍ﴾ جاءت تابعة لحديث آدم والشيطان، وإظهار عداوته له، والتحذير عن متابعتة، فجرى فيه حديث كشف العورة، وقبحه، وحديث ستر العورة وحسنه، حتى أنكر على من أعرض عنه، وقال بتحريمه، الدال عليه قوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٣٢] الآية.

ولا يخفى ما بين القولين من اتفاق في المعنى وبعض الألفاظ.

\* \* \*

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]. يقول القطب<sup>(١)</sup>: «قوله: (وهو تعريض بمن سواهم)، أي: قوله: ﴿وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾، لأن تقديم «له» يفيد اختصاص السجود به، فغيرهم يشركون به».

ويقول الطيبي<sup>(٢)</sup> في الموضع نفسه: «قوله: (وهو تعريض بمن سواهم من المكلفين)، يعني: دل متعلق ﴿يَسْجُدُونَ﴾ عليه، على أن غيرهم لا يختصونه بالسجود، بل يُشركون معه غيره». ولا خلاف بين القولين كما نرى سوى التصرف في معنى ألفاظ عبارة الطيبي.

ولعل في هذا القدر ما يكفي للتدليل على نقل القطب الرازي عن الطيبي، وتأثره به، شأنه في ذلك شأن اليميني، وقد سار اليميني والقطب كلاهما على نهج الطيبي في الحاشية، وأخذ أحدهما عبارته كما هي، في الغالب، بينما لخصها الثاني وتصرف فيها.

\* \* \*

(١) حاشية القطب: ج ٢ قسم التحقيق، ص ٣٤٤ وانظر: الكشاف (٦: ٧٣٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٣٠).

#### ٤) تأثير الطيبي في سعد الدين التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٢هـ):

ألف العلامة سعد الدين التفتازاني حاشية على «الكشاف» لم يتمها، بل وصل فيها إلى سورة «الفتح»، وقد تأثر هو الآخر بالطيبي، ونقل عنه كثيراً؛ على الرغم من تحامله على الطيبي أحياناً، وتطاوله عليه. وقد وصف حاجي خليفة<sup>(١)</sup> حاشية السعد هذه بأنها «ملخصة من حاشية الطيبي، مع زيادة تعقيد في العبارة».

ويبدو أن السعد من طبيعته الخطُّ من شأن السابقين، مع إفادته منهم، إذ يقول الباحث الدكتور عبد الفتاح البربري<sup>(٢)</sup>: «يلاحظ كذلك أن السعد يتصدى لبعض السابقين الناظرين قبله في «الكشاف» بالنقد والتضعيف وتوهين آرائهم، والتقليل من شأنهم، رغم أنه اطلع على مصنفاتهم، وأفاد منها الكثير. ومن هؤلاء: شرف الدين الطيبي... فإننا نرى السعد يشير إلى آرائه دائماً بقوله: «وقد زعم بعضهم، أو: قد توهم بعضهم»، أو: «يقال» ثم يحكم على ما يذهب إليه بأنه ليس بشيء، أو أنه تعسف وتكلف، أو أنه خبط كلّه، وهكذا... ومع هذا النقد من السعد، والتحامل على الطيبي، فقد أفاد منه كثيراً».

ويذكر الباحث الدكتور فوزي السيد عبد ربه<sup>(٣)</sup> في دراسته الجزء الثاني من حاشية السعد وتحقيقه، يذكر حاشية الطيبي على رأس قائمة «الحواشي التي كتبت على

(١) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨).

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني على الكشاف: قسم الدراسة، ص ٨٩ - ٩٠.

(٣) تحقيق الجزء الثاني من حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني على الكشاف: قسم الدراسة، ص ٢١٤.

«الكشاف» قبل السعد، وكان للسعد أخذ وإفادة منها، والتي تعدّ من مصادر هذه الحاشية». ثم يقول الدكتور فوزي<sup>(١)</sup> في معرض تبينه لتأثر السعد في حاشيته بحاشية الطيّبي: «نجد الكثير في حاشية السعد مما يدلّ على أخذه من هذه الحاشية، وتصفّحها، واستقائه منها، ونقده لها».

ولعلّه من اليسير جدّاً على الباحث أن يجد في حاشية السعد ما يؤيد دعوى حاجي خليفة بتلخيصها من حاشية الطيّبي، ويؤكّد شهادة كل من الدكتور البربري، والدكتور فوزي بخصوص أخذ السعد عن الطيّبي، وتأثره به، على الرغم من كثرة اعتداده بنفسه، وتحامله على سابقه، فالشمس تبدو وإن حجبها الغيوم.

يقول السعد<sup>(٢)</sup> في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَأِيسَ بُدُونَهَا وَتُحْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١]: «قوله: (بدليل قراءة من قرأ: ﴿تَجْعَلُونَهُ﴾، بالتاء الفوقانية، فإن اليهود هم الذين كانوا يجعلون التوراة قرايس متقطّعة، ليتمكّنوا من إبداء البعض وإخفاء البعض، لا قريش، وأما على قراءة الياء التحتانية فيكون التفاتاً، جُعِلوا غيباً لارتكابهم شناعة ذلك الفعل».

وهذا هو ملخص ما بسطه الطيّبي<sup>(٣)</sup> فعلاً في هذه القضية، حيث يقول: «قوله: (بدليل قراءة من قرأ: ﴿تَجْعَلُونَهُ﴾، بالتاء الفوقانية: كلّمهم إلا ابن كثير وأبا عمرو. واعلم أن القراءة بالتاء الفوقانية تدلّ دلالة ظاهرة على أن القائلين لقوله: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ﴾ هم اليهود؛ لأنهم هم الذين غيروا التوراة ونقضوها، وأما بالياء - على هذا -

(١) تحقيق الجزء الثاني من حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني على الكشاف: قسم الدراسة، ص ٨٥.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ قسم التحقيق، ص ٣٢٩. وانظر: الكشاف (٦: ١٥٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٥٨-١٥٩).

فمحمولة على الالتفات، كأنهم جُعِلُوا بُعْدَاءَ لَتلكِ الفِعلَةِ القبيحة، ويكون قوله: ﴿وَعَلَّمْتُمْ مَالَكُمْ تَعَلَّمُوا﴾ في موضع الحال من ضمير الفاعل في ﴿تَجَعَلُونَهُ﴾. والمعنى: تجعلونه ذا قراطيس والحال من أنكم عَلَّمْتُمْ على لسان محمد مما أوجي من تصديق كتابكم ﴿مَالَكُمْ تَعَلَّمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاءَكُمْ قُلِ اللَّهُ﴾، كما أوماً إليه المصنف. وإن القراءة بالياء التحتانية ظاهرة على أن القائلين المشركون... وأما توجيه القراءة بالتاء الفوقانية على هذا فمُشْكِلٌ، لعل القائل به يتمحل... والله أعلم.

\* \* \*

ويقول السعد<sup>(١)</sup> في معرض تفسير: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]: «الكلام كناية، وعلى تفسير الزجاج: استعارة بالكناية. وهل الكلام كناية؟ لا دلالة عليه إلا أن يقال: إن سقوط الندم في القلب كناية عن ثبوته للشخص، وإنما اعتبر التشبيه فيما يحصل، لا في اليد، لتكون استعارة تصریحية، لأنه لا معنى لتشبيه القلب باليد إلا بهذا الاعتبار». وهذا هو ملخص لما ذكره الطيبي<sup>(٢)</sup> في هذا المجال.

والأمثلة على أخذ السعد في حاشيته من حاشية الطيبي كثيرة، ولا تسمح طبيعة البحث بإيراد المزيد منها. ولكن قد يكون هذا القدر مفيداً في التدليل على أخذ السعد عن الطيبي مع تجاهله له، حتى لقد أوقعه ذلك التجاهل في خطأ شنيع، نتيجة التسرع في النقل، وعدم الثبوت أو الدقة والانتباه، إذ يقول<sup>(٣)</sup> في توثيق المثل المشهور: «يَدَاكَ أَوْكَا وَفُوكَ نَفَخُ»: «ذكر في «المفصل» أن رجلاً كان في جزيرة، فأراد أن يعبر البحر على

(١) حاشية السعد: ج٢ قسم الدراسة، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ٥٨٣).

(٣) حاشية السعد: ج٢ قسم التحقيق، ص ٥٩٤.

زَقَّ قَدْ نَفَخَ فِيهِ وَلَمْ يُحْكِمِ شِدَّهُ بِالْوِكَاءِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَ الْبَحْرَ خَرَجَ مِنْهُ الرِّيحُ. وَحِينَ غَشِيَهُ الْمَاءُ اسْتَعَاثَ بِرِجْلِ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ».

ولم يرد هذا المثل، ولا قصته التي ساقها السعد، في «المفصل» للزمخشري، وإنما هو موجود وقصته كما ذكرها السعد تماماً في حاشية الطيبي، وقد صدر الطيبي ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: «قال الميداني: قال المفصل... ثم ساق المثل والقصة بالنص كما نقلها السعد.

وأكتفي هنا بالتعليق الذي أورده دارس الجزء الثاني من حاشية السعد ومحققه، الباحث الدكتور فوزي السيد<sup>(٢)</sup>، حيث يقول: «فعل السعد قد نظر إلى عبارة الطيبي نظرة المتسرع، فظن كلمة «المفضل»: المفصل، ولم ينظر إلى الفعل: «قال» قبلها، فقال ما قال».

وهذا اعتذار لطيف، وتخريج معقول لخطأ السعد، ولكن ذلك لا يبرر تحامله على الطيبي وغيره، وإن أخطؤوا، فكّل ابن آدم خطاءً، حتى السعد نفسه، إلا من عصمه الله تعالى.

\* \* \*

ونترك أصحاب الحواشي، الذين أثر فيهم الطيبي، والذين ذكرنا نفرأ منهم، أو أشهرهم، لنرى تأثير الطيبي في المفسرين من بعده، ومنهم: أبو السعود العمادي، والعلامة الألويسي:

(١) فتوح الغيب (١٣: ٣٢١). وانظر: جمع الأمثال (٢: ٤١٤).

(٢) حاشية السعد: ج٢ قسم الدراسة، ص ١١٨، وانظر: قسم التحقيق، ص ٥٩٤ حاشية رقم (٢).

## ٥) تأثير الطيبي في أبي السعود (المتوفى سنة ٩٨٢هـ):

سبق أن أوردنا في مطلع الحديث عن تأثير الطيبي في غيره قول الشيخ أحمد مصطفى المراغي بأن حاشية الطيبي تعدّ «عمدة المتأخرين من بعده، كأبي السعود العمادي، والآلوسي».

وقد صدق الشيخ المراغي في ذلك أيما صدق؛ فأبو السعود ألف تفسيره المشهور باسمه، والمسمى: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم»، وهو ينحو فيه منحىً بلاغياً تطبيقياً، وقلّمَا يذكر المصادر، ولكنه ضمّن تفسيره أقوال غيره بشيء من التصرف. ولا يعدم الباحث الناظر في هذا التفسير مظاهر تأثر صاحبه بالطيبي وأقواله: لفظاً ومعنى. ومن أمثلة ذلك:

عند تفسير قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] يقول أبو السعود<sup>(١)</sup>: «كلمة (ثم) لا استبعاد الشرك، بعد وضوح ما ذكر من الآيات التكوينية القاضية ببطلانه، لا بعد بيانه بالآيات التنزيلية. وقد قيل: إنه معطوف على ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾، والمعنى أنه تعالى خلق ما خلق، مما لا يقدر عليه أحد سواه، ثم هم يعدلون به سبحانه ما لا يقدر على شيء منه».

وهذا تلخيص لما قاله الطيبي<sup>(٢)</sup> في المقام نفسه: «اللفظة (ثم) الاستيعادية في قوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تقتضي أن يكون ما قبلها مما يؤتى منه جميع ما يزيل الشبهة عما

(١) تفسير أبي السعود - تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة: الجزء الثاني، ص ١٦٢.

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٠-١٢).



بعدها من الكفر، والعدول عن الحق، إزالة تامة، بحيث لا يبقى معه لأحد ممسك يتشبَّث به... وذلك إنما يتم إذا حُمِلَ قوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ على نصب الأدلة على معرفة الله وتوحيده، وقوله: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ على وضع الشرائع، وإنزال الكتب، وإرسال الرسل، لبيان طرق الضلالات، والإرشاد إلى الطريق المستقيم... وتلخيصُ المعنى: أنه لم يبقَ - بعد تلك البيانات الشافية، والدلائل الواضحة - حجة وتشبُّث للراكب على متن الضلال. فبعيد من الناظر المهتدي، بعد ذلك، ألا ينخلع من ضلاله وكفره، ومع ذلك هؤلاء يعدلون به ما لا يقدر على شيء من ذلك... الكفر يصح أن يُحمَل على معنى الشرك تارة، وعلى كفران النعمة أخرى... فإذا جُعِلَ بمعنى «الكفران» يجب أن يُعطف على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾... وإذا جُعِلَ بمعنى «الشرك» يجب أن يعطف على ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾...».

\* \* \*

ويقول أبو السعود<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]: «بيان لاختصاص المقدورات الغيبية به تعالى من حيث العلم، إثر بيان اختصاص كلها به تعالى من حيث القدرة. والمفاتيح: إما جمع «مَفْتَح» بفتح الميم: وهو المخزن، فهو مستعار لمكان الغيب... وإما جمع «مِفْتَح» بكسرها، وهو المفتاح... فهو مستعار لما يتوصل به إلى تلك الأمور، بناء على الاستعارة الأولى... وقوله عز وجل: ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ تأكيد لمضمون ما قبله». ولعل هذا القول إجمالاً لتفصيل الطيبي في المسألة نفسها<sup>(٢)</sup>.

(١) تفسير أبي السعود (٢: ٢٢١-٢٢٢).

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ١١٤-١١٦).

ويقول أبو السعود<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]: مفعولا ﴿وَجَعَلُوا﴾: قوله تعالى: ﴿شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾، قدّم ثانيهما على الأول لاستعظام أن يتخذ الله سبحانه شريك ما، كائناً ما كان. و﴿لِلَّهِ﴾ متعلق بـ﴿شُرَكَاءَ﴾ قدّم عليه للنكته المذكورة». والطّبي<sup>(٢)</sup> نفسه قال بذلك من قبل.

\* \* \*

ويقول أبو السعود<sup>(٣)</sup> عند تفسير: ﴿ثُمَّ لَأْتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]: «أي: من الجهات الأربع التي يعتاد هجوم العدو منها، مثل قصده إياهم للتسويل والإضلال، من أي وجه يتيسر، بإتيان العدو من الجهات الأربع، ولذلك لم يذكر الفوق والتحت».

وهو ينظر في قوله هذا إلى قول الطّبي<sup>(٤)</sup> في الموضع نفسه: «استعمال هذه الألفاظ على التمثيل والتخييل، وهو أن يؤخذ الزبدة والخلاصة من المجموع، وهي تسويله ما أمكنه وقدّر عليه، من غير تصوّر الجهات. قال القاضي: من أيّ وجه يمكنه، كإتيان العدو من الجهات الأربع، ولذلك لم يقل: من فوقهم ومن تحت أرجلهم».

\* \* \*

ويقول أبو السعود<sup>(٥)</sup> في معرض تفسير: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾

(١) تفسير أبي السعود (٢: ٢٥٧ - ٢٥٨).

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ١٨٧).

(٣) تفسير أبي السعود (٢: ٣٣٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٤٤).

(٥) تفسير أبي السعود (٢: ٣٧٧).

الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴿٩٢﴾ [الأعراف: ٩٢]: استئناف آخر لبيان ابتلائهم بعقوبة قولهم الأخير، وإعادة الموصول والصلة كما هي لزيادة التقرير، والإيدان بأن ما ذكر في حيز الصلة هو الذي استوجب العقوبتين، أي: الذين كذبوه عليه السلام عوقبوا بمقاتلتهم الأخيرة، فصاروا هم الخاسرين للدنيا والدين، لا المتبعون له عليه الصلاة والسلام، وبهذا القصر اكتفى عن التصريح بإنجائه.

وأبو السعود متأثر في هذا بما قاله الطيبي<sup>(١)</sup> عند تفسير الآية نفسها. وهذا قليل من كثير مما يبدو فيه أبو السعود متأثراً بالإمام الطيبي.



## ٦) تأثير الطيبي في شهاب الدين الألوسي (المتوفى سنة ١٢٧٠هـ):

ألف أبو الفضل، شهاب الدين، محمود الألوسي البغدادي، تفسيره المشهور بتفسير الألوسي، والمسمى: «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»، وقد عني بما في القرآن الكريم من نكات بلاغية، معتمداً في ذلك على البلاغيين المشهورين، والمفسرين الذين اتجهوا هذا الاتجاه ومنهم: الإمام شرف الدين الطيبي، فهو ينقل عنه كثيراً، ويصرح بذلك.

يقول الألوسي<sup>(٢)</sup> في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلدَّارِ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَنْقُونَ أَفْلا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢]: «وكان الظاهر أن يقال - كما قال الطيبي<sup>(٣)</sup> -: وما الدار الآخرة

(١) فتوح الغيب، (٦: ٤٧٨-٤٨٠).

(٢) تفسير الألوسي، طبعة دار الفكر، بيروت (٧: ١٣٤).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٨).

إِلَّا جِدَّ وَحَقًّا، مكان: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]، إلا أنه وضع ﴿خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَنْقُوتُونَ﴾ موضع ذلك، إقامة للمُسَبَّب موضع السبب.

ويقول الألوسي<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنعام: ٨٤]: «ومن الناس من ادَّعى أن يونس عليه السلام من ذرية إبراهيم عليه السلام وصرَّح في «جامع الأصول» أنه كان من الأسباط في زمن شُعَيْبًا، وحينئذ يبقى لوط فقط خارجاً، ولا يترك له إرجاع الضمير على إبراهيم، وجعله مختصاً بالمعدودين في الآيات<sup>(٢)</sup> الثلاث، لأنه لما كان ابن أخيه آمن به، وهاجر معه، أمكن أن يُجعل من ذريته على سبيل التغليب، كما قال الطيبي<sup>(٣)</sup>».

ويقول الألوسي<sup>(٤)</sup> عند تفسير: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]: «وذكر الطيبي - في حاصل كلام بعض المحققين في «أو» هنا - أنك إذا عطفت على «الشحوم» دخلت الثلاثة<sup>(٥)</sup> تحت حكم النفي، فيحرم الكل، سوى ما استثنى منه، وإذا عطفت على المستثنى لم يحرم سوى الشحوم، و«أو» على الوجه الأول للإباحة، وعلى الثاني للتنويع».

\* \* \*

(١) تفسير الألوسي (٧: ٢١٧).

(٢) يريد الآيات (٨٤، ٨٥، ٨٦) من سورة الأنعام، وهي من قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَأَلْيَسَ وَيُوشَعَ وَلُوطًا وَكَانَ أَكْثَرًا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٥٢-١٥٣).

(٤) تفسير الألوسي (٨: ١٥) وانظر: فتوح الغيب (٦: ٢٨١).

(٥) يريد: الشحوم، والحوايا، وما اختلط بعظم.

ويقول الألوسي<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]: «وقال الطيبي: يمكن أن تحمل «ثُمَّ» على التراخي في الرتبة؛ لأن مقام الامتنان يقتضي أن يقال: إن كَوْنُ أيهم مسجوداً للملائكة أرفعُ درجةً من خلقهم وتصويرهم. وفيه تلويح إلى شرف العلم، وتنبية للمخاطبين على ما فاز به أبوهم من تلك الفضيلة».



ويقول الألوسي<sup>(٢)</sup> عند تفسير: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ٨٥]: «قيل: المراد بالإيمان: معناه اللغوي. وتخصُّ الخيريةُ بأمر الدنيا، أي: إن كنتم مصدقين لي في قولي. ومثل هذا الشرط - على ما قال الطيبي - إنها يجاء به في آخر الكلام للتأكيد. ويُعلم من هذا أن شعيباً عليه السلام كان مشهوراً عندهم بالصدق والأمانة، كما كان نبيناً مشهوراً عند قوله بالأمين».

ويقول الألوسي<sup>(٣)</sup> عند تفسير: ﴿وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]: «أي: ويخصونه بغاية العبودية والتذلل، لا يشركون به غيره جل شأنه، وهو تعريض بمن عداهم من المكلفين، كما يدل عليه تقديم «له»، وجاز أن يؤخذ من مجموع الكلام ما أثره العلامة الطيبي، لأنه تعليل للسابق<sup>(٤)</sup> على معنى: اتوا بالعبادة على وجه الإخلاص،

(١) تفسير الألوسي (٨: ٨٦). وانظر: فتوح الغيب (٦: ٣٣٥).

(٢) تفسير الألوسي (٨: ١٧٧). وانظر: فتوح الغيب (٦: ٤٦٧-٤٦٨).

(٣) تفسير الألوسي (٩: ١٥٥). وانظر: فتوح الغيب (٦: ٧٣١).

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْتِكَ فِي نَفْسِكَ نَضْرَعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْفُدُوِّ وَالْأَصَالِ

وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاقِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

كما أمرتم، فإن لم تأتوا بها كذلك فإننا مُغنون عنكم وعن عبادتكم؛ إن لنا عبداً مكرمين، من شأنهم كذا وكذا. فالتقديم على هذا للفاصلة».

ويطول بنا المقام لو استمررنا في إيراد نقل الآلوسي عن الطيبي، إذ أخصيتُ ستةً وثلاثين موضعاً نقل فيها الآلوسي عن الطيبي في سورتي «الأنعام» و«الأعراف» فقط. ولعل في ذلك ما يؤيد القول بأن الطيبي كان بحق «عمدة المتأخرين من بعده، كأبي السعود العمادي، والآلوسي».

\* \* \*

هذا، وقد أثر الطيبي في بعض الذين شرحوا شواهد «الكشاف»، مثل: محب الدين أفندي، صاحب «تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات».

وفيا يلي نياذج من تأثر محب الدين أفندي بالطيبي:

(٧) تأثير الطيبي في محب الدين أفندي (المتوفى سنة ١٠١٦ هـ):

ألف محب الدين أفندي، المفتي الدمشقي، كتابه المشهور بـ«شرح شواهد الكشاف»، والمسمى بـ«تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات»<sup>(١)</sup>، شرح فيه الشواهد الشعرية الواردة في «الكشاف»، وأكمل الناقص منها، وقد اعتمد على مصادر لم يذكرها، منها حاشية الطيبي، التي يبدو نقله منها واضحاً.

يقول محب الدين في شرح الشاهد<sup>(٢)</sup>:

وَانْحَلَبْتُ عَيْنَاهِ مِنْ فَرْطِ الْأَسَى  
وَكَيْفَ غَرَبِي دَالِجٍ تَبَجَّسَا

(١) مطبوع مع الكشاف، في نهاية الجزء الرابع، ويشغل الصفحات من (٣١٣) إلى (٥٦٧).

(٢) شرح شواهد الكشاف (ملحق بالكشاف ٤: ٤٢٩).

«انحلبت عيناه، أي: سال دمع عينيه. والوكيف: القَطْرُ. وَعَرَبِيٌّ: تثنية عَرَبٍ، وهو: الدلو العظيمة، والدالج بالجيم: الذي يأخذ الدلو من البئر فيفرغها في الحوض. وَتَبَجَّسًا، أي: انفجرا بسعة وكثرة، يقول: سال دمع عينيه من شدة الحزن، ووكفنا وكف دَلْوِي دالج تَفَجَّرًا وسال منها الماء».

وهذا الشرح وارد بلفظه ومعناه في حاشية الطيبي<sup>(١)</sup>، عند تفسير قوله تعالى - حكاية على لسان شعيب عليه السلام -: ﴿فَكَيْفَ آسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَقَوْمِ كَثِيرٍ﴾ [الأعراف: ٩٣].

\* \* \*

ويقول محب الدين أفندي عند شرح الشاهد<sup>(٢)</sup>:

تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ      بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَمَهْشَلِ

«يقال: تبَقَّلَتِ الغنمُ وغيرها: إذا رَعَتِ النبات أول ما يَنْبَت. ومالك بن ضبيعة، ومهشل بن دارم: أميران من أمراء العرب. يصف رمكةً مُرْتَاضةً، اعتادت ممارسة الحرب، وثني «رماحاً» وهو جمع، على تأويل: رماح هذه القبيلة ورماح هذه القبيلة».

وهذا الشرح وارد كذلك بمعناه ولفظه تقريباً في حاشية الطيبي<sup>(٣)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨٠-٤٨١).

(٢) شرح شواهد الكشاف (٤: ٤٨٧).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٢٦).

ويقول محب الدين أفندي في شرح الشاهد<sup>(١)</sup>:

أخو ثقّة لا تُهْلِكُ الحَمْرُ مالهُ      ولكنّه قد يُهْلِكُ المالَ نائلُهُ

«هو لزهير... يقول: إن جوده ذاتي، لا يزيد بالسكر، ولا ينقص بالصّحو، بل سواء في الحالتين، وقوله: متهللاً<sup>(٢)</sup>، أي: ضاحكاً».

وهذا الكلام وارد بلفظه ومعناه تقريباً في حاشية الطيّبي<sup>(٣)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعَلِمَ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

\* \* \*

ويقول محب الدين أفندي في شرح الشاهد<sup>(٤)</sup>:

يُنْبَأُ مِنْ ذِفْرِي أُسَيْلِ حُرّةٍ      زِيَافَةٍ مِثْلِ الْعَيْتِقِ الْمُكْدَمِ

«الذفران - بالمعجمة -: أصول الأذنين. والأسيل: صفة الناقة. ويقال: خدّ أسيل، وكفّ أسيل، والحُرُّ من كلّ شيء: خالصة... والزيف: التبخر. يصف الشاعر ناقة يسيل العرق من خلف أذنيها، موثقة الخلق، شديدة التبخر، مثل فحل الإبل قد كدمته الفحول».

وهذا تلخيص لما قاله الطيّبي<sup>(٥)</sup> في شرح الشاهد نفسه عند تفسير: ﴿وَنَنْجُونَ الْجِبَالَ يَوْمًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

\* \* \*

(١) شرح شواهد الكشاف (٤: ٤٨٢).

(٢) إحدى كلمات البيت الذي يلي الشاهد في القصيدة.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٩-٧٠).

(٤) شرح شواهد الكشاف (٤: ٥٢٣-٥٢٤).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٥٠).



وكثيرة هي تلك الشواهد التي نقل محبُّ الدين أفندي شرحها من حاشية الطَّيْبِي، ولعل في القدر الذي أوردته شاهداً على ذلك.

هذا، ولم يقتصر تأثير الطَّيْبِي على هؤلاء، بل تعدّاه إلى كثير غيرهم ممن جاء بعده، وكتب كتاباً له علاقة بالقرآن الكريم وعلومه، كالبهلوان في حاشيته<sup>(١)</sup> على «الكشاف»، وشهاب الدين الخفاجي في حاشيته على «تفسير البيضاوي»، وبدر الدين الزركشي في «البرهان في علوم القرآن»، وجلال الدين السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» وفي «التحبير في علم التفسير»، وغير أولئك كثير، ولكنني أكتفي بما أوردته، عسى أن يكون ممثلاً لما قصدت إليه، وأنتقل إلى دراسة بعض جهود الطَّيْبِي البلاغية في الحاشية.




---

(١) حقق الدكتور صبحي رشاد جزءاً منها - كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر.



# الفصلُ الرابع

## دراسةٌ حولُ جهودِ الطَّبِيِّ في علمِ المعاني

وفيه تمهيدٌ وثمانيةٌ مباحث:

التمهيد: حولُ الجهودِ البلاغيةِ للطبييِّ في الحاشيةِ

المبحثُ الأول: أحوالُ الكلمةِ المفردةِ

المبحثُ الثاني: التعريفُ والتنكيرُ

المبحثُ الثالث: الخبرُ والإنشاءُ

المبحثُ الرابع: التقديمُ والتأخيرُ

المبحثُ الخامس: القَصْرُ

المبحثُ السادس: الفضلُ والوصلُ

المبحثُ السابع: الإيجازُ والإطنابُ

المبحثُ الثامن: من صُورِ إجراءِ الكلامِ على خلافِ مقتضى الظاهرِ



## تمهيد

## حول الجهود البلاغية للطبي في الحاشية

عُني الطيبي في حاشيته على «الكشاف» بالبلاغة عناية خاصة، فتوقف عند القضايا البلاغية التي أثارها الزمخشري، أو أشار إليها في تفسيره، فشرحها، ووضحها، وناقش الزمخشري فيها أحياناً، فردّ عليه، أو أضاف إلى ما قاله، أو عدّل فيه، ولم يكتف بذلك، بل قد يوضح ما في كلام الزمخشري نفسه من نكات بلاغية، وكذا في كلام غيره، مما يورده الزمخشري من شواهد لغوية مختلفة، كما في قد يعلّق على أقوال الآخرين في بعض القضايا البلاغية، ويناقشها.

ولعل ولع الطيبي هذا بالبلاغة هو ما دفع حاجي خليفة إلى جعل هذا الصنيع ثاني مأخذين سجّلهما على الطيبي في حاشيته، بقوله<sup>(١)</sup>: «وثانيهما: أنه كان مولعاً بكثرة إيراد النكات البيانية، فصار شرحه كبير الحجم في غير المقصود، واختلاط الموجود بالمفقود».

ولعل حاجي خليفة غفّل عن أن الطيبي أحد رجالات البلاغة في عصره، وله إسهام فيها ببعض المصنّفات. و«الكشاف» نفسه تفسير بلاغي للقرآن الكريم، وقد

(١) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨). وقد أوردت مأخذِي حاجي خليفة المشار إليهما على الطيبي، ورددت عليها لدى التعريف بالحاشية في نهاية المبحث الثاني من الفصل الأول من الدراسة.

تصدى الطيبي لشرحه، معجّباً بطريقته من جهة، وبقدرة صاحبه الفائقة على فهم أسرار الكتاب المعجز، واكتناهِ معانيه المصونة، وكشف دقائقه اللطيفة من جهة أخرى، كما أن بلاغة القرآن أحد مظاهر إعجاز كتاب الله الكريم، إن لم تكن أهمّها، فبني حاجي خليفة أن هذه القضية هي نقطة ارتكاز الطيبي في بحثه أو شرحه للكشاف.

وليت حاجي خليفة تذكّر قول الطيبي<sup>(١)</sup> في مقدمته لحاشيته، والتي أورد حاجي خليفة طرفاً منها: «وعثرتُ بعد طول المباحثات على أن معرفة إبراز النظم هي أعظم المطالب، وأسنى المقاصد والمآرب؛ مسبار البلاغة، ومعيار البراعة، إذ بها تنتقد الأفاويل، ويُرجّح تأويل على تأويل».

وليت حاجي خليفة تذكّر المنهج الذي رسمه الطيبي لنفسه في شرحه للكشاف، والباعث له على تأليف شرحه ذلك، إذ لما قال ما قال، ولوقف عند قوله<sup>(٢)</sup> فيه: «لم يأل جهداً في إيراد مبادئه المنتشرة... وتدقيق نكاته، وبذل مجهوده في تقرير مسأله».

وأين رأي حاجي خليفة من رأي ابن خلدون الذي عبّر عن فهمه لمنهج الطيبي في حاشيته، وإدراكه لغايته، حين قال<sup>(٣)</sup>: «ولقد وصل إلينا في هذه العصور تأليف لبعض العراقيين، وهو شرف الدين الطيبي... شرح فيه كتاب الزمخشري هذا... وبين أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنّة، لا على ما يراه المعتزلة، فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاع في سائر فنون البلاغة»!

\* \* \*

(١) انظر ما سيأتي ص ٦١٢.

(٢) كشف الظنون (٢: ١٤٧٨).

(٣) تاريخ ابن خلدون: المجلد الأول - ج ٢ ص ٧٨٨ - ٧٨٩.

وقد جاءت البلاغة في حاشية الطيبي متناثرة، وفقاً لما يثيره «الكشاف» منها، أو تبعاً لما يعنّ له هو نفسه من فنونها في كلام الزمخشري وغيره، كما سبق، دون ترتيب أو تصنيف من أي نوع، وذلك أمر طبيعي؛ فالحاشية ليست كتاب بلاغة متخصصاً، وإنما هي شرح لـ«الكشاف»، يدور معه حيث يدور.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد جاءت البلاغة في الحاشية تطبيقية، لا نظرية مجردة، أو قاعدية جافة، فالطيبي كثيراً ما يشرح الصورة البلاغية بأسلوب أدبي ممتع، ويزيدها وضوحاً بضرب الأمثلة والشواهد من القرآن، أو الحديث، أو الشعر أو الشر. وقلماً يكتفي بمجرد ذكر الفن البلاغي في الشاهد، وقلماً يلجأ إلى التعريف إلا إذا اقتضى الموقف ذلك، على عكس ما سار عليه في كتابه المتخصص في البلاغة: «التبيان في البيان»، والذي عالج فيه فنون البلاغة على طريقة السكاكي، حيث عدّ من مدرسته<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول: إن الطيبي قد تناول في القسم الذي أقوم بتحقيقه من حاشيته، معظم فنون البلاغة بعلومها الثلاثة، لذا فقد عمدتُ إلى جمع ما تناثر منها في ثنايا القسم المكلف بتحقيقه، ولمّ شتات القول فيها، وترتيبها وتصنيفها تبعاً لما استقرت عليه البلاغة في تقسيماتها الأخيرة، توضيحاً لجهود الطيبي البلاغية في الحاشية، وتسهيلاً لدراستها والنظر فيها، منبهاً إلى أن هذا، وإن لم يكن كل جهود الطيبي البلاغية في الحاشية، إلا أنه يمثلها.

هذا، وسأصدر كل فن بلاغي يتمّ بحثه بتعريف الطيبي له غالباً، اعتماداً على ما جاء في كتابه «التبيان في البيان» باعتباره كالمفتاح لكتابه أو حاشيته «فتوح الغيب»،

(١) انظر: التبيان في البيان - قسم الدراسة، ص ٤٥.

كما ذكر ذلك من قبل تلميذه علي بن عيسى<sup>(١)</sup>، ثم أعرض القضية البلاغية كما جاءت في الحاشية وأوضحها، وأناقشها إذا اقتضى الأمر ذلك.

وأودّ أن أشير هاهنا إلى أنني لن أتناول جميع الصور البلاغية، بمفرداتها العديدة، التي تعرّض لها الطيّبي في الحاشية، فهي كثيرة، وقد نبّهتُ إليها كلّها تقريباً، بطريقة أو بأخرى، في حواشي التحقيق، ولكنني سأختار نماذج منها في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع، للدراسة والتحليل.

وسأخصّص هذا الفصل لدراسة بعض جهود الطيّبي في علم المعاني، والذي يليه لدراسة بعض جهوده في علم البيان، ثم الذي يليه لدراسة بعض جهوده في علم البديع، كل ذلك من خلال الحاشية موضوع البحث.




---

(١) حدائق البيان في شرح كتاب التبيان - مخطوط ميكروفيلم رقم (٣٤ - بلاغة) - معهد إحياء المخطوطات العربية - مقدمة الكتاب، حيث جاء «أن كتاب التبيان كالمفتاح للفتوح، لأنه يكشف حقائقه، ويبين دقائقه، ويُحكّم قواعده ويحلّ معاذنه، فلا بد للطالب من أن يقدّم بين يدي «الفتوح» كتاب «التبيان» وشرحه».



## علمُ المعاني

تعريفُهُ ومَبَاحِثُهُ:

لقد عرّف<sup>(١)</sup> الطَّيِّبِي علمَ المعاني بأنه: «خواصّ التراكيب في الإفادة، تفادياً عن الخطأ في التطبيق»، كما جاء في كتابه «التبيان في البيان». وهو بذلك يلخّص تعريف السكاكي لهذا العلم، الذي قال<sup>(٢)</sup>: «علم المعاني هو تتبع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليُخْتَرز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره».

وقد عرّض الطَّيِّبِي لمباحث علم المعاني كلها تقريباً، وفيما يلي نماذج منها:

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٤.

(٢) مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ١٦١.

## المبحثُ الأولُ أحوالُ الكلمةِ المفردةِ

اهتمَّ الطَّيْبِيُّ اهتماماً بالغاً بالكلمةِ المفردةِ، متأثراً في ذلك بالزخشي، ومعبراً عن حسِّه البلاغيِّ، وعن إيمانه بأن «المعاني والبيان أعظمُ أنواعِ العلومِ العربيةِ منزلةً وقدرًا، وأقدمُ أقسامها: أصلاً وفرعاً، وأدقُّ أركانها فهماً ودركاً، وأسبقُ أقسامها شرفاً وفضلاً»<sup>(١)</sup> كما يقول هو نفسه، إضافة إلى كونه بلاغياً ومفسراً.

والنظر في مفردات النص الأدبي بالنسبة لمفسر القرآن ودارسه، ضروري جداً، بل هو من أوجب ما يجب عليه، كما يقول الدكتور محمد أبو موسى<sup>(٢)</sup>؛ لأن المفردات «مفتاحُ النصِّ، وزمام ما فيه دقيقُ المعاني، وخفيُّ الإشارات. وكلِّما أحسن الدارس هذه الوقفات، واستشفَّ من المفردات كل ما تعطيه، وتلوح به من معنى ووحى ورمز، كان أقدرَ على الاندماج والمشاركة، وبهذا يصل نفسه بنفس مُنشئه، ويحلِّق في آفاقه، ويتابع خطراته، ويملِّك تجربته كاملةً، وحينما يصل المفسر إلى هذه الدرجة، فقد وصل إلى ما ينبغي أن يصل إليه».

ولقد كان للطبيي نصيبٌ وافر من هذه الوقفات عند المفردات ودلالاتها، سواء من حيث مادَّتها، أو من حيث هيئتها، كما نظر في بعض أدوات الربط وحروف المعاني.

(١) لطائف التبيان في علمي المعاني والبيان - للطبيي (ميكرو فيلم رقم ٢٧٩٦ - بلاغة - دار الكتب المصرية) - لوحة رقم (١).

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزخشي، ص ٢١٣.

## أولاً - دلالة الكلمة من حيث مادتها:

ربط الطَّيْبِي بين مدلول الكلمة والسياق الذي وردت فيه ربطاً مُحْكَمًا، مثال ذلك تعقيبه على التذليل في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠]، وقوله سبحانه: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، حيث يقول الطَّيْبِي<sup>(١)</sup>: «الشكر مناسب لتمكُّنهم في البلاد والتصرّف فيها، كما أن التذكّر موافق للتمييز بين اتباع دين الحق ودين الباطل». فالشكر لا يقوم مقامه التذكّر في هذا السياق، ولا يقوم مقام التذكّر في سياقه.

\* \* \*

والكلمة الواحدة قد تُفسَّر بمعنيين مختلفين في السياق الواحد، تبعاً لفهم العلاقة بين أجزائه. يقول الطَّيْبِي<sup>(٢)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ٢]: «الكفر يصحّ أن يُحمَل على معنى الشرك تارة، وعلى كفران النعمة أخرى. وبحسب هذين المعنيين يدور معنى 'يَعْدِلُونَ' وتعلّق الباء؛ فإذا جعل بمعنى 'الكفران' يجب أن يُعْطَف على 'الْحَمْدُ لِلَّهِ'... ف'يَعْدِلُونَ' - على هذا - من العدول، والباء صلة 'كَفَرُوا'... وإذا جعل بمعنى الشرك يجب أن يعطف على 'خَلَقَ السَّمَوَاتِ'... ف'يَعْدِلُونَ' - على هذا - بمعنى: يسوون، ليستقيم معنى الشرك، والباء متعلّق به».

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٣٣).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١١-١٢).

فلفظ «كفروا» في الآية الكريمة يمكن أن يفسر بمعنى: أشركوا، فيكون معنى «يعدلون» حيثذ: يميلون عن الحق، ويمكن أن يفسر بمعنى: جحدوا النعمة وأنكروها، فيكون معنى «يعدلون» آنذاك: يسوون.

وقد ترد الكلمة في اللغة لمعانٍ كثيرة، إلا أن استخدامها في السياق هو الذي يحدّد معناها، فالطّيبى يعلّق على قول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير الآية السابقة نفسها: (وفي الجعل معنى التضمين)، فيقول<sup>(٢)</sup>: «قال الراغب: «جَعَلَ»: لفظ عام في الأفعال كلها، وهو أعم من «فَعَلَ»، ويتصرّف على خمسة أوجه: أولها: يجري مجرى «صار» و«طفق»، فلا يتعدّى، نحو: «جعل زيدٌ يقول كذا». وثانيها: يجري مجرى «أوجد» فيتعدّى إلى واحد، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ﴾ [النحل: ٧٨]. وثالثها: في إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه. قال تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢]. ورابعها: في تصدير شيء على حالة دون حالة، نحو: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢]... وخامسها: الحكم بالشيء على الشيء حقاً. قال تعالى: ﴿إِنَّا رَأَوْهُ يُتَلِّكُ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، أو باطلاً، قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: ٥٧].»

فـ«جَعَلَ» في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ﴾ (بمعنى إنشاء شيء من شيء) كما قال الزمخشري<sup>(٣)</sup>، أو إيجاده منه، لأن «الظلمات من تكاثف الأجرام»، كما يقول الطّيبى<sup>(٤)</sup>.

(١) الكشاف (٦: ٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦). وانظر: المفردات في غريب القرآن - للراغب، ص ٩٤.

(٣) الكشاف (٦: ٧).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٧).

ويختلف معنى الكلمة باختلاف متعلقها، ولكنها مع ذلك قد تفيد المعنى نفسه في الحالتين، فيقول الطيبي<sup>(١)</sup> تعقيباً على قول الرمخشري عند تفسير: ﴿أَمْ يَرَوْنَ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنْتَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]: «قوله: (مكَّن له في الأرض)، وقوله: (مكَّنته في الأرض)، بعد التفرقة بينهما من حيث اللفظ والمعنى، منزَّلان منزلة معنى واحد في إعطاء معنى الكناية، ويجمعهما كون الموصوف بهما في منعة من الرجال، والسعة في الأموال والمال والأحوال».

\* \* \*

وقد يتتبع الطيبي ورود الكلمة في القرآن، واستعمالاتها بمعنى واحد في المواضع كلها، فيحدد دلالتها في ضوء ذلك، يقول الطيبي<sup>(٢)</sup> عند تفسير ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ﴾ [الأنعام: ١]: «... فإنه تعالى كلما ذكر لفظ «الظلمات» جمعاً، و«النور» مفرداً، أراد الضلالات والهداية. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ لَهُمُ الطَّلَعُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِيثَاقَ حَيْثِيْنَهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا﴾ إلى قوله: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِمَخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿الرَّكَّتِبْ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١] إلى غير ذلك».

فقد لاحظ الطيبي أن «الظلمات والنور» يراد بهما: الضلالات والهداية، حيثما وردتا على هاتين الهيئتين في القرآن الكريم، وذلك من خلال استقصائه لاستعمالاتها فيه.

\* \* \*

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٢٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٩).

وقد توحي الكلمة الواحدة بمعنيين كلاهما مقبول في النص ومحمّل. يقول الطيبي<sup>(١)</sup> عند تفسير ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]: «إن الأمر في ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾: واحد الأمور والشؤون، وهو أن ينتظر موسى حافظين لعهدده، متمسكين بدينه... ويجوز أن يكون ﴿أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ واحد الأوامر: يعني المأمور، لقوله: ﴿وَمَا وَصَّكُمْ بِهِ﴾». فالأمر في الآية قد يكون مفرد الأمور، بمعنى الشؤون، أو مفرد الأوامر، بمعنى ما يؤمر به، وكلاهما يحتمله النص، ولا ينبو عن المقام.

\* \* \*

وقد يكون للكلمة تأويل عند أهل السنة يختلف عنه عند المعتزلة. يقول الطيبي<sup>(٢)</sup> عند تفسير: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلِيُسُونَ﴾ [الأنعام: ٧]: «والمراد باللبس: الخلط في أمر الرسول ﷺ. والمعنى: خلطنا عليهم الذي يخلطونه على أنفسهم في كون الرسول ينبغي أن يكون ملكاً لا بشراً. هذا على مذهب أهل السنة ظاهر، دون مذهبهم<sup>(٣)</sup>، ولهذا أول<sup>(٤)</sup> اللبس بالخذلان، حيث قال: (خُذِلُوا كما هم مخذولون الآن، فهو لبس الله عليهم)».

فاللبس عند أهل السنة بمعنى الخلط، وهو على ظاهره لا تأويل فيه. أما عند المعتزلة فبمعنى الخذلان، وهو متأول.

\* \* \*

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٥٨٧-٥٨٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٩).

(٣) يعني المعتزلة.

(٤) يعني الزمخشري. انظر: الكشاف (٦: ٢٩).

وقد يحدّد الزمخشري معنى الكلمة في الآية، دون تعليل، فيتكفل الطّبي بذلك، شارحاً معنى الكلمة، وموضحاً سبب اختيار الزمخشري للمعنى الذي اختاره. يقول الزمخشري<sup>(١)</sup> في تفسير: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١٣]: (مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: مِنَ السُّكْنَى). ويعقب الطّبي<sup>(٢)</sup> على ذلك بقوله: «يعني: سكن: من السكنى، جاء متعدّياً بنفسه وبـ»في». وقال في «الأساس»: «وسكّنوا الدار، وسكّنوا فيها، وأسكّنّتهم الدار، وأسكّنّتهم فيها». ومقصوده من جعله من «السكنى» دون «السكون»: التعميم والشمول؛ إذ لو جعل من السكون الذي يقابل الحركة لفات الشمول الذي عناه بقوله<sup>(٣)</sup>: (عما يشتمل عليه الملوّان)، واقتضاء عطف «له» على «الله»<sup>(٤)</sup>.

فالزمخشري رجّح أن يكون «سكن» من «السكنى» لا من «السكون»، لنكتة لم يكشف عنها، فجاء الطّبي ليفعل ذلك معتمداً على حسّه البلاغي من جهة، وعلى فهمه لأجزاء كلام الزمخشري، وربطه بينهما من جهة أخرى.



## ثانياً - دلالة الكلمة من حيث هيئتها:

تختلف دلالة الكلمة باختلاف هيئتها؛ فالاسم غير الفعل، والجمع غير المفرد،

(١) الكشاف (٦: ٣٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٦). وانظر: أساس البلاغة، ص ٤٥١ - مادة «سكن».

(٣) يعني الزمخشري. انظر: الكشاف (٦: ٣٦). والملّوان: الليل والنهار.

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢].

والمذكّر غير المؤنث، والأسماء نفسها تتفاوت في دلالتها، وكذا الأفعال. والمعروف أن كلّ زيادة أو تغيير في المبنى، تتبعها زيادة أو تغيير في المعنى.

## (١) الجمع والإفراد:

يقول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]: (فإن قلت: لم أفرد النور؟ قلت: للقصد إلى الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَأَلْمَلِكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾ [الحاقة: ١٧]، أو لأن الظلمات كثيرة... بخلاف النور، فإنه من جنس واحد، وهو النار).

ويعلق الطيبي<sup>(٢)</sup> على ذلك بقوله: «قوله: (القصد إلى الجنس)، أي: إلى ما يعرف كل أحد أن النور ما هو... وهو - وإن كان مفرداً في اللفظ - لكنه متكثّر بحسب حصوله في مطارحه كالظلمات، ومن ثم أفرد «الملك» مع تعدّد المنزلات، في قوله: ﴿وَأَلْمَلِكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾. ونحوه قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِينِي

لم يُرد لثيماً واحداً في زمان واحد، بل لثاماً لا تنحصر في أزمنة لا تُحصى؛ لأنه يصف نفسه بالحلم والأناة، وأنه دأبه وعادته... يعني: جمع «الظلمات» لكثرة أسبابها، والأجرام الحاملة لها. وأفرد «النور» لإفراد سببه وهو النار».

فالطيبي يوضح أن المفرد قد يفيد معنى الجمع، إذا كان المفرد يدلّ على الجنس لأعلى العدد، ويستشهد لذلك بالشواهد اللغوية من القرآن والشعر.

(١) الكشاف (٦: ٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٨).



ومعنى ذلك أن المفرد إذا كان محلياً بـ«ال» يمكن التعبير به عن معنى الجمع.

\* \* \*

والمفرد وإن لم يكن محلياً بـ«ال» فإنه قد يفيد استغراق أفراد الجنس، أكثر مما يفيد الجمع، فيكون التعبير به بدل الجمع أَوْلى في هذه الحالة. ومن أمثلة ذلك: تعليق الطيبي على قراءة من قرأ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥] بإفراد «كلمة»، حيث قال: هذه القراءة أشمل من القراءة بـ«الكلمات»... لأن استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وكما أن المفرد يفيد الاستغراق أحياناً، فإن الجمع يفيد كذلك، يقول الطيبي عند تفسير: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]: «دَلَّ على الاستغراق جَمْع الآيات». يعني في قوله تعالى: ﴿وَبِآيَاتِنَا﴾<sup>(٢)</sup>، فالقصد جميع آيات الله.

\* \* \*

وقد يوصف المفرد بالجمع، مراعاة للمعنى الذي يدل عليه المفرد، فيقول الطيبي عند تفسير: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا نِّقَالًا سَفَعْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]: «اعتبر المعنى في قوله: ﴿نِّقَالًا﴾، فوصف «السحاب» بالجمع، ولو اعتبر اللفظ لقليل: ثقيلًا، لأن ﴿سَحَابًا﴾ لفظه مفرد»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٢٤).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٠٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٤١٣).

## (٢) التذكير والتأنيث:

قد تُذكَر الكلمة أو تُؤنَّث باعتبار مدلولها، لا باعتبار لفظها الذي قد يكون مذكراً أو مؤنثاً لا غير. يقول الطَّبِّي<sup>(١)</sup> في معرض رده على صاحب «التقريب» لاعتراضه على الزمخشري في استعماله الاسم الموصول «مَنْ» مؤنثاً: «إِنْ «مَنْ» إِنَّمَا يُؤنَّث وَيذكَرُ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِهِ، وَإِبْهَامِهِ وَشِوَعِهِ، كَالْمَشْتَرِكِ. وَأَمَّا لَفْظُهُ فَلَيْسَ إِلَّا مَذْكَراً».

\* \* \*

وقد يحدث العكس، فتُذكَر الكلمة أو تُؤنَّث حملاً على اللفظ، يقول الطَّبِّي عند تفسير ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا نِّفَالًا سُقِّنَهُ لِبَكَرٍ مَّيْتٍ﴾ [الأعراف: ٥٧]: «اعتبر في «سُقِّنَاه» لفظ «السَّحَاب» فذكَر الضمير<sup>(٢)</sup>: يعني الهاء في «سُقِّنَاه».

وقد يُجْمَل التذكير والتأنيث على اللفظ والمعنى معاً في السياق الواحد، يقول الطَّبِّي عند تفسير: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]: «اللطفة فيه هي أن الضمير الأول لما عاد إلى «مهما»، ولفظه مذكراً، ذُكِّر، والضمير الثاني إنما رجع إليه بعد ما بيِّن بقوله تعالى: ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ فَأُنْث بهذا الاعتبار»<sup>(٣)</sup>.

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٤).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٤١٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٣٢).

ومثل ذلك قول زهير:

ومَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ      وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

يقول الطَّيِّبِيُّ<sup>(١)</sup>: «الْخُلُقُ وَالْخَلِيقَةُ وَاحِدٌ. وَالشَّاعِرُ ذَكَرَ الضَّمِيرَ فِي «يَكُنْ» حَمَلًا عَلَى لَفْظِ «مَهْمَا»، وَأَنْتَ فِي الْبَاقِي حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَلِيقَةِ».

\* \* \*

وقد يكون التذكير أو التأنيث في اللفظة الواحدة تبعاً للفظ والمعنى معاً، يقول الطَّيِّبِيُّ<sup>(٢)</sup> عند تفسير: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]: «ذَكَرَ الضَّمِيرَ<sup>(٣)</sup> مِرَاعَاةً لِلْفِظِّ وَالْمَعْنَى».

\* \* \*

### ٣) صيغُ الأفعال:

معروف أن دلالات الأفعال تختلف باختلاف صيغها، كما أن معانيها تتفاوت تبعاً لكونها مجردة أو مزيدة، وصيغ المزيد منها تختلف معانيها كذلك، بل إن الصيغة الواحدة، قد تدل دلالات مختلفة. ويكون ذلك كله لمعانٍ بلاغيةٍ يحددها السياق.

فالفعل المضارع مثلاً قد يدل على الاستمرار، يقول الزمخشري<sup>(٤)</sup> عند تفسير: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢]: (أثنى

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٣٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٩٨).

(٣) يعني الضمير المستتر في «يسكن».

(٤) الكشف (٦: ٩٩).

عليهم بأنهم يواصلون دعاء ربهم، أي: عبادته، ويواظبون عليها). ويعقب الطيبي<sup>(١)</sup> على ذلك بقوله: «وفيه إيذان بأن «يَدْعُونَ» محمول على الاستمرار، ثم قوله: (والمراد بالغداة والعشي: الدوام) هو الزيادة من اختصاص هذين الوقتين، لا اختصاصها بعينها، وإنما يقولون: «أنا عبد فلان صباحاً ومساءً»، ويريدون الدوام، فيكون التقدير: يواظبون على ذكر ربهم دائمين، فيكون حالاً مؤكدة».

فالمعروف أن الفعل المضارع يدل على حدث في الزمن الحاضر، ولكن عند البلاغيين تتعدى دلالة الفعل المضارع ذلك المعنى النحوي إلى الاستمرار، كما وضع الطيبي في معنى «يَدْعُونَ» في الآية.

ويقول الطيبي<sup>(٢)</sup> عند تفسير: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١]: «اعلم أنه تعالى جعل عدم إيمانهم مسبباً لتكذيبهم المقيد بقوله: «مِنْ قَبْلُ»؛ فالفعل المضارع، وهو قوله: «لِيُؤْمِنُوا»: إما أن يُجْرَى على ظاهره، فيكون المعنى: ما كانوا ليؤمنوا الآن، أي: عند مجيء الرسل لما سبق منهم التكذيب قبل مجيئهم، وإما أن يحمل على الاستمرار، فالمعنى: أنهم لم يؤمنوا قط، فاستمرّ تكذيبهم لما حصل منهم التكذيب، حتى مجيء الرسل. ولما اشتمل الفعل على معنى الاستمرار في الحالات، وتلك الحالات متعاقبة، صحّ أن يقال: ﴿بِمَا كَذَّبُوا بِهِ﴾».

والزيادة في الأفعال تُكسبها معاني جديدة، فالزخشي يفرّق بين دلالة كل من «مَطَرٌ» و«أَمْطَرَ» في قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٤] فيقول<sup>(٣)</sup>: «يُقَالُ: مَطَرْتَهُمُ السَّمَاءُ... ومعنى مطرتهم:

(١) فتوح الغيب (٦: ٩٩-١٠٠).

(٢) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٩٥-٤٩٦).

(٣) الكشاف (٦: ٤٦٢-٤٦٣).

أصابتهم بالمطر... ويقال: أمطرت عليهم كذا: بمعنى أرسلته عليهم إرسال المطر».

ويورد الطيبي<sup>(١)</sup> اعتراض ابن المنير على الزمخشري بقوله: «قال في «الانتصاف»: قصده الرد على من قال: «مَطَرٌ»: في الخير، و«أَمَطَرَ»: في الشر... لكن اتفق أن السماء لم تُرسل شيئاً يشبه المطر إلا كان عذاباً، فمن هاهنا وقع الوهم لذلك القائل».

ويرد الطيبي<sup>(٢)</sup> على اعتراض ابن المنير موضحاً قصد الزمخشري، وما تبادر إلى فهم ابن المنير منه، فيقول: «قلت: يعني قوله: (أمطرت عليهم كذا): مطلق يحتمل الخير والشر. وليس كذلك؛ لأن المصنف جعل هذا المثال مقدمة للأمثلة بعده، وهي في الشر».

فقد ظن ابن المنير أن الزمخشري يسوّي بين «مَطَرٌ» و«أَمَطَرَ» في المعنى، والحقيقة أنه ليس كذلك، كما قال الطيبي، بدليل الأمثلة التي ساقها بعد ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿فَأَمْطَرَ عَلَيْنَا حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢، والحجر: ٧٤]، وقوله عزّ شأنه: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا﴾ [الأعراف: ٨٤]، فتنبّه الطيبي إلى ما لم يتنبّه إليه ابن المنير، وأنصف الزمخشري، مؤكداً أن «مَطَرٌ» في الخير، و«أَمَطَرَ» في الشر.

\* \* \*

وقد يكون المزيد بمعنى المجرد، فلا تكسبه الزيادة معنى جديداً.

(١) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ٤٦٣).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٤٦٢).

يقول الطيبي<sup>(١)</sup> في معرض تعليقه على قراءة من قرأ: «يُمدُّونَهُمْ» من الإمداد، في قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغِيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]: «يقال: مدَّ الدواء، وأمدَّها: زادها ما يُصلِحها. ومدَّ الشيطان في الغيِّ، وأمدَّه: إذا أوصله بالوساوس، حتى يتلاحق غيِّه»، ف«أمدَّ» مزيد، والمجرد «مدَّ»، وكلاهما بمعنى، بل هما لغتان<sup>(٢)</sup> في الفعل.

\* \* \*

وكما يكون المزيد بمعنى المجرد، يمكن أن يكون بمعنى صيغة أخرى من صيغ الزيادة أيضاً، يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup> عند تفسير: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِسَايَتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ١١٨]: (إن كنتم متحققين بالإيمان فكلوا). ويتوقف الطيبي عند لفظ «متحققين» بخاصة من قول الزمخشري هذا بعد أن يوضحه، فيقول<sup>(٤)</sup>: «أي: إن صرتم عالمين بحقائق الأمور بسبب إيمانكم بالله - وهذا من جملة ذلك - فالزموه. ويجوز أن يكون «تَفَعَّلَ»: بمعنى «فَعَّلَ» للمبالغة، أي: إن كنتم ثابتين في الإيمان، وأن يكون بمعنى «استفعل»، أي: إن كنتم طالبين الحق بسبب الإيمان».

فالفعل المزيد «تَحَقَّقَ»، الذي اشتق منه اسم الفاعل «متحققين»، يمكن أن يفيد معنى المبالغة التي تفيدها صيغة «فَعَّلَ» بتشديد العين، أو معنى الطلب الذي تفيده صيغة «استفعل».

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٣). والقراءة المذكورة هي قراءة نافع.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها (١: ٤٨٧).

(٣) الكشف (٦: ٢٢٦).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٢٦).

## (٤) المشتقات:

للمشتقات في النحو والصرف دلالات محدّدة، غير أنّ لها معاني بلاغية تفهم من السياق بالإضافة إلى الصيغة الاشتقاقية. والطّيب يتوقف عند بعض المشتقات، يبين معانيها البلاغية، وتأثيرها في فهم معنى النص وتوجيهه، فاسم الفاعل مثلاً يدل غالباً على مجرد الحدوث، بينما تدل الصفة المشبهة على الحدوث الثابت. فالزّمخشري يفرّق بين الصفة المشبهة «العَمِي» واسم الفاعل «العَامِي» في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِيًّا﴾ [الأعراف: ٦٤]، بقوله<sup>(١)</sup>: (والفرق بين العَمِي والعَامِي: أن «العَمِي» يدل على عمى ثابت، و«العَامِي» على عمى حادث). ويوضح الطّيب ذلك ويعلّله بقوله<sup>(٢)</sup>: «لدلالة الصفة المشبهة على الثبوت... ولأن اسم الفاعل دونها في الدلالة على الثبوت».

\* \* \*

وقد يكون اسم الفاعل بمعنى الفعل، ففي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْأَصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، يعقب الطّيب على قراءة النّخعي: «فَلَقَ» موضع «فَالِقَ»، و«جَعَلَ» بدل «جَاعِلِ» فيقول<sup>(٣)</sup>: «فَلَقَ: شاذّ. و«جَعَلَ»: قرأ بها عاصم وحمة والكسائي، حملوه على معنى المعطوف عليه؛ فإن «فَالِقَ» بمعنى: فلق».

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ٤٣٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٣٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٧٣).

وقد تكون صيغة «فعليل» بمعنى «فاعل»، أو «مفعول»، فيستوي فيها المذكر والمؤنث. يقول الطيبي<sup>(١)</sup> - عند شرحه لبيت امرئ القيس:

حَلَفْتُ هَا بِاللَّهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَا مُوَا، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي  
«من حديث، أي: من ذي حديث. ويجوز أن يكون الحديث بمعنى المحادث، كالخليل والعشير».

ويقول الزمخشري<sup>(٢)</sup> عند تفسير: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] معللاً تذكير «قريب» مع أن المقصود بالكلمة مؤنث، وهو «رحمة»: (أو على تشبيهه بـ«فعليل» الذي هو بمعنى «مفعول»). فيوضح الطيبي هذا التعليل بقوله<sup>(٣)</sup>: «فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، ك: جريح، وأسير، وقتيل».

\* \* \*

وقد يختلط المصدر الميمي باسم المكان، لالتحادهما في الصورة أحياناً، ولا يفرق بينهما إلا في الاستعمال، يقول الزمخشري<sup>(٤)</sup> عند تفسير: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]: (في كل وقت سجود، أو في كل مكان سجود، وهو الصلاة)، ويوضح الطيبي قصد الزمخشري بقوله<sup>(٥)</sup>: «إشارة إلى أن «مسجد»: مصدر ميمي والوقت مقدر، أو اسم مكان كُنِيَ به عن الصلاة».

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٥٧).

(٢) الكشاف (٦: ٤١١).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٤١١).

(٤) الكشاف (٦: ٣٦٧).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٣٦٧).



## ثالثاً - التوابع:

معلومٌ أن نظرة البلاغي إلى التوابع هي غير نظرة النحوي إليها، يقول الطيبي<sup>(١)</sup>:  
«والذي عليه أصحاب المعاني غير ما عليه النحويون؛ فإنهم يُحملون سائر التوابع على  
البيان والتوضيح».

وقد كان للطيبي في الحاشية بعض الوقفات مع التوابع بأنواعها، لبيان ما تفيده،  
على طريقة البلاغيين، أو «أصحاب المعاني» كما قال.

يقول الزمخشري<sup>(٢)</sup> عند تفسير: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨]: (فإن قلت: هلا قيل: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَا طَائِرٍ إِلَّا أُمَّمٌ أَمْثَالُكُمْ»؟، وما معنى زيادة قوله: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾؟ قلت: معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة، كأنه قيل: وما من دابة قَطَّ في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قط في جو السماء، من جميع ما يطير بجناحيه، إِلَّا أُمَّمٌ أَمْثَالُكُمْ، محفوظةٌ أحوالها، غيرٌ مُهْمَلٍ أمرها).

ويعلق الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٣)</sup>: «قوله (معنى ذلك: زيادة التعميم والإحاطة) فيه أن منزلة ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ من «دابة» و«طائر» منزلة المؤكد مع المؤكد، للشمول، ولهذا قال: (قَطَّ في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قط في جو السماء). قال الزجاج<sup>(٤)</sup>: «قال: «بجناحيه» على جهة التوكيد، لأنك قد تقول للرجل:

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٩).

(٢) الكشاف (٦: ٧٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٧٨-٧٩).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢: ٢٦٩).

طُرِّفَ فِي حَاجَتِي، أَي: أُسْرِعَ، وَجَمِيعٌ مَا خَلَقَ اللهُ لَيْسَ يَخْلُو مِنْ هَاتَيْنِ الْمَنْزَلَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَدَبَ، أَوْ يَطِيرَ». قَلْتُ: عَنَى أَنْ تَعْمِيمَ الْجَنْسَيْنِ، كَمَا حَصَلَ بِالتَّوَكِيدِ، حَصَلَ تَعْمِيمَ الْحَيَوَانَ بِتَكَرِيرِ لَفْظِ «الدَّابَّةِ» وَلَفْظِ «الطَّائِرِ». وَإِلَى هَذَا يَنْظُرُ قَوْلُ الْمَنْصُفِ: (وَأَنَّ الْمَكَلَّفَيْنِ لَيْسُوا بِمَخْصُوصَيْنِ بِذَلِكَ دُونَ مَنْ عَدَاهُم مِّنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَ)، وَقَوْلُ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»<sup>(١)</sup>: «ذَكَرَ «فِي الْأَرْضِ» مَعَ «دَابَّةٍ»، وَ«يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ» مَعَ «طَائِرٍ» لِبَيَانِ أَنَّ الْقَصْدَ مِنْ لَفْظِ «دَابَّةٍ» وَلَفْظِ «طَائِرٍ» إِنَّمَا هُوَ إِلَى الْجَنْسَيْنِ وَإِلَى تَقْرِيرِهِمَا». قَوْلُهُ: «وَإِلَى تَقْرِيرِهِمَا»: تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: «إِلَى الْجَنْسَيْنِ» وَالْمُرَادُ بِهِ: التَّوَكِيدَ لَا غَيْرَ... لِأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ لَوْ أُطْلِقَ «مِنَ الدَّابَّةِ» وَ«وَلَا طَائِرٍ» غَيْرَ مُؤَكَّدَيْنِ، رَبَّمَا اخْتَلَجَ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ إِرَادَةُ غَيْرِ الْجَنْسَيْنِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا غَيْرَ الْمُتَعَارِفِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿إِلَّا أُمَّةٌ أَمَثَلَكُمُ﴾، فَلَا يَحْصُلُ الشُّمُولُ الْمَقْصُودُ، فَأُزِيلُ الْوَهْمُ بِمَا يَفِيدُ أَنَّ الْقَصْدَ إِلَى الْجَنْسَيْنِ وَإِلَى تَقْرِيرِهِمَا، أَي: هُوَ مِنْ بَابِ الْبَيَانِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

وهكذا، فقد حَمَلَ كُلٌّ مِنَ الزَّمْخَشَرِيِّ وَالزَّجَاجِ وَالسَّكَاكِيِّ وَالطَّيِّبِيِّ، الصِّفَةَ فِي: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾، وَالتَّوَكِيدَ فِي: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ عَلَى الْبَيَانِ وَالتَّوَضِيحِ.

\* \* \*

وعند تفسير: ﴿قُلْ يَتَذَكَّرُ النَّاسُ مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، يقول الزَّمْخَشَرِيُّ: قَوْلُهُ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ بَدَلَ مِنَ الصِّلَةِ الَّتِي هِيَ: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وَكَذَلِكَ ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾. وَفِي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾: بَيَانٌ لِلجُمْلَةِ قَبْلَهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) مفتاح العلوم (طبعة الحلبي الأولى)، ص ٩١.

(٢) الكشاف (٦: ٦١٢).

وقد عقب الطيبي على ذلك قائلاً<sup>(١)</sup>: اعلم أنّ في قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ بيان للجملة قبلها) بعد قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾: بدل من الصلة)، وكذا قوله: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾: بيان لاختصاصه) بعد قوله: (وكذلك: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، أي: بدل)، إيداناً بأنّ البدل بيان، وأنّ قوله: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مشتمل على معنييهما إجمالاً، وذلك أنّ مالك السموات والأرض هو الإله على الحقيقة... ومن كان إلهاً على الحقيقة كان محياً ومميتاً».

فالجملتان: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ و﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ كلتاها بدل من الجملة: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وغرض البدل في هذا السياق هو البيان أيضاً. ولخصّ عمر الفارسي هذا الرأي، فقال: «قوله: (وفي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ بيان للجملة قبلها مع قوله أوّلاً: (إنه بدل من الصلة) دلالة بيّنة على أنّ البدل بيان»<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ويقول الطيبي<sup>(٣)</sup> عند تفسير: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥]: «قوله: يَطْعَمُهُ»: صفة مؤكدة لـ «طاعم»، على نحو: ﴿وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]: فيفيد مزيد التعميم والإحاطة».

فالصفة في قوله تعالى: «يَطْعَمُهُ» بمعنى التوكيد الذي يفيد البيان والتوضيح، أو الشمول والإحاطة، كما سبق في قوله تعالى: ﴿وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحِهِ﴾.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٦١٢).

(٢) حاشية عمر الفارسي على الكشاف: ج١ - قسم الدراسة، ص ١٢٦.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٧٥).

والعطف أيضاً يفيد البيان والتفصيل: ففي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ فَخَذَهَا يَهُودُ وَأَمْرَ قَوْمِكَ يَاخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥] يقول الطيبي<sup>(١)</sup>: «قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ﴾، مع ما عَقَّبَ به من قوله: ﴿فَخَذَهَا يَهُودُ﴾ معطوف على قوله: ﴿يَمُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤] مع ما عَقَّبَ به، وهو: ﴿فَخَذَ مَا آتَيْنَاكَ﴾ على سبيل البيان والتفصيل».

هذه أمثلة فقط من وقفات عديدة للطيبي عند التوابع، وحمل معانيها على البيان والتوضيح، جرياً على سنن أصحاب المعاني.

\* \* \*

#### رابعاً- بعض الحروف والأدوات وما تفيده من معانٍ بلاغية:

لا يغيب عن بال الطيبي، وهو يشرح قول الزمخشري أو غيره، أن يكشف عن أسرار التعبير ببعض الأدوات والحروف دون بعض، في هذا السياق أو ذاك. وسنضرب لذلك بعض الأمثلة:

#### الفاء:

يُكثِّرُ الطيبي من الحديث عن الفاء الفصيحة، وهي: فاء دالة على كلام محذوف تتعلق به، وتدلل على السرعة، كما في قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٧٣).

(٢) انظر: الكشاف (٢: ٥٠٢).

أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴿البقرة: ٦٠﴾، فالفاء في قوله: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ تعلقّت بمحذوف، إذ التقدير: فضرب فانفجرت، فهي فصيحة.

ويقول الطّبيبي<sup>(١)</sup>: «سُمّيت هذه الفاء فصيحةً لإفصاحها عن محذوف غير شرط هو سبب لما بعده، أو لأنها لا تكاد توجد إلا في كلام فصيح: شرطاً كان أو لا، كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

قَالُوا خُرَّاسَانُ أَقْصَى مَا يَرَادُ بِنَا  
ثُمَّ الْقُفُولُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَّاسَانًا.

وقد ذكر الطّبيبي<sup>(٣)</sup> أن الزمخشري هو الذي «سَمَّى مثل هذه الفاء في سورة «الحجرات» فاء فصيحة، وإن كانت جزائية، لدلالاتها على السرعة». وهو يشير إلى قول الزمخشري<sup>(٤)</sup>، في معرض تفسير: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾: (وفيه معنى الشرط، أي: إن صحَّ هذا فكرهتموه، وهي على الفاء الفصيحة).

ويقول الطّبيبي عند تفسير: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [الأعراف: ١٦٦]: «إن الفاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا﴾ فصيحة، أي: فلما نسوا ما ذكروا به عدّبناهم ليتتهوا ويتعظوا، فما نجح فيهم الوعظ، فعتوا بعد ذلك فمسخّناهم<sup>(٥)</sup>».

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٧.

(٢) هو العباس بن الأحنف، وسيأتي تحقيق البيت وبيان الشاهد فيه، وترجمة الشاعر في موضعه من التحقيق.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٠١).

(٤) الكشاف (١٤: ٥٠٢).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٦٣٥).

والطَّيِّبِي يشير إلى ارتباط العُتُوِّ في هذه الآية بالنسيان في التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

ثم:

ومن المعاني التي تفيدها: الاستبعاد، ومعناه: أن يكون وقوع ما بعدها مستبعداً، بناء على أن قبلها قد ضُمَّن ذلك الاستبعاد، كما في قوله تعالى: ﴿أَنْظَرَ كَيْفَ نُصْرِفُ الْأَيْدِيَّ يُعْرَضُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (يُصَدِّفُونَ: يُعْرِضُونَ عن الآيات بعد ظهورها). ويعقب الطَّيِّبِي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «إن قوله: (بعد ظهورها) دل على أن «ثم» للاستبعاد، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢]».

ففي الآية الأولى هيأ الله سبحانه من الآيات وتصريفها ما هو كفيلاً بإقناع الكافرين واستماتهم إلى الهدى والحق، مع ذلك يميلون عن الصواب. وفي الآية الثانية كذلك يُسْتَبْعَد، بعد ما تقدّم من آيات الله، أن يُعْرِضَ عنها الظالمون، ولكنهم مع ذلك يُعْرِضُونَ. و«ثم» هي التي أفادت معنى الاستبعاد هذا في كلتا الآيتين.

\* \* \*

ومن المعاني التي تفيدها «ثم»: التراخي في الرتبة والمنزلة، إضافة إلى ما هو معروف من إفادتها التراخي في الزمان. ومعنى التراخي في الرتبة: أن ما بعد «ثم» قد يكون أعلى

(١) الكشاف (٦: ٩٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٩٠).

مرتبة مما قبلها، وإن كان الاثنان من جنس واحد. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بعد قوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (ثم أعظم من ذلك أنا آتينا موسى الكتاب)، فيعقب الطيبي عليه قائلاً<sup>(٢)</sup>: «اعلم أنه أوهم في الجواب بقوله: (هذه التوصية قديمة) أن معنى التراخي في «ثم» زمني، وبقوله: (ثم أعظم من ذلك) أنها للتراخي في الرتبة... وقلت: يمكن الجمع بينهما؛ إذا لا منافاة بين الاعتبارين، فإنزال التوراة على موسى عليه السلام بعد الإشارة إلى جملة ما وصاه الله به، يدل على التراخي في الزمان من جهة أن نزول التوراة متأخر عن جملة ما وصى الله به، وعلى التراخي في الرتبة من جهة أن نزول التوراة أعظم درجة مما سبق».

قد:

من المعروف أن «قد» إذا دخلت على الفعل الماضي دلّت على تحقق وقوعه وكثرته، وإذا دخلت على المضارع دلّت على التشكيك والتقليل، إلا أن ذلك لا يطرد؛ إذ تأتي «قد» الداخلة على المضارع بمعنى «رب» الدالة على الكثرة والزيادة، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، حيث يقول الطيبي<sup>(٣)</sup>: «إن لفظة «قد» للتقليل، وقد نعني به ضده للمجانسة بين الضدين، مثله «رُبَّ» للتقليل، ثم يراد به في بعض المواضع ضده، وهو الكثرة، كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، والنكته هاهنا تصيير رسول الله ﷺ من أذى قومه وتكذيبهم».

فقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾ يعني أنه يعلم يقيناً وكثيراً.

(١) الكشاف (٦: ٢٩٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٩٦).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٩).

## لولا:

وهي حرف امتناع لوجود، يدلّ على امتناع وقوع الجزاء لوجود الشرط، وقد تدل معان بلاغية، مثل: التنديم والتوبيخ إذا دخلت على المضى، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام: ٤٣]. يقول الطيبي<sup>(١)</sup>: «لولا إذا دخلت على المضى أفاد التنديم والتوبيخ، كأنه قيل: لِمَ لم يتضرّعوا؟ ولَيْتَهُمْ تَضَرَّعُوا، وكانوا متمكّنين منه، غير ممنوعين»، ففي الآية توبيخ لهم على عدم تضرّعهم، وحمل لهم على الندامة نتيجة ذلك.

## مِنْ:

ومن المعاني التي تفيدها: التجريد، كما في قول الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (لِمَ تَعْظُونَ مِنَّا قَوْمًا؟) في معرض تفسير: ﴿لِمَ تَعْظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مَهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، حيث يقول الطيبي<sup>(٣)</sup> معقباً على قول الزمخشري المذكور: «مِنْ: تجريدية، مثل: رأيتُ منك أسداً»، أي: «مِنْ» في قول الزمخشري: (مِنَّا) أفادت التجريد، بمعنى انتزاع هؤلاء الأشخاص أشخاصاً آخرين من أنفسهم».

وقد تفيد «من» معنى الاستغراق، كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]، حيث يقول الطيبي<sup>(٤)</sup>: «أدخل (من) الاستغراقية على الشفعاء، ولعله يريد بها الدلالة على الجنس».

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٨٥).

(٢) الكشاف (٦: ٦٣١).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٣١).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٠٣).



هذا بالإضافة إلى معانٍ أخرى تفيدها «من» ذكرها الطيبي، كالبيان، والابتداء، كما في قوله تعالى حكاية على لسان نوح عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿وَأَعْلَمُ مِنْ اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٢]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (أي: من صفات الله وأحواله... أو من جهة الله). ويوضح الطيبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «يريد أن «من» في قوله: ﴿وَأَعْلَمُ مِنْ اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾: إما بيان... فالمعنى: وأعلم ما لا تعلمون من صفات الله تعالى... أو هو متعلق بقوله: «أعلم» ابتدائية: فالمعنى... وأعلم من جهة الله أشياء لا علم لكم بها».

وقد تفيد «من» معنى التبعض، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾: في محل نصب، مفعول ﴿وَكَتَبْنَا﴾، و﴿مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا﴾: بدل منه.

ويورد الطيبي قول الإمام الرازي<sup>(٤)</sup>: «لا شبهة في أن قوله: ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ليس على العموم؛ لأن المراد: كل شيء كانوا محتاجين إليه: من الحلال والحرام، والمحاسن والقبائح... ولما قرّر ذلك أتبعه شرح أقسام الأحكام، وتفصيل الحلال والحرام».

(١) الكشاف (٦: ٤٣١-٤٣٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٣٢).

(٣) الكشاف (٦: ٥٧١).

(٤) التفسير الكبير (١٤: ٢٣٧).

ويعقب الطَّيِّبِي على ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: «قلت: و «مِنْ» - على هذا - ابتدائية، أو زائدة، ويمكن أن تُحمل على التبويض، وتكون «مَوْعِظَةً» وحدها: بدلاً منه، و«تفصيلاً»: عطفًا على محل الجار والمجرور... والمعنى: كتبنا بعض كل شيء في التوراة، من نحو: السور والآيات، وغيرها موعظة، وكتبنا فيها تفصيل كل شيء يحتاجون إليه من الحلال والحرام، ونحوه.

ويُفهم مما تقدّم أن «مِنْ» في الآية يمكن أن تكون ابتدائية أو زائدة على تفسير الزمخشري لها، وكذا على تفسير الرازي. ويمكن أن تكون تبعيضية كما بين الطَّيِّبِي.

\* \* \*

هذا، وقد تطرّق الطَّيِّبِي إلى بعض الحروف والأدوات الأخرى، كالباء<sup>(٢)</sup>، و«في»<sup>(٣)</sup>، و«إلى»<sup>(٤)</sup>، و«أو»<sup>(٥)</sup>، و«حتى»<sup>(٦)</sup>، و«السين»<sup>(٧)</sup>، وما قد تفيده من معاني تفهم من السياق.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٧١).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٢٤٤).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٦).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٩١).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٢٨١).

(٦) المصدر نفسه (٦: ١٦٠، ٦٩٥).

(٧) المصدر نفسه (٦: ٦٣٩، ٦٧٧).

## المبحث الثاني التعريف والتنكير

### أولاً- التعريف

تحدث الطَّيْبِي في «التبيان»<sup>(١)</sup> عن تعريف كل من المسند والمسند إليه، وفائدة ذلك وأغراضه، وقد جاء في حاشيته على «الكشاف» تطبيقاتٌ على ذلك، أُورِد فيما يلي نماذج منها:

#### (١) التعريف باللام:

ويكون إما للعهد، أو للجنس أو للاستغراق.

ومن أمثلة التعريف باللام العهدية: ما ذكره الطَّيْبِي عند تفسير: ﴿أَنْظَرَ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَكُمْ يُضِلُّونَ﴾ [الأنعام: ٤٦]، حيث يقول<sup>(٢)</sup>: «إن التعريف في «الآيات» للعهد، وهي الآيات المكررة من أول السورة، سيما من قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠] وما يشبهه»، ويقصد الطَّيْبِي بالعهد هنا العهد الخارجي الصريح، لأن الآيات المذكورة صراحة قبل ذلك.

(١) انظر: التبيان في البيان: قسم التحقيق، ص ١٠-٢٩، ٣٤-٣٥.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٩٠).

ويقول الطيبي<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذُرُوا الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِيَّ اسْمَيْهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «التعريف في «الأسماء» للعهد، ولا بد من المعهود، ولأنه أمر بالدعاء بها بقوله تعالى: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾، فلا بد من وجود المأمور به، ونهى عن الدعاء بغيرها... وأوعد على الإلحاد فيها».

ويقصد الطيبي بالعهد هنا أيضاً العهد الخارجي الصريح، لأن أساء الله الحسنى مذكورة صراحة في الكتاب والسنة.

\* \* \*

ومن أمثلة التعريف للجنس: ما ذكره الطيبي عند تفسير: ﴿قُلْ لَا آتِيَهُمْ أَهْوَاءُكُمْ قَدْ ضَلَلْتُمْ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧]، حيث يقول<sup>(٢)</sup>: «اللام في ﴿الْمُهْتَدِينَ﴾ للجنس، والمعنى: وما أنا في عدادهم وزمرتهم».

ويقصد الطيبي بالجنس هنا: الإشارة إلى الحقيقة نفسها من حيث هي هي.

ويقول الطيبي<sup>(٣)</sup> عند تفسير: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «اللام في «الخلق» و«الأمر»: للجنس؛ فيدخل في «الخلق» قوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وفي «الأمر» قوله: ﴿مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

والمقصود بالجنس هنا أيضاً: الإشارة إلى الحقيقة نفسها من حيث هي هي.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٧٧).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١١٠).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٤٠٧).

وقد يفيد التعريف باللام إضافة إلى ما تقدّم، الاستغراق، وهو نوعان: حقيقي، وهو: «الذي يتناول كل فرد بحسب وضع اللفظ، كقوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. وعُرْفِيّ، وهو: «الذي يتناول كل فرد بحسب العرف العام، كقولنا: «جمع الأمير الصاغة: إذا جمع صاغة بلده، أو أطراف مملكته فحسب، لا صاغة الدنيا»<sup>(١)</sup>.

وقد عرض الطّبي في حاشيته للاستغراق العرفي في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٥٣]، حيث يقول<sup>(٢)</sup>: «جمع «السيئات» وعرفها باللام الاستغراقي». وهو يقصد هنا الاستغراق العرفي، لأنّ قوله: «السيئات» يتناول كلّ فرد بحسب العرف العام، لا بحسب وضع اللفظ.

\* \* \*

وقد يفيد التعريف باللام في الكلمة الواحدة العهد، أو الجنس تبعاً للسياق. يقول الطّبي عند تفسير: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾ [الأنعام: ٦٥]: لَمَّا كان الخبر معرّفاً باللام، فهو إما للعهد... وإما للجنس<sup>(٣)</sup>. يريد أن «القادر» بمعنى المعروف بقدرته، فتكون اللام فيه للعهد، أو بمعنى: الكامل في قدرته، فتكون اللام فيه للجنس.

\* \* \*

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - بشرح الصعيدي (١: ٩٦ - ٩٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٩٤).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٢٣).

وقد يكون التعريف باللام في الكلمة ذاتها للعهد، أو للجنس، أو للاستغراق، يقول الطيبي عند تفسير: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] «ويقال: إن التعريف في الأبصار إما للاستغراق، أو للعهد، أو للجنس: أما الاستغراق: فيفيد أن جميع الأبصار لا تدركه... وأما العهد: فأريد بها أبصار الكفار... وأما الجنس: فهو أن البصر ما يعلمه كل أحد أنه ما هو، وهي حاسة النظر»<sup>(١)</sup>.

ويعتمد الطيبي في توجيه معنى التعريف هنا على الروايات التي تعضد كل معنى، وهو توجيه لطيف ينم عن إحاطة وفهم.

\* \* \*

وثمة مسألة مثار خلاف بين البلاغيين، أو تبدو كذلك، عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ تَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١].

قال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (فإن قلت: كيف قيل: ﴿فَإِذَا جَاءَ تَهُمُ الْحَسَنَةُ﴾ بـ«إذا» وتعريف الحسنة، ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ بـ«إن» وتكثير السيئة؟ قلت: لأن جنس الحسنة وقوعه كالواجب، لكثرة واتساعه، وأما السيئة فلا تقع إلا في الندرة، ولا يقع إلا شيء منها).

ويوضح الطيبي ما قصد إليه الزمخشري، قائلاً<sup>(٣)</sup>: «أراد بالجنس: العهد الذهني

(١) فتوح الغيب (٦: ١٩٨-١٩٩).

(٢) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ٥٢٨).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٦: ٥٢٨).

الشائع، كما قال في تفسير: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]: (التعريف فيه للجنس، وإن المراد به الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد أن الحمد ما هو)<sup>(١)</sup>. فالمراد بالحسنة: الحسنة التي تحصل في ضمن فرد من الأفراد، ويصدق عليها اسم الحسنة، وهي تارة تكون خصباً، وأخرى رفاهية، أو صحّة، أو غير ذلك. وإليه الإشارة بقوله: ﴿فَإِذَا جَاءَ تَهُمُّ الْحَسَنَةِ﴾ من الخصب والرشاء، فإنّ بعضاً منها واقعٌ دائماً لا ينقطع. وهو المراد بقوله: (وقوعه كالواجب لكثرتِه واتساعه). وهذا ملائم للمقام، لإمكان حمله على الفرد الذي يُتَوَقَّعُ حصوله، وعلى الذي انعدم. ومن ثم لم يجز حمل التعريف على العهد لتعنيته وتخصّصه، فلا يكون مقطوعاً حصوله إذا زال، ولا على الجنس من حيث هو، فإن الحقيقة إذا أُريد بها شيء بعينه مجازاً حمل على المبالغه والكمال فيها. والمقام لا يقتضي ذلك، وهو المعنيُّ بقول صاحب «المفتاح»<sup>(٢)</sup>: لكون الحسنة المطلقة مقطوعاً بها كثرة وقوع واتساعاً، ولذلك عرّف ذهاباً إلى كونها معهودة، أو تعريف جنس.

والأول أفضى لحق البلاغة، أي: المعهود الذهني أَدْعَى لاقضاء المقام من تعريف الحقيقة، هذا هو التوفيق بين كلام الشيخين<sup>(٣)</sup>، وإن دَلَّ الظاهر على التنافي.

فإن قلت: إذا أُريد بتعريف الجنس: العهد الذهني الشائع، فأَيّ فرق بين الحسنة المعرّفة والسيئة المنكّرة في الآية، لأن مثل هذا التعريف لا توقيت فيه، وقد فرقت بينهما؟ قلت: الفرق بين تعريف الحقيقة، وبين مدلول الاسم الموضوع لها أنّ الاسم لها لا لتعنيها، واللام لتعنيها، فالتعيين إذاً بحسب الذهن، والذويوع بحسب الوجود، فيفيد التعريف الذهني الاعتناء بشأن الحقيقة بوجه من الوجوه، إما لأنها عظيمة

(١) انظر ما سيأتي ص ٧٢١-٧٢٢.

(٢) مفتاح العلوم - للسكاكي، ص ١٠٣.

(٣) يقصد بهما الزمخشري والسكاكي.

الخطر، أو الحاجة إليها ماسّة، أو أن أسباباً بشأنها متأخرة، فهو لذلك بمنزلة المعهود الحاضر بخلاف النكرة، فإنها غير مُلتفت إليها ولا يقصد بها إلا الابتداء».

وقد نقلت نصّ الطّبيي - على طوله - لأن الموقف يدعو إليه. فالطّبيي فهم من قول الزمخشري: (جنس الحسنه وقوعه كالواجب) أن المراد بالجنس هو: العهد الذهني الشائع؛ لأن «الحسنه» في الآية اسم جنس معرّف باللام، يراد به فرد غير معيّن أو الأفراد، كالخصب، والرّفاهية والصّحة، وليس المراد حقيقة الحسنه أو جنسها من حيث هو هو، ولا الحسنه المعهودة في الخارج.

وقد استطاع الطّبيي بذلك التوفيق بين قولي: الزمخشري والسكاكي في هذا المسألة، لأن السكاكي اعتبر التعريف في «الحسنه» للعهد الذهني الشائع بالاعتبار الذي وضحه الطّبيي، فلا تناقض بين كلام الشيخين، كما قال.

أما عمر بن عبد الرحمن الفارسي<sup>(١)</sup>، تلميذ الطّبيي، فقد خالف أستاذه في ذلك، وفهم من عبارة الزمخشري السابقة أنها: «إشارة إلى أن التعريف للعهد الخارجي التقديري بدليل أنه ذكّر في مقابلة قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّينِ﴾ [الأعراف: ١٣٠] ولم يُرد بالجنس العهد الذهني، وهذا مراد صاحب «المفتاح».

ولعل ما ذهب إليه الطّبيي هو الصحيح، إذ إن «الحسنه» في الآية لا تدل على فرد معيّن، حتى يكون التعريف فيها للعهد الخارجي.

وإذا عدنا إلى حاشية الفاضل اليمني: «تحفة الأشراف»<sup>(٢)</sup> في هذا الموضوع، وجدناه ينقل ما قاله الطّبيي تماماً بلفظه ومعناه، دون تغيير أو تبديل.

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص ٨٧٠، وانظر كذلك: تفسير الألوسي (٩: ٣٢).

(٢) تحفة الأشراف ج ١، قسم الدراسة، ص ١٤٢.



وأما سعد الدين التفتازاني<sup>(١)</sup>، فقد أخذ بظاهر لفظ الزمخشري، واعتبر التعريف في «الحسنة» للجنس من حيث هو هو، وفهم من كلام السكاكي أنها عنده للعهد، وعقّب على ذلك بقوله: «كلام المصنّف - مع أنه كالصريح في أن اللام لتعريف الجنس - إلا أن بعضهم فهم من تفسير «الحسنة» بالخصب والرخاء، أنه يريد أن اللام لتعريف العهد الخارجي التقديري».

وقد ذهب الباحث الدكتور فوزي السيد عبد ربه<sup>(٢)</sup> إلى أن السعد «يريد ببعضهم الطيّبي، وتابعه على ذلك الباحث الدكتور إبراهيم عبد الحميد التلب<sup>(٣)</sup>، حين قال: «وقد ذهب بعضهم - ويقصد الطيّبي - إلى أن تعريف «الحسنة» في هذه الآية للعهد الخارجي التقديري، مع أن كلام الزمخشري صريح في أنها للجنس بمعناه الذي بيّنه الفاضل اليميني ووضحه. وهو المعهود الذهني الشائع».

والحقيقة أن الطيّبي لم يقل قط بأن اللام في «الحسنة» للعهد الخارجي التقديري، وإنما الذي قال بذلك الفارسيّ، كما أسلفْتُ، بينما قال الطيّبي: إنها للعهد الذهني، مفسراً قصد الزمخشري بقوله: (جنس الحسنة). واليميني نقل ذلك عن الطيّبي حرفياً. ونظرة واحدة إلى النصوص، سواء منها التي أثبتّها، أو تلك التي أشرت إليها، تجلّي لنا الحقيقة، وتبيّن أن التعريف في «الحسنة» للعهد الذهني الشائع، كما قال الطيّبي، لا للعهد الخارجي التقديري كما فهم الفارسي، ولا للجنس من حيث هو هو، كما فهم السعد، والله أعلم.

\* \* \*

(١) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية التفتازاني على الكشاف - قسم الدراسة، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٣) تحفة الأشراف ج ١، قسم الدراسة، ص ١٤٢.

## (٢) التعريف بالموصول:

ذكر الطيبي<sup>(١)</sup> بعض أغراض التعريف بالموصول، ومنها: الدلالة على معهود أو معروف. يقول الزمخشري<sup>(٢)</sup> عند تفسير: ﴿قُلْ هَلْ مَسَّ شُهَدَاءَكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]: (وجيء بـ«الذين» للدلالة عليه أنهم شهداء معروفون... والدليل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾).

ويقول الطيبي<sup>(٣)</sup>: «قوله: (والدليل عليه)، أي: على أنهم شهداء معروفون قوله تعالى: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾؛ لأنه لو أريد مطلق الشهداء لم يقل: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا﴾، فإن العاقل لا يشهد بالباطل، ومن يشهد بالحق لا يجوز أن يقال لمن يشهد معه: لا تشهد معه، أي: لا تصدِّقه. ولا يقال ذلك إلا في حق من عُلِمَ بطلان شهادته».

وقد نقل اليميني<sup>(٤)</sup> هذا القول عن الطيبي بشيء من التصرف اليسير.



وقد يكون التعريف بالموصول للتفخيم، كما في قول علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - عند مبارزته ملك خيبر:

(١) انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٥ - ١٧.

(٢) الكشاف (٦: ٢٨٨-٢٨٩).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٨٨).

(٤) انظر: تحفة الأشراف - ج ١، قسم الدراسة، ص ١٤٤ - ١٤٥.

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ

قال الطَّيْبِيُّ<sup>(١)</sup>: «أصله: أَنَا سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ، فَأَقْحَمَ الْمُوصُولَةَ لِلتَّفْخِيمِ، أَي: أَنَا ذَلِكَ الْمَشْهُورَ الْمَعْرُوفَ فِي الشَّجَاعَةِ، الَّذِي لَا يُخْفَى عَلَى كُلِّ أَحَدٍ».

\* \* \*

### (٣) التعريف بالإشارة:

يكون التعريف بالإشارة - كما يقول الطَّيْبِيُّ<sup>(٢)</sup> - «لبيان حال المشار إليه في قربه وبعده وتوسطه»، ولكنه يفيد معاني بلاغية كالتفخيم والتعظيم.

يقول الطَّيْبِيُّ<sup>(٣)</sup> عند تفسير: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾ [الأنعام: ٥٣]: «المشار إليه ما دل عليه التعليل والمعلل؛ كأنه تعالى أشار إلى فتنة عظيمة مقدرة». فاسم الإشارة «ذلك» في الآية دالٌّ على شيء عظيم، وهي الفتنة المقدرة، كما قال الزمخشري<sup>(٤)</sup>: (ومثل ذلك الفتن العظيم فتنا الناس ببعض).

وقد أخذ قطب الدين الرازي هذا المعنى من الطَّيْبِيِّ، حينما قال<sup>(٥)</sup> عند تفسير الآية نفسها: «فذلك: إشارة إلى ما تقدم، وهو أن الكفار استرذلوا المؤمنين الخالص بسبب فقرهم، وقد عبّر عنه بـ«ذلك» إيداناً بتفخيمه وتعظيمه».

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٢٧-٤٢٨).

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٧.

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٠٤-١٠٥).

(٤) الكشاف (٦: ١٠٤).

(٥) حاشية قطب الدين الرازي: الجزء الثاني - قسم الدراسة، ص ١٢٦.

ويقول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير: ﴿وَلِيَأْسَ الْقَوِيُّ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]:  
(ولا تخلو الإشارة من أن يراد بها تعظيم لباس التقوى).

والطَّبِيُّ يوافق الزمخشريَّ على ذلك، ويعقَّب عليه بقوله<sup>(٢)</sup>: «لأنَّ المشار إليه قريب، و«ذلك» موضوع للبعيد، كقوله: ﴿الْمَ \* ذَلِكَ أَلْكَتَبُ﴾ [البقرة: ١ - ٢]. ومعنى ذلك أن المشار إليه القريب، وهو «لباس التقوى» نُزِلَ منزلةً البعيد للتفخيم والتعظيم، فأشير إليه بـ«ذلك» بدلاً من «هذا»، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلْكَتَبُ﴾.

وقد نقل اليميني هذا الرأي عن الطَّبِيِّ كما هو، وزاده توضيحاً بقوله<sup>(٣)</sup>: «فتكون الإشارة بـ«ذلك» الذي هو للبعيد، إلى «لباس التقوى» الذي هو قريب من الذكر للتعظيم».

وقد يفيد التعريف بالإشارة معنى كمال التمييز فيه، مع استحقاق المشار إليه ما بعده من أوصاف.

يقول الطَّبِيُّ<sup>(٤)</sup> عند تفسير: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبَرُّ مَا هُمْ فِيهِ وَيَطْلُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٩]: «اعلم أنَّ في تخصيص اسم الإشارة بالذكر الدلالة على أنَّ أولئك القوم محقوقون بالدمار، لأجل أنَّصافهم بالعكوف على عبادة الأصنام، ثم في توكيد مضمون الجملة بـ«إنَّ» مزيد الدلالة على ذلك... وفائدة تقديم الخبر: الإيذان بأنهم لا يتجاوزون عن الدمار إلى ما يصاده من الفوز والنجاة... فيلزمهم الدمار ضربةً لازب. وموجب

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٥٩).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٥٩).

(٣) تحفة الأشراف: ج١، قسم الدراسة، ص ١٤٦.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٤٣).

هذه المبالغات إيقاع الجملة تعليلاً لإثبات الجهل المؤكّد للقوم، لاقتراحهم أن يجعل لهم إلهاً».

وأصحاب الحواشي على «الكشاف» بعد الطّبي أخذوا هذا عن الطّبي: إمّا نصّاً كما فعل اليميني<sup>(١)</sup>، أو تصرّفاً، كما فعل كل من عمر الفارسي، وقطب الدين الرازي، وسعد الدين التفتازاني.

يقول الفارسي<sup>(٢)</sup>: «وذلك لأن اسم الإشارة، بعد إفادة الإحضار، وأكمل التمييز، يفيد أنهم أحقّاء بما أخبر عنه بواسطة ما تقدّم من العكوف، والتقديم يؤدّن بأن حال ما هم فيه ليست غير التبار».

ويقول القطب الرازي<sup>(٣)</sup>: «وقد عبر باسم الإشارة «هؤلاء» لتعيينهم لاستحقاق التبار، وأكّده بـ«إنّ»، وقدم الخبر على المبتدأ في خبر «إن» ليفيد حصر التبار فيما هم عليه، والبطلان فيما كانوا يعملون».

ويقول السعد<sup>(٤)</sup>: «جعل المسند إليه إشارة، مع إفادته كمال التمييز، ينبّه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف على أنه جدير بما يرد بعد اسم الإشارة، لأجل تلك الأوصاف، فيكون له ضربة لازب لا يعدوه البتّة، وتخصّص به لاختصاص العلة، حيث لم يتعرّض لإثباتها لغيره».

ولا أجدني في حاجة إلى التعقيب على هذه الأقوال التي خرجت من مشكاة

(١) تحفة الأشراف: ج١ - قسم الدراسة، ص ١٤٥.

(٢) كشف الكشاف: ج١ - قسم التحقيق، ص ٨٧١.

(٣) حاشية قطب الدين الرازي: ج٢ - قسم الدراسة، ص ١٢٦.

(٤) حاشية السعد: ج٢ - قسم الدراسة، ص ١٣٩.

واحدة، هي قول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (وفي إيقاع «هؤلاء» اسماً لـ«إن»، وتقديم خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً لها وشم لعبدّة الأصنام بأنهم هم المعرّضون للتبار، وأنه لا يعدوهم البتّة، وأنه لهم ضربة لازب)، ومن ثمّ توضيح الطّبي لهذا القول كما سبق.

\* \* \*

#### ٤) التعريف بالإضافة:

يكون المسند إليه مضافاً عند الطّبي «لكون الإضافة متعيّنة، ولا طريق سواها، أو لكونها أخصر»<sup>(٢)</sup>.

ومن الأغراض البلاغية للإضافة: الدلالة على تمكّن الصفة في المضاف إليه، وتملّكه لها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (الهون: الهوان الشديد، وإضافة «العذاب» إليه كقولك: رجلٌ سوء). ويوضح الطّبي ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «أضيف ليدل على أن العذاب ملك له؛ لأن نسبة الإضافة ألصق من نسبة الصفة بالموصوف، ومن ثم قال: (يريد العرّاق في الهوان)، أي: الأصالة».

فإضافة «العذاب» إلى «الهون» أكسبت المضاف إليه تمكّن الصفة فيه وعرّقتها. وقد أخذ القطب الرازي هذا المعنى، فقال<sup>(٥)</sup>: «إضافة العذاب إلى الهوان للدلالة على الأصالة في الهوان والتمكّن فيه، كما في: رجلٌ سوء؛ وذلك لأن العذاب مضرّة مقرونة

(١) الكشاف (٦: ٥٤٣-٥٤٤).

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٤.

(٣) الكشاف (٦: ١٦٦-١٦٧).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٦٧).

(٥) حاشية القطب - ج ٢: قسم الدراسة، ص ١٢٧.

بالإهانة، كما أن الثواب منفعه مقرونة بالإكرام، فالعذاب مشتمل على الهوان، فإضافته إليه تفيد أنه أصل في الهوان، متمكن فيه».

\* \* \*

وقد تفيد الإضافة معنى التعظيم والتفخيم، أو معنى الاختصاص، ولا تناقض بين المعنيين، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٧٣]. قال الزمخشري<sup>(١)</sup>: (الأرض أرض الله، والناقة ناقة الله). ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «فإن قلت: هذه الإضافة أذنت بالاختصاص، وقد قدر<sup>(٣)</sup> فيما سبق أن الإضافة في ﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾ للتعظيم والتفخيم، ولا ارتباط أن الإضافة في ﴿أَرْضِ اللَّهِ﴾ غير مطلوب منها التعظيم، بل الاختصاص. فأين التطابق؟ قلت: الاختصاص لا يدفعه التعظيم».

وعلى هذا، فإن الإضافة في ﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾ قد تكون للاختصاص والتعظيم معاً، أما في ﴿أَرْضِ اللَّهِ﴾ فهي للاختصاص لا غير.

وقد أصاب الطيبي في ذلك، فقد اكتسبت «الناقة» من إضافتها إلى «الله» تعظيماً وتفخياً لشأنها، إضافة إلى أنها من عند الله لا من عند غيره، وهو معنى الاختصاص. أما «الأرض» فإضافتها إلى «الله» أكسبتها معنى الاختصاص والتملك، بمعنى أنها لله، وما الخلق إلا متصرفون فيها.

\* \* \*

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٨٨).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٤٨٨).

(٣) يعني الزمخشري، انظر: الكشاف (٦: ٤٤٥).

وقد تفيد الإضافة معنى الاستغراق، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. فقد فسّر الزمخشري<sup>(١)</sup> ذلك بقوله: (هم بجميع آياتنا وكتبنا يؤمنون، لا يكفرون بشيء منها)، وعقّب الطّبي على ذلك قائلاً<sup>(٢)</sup>: «دَلَّ على الاختصاص التقديم، وعلى الاستغراق جمع «الآيات» وإضافتها إلى الله». فقد أسهمت إضافة «الآيات» إلى «الله» في قوله تعالى: «آياتنا»، في الدلالة على الاستغراق. وقد أخذ القطب الرازي هذا الرأي عن الطّبي، فقال<sup>(٣)</sup>: «إضافة الآيات إلى الضمير تفيد إيمانهم بجميع الآيات».

### ٥) التعريفُ بالضمير:

ومن أغراضه: إفادة التعظيم، لا سيما إذا وضع ضمير الجمع مكان ضمير الواحد، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٤)</sup>: (ثم أعظم من ذلك أنّ آتينا موسى الكتاب). ويعقّب الطّبي على ذلك بقوله<sup>(٥)</sup>: «رُبِّي معنى التعظيم بالالتفات... وإيثار ضمير الجمع المؤذّن بالتعظيم». ويقصد بضمير الجمع: ضمير الرفع المتصل «نا» في قوله: «آتينا»، والمؤثّر هو الله عزّ وجل وهو فرد صمد، لكن عبّر عنه بضمير الجمع للتفخيم والتعظيم.

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ٦٠٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٠٦-٦٠٧).

(٣) حاشية القطب الرازي - ج ٢: قسم الدراسة، ص ١٢٧.

(٤) الكشاف (٦: ٢٩٦).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٢٩٧).



وقد يفيد التعريف بالضمير: التفخيم، لِمَا أَوْلَى المتكَلِّمَ والمخاطِبِينَ من نِعَم، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَتَادَمُّ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٩]. وقد قدَّر الزمخشري<sup>(١)</sup>: «قُلْنَا» قبل «يا آدم»، وعلَّل الطَّبَّي<sup>(٢)</sup> ذلك بقوله: «إنما قدَّر «قُلْنَا» ليؤدِّن بأن هذه القصة بتامها معطوفة على مثلها... وأنها كرامة أخرى مُنِحَت أبا البشر، امتناناً على المخاطِبِينَ من أولاده. ومن ثَمَّ بصيغة التعظيم».

ويقصد الطَّبَّي بصيغة التعظيم: ضمير الجماعة الذي أُسِنِد إليه فعل القول في تقدير الزمخشري: «قُلْنَا»، والقائل هو الله الفرد الأحد، وقد أَوْلَى آدمَ وَيَنِيهِ نِعَمًا كثيرة تستحقُّ التفخيم، فوضع ضمير الجماعة موضع ضمير الواحد.

\* \* \*

وضمير الشأن أيضاً قد يفيد معنى التفخيم. فقد جعل الزمخشري<sup>(٣)</sup> الضمير في «إنه» في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرِنُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧] للشأن والحديث. ويعلِّل الطَّبَّي<sup>(٤)</sup> ذلك بقوله: «وإنما جعل الضمير للشأن، وإن جاز أن يكون للشيطان، لأن مقام التفخيم يقتضيه؛ لأن قوله: ﴿إِنَّهُ يَرِنُّكُمْ﴾ تعليل للنهي، وتحذير من فتنة الشيطان، كأنه قيل: لا يفتننكم الشيطان، لأن الشأن والأمر كيت وكيت». وهذا تعليل حسن.

\* \* \*

(١) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٣٤٧).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ٣٤٧).

(٣) انظر: الكشاف (٦: ٣٦٣).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٦٣).

## ثانياً: التنكير:

يفيد تنكير الكلمة معاني بلاغيةً عديدة، كالتعريف، والتعظيم، والتهويل، والتحقير، وقد تطرق الطيبي في الحاشية إلى بعض ذلك .

ومن أمثلة التنكير الذي يفيد التعريف أو التعظيم أو التهويل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّىٰ عِنْدَهُ، ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢]، فقد قال الزمخشري <sup>(١)</sup>: (فإن قلت: المبتدأ النكرة، إذا كان خبره ظرفاً، وجب تأخيره، فلم جاز تقديمه في قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّىٰ عِنْدَهُ﴾؟ قلت: لأنه تخصص بالصفة، فقارب المعرفة... فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيد... فما أوجب التقديم؟ قلت: أوجبته أن المعنى: وأي أجل مسمى عنده! تعظيماً لشأن الساعة).

ويعقب الطيبي على ذلك، موضحاً سؤال الزمخشري وجوابه بقوله <sup>(٢)</sup>: «هذا السؤال غير وارد على القياس النحوي؛ لأنهم إنما يوجبون تقديم الظرف إذا لم يكن المبتدأ مخصصاً... ولكن وارد على استعمال الفصحاء؛ فإنهم أوجبوا التقديم ولو كان مخصصاً، ولهذا قال: (الكلام السائر)... وإذا حُولف الاستعمال، وأزيل من مقره، دل على الاهتمام بشأنه، والاعتناء بذكره، فيُحْمَلُ التنكير فيه على التعريف والتعظيم، فقال: (وأي أجل مسمى عنده!) ليؤذن بالفرق بين الأجلين، ومن ثم أتم معنى التعظيم بتخصيص قوله: (عندي ثوب جيد)... وقوله: (وأي أجل مسمى عنده): بيان لمعنى التنكير والتهويل فيه، لا أن الكلام متضمن لمعنى الاستفهام كما ظن... كما بينا أن المراد هاهنا: تعظيم هذا الأجل، للفرق بين الأجلين».

(١) انظر: الكشف، وفتوح الغيب (٦: ١٦).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦: ١٦).

فالتكثير في لفظ «أجل» الثاني أفاد معنى التعظيم والتهويل. وقد نقل القطب الرازي هذا التوضيح عن الطيبي، ملخصاً كلامه بقوله<sup>(١)</sup>: «توجيهه أن يقال: هب أنه لا يجب في القياس النحوي تقديم الظرف إذا كان المبتدأ مخصصاً، فلمْ خولف استعماهم، وقدّم المبتدأ؟ والجواب أن الله تعالى لما قدر الأجلين أراد الفرق بينهما، فقال: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾، فدلّ بقوله: «عنده» على أن المراد تعظيم الأجل الثاني، وما أريد تعظيمه وجب تقديمه».




---

(١) حاشية القطب - ج ٢: قسم التحقيق، ص ١٢٨.

## المبحث الثالث

### الخبرُ والإنشاء

يقسم الطَّيْبِي<sup>(١)</sup>، شأنه شأن السكاكي<sup>(٢)</sup>، التراكيبَ إلى: خبرية، وطلبية. ويقصد بالطلبية: الجملَ الإنشائية.

أولاً - الخبر:

تعريف الخبر:

يميل السكاكي<sup>(٣)</sup> إلى القول بالاستغناء عن تعريف الخبر والطلب، لوضوحهما لكل ذي عقل. والطَّيْبِي يتابع السكاكي على ذلك، ويلخص ما قاله، إذ يقول<sup>(٤)</sup> في معرض تعريف الخبر: «قيل: إنه مُسْتَعْنٍ عن التحديد لمعرفة كلِّ بالصَّادِق والكاذب، واحتمالهما. ومرجعه إلى حُكْم الحاكم بمفهوم على مثله نفيًا أو إثباتًا إلى حكم مفعول يشير إليه بالذي هو لزيد».

\* \* \*

(١) انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٤.

(٢) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ١٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٤) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٤. والخبر عند جمهور البلاغيين هو: «ما يحتمل الصدق أو

الكذب»، والإنشاء: «ما لا يحتمل ذلك»، انظر: الإيضاح - بشرح الصعيدي (١: ٣٨).

## أضربُ الخبر:

قسم البلاغيون، ومنهم الطَّيِّبِي<sup>(١)</sup>، الخبر بالنظر إلى المخاطب ثلاثة أضرب: «ابتدائي، وهو ما خوطب به خالي الذهن، نحو: «زيد قائم»، فلا يؤكد بنحو «إن» واللام... وطلبي، وهو: ما نُفِي به شكّ العالم بالطرفين، نحو «إنّ زيداً قائم»، فيؤكد... وإنكاري، وهو ما رُدّ به حكم المخالف بنحو «إنّ»، نحو: «إني صادق» لمن ينكر ذلك، ثم: «إني صادق» لمن يخالف».

وإخراج الكلام على هذه الأحوال هو إخراج له على مقتضى ظاهر الحال؛ فإذا نُزِّل المنكر منزلة غيره كمنزلة المتردّد أو خالي الذهن، وإذا نُزِّل غير المنكر منزلة المنكر، قيل: إن الكلام مُخْرَج على خلاف مقتضى الظاهر.



## من أغراض الخبر:

غرض الخبر في الأصل، كما هو معروف، «إفادة المخاطب إما نفس الحكم، كقولك: «زيد قائم» لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإما كون المخبر عالماً بالحكم، كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: «زيد عندك»، ويسمى هذا لازم فائدة الخبر» كما يقول الخطيب<sup>(٢)</sup>.

وهناك أغراض بلاغية خارجة عن هذين الغرضين الأصليين، يفيدها الخبر، تبعاً لحالتي المخاطب والمتكلم، وكما يفهم من السياق، ومن هذه الأغراض:

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٥ - ٦.

(٢) الإيضاح - بشرح الصعيدي (١: ٤٢).

(١) التوبيخ والتقريع: وذلك كما في قوله تعالى، حكايةً على لسان فرعون للسحرة: ﴿ءَأَمِنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، على قراءة حفص ﴿ءَأَمِنْتُمْ﴾ على الإخبار، لا على الاستفهام، حيث يقول الطيبي<sup>(١)</sup>: «وفيها أيضاً معنى التوبيخ... وإنما أفاد الخبر التوبيخ لأن الأصل في الإخبار الساذج أن يكون المخاطب خالي الذهن، وألا يلزم تحصيل الحاصل، فإذا أُلقي إليه الجملة، وهو عالم بفائدتها، تؤكد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام. وهاهنا لما خاطبهم بما فعلوا، مُخبراً إياهم في ذلك المقام، أفاد التوبيخ والتقريع».

وقد أخذ اليميني هذا الرأي عن الطيبي، فقال<sup>(٢)</sup>: «وإنما أفاد الخبر التوبيخ لأنه لما أخبر به من هو عالم بفائدته تولد منه، بحسب القرائن والأحوال، ما ناسب المقام. والمناسب للمقام هنا هو التوبيخ والتقريع».

كما أن القطب الرازي ذهب إلى هذا الرأي متأثراً بالطيبي، فقال<sup>(٣)</sup>: «قول فرعون: «أمنتم به» على الإخبار، لا يفيد الحكم ولا لازمه. فكأنه قال: علمت أنكم آمنتم. وفيه من التوبيخ والتقريع ما لا يخفى في هذا المقام».

\* \* \*

(٢) التعجب: كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَنْمُوسَىٰ أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

(١) فتوح الغيب (٦: ٥١٤).

(٢) تحفة الأشراف - ج١، قسم الدراسة، ص ١٦٠.

(٣) حاشية القطب على الكشاف ج٢ قسم الدراسة، ص ١٢٤.

يقول الطَّبَّيِّي<sup>(١)</sup>: «في إطلاق الجهل، وإجرائه مجرى اللازم، وتصدير الجملة بـ«أن»، وتغليب الخطاب على الغيبة في «تجهلون»، وتعقيب هذه الجملة لقولهم: ﴿أَجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمُ آلِهَةٌ﴾ - بعدما رأوا من إغراق فرعون، وإنجائهم منه، ومجاوزتهم البحر - إشعار بالتعجب العظيم من جهلهم. أي: ما أجهلهم! كأنهم ما شاهدوا تلك الآيات وما عرفوها؛ فإن العاقل العالم بحقائق الأمور، بعدما رأى تلك الآيات العظام، لا يصدر منه مثل تلك الكلمة الحمقاء، فصدورها منهم موضع تعجب وتعجب».

والمقصود أن الخبر في الجملة ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَّجْهَلُونَ﴾، ضمن السياق الذي جاءت فيه، إنما أفاد التعجب، وقد فصل الطَّبَّيِّي إشارة الزمخشري<sup>(٢)</sup> إلى هذا المعنى، حينما قال: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَّجْهَلُونَ﴾: تعجب، كما أن الفاضل<sup>(٣)</sup> اليميني لخص ما قاله الطَّبَّيِّي، فقال: «استفيد التعجب من المقام؛ لأن من شاهد مثل تلك الآيات العظام، إذا صدر عنه مثل هذا الكلام، دلّ على ثخانة جهله، وقصور فهمه وعقله، ولذلك صدر الجملة بـ«أن»، وغلب الخطاب على الغيبة في «تجهلون».

(٣) الإنكار الشديد: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] حيث يقول الطَّبَّيِّي<sup>(٤)</sup>: «الجملة الشرطية - أعني: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ - متضمنة لمعنى الإنكار العظيم».

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٤٢).

(٢) الكشاف (٦: ٥٤٢).

(٣) تحفة الأشراف: ج١، قسم الدراسة، ص ١٦١ - ١٦٢.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٣٥).

## ثانياً - الإنشاء:

## تعريف الإنشاء ونوعاه:

سمّاه الطيّبي «الطلب» كما سبق، تبعاً لصنيع السكاكي في ذلك، وقال عنه<sup>(١)</sup>:  
 «إنه مُسْتَعْنٍ عن التحديد لتقابله الخبر... وهو نوعان: نوع لا يستدعي إمكان حصول  
 المطلوب... وآخر يستدعيه». وهذان النوعان هما ما يعبرُ عنهما: بالإنشاء غير الطلبي،  
 والإنشاء الطلبي.

## - الإنشاء الطلبي: صيغته ومعانيها:

مدار البحث البلاغي على الإنشاء الطلبي، بصيغته الخمس المعروفة، وهي:

التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. حيث تخرج هذه الصيغ عن  
 المعاني الأصلية التي وضعت لها في اللغة، إلى معان بلاغية يحددها السياق، وتفهم من  
 القرائن الحالية، وفيما يلي إجمال لهذه الصيغ وبعض معانيها كما جاءت في «حاشية  
 الطيّبي»:

## (١) التمني:

«وهو: طلب حصول شيء على سبيل المحبة، واللفظ الموضوع له «ليت»، ولا  
 يشترط إمكان التمني، بخلاف المترجى<sup>(٢)</sup>».

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٨٢. والإنشاء هو: ما لا يحتمل الصدق والكذب، كما  
 سبق.

(٢) شرح السعد (مختصر المعاني) ج-٢، ص ٩٢-٩٣.



وهناك ألفاظ أخرى يُتَمَنَّى بها غير «ليت»، مثل: «لو»، و«لولا»، و«لعل»، ويكون للتمني حيثُذ معنىً بلاغي غير الذي وضع له في أصل اللغة.

ومما يفيدُه التمني بـ«لولا»: التنديم والتوبيخ، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام: ٤٣]، حيث يقول الطيبي<sup>(١)</sup>: «إن «لولا» إذا دخلت على المعنى أفاد التنديم والتوبيخ، كأنه قيل: لِمَ لَمْ يتضرَّعوا؟ ولَيْتَهُمْ تضرَّعوا وكانوا متمكِّنين منه، غير ممنوعين... وقال صاحب «المفتاح»: فإذا قيل: «هلا أكرمت زيدا»، فكأن المعنى: ليتك أكرمت زيدا، متولداً منه معنى التنديم».

ف«لولا» التي هي حرف شرط يدل على امتناع وقوع الجواب، لوجود الشرط، إنما أفادت هنا معنى التمني، لدخولها على الماضي، وقد أفاد التمني معنى التنديم والتوبيخ.

وثمة مسألة خالف فيها الطيبي الزمخشري، فيما يتعلق بإفادة «لو» التمني، وذلك في قوله تعالى حكاية على لسان موسى عليه السلام: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ وَإِنِّي﴾ [الأعراف: ١٥٥]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (وهذا ممن منه للإهلاك).

وقد بين الطيبي قصد الزمخشري، ثم خالفه، فقال<sup>(٣)</sup>: «وطريقة إفادته التمني أن «لو» لا امتناع الشيء، لا امتناع غيره، فناسبت معنى التمني؛ لأنها لطلب غير الواقع واقعا، وضم معها حصول ما يوجب الندم... فالمعنى: ليت مشيتك تعلقت بإهلاكنا قبل. وقلت: إنما ذهب إلى هذا المعنى ليوافق ما أسس عليه مذهبه. وهو خلاف الظاهر؛ لأن

(١) فتوح الغيب (٦: ٨٥). وانظر: المفتاح (طبعة الحلبي)، ص ١٤٧-١٤٨.

(٢) الكشف (٦: ٦٠٠).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٠٠-٦٠١).

«لو» للامتناع، وإنما يتوَلَّد معنى التمني إذا اقتضاه المقام، وها هنا المقام يقتضي ألا يهلكهم حيثُذ، لقوله: ﴿أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

والصحيح ما ذهب إليه الطَّيِّبِي، لأن المقام مقام تَضَرَّع ودعاء بالمغفرة من موسى عليه السلام لنفسه ولقومه، بدليل ما جاء في نهاية الآية نفسها، وهو قول موسى: ﴿فَأَغْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾. أضف إلى ذلك أن المؤمن لا يتمنى لنفسه ولا لقومه الموت والهلاك، فكيف بالنبي عليه السلام؟! وما أَرَى إلا أن الزمخشري قال ما قال تعصباً لمذهبه. أما النص وواقع الحال فلا يساعده أبداً، فالآية على ظاهرها، والله أعلم.

ومما يساعد ما ذهب إليه الطَّيِّبِي، بالإضافة إلى النص وواقع الحال، أقوال معظم المفسرين، مثل: محيي السنَّة البغوي، الذي قال<sup>(١)</sup> في تفسير هذه الآية: «لَمَّا رَأَوْا الْهَيْبَةَ أَخَذَتْهُمُ الرَّعْدَةُ، فَرَحِمَهُمُ مُوسَى، وَخَافَ عَلَيْهِمُ الْمَوْتَ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ فَقْدُهُمْ، وَكَانُوا لَهُ وَزَرَاءَ مُطِيعِينَ». والبيضاوي<sup>(٢)</sup> حيث يقول: «عَنَى بِقَوْلِهِ: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ﴾: أَنْكَ قَدِرْتَ عَلَى إِهْلَاكِهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ، بِحَمْلِ فِرْعَوْنَ عَلَيْهِ، أَوْ إِغْرَاقِهِمْ فِي الْبَحْرِ، فَتَرَحَّمْتَ عَلَيْهِمْ بِالْإِنْقَازِ مِنْهَا. فَإِنْ تَرَحَّمْتَ عَلَيْهِمْ مَرَّةً أُخْرَى، لَمْ يَبْعُدْ مِنْ عَمِيمِ إِحْسَانِكَ».

\* \* \*

## (٢) الاستفهام:

وهو: «طلب حصول صورة الشيء في الذهن، بأدوات مخصوصة، كالهزمة، ونحوها»<sup>(٣)</sup>. ولكنه يخرج لأغراض بلاغية كثيرة، منها:

(١) معالم التنزيل (٢: ٢٩٥).

(٢) تفسير البيضاوي (٣: ٢٩).

(٣) بغية الإيضاح (٢: ٣٤). وانظر: مختصر السعد (٢: ٩٤).

أ) الإنكار: كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] حيث يقول الطَّبَّي (١): الظاهر من تصنيف المصنف بقوله: «وما يُذِرِكُمْ... أن الآية إذا جاءت لا يؤمنون بها»، وقوله: (يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، وأنتم لا تدرُونَ) أن الاستفهام فيه للإنكار، وفيه معنى النفي... وذلك أن المؤمنين كانوا يطمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية، ويتمنون مجيئها... فقليل له صلوات الله عليه أن يقول لهم: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بمعنى: كأنكم لا تدرُونَ سبق علمي بأنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآيات بسبب طمعكم هذا... فالاستفهام بمعنى النفي... والآية شديدة الشبه بقول السيد الذي حبس عبده، مثلاً، للذي يشفع إليه من أصحابه في إطلاقه: إنه إذا أُطلق لا يُمثّل، أي: أنا رزته، ودُقْتُ طباعه، وأعلم إصراره، وأنت لا تعلم».

وأطال الطَّبَّي في شرح الآية، وتوضيح معنى الإنكار والنفي فيها، واستشهد بما يؤيد ذلك من أقوال العلماء والمفسرين.

وقد لخص سعد الدين التفتازاني ذلك بقوله (٢): «الاستفهام للإنكار، يعني نفي علمهم بما هو الواقع، لا بما هو مدعاهم. «يعني: أن الواقع هو أنهم لا يؤمنون على تقدير الآية، كما لم يؤمنوا أول مرة. لكن لم يعلمكم بذلك شيء، وإنما يعلم أنا لا غيري، فلا تتمنوا مجيء الآية».

وقد يجتمع التقرير مع الإنكار في معنى الاستفهام، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ

(١) فتوح الغيب (٦: ٢١٠). وانظر: الكشاف (٦: ٢٠٩-٢١٢).

(٢) حاشية السعد على الكشاف: ج ٢ - قسم الدراسة، ص ١٤٨.

أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿١﴾ [الأعراف: ٩٧]. يقول الطَّبَّي (١): «الحق أن هذه الهمزة مقحمة مزيدة، لتقرير معنى الإنكار والتقرير».

والسعد ذهب إلى ذلك في تفسير هذه الآية والتي بعدها، فقال (٢): «دخلت الهمزة لإفادة إنكار أن يقع - بعد ذلك الأخذ - هذان الأمان».

ب) التوبيخ والتقرير: وقد يخرج الاستفهام ليفيد معنى التوبيخ والتقرير، كما في قوله تعالى: ﴿الْقُرْآنَ يُرْسَلُ مِنكُمُ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، حيث يرى الطَّبَّي (٣) أن الاستفهام في الآية إنما هو «استفهام على سبيل التوبيخ والتقرير يوم القيامة».

ج) التهكم: كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ حَرَمَ آمِرَ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، حيث يرى الطَّبَّي (٤) أن الاستفهام هنا إنما هو «تهكم بهم»، أي: بِمَنْ يَحْرَمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ مِنَ الْأَنْعَامِ.

د) التهديد: وقد يفيد الاستفهام معنى التهديد، مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٠].

يقول الطَّبَّي (٥): «الكلام وارد على التوبيخ والتهديد والإهلاك والاستئصال لقوم ورثوا ديار قوم هلكوا بالاستئصال، وهؤلاء استخلفوهم، واقتفوا آثارهم بمثل تلك الذنوب، وهم أهل مكة».

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨٧).

(٢) حاشية السعد: ج٢ قسم الدراسة، ص ١٤٢.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٥٠).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٢٧٢).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٤٩٢).

(هـ) التمني: وهو من المعاني التي يخرج إليها الاستفهام، كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]. حيث ينقل الطيبي<sup>(١)</sup> في هذا الموضع قول ابن جني: «فيه معنى التمني، كأنهم قالوا: أنرزق شفعا فيشفعوا لنا، أو نردّ به فنعمل غير الذي كنا نعمل. وذلك أنهم مع نصب «نردّ» تمنّوا الشفعا وحدهم وقطعوا بالشفاعة والردّ، وعلى قراءة الجماعة برفع «نردّ» تمنّوا الشفعا، وقطعوا بالشفاعة، وتمنّوا الرد أيضا، كأنه قال: أو هل نردّ فنعمل».

(و) التبكيت والإلزام والتنبيه: كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ٩١]، حيث يقول الطيبي<sup>(٢)</sup>: «تبكيت وإلزام، وإشعار بأن الجواب متعين لا يمكن غيره، وتنبيه على أنهم مبهوتون، لا يقدرّون على الجواب».

\* \* \*

### (٣) الأمر:

وقد عرفه الطيبي بأنه: «اللفظ الطالب للفعل»<sup>(٣)</sup>، وتعريف السعدله أدق، حيث قال<sup>(٤)</sup>: «هو طلب فعل غير كفّ على جهة الاستعلاء».

والأمر يخرج إلى معانٍ مجازية كثيرة، منها:

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٠٣-٤٠٤). وانظر: المحسب - لابن جني (١: ٢٥٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٥٩).

(٣) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٨٨.

(٤) مختصر المعاني (٢: ١٠٧).

أ) الوعيد: كما في قوله <sup>(١)</sup> تعالى: ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِرِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عِقَابُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، فالطَّبِيبِي يقول <sup>(٢)</sup>: «إن في تعقيب قوله: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ - مع العدول من المضمير إلى المظهر... مع التعميم فيه المبني على الأمر في قوله: ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِرِكُمْ﴾ - طريقاً من الكلام المنصف، وإرخاء العنان لطيف المسلك؛ حيث ضمّن ذلك شدة الوعيد».

ب) الاستدعاء والتضرع: كما في قوله سبحانه: ﴿ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٤]. يقول الطَّبِيبِي <sup>(٣)</sup>: «صيغة الأمر، وهو: ﴿ادْعُ﴾: للاستدعاء والتضرع لإسعاف حاجتهم، ولهذا استعطفوه بقولهم: ﴿بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ﴾، أي: بحق ما عندك من عهد الله وكرامته بالنبوة».

ج) التعجيز والتحدّي: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُوا أَنَّهُ وَقِعٌ بِرِجْمِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٧١]، حيث يقول الطَّبِيبِي <sup>(٤)</sup>: «المراد من نتق الجبل: إظهار العجز لا غير... كما تقول لمن يدّعي الصُّرعة والقوة بعد ما غلبته: «خُذْهُ مِنِّي»، يعني: إن كنتم تطلبون آية قاهرة، وتقرّحونها، خذوا ما آتيناكم إن كنتم تطيقون».

والمقصود أن الأمر في: «خُذُوا» في الآية أفاد التعجيز والتحدّي.

(١) وعدّ السعد الأمر في الآية للتهديد، وهو نفسه الوعيد. انظر: حاشية السعد: جـ ٢ - قسم الدراسة، ص ١٥٠.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٥٤-٢٥٥).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٣٦).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٤٦).

(د) التوبيخ: يقول الزمخشري<sup>(١)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أُسْتِطْعَتَ أَنْ تَبْنِيَنَّ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٣٥]: ﴿فَإِنْ أُسْتِطْعَتَ أَنْ تَبْنِيَنَّ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾ (فافعل)، حيث قدّر جواباً للشرط، بقوله: (فافعل). ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «(فافعل): جواب لقوله: ﴿فَإِنْ أُسْتِطْعَتَ﴾... والمقدّر (فافعل) على الأمر، وفيه نوع توبيخ، وتلخيصه: بيان حرصه على تبني مطلوب القوم من الاقتراحات... وإذا وُيِّخَ على طلب ما اقترحوه من الآيات تعريضاً بهم، كان توبيخهم على اقتراحهم للآيات أولى وأجدر وأنسب».

(هـ) الترخص (أو الإباحة): كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، حيث يقول الطيبي<sup>(٣)</sup>: فالأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ للوجوب، وفي: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ للترخص تأسياً، فالأمر بالذكر سرّاً يفيد الوجوب، والأمر المقدّر في قوله: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ﴾ للترخص ولعله يريد الإباحة.

\* \* \*

#### (٤) النهي:

إذا كان الأمر: طلب القيام بالفعل استعلاءً، فإن النهي عكسه، فهو: «طلب الكفّ عن الفعل استعلاءً»<sup>(٤)</sup>. وله أداة واحدة فقط هي «لا» الجازمة. وهو أيضاً يُخرج

(١) الكشاف (٦: ٧٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٤).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٧٣٢).

(٤) مختصر السعد (٢: ١١٠).

إلى معان مجازية غير المعنى الحقيقي، شأنه في ذلك شأن الأمر، أو «مَحْدُوْبُهُ حَدُوْ الْأَمْرِ» كما يقول الطَّيْبِيُّ<sup>(١)</sup>. ومن هذه المعاني:

(أ) الوعيد: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٨٦]. يقول الطَّيْبِيُّ<sup>(٢)</sup>: «الآية مبالغة في الوعيد، وتغليظ ما كانوا يرومونه من قطع السبيل؛ لأن قاطع الطريق ساعٍ في الأرض بالفساد، وإخراجها عن أن تكون منتفعاً بها».

(ب) الاستعاذة أو الدعاء: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٧]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: «فيه أن صارفاً يضرّف أبصارهم لينظروا، فيستعيذوا، ويوبّخوا)، ويعقّب الطَّيْبِيُّ على ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «في بناء الفعل للمفعول إشارة إلى الإلجاء إلى النظر، وإلى الاستعاذة، وإلى التوبيخ، أما الاستعاذة فهي قولهم: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾». فالنهي في ﴿لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ يفيد الدعاء أو الاستعاذة، لأنه من الأدنى إلى الأعلى منزلة.

(ج) التهيج والإلهاب (أو التشجيع): كما في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢]، حيث يقول الطَّيْبِيُّ<sup>(٥)</sup>: «إن الفاء أذنت بترتيب النهي على كون الكتاب منزلاً... فالنهي من باب التهيج والإلهاب، ليدوم على اليقين ويزيد فيه... فالنهي من باب التشجيع». فالله سبحانه يشجّع نبيّه ﷺ وينهاه عن التحرّج

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٨٩.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٧٠-٤٧١).

(٣) الكشاف (٦: ٣٩٧).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٩٧).

(٥) المصدر نفسه (٦: ٣١٥).



والضيق من أجل ذلك، فالنهي هنا يفيد التهيج والإلهاب للكفّ عن التحرّج، أي: في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾.

ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]؛ إذ إن النهي فيه «للترفع عن هذا المقام، على سبيل التهيج والإلهاب» كما يقول الطّبيبي<sup>(١)</sup>؛ لأن الرسول ﷺ ليس من الغافلين حقيقة، ومنزلته فوق هذا المقام.

(د) التقرّيع: كما في قوله عزّ وجل: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣]. يقول الطّبيبي<sup>(٢)</sup>: فيه «دلالة على التقرّيع على توانيهم وتقاعدهم عن متابعة دين الله إلى اتباع غيره». فيكون النهي قد أفاد التقرّيع، شأنه شأن الأمر في مطلع الآية: ﴿أَتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

\* \* \*

## (٥) النداء:

وهو: «طلب الإقبال بحرفٍ نائبٍ مَنَابٍ «أدعو» لفظاً أو تقديراً»<sup>(٣)</sup>، ولكنه قد يخرج إلى معانٍ مجازية تفهم من السياق. مثل:

(أ) التحسّر: كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَسْتَغْنِعْ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلِّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]، حيث يذكر الطّبيبي<sup>(٤)</sup> أن الآية متضمنة عدّة معانٍ، منها: التحسّر، الذي يفهم من النداء، فيقول: «وأما التحسّر فمن لفظة: «رَبَّنَا»، قالوها تحسراً على ما

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٣٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٣١٩).

(٣) مختصر السعد (٢: ١١٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٤٦).

فَرَطُوا فِي جَنبِ الرَّبِّ الْغَفُورِ الرَّحِيمِ، نظيره قولهم: ﴿بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] والله أعلم.

ب) الدعاء: كما في قوله تعالى حكايةً على لسان موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. يقول الطَّيْبِيُّ<sup>(١)</sup>: «والدعاء بقوله: «رَبِّ» ليس من كلام مَنْ أكره على الشيء، وألزم به».

ج) الاستغاثة: نحو قول العرب: «دَعَوْاهم: يا لَكَعْب» الذي أورده الزمخشري<sup>(٢)</sup> مثلاً على الاستغاثة، فتوقف الطَّيْبِيُّ<sup>(٣)</sup> عنده، ليقول: «إنها أدخلوا اللام على المستغاث لأن النداء حينئذ اضطراري، نحو: «يا لَكَعْب» فلا بدَّ من نصب علامةٍ لتمييز من النداء الاختياري، نحو: يا غلام»، ويقصد بالنداء الاضطراري: الاستغاثة، وبالنداء الاختياري: النداء الحقيقي، كما هو واضح.

د) الاستعطف: نحو قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا﴾ [الأعراف: ١٤٩] على قراءة حمزة والكسائي، بالتاء على الخطاب في «تَرْحَمْنَا»، ونصب الباء في «رَبَّنَا»، بخلاف القراءة المشهورة بالياء على الغيبة، ورفع الباء.

وقد عقب الزمخشري<sup>(٤)</sup> على قراءة حمزة والكسائي بقوله: (وهذا كلام التائبين)، فعلى الطَّيْبِيُّ<sup>(٥)</sup> ذلك بقوله: «لأن في ذكر الرَّبِّ، وتخصيص الرحمة والغفران، الاستعطف... ونحوه قول القائل:

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٥٥).

(٢) الكشاف (٦: ٣٢٦).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٢٦).

(٤) الكشاف (٦: ٥٨٤).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٥٨٤).

إِلْهِهِ، عَبْدُكَ الْعَاصِي أَتَاكَ مُقِرّاً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

فَالنِّدَاءُ فِي «رَبَّنَا» عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَكَذَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: «إِلْهِهِ» أَفَادَ الْاسْتِعْطَافَ  
وَالتَّضَرُّعَ، لَا مَجْرَدَ النِّدَاءِ».



## المبحثُ الرابع التقديمُ والتأخير

### أغراضُ التقديم والتأخير:

يُميّز الطَّبِيبِي بين نوعين من التقديم، هما: التقديم بين جزأي الجملة، والتقديم بين المتعلقات. والنوع الأول للتخصيص غالباً، أما الثاني فهو للاهتمام دون التخصيص.

هذا ما قرّره في كتابه «التيان في البيان»<sup>(١)</sup>، ولكننا نجد في الحاشية يجعل التقديم غالباً للاهتمام، سواء كان بين جزأي الجملة، أم بين المعمولات، ويجعل الاختصاص تابعاً لذلك أحياناً، فهو يقول<sup>(٢)</sup>: «كل تقديم إمّا للاهتمام، أو جواب إنكار، وكذا ما فيه أداة الحصر». ويستشهد<sup>(٣)</sup> في موضع آخر بقول سيبويه: «إنهم يُقدّمون الذي شأنه أهمّ وهُمّ ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعاً مما يهتّانهم».

(١) التيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٤٨، ٥١.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣١١) عند تفسير: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ وَابْنِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٨٧). وانظر: الكتاب - لسبويه (١: ٥٦).

هذا، وقد نقد عبد القاهر الجرجاني أصحاب هذا الاتجاه، بعد أن بيّن أهمية التقديم والتأخير، فقال: «واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام... إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يُعرّف في كل شيء قُدّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويفسّر وجهُ العناية فيه هذا التفسير. وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قُدّم للعناية، ولأن ذكره أهمّ، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، ولم كان أهمّ... وكذلك صنعوا في سائر الأبواب... لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة». دلائل الإعجاز (الطبعة السادسة - مطبعة صبيح)، ص ٨٣.

## (١) التقديم للاهتمام:

وفي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَانَهُمْ إِذِ جَاءَهُمْ بِأَسْنَانٍ إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٥]، يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: «(دعواهم): نصب خبر لـ «كان»، و«أن قالوا»: رفع اسم له، ويجوز العكس).

ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «وفيه إشعار بأن الوجه هو الأول... ولا يُعلم الفرق بين الوجهين من أداة الحصر؛ لأنك سواء جعلت «دعواهم» اسماً أو خبراً لـ «كان» أفاد معنى الدعوى على هذا القول... نعم، التفاوت فيه من كون الاسم والخبر معرفتين، وفيهما التقديم والتأخير... وأما اعتبار التقديم فإنك إذا جعلت «الدعوى» خبراً فقد أزلتها عن مقرها، فكان الاهتمام بشأنها، والمقام يقتضيه؛ لأن المقصود من الإيراد إظهار عجزهم، وإبداء تضرعهم واستغاثتهم، ولذا تخصيص القول فتابع، والله أعلم».

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّىٰ عِنْدَهُ. ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢] يتوقف الزمخشري مع قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّىٰ عِنْدَهُ﴾، فيقول<sup>(٣)</sup>: (الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيد)، أي: بتقديم الخبر الظرف على المبتدأ المخصّص.

ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «هذا غير وارد على القياس النحوي؛ لأنهم إنما يُوجِبون تقديم الظرف إذا لم يكن المبتدأ مخصّصاً... ولكن وارد على استعمال الفصحاء،

(١) الكشاف (٦: ٣٢٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٢٧).

(٣) الكشاف (٦: ١٦).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٦).

فإنهم أوجبوا التقديم ولو كان مخصّصاً، ولهذا قال: (الكلام السائر)... وإذا خولف الاستعمال، وأزيل من مقرّه، دلّ على الاهتمام بشأنه، والاعتناء بذكره... إن المراد هاهنا تعظيمُ هذا الأجل، للفرق بين الأجلين. وما يكون معظماً مفخماً لا بد أن يكون مُهتَماً بشأنه، والاهتمام موجب للتقديم».

\* \* \*

ومن صور التقديم للاهتمام قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعِيََّرَ اللَّهُ أَنتَحِدُ وَلِيَا﴾ [الأنعام: ١٤] حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (أَوْلَى) ﴿أَعِيََّرَ اللَّهُ﴾ همزة الاستفهام، دون الفعل الذي هو ﴿أَتَحِدُ﴾؛ لأن الإنكار في اتَّحَاذِ «غير الله» وليّاً، لا في اتَّحَاذِ الوليِّ. فكان أَوْلَى بالتقديم ونحوه.. ﴿عَلَّ اللَّهُ أذُنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].

وقد فرّق الطيبي بين التقديم في الآيتين المذكورتين، وأزال الوهم الذي قد يعلّق في أفهام بعض الناس من استشهاد الزمخشري بالآية الثانية في هذا الموضوع، فيقول الطيبي<sup>(٢)</sup>: ﴿عَلَّ اللَّهُ أذُنَ لَكُمْ﴾: إيراده هاهنا يُوهِمُ أن تقديم اسم «الله» على الفعل، كتقديم «عَيَّرَ الله» على الفعل في الموضعين، وليس بذلك؛ إذ المراد أن إيلاء هذا الاسم حرف الإنكار وبناء الخبر عليه دون العكس، وأن يقال: أأذِنَ اللهُ لكم؟ لأنه الأصل في الاستفهام... إذنٌ بتقوية حكم إنكار أن الله هو الآذن، لا حصول الإذن مطلقاً... والتركيب من باب تقويِّ الحكم... فظهر أن المراد بالتقديم في قوله: (فكان أَوْلَى بالتقديم) الاهتمام دون التخصيص».

فالتقديم في قوله تعالى: ﴿أَعِيََّرَ اللَّهُ أَنتَحِدُ وَلِيَا﴾ عند الطيبي للاهتمام دون التخصيص،

(١) الكشاف (٦: ٣٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٧-٣٨).

وهو متفق في ذلك مع الزمخشري، أما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ﴾ فلتقوية الحكم وتوكيده. وقد نقل الفاضل اليميني<sup>(١)</sup> هذا الكلام بنصه عن الطيبي فلا داعي لإعادته.

وهذا هو رأي الشيخ عبد القاهر الجرجاني من قبل في غرض التقديم في هذه الآية، حيث يقول<sup>(٢)</sup>: «ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله، إلا أن اللفظ أُخْرِجَ مُخْرَجَهُ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لِأَن يُجْعَلُوا فِي صُورَةٍ مِنْ غَلِطٍ، فَأُضَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذْنًا كَانَ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ، فَإِذَا حَقَّقَ عَلَيْهِ ارْتِدَع... لِيَنْصَرَفَ الْإِنْكَارُ إِلَى الْفَاعِلِ، فَيَكُونُ أَشَدَّ لِنْفِي ذَلِكَ وَإِبْطَالَهُ».

\* \* \*

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، يقول الطيبي<sup>(٣)</sup>: «والحاصل أن في التركيب تقديمين؛ لأن الظرف إذا جُعِلَ لِعَوَا كَانَ مَكَانَهُ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِينَ، وَ«الجن» إِذَا جُعِلَ مَفْعُولًا أَوَّلًا، لِأَنَّهُ مَعْرُفَةٌ، رَجَعَ الْأَصْلُ إِلَى قَوْلِهِ: وَجَعَلُوا الْجِنَّ شُرَكَاءَ اللَّهِ، وَلَا ارْتِيَابَ أَنَّ فَائِدَةَ التَّقْدِيمِ: الْإِهْتِمَامُ بِشَأْنِ الْمَقْدَمِ، وَالاعْتِنَاءُ فِيهِ... فَإِذَا فِي تَقْدِيمِ اسْمِ «اللَّهِ» الْقَصْدُ إِلَى اسْتِعْظَامِ ذَاتِهِ - عَزَّ سُلْطَانُهُ - أَنْ يُتَصَوَّرَ لِسَاحَةِ جَلَالِهِ مَعْنَى الشَّرِيكِ مَطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى جَوَازِ إِيجَادِهِ، أَوْ حَظْرِهِ. وَفِي تَقْدِيمِ «شُرَكَاءَ» عَلَى «الجن» اسْتِعْظَامُ إِيجَادِ الشَّرِيكِ لَهُ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى كَوْنِهِ جَنِيًّا أَوْ إِنْسِيًّا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ».

(١) تحفة الأشراف: ج١ قسم الدراسة، ص ١٥٥-١٥٦.

(٢) دلائل الإعجاز، ص ٨٧.

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٨٧).

وأورد الطيبي<sup>(١)</sup> بعد ذلك اعتراض الخطيب القزويني على السكاكي في جعل التقديم هنا للاهتمام، بدعوى أن الآية مسوقة للإنكار، فيمتنع أن يكون تعلق «جعلوا» بقوله: «الله» منكرًا من غير اعتبار تعلقه بـ«شركاء»، فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بـ«شركاء»، وتعلقه بـ«شركاء» كذلك منكر باعتبار تعلقه بالله، فلم يبق فرق بين التلاوة وعكسها».

ورد الطيبي على ذلك بقوله: «واعلم أننا على ما قررنا مغزى الكلام، وهو أن التقديم للاهتمام، سقط هذا السؤال بالكلية».

ولما كان الاهتمام موجباً للتقديم عند السكاكي فلا معنى لاعتراض الخطيب هذا فعلاً، على الرغم من أن الآية مسوقة للإنكار التويخي في حالة تأخير لفظ «الله» عن موضعه، ويسلم بذلك رأيا السكاكي والطيبي، الموافقان لرأي الزمخشري في المسألة.

وملخص ما قاله الطيبي أن التقديم في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ للاهتمام والاستعظام، سواء كان في تقديم الظرف على المفعولين، أم في تقديم أحد المفعولين على الآخر، وهذا هو رأي الزمخشري حين قال في هذا الموضع<sup>(٢)</sup>: (فائدة التقديم... استعظام أن يتخذ الله شريكاً مَنْ كان: ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك. ولذلك قدم اسم الله على الشركاء).

وقد أخذ الفاضل اليميني<sup>(٣)</sup> قول الطيبي السابق ملخصاً، ولم يخرج على ما قاله.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ١٨٨). والإيضاح (طبعة صبيح)، ص ٧٠، والمفتاح (طبعة الحلبي الأولى)، ص ١١٣.

(٢) الكشاف (٦: ١٨٧).

(٣) تحفة الأشراف: ج١ قسم التحقيق (١: ١٥٧).



## ٢) التقديم للاختصاص أو القصر:

من صور التقديم للاختصاص أو القصر قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا ﴾ [الأعراف: ١٤٠]، حيث ينبّه الزمخشري إلى ما في الآية من اختصاص بقوله<sup>(١)</sup>: (أَغَيْرَ اللهُ الْمَسْتَحَقَّ لِلْعِبَادَةِ أَطْلَبَ لَكُمْ مَعْبُودًا، وَهُوَ فَعَلَ بِكُمْ مَا فَعَلَ دُونَ غَيْرِهِ: مِنَ الْإِخْتِصَاصِ بِالنِّعْمَةِ الَّتِي لَمْ يُعْطِهَا أَحَدًا غَيْرَكُمْ، لِتَخْتَصُّوهَ بِالْعِبَادَةِ؟). فيقول الطَّبِّي<sup>(٢)</sup> معقباً على ذلك: «الاختصاص من تقديم المفعول في ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ﴾ وإنكاره بالهمزة». أي: أن تقديم المفعول - وهو «غير» - على الفعل والفاعل المستتر في «أَبْغِيكُمْ» أفاد الاختصاص، حيث أنكروا موسى عليه السلام على قومه ابتغاء غير الله معبوداً.



## ٣) التقديم للتوكيد والاختصاص:

قد يفيد التقديم مع الاختصاص التوكيد، كما في قوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعَلِّمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (هو المتوصل إلى الغيبات وحده، لا يتوصل إليها غيره). ويوضح الطَّبِّي ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «هذا التخصيص والتأكيد فيه يفهم من استعمال الظرف وإثباته لله عزَّ وجلَّ على سبيل الكناية، وتقديمه

(١) الكشاف (٦: ٥٤٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٤٥).

(٣) الكشاف (٦: ١١٥).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١١٦).

على'المبتدأ، وتشبيه علم الغيب بمعرفة مَنْ يَعْلَم كيفية فتح المخازن، ثم إرداف ذلك كله بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾، وتكرير: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ ترمياً للمبالغة، وإزالة لدفع مَنْ يَتَوَهَّم أن أحداً يَعْلَم الغيب».

فتقديم الخبر - وهو: «عنده» - على'المبتدأ - وهو: «مفتاح» - أفاد تخصيص علم الغيب بالله سبحانه، وتوكيد ذلك المعنى وتقويته. وقد تابع اليمني الطيبي على'هذا، ونقل عنه<sup>(١)</sup> ما قاله تماماً، كما تابعه القطب<sup>(٢)</sup> الرازي كذلك، ولخص ما قاله.

وقد يفيد تقديم المفعول، وإيلاؤه حرف النفي، إنكار الفعل نفسه، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَلَدَّكَّرْتِن حَرَّمَ أَمْ أَلَأُنثِيَيْن﴾ [الأنعام: ١٤٣]. يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (والمعنى: إنكار أن يحرم الله تعالى من جنس الغنم: ضأنها ومعزها).

ويعقب الطيبي على ذلك بإيراد قول السكاكي: «قُلْ فِي إنكار نفس الضرب: أزيداً ضربت أم عمراً؟ فإنك إذا أنكرت من يُردّد الضرب بينهما، تولد منه إنكار الضرب على وجه برهاني. ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَدَّكَّرْتِن حَرَّمَ أَمْ أَلَأُنثِيَيْن﴾». ويوضح الطيبي قصد السكاكي بقوله: «على وجه برهاني: يعني به أن الضرب يستلزم محلاً، فإذا نفيت المحل نُفي اللازم، وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم»<sup>(٤)</sup>.

فتقديم المفعول، وجعله عقب حرف الاستفهام الإنكاري للنفي في الآية، يفيد نفي فعل التحريم نفسه بطريقة الكناية لا تحريم المقدم. وواضح أن الطيبي متأثر في

(١) انظر: تحفة الأشراف: ج١ قسم الدراسة، ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) حاشية القطب الرازي على الكشاف: ج٢ - قسم الدراسة، ص ١٣١.

(٣) الكشاف (٦: ٢٧٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٧٢). وانظر: مفتاح العلوم (طبعة الحلبي الأولى)، ص ١٥١.

ذلك بالسكاكي، وكلاهما متأثر بالزخشي، وسبقهم جميعاً عبد القاهر<sup>(١)</sup> فقال: «إن المراد إنكارُ التحريم من أصله، ونفيُّ أن يكون قد حُرِّم شيء مما ذكروا أنه محرم». كما أن الفاضل اليمني<sup>(٢)</sup>، وسعد الدين التفتازاني<sup>(٣)</sup> قالوا بذلك، وأخذنا من الطيبي بعض ألفاظه.

\* \* \*

#### ٤) التقديم لتقوي الحكم:

نرى الطيبي غالباً يميل إلى رأي السكاكي في القضايا البلاغية، لا سيما في التقديم. فعند تفسير ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا لَمْ يَفْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا كَانُوا هُمُ الْخَسِيرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢]، يقول الزخشي: (وفي هذا الابتداء معنى الاختصاص. كأنه قيل: الذين كذبوا شعيباً هم المخصوصون بأن أهلكوا واستؤصلوا... الذين كذبوا شعيباً هم المخصوصون بالخسران العظيم دون أتباعه)<sup>(٤)</sup>.

ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٥)</sup>: «ولو حمل الجملة الأولى على تقوي الحكم، كما عليه كلام صاحب «المفتاح»، والثانية على التخصيص، لتوسط ضمير الفصل، وتعريف الخبر باللام، ويكون التكرير ليناظ به كل مرة معنى زائداً، لكان أوجه». ويقصد بـ«تقوي الحكم»: التوكيد، وهو ما عليه السكاكي، كما ذكر الطيبي،

(١) دلائل الإعجاز، ص ٨٧.

(٢) انظر: تحفة الأشراف: ج ١ قسم الدراسة، ص ١٥٦.

(٣) انظر: حاشية السعد على الكشف: ج ٢ قسم الدراسة، ص ١٤٤.

(٤) الكشف (٦: ٤٧٨).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٧٨). وانظر: مفتاح العلوم (طبعة الحلبي الأولى)، ص ١٠٦.

بينما لم يفرق الزمخشري بين الجملتين، فجعل تقديم المسند إليه في كلتا الجملتين للاختصاص.

وقد تابع الفاضل<sup>(١)</sup> اليمني الطيّبي فيما قال، ونقل عنه كلامه بنصه، بينما خالفه السعد في ذلك، وذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري؛ «لأن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي يفيد الاختصاص، لا فرق بين الضمير والمُظْهَر، والمُظْهَر المنكَّر والمعرَّف، الموصول وغيره»، كما قال<sup>(٢)</sup>، متابعاً بذلك الزمخشري على رأيه.

ولعل ما ذهب إليه كلا الفريقين صحيح، أما سبب الخلاف بينهما فهو اختلافهما في النظر إلى حال المخاطبين وإلى السياق؛ فالزمخشري ربما فهم من السياق أن المخاطبين يظنون انفراد غير المكذِّبين من قوم شعيب بحكم الإهلاك والخسران، أو مشاركتهم فيه، فأريد تخصيص المكذِّبين به، دون غيرهم. وعلى ذلك رأي السعد أيضاً.

أما السكاكي، وكذا الطيّبي، واليمني، فلعلمهم فهموا من السياق أن المخاطبين منكروون أو متشككون أو مكذِّبون، فأريد أولاً تقوية الحكم وتوكيده، بإثبات الهلاك للمكذِّبين من قوم شعيب، وثانياً تخصيص الخسران بهم دون غيرهم.

يُفهم هذا من قول<sup>(٣)</sup> الطيّبي: «إنه تعالى لما رتب العقاب بأخذ الرِّجفة<sup>(٤)</sup> على التكذيب والعناد، وتركهم هامدين لا حراكَ بهم، أتجه لسائل أن يسأل: إلى ماذا صار مآل أمرهم بعد الجثوم؟ فقيل: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا لَمْ يَفْنَوْا فِيهَا﴾... ثم سأل:

(١) انظر: تحفة الأشراف: ج ١ قسم الدراسة، ص ١٥٣.

(٢) حاشية السعد: ج ٢ قسم الدراسة، ص ١٤٢.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٤٧٩).

(٤) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الرِّجْفَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جِثِيمًا﴾ [الأعراف: ٩١].

أَخْصَّصَ الدِّمَارَ بِهِمْ، أَمْ تَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِمْ؟ فَقِيلَ: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾... فَجُعِلَتْ صِلَةُ الْأُولَى ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ... وَلِذَلِكَ بَوَّلَغَ فِي الْإِخْبَارِ عَن دِمَارِ الْقَوْمِ... وَأَوْثَرَ تَقْوَى الْحُكْمِ عَلَى التَّخْصِيسِ، وَجُعِلَتْ صِلَةُ الثَّانِيَةِ عِلَّةً لَوْجُودِ الْخَبَرِ.



### ٥) التقديم لمراعاة الفواصل:

وقد يكون التقديم، عند الطَّيِّبِي، أحياناً لمراعاة الفواصل، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ، وَيَسْتَحْسِنُونَ، وَلَهُ يُسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: «وَيَخْتَصُّونَهُ بِالْعِبَادَةِ، لَا يَشْرِكُونَ بِهِ غَيْرَهُ، وَهُوَ تَعْرِضٌ بِمَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْمَكْلَفِينَ». ويعقب الطَّيِّبِي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «يَعْنِي دَلَّ تَقْدِيمُ مُتَعَلِّقِ «يُسْجُدُونَ» عَلَيْهِ عَلَى أَنْ غَيْرَهُمْ لَا يَخْتَصُّونَهُ بِالسُّجُودِ، بَلْ يُشْرِكُونَ مَعَهُ غَيْرَهُ. وَقُلْتُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ التَّقْدِيمَ لِمُرَاعَاةِ الْفَوَاصِلِ، وَإِنَّ الْآيَةَ بِتَمَاهَا تَعْوِضُ».

وقد نقل العلامة الآلوسي<sup>(٣)</sup> كلام الطَّيِّبِي هذا، ومال إليه.

ويقصد الطَّيِّبِي بمراعاة الفواصل: مناسبة فاصلة هذه الآية لفواصل الآيات السابقة عليها، ولئن كان الطَّيِّبِي لا ينفي كون التقديم للاختصاص، فهو يميل إلى جعله في الآية لمراعاة الفواصل، وأرى أن ما ذهب إليه الزمخشري أنسب وأسلم؛ لأن القول بمراعاة الفواصل وحده قد يشعر بالتكلف، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. قال

(١) الكشاف (٦: ٧٣٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٣٠).

(٣) تفسير الآلوسي (٩: ١٥٥).

عبد القاهر الجرجاني<sup>(١)</sup>: «واعلم أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلّل تارة بالعناية، وأخرى بأنّه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه، ولذلك سجعه».




---

(١) دلائل الإعجاز (الطبعة السادسة - مطبعة صبيح)، ص ٨٤.

## المبحث الخامس القصر

### مفهوم القصر:

تحدّث الطيّبي عن القصر في معرض حديثه عن التقديم والتأخير الذي يكون للتخصيص غالباً - كما قال - (١) «لِتَوَافِقِهِمْ عَلَىٰ أَنْ مَعْنَىٰ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]: نَخَصُّكَ بِالْعِبَادَةِ، لَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ، وَنَطْلُبُ مِنْكَ الْإِسْتِعَانَةَ لَا مِنْ غَيْرِكَ، وَلِأَنَّهُ يَسْتَدْعِي سَبْقَ الْخَطَأِ مِنَ الْمَخَاطَبِ فِي الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَإِصَابَتِهِ فِي الْفِعْلِ مِثْلًا، وَأَنْتَ تَقْصِدُ رَدَّهُ إِلَى الصَّوَابِ... فَذَلِكَ هُوَ مَعْنَى الْقَصْرِ. ثُمَّ هُوَ إِمَّا لِلْأَفْرَادِ، وَهُوَ: قَطْعُ الشَّرْكَةِ عَنِ مَتَعَلِّقِ الْحُكْمِ الْمُتَوَهَّمِ شَرَكْتَهُ، أَوْ لِلْقَلْبِ، وَهُوَ رَدُّ الْمُتَوَهَّمِ إِلَى مَا يَخَالِفُهُ، فَيُلْزَمُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ عِنْدَ الْمَخَاطَبِ، وَلَكِنْ فِي مَتَعَلِّقِهِ. وَهُوَ إِمَّا: قَصْرُ الْمُوصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ، أَوْ عَكْسَهُ».

وفي حاشية الطيّبي على «الكشاف» تطبيقات على هذا الكلام النظري، حيث وردت أمثلة للقصر ببعض أنواعه وطرقه المختلفة تقريباً.

### من طرق القصر:

(١) لقد سبق إيراد أمثلة من القصر الذي يتم بطريق تقديم ما حقه التأخير، كتقديم

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٤٨.

الخبر على المبتدأ، أو المفعول على الفعل والفاعل، أو المعمولات بعضها على بعض، وذلك حينما تحدثنا عن التقديم والتأخير، فلا داعي للإعادة، وإن لم يكن الكلام هناك مسوقاً للقصر أصلاً، ولكن فيه دلالة.

\* \* \*

(٢) ومن طرق القصر: النفي والاستثناء، كما في قوله تعالى حكاية على لسان نوح عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿يَقَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩]، حيث يقول الطيبي<sup>(١)</sup>: «إن نوحاً عليه السلام لما قال لقومه وهم مشركون: ﴿يَقَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ فهم منه الاختصاص، لأنهم كانوا يشركون بالله في عبادته، فقال ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾، يعني: لا تصحَّ عبادة الله مع عبادة غيره، فكأنكم ما عبدتم الله حين أشركتم به غيره في العبادة، ثم لما أراد بيان هذا المعنى قال: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾، ثم أتى بقوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ مستأنفاً معللاً لدعواه... إظهاراً للشفقة والرحمة».

فالقصر في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ طريقة النفي بـ «ما»، والاستثناء بـ «غير»، وهو قصر حقيقي من نوع قصر الصفة على الموصوف، كما أنه قصر إفرادي.

\* \* \*

(٣) ومن طرق القصر: التعريف بلام الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، حيث يقول الزنجشيري<sup>(٢)</sup>: (هو الذي

(١) فتوح الغيب (٦: ٤١٩-٤٢٠).

(٢) الكشاف (٦: ١٢٣).



عرفتموه قادراً، وهو الكامل القدرة)، ويقول الطيبي<sup>(١)</sup> معقّباً على ذلك: «ولمّا كان الخبر معرّفًا باللام، وهو إما للعهد، فهو المراد من قوله: (الذي عرفتموه قادراً)، وإمّا للجنس، فهو المراد من قوله: (وهو الكامل القدرة). وفيه إشعار بمذهبه، حيث لم يجعل الحصر حقيقياً، وفسّره بالكمال... قال الرازي: هذا يفيد الحصر، فوجب أن يكون غير الله غير قادر».

ويستفاد من ذلك أن الزمخشري لم يجعل التركيب في ﴿هُوَ الْقَادِرُ﴾ يفيد القصر، أما الطيبي فيعتبر هذا التركيب مفيداً للقصر، ويأخذ على الزمخشري تجاهله ذلك تأثراً بمذهبه.

والفاضل اليمني، بعد أن نقل نصّ الطيبي هذا، واستشهاده بقول الرازي السابق، يردّ على الطيبي، ذاهباً إلى أن الزمخشري لم يجعل التركيب للقصر؛ «لأن من شرط القصر أن يكون المخاطب معه حاكماً حكماً مشيراً بصواب وخطأ، ويقصد ردّ خطئه، وتقرير صوابه، وهذا الشرط متّفق هنا... وأيضاً، فليس مذهب المصنّف أن غير الله قادر على ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره اليمني صحيح من الناحية النظرية، ولكن لعله لم ينظر إلى نظم الآيات قبل هذه الآية، والسياق الذي وردت فيه، حيث يدلّ ذلك كلّ على أن في التركيب قصراً من نوع الموصوف على الصفة، كما أن المخاطبين بهذه الآية منكرين لقدرة الله على تعذيبهم، وقد جاءت في سياق الرد عليهم، وبيان قدرة الله، واختصاصه بصفاته من: العلم والقهارية والقدرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّكُم بِاللَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٦٠] وقوله:

(١) فتوح الغيب (٦: ١٢٣). وانظر: تفسير الرازي (١٣: ٢٣).

(٢) تحفة الأشراف: ج١ قسم الدراسة، ص ١٩١.

﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام: ٦١] وقوله: ﴿ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴾ [الأنعام: ٦٢] وقوله: ﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنَ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ... ﴾ \* قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنْتُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٦٣ - ٦٤].

وقد يجتمع في التركيب تعريف الخبر باللام وضمير الفصل، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَكْفُرُ بِإِيمَانِهِمْ وَإِيمَانَهُمْ أَن يُكُونَ نَحْنُ الْمَلْئِكِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٥]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (فيه ما يدل على رغبتهم في أن يُلقوا قبله، من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل، وتعريف الخبر، أو تعريف الخبر وإقحام الفصل).

ويوضح الطيبي وظيفة الضمير «نحن» في التركيب، سواء كان للتوكيد أم للفصل، فيقول<sup>(٢)</sup>: «التوكيد يرفع التجوز عن المسند إليه، فيلزم التخصيص من تعريف الخبر، أي: نحن نفعل الإلقاء لا غيرنا. والفصل يخصص الإلقاء بهم؛ لأنه لتخصيص المسند بالمسند إليه، فيعزى عن التوكيد». والظاهر من كلام الطيبي أن ضمير الفصل يفيد القصر، كما يفيد ذلك تعريف الخبر.

وقد نقل اليميني كلام الطيبي هذا بنصه، وزاد عليه قوله<sup>(٣)</sup>: «فإن جعلنا التخصيص حال اجتماعها بتعريف الخبر، فيكون الفصل إنما جيء به للفرق بين الخبر والنعته»، والحاصل أنه ليس في الآية ما يوهم أن «الملقين» نعت لا خبر.

\* \* \*

(٤) وتعرض الطيبي لإمكان وقوع القصر بغير طرقة المعروفة، كأن يكون بتوكيد

(١) الكشاف (٦: ٥١١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥١١).

(٣) تحفة الأشراف: ج١ قسم الدراسة، ص ١٩٢.

الكلام بالشرط، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ١١٨]، حيث قال الزمخشري<sup>(١)</sup>: (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه خاصة دون ما ذكر عليه اسم غيره)، فعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «هذا الحصر يفيد توكيد الكلام بالشرط، أي: إن خصصتم الإيمان بآيات الله فكلوا مما أحلته الآيات دون ما أحلوه من الميتة، أو ما ذبحوه على النصب. أو أن الفاء في قوله: «فكلوا» لما دل على التسبيب، وإنكار أتباع المضللين، وقولهم: كلوا ما قتله الله كما تأكلون ما قتلتم أنتم، فقل لهم: كلوا ما قتلتم أنتم باسم الله خاصة، ولا تأكلوا ما أمر وكم به».

وقد أخذ اليميني<sup>(٣)</sup> هذا القول بلفظه ومعناه عن الطيبي. وليست هذه الطريق من الطرق المعروفة المقررة للقصر بمعناه الاصطلاحي عند البلاغيين، إلا أن يكون ذلك اجتهاداً من الزمخشري، تابعه عليه الطيبي.



(١) الكشاف (٦: ٢٦٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٢٦).

(٣) انظر: تحفة الأشراف: ج١ قسم الدراسة، ص ١٩٤.

## المبحثُ السادس الفصلُ والوصلُ

### تعريف الفصل والوصل:

يعرّف الطّبي<sup>(١)</sup> الفصل والوصل بأنهما: «تركُّ العاطف بين الجُمْلِ وذِكْرُه»، وهذا هو تعريف السكاكي<sup>(٢)</sup> نفسه للفصل والوصل.

وقال الخطيب<sup>(٣)</sup>: «الوصل: عطف بعض الجمل على بعض، والفصل: تركُّه».

وقد تحدّث الطّبي في الحاشية عن بعض مواضع الفصل والوصل:

### أولاً - من مواضع الفصل:

#### (١) الفصل لكمال الاتصال:

ومن أمثلة الفصل التي تناوها الطّبي في الحاشية قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ط يَخْرِجُ الْحَى مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، حيث جاءت «الجملة الثانية مفصولة عن الأولى على سبيل البيان»، كما يقول الطّبي<sup>(٤)</sup>.

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٦٠.

(٢) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٢٤٩.

(٣) الإيضاح - بشرح الصعيدي (٢: ٦٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٧٠).

فقد فصلت الجملة الثانية، وهي قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ عن الأولى، وهي قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾، لكون الثانية بياناً للأولى. والبيان من أسباب كمال الاتصال بين الجملتين، وكمال الاتصال موجب للفصل كما هو معلوم<sup>(١)</sup>.

وقد ذهب السعد إلى ما ذهب إليه الطيبي في هذه الآية، فقال<sup>(٢)</sup>: «لا يخفى أن قوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ في موضع البيان لـ ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾، ولذا ترك العاطف».

\* \* \*

## ٢) الفصل لشبه كمال الاتصال:

ومن موجبات الفصل: شبه كمال الاتصال بين الجملتين، كأن تكون الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولى، فتتزل الأولى منزلة السؤال، لكونها مشتملة عليه ومقتضية له، فتفصل الثانية عن الأولى، كما يفصل الجواب عن السؤال، لما بينهما من الاتصال، كما يقول السعد<sup>(٣)</sup>.

وقد تحدّث الطيبي عن صورة من صور ذلك الفصل في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. قال الزمخشري<sup>(٤)</sup>: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ﴾: كلام مستأنف للإنكار

(١) انظر: الإيضاح بشرح الصعيدي (٢: ٧٦).

(٢) حاشية السعد على الكشاف: ج٢ قسم الدراسة، ص ١٦٢.

(٣) مختصر المعاني (٣: ١٢).

(٤) الكشاف (٦: ٢٣٧).

عليهم). فقال الطيبي<sup>(١)</sup> معقّباً على ذلك: «أي: جواب عن سؤال مورده قوله: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾. يعني: لما قالوا: والله ما نرضىٰ به، ولا نتبعه، إلا أن يأتينا وحى كما يأتيه، سئل: فما كان جواب الباري عزّ شأنه لهم؟ قيل: أُجيبوا بأن النبوة فضل من الله تعالى يختص بها من يشاء، وليس ذلك بالكبر والصغر، بل بفضائل نفسانية، يجتبي لها من يصلح لها».

فالفصل بين قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ﴾ وما قبله سببه شبه كمال الاتصال، أو ما يعرف بالاستئناف، حيث نزلت الجملة الأولى منزلة السؤال، وجاءت الثانية جواباً عنها، فوجب الفصل.

\* \* \*

### ٣) الفصل لكمال الانقطاع بلا إيهام:

وقد يفصل بين الجملتين لاختلافهما خبراً وإنشاءً، وفقدان الاتفاق بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١]، حيث أورد الطيبي<sup>(٢)</sup> رأي ابن المنير إفادة الآية عموم التحريم، فردّه مستشهداً برأي الإمام فخر الدين الرازي، قائلاً: «هذا الكلام فيه تطويل وتعسف؛ إذ لم يلتفت فيه إلى النظم، وتكلم في حواشي المعاني، ولم يتعمق فيها. واستدلال الإمام في غاية من الجودة، قال: «والذي يدل على أن الآية واردة في أمر خاص قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾؛ لأن الواو للحال، لقبح عطف الخبرية على الطلية. والمعنى: لا تأكلوه حال كونه فسقاً...».

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٣٧).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٢٣٠). وانظر: الانتصاف (٢: ٤٧-٤٨)، وتفسير: الرازي (١٣: ١٦٨-١٦٩).

وقلت: يؤيد هذا التأويل مضمونُ قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسْقٌ﴾ لأنه جملة اسمية مؤكدة بـ«إِنَّ» واللام... وفي كلام المصنف إشعار بهذا المعنى، ثم قضية النظم تساعده مساعدة ليس بعدها».

فالواو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفَسْقٌ﴾ ليست عاطفة، وإنما هي واو الحال، فصلت هذه الجملة عن التي قبلها لكون الأولى - وهي: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾ - إنشائية، والثانية خبرية، وليس بينهما ثمة اتفاق، فوجب الفصل لكمال الانقطاع بين الجملتين بلا إيهام خلاف المقصود.

### ثانياً - من مواضع الوصل:

الوصل للتوسط بين الكمالين، أي: بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال، وهو نوعان<sup>(١)</sup>، الأول: أن تتفق الجملتان: خبراً أو إنشَاءً، لفظاً ومعنى، والثاني: أن تتفق الجملتان معنى لا لفظاً.

وقد جاء في حاشية الطيبي بعض الأمثلة لهذين النوعين، فمن أمثلة النوع الأول، ما بينه الطيبي من اتفاق الجملتين إنشَاءً لفظاً ومعنى في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ تَحْنُ نَرُزِقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَنَّمُ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

يقول الزمخشري<sup>(٢)</sup> «(أَنْ) في ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ﴾: مفسرة، و«لا» للنهي، فإن قلت:

(١) انظر: الإيضاح - بشرح الصعيدي (٢: ٨٥). والبلاغة العربية - للدكتور المحمدي الحناوي،

الطبعة الأولى: ج-٢ ص ٩١.

(٢) الكشف (٦: ٢٩٠).

هَلَّا قَلْتُ: هي التي تنصب الفعل، وجعلت ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ بدلاً من ﴿مَا حَرَّمَ﴾؟ قلت: وجب أن يكون ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ و﴿لَا تَقْرَبُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢] و﴿لَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] نواهي، لانعطاف الأوامر عليها، وهي قوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾.

ويتوقف الطيبي عند قول الزمخشري: (هَلَّا قَلْتُ: هي التي تنصب الفعل؟)، ليوضح السؤال والجواب، قائلاً<sup>(١)</sup>: «أي: لِمَ لا تجعل «أَنْ» ناصبة، والمنصوب بدلاً مِنْ ﴿مَا حَرَّمَ﴾؟ وأجاب عنه: بأن المانع من ذلك وجوب حمل ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، و﴿لَا تَقْتُلُوا﴾، و﴿لَا تَقْرَبُوا﴾ على أن تكون نواهي، ليحسن عطف ﴿أَحْسِنُوا﴾، و﴿أَوْفُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢] عليها، ولو جعلت «أَنْ» ناصبة، و«لا» نافية، لزم عطف الطلبي على الخبري، فالواجب أن تجعل «أَنْ» مفسرة، و«لا» ناهية، لتتفق الأوامر مع النواهي».

ويتضح مما سبق أن الجمل الأمرية: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، و﴿أَوْفُوا﴾، و﴿أَعِدُّوا﴾ [الأنعام: ١٥٢] إنما يصح عطفها على جمل النهي: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، و﴿لَا تَقْتُلُوا﴾، و﴿لَا تَقْرَبُوا﴾ إذا جعلت «أَنْ» في ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ مفسرة، و«لا» ناهية، وإلا فسيعطف الإنشاء على الخبر دون مسوغ، وهو ممتنع أو قبيح.

\* \* \*

ومن أمثلة النوع الثاني، وهو اتفاق الجملتين معنى لا لفظاً، قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُؤَخِّدْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، حيث ينبه الزمخشري إلى عطف: ﴿وَدَرَسُوا﴾ على ﴿الَّذِي يُؤَخِّدْ﴾، فيقول<sup>(٢)</sup>: (عطف قوله: ﴿وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ على ﴿الَّذِي يُؤَخِّدْ عَلَيْهِمْ﴾ لأنه تقرير).

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٩٠).

(٢) الكشاف (٦: ٦٤٣).



ويعقب الطَّيِّبِي على ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: «أي: يجب أن يكون ﴿وَدَرَسُوا﴾ عطفاً على ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾، وإن اختلفا خبراً وطلباً، لأن الاستفهام وارد على التقرير، فهو بمنزلة الإخبار عن الثابت، فيصحّ العطف لعدم المنافاة».

فالجملتان المذكورتان متفقتان في المعنى، على الرغم من كون ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾ إنشائية في اللفظ، ولكنها خبرية في المعنى، و﴿وَدَرَسُوا﴾ خبرية في اللفظ والمعنى، فصحّ عطف الثانية على الأولى لاتفاقهما خبراً ومعنى.

\* \* \*

### من محسنات الوصل:

ومن محسنات الوصل: «مناسبة الجملتين في الاسمية والفعلية، اللهم إلا إذا روعي التجدد في إحداهما، والثبات في الأخرى» كما ذكر الطَّيِّبِي<sup>(٢)</sup>، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (وضعت الجملة الاسمية موضع الفعلية... لأنهم كانوا إذا حزبهم أمرٌ دَعَوْا الله دون أصنامهم).

ويفصل الطَّيِّبِي ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «إن قوله: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾: جملة فعلية تدل على التجدد، وقوله: ﴿أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾: اسمية تدل على الثبوت والاستمرار، فعطفت لإرادة التجدد في الأولى، والثبات في الثانية؛ لأن كونهم صامتين عن دعوة الأصنام،

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٤٣).

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٦٩.

(٣) الكشف (٦: ٧١٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٧١٤).

إذا نابههم بلاءً أو محنة، ثابت مستمر، ما شوهد منهم قطّ أنهم إذا ألمّ بهم نازلة دعوا الأصنام، بل ﴿دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢، والعنكبوت: ٦٥، ولقمان: ٣٢].

والخلاصة، أن الجملة الاسمية ﴿أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾ ﴿عُطِفَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ﴾ ﴿أَدْعَوْتُمُوهُمْ﴾، لما بينهما من تناسب في المعنى كما ذكر الطيّبي<sup>(١)</sup>، حيث قال: «الذي عليه النظم المعجز حمل «أم» على المنقطعة».




---

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٦٩.

## المبحث السابع الإيجازُ والإطنابُ

### تعريفُ الإيجازِ والإطنابِ:

يعدُّ الطَّيْبِيُّ<sup>(١)</sup> الإيجازَ والإطنابَ «من الأمور النسبية، والمعيَّارُ: كلام الأوساط، وهو ما يؤدِّي به المعنى المقصود بالمطابقة، فما نقص منه، إن لم يُحْلَلْ بالمقصود، فهو الإيجاز، وإلا فالتقصير، وما زاد عليه، إن عُني به المبالغة، فهو الإطناب، وإلا فالتطويل... فلذا حُدَّت البلاغة بأنها: بلوغ الرُّجُل بعبارة كنهه مراده، مع إيجاز بلا إخلال، وإطناب بلا إملا، وعلو شأن الكلام، بحسن مصادفة المقام».

ويقصد الطَّيْبِيُّ بـ«كلام الأوساط»: المساواة، وقد ورد هذا المصطلح عند السكاكي<sup>(٢)</sup> بهذا اللفظ، وبلفظ «متعارف الأوساط». والإيجاز: ما نقص عن هذا المعيار دون إخلال، والإطناب: ما زاد عليه لغرض بلاغي.

\* \* \*

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٧٠.

(٢) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٢٧٦.

## أولاً - الإيجاز وأنواعه:

الإيجاز نوعان، كما هو معروف، هما<sup>(١)</sup>: إيجاز حذف، وإيجاز قصر. وقد عرّض الطيبي أمثلة للإيجاز بنوعيه في حاشيته على «الكشاف»، بأسلوب تطبيقي، من خلال تفسيره بعض الآيات، أو شرحه أقوال الزمخشري.

### (١) إيجاز الحذف:

إيجاز الحذف قد يكون بحذف جملة أو أقل أو أكثر. ومن أمثلة الإيجاز بحذف جملة قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَأْنِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ \* فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الأنعام: ٥-٦]. حيث يقول الزمخشري<sup>(٢)</sup>: ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا ﴾: مردود على كلام محذوف، كأنه قيل: إن كانوا معرضين عن الآيات فقد كذبوا بما هو أعظم آية وأكبرها، وهو الحق). ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٣)</sup>: «أي: شرط محذوف، ونحوه قول الشاعر:

قالوا: خراسان أفضى ما يراد بنا  
ثم القفول، فقد جئنا خراسانا

أي: إن صح ما قلتم من أن خراسان المقصد فقد جئنا، وأين لنا الخلاص؟».

(١) هما عند الطيبي: حذف وغير حذف. وغير الحذف عنده ثلاثة أنواع: إيجاز قصر، وإيجاز تقدير، وإيجاز جامع. وإيجاز القصر عنده ينطبق على المساواة عند جمهور البلاغيين، وبذلك تكون المساواة عنده من الإيجاز، تأثراً بابن الأثير، لأن إيجاز القصر عنده هو: «أن يُقصر اللفظ على المعنى» - انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٧٤.

(٢) الكشاف (٦: ٢٣).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٣).

ففي الآية إيجاز بحذف جملة الشرط، وكذا في بيت العباس بن الأحنف، كما وضح الطّبي.

\* \* \*

ومن أمثلة الإيجاز بحذف أقل من جملة: حذف المضاف، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، إذا جُعِلَ ﴿كَفَرُوا﴾ بمعنى كفران النعمة لا بمعنى الشرك، فتكون «الباء صلة ﴿كَفَرُوا﴾»، على حذف المضاف، أي: كفروا بنعمة ربهم»، كما يقول الطّبي<sup>(١)</sup>.

وقد أخذ اليماني<sup>(٢)</sup> هذا القول عن الطّبي بنصه.

\* \* \*

ومن أمثلة الإيجاز بحذف أكثر من جملة ما لاحظته الطّبي، ونبه إليه في الرواية التي يذكرها الزمخشري عن آدم عليه السلام أنه (أُمِرَ بالحرث، فحرث، وسقى، وحصد وداس، وذرى، وطحن وعجن وخبز)، فيقول الطّبي<sup>(٣)</sup> معلقاً على ذلك: «اختصر في الكلام، لأن بين التذرية والعجن أموراً كثيرة»، إذ تقدّر جمل محذوفة كثيرة بين التذرية والعجن، مثل: فَصَل، وَنَقَى.

## (٢) إيجاز القصر:

أما إيجاز القصر، فهو: «الكلام الذي ليس في نفس تركيبه حذف، ولكن فيه معاني كثيرة اقتضاها بدلالة الالتزام أو التضمن»<sup>(٤)</sup>، كما يقول السعد.

(١) فتوح الغيب (٦: ١١).

(٢) انظر: تحفة الأشراف - ج ١ قسم الدراسة، ص ٢٠٦.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٥٥).

(٤) مختصر المعاني (٣: ٤٦-٤٧).

ومن أمثلة إيجاز القصر التي عرض لها الطيبي في الحاشية: قول الله سبحانه: ﴿يَمَعَشَرُ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْرَثْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]. حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (وهذا الكلام اعتراف بما كان منهم من طاعة الشياطين، واتباع الهوى، والتكذيب بالبعث، واستسلام لربهم، وتحسر على حالهم).

ويعقب الطيبي<sup>(٢)</sup> على ذلك بقوله: «يعني قوله: ﴿رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا﴾ متضمن للاعتراف بأشياء<sup>(٣)</sup> ثلاثة، وللاستسلام، والتحسر أيضاً، وهو جواب عن قوله تعالى: ﴿يَمَعَشَرُ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْرَثْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ فإنه من جوامع الكلم، وهو سؤال توبيخ، ولهذا أجاب الإنس عنه وطابقوا».

فقول الله تعالى: ﴿اسْتَكْرَثْتُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ من جوامع الكلم؛ لأن الاستكثار فيه معنى الاجتهاد في تزيين الشهوات وأسبابها، وفي الإغواء من قبل الجن، والاجتهاد في القبول والطاعة للجن، والركون إلى الخلود في الأرض ومتابعة الهوى ونسيان الآخرة من قبل الإنس، كما بين ذلك الطيبي<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى حكاية على ألسنة الإنس: ﴿رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا﴾ هو من جوامع الكلم كذلك، لتضمنه الاعتراف بطاعة الشياطين، واتباع الهوى، والتكذيب بالبعث، والاستسلام، والتحسر.

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ٢٤٥).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٤٥).

(٣) الأشياء الثلاثة هي: طاعة الشياطين، واتباع الهوى، والتكذيب بالبعث.

(٤) انظر: فتوح الغيب (٦: ٢٤٥).

ويتحدث الطيبي عن التضمين الذي يدل عليه الإيجاز فيكون فيه معنى زائد على معناه كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٠٣]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾: فكفروا بآياتنا... أو: فظلموا الناس بسببها حين أوعدوهم وصدوهم عنها، وأذوا من آمن بها.

ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «يريد أن الظلم هاهنا إما مضمّن فيه معنى الكفر بواسطة تعديته بالباء، أو على معناه والباء سببية». فالظلم إذا كان بمعنى «الكفر» فهو يتضمّن معنى زائداً على المعنى الذي يدل عليه لفظاً، فيكون التركيب قد دلّ على معنى كثير يزيد على اللفظ.

وقد أخذ الفارسي<sup>(٣)</sup> هذا القول عن الطيبي.

## ثانياً - الإطناب وأنواعه:

عدّ الطيبي في كتابه «التيان»<sup>(٤)</sup> بعض أنواع الإطناب كالتكرير، والتذييل والتكميل والتسيم، والإيغال، والاعتراض، من المحسنات البديعية الراجعة إلى اللفظ والمعنى معاً، وتحدّث عنها في علم البديع، مخالفاً بذلك ما عليه جمهور البلاغيين<sup>(٥)</sup> المتأخرين.

(١) الكشاف (٦: ٤٩٩-٤٥٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٩٩).

(٣) تحقيق الجزء الأول من كشف الكشاف: قسم التحقيق، ص ٨٦٤.

(٤) انظر: التيان في البيان: قسم التحقيق ص ٢٠٦-٢٢١.

(٥) انظر مثلاً: الإيضاح - بشرح الصعيدي (٢: ١٣٥-١٥٢)، ومختصر المعاني - للسعد (٣: ٥٥-

٦٢). وشروح التلخيص (الطبعة الأولى، بولاق سنة ١٣١٨هـ)، (٣: ٢٢٠-٢٤٩).

وعرض الطيبي في الحاشية لبعض أنواع الإطناب دون تصنيف، أذكرها فيما يلي تبعاً لما استقر عليه تصنيف الجمهور، مشيراً إلى ما عدّه الطيبي منها في علم البديع:

(١) الإيضاح بعد الإبهام، كما في قوله تعالى حكايةً على لسان نوح عليه السلام: ﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ \* أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦١-٦٢]. يقول الطيبي<sup>(١)</sup>: «كأنه قال: لكني أبلغكم رسالات ربي. فأقحم ﴿رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ للإبهام، ثم بينه بقوله: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾ تفخياً وتعظيماً، ومن ثم زيد قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾».

وكان الزمخشري قد ذكر أن ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ يمكن (أن يكون كلاماً مستأنفاً بياناً لكونه رسول رب العالمين)<sup>(٢)</sup>، مما يفيد أن في النص القرآني السابق إطناباً بطريق الإيضاح بعد الإبهام.

\* \* \*

(٢) ذكر الخاص بعد العام: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ \* وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٨-٢٩] حيث أورد الزمخشري<sup>(٣)</sup> وجهاً في إعراب ﴿قَالُوا﴾، وهو (أن يُعْطَفَ على قوله: «وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ» على معنى: وإِنَّهُمْ قوم كاذبون في كل شيء، وهم الذين قالوا: «إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا» وكفى به دليلاً على كذبهم).

وعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «هو من عطف الخاص على العام، وإنما قدر

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٢٧).

(٢) الكشف (٦: ٤٢٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٤).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٦٤).



المبتدأ، وأوقع ﴿قَالُوا﴾ صلةً للموصول، وجعل الصلة مع الموصول خبراً ليوازي المعطوف عليه المؤكّد، وليسيع عليهم هذا الكذب الخاصّ.

فقول الكفار منكّري البعث: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ خاص يندرج تحت العام، وهو: ﴿وَلِيَهُمْ لَكُذِبُونَ﴾، فيكون في الكلام إطناب بذكر الخاص بعد العام.

\* \* \*

(٣) التكرير: عرفه الطيّبي<sup>(١)</sup> بأنه: «إعادة الشيء لفائدة»، وذلك نحو قوله تعالى حكاية على لسان هود عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَضْطَةً فَأَذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٩]. حيث يقول الطيّبي<sup>(٢)</sup>: «إن المراد بـ ﴿آيَةَ اللَّهِ﴾ ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَضْطَةً﴾، كرهه تقريراً وتوكيداً، ليشكروا تلك النعمة، بتصديق رسوله، وما جاء به، فيعبدوا الله، ويوحّدوه، ويتركوا العناد والتعجب».

فالتكرير في الآية لنكته بلاغية هي تقرير المكرّر وتوكيده.

\* \* \*

ويتحدث الطيّبي في الحاشية، عن التكرير في الفواصل القرآنية بهدف الموعظة التي جعلها<sup>(٣)</sup> الطيّبي «مما يجب أن يرجع إليه في كل أمر، ويكرّر به في كل سورة، بل في كل آية. ألا ترى أن أكثر الفواصل التنزيلية واردٌ على هذا النمط، نحو: ﴿أَفَلَا

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٠٦.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٣٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٧٢).

نَنْفُونَ»<sup>(١)</sup>، و«أَفَلَا تَذَكَّرُونَ»<sup>(٢)</sup>، و«أَفَلَا تَعْقِلُونَ»<sup>(٣)</sup>، ونحوها. وإلى سورة «الرحمن» كيف أعيد فيها ذكر ﴿فِي آيَةِ آءِ آءٍ رَبِّكُمْ أَتَّكِدُّ بِأَنَّ﴾<sup>(٤)</sup> بعد كل إشارة، وذلك ليستأنف السامع به اذكاراً واتعاضاً، ويجدد به تنبيهاً واستيقاظاً، وأن تُقرع لهم العصا مرّات، وتقعقع لهم الشّنان تارات».

فالتكرير في مثل هذه الفواصل للتنبيه والإيقاظ، والوعظ والتذكير.

هذا، وقد عدّ الطّبيبي<sup>(٥)</sup> التكرير من ألوان المحسنات البديعية الراجعة إلى اللفظ والمعنى، كما جاء في كتابه «التيان في البيان». وتحدث هناك عن نوعين من التكرير، أحدهما: إعادة اللفظ بعينه. والثاني تكرير المعنى دون اللفظ تأكيداً.

\* \* \*

(٤) التذييل: عرّفه الطّبيبي بقوله<sup>(٦)</sup>: «أن يُقَطَّع الكلام بما يشتمل على معناه تأكيداً لا محل له». وهو عند الخطيب<sup>(٧)</sup>: «تعقيب جملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد». وذكر الطّبيبي في الحاشية<sup>(٨)</sup> «أن فائدة التذييل غالباً توكيد المذيل، وإبراز حكمه في صورة كلية».

(١) الأعراف: ٦٥، ومواضع أخرى ذكرت في موضعها من التحقيق.

(٢) يونس: ٣، ومواضع أخرى ذكرت في موضعها من التحقيق.

(٣) البقرة: ٧٦، ومواضع أخرى ذكرت في موضعها من التحقيق.

(٤) الرحمن: ١٣، ومواضع أخرى ذكرت في موضعها من التحقيق.

(٥) انظر: التيان في البيان: قسم التحقيق (٢٠٦-٢٠٧).

(٦) المصدر نفسه - قسم التحقيق، ص ٢١٣. وقد بحث الطّبيبي التذييل في المحسنات الراجعة إلى اللفظ والمعنى.

(٧) الإيضاح - بشرح الصعدي (٢: ١٣٩).

(٨) فتوح الغيب (٦: ٣٨٦).

والتذليل، كما هو معروف، نوعان، أحدهما: جار مجرى المثل، والثاني ليس كذلك، ومن أمثلة الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، بعد قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (وهذا تقرير وتوكيد لما تقدم من وجوب الاستعاذة بالله عند نزغ الشيطان، وأن المتقين هذه عادتهم إذا أصابهم أدنى نزغ من الشيطان، وإمام بوسوسته). وعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «أي: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا﴾ تذليل للكلام السابق، وتوكيد لمعناه، ومن ثم صرح بذكر العادة».

وواضح من الآية، وكذا من سياق تفسير الزمخشري لها، وتعقيب الطيبي عليه، أن التذليل فيها جار مجرى المثل، لأن هذا الكلام مما يستقل بإفادة المراد.

أما التذليل غير الجاري مجرى المثل فمن أمثله في الحاشية قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِن بَعْدِهِ مِن حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَّا يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (ثم ابتداء فقال: ﴿اتَّخَذُوهُ﴾، أي: أقدموا على ما أقدموا عليه من الأمر المنكر ﴿وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾: واضعين كل شيء في غير موضعه، فلم يكن اتخاذ العجل بدعاً منهم، ولا أول مناكيرهم).

(١) الكشاف (٦: ٧٢٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٢٢-٧٢٣).

(٣) الكشاف (٦: ٥٨٢).

ويوضح الطيبي<sup>(١)</sup> ذلك بقوله: «يعني: ذكر الله تعالى ظلم القوم، وإيثارهم ما لا يكلمهم ولا يهديهم، على من لو كان البحر مداداً لكلماته لنفد البحر قبل أن تنفذ كلماته، ومن هدى الخلق إلى سبيل الحق، ثم أراد أن يوصل به قوله: ﴿وَكَأَنُوءَ ظَلَمِينَ﴾ تذيلاً، وتوكيداً لوضع الشيء في غير موضعه ابتداءً، فقال: ﴿أَتَخَذُوهُ﴾ وعلق به التذييل مزيداً للتبجيل، فقوله تعالى: ﴿أَتَخَذُوهُ﴾ كناية عن المذكور السابق، ولهذا قال: (أقدموا على ما أقدموا عليه)، وقوله: (فلم يكن اتخاذ العجل بدعاً منهم، ولا أول مناكيرهم) تقدير لمعنى التذييل».

ولا يخفى أن هذا التذييل غير جارٍ مجرى المثل، لأنه لا يستقل بإفادة المراد، وإنما يرتبط بما قبله، كما وضح الطيبي.

\* \* \*

(٥) التكميل (أو الاحتراس): وهو عند الطيبي: «أن يُؤْتَى بكلام في فنّ، فيرى ناقصاً، فيتمّم بكلام آخر»<sup>(٢)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث يقول الطيبي<sup>(٣)</sup>: «قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾.. إلى آخره، كالتكميل، ليضمّ مع علم الغيب علم الشهادة»، وقد نقل القطب الرازي<sup>(٤)</sup> هذا القول عن الطيبي بنصه.

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٨٢).

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢١٥. والتكميل عند الطيبي من المحسنات الراجعة إلى اللفظ والمعنى، وتعريف الخطيب له أدق، حيث يقول: «هو أن يُؤْتَى في كلام يوهّم خلاف المقصود بما يدفعه» - الإيضاح (بشرح الصعيدي)، ص ١٤٢.

(٣) فتوح الغيب (٦: ١١٦).

(٤) حاشية القطب على الكشف: ج ٢، قسم الدراسة، ص ١٥٩.

فلما ذكر الله سبحانه وتعالى اختصاصه بعلم الغيب، ناسب أن يكمل ذلك بذكر علمه بما هو مُشَاهَد محسوس، وإحاطته بكل شيء، تكميلاً للمعنى.

\* \* \*

٦) التميم: وعرفه الطيبي<sup>(١)</sup> بأنه: «تقييد الكلام بتابع يفيد مبالغة أو صيانة عن احتمال مكروه»، ولعل تعريف جمهور البلاغين لهذا الفن أدق من تعريف الطيبي، فهو عندهم<sup>(٢)</sup>: «أن يُؤْتَى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة، تفيد نكتة كالمبالغة»، لذا فإننا نرى الطيبي أحياناً يجعل التميم لإزالة التوهم كالتكميل، كما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَأْسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾، فقد جعل الطيبي<sup>(٣)</sup> «تكرير ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ تمييزاً للمبالغة، وإزالة للدفع من يتوهم أن أحداً يعلم الغيب»، وقد تابعه اليميني<sup>(٤)</sup> على ذلك، ونقله عنه دون تغيير.

\* \* \*

وقد يختلط التميم عند الطيبي بالإيغال أحياناً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، حيث

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢١٧. والطيبي عد التميم من المحسنات البديعية في اللفظ والمعنى.

(٢) الإيضاح (شرح الصعيدي) (٢: ١٤٥-١٤٦) وانظر كذلك، مختصر المعاني - للسعد (٣: ٥٨). وشروح التلخيص (٣: ٢٣٥-٢٣٧).

(٣) فتوح الغيب (٦: ١١٦).

(٤) انظر: تحفة الأشراف: ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٢٠.

جعل الزمخشري<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ جملة مستأنفة، فوضّح الطّبي<sup>(٢)</sup> ذلك بقوله: «أي: مبتدأة مؤكدة لمعنى الإنكار، على سبيل التّميم والمبالغة فيه، أي: ما كفاكم ارتكاب هذه الفاحشة حتى كنتم مُقْتَدِّينَ فيها؟ كقولها<sup>(٣)</sup>:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُّ الْهُدَاةَ بِهِ  
كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ

فقد جعل الطّبي جملة ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ تسمياً، ووازن بين ما في الآية وما في قول الخنساء من تميم، في حين أن المشهور أولاً أن التّميم يكون فضلة، كالمفعول، أو الحال، ونحو ذلك، مما لا يكون جملة مستقلة أو ركن كلام، كما ذكر السعد<sup>(٤)</sup>. وثانياً، فإن قول الخنساء الذي أورده الطّبي اشتهر بين البلاغيين<sup>(٥)</sup> شاهداً على الإيغال؛ لأن قولها: «كأنه علم» وافٍ بالعرض، وقولها: «في رأسه نار» زيادة للمبالغة.

وقد كرر الطّبي مثل هذا الموقف عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بِيضَاءُ لِلنَّظِيرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، حيث قال<sup>(٦)</sup>: «إن قوله تعالى: «للناظرين» من التّميم، كقول امرئ القيس:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَانَ سِنَانُهُ  
سَنَا هَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

(١) الكشاف (٦: ٤٥٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٥٩).

(٣) يعني الخنساء في رثاء أخيها صخر.

(٤) انظر: مختصر المعاني (٣: ٥٨).

(٥) انظر: الإيضاح (شرح الصعيدي) (٢: ١٣٧)، ومختصر المعاني (٣: ٥٥)، وشروح التلخيص

(٣: ٢٢١). ومعاهد التنصيص (١: ٣٤٦).

(٦) فتوح الغيب (٦: ٥٠٦).

فإن النار الشاعلة إذا لم يتصل بها دخان، كانت أشد ثقباً. جلب في البيت معنى لثبية المعنى، كما أثبت في الآية معنى لثبية المعنى». والمشهور أن البيت شاهد<sup>(١)</sup> على الإيغال.

\* \* \*

(٧) الاعتراض: وَحَدُّهُ عِنْدَ الطَّيِّبِ<sup>(٢)</sup> «أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ، أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنَى، بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَمَرْجِعُهُ إِلَى التَّكْيِيدِ». وهذا هو تعريف<sup>(٣)</sup> الخطيب نفسه للاعتراض كذلك.

ونجد في حاشية الطيبي على «الكشاف» أمثلة للاعتراض بهذا المفهوم، فمن أمثلة الاعتراض في أثناء الكلام ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: ٤٢]، حيث ذكر الزمخشري<sup>(٤)</sup> أن: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: جملة معترضة... للترغيب في اكتساب ما لا يتكهنه وصف الواصف).

ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٥)</sup>: «وفائدة الاعتراض توكيد الترغيب؛ وذلك أن في جعل ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ صلة للموصول، وإيقاع ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ خبراً له، إشعاراً بأن العمل الصالح سبب لدخول الجنة، وأن اسم الإشارة دل

(١) انظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٢: ١٣٨)، ومعاهد التنصيص (٢: ٩٢).

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٢١. والاعتراض عند الطيبي من المحسنات الراجعة إلى اللفظ والمعنى.

(٣) انظر: الإيضاح - بشرح الصعيدي (٢: ١٤٧).

(٤) الكشاف (٦: ٣٨٧).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٣٨٧).

على أن ما بعده جدير بما قبله، بما اكتسب من الخصال الفاضلة، فإذا سمع المكلف هذا الترغيب نشط لاكتسابها، ثم إذا سمع أن ذلك على السعة لا الضيق يزيد في نشاطه ورغبته».

وهذا كلام واضح لا مزيد عليه، وقد نقله اليميني<sup>(١)</sup> بنصه.

\* \* \*

ومن أمثلة الاعتراض بين كلامين متصلين معنى: ما ذكر الطيبي من أن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ إلى آخر ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٢-٤٥]... معترض بين قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ كَمَ إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ عَذَابَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠] وقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]، مؤكّد لمضمون معنى الكلامين<sup>(٢)</sup>. فاعترضت الآيات الأربع المشار إليها من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ حتى قوله: ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بين ما قبلها وما بعدها لتوكيد معنى الكلامين.

\* \* \*

ويبدو أن الطيبي لا يلتزم بتعريفه للاعتراض، كما سبق، فهو يرى أنه يكون في نهاية الكلام أحياناً كالتذييل، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى حكاية على لسان هود عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿أَتَلْفَعُكُمْ رِجَالَكُم بَأْسًا كَمَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ﴾ [الأعراف: ٦٨]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: ﴿نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾، أي: عُرِفَتْ فِيهَا بَيْنَكُمْ بِالنَّصِيحِ وَالْأَمَانَةِ، فَمَا حَقِّي أَنْ أَتُهمَّ، وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ فِيمَا أَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ، أَمِينٌ عَلَى مَا أَقُولُ لَكُمْ، لَا أَكْذِبُ فِيهِ).

(١) انظر: تحفة الأشراف: ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٢٣.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٨٩).

(٣) الكشاف (٦: ٤٣٦).



ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: «يشير بهذا إلى أن قوله: ﴿وَأَنَا لَكُم نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ جملة مستأنفة وقعت معترضة».

\* \* \*

وقد يجتمع الاعتراض والتذييل أحياناً عند الطيبي، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَهْدِي لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، حيث يختار<sup>(٢)</sup> الطيبي - بعد إيراد آراء الزمخشري، وصاحب «الانتصاف» وصاحب «التقريب» - أن تكون جملة ﴿وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾: «منقطعة واردة على الاعتراض والتذييل، أي: ونحن نطبع على قلوبهم، أي: من شأننا وستنا أن نطبع على قلوب من لم نرد منه الإيمان، حتى لا يعتبر بأحوال الأمم السالفة، ولا يلتفت إلى الدلائل الدالة، كما شوهد من هؤلاء حيث آمنوا واطمأنوا».

ولعل في هذا ما يشير إلى أن الطيبي من أولئك الذين يقولون بورود الاعتراض في نهاية الكلام، كما يرد في أثنائه، أو بين كلامين متصلين، فيشمل الاعتراض عنده التذييل، فيكون بذلك متأثراً بالزمخشري<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٣٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٤٩١-٤٩٢).

(٣) انظر: الكشف (٦: ٤٩١)، ومختصر المعاني (٣: ٦٠-٦١)، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري،

## المبحثُ الثامن

### من صور إجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

بحث الطيبي صوراً من إجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، كوضع المضمير موضع المظهر وعكسه، والتعبير بالماضي عن المستقبل، ووضع الجملة الاسمية موضع الفعلية وعكسه، والالتفات، والأسلوب الحكيم، والقلب، والتغليب. وقد عدّ بعض هذه الصور من البديع، كما سنشير إلى كلِّ في موضعه:

#### أولاً - وضع المضمير موضع المظهر وعكسه:

قد يوضع المضمير موضع المظهر، أو العكس، لأغراض بلاغية يحددها السياق:

(١) ومن صور وضع المضمير موضع المظهر: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup> في معرض تفسير الآية: ﴿يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾: أي يأتيكم بذلك، إجراء للضمير مجرئ اسم الإشارة، أو بما أخذ وختم عليه).

وقد أورد الطيبي قول الزمخشري هذا، وأردفه بقوله<sup>(٢)</sup>: «نحو قول رؤية:

فِيهَا خَطُوطٌ مِّنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ      كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلُّعُ الْبَهْتِ

(١) الكشاف (٦: ١٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٩).

قال أبو عبيدة: إن أردت الخطوط فقل: «كأنها»، وإن أردت السواد والبلق فقل: «كأنهما». فقال: أردت كأن ذاك».

ففي الآية وضع الضمير المتصل في «به» موضع المظهر المشار إليه بـ«ذاك»، وهو السمع والأبصار، أو للأخذ والختم. وفي قول رؤبة: وضع الضمير المتصل في «كأنه» موضع اسم الإشارة «ذاك».

\* \* \*

(٢) والمظهر قد يوضع موضع المضمير لأغراض بلاغية، منها:

(أ) العلية، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُسَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، فقد ذكر الزمخشري<sup>(١)</sup> أن (المعنى: أنا لا نضيع أجرهم)، وعقب الطيبي عليه بقوله<sup>(٢)</sup>: «يعني: لا بد في الخبر، إذا كان جملة، من عائد إلى المبتدأ؛ فقوله: ﴿ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ وإن لم يكن فيه الضمير، لكنه هو نفس المبتدأ، فهو من إقامة المظهر موضع المضمير للعلية».

أي: كان مقتضى الظاهر في الآية أن يقال: «إنا لا نضيع أجرهم»، لكن الله - عز وجل - قال: ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾، وضِعاً للمظهر موضع المضمير لبيان العلة في إيتاء المتمسكين بالكتاب ومقيمي الصلاة أجرهم، وهو أنهم مصلحون.

\* \* \*

(ب) وقد يوضع المظهر موضع المضمير للتحقير، كما في قوله تعالى حكايةً على لسان

(١) الكشاف (٦: ٦٤٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٤٤).

شعيب عليه السلام: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣]، حيث قال الطيبي<sup>(١)</sup>: «قوله: ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ إقامة للظاهر موضع المضمرة، للإشعار بعدم استحقاقهم التأسف عليهم لكفرهم». أي: كان مقتضى الظاهر أن يقال: «فكيف آسى عليكم»، لكنه سبحانه قال: ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ لتحقيرهم وبيان عدم استحقاقهم التأسف عليهم لكفرهم.

\* \* \*

ج) وقد يوضع المظهر موضع المضمرة للإقنات، كما في قوله تعالى بحق الأصنام التي يعبدها الكفار من دون الله: ﴿وَتَرْتَبُّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ \* خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٨-١٩٩]، حيث يقول الطيبي<sup>(٢)</sup>: «وضع موضع ضميرهم ﴿الْجَاهِلِينَ﴾ تسجيلاً عليهم بعدم الأزعواء، وإقناتاً كلياً منهم؛ لأن جهلهم جهل مركّب». فكان مقتضى الظاهر أن يقال: «وأعرض عنهم»، لكنه سبحانه وتعالى قال: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ للإقنات من إيمان الكفار.

\* \* \*

د) ومن أغراض وضع المظهر موضع المضمرة التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْسَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنْسَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦] بعد قوله: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَانَهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْأَارًا لَّا أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٥]، حيث يقول الطيبي<sup>(٣)</sup>: «وضع ﴿الذين أرسل إليهم﴾ موضع الضمير لمزيد التقرير». أي: كان مقتضى الظاهر أن يقال:

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨٢).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٧٢١).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٣٢٨).

«فلنساءلنهم»، لكن الله عز وعلا قال: ﴿الَّذِينَ أُزِيلَ إِلَيْهِمْ﴾ وضعاً للمظهر موضع المضمّر لمزيد التقرير.

### ثانياً - التعبير بالماضي عن المستقبل:

يكون التعبير بلفظ الماضي عن المستقبل للدلالة على تحقق وقوع الفعل وإن لم يقع بعد، كما في قول حسان بن ثابت لابنه: «قد قلت الشعر»، بعد أن سمعه يقول: «لَسَعْنِي طُوَيْرَ كَأَنَّهُ مُلْتَفٌّ فِي بُرْدِي حَبْرَةَ»، وقد أورد الزمخشري<sup>(١)</sup> هذه الرواية في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ رَجْسٌ وَعَضْبٌ﴾ [الأعراف: ٧١]. وقد عقب الطيبي<sup>(٢)</sup> على قول حسان لابنه قائلاً: «لما لفق ابنه هذه الألفاظ، توقع منه أنه سيقوله، فجعل المتوقع كالواقع، فقال: «قد قلت» على الماضي».

فحسان رضي الله عنه قد عبّر بلفظ الماضي مؤكداً بـ«قد» في «قد قلت» عن المستقبل الذي لم يتحقق بعد، ولكنه لما توّسم في ابنه قول الشعر مستقبلاً، جعله كالواقع، فعبر عنه بلفظ الماضي.

وقد نقل الفاضل<sup>(٣)</sup> اليميني هذا النص بلفظه عن الطيبي.

\* \* \*

### ثالثاً - وضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية وعكسه:

(١) قد توضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية أحياناً، لما قد يكون بينهما من

(١) الكشاف (٦: ٤٤١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٤١).

(٣) انظر: تحفة الأشراف، ج ١، قسم الدراسة، ص ١٨١.

مناسبة، كما في قوله تعالى حكاية على السنة المكذبين بالقرآن: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (فلا يقدر: أهل يشفع لنا شافع؟).

ويعتَب الطَّيِّبِي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «يعني: لا يجوز تقدير «يشفع» لِيُعْطَف ﴿نُرَدُّ﴾ عليه، فيطابقه؛ لأن جواب الاستفهام، وهو ﴿فَيَشْفَعُوا﴾ يأبى ذلك، لما يؤدِّي هذا العطف إلى الانسحاب والاشتراك فيه، إذ التقدير: «هل نُردُّ، فيشفعوا لنا» فيفسد المعنى، ويعطل أيضاً ﴿فَنَعْمَلُ﴾ لأنه جوابه، بخلاف ما عليه الظاهر، فإنه عطف الفعل مع جوابه على مثلها من الجملة، وإن لزم عطف الجملة الفعلية على الاسمية، على أن «هل» تستدعي الفعلية، فكأنه عطف الفعلية على مثلها. وفائدة العدول إظهار القصد إلى ترجي الشفعاء، وأنه أهم شيء عندهم حيثئذ، ليتخلصوا من تلك الورطة».

فالجملة الاسمية ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾ حلت محل الجملة الفعلية التي لا يجوز تقديرها في هذا الموضع، لما يترتب عليه من فساد المعنى، على أن «هل» دالة على استدعاء الفعل أكثر من استدعاء الهمزة له، كما ذكر السكاكي<sup>(٣)</sup>، فصارت الجملة الاسمية هنا بمثابة الجملة الفعلية، فحسن عطف الفعلية عليها، وفائدة العدول عن الفعلية إلى الاسمية في هذا الموضع القصد إلى ترجي الشفعاء، وبيان أهميته.

\* \* \*

(٢) وقد يعكس فتوضع الجملة الفعلية موضع الجملة الاسمية لتصوير الفعل وتمثيله واستحضاره، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ط يُخْرِجُ الْحَى مِنَ الْمَيِّتِ

(١) الكشاف (٦: ٤٠٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٠٢-٤٠٣).

(٣) انظر: مفتاح العلوم (الطبعة الحلبية الأولى)، ص ١٤٩.

وَمُخْرِجُ الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ ﴿ [الأنعام: ٩٥]، حيث نقل<sup>(١)</sup> الطَّيْبِيُّ بتصرف عن صاحب «الانتصاف» قوله: «قياس الآية أن تكون الصفات باسم الفاعل، كقوله: «فَالِقُ الْحَبِّ»... وإنما عدل إلى صيغة المضارع في «مُخْرِجُ» ليدل على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره، وإخراج الحي من الميت أولى في الوجود، وأعظم في القدرة، فكانت العناية به أتمَّ، ولذلك جاء مقدماً في مواضعه، وحَسَّنَ عطفُ الاسم على الفعل المضارع، لأنه في معناه».

الشاهد في قول «الانتصاف» هو قوله: «عدل إلى صيغة المضارع في ﴿مُخْرِجُ﴾ ليدل على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره». فقد وضعت الجملة الفعلية ﴿مُخْرِجُ الْحَيِّ﴾ مِنْ الْمَيْتِ ﴿ موضع الجملة الاسمية، لتصوير عملية إخراج الحي من الميت، وتمثيلها واستحضارها باستمرار، لأن الجملة الفعلية تدل على التجدد والاستمرار، بخلاف الجملة الاسمية، فهي دالة على الثبوت.

وقد نقل الفاضل اليميني<sup>(٢)</sup> هذا النص بلفظه عن الطَّيْبِيِّ، دون أن ينسبَه لأحد، كما أن السعد<sup>(٣)</sup> لخصه بقوله: «إنما عدل في إخراج الحي إلى الفعل استحضاراً له، لكونه أولى في الوجود، وأعظم في القدرة».

\* \* \*

#### رابعاً - الالتفات:

وقد عدّه الطَّيْبِيُّ<sup>(٤)</sup> من المحسنات البديعية الراجعة إلى المعنى، وعرفه بأنه «هو:

(١) فتوح الغيب (٦: ١٧٠-١٧١). وانظر: الانتصاف بهامش الكشاف (٢: ٣٧-٣٨).

(٢) انظر: تحفة الأشراف، ج ١، قسم الدراسة، ص ١٨٤.

(٣) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف - قسم الدراسة، ص ١٥٦.

(٤) انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق (١٥٨-١٦٠).

الانتقال من إحدى الصيغ الثلاث - أعني: الحكاية، والخطاب، والغيبة - إلى الأخرى منها، لمفهوم واحد، رعايةً لنكتة»، وجعلته ستة أقسام:

- (١) من الغيبة إلى الخطاب.
- (٢) من الخطاب إلى الغيبة.
- (٣) من الحكاية إلى الغيبة.
- (٤) من الغيبة إلى الحكاية.
- (٥) من الخطاب إلى الحكاية.
- (٦) من الحكاية إلى الخطاب.

وقد ورد في حاشية الطيبي على «الكشاف» أمثلة لبعض هذه الأقسام، هي:

(١) الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، كما في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ \* هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١-٢]، حيث يقول الطيبي<sup>(١)</sup>: «ونبه بذكر الامتراء، والعدول من الغيبة في قوله: «بربهم» إلى الخطاب في قوله: ﴿أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ على التنبيه عن رقدة الغفلة والجهالة، وأن دلائل الأنفس أقرب الدلائل وأدق، وهي التي يضطر معها الناظر إلى المعرفة التامة».

فالالتفات في الآيتين من الغيبة إلى الخطاب لنكتة بلاغية هي التنبيه كما ذكر.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ١٥).



(٢) الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، كما في قوله تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا﴾ [الأنعام: ٩١]، حيث جعل الطَّيْبِي (١) قراءة من قرأ «يَجْعَلُونَهُ» بالياء المثناة التحتانية «محمولةً على الالتفات، كأنهم جُعِلُوا بُعْدَاءَ لَتلك الفعلة القبيحة» يعني: الالتفات من مخاطبة الرسول ﷺ لهم في الآية نفسها بقوله: ﴿مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ﴾ إلى الغيبة بقوله: «يجعلونه». وقد أخذ السعد ذلك عن الطَّيْبِي، وتصرف في عبارته، فقال (٢): «جُعِلُوا غُيْبًا، لارتكابهم شناعة ذلك الفعل».

\* \* \*

(٣) الالتفات من الغيبة إلى الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بعد قوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، حيث يقول الطَّيْبِي (٣): «رَبِّي معنى التعظيم بالالتفات من الغيبة إلى التكلم، وإيثار ضمير الجمع المؤذن بالتعظيم»، فقد انتقل من الغيبة في ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ﴾ إلى الحكاية أو التكلم، بقوله: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا﴾ بهدف التعظيم.

\* \* \*

(٤) الالتفات من الخطاب إلى الحكاية، كما في قوله تعالى حكايةً على لسان شعيب عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْنَاكُمْ رَسُولَنَا رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَأَ عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣]، حيث يقول الطَّيْبِي (٤): «كان من حق الظاهر أن

(١) فتوح الغيب (٦: ١٥٨).

(٢) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف: قسم الدراسة، ص ١٥٢.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٩٧).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٤٨١).

يقول: وكيف يشتد حزنك؟... لكنه التفت، وقال: وكيف يشتد حزني؟». فالطَّيِّبِي يرى أن في قول شعيب عليه السلام ﴿فَكَيْفَ ءَاسَى﴾ التفاتاً من الخطاب إلى الحكاية، ذاهباً إلى أنه يكون من التجريد «إذا كان الخطاب مع نفسه، أما إذا كان مع غيره فلا يكون من التجريد»، ولعل الأرجح أن يكون قول شعيب عليه السلام: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ بعد قوله: ﴿يَقُومُوا لِقَدَّابِلَغْنُكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ من قبيل الرجوع، لا من قبيل الالتفات، ولا من قبل التجريد، كما سأبين ذلك لدى الحديث عن «التجريد» في علم البديع<sup>(١)</sup>.



### خامساً - الأسلوب الحكيم:

وقد عرفه الطَّيِّبِي في الحاشية<sup>(٢)</sup> بأنه: «تلقي المخاطب بغير ما يترقب»، علماً بأنه قلما يحفل في الحاشية بالتعريفات، وهذه هي المرة الأولى التي يلجأ فيها الطَّيِّبِي إلى تعريف المصطلحات البلاغية، فيما أقوم بتحقيقه من حاشيته على «الكشاف».

وقد جاء ذلك في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ صَلَاحًا مِّنْ رَبِّيَّءَ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِءُ مُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٧٥]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (صح قولهم: ﴿إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِءُ مُؤْمِنُونَ﴾ جواباً عن: «أتعلمون أن صالحاً مرسل»؛

(١) يراجع «التجريد» في الفصل السادس من الدراسة.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٥٢).

(٣) الكشاف (٦: ٤٥٢).

[لأنهم<sup>(١)</sup>] سألوهم عن العلم بإرساله، فجعلوا إرساله أمراً معلوماً... وإنما الكلام في وجوب الإيـان به).

ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «حاصل الجواب أنه من باب الأسلوب الحكيم»، ثم يعرفه بما سبق.

وقد اقتضى كل من عمر الفارسي، وقطب الدين الرازي، أثر الطيبي في ذلك، فقال الأول<sup>(٣)</sup> في معرض تفسير هذه الآية: «إشارة إلى أن الجواب من الأسلوب الحكيم». وقال الثاني<sup>(٤)</sup>: «أجاب بأن المؤمنين جعلوا إرساله معلوماً محققاً... وكأنهم قالوا: لا كلام لنا في إرساله، وإنما الكلام في الإيـان به، فنحن به مؤمنون، وهذا الجواب من الأسلوب الحكيم».

وقد ذكر الطيبي في كتابه «التبيان في البيان»<sup>(٥)</sup> هذا التعريف نفسه للأسلوب الحكيم، وزاد عليه بيان الغرض منه، وهو التنبيه بالجواب على هذا الأسلوب «على أنه أولى بالقصد»، واستشهد بالآية السابقة نفسها في هذا الموضع. وأدرج هذا الفن البلاغي تحت ألوان المحسنات البديعية التي ترجع إلى المعنى.

\* \* \*

ومن أمثلة الأسلوب الحكيم التي وقف عندها الطيبي في الحاشية: قوله تعالى:

(١) إضافة مني لربط الكلام.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٥٢).

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف - قسم التحقيق، ص ٨٥٤.

(٤) حاشية قطب الدين الرازي على تفسير الكشاف، ج ٢، قسم الدراسة، ص ١٤٣-١٤٤.

(٥) انظر: قسم التحقيق منه، ص ١٦٥-١٦٧.

﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (يحتمل أن يكون تمام الجواب عند قوله: ﴿قُلْ اللَّهُ...﴾ وأن يكون ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ هو الجواب، لدلالته على أن الله عز وجل إذا كان هو الشهيد بينه وبينهم فأكبر شيء شهادة شهيد له).

ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «أي: المجموع، فعلى هذا هو من الأسلوب الحكيم، يعني: شهادته معلومة، كما سبق، لا كلام فيه، وإنما الكلام في أنه شاهد لي عليكم، مبيّن لدعواي بإزالة هذا الكتاب الكريم»، أي: أن مجموع قوله تعالى: ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ... وَمَنْ بَلَغَ﴾ هو من الأسلوب الحكيم كما بين.

وقد أخذ الفارسي<sup>(٣)</sup> هذا الرأي عن الطيبي، فقال: «إن جعل الكلام بمجموعه الجواب فهو من الأسلوب الحكيم، لأن الوهم لا يذهب إلى أن هذا الشاهد يحتمل أن يكون من غيره تعالى بل الله، في أنه يشهد لنبوته».

ولخص السعد<sup>(٤)</sup> قول الطيبي، فذكر أن هذا الجواب «يشبه الأسلوب الحكيم، كأنه قيل: معلوم أن الله هو الأكبر شهادة، لكن الكلام الأنسب بالمقام هو الإخبار بأن الله شهيد لي، ليتج مع قولنا: «الله أكبر شهادة»، أن الأكبر شهادة شهيد لي».

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ٤٥).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٦).

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف - قسم التحقيق، ص ٧٨٦.

(٤) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف - قسم الدراسة، ص ١٥٥.

## سادساً: القلب:

«هو أن يُجَعَلَ أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه»<sup>(١)</sup>، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلِيٌّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] على القراءة المشهورة في ﴿عَلِيٌّ﴾ بالألف المقصورة غير المنقوطة، حيث يذكر الزمخشري<sup>(٢)</sup> في هذه القراءة أنها (لا تخلو من وجوه، أحدها: أن تكون مما يُقَلَّب من الكلام لأمن الإلباس). ويعقب الطيبي<sup>(٣)</sup> على ذلك بقوله: «لا تخلو صحة القراءة المشهورة من وجوه، أحدها: أن يكون من باب القلب، كقولهم: «عرضت الناقة على الحوض»، فحقها: «حَقِيقٌ عَلِيٌّ إِلَّا أَقُولَ»، كما عليه قراءة نافع، فقلب، كما قلب في قول الشاعر:

وَتَلَحَّقْتُ خَيْلٌ لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا      وَتَشَقَّى الرَّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ<sup>(٤)</sup>

فأصل المعنى في الآية: «حَقِيقٌ عَلِيٌّ» - بالياء المعجمة في ﴿عَلِيٌّ﴾ كما هي قراءة نافع - إلا أنه قلب، فقال: ﴿عَلِيٌّ﴾، وكذلك في قول خدّاش بن زهير، الأصل أن يقول: «وَتَشَقَّى الضِّيَاطِرَةُ الْحُمْرُ بِالرَّمَاحِ»، ولكنه عكس، فقال: «وَتَشَقَّى الرَّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ»، والغرض المبالغة في كلا الموضوعين.

وقد نقل الفاضل اليمني<sup>(٥)</sup> هذا القول عن الطيبي بنصه.

\* \* \*

(١) مختصر المعاني - للسعد (١: ١٥٧).

(٢) الكشف (٦: ٥٠١).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٠١).

(٤) الهوادة: الصلح. والضياطرة: جمع ضيطر، وهو: الرجل الذي لا غناء عنده. والحمر: العجم، لأن

الشقرة غلبت عليهم - انظر: فتوح الغيب (٦: ٥٠١).

(٥) انظر: تحفة الأشراف، ج ١، قسم الدراسة، ص ١٨٣.

## سابعاً - التغليب:

وعرّفه الطّبيّ<sup>(١)</sup> بأنه: «ترجيح أحد المعلومين على الآخر، وإطلاق لفظه عليهما»، وجعله من المحسنات المعنوية.

وقد توقف عند أمثلة له في الحاشية، منها قوله تعالى في مقام ذكر الأنبياء من ذرية إبراهيم عليهم السلام: ﴿وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦]، حيث يقول الطّبيّ<sup>(٢)</sup>: «ذكرنا عن «جامع الأصول» أن يونس أيضاً من ذرية إبراهيم، فبقي لوط خارجاً منها، ولما كان ابن أخيه، وآمن به، وهاجر معه، أمكن أن يُجعل من الذرية على سبيل التغليب».

ف«لوط» عليه السلام ليس من ذرية إبراهيم على الحقيقة، ولكن الله سبحانه ذكره في ذلك على سبيل التغليب، لما ذكر الطّبيّ من مبررات.

وقد أخذ اليميني<sup>(٣)</sup> هذا الرأي عن الطّبيّ، فقال: «ولوط - وإن كان ابن أخيه - لكنه جعل من ذريته على سبيل التغليب».

وقطب الدين الرازي<sup>(٤)</sup> نقل هذا الرأي، وادّعاه لنفسه، بقوله: «فإن قلت: ذكر من جملتهم لوطاً، ولم يكن من ذرية إبراهيم، فنقول: كان ابن أخيه، وآمن به، وهاجر معه إلى الشام، فجعل من ذريته على سبيل التغليب». والنقل من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى مزيد توضيح.

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٦٤.

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٥٢-١٥٣).

(٣) تحفة الأشراف، ج ١، قسم الدراسة، ص ١٨٦.

(٤) حاشية قطب الدين الرازي على الكشاف، ج ٢، قسم الدراسة، ص ١٤٥.

## الفصل الخامس

### دراسة حول جهود الطّبي في علم البيان

وفيه ثلاثةُ مباحث:

المبحث الأول: التشبيه

المبحث الثاني: المجاز

المبحث الثالث: الكناية والتعريض





## علم البيان

تعريفه ومباحثه:

يعرّف الطّبيي<sup>(١)</sup> علم البيان بأنه: «معرفة إيراد المعنى الواحد في الطرق المختلفة الدلالة بالخفاء على مفهومها تفادياً عن الخطأ في التطبيق، لتتام المراد».

وهذا هو تعريف السكاكي<sup>(٢)</sup> نفسه لعلم البيان، الذي قال عنه: «هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالتقصان، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتتام المراد منه».

وقد جعل الطّبيي<sup>(٣)</sup> «مرجع البيان إلى اعتبار المبالغة في إثبات المعنى للشيء، وذلك إما على طريقة الإلحاق، أو الإطلاق، والثاني إطلاق الملزوم على اللازم، أو عكسه».

ويقصد الطّبيي بـ«الإلحاق»: فن التشبيه، الذي جعله أصلاً مستقلاً، وبـ«الإطلاق»: المجاز والكناية، تبعاً للانتقال من الملزوم إلى اللازم أو عكسه.

وقد تناول الطّبيي في حاشيته على «الكشاف» فنون البيان المختلفة، بشكل تطبيقي، ونذكر فيما يلي نماذج لها وفقاً للترتيب الذي أشار إليه الطّبيي نفسه.

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٩٢.

(٢) مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ١٦٣.

(٣) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٩٢.

## المبحثُ الأول

### التشبيه

#### مفهومُ التشبيه و غرضُه:

يقول الطَّيِّبِي (١): «اعلم أن التشبيه: عدول عن أصل المعنى، ورؤمٌ للمبالغة، فإنك إذا أردت المبالغة في قولك: زيد شجاع، قلت: «زيد كالأسد»؛ لأنك في التشبيه تقصد محاولة إبراز المشبه في صورة المشبه به، ليثبت في النفس خياله، فيكون أدخل في الروعة، وأكثر في الدلالة من أصل المعنى».

ويكشف الطَّيِّبِي بهذا الكلام عن مفهوم التشبيه و غرضه، وإن لم يعرفه، فهو غير مَعْنِيٍّ هنا بالتعريف، وإنما هو مَعْنِيٌّ بالتطبيق.

أما تعريف التشبيه عنده فهو: «وصف الشيء بمشاركته الآخر في معنى» (٢).

\* \* \*

- التشبيه المقلوب: المؤلف أن يشبَّه الشيءُ بالشيء إذا كانت الصفة المراد إبرازها هي في المشبه به أبرز منها وأوضح في المشبه. وإذا كان العكس فالتشبيه مقلوب لهدف بلاغي، كما في قوله تعالى: ﴿ وَذَرِ الَّذِينَ أَخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا ﴾ [الأنعام: ٧٠]،

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٦٦).

(٢) التبيان في البيان قسم التحقيق، ص ٩٣.

حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup> في معرض تفسير الآية: ﴿اتَّخَذُوا دِينَهُمْ﴾ الذي كان يجب أن يأخذوا به ﴿لِعِبَابٍ وَهَوًّا﴾؛ وذلك أن عبادة الأصنام، وما كانوا عليه... من باب اللعب واللهو، واتباع هوى النفس... أو ﴿اتَّخَذُوا﴾ ما هو لعب وهو من عبادة الأصنام وغيرها ديناً لهم... أو ﴿اتَّخَذُوا دِينَهُمْ﴾ الذي كُفِّوه... وهو دين الإسلام ﴿لِعِبَابٍ وَهَوًّا﴾.

ويوضح الطيبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «اعلم أن الوجه الأول محمول على معنى قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]؛ لأن الأصل: «من اتخذ هواه كالألهة» نزل أمر الهوى والشهوات في متابعة ما يدعوهم إليه منزلة الإله الواجب العبادة، ثم قيل: ﴿مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَهُ﴾، فقدم المشبه به على المشبه، عكساً للتشبيه رَوْماً للمبالغة، وإيداناً بأن الهوى في باب استحقاق العبادة أقوى من الإله... فكذلك حكم هذه الآية، شُبِّهَ أولاً ما بَنَوْا عليه نِحلتهم من عبادة الأصنام.. بالدين الذي يجب على كل أحد أن يتحل به، فيتفجع به عاجلاً وآجلاً، ثم سُمِّيت تلك النحلة باللعب واللهو لكونها مبنية على قاعدة التشهي، وأنهم لا ينتفعون بها، بل يتضررون من أجلها، ثم قَدِّم المشبه به على المشبه للمبالغة المذكورة».

ففي الآية - على الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري - تشبيه مقلوب، حيث جُعِلَ الدِّينُ لعباً وهواً بهدف المبالغة في إظهار تمسك المشركين بما هم عليه من عبادة الأصنام وغيرها، تماماً كما في قوله تعالى: ﴿اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَهُ﴾ إذ الأصل: اتخذ هواه آلهة، ولكن قَلْبَ التشبيه رَوْماً للمبالغة.

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ١٢٩-١٣١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٣٠).

## تقديم المشبه به على المشبه:

قد يقدّم المشبه به على المشبه، لغرض بلاغي، ولكن يبقى التشبيه على أصله، فلا يكون مقلوباً، كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، حيث يذكر الطيّبي<sup>(١)</sup> أن «هاهنا نكته سرّية، وهي أنه تعالى قدّم في قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ المشبه به على المشبه، لينبّه العاقل على أن قضاء الشؤون لا يخالف القدر والعلم الأزلي البتّة».

فالتشبيه في الآية باقٍ على أصله، أي: أن إعادة الخلق هيّنة سهلة كإنشائهم وبدء خلقهم، وكل ما في الأمر أن المشبه به قدم على المشبه في التراكيب للتشبيه على توافق القضاء والقدر.

وقد نقل العلامة الألوسي<sup>(٢)</sup> قول الطيّبي هذا عند تفسير الآية.

\* \* \*

## أقسام التشبيه:

ينقسم التشبيه - باعتبار طرفيه، ووجه الشبه فيه، وأداته - أقساماً عديدة مقرّرة عند البلاغيين ومنهم الطيّبي. ولكن الطيّبي لم يتناول في الحاشية أنواع التشبيه كلّها، ولم يتحدّث عنها حديثاً نظرياً، بل تناول بعض ألوان التشبيه المفرد والتشبيه المركّب، سواء من جهة الوجه أو من جهة الطرفين، لذا سأقتصر على الحديث عما تناوله في الحاشية، مع إيراد بعض نماذجه.

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٧٠).

(٢) انظر: تفسير الألوسي (٨: ١٧٧).

## أقسام التشبيه باعتبار طرفيه:

(١) تشبيه المفرد بالمفرد: وهو ما كان طرفاه مفردين، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلِيُسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، إذ ينبه الطيبي إلى أن «ما» في ﴿مَّا يَلِيُسُونَ﴾ إما: موصولة، أو مصدرية. وعلى الثاني: فإن «ما» - كما يقول الطيبي<sup>(١)</sup> - «مفعول مطلق، والكلام فيه تشبيه. وحيث أن لبس الله غير لبسهم... والمراد بـ«اللبس»: الكفر في أمر آيات الله».

فإذا كانت «ما» في الآية مصدرية كان التقدير: للبسنا عليهم لبسهم، أو لبسنا مثل لبسهم، فيكون في الكلام تشبيه طرفاه مفردان. ولما كانت أداة التشبيه محذوفة، وكذا وجه الشبه، فهو تشبيه بليغ. أما طرفا التشبيه فهما: لبس الله على الكفار، وهو المشبه، ولبس الكفار، أي: كفرهم في أمر آيات الله، وهو المشبه به.



## التشبيه المفرد الحسي:

تحدث الطيبي عن التشبيه المفرد الحسي في معرض تفسير قوله تعالى في حق بلعام عالم بني إسرائيل: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَنُكِنِّيهِ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ نَحِمَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثَ أَوْ تَرَكَهُ يَلْهَثَ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].

وقد ذكر الزمخشري<sup>(٢)</sup> في معنى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ﴾ ثلاثة أقوال، منها:

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٠).

(٢) الكشاف (٦: ٦٦٩).

أنه (لما دعا بلعم على موسى عليه السلام خرج لسانه، فوقع على صدره، فجعل يلهث كما يلهث الكلب).

وذكر الطيبي<sup>(١)</sup> أن التشبيه - على هذا القول - «مفرد حسي، وقوله: ﴿إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ جملة استئنافية مبيّنة لحال شبه بلعام بالكلب».

فالطيبي يرى - بناء على ما تقدّم - أن طرفي التشبيه مفردان حسيّان، حيث شبه بلعام بالكلب.

والذي أراه أن التشبيه في الآية مركّب بمركّب، سواء على هذا المعنى، أو على غيره؛ لأن كلا الطرفين هيئته متزعة من متعدّد، فالمشبه: حالة بلعام وقد خرج لسانه، وتدلّى على صدره، فجعل يلهث. والمشبه به: حالة الكلب متدلّياً لسانه، لاهثاً في جميع أحواله.

وإذا سلّمنا مع الطيبي بأن قوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ جملة استئنافية، كما قال، فيحتمل توجيه التشبيه على أنه: مركب بمفرد، كقول أبي تمام<sup>(٢)</sup>:

يا صاحبيّ تقصّياً نظريكمَا      تريا وجوه الأرض كيف تصوّروُ  
تريا نهاراً مُشمساً قد شابهُ      زهرُ الرّيا فكأنّما هو مُقمّرُ

(٢) تشبيه المركّب بالمركّب: وهو ما كان طرفاه كثرتين مجتمعين، كما يقول الخطيب<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: فتوح الغيب (٦: ٦٦٦).

(٢) انظر: الإيضاح - بشرح الصعيدي (٣: ٥٤).

(٣) المصدر نفسه (٣: ٥١).

ومثاله عند الطيبي في الحاشية قوله تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢].  
يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (مثل الذي هداه الله بعد الضلالة بمن كان ميتاً فأحياه...  
ومن بقي على الضلالة بالخابط في الظلمات).

ويبين الطيبي أن في الآية استعارتين تمثيليتين، وتشبيهاً تمثيلياً، ثم يقول<sup>(٢)</sup>: «أما الاستعارة الأولى فيبانها ما قال: (مثل الذي هداه الله تعالى بمن كان ميتاً فأحياه)، والثانية: (مثل من بقي على الضلالة بالخابط في الظلمات لا ينفك منها). والاستعارة الأولى بجملتها مشبه، والثانية مشبه به».

والذي يهمننا في هذا المقام هو قول الطيبي أخيراً: «والاستعارة الأولى بجملتها مشبه، والثانية مشبه به»، مبيناً التشبيه المركب في الآية، حيث حصل التشبيه من جعل الاستعارة الأولى مشبهاً، والثانية مشبهاً به؛ فالمشبه: حال مَنْ هداه الله بعد ضلاله، والمشبه به: حال من يخبط في الظلمات لا يستطيع الخروج منها. مع ملاحظة أن المعنى إنكار أن يكون هذا كذاك، كما يفهم من الاستفهام الإنكاري بالهمزة في الآية.  
وواضح أن طرفي التشبيه مركبان، إذ كلاهما هيئة منتزعة من متعدد.

\* \* \*

### التشبيه والتمثيل:

لقد فرق بعض البلاغيين بين التشبيه والتمثيل، كالشيخ عبد القاهر الجرجاني،

(١) الكشاف (٦: ٦٦٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٣٦).

والسكاكي، والخطيب القزويني. ولكنهم اتفقوا على أشياء في تفريقهم هذا واختلفوا في أشياء أخرى، كما يحلل الدكتور يوسف البيومي<sup>(١)</sup> قائلاً: «اتفقوا على أن وجه الشبه إذا كان عقلياً (غير غرزي) مركباً فهو تمثيلي... وعلى أن الوجه إذا كان مفرداً، حسياً أو عقلياً، فهو غير تمثيلي... واختلفوا فيما إذا كان الوجه مفرداً عقلياً غير غرزي... فهو تمثيلي عند الشيخ عبد القاهر، وغير تمثيلي عند الآخرين... وكذلك إذا كان الوجه مركباً حسياً فالخطيب يرى أنه تمثيلي، ويخالفه الشيخان: عبد القاهر والسكاكي».

والطبي أيضاً يفرق بين التشبيه والتمثيل، كما يتضح من كلامه عند تفسير قوله تعالى في حق بلعام، عالم بني إسرائيل، زمن موسى عليه السلام: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

يقول الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (وكان حقُّ الكلام أن يقال: ولو شئنا لرفعناه بها، ولكنه أخلد إلى الأرض، فحططناه، ووضعنا منزلته، فوضع قوله: ﴿مَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ﴾ موضع: حططناه أبلغ حط).

ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٣)</sup>: «اعلم أن التشبيه: عدول عن أصل المعنى، ورؤم للمبالغة، فإنك إذا أردت المبالغة في قولك: زيد شجاع، قلت: «زيد كالأسد»؛ لأنك في التشبيه تقصد محاولة إبراز المشبه في صورة المشبه به ليثبت في النفس خياله، فيكون أدخل في الروعة، وأكد في الدلالة من أصل المعنى، وهاهنا الأصل - كما قال -

(١) التشبيه والتمثيل، طبعة عابدين ١٩٧٣م، ص ١٦-١٧.

(٢) الكشاف (٦: ٦٦٩).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٦٦).



(حطّطناه أبلغ حط)، فوضع التمثيل مقامه، لِيُخَيَّلَ إِلَى السامع خيالاً في غاية الضُّعَة والخسّة... فإن قلت: نسبة التمثيل إلى أصل المعنى من أيّ قبيل هو؟ قلت: من قبيل الكناية، وأخذ الزبدة والخللاصة من المجموع، من غير اعتبار مفرداته... والتمثيل الأول مركّب عقلي؛ لأنه اعتبر من المجموع الضُّعَة والخسّة، شبه بلعام، من حيث إنه مال من المرتبة العالية ومنازل الأبرار من العلماء، إلى أسفل السافلين، والميل إلى الدنيا وحطامها، بالكلب في الحالتين معاً. والوجه هو الزبدة والخللاصة من الضُّعَة والخسّة. وإليه أشار بقوله: (لأن تمثيله بالكلب في أحسن أحواله وأذناها في معنى ذلك)، أي: حطّطناه أبلغ حطّ. وعلى الثاني مركّب وهمي؛ لأنه توهم في الوجه متعدداً، وهو عدم تغيير حال الضُّعَة في حالتَي الإغراء والتَّرك. وهو المراد من قوله: (إن وعظته فهو ضالّ، وإن لم تعظه فهو ضالّ).

وإنما أوردت هذا النص، على طوله، لأهميته في تقرير ما بعده، ولأن بعض أصحاب الحواشي على «الكشاف» - بعد الطيبي - اعتمدوا عليه، كاليميني<sup>(١)</sup> الذي نقله بنصه، والسعد<sup>(٢)</sup> الذي لخّصه وتصرف فيه، مع الحفاظ على معناه وفكرته.

فالتمثيل، عند الطيبي<sup>(٣)</sup>، من أنواع التشبيه، «وهو: ما كان الوجه فيه منتزعاً من عدّة أمور متوهمة... وهو مستند إلى قصة متوهمة أو شبهها»، وبذلك فهو يغيّر الحقيقي. ولعل الطيبي متأثر - فيما ذكر - بالسكاكي<sup>(٤)</sup>، الذي يرى «أن التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي، وكان منتزعاً من عدّة أمور، حُصّ باسم التمثيل».

(١) انظر: تحفة الأشراف ج ١ - قسم الدراسة، ص ٢٢٩.

(٢) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف - قسم الدراسة، ص ١٧٧.

(٣) انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٩٩.

(٤) مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٣٤٦.

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني<sup>(١)</sup> من التفريق بين التشبيه والتمثيل، من جهة أن «التشبيه عام، والتمثيل أخص منه، فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلاً». والتشبيه عنده - إذا كان الشبه فيه محصلاً بضرب من التأول، كان تمثيلاً، وإذا كان بيناً لا يحتاج فيه إلى تأول، كان تشبيهاً، سواء كان مفرداً أو مركباً.

والطبيي متفق كذلك مع الخطيب في اعتبار التشبيه تمثيلاً إذا كان وجه الشبه فيه مركباً عقلياً، ولكنه يخالفه إذا كان الوجه مركباً حسيماً، فهو تمثيل عند الخطيب، وغير تمثيل عند الطبيي، لأن التمثيل عند الخطيب<sup>(٢)</sup>: ما كان «وجهه منتزعاً من متعدد: أمرين أو أمور» بغض النظر عن كونه حقيقياً، أو غير حقيقي، بخلاف الطبيي، الذي يرى - كالكسكاكي - أن التمثيل: ما كان وجهه مركباً متوهماً أو غير حقيقي.

فالتشبيه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ يكون تمثيلاً إذا كان المعنى ما قاله الزمخشري: (إن وعظته فهو ضالاً، وإن لم تعظه فهو ضال)، لأن الوجه منتزع من عدة أمور متوهمة، وهو: «تغيير حال الضعة في حالتها الإغراء والتترك». ويكون التشبيه عند الطبيي مركباً عقلياً إذا كان المعنى ما قاله الزمخشري: (فصفته التي هي مثل في الخسة والضعة كصفة الكلب في أخس أحواله وأذلها)، إذ الوجه «هو الزبدة والخلاصة من الضعة والخسة».

\* \* \*

ومن المواضع التي ميّز فيها الطبيي بين التشبيه والتمثيل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا

(١) انظر: أسرار البلاغة، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي (الطبعة الأولى دار الطباعة المحمدية) (١: ١٩٠-١٩٨).

(٢) الإيضاح - بشرح الصعيدي (٣: ٥٧).

مِن دُورِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى أُمَّتِنَا ﴿[الأنعام: ٧١]﴾، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (محل الكاف في قوله: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ﴾ النصب على الحال).

وأورد الطيبي<sup>(٢)</sup> قول صاحب «الفرائد»: «حاصل هذا الكلام: نُردّ في حال إشباهنا... ويمكن أن يقال: الكاف منصوب المحل على المصدر»، وعقب عليه بقوله: «التشبيه - على أن يكون حالاً - من التمثيل؛ شبه حال من خلص من الشرك، ثم نكص على عقبيه، بحال من ذهب به الغيلان في المهمة، بعد ما كان على الجادة المستقيمة، وعلى أن يكون مصدراً يكون من المركب العقلي».

فالتشبيه على الأول تمثيل؛ لأن الوجه منتزع من عدة أمور متوهمة، أما على الثاني فهو مركب عقلي، لأن وجه الشبه منتزع من أمور عدة، وطرفا التشبيه عقليان، إذ التقدير: نُردّ رداً مثل ردّ الذي استهوته الشياطين.

وهكذا يبدو لنا أن رأي الطيبي كراي السكاكي تماماً في التفريق بين التشبيه والتمثيل، وعليه يكون اتفاهه واختلافه مع عبد القاهر والخطيب في هذه القضية، كاتفاق السكاكي واختلافه معها.



(١) الكشاف (٦: ١٣٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٣٦).

## المبحثُ الثاني المَجَاز

- بين الحقيقة والمجاز:

إذا استعمل اللفظ أو الكلمة فيما وضع له في اصطلاح التخاطب<sup>(١)</sup>، كان حقيقة، وإلا كان مجازاً.

وقد درس الطيبي في حاشيته الحقيقة والمجاز بشكل تطبيقي، وعرض لنوعي المجاز. ولكنني قبل أن أورد نماذج من ذلك أودّ أن أحقق القول في مسألة عدّها الطيبي من المجاز فقط، وهي تحتمل الحقيقة كذلك.

فقد وقف الطيبي طويلاً عند قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وأورد نقولاً كثيرة عن المفسرين، وحاور الإمام فخر الدين الرازي، ذاهباً إلى أن ﴿الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ في الآية مجاز لا حقيقة، بخلاف ما ذهب إليه الرازي. وأوردُ فيما يأتي ما أورده الطيبي - على طوله - ليتبين وجه الصواب في الأمر.

قال الطيبي<sup>(٢)</sup>: قال الإمام: «إن النور هاهنا عبارة عن تلك الكيفية الكاملة القوية،

(١) انظر: الإيضاح - بشرح الصعيدي (٣: ٨٤).

(٢) فتوح الغيب في الكشف عن فنائع الريب (٦: ٨) وانظر: تفسير الرازي (التفسير الكبير) (١٢: ١٥١).

ثم إنها تقبل السواد قليلاً قليلاً»، وروى الإمام عن الواحدي عن ابن عباس: «الظلمات: ظلمة الشرك والنفاق والكفر. والنور: نور الإسلام». ونحوه عن الحسن. وقال الإمام: «حمل اللفظ على الوجه الأول أولى؛ لأن النور والظلمة حقيقتان في هاتين الكيفيتين المحسوستين، ولأنهما إذا قرنتا بذكر السموات والأرض، لا يفهم منهما غير ذلك».

وقد عقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: «والذي ينصر مذهب الحبر ابن عباس رضي الله عنه الاستعمال والنظم. أما الاستعمال والنظم: فإنه تعالى كلما ذكر لفظ «الظلمات» جمعاً، و«النور» مفرداً، أراد الضلالات والهداية.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَآءُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وقوله تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا﴾ إلى قوله: ﴿كَمَن مَّثَلَهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِمَخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقال تعالى: ﴿الرَّكَتَبُ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١] إلى غير ذلك.

وقال القاضي<sup>(٢)</sup>: الهدى واحد، والضلال متعدد، قال تعالى: ﴿وَأَن هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

الراغب<sup>(٣)</sup>: النور: يعبر به عن العلم والإيمان. والظلمة: عن ضديهما. ووجه ذلك أنه لما كان للإنسان بصران: الحاسة التي في الرأس، والبصيرة في القلب، فكما أن القلب لا يستغني في إدراك ما يدركه إلى ضوء، كذلك البصيرة لا تستغني عن نور

(١) فتوح الغيب (٦: ٩).

(٢) تفسير البيضاوي (٢: ١٧٩).

(٣) المفردات في غريب القرآن - للراغب الأصفهاني، ص ٣١٥، ٣٤٨، ٥٠٨.

التوفيق والإيمان، ويقال لفقد البصرين: عمى، ولفقدان النورين: ظلمة، وأعظمهما ضرراً فقد البصيرة؛ ولهذا قال تعالى: ﴿فَاتَهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، فلم يعدد فقد البصر عمى بالإضافة إلى فقد البصيرة. وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾: يعني بذلك كلا النورين وكلا الظلمتين.

وأما المعنى والنظم: فإن لفظة «ثم» الاستيعادية في قوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تقتضي أن يكون ما قبلها - مما يؤتى منه جميع ما يزيل الشبهة عما بعدها من: الكفر، والعدول عن الحق، إزالة تامة، بحيث لا يبقى معه لأحد ممسك يتشبث به، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢]. وذلك إنما يتم إذا حُمل قوله: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ على نصب الأدلة على معرفة الله وتوحيده، وقوله: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ على وضع الشرائع وإنزال الكتب، وإرسال الرسل، لبيان طرق الضلالات، والإرشاد إلى الطريق المستقيم. ومثله قرّر المصنف في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] حيث قال<sup>(١)</sup>: (شُبِّهَتْ دلالاته على وحدانيته بأفعاله الخاصة، وبها أوحى من آياته الناطقة بالتوحيد، بشهادة الشاهد في البيان والكشف).

وتلخيص المعنى أنه لم يبق - بعد تلك البيانات الشافية، والدلائل الواضحة - حجة وتشبث للراكب على متن الضلال، فبعيد من الناظر المهتدي، بعد ذلك، ألا ينخلع من ضلاله وكفره. ومع ذلك هؤلاء يعدلون به ما لا يقدر على شيء من ذلك.

هذا هو قول الطيبي في هذه المسألة، والذي أراه أن الطيبي أجهد نفسه - من غير

طائل - في الانتصار لما سَمَّاه «مذهب الخبر ابن عباس» في عدّ الظلمات والنور في الآية مجازاً فقط لا حقيقة، ردّاً على الإمام الرازي. وفي ظني - والله أعلم - أن الطَّيْبِيَّ جانبَ الصواب، للأسباب التالية:

(١) الآيات التي استشهد بها الطَّيْبِيَّ، لإثبات أن الاستعمال يقتضي المعنى المجازي للظُّلُمَاتِ والنور كلِّهما وردا متلازمين بهذه الهيئة، تختلف تماماً في سياقاتها ومواضعها عن قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ في سياقه وموضعه؛ إذ إن هذا مقترن بذكر السموات والأرض قبله، بينما في تلك الآيات ورد ذكر الظلمات والنور مستقلين تماماً عن ذكر السموات والأرض، فالقيام في تلك الآيات لا يحتمل إلا المجاز، بخلافه في الآية موطن البحث والنقاش. وكذا يمكن أن يقال بالنسبة للآية التي أوردها وأشار إلى تفسير الزمخشري لها، وهي قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، فهي مختلفة عن قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾. ولعلَّ الطَّيْبِيَّ أنساق إلى ذلك ناسياً أو متناسياً ما يؤكِّد عليه هو نفسه باستمرار من اعتبار المعنى والنظم أو السياق في فهم النص وتوجيهه.

(٢) قول القاضي البيضاوي، الذي أورده الطَّيْبِيَّ في هذه الموضع، لا علاقة له بهذا الاستدلال.

(٣) قول الراغب الأصفهاني الذي استشهد به الطَّيْبِيَّ كذلك لا ينفي إرادة المعنى الحقيقي للعمى والظلمة والنور، كما أن العبارة الأخيرة منه تفيد جواز كلا النورين وكلا الظلمتين، أي: الحقيقي والمجازي.

(٤) حمل «الظلمات والنور» في الآية على الحقيقة، لا يجوز دون فهم ما فهمه الطَّيْبِيَّ منها؛ إذ خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور، من الآيات العظيمة التي تحمّل الإنسان على الإيمان بالله، تماماً كما أراد الطَّيْبِيَّ، وبالتالي فإن نظم الآية ومعناها يساعدان على حمل «الظلمات والنور» على الحقيقة، كما يساعدان على حملها على المجاز.

(٥) عَرَضَ الإمام الرازي - كما سبق - الوجهين في الآية، وَقَوَّى الوجه الحقيقي، فقال إليه، دون أن يَنْفِي الثاني، علماً بأن عبارته<sup>(١)</sup> في ترجيح الوجه الحقيقي هي: «ولقائل أن يقول: حَمَلَ اللفظ على الوجه الأول أَوْلَى»، وقد تَصَرَّف الطَّبَّي في النص حاذفاً قول الرازي: «ولقائل أن يقول»، وهذا المحذوف، وإن كان يدل على الترجيح، إلا أنه لا يحمل صيغة القطع به ونفي سواه، كما يوجي به نَقْلُ الطَّبَّي.

(٦) جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في معنى ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾: أنه قال<sup>(٢)</sup>: «حَلَقَ الكفر والإيمان، أو الليل والنهار»، فإذا صححت نسبة هذا القول لابن عباس، فهو يرى جواز المعنى الحقيقي في الآية، كجواز المعنى المجازي.

لهذا كله، فإني لا أرى بأساً في حمل ﴿لَطُمْتُ وَالنُّورَ﴾ في الآية على الحقيقة، كما لا أرى بأساً في حملها على المجاز، وإذا كانت الحقيقة تُغني عن المجاز فالحمل عليها أَوْلَى.

\* \* \*

هذا، وإن الطَّبَّي، كغيره من جمهور البلاغيين، لا يميز الجمع بين الحقيقة والمجاز. فعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، يقدر الزمخشري<sup>(٣)</sup> مضافاً محذوفاً قبل الهاء في ﴿فَجَاءَهَا﴾، أي: فجاء أهلها، ولا يفعل مثل ذلك قبل ﴿قَرْيَةٍ﴾، أو قبل ضمير المفعول في ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ في الآية، لأن المضاف إنما يقدر للحاجة. وليس ثمة حاجة - كما قال - لأن القرية تهلك كما يهلك أهلها. وإنما قدرناه قبل الضمير في ﴿فَجَاءَهَا﴾ لقوله: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾.

(١) التفسير الكبير - للرازي (١٢: ١٥١).

(٢) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس - للفيروز آبادي (الطبعة الثانية، المطبعة الأزهرية، ص ٨٤).

(٣) الكشف (٦: ٣٢٠-٣٢١).



ويوضح الطَّيْبِيُّ<sup>(١)</sup> قول الزمخشري هذا، ويورد اعتراض صاحب «الفرائد» عليه، ثم يرد اعتراضه، فيقول: «يعني: إنما يقدر المضاف ضرورة طلب الراجع، ولولاه لكان لنا مندوحة عن التقدير، لصحة إطلاق الهلاك على القرية نفسها، قال صاحب «الفرائد»: إرادة الحقيقة مانعة من إرادة المجاز، وهو «الأهل» هاهنا، فإن كان المراد من ذكر «القرية» هنا «الأهل»، بدليل قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾، امتنع أن يكون مفهوم القرية مراداً، وأن يكون داخلياً في الإرادة.

والجواب: إرادة الحقيقة والمجاز إنما تلزم إذا أريد بالقرية أهلها ونفسها معاً، وليس بذلك، فإننا نقدر المضاف في الثاني لا في الأول، فعلى هذا توجّه الإهلاك إلى الأهل أصالة، ليستلزم إهلاك القرية على الكناية. فكأنه قيل: وكم من قرية أردنا إهلاكها، فأهلكنا أهلها لتبقى معطلة خاوية على عروشها، لتكون عبرة لمن بعدها. فالضمير في ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ وفي ﴿فَجَاءَهَا﴾ راجع إلى «القرية»، وفي ﴿أَوْ هُمْ﴾ راجع إلى «الأهل» المقدر في ﴿فَجَاءَهَا﴾.

وواضح من هذا العرض أن الزمخشري يُجيز جعل القرية وهلاكها في الآية حقيقة، وأنه لا هو ولا الطَّيْبِيُّ يجمعان بين الحقيقة والمجاز، وبالتالي فإن اعتراض صاحب «الفرائد» ليس في موضعه، كما بين الطَّيْبِيُّ، وقد نقل عنه اليميني<sup>(٢)</sup> هذا القول بنصه.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٢١).

(٢) انظر: تحفة الأشراف، ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٧١.

## أولاً - المجازُ المرسل

تعريفه:

تابع الطَّبِيي السكاكي في قسمة المجاز عموماً إلى: لغوي، وعقلي، وعرف اللغوي بأنه<sup>(١)</sup>: «اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بالتحقيق في اصطلاح التخاطب، مع قرينة عدم إرادته»، وهو تعريف السكاكي<sup>(٢)</sup> له كذلك. ومعلوم أن المجاز اللغوي ضربان: مرسل، واستعارة، تبعاً لنوع العلاقة؛ فإن كانت المشابهة فالمجازُ استعارةً، وإن كانت غيرها فهو مرسل. والمرسل نوعان: خالٍ عن الفائدة، ومتضمنٌ لها. والبحث في الثاني منهما، وعلاقاته كثيرة، وفيما يلي نماذج مما عرض له الطَّبِيي منها في الحاشية:

من علاقاته:

(١) السببية، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ﴾ [الأعراف: ٧١] حيث قال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: ﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ﴾، أي: حقَّ عليكم ووجب. فعقب الطَّبِيي<sup>(٤)</sup> على ذلك قائلاً: «يعني استعمال «وقع» في «الرجس والغضب»: مجاز من الوجوب، الذي هو اللزوم من إطلاق السبب، كاستعمال الوجوب الشرعي، لأنه في الأصل للوقوع... ويجوز أن يكون استعارة تبعية».

فإطلاق «وقع» في الآية موضع «حقَّ ووجب» من قبيل المجاز المرسل الذي

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١١٥. وانظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٣٦٢.

(٢) مفتاح العلوم، ص ٣٥٩.

(٣) الكشف (٦: ٤٤٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٤٠).

علاقته السببية؛ لأن الوقوع سبب في الوجوب والاستحقاق. هذا، ويمكن توجيه المجاز في الكلمة نفسها على الاستعارة التبعية، لما بين وقوع الشيء بمعنى تحققه، وبين وجوبه من علاقة المشابهة.

وقد نقل اليميني<sup>(١)</sup> عن الطيبي هذا القول بنصه.

\* \* \*

(٢) المسيبية: كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٥٣]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (ومعنى «فتناهم»... خَدَلْنَاَهُمْ فَأَفْتَنَتْهُمُ). ويوضح الطيبي<sup>(٣)</sup> ذلك بقوله: «أي: وضع «الافتتان» موضع «الخدلان»، إطلاقاً لاسم المسبب على السبب».

والمقصود أن في ﴿فَتَنَّا﴾ مجازاً مرسلأً علاقته المسيبية، إذ أطلقت الفتنة، وأريد الخدلان، والفتنة مسيبة عن الخدلان.

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]. يقول الزمخشري<sup>(٤)</sup>: (هذا القرآن بصائر... أي: حُجَج... أو هو بمنزلة بصائر القلوب). ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٥)</sup>: «يريد أن البصائر هاهنا إما: من إطلاق المسبب على السبب، فإن المراد: هذا حُجَج وبرهان من ربكم، تفتح بها أعين عمي، وقلوب صفر

(١) انظر: تحفة الأشراف، ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٣٤.

(٢) الكشف (٦: ١٠٥).

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٠٥).

(٤) الكشف (٦: ٧٢٧).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٧٢٧).

عن البصيرة. ولما كانت الحجج سبباً لإدراك القلب، قيل: ﴿هَذَا بَصَائِرُ﴾، أو إنها استعارة.

فعلى الوجه الأول يكون في لفظ «بصائر» مجاز مرسل علاقته المسيبية، كما هو واضح من كلام الطيبي. وقد نقل السعد<sup>(١)</sup> ذلك عن الطيبي، فذكر أن «بصائر» على هذا مجاز باعتبار إطلاق المسبب على السبب.

(٣) المحلّية: كما في قوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مَدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦]، حيث يذكر الزمخشري<sup>(٢)</sup> (أن الماء ينزل منها - أي: من السماء - إلى السحاب). ويعلل الطيبي<sup>(٣)</sup> ذلك بقوله: «يعني: قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مَدْرَارًا﴾، وإنما المرسل هو السحاب؛ لأن الماء ينزل من المظلة إلى السحاب».

ففي لفظ «السماء» مجاز مرسل علاقته المحلّية؛ إذ أطلق لفظ «السماء»، وأريد «السحاب»، والسماء محلّ للسحاب.

(٤) الكلية: كما في قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١]. حيث يقول الطيبي<sup>(٤)</sup>: «معنى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾: هذا المقترح، وقد مرّ أن ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ من إطلاق الكل على معظم الشيء».

والمقصود أن في لفظ ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ مجازاً مرسلًا علاقته الكلية؛ إذ أطلق ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ والمراد ما اقترحه الكفار من إنزال الملائكة وتكليم الموتى إياهم، وذلك بعض ما طلبوه من الآيات.

(١) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشاف - قسم الدراسة، ص ١٧٨.

(٢) الكشاف (٦: ٢٤).

(٣) فتح الغيب (٦: ٢٥). ويقصد به بالمظلة: السماء.

(٤) المصدر نفسه (٦: ٢١٤).

وقد نقل اليميني هذا القول عن الطَّيِّبي بتصرف يسير، فقال<sup>(١)</sup>: «معنى ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾: معنى ما اقترحوه في ذلك. و﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ من إطلاق الكل على معظم الشيء».

\* \* \*

## ثانياً - الاستعارة

### تعريفها:

بحث الطَّيِّبي الاستعارة بأنواعها، شارحاً بعضها بأسلوب أدبي.

وقد عرّف الطَّيِّبي<sup>(٢)</sup> الاستعارة بما عرفها به السكاكي، فقال: «هي: أن تذكر أحد طرفي التشبيه، وتريد به الآخر، مدّعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاً عليه بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به من اسم جنسه، أو لازمه، أو لفظ يستعمل فيه».

وقد تجرّي الاستعارة في لفظة مفردة، فتكون: تصرّحية، أو مكنية. أو في التركيب كـلّه فتكون تمثيلية.

### علاقة الاستعارة بالتشبيه:

من المعلوم أن الاستعارة تشبيه حُذِفَ أحد طرفيه، فهي إذاً مبنية على التشبيه، مسبوقة به، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الأعراف: ٥٤]

(١) تحفة الأشراف - ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٣٢.

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٢٢. وانظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)،

يذكر الزمخشري<sup>(١)</sup> أن الله سبحانه وتعالى (سَمَّى ذلك أمراً على التشبيه)، فيوضح الطَّيْبِي<sup>(٢)</sup> قصد الزمخشري، فيقول: «أي: على الاستعارة؛ فإنها مسبوقه به. وبيانه: أنه تعالى جعل هذه الأشياء - في كونها تابعةً لتكوينه، وتصرفه فيها بما شاء - غير ممتنعة عليه، كأنها عقلاء يميزون، قد عرفوا عظمتَه وجلالته، فكما يردُّ عليهم أمره لا يتوقفون عن الامتثال».

هذا، ويصحَّ حمل «الأمر» في هذه الآية على الحقيقة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، على تفسير أن هذه الأجرام العظيمة، والمخلوقات البديعة، مُدَلَّلة منقادة لإرادته كما ذكر شهاب الدين الخفاجي<sup>(٣)</sup>، بعد أن نقل قول الطَّيْبِي السابق بتصرف يسير.

## أنواع الاستعارة:

تتنوع الاستعارة باعتبارات مختلفة. ولما لم يعرض الطَّيْبِي لهذه الأنواع كلها فإنني سأكتفي بذكر ما أورده منها دون تصنيف:

### (١) الاستعارة التصريحية:

وهي: «ما صُرِّحَ فيها بلفظ المشبه به»<sup>(٤)</sup>. هذا، وقد تجري الاستعارة في اسم جنس، فتكون أصلية، أو في فعل، أو صفة، أو حرف، فتكون تبعية.

(أ) ومن أمثلة الاستعارة التصريحية الأصلية قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ

(١) الكشاف (٦: ٤٠٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٠٦).

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤: ٧٤).

(٤) الأستاذ أحمد مصطفى المراغي - علوم البلاغة (الطبعة السابعة - ١٩٧٢م)، ص ٢٧٩.

الْغَيْبِ ﴿ [الأنعام: ٥٩]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (جعل للغيب مفاتيح على طريق الاستعارة). ويوضح الطيبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «يمكن أن تكون الاستعارة مصرحة تحقيقية؛ استعير للعلم المفاتيح، وجُعِلت القرينة إضافتها إلى الغيب. يعني: عنده علوم الغيب. وقوله: (لأن المفاتيح) تعليل لبيان العلاقة، يعني: إنما ساغت استعارة المفاتيح لعلم الله تعالى؛ لأن المفاتيح هي التي يُتوصَّل بها من علم بها وبكيفية فتح المخازن المستوثق منها بالأغلاق، إلى ما في المخازن من المتاع، فعُلم منه أنه تعالى أراد بهذه العبارة أنه هو المتوصَّل إلى المعيّبات وحدّه. وأن تكون استعارة تمثيلية... وإن شئت جعلت الاستعارة في «الغيب» على المكنية، والقرينة: إضافة «المفتاح» إليه على التخيلية».

فقد شبّه علم الله الغيب بالمفاتيح، وحذف المشبه، وهو «العلم»، وصرّح بالمشبه به وهو «المفتاح»، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي للمفاتيح وهي «الغيب»، على سبيل الاستعارة التصريحية. وإنما كانت هذه الاستعارة أصلية لأنها جرت في اسم الجنس وهو «مفاتيح». ووصفها الطيبي بـ«التحقيقية» لأن معناها - وهو «العلم» - متحقّق عقلاً.

وقد ذكر الطيبي في الموضع نفسه أن الاستعارة في الآية يمكن أن تكون تمثيلية كذلك، أو مكنية.

ويلاحظ أن اليميني<sup>(٣)</sup> نقل هذا القول عن الطيبي بنصه، بينما كان قد ذهب اليميني نفسه في حاشيته الأخرى على «الكشاف» التي سماها «دُرر الأصداف» إلى أن الاستعارة في الآية مكنية، على حدّ تعبير الباحث الدكتور عبد الحميد التلب<sup>(٤)</sup>.

(١) الكشاف (٦: ١١٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١١٤).

(٣) انظر: تحفة الأشراف، ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٤٠.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٠ - الحاشية.

أما قطب الدين<sup>(١)</sup> الرازي فقد عدّ الاستعارة هنا من قبيل الاستعارة بالكناية، إذ قال: «شبه الغيب بالخزائن المستوثق منها بالأقفال، وأثبت له مفاتيح على سبيل التخيل».

وسعد الدين<sup>(٢)</sup> التفتازاني تابع القطب على رأيه في هذا الأمر، فذهب إلى أن «الاستعارة بالكناية، تشبيهاً للغيب بالأشياء المستوثق منها بالأقفال، وإثبات المفاتيح، تخيلية، كأظفار المنية».

وليس ثمة خلاف بين هذه الآراء، وإذا كان الظاهر يوحى بوجود خلاف فمرده إلى أمرين، الأول: تفسير كلمة «مفاتيح» في الآية الكريمة، والثاني: موطن إجراء الاستعارة في الآية.

أما المفاتيح فهي إما بمعنى الخزائن، أو بمعنى المفاتيح، يقول أبو السعود العمادي<sup>(٣)</sup>: «المفاتيح: إما جمع مَفْتَح - بفتح الميم - وهو المخزن، فهو مستعار لمكان الغيب، كأنها مخازن خُزِنَتْ فيها الأمور الغيبية، يعلق عليها ويفتح. وإما جمع مِفْتَاح - بكسرها - وهو المفتاح، ويؤيده قراءة من قرأ: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ»، فهو مستعار لما يُتَوَصَّلُ به إلى تلك الأمور بناء على الاستعارة الأولى».

ويقول شهاب الدين الخفاجي<sup>(٤)</sup>: «مَفْتَح - بالفتح -: المخزن والخزانة والكنز،

(١) حاشية قطب الدين الرازي على الكشف - ج ٢، قسم الدراسة، ص ١٦٦.

(٢) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد على الكشف - قسم الدراسة، ص ١٨٣.

(٣) تفسير أبي السعود (٢: ٢٢٢).

(٤) حاشية الشهاب المسماة «عناية القاضي وكفاية الرازي» على تفسير البيضاوي، دار صادر،

بيروت: (٤: ٧٢-٧٣).



لأنه مما يُفتح، فكأنه محلّ الفتح. والفتاح والمفتح - بكسر ميمهما -: آلة الفتح... والأنسب جعله بمعنى الكنز، على أنّ ﴿مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾ من قبيل: «لَجَيْنِ الْمَاءِ»... وعليه، فهو استعارة مكنية وتخييلية، شبه الغيب بأمر مُحْفَظ وتُصَان، وأثبت لها المخازن تخيلاً... إذ شبه الغيب بالأشياء المستوثق منها بالأقفال، وإثباتُ المفاتيح تخييل كأظفار المنية. وأما جعلها تمثيلية فبعيد. وكذا جعل «المفتاح» بمعنى العلم، وجعله قرينة المكنية، بناء على أنه لا يلزم أن يكون حقيقة... أو هو<sup>(١)</sup> استعارة مصرحة، والإضافة إلى الغيب قرينتها، وهذا أسلم من التكلف... وتأييد قراءة «مَفَاتِيحُ» ظاهر، ولذا قيل: إن «مَفَاتِيحُ»: جمع مفتاح، كما قيل في جمع محراب: محارب.

ويقول شهاب الدين الألويسي<sup>(٢)</sup>: «﴿مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾، أي: مفاتيحه، كما قرئ به، فهو جمع: مفتح، بكسر الميم، وهو كمفتاح: آلة الفتح. وقيل: إنه جمع «مفتاح»، كما قيل في جمع محراب: محارب. والكلام على الاستعارة، حيث شبه الغيب بالأشياء المستوثق منها بالأقفال، وأثبت له المفاتيح تخيلاً، وهي باقية على معناها الحقيقي. وجعلها بمعنى «العلم» قرينة المكنية - بناء على أنه لا يلزم أن تكون حقيقة - بعيد<sup>(٣)</sup>، وأبعد منه تكلف التمثيل. وقيل: الأقرب أن يعتبر هناك استعارة مصرحة تحقيقية بأن يستعار لـ «العلم»: «المفتاح»، وتجعل القرينة الإضافة إلى الغيب».

وأما موطن إجراء الاستعارة في الآية، فإذا كان لفظة ﴿مَفَاتِيحُ﴾ فالاستعارة أصلية تصريحية تحقيقية كما سبق بيانه عند الطيبي. وإذا كان لفظة ﴿الغيب﴾ فالاستعارة

(١) عطف على قوله: فهو استعارة مكنية وتخييلية.

(٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٧: ١٧).

(٣) الكلمة: خبر «جعلها».

مكنية، كما ذكر الطيبي أيضاً، وكما يتضح من تحليل القطب الرازي، والسعد التفتازاني، واليميني في «درر الأصداف».

ويتبين مما سبق أن نظرة الطيبي إلى الاستعارة في الآية أشمل من نظرة مَنْ سواه، وأن خياره الأول - بجعل الاستعارة تصريرية تحقيقية - أسلم الخيارات.

(ب) الاستعارة التصريحية التبعية: ومن أمثلة ما وقع منها في الفعل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٦]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾: هب لنا صبراً واسعاً، وأكثره علينا، حتى يفيض علينا ويغمرنا، كما يفرغ الماء إفراغاً).

ويحلل الطيبي هذا التفسير فيقول<sup>(٢)</sup>: «هذا أصل المعنى، فاستُعير له قوله تعالى: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾، فالاستعارة في ﴿أَفْرِغْ﴾ والقرينة ﴿صَبْرًا﴾؛ لأن الصبر لا يستعمل فيه الإفراغ، وهي استعارة تبعية».

ويذكر الطيبي<sup>(٣)</sup> بعد ذلك أن «الاستعارة قد تكون في الصبر، والقرينة «أفرغ»، وهي استعارة مكنية، بناء على قول الزمخشري في معنى الآية: (أو صبب علينا ما يطهرنا) بعد قوله: (هب لنا صبراً واسعاً).

وقد أخذ اليميني<sup>(٤)</sup> هذا القول بنصه عن الطيبي.

(١) الكشاف (٦: ٥١٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥١٦).

(٣) انظر: المصدر نفسه، والكشاف في الموضعين نفسها.

(٤) انظر: تحفة الأشراف - ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٤٠.

وقال بالتصريحية والمكنية، على ما ذكر الطيبي: قطب الدين الرازي<sup>(١)</sup>، وبالتصريحية: السعد<sup>(٢)</sup>، وبالمكنية: الفارسي<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى أن الاستعارة في الآية تصرّحية تبعية إذا وقعت في ﴿أَفْرِغْ﴾، ومكنية إذا وقعت في ﴿صَبْرًا﴾، كما سبق، وأن المكنية أبلغ من التصريحية، لما في المكنية من المبالغة التي لا تكون في التبعية.

\* \* \*

وقد يقع في الكلمة الواحدة استعارة تبعية أو مجاز مرسل، فبينه الطيبي إلى ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَعَغْضَبٌ﴾ [الأعراف: ٧١]، حيث يفسر الزمخشري ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: (أي: حق عليكم ووجب، أو قد نزل عليكم).

ويعقب الطيبي<sup>(٥)</sup> على ذلك قائلاً: «يعني استعمال ﴿وَقَعَ﴾ في «الرجس والغضب» مجاز، من الوجوب، الذي هو اللزوم، من إطلاق السبب، كاستعمال الوجوب الشرعي؛ لأنه في الأصل للوقوع... ويجوز أن يكون استعارة تبعية؛ شبه تعلق الغضب والرجس بهم بنزول جسم من علو، وهو المراد من قوله: (أو قد نزل عليكم)».

وفي قوله تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، يذكر الطيبي<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: حاشية القطب على الكشاف - ج ٢، قسم الدراسة، ص ١٦٧.

(٢) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد - قسم الدراسة، ص ١٨٢.

(٣) انظر: تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف - قسم التحقيق، ص ٨٦٧ - ٨٦٨.

(٤) الكشاف (٦: ٤٤٠).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٤٤٠).

(٦) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٧٢٧).

«أن البصائر هاهنا إما من إطلاق المسبب على السبب... أو أنها استعارة، استعير لإرشاد القرآن الخلق إلى درك الحقائق: البصائر».

وقد نقل اليميني<sup>(١)</sup> هذا النص عن الطيبي كما هو. أما الشهاب الخفاجي<sup>(٢)</sup> فقد ذكر أن قوله تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ﴾ تشبيه بليغ، وجوز فيه الوجهين السابقين. ولعل التشبيه هنا أولى، لكون طرفيه مذكورين وهما: ﴿هَذَا﴾، أي: القرآن الكريم، و﴿بَصَائِرُ﴾.

والاستعارة التبعية عند الطيبي قد تستلزم التمثيلية أحياناً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَفَنَحْنَا عَلَيْهِم بِرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (ومعنى فتح البركات عليهم: تسيروها عليهم، كما ييسر أمر الأبواب المستغلقة بفتحها). ويوضح الطيبي قصد الزمخشري فيقول<sup>(٤)</sup>: (يعني أن الأسلوب من الاستعارة التبعية المستلزمة للتمثيلية... فإنه اعتبر أمر الأبواب وأحوالها، وأطلق التيسير على الفتح بعد تشبيه أحدهما بالآخر، ثم الإفضاء من المصدر إلى الفعل، يدل عليه قوله<sup>(٥)</sup>: (ما معنى فتح البركات؟) سأل عن المصدر، ليشير إلى أن الاستعارة تبعية، والوجه سهولة الوصول إلى المقصود).

فالاستعارة في الآية الفعل «فتح»، وهي تصريحية تبعية، إذ المقصود: يسر، والقربنة «بركات كل شيء». ولكن قول الزمخشري: (كما ييسر الأبواب المستغلقة) يجعل الاستعارة التبعية مستلزمة للتمثيلية كما وضع الطيبي ذلك.

(١) انظر: تحفة الأشراف - ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٤١.

(٢) انظر: حاشية الشهاب (٤: ٢٤٨).

(٣) الكشاف (٦: ٤٨٥-٤٨٦).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٨٥).

(٥) يعني الزمخشري، انظر: الكشاف (٦: ٤٨٥).

وقد نقل الفارسي<sup>(١)</sup> هذا الرأي عن الطيبي بشيء من التصرف، فقال: «قوله: (تيسيرها عليهم كما ييسر أمر الأبواب المستغلقة) دل على بيان وجه الشبه، وهو سهولة التناول. وذكر الأبواب المستغلقة ينشأ من ضرورة الفتح؛ لأن لها مدخلاً في التشبيه، حتى يجعل الاستعارة تمثيلية تبعية».

\* \* \*

وقد تقع الاستعارة التبعية في الحرف كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَنْتَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذُرْكُمُ الْهَتَاكُ﴾ [الأعراف: ١٢٧] حيث يقول الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (لأنه إذا تركهم ولم يمنعهم، وكان ذلك مؤدياً إلى ما دعوه فساداً... فكأنه تركهم لذلك).

ويوضح الطيبي ذلك فيقول<sup>(٣)</sup>: «قوله: (لأنه إذا تركهم) تعليل لما يؤدي إليه عطف ﴿وَيَذُرْكُمُ﴾ على علة الفعل المنكر، وهو: ﴿أَنْتَرُ﴾؛ لأن ترك فرعون موسى وقومه على ما أرادوا يؤدي إلى الفساد في الأرض، وإلى ترك فرعون ألا يعظم، وترك الآلهة بالآ تعبد. فاللام في ﴿لِيُفْسِدُوا﴾ كما في قوله تعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُءِءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. ولهذا قال: «فكأنه تركهم لذلك على التشبيه».

ويريد الطيبي بقوله: «على التشبيه» الاستعارة التبعية في لام «كي» التي معناها التعليل، كقولك: «جتتك لتكرمني» سواء بسواء. لكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه لم يكن داعي فرعون إلى ترك موسى وقومه أن يفسدوا

(١) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف - قسم التحقيق، ص ٨٦١.

(٢) الكشاف (٦: ٥١٧-٥١٨).

(٣) فتح الغيب (٦: ٥١٧).

في الأرض - على حدّ تعبير الملاء من قوم فرعون - غير أن ذلك لما كان نتيجة تركه إياه وقومه، وثمره له، شبه بالداعي الذي يفعل الفاعلُ الفعل لأجله، فهذه اللام حكمها حكم «الأسد»، حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد، كما وضع الزمخشري<sup>(١)</sup> ذلك في قوله تعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُءَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمُ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾.

\* \* \*

## (٢) الاستعارة المكنية:

هي - عند الطيبي<sup>(٢)</sup> - أن يُذكر المشبه، ويراد به المشبه به، دالاً عليه بقرينة المساوي له إليه، أو إضافته على سبيل التخيلية، وذلك بأن تُوهَم المشبه مشبهاً به محضاً، كما تُوهَم اللازم في التخيلية، فيكنّى باسم المشبه عن اسم المشبه به المعنيّ به المتوهَم.

وهذا هو مفهوم السكاكي نفسه<sup>(٣)</sup> للاستعارة المكنية. وقد عرض الطيبي لناذج من الاستعارات المكنية بهذا المفهوم. منها: قوله تعالى حكاية على لسان موسى عليه السلام مخاطباً فرعون: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، حيث ذكر الزمخشري<sup>(٤)</sup> في توجيه معنى القراءة المشهورة في ﴿عَلَيَّ﴾ بالألف المقصورة المهملة، أربعة وجوه، آخرها - وهو الأوجهُ الأَدْخُلُ في نُكْتِ القرآن - كما قال: (أن يُغْرَق موسى في وُصِف نفسه بالصدق في ذلك المقام... أنا حقيق على قول الحق، أي: واجب على قول الحق أن أكون أنا قائله، ولا يَرْضَى إلا بمثلي ناطقاً به).

(١) الكشاف (١٢: ١٢). وقد نقلت منه هذا التوضيح بتصرف.

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ١٢٦.

(٣) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

(٤) الكشاف (٦: ٥٠٣).

ويوضح الطَّيْبِيُّ<sup>(١)</sup> ذلك بقوله: «أي: يبالغ فيه. يعني: كيف يُنسب إليَّ الكذب؟ إذ لو كان الصدق مما يعقل لكان الواجب عليه أن يجعلني قائله، أي: يجتهدُ لتحصيل ما يوجب أن أكونَ أنا قائله، والقائمَ بمصالحه، كما يقوم القيم بمصالح الطفل... فالآية - على هذا - من الاستعارة المكنية».

ومعنى قول الطَّيْبِيِّ هذا أن في قول الحق استعارةً مكنية، إذ شبه «قول الحق» أو «الصدق» برجل، وحذف المشبه به، مع وجود شيء من لوازمه وهو «حقيق»، مبالغةً من موسى عليه السلام في وصف نفسه بالصدق، كما بين الطَّيْبِيُّ.

وقد ذهب الشهاب الخفاجي<sup>(٢)</sup> إلى مثل هذا، وزاد عليه أن في ﴿حَقِيقٌ﴾ استعارة تخيلية. والتخيلية - عند الطَّيْبِيِّ - من لوازم المكنية، كما سبق في تعريفه للاستعارة المكنية، وكما سنرى من خلال بعض الأمثلة اللاحقة.



وقد تحمل العبارة الواحدة استعارتين: تبعية ومكنية، فتُعتبر إحداهما وتُترك الأخرى، تبعاً لمكان وقوعها، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يَمَسُّهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأنعام: ٤٩] حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (جعل العذاب ماساً، كأنه حيٌّ يَفْعَلُ بهم ما يريد من الآلام). فيعقب الطَّيْبِيُّ<sup>(٤)</sup> على ذلك بقوله: «يجوز أن يريد أن الاستعارة واقعة في «المَسِّ»، فتكون تبعية، أو في «العذاب» فتكون مكنية. والظاهر الثاني».

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٠٣-٥٠٤).

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤: ٢٠١).

(٣) الكشف (٦: ٩٢).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٩٢).

فإذا وقعت الاستعارة في الفعل: «يَمَسُّ» كانت تبعية، وقرينتها لفظ «العذاب»، وإذا وقعت في لفظ «العذاب» كانت مكنية، و﴿يَمَسُّهُمْ﴾ قرينتها، حيث ذكر العذاب وهو المشبه، وأريد المشبه به، دالاً عليه بقرينة «المَسِّ»، على مذهب الطَّبَّيِّ في تعريف الاستعارة المكنية.

والطَّبَّيِّ يرجح المكنية على التبعية في الآية، تبعاً لظاهر كلام الزخشي فيها، وتمثيله لها بعد ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: (ومنه قولهم: «لَقِيتُ مِنْهُ الْأَمْرَيْنِ وَالْأَقْوَرَيْنِ» حيث جمعوا جمع العقلاء).

والفارسي مال إلى هذا الرأي متأثراً بالطَّبَّيِّ، فقال<sup>(٢)</sup>: «قوله: (كأنه حيّ يفعل ما يريد من الآلام) فيه إشارة إلى أن الاستعارة المكنية في «العذاب»، لا التبعية».

\* \* \*

وَتُقَارَنُ الاستعارة المكنية بالتخييلية عند الطَّبَّيِّ، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَابَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] يقول الزخشي<sup>(٣)</sup>: (هذا مثل: كأن الغضب كان يغيره على ما فعل).

ويعقب الطَّبَّيِّ<sup>(٤)</sup> على ذلك بقوله: «أي: ليس بحقيقة. وهو استعارة مكنية مقارنة بالتخييلية: شبه الغضب بإنسان يُغْرِي موسى عليه السلام ويقول له: افعل كذا وكذا، ثم يترك كلامه، ويترك الإغواء».

(١) الكشاف (٦: ٩٢). ومعنى الأمرين الأقورين - بنون الجمع: الدواهي العظام.

(٢) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف - قسم التحقيق، ص ٧٩٤.

(٣) الكشاف (٦: ٥٩٥).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٩٥).



ثم يورد رأي السكاكي في الاستعارة، فيقول: «وجعلها صاحبُ «المفتاح»<sup>(١)</sup> استعارةً تبعية؛ لأنه استعار لتفاوت الغضب عن اشتداده إلى السكون إمساك اللسان عن الكلام. والظاهر الأول».

فالتَّطْبِيي يجعل الاستعارة واقعة في كلمة «الغضب» وهي اسم، فجعل «الغضب» مشبهاً، وهو مذكور، وأريد به المشبه به المحذوف، وهو إنسان يُغري موسى عليه السلام بفعل كذا وكذا، حيث كُنِيَ باسم المشبه عن اسم المشبه به المتوهم، والقرينة هي «سَكَت».

والسكاكي يجعل الاستعارة واقعة في الفعل «سكت»، حيث يقول<sup>(٢)</sup>: «فالمستعار منه هو: إمساك اللسان عن الكلام، وأنه أمر معقول. والمستعار له: تفاوت الغضب عن اشتداده إلى السكون، وأنه أيضاً أمر وجداني عقلي. والجامع هو أن الإنسان مع الغضب، إذا اشتد، وجدَّ حالةً للغضب كأنها تغريه، وجدَّه كأنه قد أمسك عن الإغراء».

وقد ذهب الطَّيْبِي إلى أن «الظاهر» هو جعل الاستعارة في «الغضب» على سبيل المكنية. ولعله يريد بقوله: «الظاهر» ما يوافق بيان الزمخشري للآية بقوله السابق: (هذا مثل، كأن الغضب كان يغريه على ما فعل)، إذ يفهم منه أن الزمخشري ينه إلى الاستعارة في الاسم «الغضب» لا في الفعل «سكت»، وإن كان ليس ثمة ما يمنع من ذلك. هذا، وإن السكاكي لم يكن بصدد شرح قول الزمخشري حينما بين الاستعارة في الآية، وإنما ذكرها مثلاً لاستعارة معقول لمعقول في معرض حديثه عن أنواع الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع بينهما. وعليه، فلا خلاف بين الطَّيْبِي والسكاكي في هذه المسألة، بل

(١) انظر: مفتاح العلوم (طبعة الحلبي الأولى)، ص ١٨٤.

(٢) المصدر نفسه في الموضوع نفسه.

إن الطَّيْبِي<sup>(١)</sup> نفسه ذكر الآية مثلاً لهذا النوع من الاستعارة، ونقل عبارة السكاكي السابقة في تحليلها، بتصرف يسير جداً.

والقطب الرازي<sup>(٢)</sup> جوّز وقوع الاستعارتين في الآية، فيقول: «وفي الآية استعارة مكنية، شبه الغضب بإنسان يُغري موسى، ويقول له: قل كذا، وافعل كذا، ثم يقطع الإغراء، ويترك الكلام. ويمكن أن يشبه سكون الغضب بسكوته، فهي استعارة تبعية». ويكاد هذا الكلام لا يختلف، لا سيما في جزئه الأول، عما قاله الطَّيْبِي.

والسعد<sup>(٣)</sup> شرح قول الزمخشري السابق: (هذا مثل)، متأثراً إلى حدّ ما برأي الطَّيْبِي، فقال: «أي: تمثيل لحال سكون الغضب بحال سكوت الناطق الأمر الناهي. ومرجعه إلى كون الغضب استعارةً بالكناية عن الشخص الناطق، والسكوت استعارة تصرّحية عن سكون هيجانه وغلِيانه، لكن في غاية اللطف والبراعة، ونهاية من الفصاحة».

ومعنى كلام السعد هذا أن الاستعارة في الآية مكنية، وقرينتها الاستعارة التصريحية في «سكت». وإذا علمنا أن الاستعارة التخيلية - عند الطَّيْبِي<sup>(٤)</sup> - هي أحد نوعي الاستعارة التصريحية الأصلية، ظهر لنا توافق كلامي الطَّيْبِي والسعد.

### (٣) الاستعارة التخيلية:

تابع الطَّيْبِي السكاكي في جعل الاستعارة التخيلية أحد نوعي الاستعارة التصريحية

(١) انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٣٤.

(٢) حاشية قطب الدين الرازي على تفسير الكشاف، ج ٢، قسم الدراسة، ص ١٦٦.

(٣) تحقيق الجزء الثاني من حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني على الكشاف - قسم الدراسة، ص ١٨٤.

(٤) انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٢٦.

الأصلية، وفي تعريفه إياها كذلك، فقال<sup>(١)</sup>: «التخييلية هي: أن يكون المتروك شيئاً متوهماً محضاً، كما إذا شبّهت المنية بالسَّبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة، تشبيهاً بليغاً، كأنها هو، ثم يتوهم للمشبه ما به قوام المشبه به من لوازمه المناسبة، كالأنياب فيما نحن بصدده، ثم يشبه هذا المتوهم بمثله من المحقق، ثم يطلق اسم المحقق على المتوهم، ثم تضيف إلى المشبه الأول لتكون قرينة مانعة، كما تقول: أنياب المنية الشبيهة بالسبع نُسبت بفلان، أو لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا».

وقد ذكر الطيبي في الحاشية الاستعارة التخيلية مقارنة بالمكنية، أو أن المكنية تستلزمها، كما سبق في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤] حيث قال الطيبي<sup>(٢)</sup>: «استعارة مكنية مقارنة بالتخييلية»، فجعل «سكوت الغضب» استعارة تخيلية تستلزمها الاستعارة المكنية في «الغضب».

\* \* \*

وذكر الطيبي مثل هذا عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، حيث قال<sup>(٣)</sup>: «وإن شئت جعلت الاستعارة في الغيب على سبيل المكنية، والقرينة: إضافة المفتاح إليه على التخييلية».

وكذا عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ [الأعراف: ١٢٦]، على معنى: (صَبَّ عَلَيْنَا مَا يَطَهِّرُنَا) كما ذكر الزمخشري<sup>(٤)</sup>، فتكون «الاستعارة في «الصبر»، والقرينة

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٩٥).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١١٥).

(٤) الكشاف (٦: ٥١٧).

«أفرغ»، وهي استعارة مكنية مستلزمة للتخييلية»، كما قال الطيبي<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

#### (٤) الاستعارة التمثيلية:

وهي من المجاز اللغوي المركب، وحكمها عند الطيبي<sup>(٢)</sup> «أن يكون الجامع في حكم الواحد، وذلك بأن تأخذ وُصف إحدى الصورتين المتزعم من أمور، فتشبهه بوصف صورة أخرى تشابهه، ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به مبالغة، فتكسوها لفظ المشبه به مبالغة من غير تغيير».

وقد عرض الطيبي لنماذج من الاستعارة التمثيلية، يوضحها أو يوضح قصد الزمخشري حينها يحكم على تعبير ما في القرآن الكريم بأنه «تمثيل».

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِمَخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (مثل الذي هداه الله بعد الضلالة... بمن كان ميتاً فأحياه... ومن بقي على الضلالة بالخابط في الظلمات).

ويعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(٤)</sup>: «في الآية استعارتان تمثيلتان... أما الاستعارة الأولى فيبناها ما قال: (مثل الذي هداه الله تعالى بمن كان ميتاً فأحييناه)، والثانية: (مثل من بقي على الضلالة بالخابط في الظلمات لا ينفك منها)».

(١) فتوح الغيب (٦: ٥١٧).

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٣٠.

(٣) الكشاف (٦: ٢٣٣).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٢٣٣).

فالزخشري حينما قال: «مثل الذي هداه الله بعد الضلالة... بمن كان ميتاً فأحييناه» إنما قصد أن في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ استعارة تمثيلية؛ حيث شبه حال من هداه الله بعد ضلاله، وجعل له نوراً يهتدي به بعد أن كان يُحْبَطُ في الظلمات، بحال من أحياه بعد موته، وحينما قال: (ومن بقي على الضلالة بالخاطب في الظلمات) قصد أن في قوله تعالى: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ استعارة تمثيلية أيضاً، حيث شبه حال من بقي على الضلالة فلا يهتدي بحال الخاطب في الظلمات لا يستطيع الخلاص منها، ولا يعرف أين يتجه.

فوجه الشبه في كلتا الاستعارتين في حكم الواحد، أي: أنه صورة متزعة من أمور متعدّدة في كلا طرفي التشبيه، كما ظهر لنا من تحليل الاستعارتين. لذا كانت الاستعارتان تمثيليتين.



### التمثيل والتخييل:

التخييل من مستلزمات التمثيل، كما يبدو من كلام الطيبي، ففي قوله تعالى حكاية على لسان إبليس: ﴿ثُمَّ لَآئِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] يقول الزخشري<sup>(١)</sup>: (هذا مثل لوسوسته إليهم، وتسويله ما أمكنه). ويوضح الطيبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «أي: استعمال هذه الألفاظ على التمثيل والتخييل. وهو أن يؤخذ الزبدة والخلاصة من المجموع، وهو تسويله ما أمكنه، وقدر عليه، من غير

(١) الكشاف (٦: ٣٤٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٤٤).

تصوّر الجهات. قال القاضي<sup>(١)</sup>: من أيّ وجه يمكنه، كإتيان العدو من الجهات الأربع، ولذلك لم يقل: من فوقهم ومن تحت أرجلهم».

ففي الآية استعارة تمثيلية؛ إذ شبه حال من يوسوس له الشيطان في كل موضع ليضلّه، بحال من يأتيه عدوّه من الجهات الأربع، فلا ينجو. والوجه في حكم الواحد، أي: أنه صورة منتزعة من أمور متعددة في كلا طرفي التشبيه كما نرى. هذا هو معنى قول الطيّبي: «استعمال هذه الألفاظ على التمثيل».

أما التخيل فقد وضحه بقوله: «من غير تصوّر الجهات»؛ أي: ليس ثمة جهات على الحقيقة يوسوس منها الشيطان، وإنما هو تصوير لوسوسته المتخيلة بإتيان العدو عدوّه من الجهات الأربع، كما قال البيضاوي، فأدخلت صورة المشبه في جنس المشبه به، وكسبت لفظه مبالغة من غير تغيير، كما نقلنا عن الطيّبي في بيانه لحكم الاستعارة التمثيلية.

هذا هو معنى التمثيل والتخيل في الآية، إذا أولت بذلك، أما إذا حملت على الحقيقة - وهو جائز كما ذكر الشهاب الخفاجي<sup>(٢)</sup> - فلا تمثيل ولا تخيل.

وقد نقل اليميني<sup>(٣)</sup> قول الطيّبي هذا بنصه في توضيح قول الزمخشري وبيان التمثيل والتخيل في الآية. أما القطب<sup>(٤)</sup> فقد قال بالاستعارة التمثيلية في الآية، دون ذكر التخيل، غير أنه لفق عبارته من قولي البيضاوي والطيّبي. وكذلك فعل السعد<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير البيضاوي (٣: ٥).

(٢) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤: ١٥٦).

(٣) انظر: تحفة الأشراف: ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٤٧.

(٤) انظر: حاشية القطب: ج ٢، قسم الدراسة، ص ١٦٨.

(٥) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد - قسم الدراسة، ص ١٨٧.

وقد يذكر الزمخشري لفظي التمثيل والتخييل، فيختلطان على بعض الناس، فيعمد الطيبي إلى توضيحهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢]. حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: «قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ من باب التمثيل والتخييل. ومعنى ذلك أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها فيهم، وجعلها مميّزة بين الضلالة والهدى، فكأنه أشهدهم على أنفسهم، وقرّهم، وقال لهم: ألسنت بربكم؟ وكأنهم قالوا: بلى، أنت ربنا، شهدنا على أنفسنا، وأقرّنا بوحدانيتك، وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام وفي كلام العرب... ومعلوم أنه لا قول ثم، وإنما هو تمثيل وتصوير للمعنى».

ويوضح الطيبي ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «أي: جمع بين نصب الأدلة، وبين «جعل القوة مميّزة»، وبين «شهادتها»، لتكون الاستعارة تمثيلية مركبة من عدة أمور متوهمة، هذا هو المراد من قوله: (من باب التمثيل والتخييل)، لا ما ظنّ أنها من الاستعارة التخيلية؛ لأن المشبه به في التخيلية أمر واحد محقق يطلق على المخترع المتوهم، كالأنياب في قوله: أنياب المنيّة نثبت بفلان»<sup>(٣)</sup>.

فالاستعارة في الآية تمثيلية، كما هو واضح، شُبه فيها مركب بمركب، أما الظن

(١) الكشاف (٦: ٦٤٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٤٨). وانظر في توضيح مفهوم الزمخشري لـ«التمثيل والتخييل»: كتاب البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص ٤٣٥-٤٤١.

(٣) على أن الطيبي فصل بإسهاب في هذه الآية، وأورد ما جاء فيها من أحاديث، ويبيّن وجه الجمع بينها، بما يحسن الرجوع إليه في موضعه، والمراد هنا الاقتصار على موضع الشاهد.

بأنها تخيلية فمن توهم بعضهم أن الزمخشري أراد ذلك بجمعه «التخييل» مع «التمثيل» في هذه الاستعارة. ويزول هذا الوهم بالوقوف على تمام كلام الزمخشري السابق، وبتوضيح الطيبي له، وتبيين الفرق بين التمثيلية والتخيلية.

وقد نقل اليميني<sup>(١)</sup> كلام الطيبي هذا بنصه، والسعد جاء كلامه موافقاً لكلام الطيبي في جعل الاستعارة في الآية تمثيلية، وصاغ عبارة الطيبي في التفريق بين التمثيلية والتخيلية صياغة جديدة لطيفة، لكنها لا تخرج على ما قاله الطيبي، إذ قال السعد<sup>(٢)</sup>: «معنى التمثيل: تشبيه الحال بالحال. ومعنى التخييل: الإيقاع في الخيال، وتصوير المعقول بصورة المحسوس؛ لأن إلف العامة بالمحسوس أكمل، وإدراكهم لها أعم وأشمل».

أما القطب فكان من أولئك الذين ظنوا أن قصد الزمخشري من قوله: (من باب التمثيل والتخييل) أن الاستعارة في الآية تخيلية، فذهب إلى أن في الآية استعارتين تصرّحيتين، إذ قال القطب<sup>(٣)</sup>: «لما نصب لهم الأدلة على ربوبيته و وحدانيته - وأقلها خلقهم وتربيتهم - فكانه أشهدهم على ذلك، وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ وحيث تمكنوا من الاستدلال بعقولهم، فكانهم شهدوا وقالوا: ﴿بَلَى﴾. فشبّه نصب الأدلة بالإشهاد، وتمكّنهم من الاستدلال بالشهادة، وحذف المشبه، وذكر المشبه به، فليس المراد بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ إلا أنه نصب الأدلة على ربوبيته، وليس المراد بقولهم: ﴿بَلَى﴾ إلا تمكّنهم من الاستدلال. فهما استعارتان مصرّحتان».

ولعل القطب نظر إلى أجزاء الصورة منفصلة في الاستعارة، فقال ما قال، وما أظن أن الزمخشري قصد ذلك، فالوجه ما ذهب إليه الطيبي ومن تبعه، ولعل من

(١) انظر: تحفة الأشراف - ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٤٧.

(٢) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد - قسم الدراسة، ص ١٨٧.

(٣) حاشية القطب: ج ٢، قسم الدراسة، ص ١٦٤.



أوضح ما قيل في ذلك قول العلامة الشهاب الخفاجي<sup>(١)</sup> بأن في الآية استعارةً تمثيلية، شُبّه فيها مركّب بمركّب... وأن ما ذكره الزمخشري هنا معناه: أنه شبه من أودع الله فيه عقلاً يدرك به ما نَصَب لهم من دلائل هديهم<sup>(٢)</sup> للإيمان به، بذوات ذراريم التي أشهداها على أنفسها فأقرّت».

وقد طبّق الطيّبي مفهومه للتمثيل والتخييل على كل موقف مشابه، ففي شرحه لقول أبي النجم العجلي:

قالت له ريح الصّبا: قرّارِ واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ

يقول<sup>(٣)</sup>: «الضمير المجرور في «له» للسحاب... شبه الريح بالآمر، والسحاب بالمأمور، والقرقار بالمأمور به. وتخيّل الحالات على سبيل التمثيل».

\* \* \*

وقد يكون في التركيب الواحد استعارة تمثيلية وكناية<sup>(٤)</sup>. والطيّبي يسوّغ ذلك، ولا يرى في القول به تناقضاً؛ لأن الكناية مسبوقه بالاستعارة التمثيلية، كما يقول. فالزمخشري يرى أن قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] من باب الكناية، وينقل - في الوقت نفسه - عن الزجاج<sup>(٥)</sup> قوله: «معناه: سَقَطَ الندم في أيديهم»،

(١) حاشية الشهاب (٤: ٢٣٤).

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: هدتهم بالتاء المثناة الفوقانية.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٤٨).

(٤) ليس ذلك على سبيل الجمع بينهما، كما سيأتي بيانه في مبحث الكناية، فلا يكون ثمة خلط أو تناقض.

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢: ٤١٧).

ويوضحه الزمخشري بقوله<sup>(١)</sup>: (أي: في قلوبهم وأنفسهم، كما يقال: حصل في يده مكروه، وإن كان محالاً أن يكون في اليد، تشبيهاً لما يحصل في القلب وفي النفس بما يحصل في اليد، ويُرى بالعين).

ويعقب الطيبي<sup>(٢)</sup> على قول الزمخشري هذا بقوله: «فإن قلت: قوله... (يؤذن بأنه من الاستعارة التمثيلية)، فهل ينافي قوله: (وهو من باب الكناية)؟ قلت: لا؛ لأن الكناية الإيمائية عبارة عن أخذ الزبدة من مجموع الأشياء المتوهمة، فهي مسبوقة بالاستعارة التمثيلية؛ لأن الوجه في التمثيلية منتزع من عدة أمور متوهمة. فإذا نُظر إلى مفردات التركيب قيل: استعارة، وهي مسبوقة بالتشبيه. وإذا نظر إلى زبدة المجموع من حيث هي قيل: كناية إيمائية، وهي مسبوقة بالاستعارة».

ويقول في موضع<sup>(٣)</sup> آخر من الحاشية: «إن أصل الكناية أخذ الزبدة والخلاصة من التمثيل، الذي هو تشبيه الحالة بالحالة».

وقد نقل الفاضل اليميني<sup>(٤)</sup> كلام الطيبي السابق بنصه دون تعليق. وذكر الشهاب<sup>(٥)</sup> الخفاجي أقوالاً أخرى في الآية، كالقول بالاستعارة التصريحية أو المكنية فيها، بالإضافة إلى ما ذكر من أن فيها كناية أو استعارة تمثيلية. أما السعد<sup>(٦)</sup> فقد ذهب إلى أن في الآية - على تفسير الزجاج لها - استعارة بالكناية.

(١) الكشاف (٦: ٥٨٤).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٨٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٦٦).

(٤) تحفة الأشراف: ج ١ قسم الدراسة، ص ٢٦٣.

(٥) انظر: حاشية الشهاب (٤: ٢١٩-٢٢٠).

(٦) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد - قسم التحقيق، ص ٥٣٨.

ولعل هذه الآراء والأقوال جميعها صحيحة، تبعاً للمعنى الذي يفهمه أصحابها من الآية.

ومن أمثلة الاستعارة التمثيلية التي توقف الطيبي عندها قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَسِّهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِعَابِدِينَا يَجْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ٥١]، حيث فسره الزمخشري<sup>(١)</sup> بقوله: (نفعل بهم فعل الناسين الذين ينسون عبيدهم من الخير لا يذكرونهم به، كما فعلوا بلقائه فعل الناسين، فلم يُحْطِرْوه ببالهم، ولم يهتَمُوا به).

والطيبي<sup>(٢)</sup> يوضح ذلك فيقول: «يعني: أنه تمثيل؛ لأنه مُتَعَالٍ أَنْ يَنْسَى شَيْئاً، لكن شبه معاملته مع هؤلاء المنكرين بمعاملة من ينسى عبده من الخير، فلا يلتفت إليه... وأن وصفهم بالنسيان أيضاً تمثيل؛ لأنهم في الدنيا لم يكونوا ذاكري الله حتى نسوا، فشبه عدم إخطارهم لقاء الله، أي: القيامة، ببالهم، وقلة مبالاتهم، بحال من عرف شيئاً ثم نسيه».

فالطيبي يقصد بقوله: «تمثيل»: الاستعارة التمثيلية، إذ يعبر عنها بهذا اللفظ أحياناً، وتحليله لكلام الزمخشري يدل على ذلك، وكذا شرحه للاستعارة في الآية.

وقد أخذ القطب<sup>(٣)</sup> هذا الكلام عن الطيبي بتصرف يسير، فقال بعد أن صرح بوجود الاستعارة التمثيلية في كلٍّ من ﴿نُنَسِّهُهُمْ﴾ و﴿نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾: «شبه معاملته تعالى بمعاملته مَنْ نَسِيَ عبده من الخير فلا يلتفت إليه، وعدم مبالاتهم بحال من عرف شيئاً ونسيه».

وقد يكون النسيان في الآية بمعنى التَّرك، لا بمعناه الحقيقي، فيصح عندها أن

(١) الكشاف (٦: ٣٩٩-٤٠٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٩٩).

(٣) حاشية القطب: ج ٢، قسم الدراسة، ١٦٨.

يكون كلٌّ من ﴿نَسْنَهُمْ﴾ و﴿نَسُوا﴾ من قبيل الاستعارة التبعية، أو المجاز المرسل، كما ذكر الشهاب<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً - المجازُ العقلي

تعريفه:

عرفه الطَّيْبِيُّ<sup>(٢)</sup> بأنه «هو: الكلام المحكوم فيه بخلاف ما عند المتكلم بالتأول، كقول الموحد: أُنبتَ الربيعُ البقلُ».

وهذا التعريف هو - في الحقيقة - تلخيص لتعريف السكاكي<sup>(٣)</sup> لهذا النوع من المجاز، الذي سلكه الطَّيْبِيُّ - كالسكاكي - في مباحث علم البيان، بينما جعله الخطيب<sup>(٤)</sup>، وغيره من البلاغيين المتأخرين كالسعد<sup>(٥)</sup>، من مباحث علم المعاني، لأن المجاز فيه يكون في الإسناد، ولذلك يسمي: «مجازاً حكماً» كما يقول السكاكي<sup>(٦)</sup>، أو «إسناداً مجازياً» كما يذكر الطَّيْبِيُّ<sup>(٧)</sup>، أو «مجازاً في الإثبات» كما بيَّن عبد القاهر<sup>(٨)</sup>. وقد عرفه الخطيب<sup>(٩)</sup> بأنه: «إسناد الفعل أو معناه إلى مَلَابِسٍ له غير ما هو له، بتأول».

\* \* \*

(١) انظر: حاشية الشهاب (٤: ١٧٣).

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٤٠.

(٣) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٣٩٣.

(٤) انظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (١: ٥٤).

(٥) انظر: مختصر المعاني (١: ٨٨).

(٦) انظر: مفتاح العلوم، ص ٣٩٥.

(٧) انظر: فتوح الغيب (٦: ٢٢٣).

(٨) انظر: أسرار البلاغة (الطبعة الأولى) (٢: ٢٤٣ وما بعدها).

(٩) الإيضاح (بشرح الصعيدي) (١: ٥٦).

## من ملابساته:

ملابسات المجاز العقلي كثيرة، عرض الطيبي لنهاج قليلة منها، مثل:

(١) المصدرية، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، حيث يقول الطيبي<sup>(١)</sup>: ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ مصدران منصوبان على الحال، إما من ﴿رَبِّكَ﴾، أو من «الكلمة» على الإسناد المجازي.

ويقصد الطيبي أن إسناد «الصدق والعدل» - وهما مصدران - إلى «الكلمة» إسناد مجازي، أو مجاز عقلي، من قبيل إسناد المصدر إلى غير ما هو له، والعلاقة فيه الملابس بالمصدرية.

(٢) وقد تكون العلاقة في المجاز العقلي الملابس بالزمانية، كما في إسناد السكّن إلى الليل في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (السكن: ما يسكن إليه الرجل ويطمئن استئناساً به، واسترواحاً إليه... والليل يطمئن إليه التعب بالنهار لاستراحته فيه).

ويعقب الطيبي<sup>(٣)</sup> على ذلك بقوله: «كأنه ضمن «أطمأن» معنى «سكن»، وإسناد «سكن» إلى «الليل» من باب: «قائمٌ ليله وصائمٌ نهاره»، أي: يسكن إليه مَنْ تعب في النهار. ولهذا علله بقوله: (لاستراحته فيه)».

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٢٣)

(٢) الكشاف (٦: ١٧٣).

(٣) فتوح الغيب (٦: ١٧٣).

ويقصد الطَّيْبِي بقوله هذا أن إسناد «السكن» إلى «الليل» في الآية إنما هو من قبيل المجاز العقلي الذي يكون فيه الإسناد إلى الزمان، وعلاقته الملابس بالزمانية.

\* \* \*

(٣) وقد يسند الفعل إلى المكان مجازاً، فتكون علاقة المجاز العقلي الملابس بالمكانية، كما في الحديث الذي أورده<sup>(١)</sup> الطَّيْبِي، وهو: «المعدة حوض البدن، والعروق إليها واردة، فإذا صحَّت المعدة، صدرت العروق بالصحة، وإذا فسدت المعدة صدرت العروق بالسقم».

وقد شرح الطَّيْبِي الحديث، ثم قال<sup>(٢)</sup>: «هذا معنى الصدور بعد الورود؛ لأن العروق مجارٍ لها يرْدُ فيها، ويصدر منها، كعروق الشجر. فالأسلوب من باب: سأل الوادي، وجرى الميزاب».

يريد أن قوله: «صدرت العروق بالصحة... وصدت العروق بالسقم» من باب المجاز العقلي الذي أُسند فيه فعل «الصدور» إلى «العروق»، وهي ليست فاعلاً على الحقيقة، كإسناد السيلان إلى الوادي، والجريان إلى الميزاب، في قول العرب: «سأل الوادي»، «وجرى الميزاب».

هذا، وقد عدَّ الطَّيْبِي قولهم: «سأل الوادي» من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته المجاورة، كما جاء في كتابه: «التبيان في البيان»<sup>(٣)</sup>.

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٧٢) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

(٢) المصدر نفسه.

(٣) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٢٠.

ويمكن القول: إن التراكيب الثلاثة، أعني: «سال الوادي»، و«جرى الميزاب»، و«صدرت العروق»، كلها من قبيل المجاز بالحذف، والتقدير: سال ماء الوادي، وجرى ماء الميزاب، وصدرت دماء العروق.

\* \* \*

## المبحث الثالث الكناية والتعريض

أولاً - الكناية:

تعريفها:

الكناية هي الأصل الثالث من علم البيان عند الطيبي وغيره من علماء البلاغة المتأخرين. وقد عرفها الطيبي<sup>(١)</sup> بما عرفها به السكاكي، فقال: «هي: ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم، لينتقل منه إلى الملزوم، كما يقال: «فلان طويل النجاد»، أي: طويل القامة».

وقد عرض الطيبي في «فتوح الغيب» لنماذج كثيرة من الكناية، سالكاً الأسلوب التطبيقي في ذلك، ومتحدثاً عن الكناية ومفهومها وعلاقتها بالحقيقة وبالمجاز إذا لزم الأمر، ولكن يتم ذلك من خلال الأمثلة.

بينها وبين الحقيقة:

يعرض الطيبي لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠] وقول

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٤٥. وانظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٤٠٢.



الزخشي<sup>(١)</sup> في تفسيره: ﴿وَقِفُّوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾: مجاز عن الحبس، ثم يعقب الطيبي<sup>(٢)</sup> على ذلك فيقول: «يعني: لا يجوز أن يقال: «وقف على الله» حقيقة ولا كناية؛ لأن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة... فوجب الحمل على المجاز، أي: الاستعارة التمثيلية».

فالكناية إذاً عند الطيبي - كما نفهم من قوله هذا - ليست حقيقة، وإن كانت لا تنافي الحقيقة، ولا مجازاً، وإن كان يُراد بها لازم معناها لا معناها الحقيقي، وإنما هي شيء آخر غيرهما. وبهذا يكون الطيبي على رأي جمهور البلاغيين الذي «يرى أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز، فهي نوع مسقل عنها»<sup>(٣)</sup>.



### العلاقة بينها وبين المجاز:

الكناية بينها وبين المجاز، لا سيما الاستعارة التمثيلية، نَسَب يتمثل في «أن أصل الكناية أخذ الزبدة والخلاصة من التمثيل»، كما سبق أن نقلنا ذلك عن الطيبي، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، يقول الزخشي<sup>(٤)</sup>: (هذه عبارة عن العنف في السياق... وأنهم يفعلون بهم فعل الغريم).

ويوضح الطيبي<sup>(٥)</sup> قصد الزخشي، فيقول: «قوله: (عبارة عن العنف): أي كناية،

(١) الكشاف (٦: ٦٤٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٤).

(٣) نظرات في البيان - للدكتور محمد عبد الرحمن الكردي (مطبعة السعادة: ١٣٩٧هـ)، ص ٢٤٦.

(٤) الكشاف (٦: ١٦٥-١٦٦).

(٥) فتوح الغيب (٦: ١٦٥-١٦٦).

لا أن ثمة تبسيط الأيدي. وقوله: (وأَنهم يفعلون بهم فعل الغريم) إلى آخره: بيان لوجه التمثيل، وأن أصل الكناية أخذ الزبدة والخلاصة من التمثيل الذي هو تشبيه الحالة بالحالة».

وقد أخذ القطب هذا الرأي عن الطيبي بتصريف يسير، فقال<sup>(١)</sup>: «بسط الأيدي، والأمر بإخراج النفوس، كناية عن العنف، لا أن ثمة بسط أيدي وأمرًا. وأصل هذه الكناية تمثيل فعل الملائكة بفعل الغريم».

ليس هذا فقط، بل إن الطيبي يذهب إلى أبعد من ذلك، فيسوّغ مجيء التمثيل والكناية في التركيب الواحد، كما مر بيانه في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] حيث ذكر الطيبي<sup>(٢)</sup> أن لا تناقض بين قول الزمخشري من جهة: أن الآية (من باب الكناية)، وبين ما يُشعر به قوله من جهة أخرى بأنها من الاستعارة التمثيلية؛ لأن الكناية «مسبوقة بالاستعارة التمثيلية»، كما ذكر الطيبي هناك.

ولعل الطيبي يريد بذلك الكناية التي تكون من طريق التمثيل، أو «كناية التمثيل» التي يكون «المراد فيها هو المكنى عنه، ولا يراد المدلول الوضعي إلا تبعاً، وليست من باب التشبيه، وهي تُباين الاستعارة مطلقاً تمام المباشرة، لاشتراط القرينة العامة في الاستعارة»، كما يذكر الدكتور محمد عبد الرحمن الكردي<sup>(٣)</sup>، يدل على ذلك قول الطيبي السابق<sup>(٤)</sup>: «الكناية الإيمائية: عبارة عن أخذ الزبدة من مجموع الأشياء المتوهمة، فهي

(١) حاشية القطب: ج ٢ قسم الدراسة، ص ١٨٠.

(٢) انظر: الاستعارة التمثيلية في هذا الفصل، حيث أوردت قول كل من الزمخشري والطيبي كاملين مع التحليل. وانظر: فتوح الغيب (٦: ٥٨٣).

(٣) نظرات في البيان، ص ٢٤٩.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٨٣).

مسبوقة بالاستعارة التمثيلية، لأن الوجه في التمثيلية منتزع من عدة أمور متوهمة. فإذا نُظِرَ إلى مفردات التركيب قيل: استعارة، وهي مسبوقة بالتشبيه، وإذا نُظِرَ إلى زبدة المجموع من حيث هي قيل: كناية إيوائية، وهي مسبوقة بالاستعارة».

فالتطبيبي حينما يسوّغ مجيء الكناية والاستعارة في التركيب الواحد، لا يعني أنهما يجتمعان معاً في هذا التركيب في آن واحد. وإنما يحكم على الصورة البيانية ونوعها وفق النظرة إلى عناصرها؛ «فإذا نُظِرَ إلى مفردات التركيب قيل: استعارة... وإذا نُظِرَ إلى زبدة المجموع من حيث هي قيل: كناية»؛ لأن «أصل الكناية أخذ الزبدة والخلاصة من التمثيل» كما قال. وبهذا لا يكون في كلام التطبيبي خلط بين الكناية وبين الاستعارة التمثيلية، كما لا يكون في كلامه ولا في كلام الزمخشري تناقض، حينما يعدّان الآية من قبيل الكناية أو من قبيل الاستعارة التمثيلية.



### أقسام الكناية:

عَرَضَ التطبيبي في الحاشية لأقسام الكناية الثلاثة<sup>(١)</sup>: الكناية عن موصوف، والكناية عن صفة، والكناية عن نسبة.

(١) الكناية عن موصوف: كما في قول<sup>(٢)</sup> الزمخشري في معرض تفسير قوله تعالى:

(١) جعل التطبيبي الكناية: إما مطلقة، أو غير مطلقة. وجعل المطلقة: ما يطلب منه نفس الموصوف، أما غير المطلقة فتتنوع إلى: رمز، وتلويح، وإيحاء، وتعريض. انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٤٥. وهذا هو صنع السكاكي - تقريباً - في بيان تفاوت الكناية. انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٤١١-٤١٢.

(٢) الكشف (٦: ٢٩٤).

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]: (فتفرَّق بكم: فتفرَّقكم أيادي سبأ) حيث عقب الطيبي<sup>(١)</sup> على ذلك بقوله: «وقع في الكتاب صفة مصدر محذوف، أي: فيفرقكم اتِّباع السبل تفرقا مثل تفرَّق أيادي سبأ. والأيدي: كناية عن الأبناء والأسرة؛ لأنهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الأيدي». واستشهد بعد ذلك بقول الجوهرى<sup>(٢)</sup>: «ذهبوا أيدي سبأ، وأيادي سبأ، أي: متفرِّقين. وهما اسمان جُعلا اسماً واحداً».

والشاهد في قوله: «الأيدي: كناية عن الأبناء والأسرة»، فالمقصود بـ«أيادي سبأ»: أهل سبأ. فالكناية هنا عن موصوف.

\* \* \*

وفي معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (في كل وقت سجود، أو في كل مكان سجود، وهو الصلاة). ويوضح الطيبي<sup>(٤)</sup> ذلك بقوله: «إشارة إلى أن قوله ﴿مَسْجِدٍ﴾ مصدر ميمي، والوقت مقدر، أو اسم مكان كنى به عن الصلاة، وإليه الإشارة بقوله: (وهو الصلاة)».

فالمسجد - على المعنى الثاني - كناية عن موصوف هو: الصلاة. والكناية هنا، وكذا في القول السابق، يُعنى بها شيء واحد لا مجموع معان.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٩٤). ويقصد بقوله: «الكتاب»: الكشف، لا كتاب سيبويه.

(٢) هذا القول غير وارد في الصحاح. وقد نهنا إلى ذلك في موضعه من التحقيق.

(٣) الكشف (٦: ٣٦٧).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٦٧).

(٢) الكناية عن صفة: كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْتَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٥]. يقول الطيبي<sup>(١)</sup>: «اعلم أن ﴿دَعْوَاهُمْ﴾: إما من «الدعوى»، أو من «الدعاء». وعلى الأول: قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾: كناية عن اعترافهم ببطلان ما كانوا يدعون، أي: وضعنا الشيء في غير موضعه. وعلى الثاني، الدعاء إما محمول على الاستغاثة، أي: فما كان استغاثتهم إلا عن أنفسهم، والإقرار بالعجز، فيكون قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ كناية عن أنهم رجعوا مما كانوا يستغيثون إليه قبل ذلك؛ لأنهم علموا حينئذ أن لا مستغاث من الله غيره. وإما هو مجرئ على ظاهره، فقوله: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ أيضاً كناية عن اعترافهم، لكن بالظلم على أنفسهم بسبب المعاصي».

ويتضح من هذا كله أن قوله تعالى حكاية على السنة المعاندين: ﴿إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾: كناية عن صفة، على جميع الاحتمالات، كما فصل الطيبي ذلك.

ومن صور الكناية عن صفة ما جاء في قول الشاعر:

وكتيبةٍ لَبَسْتُهَا بكتيبةٍ      حتى إذا التَّبَسَّتْ نَفَضْتُ لها يدي

حيث يقول الطيبي<sup>(٢)</sup>: «وفي البيت كنايات، إحداها: أنه مهياج للحرب، وثانيها: قوله: «نَفَضْتُ لها يدي»، فإنه يدل على أنه خلاهم والفتنة. وثالثها: أنه فتان جبان».

فالكنايات الثلاث في البيت - كما هو واضح - كلها كنايات عن صفة، وتُفهم الكنايات الأولى والثالثة من معنى البيت كاملاً، أما الثانية فمن قوله: «نَفَضْتُ لها يدي» بمعنى تخلّيه عن الفتنة بعد إيقاعهم فيها.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٢٥-٣٢٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٢٥).

(٣) الكناية عن نسبة: ومن صورها قوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]. قال الزمخشري<sup>(١)</sup>: (هو من قولهم: لا أَرَيْنَكَ هاهنا). وعقب الطيبي<sup>(٢)</sup> على ذلك بقوله: «أي: هو من الكناية، ظاهره يقتضي أن المتكلم ينهى نفسه عن أن يرى المخاطب هناك، والمراد نهي المخاطب، أي: لا تكن هاهنا حتى لا أراك فيه، فإن كينونتك هاهنا مستلزمة لرؤيتي إياك. المعنى: أن الحرج لو كان مما يُنهى لنهيناه عنك، فأنته عنه بترك التعرض له».

فالتيبي، وإن لم يصرح بأن الكناية هنا عن نسبة، يريد ذلك، بدليل شرحه وتوضيحه، ففي كل من الآية الكريمة، وقول العرب، نهي عن شيء له تعلق بالمخاطب، والمراد نهي المخاطب نفسه، على سبيل الكناية عن نسبة.

وقد نقل الفاضل اليمني<sup>(٣)</sup> هذا القول بنصه عن الطيبي. وأخذه الفارسي<sup>(٤)</sup> بتصرف يسير، فقال: «فإن ظاهره أن المتكلم ينهى نفسه، والمراد نهي المخاطب بأبلغ وجه على أسلوب الكناية». والسعد<sup>(٥)</sup> كذلك جعل «كل أسلوب جاء على طريقة: «لا أَرَيْنَكَ هاهنا» من قبيل منع اللزوم، ليمنع الملزوم، كما في ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾، أي: أنه من قبيل الكناية عن نسبة». وفي حاشية الشهاب<sup>(٦)</sup> مناقشة مستفيضة لآراء البلاغيين في هذا التعبير القرآني، ينتهي منها أخيراً إلى ترجيح الكناية أو المجاز.

\* \* \*

(١) الكشاف (٦: ٣١٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣١٧).

(٣) انظر: تحفة الأشراف: ج ١ - قسم الدراسة، ٢٦٥.

(٤) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف - قسم التحقيق، ص ٨٣١.

(٥) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد - قسم الدراسة، ص ١٩٧.

(٦) انظر: حاشية الشهاب على تفسير الفيضاني (٤: ١٤٦-١٤٧).

ومن أمثلة الكناية عن نسبة قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، حيث قال الزمخشري<sup>(١)</sup> في تفسيره: (يحتمل: اعملوا علىٰ تمكّنكم من أمركم... أو اعملوا علىٰ جهتكم وحالكم التي أنتم عليها). ووضح الطيّبي<sup>(٢)</sup> المعنى الثاني بقوله: «هذا تقرير الاحتمال الثاني، علىٰ سبيل الكناية؛ لأن المكانية بمعنى المكان».

فقد أطلق قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾، وأريد به لازم معناه، وهو البقاء علىٰ حالتهم من الكفر والعداوة للرسول ﷺ علىٰ سبيل الكناية عن نسبة. والأمر فيه للتهديد والوعيد.

\* \* \*

### تقسيم آخر للكناية:

جعل الطيّبي الكناية<sup>(٣)</sup> من جهة أخرى تنوّع إلى: رمزية، وتلويحية، وإيائية، وتعريضية، وذلك بالنظر إلى مدى دلالتها علىٰ المعنى المكنّى عنه قُرباً أو بعداً، وفيما يلي نماذج لكل قسم:

(١) الكناية الرمزية: نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعينُوا بِاللّٰهِ وَأَصبرُوا﴾ [الأنعام: ١٢٨]، حيث ذكر الزمخشري<sup>(٤)</sup> أن قوله تعالى: ﴿وَالْمَنقِبَةُ لِلْمَتقين﴾: (بشارة بأن الخاتمة

(١) الكشاف (٦: ٢٥٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٥٣).

(٣) يعني الكناية غير المطلقة. انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٤٥.

(٤) الكشاف (٦: ٥٢٣).

المحمودة للمتقين منهم ومن القبط، وأن المشيئة متناولة لهم)، وأن قوله - تعالى - بعد ذلك: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٩]: (تصريح بما رمز إليه من البشارة قبل، وكشف عنه). فوضح الطيبي<sup>(١)</sup> عبارة الزمخشري، بقوله: «أراد به ما قال: (والعاقبة للمتقين: بشارة بأن الخاتمة المحمودة للمتقين منهم ومن القبط، وأن المشيئة متناولة لهم). وفيه أنه كناية رمزية؛ لأن المسافة من المذكور إلى المقصود قريبة، وفيها نوع خفاء... فإن قوله: (أن المشيئة متناولة لهم) عطف على قوله: (أن الخاتمة المحمودة للمتقين)، ولن تكون بشارة بأن المشيئة متناولة لهم إذا لم يؤخذ مفهوم الكلام الأول تبعه وأن يكون الثاني كالتذييل للأول... فكأنه قيل: إن الخاتمة المحمودة للمتقين من بني إسرائيل ومن القبط، وإن مشيئة الله في قوله: ﴿يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ﴾ متناولة لبني إسرائيل، فيلزم أن يقال: إن الخاتمة المحمودة لبني إسرائيل. ولا يبعد أن يُعَدَّ هذا من تخصيص العام».

وخلاصة قول الطيبي أن قوله تعالى: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ كناية رمزية، رمز بها إلى أن الغلبة ستكون لبني إسرائيل، وقوله تعالى قبل ذلك: ﴿إِنَّا الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ نوع آخر من الكناية، وهو الكناية التلويحية، وسيأتي الحديث عنها<sup>(٢)</sup>. أما قوله سبحانه: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ فهو تصريح بما سبق من الرمز والتلويح.

والشاهد هو في جعل الطيبي قوله تعالى: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ كناية رمزية كما بين. وضابط هذا النوع من الكناية - كما ذكر - «أن تكون المسافة من المعنى المذكور إلى المعنى المقصود قريبة، وأن يكون فيها نوع خفاء». ونجد عند الطيبي في كتابه «التيبان

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٢٣).

(٢) انظر: ص ٣٩٨.



في البيان» تفسيراً لما يعنيه بـ«القرب» و«الخفاء»، فهو، بعد أن يعرف الكناية الرمزية هناك بما عرفها به هنا، يقول<sup>(١)</sup>: «وَنَعْنِي بِالْقُرْبِ: أَنْ يُنْتَقَلَ إِلَى الْمَطْلُوبِ مِنْ لَازِمٍ وَاحِدٍ. وَبِالْخَفَاءِ: ضَعْفُ اللَّزُومِ».

ويعلل تسمية الكناية الرمزية بهذا الاسم، بـ«لطف الإشارة».

وقد ذهب الفارسي<sup>(٢)</sup> إلى ما ذهب إليه الطيبي بشأن الاستعارة الرمزية في الآية، بل إنه لخص ما قاله الطيبي، ونطق ببعض ألفاظه، دون أن يضيف شيئاً.



(٢) الكناية التلويحية: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾، حيث ذكر الطيبي<sup>(٣)</sup> أنه «كناية تلويحية»، وعلل كونها كذلك بـ«توسيط لوازم بين ما عليه التلاوة وبين ما هو المقصود، وهو توريث أرض مصر بني إسرائيل، وإهلاك عدوهم. وبيانها أن المقام مقام التسلية... ولا ارتياب أن المراد بـ﴿الْأَرْضَ﴾: أرض مصر، وكان القبط مسلطين عليهم، مملكين فيها، فلما قيل: ﴿يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ عُلِمَ أَنَّ لَا بَدَّ مِنْ نَزْعِهَا مِنْ أَيْدِي الْقِبْطِ، وَإِتْيَانِهَا غَيْرِهِمْ. وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَدُوٌّ يَنَازِعُهُمْ وَيَنَازِعُهُمْ، سِوَى مُوسَى وَمَنْ مَعَهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَضَمَّ إِلَيْهِ مَقَامَ التَّسْلِيَةِ، تَنَاوَلَهُمْ تَنَاوُلًا أَوْلِيًّا. وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: (أَنَّ الْمَشِيئَةَ مَتَنَاوَلَةٌ لَهُمْ)، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا إِيَّاكُمْ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ».

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٤٥ - والطيبي يعتمد فيما قال على كلام السكاكي عن الكناية الرمزية. انظر: مفتاح العلوم، ص ٤١١.

(٢) انظر: تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف - قسم التحقيق، ص ٨٦٧-٨٦٨.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٢٤).

فالكناية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾<sup>(١)</sup> تلويحية، لبعدها المعنى المطلوب، لما بينه وبين المعنى المذكور من لوازم وخفاء، كما وضح الطيبي ذلك آنفاً.

وذكر الطيبي<sup>(١)</sup> في كتابه «التبيان» أن التلويح في الكناية هو ما يشار به إلى المطلوب من بُعد مع خفاء. يعني بالبعد: أن ينتقل إلى الملزوم بوساطة لوازم. وسُمي تلويحاً لبعده المطلوب». وهو ما قاله السكاكي<sup>(٢)</sup> بهذا الخصوص.

(٣) الكناية الإيائية: سبق أن ذكرنا<sup>(٣)</sup> أن الزمخشري عدّ قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] من باب الكناية. وأن الطيبي تابعه على ذلك، ووفق بين قوله هذا وبين ما يُشعر من قوله الآخر بأن الآية من قبيل الاستعارة التمثيلية، مبرراً ذلك بأن «الكناية الإيائية: عبارة عن أخذ الزبدة من مجموع الأشياء المتوهمة، فهي مسبوقة بالاستعارة التمثيلية؛ لأن الوجه في التمثيلية منتزع من عدة أمور متوهمة، فإذا نظر إلى مفردات التركيب قيل: استعارة وهي مسبوقة بالتشبيه، وإذا نظر إلى زبدة المجموع من حيث هي هي قيل: كناية إيائية، وهي مسبوقة بالاستعارة».

ولعل في هذا ما يُشعر بأن الطيبي يجعل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ من قبيل الكناية الإيائية. غير أن الطيبي نفسه أورد الآية نفسها مثلاً للكناية الرمزية في كتابه «التبيان»<sup>(٤)</sup>، مما يوحي بالتناقض أو الخلط أو عدم الوضوح، على الرغم من وضعه ضوابط لكلا النوعين من الكناية، وفواصل بينهما، متابِعاً بذلك السكاكي.

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٤٦.

(٢) مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٤١١.

(٣) راجع الاستعارة التمثيلية في هذا الفصل. وانظر: الكشاف (٢: ١١٨)، وفتوح الغيب (٦: ٥٨٣).

(٤) انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٤٦.

فقد ذكر<sup>(١)</sup> أن الإيباء «هو: الكلام المشار به إلى المطلوب من قريب، لا مع الخفاء. يُعنى بعدم الخفاء: قوة اللزوم. وسُمي إيباءً لظهور المشار إليه».

فالفرق بين الإيباء وبين الرمز أن الثاني يكون فيه نوع خفاء، والأول لا يكون فيه خفاء، لكنها يشتركان في الإشارة إلى المطلوب من قرب. وعليه، فإن قوله تعالى: ﴿وَمَا سَقَطَ فِي أَيَدِهِمْ﴾ أقرب إلى أن يكون رمزاً من أن يكون إيباءً.

وعلى كل حال، فقد ذكر الطيبي أمثلة أخرى نصّ فيها صراحة على أنها من قبيل الكناية الإيائية. من ذلك قوله تعالى - حكايةً على لسان موسى عليه السلام مخاطباً فرعون -: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] على القراءة المشهورة، في أحد الوجوه التي ذكرها الزمخشري<sup>(٢)</sup> لصحة هذه القراءة، بقوله: (والثاني: أن ما لزمك فقد لزمته؛ فلما كان قول الحق حقيقاً عليه، كان هو حقيقاً على قول الحق، أي: لازماً له).

وقد عقب الطيبي<sup>(٣)</sup> على ذلك قائلاً: «قوله: (أن ما لزمك فقد لزمته) إيباء إلى أن الأسلوب من الكناية الإيائية، كقول البحرني:

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْجُودَ أَلْفَىٰ رَحْلَهُ  
فِي آلِ طَلْحَةَ نَمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

وقول ابن هانئ<sup>(٤)</sup>:

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٤٨.

(٢) الكشف (٦: ٥٠٢). والقراءة المشهورة في الآية هي: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ﴾ بالألف المقصورة المهملة في: على.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٠٢).

(٤) المقصود: أبو نواس، الحسن بن هانئ.

فَمَا جَازُهُ جَوْدٌ، وَلَا حَلَّ دَوْنَهُ وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ

يعني: بلغت الملازمة بين الجود والمدوح بحيث وَجَبَ وَحَقَّ عَلَى الجود ألا يفارق ساحتَه، فيسير حيث يسير. وهو المراد بقوله: (فلما كان قول الحق حقيقاً عليه، كان هو حقيقاً على قول الحق).

فكُلُّ من الآية الكريمة، على القراءة المذكورة بهذا المعنى، وقول البحري، وقول أبي نواس، كناية إيائية، كما هو واضح، لقرب الانتقال من المذكور إلى المراد، وعدم وجود خفاء.

وقد نقل الشهاب الخفاجي<sup>(١)</sup> عبارة الطيبي هذه، وأورد قولاً آخر في الآية، وهو أن تكون من قبيل المجاز للمبالغة، إلا أن ذلك لا ينفي الكناية في الآية، كما أن الكناية في قول كل من البحري وأبي نواس واضحة.

\* \* \*

## ثانياً - التعريض:

تعريفه:

جعل الطيبي التعريض من الكناية، كما أسلفنا، وعرفه<sup>(٢)</sup> بأنه: «الكلام المشار به إلى جانب، وإيهام أن الغرض جانب آخر»، وعرض أمثلة كثيرة له في الحاشية، دون أن يتعرض في أي منها للحديث النظري عنه، مكتفياً غالباً بذكر أن في الآية أو القول تعريضاً.

(١) انظر: حاشية الشهاب (٤: ٢٠١).

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٥٣.

من نماذجه في الحاشية:

ومن تلك الأمثلة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا آتِيجُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٦]، حيث قال الزمخشري<sup>(١)</sup> في معرض تفسير الآية: (إِنْ أَتَبَعْتُ أَهْوَاءَكُمْ فَأَنَا ضَالٌّ، وَمَا أَنَا مِنَ الْهُدَى فِي شَيْءٍ).

وقد عقب الطيبي<sup>(٢)</sup> على ذلك بقوله: «يعني: اللام في الْمُهْتَدِينَ للجنس، والمعنى: وما أنا في عدادهم وزمرتهم، تعريضاً بهم... يعني: إذا لم تكونوا من زمرة المهتدين، فلا تكونوا من الهدى في شيء، على طريق الكناية».

فإذا كان الرسول ﷺ يصف نفسه بالضلال في حالة اتباع أهواء المشركين وعبادة ما يعبدون من دون الله، فإن ذلك أبلغ في الدلالة على غوايتهم وضلالهم من التصريح باتهامهم بها مباشرة. وما تلك الأبلغية إلا بسبب التعريض في قوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾.

وواضح من نصّ الطيبي السابق أنه يعدّ التعريض من الكناية، حيث ذكرهما مترادفين في العبارة. والحقيقة أن التعريض غير الكناية، وهو كذلك غير الحقيقة وغير المجاز، لأن دلالاته على المعنى المقصود ليست لفظية، كما هو الحال في الحقيقة والمجاز والكناية، وإنما تفهم من السياق والقرائن<sup>(٣)</sup>.

(١) الكشاف (٦: ١١٠).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١١٠).

(٣) انظر في مفهوم التعريض، ودلالاته، والتفريق بينه وبين الحقيقة والمجاز والكناية: كتاب التعريض في القرآن الكريم - للدكتور إبراهيم الخولي، (الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م): (١: ١ - ٤١)، وكتاب نظرات في البيان ص ٢٦٣ - ٢٧٢.

ومن أمثلة التعريض التي بحثها الطيبي كذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذَ قَوْمٌ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَدُخُوْرًا أَلَمَ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف: ١٤٨] حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (ألم يروا حين اتخذوه إلهاً أنه لا يقدر على كلام، ولا على هداية سبيل، حتى لا يختاروه على من لو كان البحر مداداً لكلماته لنفد البحر قبل أن تنفذ كلماته؟).

ويوضح الطيبي<sup>(٢)</sup> ما أراده الزمخشري، فيقول: «يريد أن قوله: ﴿ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ تعريض بالإله الحق، ويعلمه الشامل. ولو جعله تعريضاً بالله تعالى وبكلامه مع موسى عليه السلام وبهدايته لقومه؛ لأن المقام يقتضيه، كان أحسن».

والطيبي لا يخالف الزمخشري في أن الآية تعريض، ولكن الخلاف في مدى هذا التعريض ومجاله؛ فالزمخشري يجعله عاماً ليكون تعريضاً بالله واستجابته العبادة، ويعلمه الشامل، والطيبي يقترح تعديلاً على ذلك، ليكون التعريض مرتبطاً بسياق النص القرآني، إذ المقام مقام بيان لقوم موسى أن الله الذي أكرم نبيه بتكليمه، وهدى قومه، أحق بالعبادة من العجل الذي لا يتكلم أصلاً، فضلاً عن أن يكون قادراً على الهداية، ولعل السياق يعضد ما اقترحه الطيبي، ولا ينبغي - في الوقت نفسه - عن الآية شمولها وعموم حكمها.



(١) الكشاف (٦: ٥٨١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٨١).

## الفصل السادس

### دراسةٌ حولَ جهودِ الطَّبَّيِّ في علمِ البديعِ ومُلَحَقَاتِهِ

وفيه خمسةٌ وعشرونَ لوناً بديعياً:

- |                            |                        |
|----------------------------|------------------------|
| (١) الطَّبَّاقُ والمقابلة. | (٢) مراعاة النَّظِير.  |
| (٣) المشاكلة.              | (٤) الاستطراد.         |
| (٥) العكس والتبديل.        | (٦) اللَّفُّ والنشر.   |
| (٧) التفريق والجمع.        | (٨) الجمع مع التقسيم.  |
| (٩) التفسير.               | (١٠) التجريد.          |
| (١١) المبالغة.             | (١٢) الإدماج.          |
| (١٣) القول بالموجب.        | (١٤) الطَّرْدُ والعكس. |
| (١٥) التهيج والإلهاب.      | (١٦) الخِطاب العام.    |
| (١٧) الترقِّي.             | (١٨) تجاهلُ العارف.    |
| (١٩) الاستدراك.            | (٢٠) الترجيع.          |
| (٢١) الاقتباس.             | (٢٢) الأخذ.            |
| (٢٣) براعة الاستهلال.      | (٢٤) حُسن التخلُّص.    |
| (٢٥) حُسن الانتهاء.        |                        |





## علمُ البديع

تعريفُهُ ومباحثُهُ:

عرّف الطّبيي<sup>(١)</sup> علم البديع بأنه: «هو معرفة وجوه تحسين الكلام»، وهذا هو تعريف الخطيب<sup>(٢)</sup> القزويني له ملخصاً، حيث قال: «هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة».

والجديد في بحث الطّبيي لعلم البديع هو تقسيمه<sup>(٣)</sup> المحسنات البديعية إلى ثلاثة أقسام، أحدها: راجع إلى المعنى، والثاني: إلى اللفظ، والثالث: إليها جميعاً. ثم توزيعه البديع بين البلاغة والفصاحة، مخالفاً بذلك صنيع السكاكي ومن سار على نهجه من البلاغيين، الذين جعلوا المحسنات البديعية قسمين، أحدهما: محسنات معنوية، والثاني: محسنات لفظية، ونظّموا كلا القسمين في سلك البلاغة دون الفصاحة، كما هو معروف.

وقد تعرض الطّبيي في كتابه «فتوح الغيب» لبعض المحسنات البديعية، نذكرها

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٥٨.

(٢) الإيضاح - بشرح الصعدي (٤: ٢). وانظر اعتراض الصعدي على تعريف الخطيب، في الموضوع نفسه من «بغية الإيضاح».

(٣) انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق ص ١٥٨، ٢٧٦ وما بعدهما، ولعل صنيع الطّبيي هذا ليس له كبير أثر، لأن المحسنات البديعية كلها تحسّن المعنى.

فيما يلي، دون قسمة معينة، مشفوعةً بنماذج تطبيقية كما عرضها الطَّيْبِي، مذكرين بأنه قد سبق الحديث في المبحثين: السابع<sup>(١)</sup> والثامن<sup>(٢)</sup> من الفصل الرابع عن بعض الفنون البلاغية التي عدّها الطَّيْبِي من علم البديع: كالتكرير، والتذليل، والتكميل، والتميم، والاعتراض، والالتفات، والأسلوب الحكيم، والتغليب، فلا داعي لذكرها هنا.

## (١) الطَّبَاقُ والمقابلة:

استخدم الطَّيْبِي في الحاشية لفظي «الطباقي والمقابلة» بمعنى التضاد، دون تفرقة بينهما، كما عبر بأحدهما عن الآخر، واستخدم لفظ «التقابل» بهذا المعنى كذلك، على الرغم من أنه فرق بين المطابقة (أو التضاد والطباقي) وبين المقابلة، في كتابه «التيان»، حيث عرف<sup>(٣)</sup> الطباقي بأنه: «الجمع بين اللفظين الدالّين على المعنيين المتضادين: حقيقة أو تقديرًا»، أما المقابلة عنده فهي: «أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما، ثم إذا شرطت هنا شرطاً، شُرط هناك ضده». وصنّفها الطَّيْبِي في المحسنات الراجعة إلى اللفظ والمعنى.

ومن الأمثلة التي عرض لها الطَّيْبِي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ يَتَكَلَّمُ إِنَّكُمْ عَدَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧] حيث يقول الزمخشري<sup>(٤)</sup>: (لما كانت البغته أن يقع الأمر من غير أن يُشعر به، قيل: ﴿بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾).

(١) ص ٣١٥، بعنوان: «الإيجاز والإطناب».

(٢) ص ٣٢٩، بعنوان: «من صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر».

(٣) التيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٩٤، ١٩٧. وتعريفه للمقابلة هو تعريف السكاكي نفسه لها، انظر: المفتاح (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٤٢٤.

(٤) الكشف (٦: ٩١).

ويوضح الطيبي<sup>(١)</sup> ذلك بقوله: «يعني: ﴿جَهْرَةً﴾ لا تقابل ﴿بَغْتَةً﴾ من حيث اللفظ، لأن مقابل «الجهرة»: «الخُفْيَةُ»، لكن معنى «بغته»: وقوع الأمر من غير الشعور، فكأنها في معنى «خُفْيَةٍ»، فحسن لذلك أن يقال: ﴿بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾.»

فالكلمتان ﴿بَغْتَةً﴾ و﴿جَهْرَةً﴾ غير متضادتين من حيث اللفظ، إلا أنها متضادتان بالتأول الذي ذكره الطيبي، مما يجعل تضادهما مما يلحق بالطباق، إذ إن «البغته» بمعنى «الخفية» التي تضاد «الجهرة»، فحسن التقابل بين الكلمتين.

ومما يلاحظ أن الطيبي استخدم هنا لفظ التقابل للدلالة على معنى الطباق، كما أسلفت.

وقد نقل الفاضل اليميني<sup>(٢)</sup> هذا الرأي عن الطيبي بشيء من التصرف، فقال: «أراد أنه لا تقابل بين «بغته» و«جهرة» من حيث اللفظ، لأن مقابل «جهرة»: «خُفْيَةُ»، لكن لما كانت في معنى «خفية» حصلت المقابلة.»

أما السعد<sup>(٣)</sup> فقد لخص عبارة الطيبي، فقال: «يريد وجه صحّة المقابلة بين «بغته»، و«جهرة»، مع أن الشائع مقابلة جهرة بـ«خفية».

ويقول الطيبي<sup>(٤)</sup> في موضع آخر من الحاشية: «يمكن أن يقال: إن قوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٨] في مقابل قولهم<sup>(٥)</sup> لأصحاب

(١) فتوح الغيب (٦: ٩١).

(٢) تحفة الأشراف: ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٧٣.

(٣) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد - قسم الدراسة، ص ٢٠١.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٩٦).

(٥) والمقصود بضمير الجماعة في «قولهم»: أصحاب الأعراف.

الجنة: ﴿سَلَّمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦]، أي: سلمتم من متاعب الدنيا، وتبعاتها، وما كتتم تسمعون من أذى المتكبرين الذين كانوا يفتخرون عليكم، ويستضعفونكم، ويستقلون بأحوالكم. وقيل لهؤلاء: ما أغنى أموالكم وما كتتم به تتنعمون وفتخرون على فقرائكم، فقد وقعتم في العذاب».

فقد استخدم الطَّبِيُّ هنا لفظ «مقابل» للدلالة على معنى الطباق، الذي يمكن تصنيفه هنا من نوع الطباق المسمى تديبجاً<sup>(١)</sup> بقصد الكناية؛ إذ إن قوله تعالى: ﴿سَلَّمْ عَلَيْكُمْ﴾: كناية عن الراحة والطمأنينة، وقوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ﴾ كناية عن العذاب.

\* \* \*

## نوعا الطَّبَّاق:

الطباق ينقسم - كما هو معروف - إلى: طباق الإيجاب، وطباق السلب، وإلى الأول أشار الطَّبِيُّ<sup>(٢)</sup> فقال: «قوله: ﴿أَفَأَمِّنَ أَهْلَ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا﴾ [الأعراف: ٩٧] وقوله: ﴿أَوْ أَمِّنَ أَهْلَ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٨] متقابلان، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٥٠]».

ف«البيات» ضد «الضحى» أو «النهار»، بحكم اختلاف اللفظين من حيث المادة. وأغلب الظن أن الطَّبِيُّ أراد بالتقابل: ما بين اللفظين من تضاد أو طباق، لا المقابلة بين الآيتين اللتين ذكرهما من سورة الأعراف، بدليل ما استشهد به بعد ذلك من سورة يونس.

(١) هو «أن يُذكر في معنى من الملاح أو غيره ألوان بقصد الكناية أو التورية» - الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ١٠-١١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٨٦).

ومن أمثلة طباق السلب: ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذْ يَعْدُونَكَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، فقد ذكر الزمخشري<sup>(١)</sup> أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ﴾: (معناه: يوم تعظيمهم أمر السبت. ويدل عليه قوله: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ﴾).

وعقب الطيبي<sup>(٢)</sup> على ذلك بقوله: «أي: ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾ مُشْعِرٌ بِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فِي السَّبْتِ﴾ مَحْمُولٌ عَلَى مَصْدَرِ سَبَتِ الْيَهُودَ، لَا عَلَى الْاسْمِ، لِأَنَّهُ نَفْيٌ لِمَا أَثْبَتَ أَوْلَى، وَهَذَا مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْمَلَ مَا يَقَابِلُهُ عَلَيْهِ لِيَتطَابَقَا».

فلفظ «السبت» مصدر «سَبَتَ»، ولفظ ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾ كلاهما من مادة واحدة، لكن الأول مثبت، والثاني منفي، فحصل بينهما طباق السلب.

\* \* \*

وقد يكون التقابل بين الجملتين مفهوماً من جملة الكلام وزيدته، لا من لفظه، من ذلك ما ذكره الطيبي<sup>(٣)</sup> من أن قوله تعالى: ﴿يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١] إذا أخذ بجملته وزيدته، كان كالمقابل لقوله: ﴿هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ إلى قوله: ﴿هُمْ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩-١٨١].

فقوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ يقابل قوله عز وجل عَمَّنْ خَلَقَهُمْ لَجْنَهُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ: ﴿هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَهُمْ ءَاذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾.

(١) الكشاف (٦: ٦٢٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٢٨).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٧٤-٦٧٥).

وهذه المقابلة تفهم من المعنى لا من الألفاظ، إذ ليس هناك ألفاظ متقابلة على وجه التحديد في الآيتين.

\* \* \*

## (٢) مراعاة النظير (أو التناسب والائتلاف):

عرّفها الطّبيبي<sup>(١)</sup> بما عرفها به الخطيب، فقال: «أن تجمع بين أمرٍ وما يناسبه لا بالتضاد». وذكر الطّبيبي أنها ثلاثة أصناف هي: ائتلاف اللفظ مع المعنى، وائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلاف المعنى مع المعنى. وجعلها في المحسنات التي ترجع إلى اللفظ والمعنى.

ومن أمثلتها في الحاشية ما جاء في بيان صلة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيَشًا قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠] بقوله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، حيث يقول الطّبيبي<sup>(٢)</sup>: «قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ﴾ جملة قسمية معطوفة على جملة قوله: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾، على تقدير: قل: اتبعوا، وقل: والله لقد مكناكم، ولهذا ذيله بقوله: ﴿قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾ كما ذيل ذلك بقوله: ﴿قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾، فإن الشكر مناسب لتمكّنهم في البلاد والتصرف فيها، كما أن التذكّر موافق للتمييز بين أتباع دين الحق ودين الباطل».

فقد جمع الله سبحانه في الآية الأولى بين الشكر والتمكّن في البلاد والتصرف فيها، كما جمع في الآية الثانية بين التذكّر وضرورة أتباع دين الحق، وكلّ يناسب ما جُمع

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٠٠. وانظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ١٦).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٣٣).

معه. ولعل هذا التناسب من قبيل تشابه الأطراف، حيث خُتِمَت كل آية بما يناسب أولها في المعنى، فيكون في الكلام تناسب أو ائتلاف من الصنف الثالث عند الطيبي: أي ائتلاف المعنى مع المعنى.



### (٣) المشاكلة:

وهي «ذكر الشيء بلفظٍ مُصاحبهٍ لوقوعه معه»، كما عرفها الطيبي<sup>(١)</sup>. وقد يكون ذكر الشيء على سبيل المشاكلة حقيقياً، أو تقديرياً، وعدّها الطيبي من المحسنات الراجعة إلى اللفظ والمعنى.

ومثال الأول: ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، حيث ذكر الزمخشري<sup>(٢)</sup> أن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ يعني: (فلا تسلّم لهم ما شهدوا به، ولا تصدّقهم لأنه إذا سلّم لهم فكأنه شهد معهم).

وقد حرّر الطيبي<sup>(٣)</sup> ذلك بقوله: «تلخيصه أن قوله: ﴿فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ أبلغ في النهي من قوله: «ولا تصدّقهم»، فهو من باب الكناية، ويجوز أن يكون من باب المشاكلة».

والشاهد هو في قوله: «ويجوز أن يكون من باب المشاكلة»، إذ لما ذكر الله عز وجل

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٩٩، وانظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ٢٢) حيث يبدو الطيبي ناقلاً لتعريف الخطيب للمشاكلة بتصرف يسير جداً.

(٢) الكشاف (٦: ٢٨٨).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٨٨).

شهادة الكفار بالباطل بقوله: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا﴾ ذكر معها نهى الرسول ﷺ عن الشهادة معهم، مريداً بذلك عدم تصديقهم، فذكر الشهادة بدل التصديق لوقوعها تحقيقاً قبل ذلك.

وقد أخذ الفاضل اليمني<sup>(١)</sup> هذا القول بنصه عن الطيبي. أما السعد<sup>(٢)</sup> فقد جمع الأقوال في الآية دون نسبتها إلى أصحابها، أو ترجيح أحدها. فقال: «فَلَا تَشْهَدُ»: قيل: مجاز من باب ذكر اللازم وإرادة الملزوم، لأن الشهادة من لوازم التسليم. وقيل: كناية. وقيل: مشاكلة<sup>(٣)</sup>. وزاد الشهاب<sup>(٤)</sup> وجهاً آخر بجعل قوله تعالى: «فَلَا تَشْهَدُ» استعارة تبعية، ثم ذكر الوجوه الثلاثة السابقة. وذلك كله لا ينفي وجود المشاكلة في الآية.

ومثال ما كانت المشاكلة فيه بذكر الشيء تقديراً لا تحقيقاً قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] حيث يقول الزمخشري<sup>(٥)</sup>: (مثل ذلك التزيين زيناً لكل أمة من أمم الكفار سوء عملهم، أي: خليئانهم وشأنهم، ولم نكفهم حتى حسن عنده سوء عملهم، وأمهلنا الشيطان حتى زين لهم، أو زيناه في زعمهم وقولهم: إن الله أمرنا بهذا، وزينه لنا).

ويعقب الطيبي<sup>(٥)</sup> على المعنى الثاني الذي ذكره الزمخشري لـ ﴿زَيْنًا﴾، وهو: (أو زيناه في زعمهم)، فيقول: «إشارة إلى أنه هو من باب المشاكلة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]».

(١) انظر: تحفة الأشراف: ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٧٦.

(٢) انظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد - قسم الدراسة، ٢٠٢.

(٣) انظر: حاشية الشهاب (٤: ١٣٦).

(٤) الكشف (٦: ٢٠٨-٢٠٩).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٢٠٨).



فالمعتزلة لا تميز على الله فعل القبائح، لذلك جعل الزمخشري التزيين بمعنى تخلية الكفار وشأتهم، وتزيين الشيطان لهم سوء أعمالهم، أو بمعنى إسناد التزيين إلى الله في زعمهم لأنهم كانوا يقولون: إن الله أمرنا بهذا وزينه لنا.

فاتضح من ذلك أن في قوله تعالى: ﴿زَيَّنَّا﴾ مشاكلة، وإن كان لفظ التزيين غير مذكور قبل ذلك، ولكنه مقدر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾، حيث ذكر لفظ «الاستحياء» مشاكلة لما كان الكفار يقولونه من أن رب محمد ﷺ لا يستحي أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت، علماً بأن لفظ الاستحياء غير مذكور لفظاً في الآية نفسها قبل ذلك، وإنما هو مقدر.

\* \* \*

#### (٤) الاستطراد:

عده الطيبي من المحسنات في اللفظ والمعنى، وعرفه بقوله<sup>(١)</sup>: «أن تكون في شيء من الفنون، ثم سح لك فن آخر يناسبه، فتورده في الذكر. مأخوذ من فعل الصائد يطارد صيداً فيتلقاه آخر، فيقصده».

ومن أمثلة الاستطراد التي نبه إليها الزمخشري، ووضحها الطيبي قوله تعالى: ﴿يَبْنَؤْ أَدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوَاءَ تَكْمُ وَرِيشًا وَّلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فقد ذكر الزمخشري<sup>(٢)</sup> أن (هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد).

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٢٣، وعرف الخطيب الاستطراد بأنه «الانتقال من معنى إلى آخر متصل به، لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني» - الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ٢٤).

(٢) الكشاف (٦: ٣٦٠).

ويوضح الطَّيِّبِيُّ<sup>(١)</sup> معنى الاستطراد في الآية، فيذكر أنها «جاءت تابعة لحديث آدم والشيطان، وإظهار عداوته له، والتحذير عن متابعتها. فجرى فيه حديث كشف العورة وقبَّحَه، وحديث ستر العورة وحسَّنه، حتى أنكر على من أعرض عنه، وقال بتحريمه، الدال عليه قوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ...﴾ [الأعراف: ٣٢] الآية. ثم عاد إلى بيان الزجر عن متابعة الشيطان بقوله: ﴿يَبْنِيءَ آدَمَ إِمَامًا يَتَّبِعُكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ...﴾ [الأعراف: ٣٥] الآيات».

لقد بين الطَّيِّبِيُّ وجه الاستطراد في الآية، بالإشارة إلى المعنى قبلها، المتضمَّن قصة آدم وحواء ووسوسة الشيطان لهما، وإخراجه إياهما من الجنة، واستمرار عداوته لبني آدم، والتحذير من مغبة أتباعهم إياه، كما بيَّن علاقة الآية بما بعدها من الآيات. فكان في الآية المذكورة انتقالٌ من معنى إلى آخر يتصل به، إلا أنه لم يقصد بذكر المعنى الأول التوصل إلى ذكر الثاني، كما قال الخطيب القزويني<sup>(٢)</sup> الذي جعل الآية من قبيل الاستطراد الذي يكون فيه الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به، ولم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني.

ومن أمثلة الاستطراد التي نبه إليها الطَّيِّبِيُّ ابتداءً، دون أن يذكرها الزمخشري، قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] حيث يذكر الزمخشري<sup>(٣)</sup> أن القائلين هذا القول هم اليهود.

ويقول الطَّيِّبِيُّ<sup>(٤)</sup>: «وبيان النظم أنه تعالى لَمَّا وصف أمة محمد صلوات الله عليه

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٦٠).

(٢) انظر: الإيضاح (شرح الصعيدي) (٤: ٢٥).

(٣) انظر: الكشاف (٦: ١٥٧).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٥٧-١٥٨).

- بقوله: ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩] وأنهم الذين قاموا بحقوق جميع الكتب المنزلة على جميع الأنبياء، ووفَّقوا بالإيمان بكلِّها، وبحفظ مقتضاها - استطرد ذكر اليهود، وأنهم على ضد ذلك، حيث طعنوا على الكتب المنزلة، وحرَّفوا التوراة، وغيروها، وكتَموا بعضها».

وقد يكون الاستطراد في هذه الآية من قبيل إيهام الاستطراد<sup>(١)</sup>، إذ المقصود ذكر اليهود الذين حرَّفوا التوراة، وجعلوها قراطيس، وأنكروا الكتب السماوية، وقد ذُكرت أمة النبي ﷺ قبل ذكر اليهود، للتوصُّل إليه.

\* \* \*

## ٥) العكس والتبديل:

عرّفه الطيبي بقوله<sup>(٢)</sup>: «أن يُقدّم في الكلام جزء ثم يُؤخّر»، وقد جعله من أوصاف التراكيب التي تختص بحسن اللفظ، فبحثه في فن الفصاحة.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] حيث نصّ الزمخشري<sup>(٣)</sup> على أن ﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ معطوف على ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ﴾ لا على الفعل ﴿يُخْرِجُ﴾.

وقد بين الطيبي<sup>(٤)</sup> هذه القضية بقوله: «فإن قلت: لم لم يعطف عليه... ليكون

(١) فسره الشيخ عبد المتعال الصعيدي بـ«حسن التخلّص»، انظر: بغية الإيضاح (٤: ٢٦).

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٩٤. وهذا هو تعريف الخطيب نفسه للعكس والتبديل،

انظر: الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ٢٦).

(٣) الكشف (٦: ١٦٩-١٧٠).

(٤) فتوح الغيب (٦: ١٧٠).

إخراج الحي من الميت أَوْلَى في القصد من عكسه، ولأن المناسبة البديعية تقتضي هذا، لأنه من باب العكس والتبديل، كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿يُؤَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ ولورود سائر ما يشبه الآية على هذا المنوال؟ قلت: يمنعه ورود الجملة الثانية مفصولة عن الأولى على سبيل البيان».

فقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ وكذا قوله: ﴿يُؤَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ كلاهما من قبيل العكس والتبديل، إذ - في الآية الأولى - قُدِّم الحي أولاً على الميت، ثم أُخِّر عنه، وفي الآية الثانية قُدِّم الليل على النهار، ثم أُخِّر عنه.

وقد نقل الفاضل اليمني<sup>(٢)</sup> هذا القول بنصه عن الطِّيبي.

\* \* \*

## ٦) اللف والنشر:

سلكه الطِّيبي في المحسنات الراجعة إلى اللفظ والمعنى، وعرفه بقوله<sup>(٣)</sup>: «أن تضمّ متعدداً، ثم تُتبعه ما لكل واحد منه من غير تعيين، ثقة بأن السامع يردّ كلاً منه إلى ما هو له».

وقد تناول الطِّيبي في الحاشية نهاذج من اللف والنشر بأنواعه. ومن ذلك قول الزمخشري<sup>(٤)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]: (وفي الجعل

(١) فاطر (١٣)، والحديد (٦)، والحج (٦١)، ولقمان (٢٩).

(٢) انظر: تحفة الأشراف: ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٨٤.

(٣) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٣١.

(٤) الكشاف (٦: ٦-٧).

معنى التضمين، كإنشاء شيء من شيء، أو تصيير شيء شيئاً، أو نقله من مكان إلى مكان. ومن ذلك: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]... (وجَعَلْنَاكُمْ أزواجاً)<sup>(١)</sup>، ﴿أَجْعَلِ اللَّهُ إِلَهُهَا وَجِدًا﴾ [ص: ٥].

والطَّيْبِي<sup>(٢)</sup> يحلّل قول الزمخشري هذا، فيقول: «قوله: (كإنشاء شيء من شيء، أو تصيير شيء شيئاً، أو نقله من مكان إلى مكان): لف، وما بعده: نشر. فقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ - المثالان: نشر لقوله: (كإنشاء شيء من شيء) لأن حواء من ضلع آدم، كما أن الظلمات من تكاثف الأجرام... وقوله: (وجَعَلْنَاكُمْ أزواجاً) مثال لتصيير شيء شيئاً، وذلك أن كلاً من الزوجين يفتقر إلى الآخر في حال الانفراد، وبعد انضمام أحدهما إلى الآخر يصيران زوجين. وقوله: ﴿أَجْعَلِ اللَّهُ إِلَهُهَا وَجِدًا﴾ مثال للنقل، وذلك أن الكفار كانوا قد حكموا بالشرك والتعدّد في الإلهية، فلمّا جاء الإسلام أبطلّ حكمهم بالتعدّد، وألزمهم حكم التوحيد، كأنه نقل الحكم من التعدد إلى الوحدة».

وهذا من قبيل ما يجيء مرتباً من أنواع اللف والنشر كما هو واضح.

وقد نقل اليميني<sup>(٣)</sup> عبارة الطَّيْبِي السابقة كما هي.

ويقول الزمخشري<sup>(٤)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٨]: (موازينه: جمع ميزان أو موزون، أي:

(١) ليس هذا القول آية، وسيأتي التنبيه عليه في موضعه من التحقيق، وانظر مبحث المآخذ على

الطَّيْبِي من الفصل السابع، ص ٤٧٣

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧).

(٣) انظر: تحفة الأشراف: ج ١، قسم التحقيق، ص ٧١٥.

(٤) الكشاف (٦: ٣٣٢).

فمن رجحت أعماله الموزونة التي لها وزن وقدر، وهي الحسنات، أو ما توزن به حسناتهم).

ويعقب الطيبي<sup>(١)</sup> على ذلك فيقول: «قوله: (فمن رجحت) إلى آخره: نشر لقوله: (جمع ميزان أو موزون) من غير ترتيب، بناء على تفسير الميزان على الخلاف».

وتوضيح ذلك أن قول الزمخشري: (جمع ميزان أو موزون) لف، نشره بقوله: (فمن رجحت... حسناتهم) من غير مراعاة لترتيب اللف، فقد جاء الميزان متقدماً على الموزون هناك، بينما جاء متأخراً عنه في النشر.

ويقول الزمخشري<sup>(٢)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]: (أي: تمّ كل ما أخبر به، وأمر ونهى، ووعد وأوعد).

ويعقب الطيبي<sup>(٣)</sup> على ذلك فيقول: «قوله: (أي: تمّ ما أخبر، وأمر ونهى، ووعد وأوعد) خصّها بالذكر بدلالة السابق، وهو قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، أي: فصله بمثل تلك الأنواع، واللاحق، وهو قوله: ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ على النشر للفتن التقديري، كما قدره المصنف؛ فإن الصدق مناسب للخير والوعد والوعيد، وإن العدل موافق للأمر والنهي، لأنه تعالى يأمر وينهى بمقتضى حكمته، ويضع كلاً في موضعه، ويتصرف في ملكه بالأمر والنهي على ما أراد».

ويُفهّم من قول الطيبي هذا أن في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ لفاً تقديرياً، إذ أجمل الله سبحانه بقوله: ﴿كَلِمَتُ﴾، ثم فصل ونشر بقوله: ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾، وقدر

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٣٢).

(٢) الكشاف (٦: ٢٢٢).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٢٢).

الزمخشري بقوله السابق ما يلائم كلاً من الصدق والعدل من الكلمات. فاللف في الآية إذاً تقديري.

وقد تُحذف إحدى القرينتين من اللف لدلالة النسر عليه، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

فقد نقل الطيبي<sup>(١)</sup> عن صاحب الانتصاف قوله: «هذا الكلام في البلاغة يلقب باللف. وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفَعُ نفساً لم تكن مؤمنةً قبْلَ إيمانها بعدُ، ولا نفساً لم تكسب في إيمانها خيراً قبْلَ ما تكسبه من الخير بعدُ».

ويصوغ الطيبي عبارة صاحب «الانتصاف» هذه صياغة جديدة، مبيّناً وجه اللف والنشر في الآية، فيقول<sup>(٢)</sup>: «فكأنه قيل: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفَعُ نفساً إيمانها أو كسبها في إيمانها حينئذ لم تكن آمنت من قبْل، أو كسبت في إيمانها خيراً من قبل، ففي الآية لَفٌّ، لكن حذف إحدى القرينتين بإعانة النسر... هذا الذي عناه صاحب «الانتصاف» بقوله: هذا الكلام يلقب باللف».

ففي قوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ لَفٌّ حُذِفَتْ إحدى قرينته لدلالة النسر عليه بعد ذلك بقوله: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾. فأيمان الإنسان وعمله كلاهما، وقت مجيء الآيات، لا ينفَعانه إذا لم يكن آمن وعمل خيراً قبل ظهورها، ولكن اكتفي بذكر الإيمان في اللف، لدلالة النسر على القرينة الثانية وهي الكسب.

(١) انظر: فتوح الغيب (٦: ٣٠٤). والانتصاف - لابن المنير (٢: ٦٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٠٧).

وقد نقل اليميني<sup>(١)</sup> ما قاله الطيبي بتصريف يسير، كما أن السعد<sup>(٢)</sup> أشار إلى رأي الطيبي بقوله: «وَأَجِيب... بأن الآية من باب اللف التقديري، أي: لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها في الإيمان لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت فيه».

أما الفارسي<sup>(٣)</sup> فقد لخص ما قاله الطيبي، فقال: «الآية... من باب اللف التقديري، أي: لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها فيه لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فيه».

\* \* \*

## (٧) التفريق والجمع:

عرّف الطيبي<sup>(٤)</sup> الجمع بقوله: «أن تجمع متعدداً في حكم واحد». وعرف التفريق بأنه «إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد». وعدهما من المحسنات في اللفظ والمعنى معاً.

وقد ذكر الطيبي مثالا بين فيه «أن الكلام بُني على التفريق والجمع»، وهو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا لِإِذْهِمَّ عَلَى قَوْمِهِمْ نَزَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ \* وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن دُرِّيْحِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ \* وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ \* وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوشَعَ وَحُوطًا وَكَأَلَّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ \* وَمِنَ آبَائِهِمْ ذُرِّيَّتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَأَجْنَبيتِهِمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى

(١) انظر: تحفة الأشراف ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٧٧.

(٢) تحقيق الجزء الثاني من حاشية السعد - قسم الدراسة، ص ٢٠٣.

(٣) تحقيق الجزء الأول من حاشية كشف الكشاف - قسم التحقيق، ص ٨٢٧-٨٢٨.

(٤) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٣٢-٢٣٣. وانظر: الإيضاح (شرح الصعيدي)

(٤: ٣٦-٣٧) حيث يبدو الطيبي ناقلاً منه ما ذكر في تعريف الجمع والتفريق.



صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ \* ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۗ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَّ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ \* أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّورَ ۖ فَإِنْ يُكَفِّرْ بِهَا هَؤُلَاءَ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ \* أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْ لَهُمْ أَمْتَدَةٌ ﴿ [الأنعام: ٨٣-٩٠].

قال الطيبي<sup>(١)</sup>: «الكلام مبني على التفريق والجمع: فرقمهم أولاً مع خلافتهم وخصائثلهم في تلك الآيات<sup>(٢)</sup>، ثم جمع خصائثلهم في قوله: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ...﴾ [الأنعام: ٨٨] الآية. وجمع ذواتهم معها في قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وأمر حبيبه صلوات الله عليه بالاعتداء بهداهم والانخراط في سلكهم».

والحقيقة أن ليس في الآيات تفريقاً على انفراد، ولا جمعاً على انفراد، ولا جمع مع تفريق، وهو «أن تُدخِلَ شيئين في معنى واحد، ثم تفرِّق بين جهتي الإدخال» كما عرفه الطيبي<sup>(٣)</sup>، لأن التفريق سابق على الجمع في الآيات، وليس العكس، ولكن يمكن القول: إن هذا من قبيل الجمع مع التقسيم بأحد معنييه، الذي هو: «جمع متعدّد تحت حكم ثم تقسيمه، أو تقسيمه ثم جمعه» كما ذكر الخطيب<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر ابن أبي الإصبع<sup>(٥)</sup> لوناً بديعياً باسم «التفريق والجمع» وعرفه بـ«أن يفرِّق المتكلم بين كلامين مرتبطين متلاحمين بكلام يتلو به الأول من كلامه، يوهم السامع أنه غير مرتبط، ليفيد ذلك معنى لا يفيد الكلام لو جاء على مقتضى وضع النظم وترتيبه،

(١) فتوح الغيب (٦: ١٥٥).

(٢) يعني الآيات من: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا﴾ إلى: ﴿وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.

(٣) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٣٤، وانظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٤٢٦ حيث نقل الطيبي هذا التعريف منه.

(٤) الإيضاح (شرح الصعيدي) (٤: ٣٩). وانظر الموضوع السابق من المفتاح.

(٥) بديع القرآن - لابن أبي الإصبع، تحقيق د. حفني شرف، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر: قسم التحقيق، ص ٣١٣.

ثم يعود فيجمع ما تفرق من الكلام بها كان يجب أن يقدم لتأهيله لنفع الأول وملاءمته له، وارتباطه به، وكونه في الظاهر لا يصلح أن يجاوره غيره». وساق له مثلاً يختلف عن الذي ذكره الطيبي، كما أن هذا التعريف لا ينطبق على الآيات المذكورة.

\* \* \*

## ٨) الجمع مع التقسيم:

عرّفه الطيبي<sup>(١)</sup> بقوله: «أن تجمع متعدداً وتقسمه». وقد ذكر مثالا له في قول الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (جمعوا بين أمرين متناقضين: فكذبوا على الله بها لا حجة عليه، وكذبوا بها ثبت بالحجة والبرهان الصحيح، حيث قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨]. وقالوا: والملائكة بنات الله<sup>(٣)</sup>، و﴿هَتُوْلَاءِ شُفَعْتُوْنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ونسبوا إليه تحريم البحائر<sup>(٤)</sup> والسوائب. وذهبوا فكذبوا القرآن والمعجزات، وسمّوها سحرأً، ولم يؤمنوا بالرسول ﷺ).

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٣٥. ويلاحظ أن الطيبي اقتصر على جانب واحد من تعريف الجمع مع التقسيم، بخلاف السكاكي والخطيب اللذين ذكرا التقسيم مع الجمع كذلك. انظر: المفتاح، ص ٤٢٦، والإيضاح (٤: ٣٩).

(٢) الكشاف (٦: ٤٨-٥٠).

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: ٥٧].

(٤) البحائر: جمع بحيرة - بفتح الباء وكسر الحاء، وهي الشاة أو الناقة إذا نُتجت عشرة أبطن فلا يُتضع بها، فتنشق أذنها بنصفين وترتك. والسوائب: جمع سائبة: وهي أم البحيرة أو الناقة التي يسيبها صاحبها لبرئته من علة أو غير ذلك، فلا يُتضع بها، ولا تُتضع من كلاً. وهاتان العادتان مما أبطله الإسلام. انظر: لسان العرب - مادتي «بحر» و«سيب».

ويقول الطيبي<sup>(١)</sup> تعقياً على قول الزمخشري هذا: «فيه جمع وتقسيم وتفسير<sup>(٢)</sup>». فالجمع: قوله: (بين أمرين متناقضين). والتقسيم: قوله: (فكذبوا على الله بما لا حجة عليه، وكذبوا بما ثبت بالحجة البيّنة)».

فقد جمع الزمخشري أولاً أمراً متعدداً تحت حكم واحد وهو: جمع المشركين بين أمرين متناقضين، ثم قسم هذا المتعدد إلى قسمين هما: كذبهم على الله بغير دليل، وتكذيبهم بما ثبت بالحجة والبرهان.

والجمع مع التقسيم - عند الطيبي - من المحسنات الراجعة إلى اللفظ والمعنى.



## (٩) التفسير:

وقد ذكره الطيبي<sup>(٣)</sup> باسم «التفسير الخفي»، وقال في تعريفه «أن ترى في الكلام لُبّاً فتعمد بما يوضحه». وجعله من المحسنات في اللفظ والمعنى معاً.

ومن أمثله ما ذكره الطيبي<sup>(٤)</sup> في قول الزمخشري السابق: «قوله: (حيث قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾) إلى قوله: (تحريم البحائر والسوائب) تفسير لقوله: (فكذبوا على الله). وقوله: (وذهبوا فكذبوا القرآن والمعجزات، وسمّوها سحراً، ولم يؤمنوا بالرسول ﷺ) تفسير لقوله: (وكذبوا بما ثبت بالحجة)».

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨).

(٢) سيرد ذكره تالياً.

(٣) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٣٠.

(٤) انظر: الكشاف، وفتوح الغيب (٦: ٤٨).

ومما يلاحظ أن هذا اللون من البديع لم يرد عند الخطيب، ولا عند السكاكي من قبله، ولكن ذكره صفي الدين الحلي<sup>(١)</sup> في «شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع» بهذا الاسم، وذكره ابن أبي الإصبع<sup>(٢)</sup> المصري باسم «صححة التفسير»، بالمفهوم الذي ذكره به الطيبي.

### (١٠) التجريد:

ذكره الطيبي في المحسنات المعنوية، وعرفه<sup>(٣)</sup> بأنه «هو: أن يُنتزع من مُتَّصِف بصفة، آخرٌ مثله فيها، مبالغةً في كمالها فيه».

ومن أمثلته التي توقف الطيبي عندها قوله تعالى: ﴿فَنَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَتِي ربي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ ءَأَسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣].

فقد قال الزمخشري<sup>(٤)</sup> في معرض تفسير الآية: (اشتدَّ حزنه<sup>(٥)</sup> على قومه، ثم أنكر على نفسه، فقال: فكيف يشتدَّ حزني على قوم ليسوا بأهل للحزن عليهم لكفرهم واستحقاقهم ما نزل بهم؟).

(١) انظر: شرح الكافية البديعية - لصفي الدين الحلي، تحقيق د. نسيب نشاوي - دمشق (١٤٠٣هـ)، ص ٢٨١.

(٢) انظر: بديع القرآن - لابن أبي الإصبع: قسم التحقيق، ص ٧٤.

(٣) التبيان في البيان، قسم التحقيق، ص ١٦٠، وهذا هو تعريف الخطيب للتجريد. انظر: الإيضاح (٤): (٥٤٤).

(٤) الكشاف (٦: ٤٨١).

(٥) الضمير عائد لشعيب عليه السلام.

وعقب الطيبي على ذلك بقوله<sup>(١)</sup>: «أي: جرّد من نفسه شخصاً، وأنكر عليه حزنه على قوم لا يستحقّونه، كما فعل امرؤ القيس في قوله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمِدِ      ونام الحليُّ ولم ترُقِدِ

وكان من حق الظاهر أن يقول: وكيف يشتدّ حزنك؟ لقوله: (ثم أنكر على نفسه)، لكنه التفت، وقال: (وكيف يشتد حزني؟) هذا إذا كان الخطاب مع نفسه. أما إذا كان مع غيره فلا يكون من التجريد».

والظاهر من سياق الآية أن خطاب شعيب عليه السلام هو مع قومه، لا مع نفسه. وعليه، لا يكون في الآية تجريد، ولا التفت كما يوحي به كلام الطيبي بقوله: «لكنه التفت»، وإنما قد يكون فيها رجوع، وهو «أن يُدكر شيء ثم يُرجع عنه» كما عرّفه الطيبي<sup>(٢)</sup> نفسه.

قال الشهاب<sup>(٣)</sup>: «إن قوله: «قال»، يقتضي صيغة المتكلم، وصيغة التكلم تنافي التجريد. فما ذكره<sup>(٤)</sup> لا وجه له، وإنما هو نوع من البديع يُسمّى الرجوع، لأنه إذا كان قوله: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْنَاكُمْ﴾ تأسفاً ينافي ما بعده، فكأنه بدا له ورجع عن التأسف، منكرّاً لفعله الأول... والنكته فيه الإشعار بالتورّل والذهول، لشدة الحيرة لعظم الأمر، بحيث لا يفرّق بين ما هو كالتناقض من الكلام وغيره... والحاصل أنه فيه وجهين، فالوجه الأول: أنه حزن واشتدّ حزنه على حال القوم، ثم أنكر ذلك على نفسه، والثاني: أنه لا حزن عليهم لأنهم لم يقبلوا النصيحة، فليسوا أحقّاء بالحزن».

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٨١).

(٢) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٢٧.

(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (٤: ١٩٣).

(٤) يعني الطيبي.

وهذا - في ظني - أنسب مما ذهب إليه الطيبي، لأن الناظر في الآية لا يجد فيها تجريداً ولا التفاتاً وفق تعريف كل منهما.

أما قول امرئ القيس السابق ففيه خلاف: أهو من التجريد أم من الالتفات؟ فقد ذكر الطيبي<sup>(١)</sup> نفسه: «أن الذي عليه أبو عليّ، وابن جنيّ، وابن الأثير أن قوله: «تَطَاوَلَ لَيْلُكَ» تجريد. وأنشدوا قول الأعشى:

وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ

والطيبي يناصر هذا الرأي، فيقول معقّباً على ما سبق: «وهذا هو الحق». أما الزمخشري<sup>(٢)</sup> فقد ذكر أن في بيت امرئ القيس المذكور التفاتاً، والسكاكي<sup>(٣)</sup> أورد البيت شاهداً على الالتفات كذلك.

ولعل من خير ما قيل في هذه المسألة قول السيد الشريف الجرجاني<sup>(٤)</sup>: «واعلم

(١) انظر ما سيأتي ص ٧٤٧.

(٢) انظر: الكشاف، ص ١٤٢ عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَبْدُ وَإِنَّا كُنَّا نَسْعِيْتُ﴾ [الفاتحة: ٥].

(٣) انظر: مفتاح العلوم (طبعة دار الكتب العلمية)، ص ٢٠٠. وقد سبق الحديث عن الالتفات في مبحث «صور من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر»، في الفصل الرابع من الدراسة. «والالتفات فيه مذهبان: مذهب السكاكي، ومذهب الجمهور. فالالتفات عند السكاكي هو: التعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاثة التي هي: التكلم والخطاب والغيبة... سواء سبقه تعبير ياحدى هذه الطرق أو لم يسبقه ذلك... والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو: التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه ظاهر السياق، وعلى خلاف ما يترقبه السامع، وإن وافق ظاهر المقام... والالتفات - بتفسير الجمهور - أخص منه بتفسير السكاكي» - البلاغة العربية - للدكتور المحمدي الحناوي: (١: ٢٦٩-٢٧١) وانظر كذلك: الإيضاح - بشرح الصعدي (١: ١٥١-١٥٢).

(٤) حاشية السيد الشريف على الكشاف (مطبوعة بحاشية الكشاف نفسه) (١: ٦٣).

أن قوله: «تطاولَ ليلُك» إنَّ مُجْمَلِ على الالتفات لم يكن تجريداً، وإنَّ عُدَّ تجريداً كقوله: «وهلَّ تُطِيقُ وداعاً أيها الرُّجُل» لم يكن التفتاً، لأنَّ مَبْنَى التجريد على مغايرة المتزَع للمتزَع منه، ليرتَّب عليه ما قُصِد به من المبالغة في الوصف، ومدار الالتفات على اتِّحاد المعنى، ليحصل به ما أريد به من إيراد المعنى في صورة أخرى غير ما يستحقّه بحسب ظاهره». وأضاف، نقلاً عن الفاضل اليمني: أن «من ادَّعى أن أحد أقسام التجريد - أعني مخاطبة الإنسان نفسه - التفت، وأنه لا منافاة بينها فقد سها».

هذا، وقد نقل الفاضل اليمني<sup>(١)</sup> قول الطَّيِّبِي في الآية السابقة، وفي قول امرئ القيس بنصه.

ونخلص من ذلك كله إلى أنه إذا عد بيت امرئ القيس من التجريد، وكذا قول الأعشى، فليس كذلك الآية مدار البحث كما أسلفت، ولا هي من الالتفات، وإنما قد تكون من الرجوع، والله أعلم.

ومن أمثلة التجريد التي ذكرها الطَّيِّبِي قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّيِّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الَّذِي الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

قال الزمخشري<sup>(٢)</sup> في معرض تفسير الآية: (هلاً قيل: فآمنوا بالله وبى، بعد قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾؟ قلت: عدل عن المضمرة إلى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات التي أجريت عليه، ولمّا في طريقة الالتفات من مزية البلاغة، وليُعْلَم أن الذي

(١) انظر: تحفة الأشراف - ج ١، قسم الدراسة، ص ٢٨١.

(٢) الكشاف (٦: ٦١٤).

وجب الإيمان به وأتباعه هو هذا الشخص المستقلّ بأنه النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته، كائناً مَنْ كان: أنا أو غيري، إظهاراً للنصّفة، وتفادياً من العصبية لنفسه).

وعقب الطّبي<sup>(١)</sup> على ذلك بقوله: «هذا يجوز أن يكون فائدة ثالثة مستقلة للعدول، فيكون من باب التجريد. يعني أنه ﷺ خاطبهم بقوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾، فلمّا أراد أن يدعوهم إلى متابعتة، جرّد عن نفسه الزكيّة النبي الأمي الموصوف بما يجب على كل أحد متابعتة. كأنه قال: لا أدعي أني ذلك الموصوف، فانظروا مَنْ هو، فاتبعوه كائناً من كان: أنا أو غيري. والخطاب على سبيل الاستدراج. ومعنى الاستقلال يفيد التجريد».

ويمكن أن يوجّه إلى هذا القول ما وُجّه إلى الذي قبله، فحديث الرسول ﷺ هنا ليس مع نفسه، وإنما مع قومه، فيكون من باب الالتفات، كما أشار إلى ذلك الزمخشري بقوله في معرض تفسير الآية: (ولمّا في طريقة الالتفات من مزيّة البلاغة) كما سبق.

\* \* \*

ومن أمثلة التجريد التي ذكرها الطّبي ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿لِمَ تَعْظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]. قال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: (لِمَ تَعْظُونَ مَنَّا قَوْمًا تَزْعُمُونَ أَنْ اللَّهَ مُهْلِكُهُمْ؟).

وقال الطّبي<sup>(٣)</sup>: (مِنْ: تجريدية، مثل: رأيتُ منك أسداً). يقصد أن «مِنْ» في قول الزمخشري: (مَنَّا) تفيد التجريد، وبالتالي يكون في قوله هذا تجريد، كما في المثال الذي ذكره.

(١) فتوح الغيب (٦: ٦١٤).

(٢) الكشاف (٦: ٦٣١).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٦٣١).



وقد ذكر الشيخ عبد المتعال الصعيدي<sup>(١)</sup> أن: «كل ما تكون «من» فيه أداة التجريد، وتفيد فيه معنى' الابتداء... لا يُقصد منه تشبيه»، وإنما هو من قبيل التجريد.

\* \* \*

## (١١) المبالغة:

وهي: «أن يُدعى لوصفٍ بلوغه في الشدة أو الضعف حدًّا مستحيلًا أو مستبعدًا، لئلا يُظن أنه غير مُتناهٍ في الشدة أو الضعف» كما عرّفها الخطيب<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلتها عند الطّبي في الحاشية قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا سُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢] حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (في هذا الاستئناف، وهذا الابتداء... مبالغة في ردّ مقالة الملائسأشاعهم). ويقول الطّبي<sup>(٤)</sup>: «بولغ في الإخبار عن دمار القوم بقوله: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾».

وتعقيب الطّبي على قول الزمخشري يشير إلى أن في الآية نوعاً من أنواع المبالغة المقبولة، هو العُلُو؛ لأن وصف قوم شعيب عليه السلام بعد إهلاكهم بأنهم ﴿لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾: أي لم يُقيموا في منازلهم، أمر غير ممكن في نفسه، إذ إنهم كانوا في أرضهم قبل أن يُهلكهم الله، إلا أن الله - جلّت قدرته - قد أهلكهم تماماً، وأزال آثارهم، حتى كأنهم لم يكونوا موجودين من قبل، وقد كان لمجيء أداة التشبيه «كأن» في هذا القول أثر في

(١) بغية الإيضاح (٤: ٤٤).

(٢) الإيضاح - للخطيب القزويني، بشرح وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الخامسة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٤٠٠هـ ص ٥١٤.

(٣) الكشاف (٦: ٤٧٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٤٧٩).

جعل الغلوّ فيه مقبولاً، كمجيء «يكاد» في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].

\* \* \*

ومن أمثلة المبالغة التي توقف عندها الطيّبي: قوله تعالى حكايةً على لسان موسى عليه السلام مخاطباً فرعون: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، على القراءة المشهورة في «على» بالألف المقصورة، حيث ذكر الزمخشري<sup>(١)</sup> أربعة وجوه في هذه القراءة، منها: (أن يُغْرِقَ موسى في وُصف نفسه بالصدق).

وعقب الطيّبي<sup>(٢)</sup> على ذلك بقوله: «أي: يبالغ فيه... وإنما استدعى المقام المبالغة لأن موسى عليه السلام حين ادّعى الرسالة بين يدي فرعون، لم يُحَلُّ من ارتياب منه، فكان قوله: ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٤]، وارداً لإزالة ذلك الارتياب... ثم لما سمع فرعون قوله: ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أنكره، فزاد موسى عليه السلام في المبالغة بأن قال: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولُ﴾.

فالزمخشري يصف قول موسى عليه السلام هذا بالإغراق<sup>(٣)</sup>، وهو نوع من أنواع المبالغة المقبولة التي وضحها الطيّبي في الآية. وتعريفه عنده<sup>(٤)</sup> هو: «أن تدعي لشيء، وصفاً بالغاً حد الاستحالة، وهو مقبول ومردود كما ذكر. وقد أورده في المحسنات المعنوية».

(١) الكشاف (٦: ٥٠٣).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٠٣-٥٠٤).

(٣) هو الأمر الممكن عقلاً لا عادةً. انظر: بغية الإيضاح (٤: ٤٧).

(٤) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٨٥.

وقد سبق أن ذكرنا أن الطَّيْبِي (١) عدّ الآية - على هذا الوجه - من قبيل الاستعارة المكنية، ولا تناقض في ذلك، فإن المجاز - ومنه الاستعارة المكنية - يفيد المبالغة، كما هو معروف، وهذا ما قصده الطَّيْبِي من تحليله للمبالغة في الآية.

وذكر الطَّيْبِي (٢) كذلك، أن الآية قد تكون من قبيل الكناية الإيائية، لكن على وجه آخر من الوجوه التي ذكرها الزمخشري في معنى الآية على القراءة المشهورة، وهو: (أن ما لزمك فقد لزمته).

\* \* \*

## (١٢) الإدماج:

وقد تحدث الطَّيْبِي عنه في الحاشية نظرياً، فعرفه: لغةً واصطلاحاً، وطبّق عليه بعض الأمثلة، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرِنِّي وَلَكِنْ نُنظُرُ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

قال الزمخشري (٣): (وهذا كلام مُدمَج بعضه في بعض، وارد على أسلوب عجيب، ونمط بديع).

وقد وضح الطَّيْبِي (٤) ذلك فقال: «الأساس: دَمَجَ الشَّيْءِ دُمُوجاً، واندماج اندماجاً: إذا استحكَمَ والتأم. ومن المجاز: أدمَجَ كلامه: أتى به متراصفَ النظم».

(١) انظر: الاستعارة المكنية في الفصل الخامس من الدراسة.

(٢) انظر: الكناية الإيائية في الفصل الخامس من الدراسة، والكشاف (٢: ١٠١).

(٣) الكشاف (٦: ٥٥٨).

(٤) فتوح الغيب (٦: ٥٥٨-٥٥٩)، وانظر: أساس البلاغة، ص ٢٨٢ - مادة «دمج» والتعريف الذي ذكره الطَّيْبِي للإدماج هو تعريف الخطيب له بتصرف يسير. انظر: الإيضاح - بشرح د. خفاجي (الطبعة الخامسة، ص ٥٢٦-٥٢٧).

وفي الاصطلاح: هو أن يُضمَّن كلامٌ سيق لوصفٍ وصفاً آخر، قال ابن نباتة<sup>(١)</sup>:

فلا بُدُّ لي من جهلةٍ في وصاليه فمَنْ لي بِخِلِّ أودعُ الحِلْمَ عندهُ

فإنه تعالى لما منع المشتاق الهائم عن مطلوبه، أشار إلى ما لا يقطع طمعه، ولا يبأس من متوخاه، بطريق يرمز إلى الموعد، يعني: أن الدنيا لا تصلح لما تطلبه، لأنها في شرف الزوال والهلاك، ألا ترى إلى أعظم الأشياء رسوخاً لم يثبت عند التجلي، وأن الآخرة لهي الحيوان، فالموعد هناك. فعلم من هذا التقرير أن الكلام إنما يكون مُدججاً إذا أُشير فيه إلى إثبات الرؤية لا إلى نفيها.

فالزخشي جعل الآية من الكلام المدمج الدال على عدم جواز الرؤية إطلاقاً، ولكن الطيبي جعل الإدماج دليلاً على إثبات الرؤية، إذ ضمَّن الله نفي رؤيته سبحانه في الدنيا شدة تأثير تلك الرؤية لو حصلت، وإمكان حصولها في الآخرة.

أما في قول ابن نباتة السعدي فقد ضمَّن معنى الغزل الذي سيق له البيت، معنى آخر هو الفخر بحلمه، كما ضمَّن الفخر كذلك شكوى الزمان لتغير الأخلاء، الذين لم يجد منهم من يصلح لحفظ الحلم عنده.

\* \* \*

### ١٣) القول بالموجب<sup>(٢)</sup>:

وهو من المحسنات المعنوية. وقد عرفه محمد بن علي الجرجاني<sup>(٣)</sup> بأنه: «هو تصديق كلام الغير، وحمله على وجه آخر».

(١) انظر ترجمته وتخريج قوله في موضعه من التحقيق.

(٢) بكسر الجيم إن أريد به الصفة الموجبة للحكم، ويفتحها إن أريد به الحكم الذي أوجبه. بغية الإيضاح (٤: ٦٩).

(٣) الإشارات والتنبهات في علم البلاغة - للجرجاني (محمد بن علي)، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر - القاهرة، ص ٢٨٧.

ومن أمثلته عند الطيبي قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٧]. حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup> في تفسير الآية: (فإن كذبوك في ذلك، وزعموا أن الله واسع الرحمة، وأنه لا يؤاخذ بالبغي، ويُخلف الوعيد جوداً وكرماً، فقل لهم: ربكم ذو رحمة واسعة لأهل طاعته، ولا يرد بأسه - مع سعة رحمته - عن القوم المجرمين، فلا تغترّ برجاء رحمته عن خوف نعمته).

ويعقب الطيبي على ذلك، فيقول<sup>(٢)</sup>: «قوله: (فإن كذبوك في ذلك): أي في: أنا لصادقون فيما أوعدنا به العصاة لا نخلفه. وإنما فسره بقوله: (وزعموا أن الله واسع الرحمة) لوقوع قوله: ﴿فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾ جواباً لتكذيبهم، فقرر ما قالوه، وزيد عليه: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾: أي رحمته - وإن كانت واسعة - لكن لأهل طاعته، وهو من أسلوب القول بالموجب».

والمقصود أن قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ هو من قبيل القول بالموجب، فقد زعم الكفار أن الله واسع الرحمة، فلا يؤاخذ بالبغي، فأثبت الله رحمته للمؤمنين، دون أن ينفيها عن العاصين، أو يثبتها لهم، وزاد على ذلك: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾.

والقول بالموجب ضربان - كما يذكر الخطيب<sup>(٣)</sup> -: «أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أُثبت له حكم، فثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء،

(١) الكشف (٦: ٢٨٢).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٨٢-٢٨٣).

(٣) الإيضاح (بشرح د. خفاجي)، ص ٥٣٢.

من غير تعرّض لثبوت ذلك الحكم له أو انتفائه عنه... والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلّقه».

والطّبي يجمع بين القول بالموجب والأسلوب الحكيم أحياناً، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

يقول الطّبي<sup>(١)</sup>: «كأنه تعالى أجابهم على الأسلوب الحكيم والقول بالموجب، لأنهم طعنوا في معجزته، أي: القرآن، فبكتّهم به على أحسن وجه، وضم مع ذلك علم أهل الكتاب بأنه حقٌّ، لتصديقه ما عندهم، وموافقته له».

والأسلوب الحكيم هو الضرب الثاني من القول بالموجب، كما يذكر الشيخ عبد المتعال<sup>(٢)</sup> الصعيدي، وعليه فلا تناقض في كلام الطّبي حينما يجمع بين القول بالموجب والأسلوب الحكيم في بعض المواضع.

\* \* \*

## ١٤) الطرد والعكس:

عرفه الطّبي<sup>(٣)</sup> بقوله: «أن يُؤْتَى بكلامين يقرّر الأول بمنطوقه مفهوم الثاني، وبالعكس». وقد جعله من المحسنات في المعنى واللفظ معاً.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٢٠).

(٢) انظر: بغية الإيضاح (٤: ٦٩).

(٣) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢١٢.

لَفَسِيقِينَ ﴿﴾، [الأعراف: ١٠٢] حيث عدّه الطَّيِّبِي (١) من باب الطرد والعكس إن فسّر «الفاسيقين» بالناكثين، إذ إن قوله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ﴾ يقرر بمنطوقه - كما هو واضح - مفهوم قوله: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسِيقِينَ﴾ على أن يكون معنى الفاسقين: الناكثين لعهودهم، والعكس صحيح.

\* \* \*

### (١٥) التهييج والإلهاب:

ومنه قوله تعالى في مخاطبة النبي ﷺ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَتِّينَ﴾ [الأنعام: ١١٤]، فقد ذكر الزرخشري (٢) أنه (من باب التهييج والإلهاب).

وفسّر الطَّيِّبِي (٣) معنى الإلهاب، فقال: «يقال: ألهبته على كذا: أي حرّضه عليه. الأساس: ومن المجاز: ألهبته الأمر: أردت بذلك تهيجه».

ولئن اكتفى الطَّيِّبِي في هذا الموضوع بذكر المعنى اللغوي لهذه الكلمة، فقد عمد إلى بيان معناها الاصطلاحي في مواضع أخرى من خلال الشرح والتطبيق، كما في قوله تعالى مخاطباً نبيه أيضاً ﷺ: ﴿وَأَذْكُرْكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

قال الطَّيِّبِي (٤): «والنهي بقوله: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ للترفع عن هذا المقام (٥)،

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٩٨).

(٢) الكشاف (٦: ٢٢١).

(٣) فتوح الغيب (٦: ٢٢١).

(٤) المصدر نفسه (٦: ٧٣٢).

(٥) يعني مقام الجهر بالقول كما سيأتي بيانه.

على سبيل التهيج والإلهاب. يعني: ولا تكن من الجاهرين بالصوت، لأن منزلتك فوق هذا المقام، لأنك من الواصلين إلى عين الحقيقة، المائلين في مقام الشهود، المنخرطين في زمرة المقرّبين الذين جاهدوا في قمع خواطر النفس، وإماطة لُوث<sup>(١)</sup> الهوى».

فالنهي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ قُصِدَ به التهيج والإلهاب للرسول ﷺ؛ لأن الغفلة لا تُتَصَوَّرُ من فعله عليه الصلاة والسلام لسموّ منزلته، ورفعة شأنه، وقربه من ربه.

وقد ذكر ابن حمزة العلوي<sup>(٢)</sup> التهيج والإلهاب في فنون البديع، وقال: إنها «مَقُولَانِ عَلَى كُلِّ كَلَامٍ دَالٌّ عَلَى الْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ تَرْكِهِ لِمَنْ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْهُ تَرْكَهُ أَوْ فِعْلَهُ، عَلَى جِهَةِ الْإِلْهَابِ وَالتَّهْيِجِ لَا غَيْرَ».

\* \* \*

## ١٦) الخطاب العام:

عرّفه الطيّبي<sup>(٣)</sup> بأنه «هو: ما يُخَاطَبُ به غير معيّن، للإيدان بأن الأمر - لعظّمته وفخامته - حقيق بالألا يختصّ بأحد دون أحد». وعده من المحسنات المعنوية.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤]. فقد ذكر الزمخشري أولاً أنه خطاب للرسول ﷺ من باب التهيج والإلهاب، كما سبق، ثم قال<sup>(٤)</sup>:

(١) لوث الهوى - بضم اللام: مخالطته ومسه.

(٢) الطراز المضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز - لابن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف بمصر (١٣٣٢هـ)، (٣: ١٦٥).

(٣) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٦٣.

(٤) الكشاف (٦: ٢٢١).



(ويجوز أن يكون ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ خطاباً لكل أحد، على معنى أنه إذا تعاضدت الأدلة على صحته وصدقه فما ينبغي أن يمتري فيه أحد، وقيل: الخطاب لرسول الله ﷺ خطاب لأُمَّته).

والطَّيِّبِي<sup>(١)</sup> يوضح ذلك فيقول: «يريد أن قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ من باب تلوين<sup>(٢)</sup> الخطاب، فيجوز أن يراد به رسول الله ﷺ خاصة... ولأُمَّته عامة بالطريق الأولى، وأن يراد به جميع الناس ابتداءً، وذلك أنه لما أمر النبي ﷺ بأن يقول: أَفَغَيَّرَ اللهُ أَطْلَبَ حَاكِمًا، وهو الذي أنزل القولَ الفُضْلَ الفَارِقَ بين الحق والباطل، المشهود له بالصدق، التفت إلى من يصح أن يخاطب بقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾. وهذا لا يصار إليه، إلا أن ما يجري لأجله الخطاب معنيٌّ به جداً، فلا يختص بواحد دون واحد، وإليه الإشارة بقوله: (إذا تعاضدت الأدلة على صحته فلا ينبغي أن يمتري فيه أحد). وأن يراد جميع الناس، لكن على سبيل التبعية، تعظيماً للمخاطب، لأن الرسول ﷺ رئيس أُمَّته، وعليه تدور رَحَى الأُمَّة، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. والله أعلم».

وخلاصة قول الطَّيِّبِي أن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ قد يكون خطاباً للرسول ﷺ على سبيل التهيج والإلهاب، كما سبق بيانه، وقد يكون خطاباً عاماً لجميع الناس على ما بين الطَّيِّبِي، وذكر نظيره، وهو قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ إذ الخطاب عام لجميع المسلمين، وإن كان مخاطباً به النبي عليه الصلاة والسلام، وذلك للإشعار بأهمية الأمر وعظمته وفخامته.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٢١-٢٢٢).

(٢) يعني تنويعه.

## (١٧) الترقِّي:

وهو: «أن يُذكَرَ معنى، ثم يُرَدَّفَ بها هو أبلغ منه» كما عرّفه الطَّيْبِيُّ<sup>(١)</sup>، وهو عنده من المحسنات في اللفظ والمعنى معاً.

ومثاله: قوله تعالى حكايةً على لسان شعيب عليه السلام مخاطباً قومه: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِ. وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٨٦].

قال الطَّيْبِيُّ<sup>(٢)</sup>: «إنه تعالى عبّر عن وصف الكافرين سبيلَ الله بالاعوجاج بقوله: ﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ على سبيل التويخ... وفي الكلام تَرَقَّى. يعني: ما كفاكم أنكم تُوعِدون الناس عن متابعتهم، وتصدّونهم عن سبيله، حتى تصفونه بالاعوجاج، ليكون الصدّ بالبرهان والدليل».

والمقصود أن قوله تعالى: ﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ من قبيل الترقِّي، حيث ذكر أولاً تهديد الكافرين لمن يتبع شعيباً عليه السلام ثم ذكر صدّهم عن سبيل الله، وأردف ذلك بما هو أهم وهو ابتغاء العوج.

\* \* \*

## (١٨) تجاهل العارف:

ذكره الطَّيْبِيُّ<sup>(٣)</sup> باسم «التجاهل» فقط، وجعله في المحسنات المعنوية، وعرّفه بأنه: «سَوْقُ المعلوم مساق غيره: إما لتحقير الشأن، أو للاستدراج».

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢١٩.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٧١).

(٣) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ١٦٤.

وقد ذكر الطَّبَّيُّ أمثلة للاستدراج، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْوَاءِكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٦]، حيث يقول الزمخشري<sup>(١)</sup> في معرض تفسير الآية: (وفيه استجهال لهم).

ويعقب الطَّبَّيُّ<sup>(٢)</sup> على ذلك بقوله: «يعني: أدمج في هذا الكلام معنى الاستدراج وإرخاء العنان، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وذلك أنه نسب النهي إلى نفسه، يعني: كنتُ على ما أنتم عليه من الضلال، فنهاني عنه دليل العقل، وما أوتيت من العلم. فإذا نظرُوا بعين البصيرة في هذا الكلام المنصف، وعلموا أنه صلوات الله عليه لم يزل على الحق المبين، والطريق المستقيم، ووقفوا على أنهم على الضلال البعيد، رجعوا عن ذلك».

وواضح من كلام الطَّبَّيِّ، ومن تمثيله بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾، أن قوله تعالى حكاية عن الرسول ﷺ: ﴿إِنِّي نُهَيْتُ﴾ من باب «تجاهل العارف»، لاستدراج القوم إلى الإيثار والهداية كما بين الطَّبَّيُّ نفسه.

\* \* \*

## ١٩) الاستدراك:

يُعَدُّ الاستدراك من الأساليب البلاغية - كما ذكر صفِّي الدين<sup>(٣)</sup> الحليّ - «إذا كانت فيه نكتة أو ظريفة زائدة على المعنى لتحسنه وترينه».

(١) الكشاف (٦: ١٠٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٠٩).

(٣) انظر: شرح الكافية البدعية - لصفِّي الدين الحليّ، ص ١١٠.

وقد توقّف الطّبي عند بعض أساليب الاستدراك من هذا القبيل، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، حيث يقول (١) الطّبي: «إن قوله: ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ استدراك وضع فيه مُظْهَرَانِ موضع مضميرين، لشدة الخطب، وعِظَمِ الأمر، وفيه تهديد للظالمين، وتنبية لرسول الله ﷺ، كأنه قيل له: اشتغلتَ بخاصة نفسك، وذهلتَ عمّا هو أهمّ من ذلك، وهو ما تستعظمه من جحود آيات الله، والاستهانة بكتابه، ومن عادتك أن تؤثّر حقّ الله على حق نفسك».

فالاستدراك في الآية اشتمل على معان بلاغية زائدة على أصل المعنى، مثل: تهديد الظالمين، وتنبية الرسول ﷺ، إضافة إلى ما فيه من وضع مظهرين موضع مضميرين، حيث وُضِعَ لفظ «الظالمين» موضع ضمير القائلين المكذّبين، ووضع لفظ الجلالة «الله» موضع ضميره في «نَعْلَمُ»، فكان الاستدراك هنا من الأساليب البلاغية.

\* \* \*

## (٢٠) الترجيع (أو المراجعة):

عرّفه ابن حمزة العلوي<sup>(٢)</sup> بأنه هو: «أن يحكي المتكلّم مراجعة في القول، ومحاورة جرت بينه وبين غيره، بأوجز عبارة، وأخصر لفظ».

ومن أمثله عند الطّبي قوله تعالى حكاية على لسان نوح عليه السلام في الرد على قومه: ﴿قَالَ يَنْفَوِرَ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦١].

(١) فتوح الغيب (٦: ٧١).

(٢) الطراز - للعلوي (٣: ١٥١). وانظر كذلك: بديع القرآن - لابن أبي الإصبع، ص ٣٠٠.

قال الطَّبِيُّ<sup>(١)</sup>: «لا ارتياب أن هذا الاستدراك<sup>(٢)</sup> زيادة على الجواب، لأن قوله: ﴿لَيْسَ فِي ضَلَالَةٍ﴾ كان كافياً... فيكون من الأسلوب الحكيم الوارد على التخلّص إلى الدعوة، على وجه الترجيع المعنوي، لأنه بدأ بالدعوة إلى إثبات التوحيد، وإخلاص العبادة لله تعالى. فلما أراد إثبات الرسالة لم يتمكن، لما اعترضوا عليه من قولهم: ﴿إِنَّا لَنَرَنَّكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠]، فانتهاز الفرصة، وأدمج مقصوده في الجواب على أحسن وجه، حيث أخرجه مُخْرَجَ الملائمة، والكلام المنصف، يعني: دَعُوا نسبة الضلالة إليّ، وانظروا ما هو أهمُّ لكم: من متابعة ناصِحِكُمْ وأمينِكُمْ، ورسولِ رب العالمين... ففيه خمسة<sup>(٣)</sup> أنواع من الأنواع البديعية».

والحقيقة أن الترجيع لا يمكن حصره في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فقط، وبل هو أيضاً دار بين نوح عليه السلام وبين قومه، وذلك تبعاً لمفهوم الترجيع أو المراجعة، كما سبق تعريفه.

\* \* \*

## (٢١) الاقتباس:

وقد عدّه الطَّبِيُّ<sup>(٤)</sup> من المحسنات في اللفظ والمعنى، وعرفه بـ«أن يُوسَّع الكلام بشيء من القرآن أو الحديث أو الفقه، لا على أنه منه».

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٢٦-٤٢٧).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٣) هي الاستدراك، والأسلوب الحكيم، وحسن التخلّص، والترجيع، والإدماج.

(٤) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٤٣. وهكذا فعل الطَّبِيُّ بالتضمين والحل وغيرهما بما يعدّ عند البلاغيين المتأخرين من الأمور التي تتصل بالسرقات الشعرية. ولعل صنيع الطَّبِيُّ هذا خير من صنيع غيره، لمغايرة مثل هذه الأمور للسرقات الشعرية.

وتعريف الطَّبِيُّ للاقتباس مأخوذ من تعريف الخطيب له بقوله: «هو أن يُضَمَّن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه» - الإيضاح - بشرح الصعيدي (٤: ١٣٠).

ومن أمثله عند الطيبي قول الزمخشري<sup>(١)</sup> في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿سَاصِرُفٌ عَنَّا أَيَّتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]: (لأن التكبر بالحق لله تعالى).

ويعقب الطيبي<sup>(٢)</sup> على ذلك بقوله: «المعنى مقتبس من قوله صلوات الله عليه: «قال الله تعالى: «الكبرياء رِداي، والعظمة إزار، فمن نازعني في واحدٍ منهما قذفته في النار»<sup>(٣)</sup>.

فلاقتباس - كما وضحه الطيبي - هو في قول الزمخشري: (لأن التكبر بالحق لله تعالى)، ولكنه اقتباس المعنى لا اللفظ، حيث اقتبس الزمخشري معنى الحديث المذكور. والمعروف أن الاقتباس يكون باللفظ كما هو، أو «بتغيير يسير، لأجل الوزن أو غيره» كما ذكر الخطيب<sup>(٤)</sup>. وعليه، فإن الطيبي يخالف رأي الجمهور إذا اعتبر الاقتباس بالمعنى، مع أن قوله في ذلك غير صريح، لأنه قال: «المعنى مقتبس» ولم يقل: في الكلام اقتباس.

\* \* \*

## (٢٢) الأخذ:

ومن أمثله قول الزمخشري<sup>(٥)</sup> عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٥٣]: (عظم

(١) الكشاف (٦: ٥٧٨).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٧٨).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٠٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) الإيضاح - بشرح الصعيدي (٤: ١٣٣).

(٥) الكشاف (٦: ٥٩٤-٥٩٥).

جنايتهم أولاً، ثم أردفها تعظيم رحمته، ليُعلم أن الذنوب - وإن جلت وعظمت - فإن عفوه وكرمه أعظم وأجل).

وقد عقب الطيبي<sup>(١)</sup> على قول الزمخشري هذا، فقال: «أخذ هذا المعنى من أبي

نواس:

يَا رَبِّ إِنَّ عَظَمْتَ ذُنُوبِي كَثْرَةً فَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ عَفْوَكَ أَعْظَمُ».

أي أن الزمخشري أخذ قوله: (ليُعلم أن الذنوب - وإن جلت وعظمت - فإن

عفوه وكرمه أعظم وأجل) من قول أبي نواس المذكور.

ولعل الطيبي يريد بالأخذ هنا ما يعرف بـ«الحل»<sup>(٢)</sup>، وهو «أن يُبَثَّرَ النظم». وهو

مما يتصل بالسركات الشعرية عند البلاغيين المتأخرين<sup>(٣)</sup>، لكن الطيبي<sup>(٤)</sup> جعله من المحسنات في اللفظ والمعنى.

\* \* \*

## (٢٣) براعة الاستهلال:

وهي - عند الطيبي<sup>(٥)</sup> - من مظاهر حسن ملاءمة الكلام، وعرفها بقوله: «أن

يُضَمَّنَ ما سَبَقَ الكلام لأجله، ليكون الابتداء دالاً على الانتهاء».

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٩٥).

(٢) انظر: كتاب الصناعتين - للعسكري، تحقيق علي البجاوي وزميله، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ)، دار

إحياء الكتب العربية - القاهرة، ص ١٩٦.

(٣) انظر: الإيضاح (الطبعة الخامسة)، ص ٥٨٦.

(٤) انظر: التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٥١.

(٥) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٦٨، وقد جعل الطيبي براعة الاستهلال وحسن التخلص،

وحسن المقطع أو حسن الخاتمة، جعلها كلها تحت عنوان: «خاتمة في حسن الكلام»، بينما أوردتها

الخطيب على أنها من مواضع التأنق في الكلام، وكلاهما جعل ذلك مما يلحق بعلم البديع. انظر

الإيضاح - بشرح الصعيدي (٤: ١٤٨ وما بعدها).

ومن أمثلتها - عند الطيبي - فاتحة سورة الأنعام، إذ إن الله سبحانه «افتتح السورة بدلائل الآفاق والأنفس، وقرن معها حُجَجاً شتى» كما يقول الطيبي<sup>(١)</sup>، الذي يضيف<sup>(٢)</sup>: أن «فاتحة السورة... كبراعة الاستهلال، يعني: حصل من الله - عز شأنه، وجل سلطانته - تلك النعم العظمى والآيات الباهرات، ليُعَبَّدَ ويُوَحَّدَ، وحصل من بني آدم ما ينافيه ويناقضه».

والطيبي في كلا الموضعين يُلَفِّت النظر إلى براءة فاتحة الأنعام بقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، حيث بدأ الله سبحانه بذكر بعض مظاهر قدرته: من خلق السموات والأرض، وما فيها، وما بينهما، ومن جعل الظلمات والنور، ونصب الأدلة الكونية على وجوده، وذلك كله مما يوجي بموضوع السورة الذي يدور حول العقيدة وأركانها، فكانت البداية ملائمة للموضوع، بل دالة عليه.

\* \* \*

## (٢٤) حُسنُ التخلُّص:

عرَض الطيبي لحسن التخلُّص في الحاشية، فعرفه، وتحدَّث عن نهاذج تطبيقية له، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في الرد على موسى عليه السلام بشأن طلبه رؤية ربه: ﴿قَالَ لَنْ تَرِنِي وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٥).

(٢) المصدر نفسه (٦: ١٩١).



يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (وهذا كلام مُدْمَج بعضه في بعض، وارد على أسلوب عجيب، ونمط بديع، ألا ترى كيف تخلّص من النظر إلى النظر بكلمة الاستدراك، ثم كيف بنى الوعيد بالرجفة الكائنة بسبب طلب النظر على الشريطة في وجود الرؤية؟). ويعقب الطّبي<sup>(٢)</sup> على حديث الزمخشري عن التخلّص، فيقول: «التخلّص - اصطلاحاً -: هو الخروج في الكلام من معنى إلى معنى لا يناسبه، برابطة مناسبة لهما. وهذا المعنى أنسب لتأويلنا من تأويله؛ فإن الخروج من نفي الرؤية إلى إثباتها بواسطة الاستدراك هو المعنى بالتخلّص، لا من نفيها إلى نفيها».

فالتخلص في الآية هو في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾، يتفق على ذلك الزمخشري والطّبي، لكنهما يختلفان على معناه في الآية، وإن كان في الاصطلاح مقرراً عند الجميع، فالزمخشري يرى أن التخلص هنا هو من نفي الرؤية إلى نفيها، وهذا لا يتفق مع مفهوم التخلص - كما ذكر الطّبي - فعلاً، والطّبي يرى أن التخلص في الآية إنما هو من نفي الرؤية إلى إثباتها، وهذا هو معنى التخلص في الآية، حيث خرج الكلام من معنى نفي الرؤية إلى معنى يضاؤه أو لا يناسبه، وهو إثباتها، برابطة مناسبة لهما، وهي رابطة الاستدراك.

ولعل في هذا الموقف دلالة واضحة على دقة فهم الطّبي، وبراعته في استخراج النكات البلاغية من القرآن الكريم، وبيان «أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنة لا على ما يراه المعتزلة. فأحسن في ذلك ما شاء، مع إمتاع في سائر فنون البلاغة»، كما شهد بذلك العلامة ابن خلدون<sup>(٣)</sup>.

(١) الكشاف (٦: ٥٥٨-٥٥٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٥٥٩).

(٣) تاريخ ابن خلدون (٢: ٧٨٨-٧٨٩).

هذا، وقد عدّ الطَّيِّبِي (١) «حسن التخلُّص» من مظاهر حسن ملاءمة الكلام.

## (٢٥) حسن الانتهاء:

وهو: «آخر ما يعيه السمع، ويرتسم في النفس»، كما يقول الخطيب (٢)، وقد ورد كثيراً في حاشية الطَّيِّبِي باسم «الخاتمة»، كما ذكره في كتابه «التبيان» باسم «حسن المقطع»، وعرفه (٣) بـ «أن يُخْتَمَ الكلام بما يعي السامع نيقاً» (٤)، وجعله ثالث ثلاثة أمور صنّفها تحت عنوان «خاتمة في حسن ملاءمة الكلام» وهي مما يلحق بالبديع.

ومن أمثلة ما نبّه إليه الطَّيِّبِي من حسن الخاتمة في الحاشية، قوله (٥): «ما أحسن موقع قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩] خاتمة لتلك الآيات (٦) الباهرات».

فقد جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ خاتمة حسنة للآيات التي تحدّثت عن قدرة الله، وأحصت بعض مظاهرها، فهو فائق الحبّ والنوى، ومخرج الحيّ من الميت، والميت من الحي، وهو فائق الإصباح، وجاعل الليل سكناً، والشمس والقمر حساباناً، وهو جاعل النجوم وسيلة اهتداء، ومُنشئ بني آدم من نفس واحدة،

(١) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٧١.

(٢) الإيضاح (بشرح الصعيدي) (٤: ١٥٧).

(٣) التبيان في البيان - قسم التحقيق، ص ٢٧٥.

(٤) النيق في الكلام: التأنيق فيه.

(٥) فتوح الغيب (٦: ١٩٢).

(٦) يقصد الآيات (٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩) من سورة الأنعام.

وَمُنزَلُ الْمَاءِ مِنَ السَّمَاءِ وَمَخْرَجُ أَصْنَافِ الْخَضِرِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّمْرِ بِهَذَا الْمَاءِ. فَنَاسِبٌ جَدًّا أَنْ تَخْتَمَ هَذِهِ الْآيَاتُ بِالخَاتِمَةِ الْمَذْكُورَةِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي النَّفْسِ.

وواضح من هذا أن الطَّيْبِي لا يجعل حسن الخاتمة خاصاً بانتهاء السورة أو الموضوع كله، بل قد يعني به حسن المقطع كما سبق، أي: انتهاء المعاني الجزئية داخل الموضوع الواحد. وقد تحدّث الخطيب القزويني<sup>(١)</sup> عن «براعة المقطع» وجعلها أحسن الانتهات، لأنها تؤذن بانتهاء الكلام.

\* \* \*

ومن أمثلة ما أشار إليه الطَّيْبِي من حسن الخاتمة: ما ذكره وهو يعلّق على الآيات الأخيرة من سورة الأنعام، حيث ينبّه إلى أن الله سبحانه قد ختم السورة «بخاتمة شريفة، مطابقة لما بُدئت السورة به من المقاصد، وهي قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣] فإن الفاتحة<sup>(٢)</sup> فتحت بذكر النشأة الأولى لبيان إثبات التوحيد ونفي الشرك، والخاتمة بذكر بدء النشأة الأخرى، والأمر بالإخلاص، ونفي الشرك، فسبحانه ما أعظم شأنه! وما أعجز بيانه!«<sup>(٣)</sup>.

والطَّيْبِي يشير بذلك إلى تألف البداية مع النهاية، أو الاستهلال مع الخاتمة، وذلك أدعى إلى تذكّر الموضوع من قبل القارئ أو السامع، وبقائه في ذهنه.

(١) الإيضاح - بشرح الصعيدي (٤: ١٥٨).

(٢) يعني فاتحة سورة الأنعام، وهي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٣٠٢).



## الفصل السابع

### «الحاشية» في الميزان

وفيه تمهيدٌ ومبحثان:

التمهيد: وَقْفَةٌ.

المبحث الأول: من محاسن الطَّبِيِّ في الحاشية.

المبحث الثاني: مَاخُذُ عَلَى الطَّبِيِّ في الحاشية.



## تمهيد وَقْفَةٌ

بعد هذا التطواف مع الطَّيْبِي في حاشيته على «الكشاف»: تعريفاً به وبها، وعرضاً لمنهجها فيها، وبياناً لتأثيره وتأثيره من خلالها، ودراسة لبعض جهوده البلاغية فيها، بعد هذا كله لا بد من وقفة، نتبين من خلالها ما للطَّيْبِي وما عليه، إحقاقاً للحق، واستكمالاً لما يتطلبه البحث، وبياناً لقيمة الحاشية بين مثيلاتها.

لقد قال بعض العلماء آراءهم في الحاشية، وسبق أن أوردت بعض تلك الأقوال لدى التعريف بالحاشية في المبحث الثاني من الفصل الأول<sup>(١)</sup>، لكن الحكم على الحاشية لن يكون من خلال تلك الأقوال على أهميتها، بل من خلال ما كشفت عنه الدراسة، اعتماداً على ما وعد به الطَّيْبِي في مقدمته للحاشية، وعلى ما وُفِّى به من تلك الوعود، وما لم يَفِّ به: كماً وكيفاً.

وقد يكون من المناسب، لتقنين الحكم على الحاشية وتجليته، طرح الأسئلة الآتية، ثم الإجابة عنها:

(١) هل حقق الطَّيْبِي الأهداف التي رسمها لنفسه من تأليف حاشيته، طبقاً لما جاء في مقدمته لها، وإلى أي مدى؟

(١) انظر ما تقدم ص ١٥١، وما بعدها.

(٢) ما الأساليب والوسائل التي استخدمها الطَّيِّبُ للوصول إلى تلك الأهداف، وما مدى نجاتها؟

(٣) هل برزت شخصية الطَّيِّبِ في الحاشية، وكيف؟

(٤) هل أضاف الطَّيِّبُ - بحاشيته - شيئاً جديداً إلى مكتبة الدراسات الإسلامية والعربية بعامة، وإلى مكتبة الدراسات البلاغية بخاصة، وما هو، وما قيمته؟  
و للإجابة عن هذه الأسئلة سأبرز ما للحاشية من محاسن، وما عليها من مآخذ، دون تعصّب للطَّيِّبِ، أو تحامل عليه، محاولاً أن تكون الحقيقة العلمية رائدي.

\* \* \*



## المبحثُ الأولُ من محاسنِ الطَّبِيِّ في «الحاشية»

لا يخفى على من يطالع حاشية الطَّبِيِّ ما لها من محاسنَ جمّة، في مجالات عديدة، سأذكر ما وسعني الجهد منها، موزعة على مجالات الأسئلة السابقة، على النحو الآتي:

### (أ) في الأهداف:

لقد ذكّرتُ أهدافَ الطَّبِيِّ من تأليف حاشيته على «الكشاف» بالتفصيل حينما تحدّثت عن الباعث على تأليفها<sup>(١)</sup>، والتي يمكن إجمالها بأنها: شرح مُجْمَل «الكشاف»، وحلُّ مُعْضِلِهِ، وتلخيص مُسْهَبِهِ، وتخليص مُبْهَمِهِ، وفَسْرُ عَوِيصِهِ، وفكُّ عقده وقيوده، وتسهيل وعره، إضافة إلى إبراز النظم القرآني، ومعرفة أسرارهِ، و«الإيقاف على الأساليب البديعية، والأفانين البيانية، وتحصيل غرائب اللغة.. ولطائف الإعراب... وعلى نكات علم أصول الدين: فقهه وكلامه، واستنباط فروعهِ وأحكامهِ»، كما قال الطَّبِيُّ<sup>(٢)</sup> نفسه.

وهذه أهداف سامية نبيلة، تخدم العلم وأهله، لا سيما وأن لـ«الكشاف» منزلةً

(١) يراجع: المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٢) انظر ما سيأتي ص ٦١١.

عالية بين الدراسات القرآنية، وهو قد «بلغ في الغموض وراء حدّ الألغاز، وهو الذي يُعجز الناظر فيه كل الإعجاز» على حدّ تعبير الطّبي<sup>(١)</sup>.

وقد استطاع الطّبي أن ينفذ إلى تلك الأهداف، ويحقّقها بنسبة عالية، ومن مظاهر<sup>(٢)</sup> ذلك:

(١) شرح أقوال<sup>(٣)</sup> الزمخشري في «الكشاف» على مستويات الألفاظ المفردة، وأشباه الجمل، والجمل التامة، والتراكيب، لا سيما الصعب منها أو الوعر.

(٢) بيان ارتباط<sup>(٤)</sup> كلام الزمخشري في «الكشاف» بعضه ببعض، بالكشف عن عودة الضمائر، وتعلّق أدوات الربط، وحروف المعاني، وتوضيح علاقات الجمل والألفاظ بعضها ببعض، وإعراب بعضها لتوضيح المعنى، بالنص على ما بينها من صلوات العطف أو البدل، أو التوكيد، أو النعت، أو الحال، أو الاستثناء، أو غير ذلك.

(٣) شرح ما أجمله<sup>(٥)</sup> الزمخشري في «الكشاف» وبسط القول فيه، بتوضيح مراد الزمخشري من ذلك الجمل، وإيراد شواهد له من مواضع أخرى في «الكشاف»، واستقصاء أقوال العلماء في المسألة، والتعقيب عليها برأيه موافقةً أو معارضة.

(٤) تلخيص<sup>(٦)</sup> ما أسهب فيه الزمخشري في «الكشاف»، لئلا يضلّ القارئ في

(١) انظر ما سيأتي ص ٦١٢.

(٢) سأكتفي بذكر بعض المظاهر دون التمثيل لها، اعتماداً على ما سبق من تفصيل القول فيها في فصول الدراسة السابقة، وذلك تجنباً للإطالة والتكرار.

(٣) انظر: المبحث الأول من الفصل الثاني من الدراسة.

(٤) يراجع المبحث الأول من الفصل الثاني من الدراسة.

(٥) يراجع المبحثان الأول والثاني من الفصل الثاني من الدراسة.

(٦) يراجع المبحثان الأول والثاني من الفصل الثاني من الدراسة. وانظر مثلاً: فتوح الغيب (٦: ٦٨).

متاهاته؛ إذ كثيراً ما كان الطَّيِّبِي يشير إلى قول الزمخشري، ثم يقول: «وتلخيصه كذا»، أو: «وحاصل السؤال كذا»، أو: «وحاصل الجواب كذا»، أو: «وخلاصة الكلام أو زبدته كذا».

(٥) إزالة ما في كلام الزمخشري من إبهام أو إيهام<sup>(١)</sup>، ورفع اللبس عنه، وكشف ما يلفه من غموض؛ فكثيراً ما كان يتوقف الطَّيِّبِي عند قول الزمخشري، فيقول: «وفيه إشكال»، أو: «وفيه لبس»، أو: «وكلامه يوهم كذا»، ثم يبينه ببسط القول فيه وتوضيحه، وتعقيبه على ذلك بمثل قوله: «هذا هو المراد من قوله كذا، لا كما ظُنَّ» أو: «قيل: معناه كذا، والحقيقة خلافه»، أو: «الظاهر أنه كذا والمعنى كذا»، أو: «ذهب بعضهم إلى أن معناه كذا، والظاهر خلافه»، وكثيراً ما كان الطَّيِّبِي موفِّقاً في فهمه وتوضيحه.

(٦) التنبيه إلى ما في كلام الزمخشري من اعتزال<sup>(٢)</sup>: واضح أو خفي، وكشفه، والردّ عليه؛ إذ كثيراً ما كان يقول: «وفي كلامه رائحة الاعتزال»، أو: «هذا بناء على مذهبه»، أو: «قال ذلك حباً لمذهبه»، أو: «دَلَّ عليه مذهبه تحكماً».

(٧) التنبيه إلى ما في كلام الزمخشري من دقّة في العبارة<sup>(٣)</sup>، وثقابة في الفهم، فيشرح القول، ثم يعقب عليه بمثل قوله: «وفي كلامه دقّة، فافهم»، أو: «وفي كلامه ما ينبى عن دقّة فهمه».

(١) يراجع الباحثان الأول والثاني من الفصل الثاني في الدراسة.

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل الثاني، والمبحث الثاني من الفصل الثالث في الدراسة، وانظر مثلاً فتوح الغيب (٦: ٤٦).

(٣) يراجع المبحث الثاني من الفصل الثاني في الدراسة.

٨) عدم (١) الاقتصار على شرح كلام الزمخشري وحده في «الكشاف»، بل الذهاب إلى شرح ما تضمنه الكتاب من آيات، وأحاديث، وآثار، وأقوال، وأشعار، وقصص، وأخبار، وروايات، وأمثال، وغير ذلك مما قد يحتاج إلى شرح، أو توضيح، أو بيان مناسبة، أو إسناد الأقوال إلى أصحابها، أو تخريج الأحاديث، أو انتساب القراءات وغيرها، أو بيان أخذ الزمخشري من غيره.

٩) إبراز النظم القرآني (٢)، والإبانة عن بعض أسرارها، بتجلية المعنى بما يتفق والنظم أو السياق، أو مقتضى الحال، إضافة إلى موافقته لما صحّ من الروايات المأثورة، والآثار المنقولة، والكشف عن النكات البلاغية وتوضيحها، وكثيراً ما يفعل مثل ذلك في غير النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، مما جاء في «الكشاف» من شواهد لغوية، بل في كلام الزمخشري نفسه.

ويمكن القول بعد ذلك: إن الطيبي قد حقق الأهداف التي سعى إليها من شرحه لـ «الكشاف»، علماً بأنه غير معنيّ بشرح كل ما في «الكشاف» كما أسلفت، ونهض بما قصد، وأنجز ما وعد.

### ب) في الأساليب والوسائل:

استعان الطيبي في الوصول إلى أهدافه بأساليب ووسائل مختلفة، أشار إليها في منهجه الذي أبان عنه في مقدمته، والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

(١) يراجع المبحث الأول من الفصل الثاني في الدراسة. ويراجع المبحثان الثالث والخامس من الفصل الثاني في الدراسة كذلك.

(٢) يراجع المبحث الثالث من الفصل الثاني في الدراسة.

(١) الرجوع إلى «عيون التفاسير، للعلماء النحارير»، كما قال الطيبي<sup>(١)</sup> نفسه، ممن كان له باع في التفسير، قبل الزمخشري وبعده، للوقوف على ما قيل في معنى هذه الآية أو تلك. وقد سبق إيراد جلّ المصادر<sup>(٢)</sup> التي اعتمد عليها الطيبي في التفسير والقراءات، مثل: تفسير الرازي، والبيضاوي، ومُحِبِّي السُنَّة البَغَوِيّ، والواحدي، والكواشي، والسجاوندي، والفاي، والمابرنابازي.

(٢) إيراد «خلاصة أفكار المحقّقين، ونقاوة أنظار المتبحّرين: المتقدمين منهم والمتأخّرين»، كما ذكر<sup>(٣)</sup> الطيبي في مقدمة حاشيته، ويَقْصِدُ بالمحقّقين والمتبحّرين: العلماء المعدودين في العلوم الإسلامية والعربية المختلفة، وقد ظهر لنا ذلك جلياً في تعدّد الموضوعات التي تناولها الطيبي في الحاشية، وتنوعها بين القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وعلومها، وعلوم اللغة وآدابها، وألوان المعرفة أو الثقافة العامة.

(٣) «تتبع مظانّ العالمين المختصّين بالقرآن»، على حدّ تعبير الطيبي<sup>(٤)</sup> نفسه، حيث عُني بعلوم القرآن من تفسير، وأسباب نزول، وقراءات، ووقف وابتداء، ومحكم ومتشابه، معتمداً في ذلك كله على المصادر الموثوقة.

(٤) العناية بالمسائل البلاغية<sup>(٥)</sup>، سواء فيما يعرض له من: آيات أو أحاديث، أو أشعار، أو أقوال، وتحليل تلك المسائل تحليلاً دقيقاً بطريقة تطبيقية، كلّما دعت الحاجة

(١) انظر ما سيأتي ص ٦١١.

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٣) انظر ما سيأتي ص ٦١١، وانظر: المبحث الرابع من الفصل الثاني في الدراسة.

(٤) انظر ما سيأتي ص ٦١١، وانظر: المبحث الأول من الفصل الثالث في الدراسة.

(٥) يتضح ذلك من خلال ما تمّ عرضه في الفصول الرابع والخامس والسادس من الدراسة.

إلى ذلك، أو اقتضاه المقام، دون حرص على التقنين والتقعيد، مع الاستعانة بآراء البلاغيين كابن الأثير، والسكاكي، وفخر الدين الرازي، والزمخشري.

٥) العناية باللغة<sup>(١)</sup>، وتحصيل غرائبها، مستعيناً بالمعجم اللغوية المعتد بها كالعين، وتهذيب اللغة، ومجمل اللغة، والصحاح، وإصلاح المنطق، والمفردات في غريب القرآن، وأساس البلاغة، والنهاية في غريب الحديث والأثر.

٦) العناية بمسائل<sup>(٢)</sup> الإعراب، أو النحو والصرف، لأهميتها في فهم المعنى، معتمداً على أمتهات الكتب المعتمدة في هذا المجال، كالكتاب، والمفصل، وبعض شروحه، وكتب ابن الحاجب، وكتب إعراب القرآن للقراء والزمجاج، وأبي البقاء، والأخفش.

٧) الاهتمام بعلم «أصول الدين: فقهه وكلامه، واستنباط فروعه وأحكامه»، كما ذكر الطيبي<sup>(٣)</sup> في مقدمة حاشيته، والعناية بمسائل العقيدة والتوحيد، والتصوف، والفلسفة، وعلم الكلام، بقدر ما يتطلبه المقام، اعتماداً على المصادر الرصينة النقية، مثل كتاب «الإرشاد» للجويني، وتفسير الرازي، وكتاب «الانتصاف» لابن المنير، وبعض كتب الغزالي، وأبي حفص السهروردي، وأبي عبد الرحمن السلميّ، والقشيري.

٨) التدقيق في المأثور والمنقول، «سبباً استناد الأحاديث إلى الأصول»<sup>(٤)</sup> معتمداً في الغالب على كتب الصحاح، والمسانيد الصحيحة، كصحيح البخاري ومسلم، وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي، وابن ماجه والدارمي وموطأ مالك، ومسند

(١) يراجع المبحث الأول من الفصل الثاني في الدراسة.

(٢) يراجع المبحث الرابع من الفصل الثاني، وكذا المبحث الأول من الفصل الثالث في الدراسة.

(٣) انظر ما سيأتي ص ٦١١.

(٤) انظر ما سيأتي ص ٦١١.

أحمد، ومصابيح السنّة للبعويّ، وبعض شروحاتها، كشرح التوربشتيّ، وشرح البيضاوي، وجامع الأصول لابن الأثير، إضافة إلى كتب السير كالوفا لابن الجوزي، والاستيعاب لابن عبد البر، وشرح السنّة للبعوي، وبعض كتب التفسير.

(٩) توثيق القراءات وانتسابها: المشهورة منها والشاذة، «وبيان وجوهها وكشف ستورها» كما قال الطيّبي<sup>(١)</sup> نفسه في مقدمة الحاشية، والاعتماد عليها أحياناً في توجيه المعنى، وبيان مواضع الوقف والابتداء، وأثر ذلك كله في تحديد المعنى، مستعيناً بالكتب المشهورة، مثل: الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكيّ بن طالب القيسيّ، والمحتسب لابن جنيّ، والمرشد للعُماني، وبعض كتب التفسير.

(١٠) الاستعانة بـ«معارضات عظماء الشرق، ومناقضات فضلاء الغرب»<sup>(٢)</sup>، فجمع بذلك بين الآراء المختلفة، كما يتّضح من هذا الحشد الهائل من الأعلام والمصادر التي تعجّ بها الحاشية، في المجالات والميادين المختلفة، مما أكسبها قيمة إضافية.

(١١) الاعتماد على «النص القاهر، والنظم الباهر»<sup>(٣)</sup> في إثبات رأي ما، أو الردّ عليه، بعيداً عن التعصّب للرأي أو المذهب، وتحكيم النظم في المعنى، ونقد الآراء، وترجيح بعضها على بعض.

هذه هي الأساليب والوسائل التي طبّقها الطيّبي في الوصول إلى أهدافه، وهي - بلا شك - أساليب ووسائل مناسبة، بل ضرورية لعمل كعمل الطيّبي في شرح «الكشاف»؛ إذ لا بد لمن يتصدّى لمثل هذا العمل من التسلح بالقرآن وعلومه، والحديث وعلومه،

(١) انظر ما سيأتي ص ٦١١-٦١٢، وانظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني في الدراسة.

(٢) انظر ما سيأتي ص ٦١١، وانظر: المبحث الأول من الفصل الثالث في الدراسة.

(٣) انظر ما سيأتي ص ٦١١، وانظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني في الدراسة.

واللغة وعلومها، والثقافة العامة، حتى يتمكن من الغوص في تيار «الكشاف»، لاستخراج درر معانيه، ذلك الكتاب الذي «تغرق الأفكار في بحار عباراته، ولا تنتهي الأوهام إلى ساحل إشارات» كما وصفه الطيبي<sup>(١)</sup>، فلا ينجع في الوصول إلى بر الأمان بعد الغوص في بحار «الكشاف» إلا مثل هذه الأساليب والوسائل.

### ج) في الشخصية:

قد يظن الناظر المتعجل في حاشية الطيبي، لا سيما وهو يطالع هذا الحشد الهائل من أسماء الأعلام والمصادر التي ينقل عنها، قد يظن ذلك الناظر أن الطيبي مجرد ناقل لأقوال الآخرين وآرائهم، أو جامع في حاشيته ما تناثر في المصادر الأخرى. ولكن الأمر ليس كذلك؛ فالطيبي ذو شخصية متميزة بارزة، نلمحها في كل موضع من الحاشية، حتى في نقله عن الآخرين.

ولعل في العرض السابق لمنهج الطيبي، وتأثره وتأثيره، وجهوده البلاغية في الحاشية، ما يدل على ذلك بوضوح، فقد رأينا صاحب رأي مستقل، في موافقته غيره، أو معارضته إياه، وقد سبقت أمثلة كثيرة لذلك، وأكتفي هنا بإبراز معالم شخصية الطيبي من خلال ما تقدم:

(١) تصديده للزمخشري<sup>(٢)</sup>، إمام عصره، في كثير من المسائل التي أثارها في «الكشاف»، لا سيما الاعتقادية منها، ومناقشته فيها، وتفنيد آرائه بالحجة والدليل، فكثيراً ما كان يزيّف أقواله في أهل السنة والجماعة، ويردّ شطحاته في التفسير وتوجيه معاني الآيات،

(١) انظر ما سيأتي ص ٦١١.

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل الثاني، والمبحث الثاني من الفصل الثالث. وانظر مثلاً: فتوح

الغيب (٦: ٨٧).



وبيان ما فيها من أسرار ونكات بلاغية، كأن يقول مثلاً: «هذا على تقرير المصنف. أما ما يقتضيه النظم والسياق فهو كذا»، أو: «هذا على رأي المصنف، والصحيح كذا»، أو: «هذا هو المعنى، لا ما ذكره»، أو: «يكون الكلام كذا بناء على مذهبنا لا على ما ذكره»، أو: «قال كذا، ولو قال كذا لكان أحسن»، إلى غير ذلك من العبارات التي تشهد ببروز شخصية الطيبي حتى مع الزمخشري.

(٢) دفاعه<sup>(١)</sup> عن الزمخشري أحياناً، وانتصاره له في كثير من القضايا العلمية والاعتقادية التي أخذها بعضهم على الزمخشري في «الكشاف»، كائناً مَنْ كان ذلك «البعض»، كأن يقول: «وما ذكره المصنّف أفضى لحقّ البلاغة»، أو: «والحقّ مع المصنّف»، أو: «والوجه ما ذهب إليه المصنّف»، أو: «ما ذكره المصنّف هو عين مذهبنا».

(٣) الأمانة في النقل، والدقّة إلى حدّ بعيد<sup>(٢)</sup>، فهو يعترف بالأخذ عن الآخرين، وينص على ذلك غالباً بذكر المصدر الذي ينقل عنه، ويعترف بالفضل للآخرين، ويُشيد بهم، ويدعو لهم بالغفران، حتى أولئك الذين قد يخالفهم في الرأي كالزمخشري، كأن يقول مثلاً: «فانظر كيف تعسّف مع دقّة فهمه»، أو: «غفر الله له»، أو: «تجاوز الله عنهم بالغفران»، أو: «هذا كلام من الدرجة لا مزيد عليه».

(٤) عدم الاكتفاء<sup>(٣)</sup> بالنقل في الغالب، لا سيما إذا كانت المسألة خلافية، فهو ينقل ليؤيد أو يردّ أو يرجّح، متّسماً بالتجرّد والموضوعية، والإخلاص للحقيقة العلمية؛ فكثيراً ما يقول بعد استقصاء المسألة مثلاً، وإيراد الأقوال فيها: «وقلت: كذا»، أو: «والعجيب

(١) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثالث، وانظر مثلاً: فتوح الغيب (٦: ٢٨).

(٢) انظر: المبحث الرابع من الفصل الثاني في الدراسة.

(٣) انظر: المبحث الرابع من الفصل الثاني في الدراسة.

أن فلاناً نقل الكلام ولم يردّ عليه مع علمه وفضله»، أو: «ومن لم يعين الحقيقة قال ما شاء».

٥) انتماءه إلى مدرسة التفسير بالمأثور<sup>(١)</sup>، فهو كثيراً ما ينكر على الزمخشري تفسيره كلام الله برأيه، مع وجود النص القاطع، والخبر الثابت، كأن يقول: «ولا يجوز للمفسر أن يفسر كلام الله برأيه مع وجود النص القاطع»، أو: «وكان تفسير سيد المرسلين ﷺ أوثى بالاتباع». والطّبي - مع ذلك - ينقد بعض الرواة ورواياتهم أحياناً، كأن يقول: «والروايات كلّها مُفتريات».

٦) اهتمامه بالحديث<sup>(٢)</sup>، وتخرّيج الأحاديث الواردة في «الكشاف»، وإيراد غيرها مما صحّ في الغالب عن رسول الله ﷺ، وتكلمه على طريقة المحدثين في ذلك، كأن يذكر راوي الحديث، ومصدره أو مصادره، وينبّه إلى ما فيه من روايات أحياناً.

٧) ثقابة فهمه في اللغة وعلومها، لا سيما البلاغة<sup>(٣)</sup>، كما يظهر من اهتمامه بمسائلها، وكشف نكاتها في أفانين القول المختلفة التي تعرّض لشرحها في الحاشية، وتحليل أساليبها تحليلاً وافياً دقيقاً.

٨) سعة ثقافته، وكثرة اطلاعه، يشهد بذلك امتلاء حاشيته بمظاهر تلك الثقافة المتنوّعة بين العلوم العقلية والنقلية، وكثرة ما اشتملت عليه من آراء وأقوال لعلماء مختلفين في موضوعات مختلفة<sup>(٤)</sup>.

٩) تذوّقه للأساليب البيانية الرفيعة من قرآن، وحديث، وشعر، ونثر، وتحسّسه

(١) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني.

(٢) انظر: المبحث الخامس من الفصل الثاني.

(٣) كما يتضح من الفصول: الرابع والخامس والسادس من الدراسة.

(٤) يراجع المبحث الرابع من الفصل الثاني.

لمواطن الجمال في بعض التعبيرات الأدبية، كما سبق بيان ذلك في منهجه، وتحديثه عن بعض القضايا النقدية التي تُظهر أن له باعاً في النقد، مثل: مسألة إعجاز القرآن، حيث يقول عند تفسير قوله تعالى - في مطلع سورة «الأعراف» -: ﴿الْمَصَّ \* كُنْتُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِئُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١-٢]: «إن ﴿الْمَصَّ﴾: إما وارد على قرع العصا لمن تُحَدِّي بالقرآن وبغرابة نظمه، أو هو تقدمة لدلائل الإعجاز. والمعنى: ﴿الْمَصَّ﴾ هو كتاب منزل من عند الله بالغ حد الإعجاز، فكن منشراح الصدر، فسيح البال، قوي الجأش، ولا تبال بهم، وأنذرهم به، فإن لك الغلبة والسلطان، وهم مقهورون»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك حديثه عن الوحدة الموضوعية في النص، كقوله<sup>(٢)</sup> مثلاً في التعقيب على الآيات الأخيرة من سورة «الأنعام»: «أمر الله تعالى حبيبه صلوات الله عليه أولاً بأن يقول لهم: انتظروا ذلك الموعد، إني معكم من المنتظرين»<sup>(٣)</sup>، إقناطاً له عن إيمانهم، ثم نثي بما ينبئ عن الإعراض عنهم بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وثلك بالإقبال على من ينجع فيه الإنذار والوعظ بقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وربيع بما يسكن من خاصة نفسه بقوله: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتِي رَحِيحِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١]، وخمس بخاتمة شريفة مطابقة لما بدئت السورة به من المقاصد، وهي قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* لَا شَرِيكَ لَهُ. وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]. فسبحانه، ما أعظم شأنه! وما أعجز بيانه!«.

(١) فتوح الغيب (٦: ٣١٥).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٣٠٢).

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

ومن ذلك أيضاً: إكثار الطَّيْبِي من الحديث عن النظم وأثره في توجيه المعنى وتحديدته، وتحكيم مقتضى الحال والبلاغة كذلك في فهم المعنى، وقد سبق إيراد أمثلة لذلك في بيان منهج الطَّيْبِي.

(١٠) حسّه الأدبي المرفه، سواء في فهمه للأساليب الأدبية وتذوقها كما سبق، أو في قدرته على صياغة الكلام بتعبيرات أدبية بليغة رائعة، حتى حينما يتحدث عن موضوع علمي، فهو يتناوله بأسلوب أدبي، أو أسلوب علمي متأدب، مثال ذلك: أنه ذكر<sup>(١)</sup> حديثاً عن الرسول ﷺ وهو: «المعدة حَوْضُ البَدَنِ، والعروقُ إليها وَارِدَةٌ، فإذا صَحَّتِ المَعِدَةُ صَدَرَتِ العُروُقُ بالصَّحَّةِ، وإذا فَسَدَتِ المَعِدَةُ صَدَرَتِ العُروُقُ بالسُّقْمِ».

ويشرح الطَّيْبِي هذا الحديث بقوله<sup>(٢)</sup>: «شَبَّهَ ﷺ المعدة بالحوض، والبدن بالشجر، والعروق الواردة إليها بعروق الشجر الضاربة إلى الحوض، الجارية ماؤه إلى الأغصان والأوراق، فمتى كان الماء صافياً، ولم يكن ملحاً أجاجاً كان سبباً لنضارة الأشجار وغضارتها، وإلا كان سبباً لذبولها وجفافها، فكذا حكم البدن مع المعدة، وذلك أن الله تعالى بلطف حكمته، وبديع فطرته، جعل الحرارة الغريزية في بدن الإنسان مسلطة عليه، تحلّل الرطوبات، تسليط السراج على السليل<sup>(٣)</sup>، وخلق أيضاً قوة جاذبة، سارية في مجاري عروق واردة إلى الكبد، طالبة منه ما صفا فيها من الأخلاط التي حصلت فيه بسبب عروق واردة منه إلى المعدة، جاذبة منها ما انهمصم فيها من المشروب والمطعموم، لينطبئخ في الكبد مرة أخرى، فيصير بدلاً لما تحلّل منه».

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٧٢). والحديث الذي ذكره لا يصح، وقد نهت عليه في موضعه من التحقيق، كما أشرت إلى ذلك في منهج الطَّيْبِي، وفي المآخذ عليه التي ستأتي بعد هذا البحث.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٧٢-٣٧٣).

(٣) السليل: الزيت.

فالتّبيي يشرح الحديث، ويحلّل ما فيه من تصوير بياني، ويقدم ما فيه من حقائق علمية، بأسلوب أدبي رفيع، ومثّل ذلك كثير في حاشيته.

(١١) انعكاس صفاته وأخلاقه الفاضلة في الحاشية، تماماً كما عرفنا في حياته، كحسّن عقيدته، وشدة حبه لله ولرسوله ﷺ، ولكلّ من يعظّم شرع الله، كل ذلك يبدو من خلال دفاعه عن العقيدة السمحة<sup>(١)</sup>، كما استقرّ عليها رأي أهل السنّة والجماعة، وردّه الشّبّه والأباطيل، وتعلّقه بالرسول صلوات الله عليه وبسيرته وحديثه، واحتجاجه بأقوال العلماء المخلصين.

وميله إلى الزهد في الدنيا، والإقبال على الآخرة، ظاهران في الحاشية، وكذا نزعتة الصوفية النقيّة<sup>(٢)</sup>.

والتواضع خلق بارز في الحاشية، وكذا البعد عن العجب بالرأي، فهو كثيراً ما يقرن تعقيباته أو يخطمها بقوله: «وقلت والعلم عند الله»، أو: «وقلت والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

وعفة اللسان، وطهارة الكلمة، علامتان مميزتان للطبيي في الحاشية، فهو لا يخرج، ولا يبني، ولا يضحك، حتى مع الزمخشري في فلتاته اللاذعة، واتهاماته الجارحة الباطلة لأهل السنّة، وكل ما يفعله الطّبيي أنه يفند الدعوى بأسلوب علمي هادئ رزين، وقد يردّ التهمة إلى نحر صاحبها بالدليل والبرهان، بل قد يردّ الإساءة بطلب المغفرة للمسيء<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثالث.

(٢) انظر: فتوح الغيب (٦: ٣٧٢-٣٧٣).

(٣) المصدر نفسه وانظر مثلاً: فتوح الغيب (٦: ٣٧٦).

(٤) انظر: المصدر نفسه (١: ٦٠٧-٦٠٨).

## (د) في قيمة الحاشية ومنزلتها:

سبق القول بأن حاشية الطيبي على «الكشاف» ليست كتاباً متخصصاً في التفسير أو البلاغة، أو أي فرع آخر من فروع المعرفة مستقلاً، ولكنها مع ذلك تُعنى بالتفسير وغيره من علوم القرآن الكريم، وبالبلاغة وغيرها من علوم اللغة العربية المقدسة، لذا لا يصح الحكم عليها بين كتب التفسير أو البلاغة، وإنما يصح الحكم عليها بين مثيلاتها من الحواشي، بما تضمته من علوم مختلفة، لا سيما البلاغة منها. فإذا نظرنا إلى حاشية الطيبي بهذا المنظار تبين لنا ما يأتي:

(١) تعدّ حاشية الطيبي من أقدم الحواشي المعروفة على «الكشاف»، إذ لم يسبقها، في حدود معرفتنا كما ذكر حاجي خليفة<sup>(١)</sup> وبروكلمان<sup>(٢)</sup>، سوى حاشيتين، إحداهما: لقطب الدين الشيرازي (ت سنة ٧١٠هـ)، والثانية لشمس الدين محمد بن عبد الله المصري، وقد كتبت سنة ٧٣٢هـ.

وفي الحكم بأسبقية الثانية على حاشية الطيبي شك كبير، إذ انتهينا لدى الحديث عن زمان<sup>(٣)</sup> تأليف الحاشية إلى أن الطيبي ربما ألفها في الفترة الممتدة بين سنتي ٧١٠هـ أو ما بعدها و٧٣٥هـ أو ما قبلها، بينما كتب شمس الدين المصري حاشيته سنة ٧٣٢هـ كما أننا لا نجد الطيبي ينقل عن المصري هذا، في حين أنه نقل عن الشيرازي<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: كشف الظنون - لحاجي خليفة (٢: ١٤٧٧-١٤٨٢).

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي - لكارل بروكلمان (٦: ٢١٧-٢٢٤).

(٣) يراجع المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٤) انظر: فتوح الغيب (٦: ٦٥٧) عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ قُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا

ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣].

وَيُسْتَشْنَى من حُكْمِ الأَسْبِقِيَّةِ هَذَا تِلْكَ الكُتُبُ الَّتِي أَخَذَتْ طَابِعَ الإِخْتِصَارِ، أَوْ التَّلْخِصِ، أَوْ الرَّدِّ، أَوْ التَّلْخِصِ مِنَ الإِعْتِزَالِ، لِأَنَّ مَفْهُومَهَا يَغَايِرُ مَفْهُومَ الحَوَاشِي.

(٢) تَعَدَّ حَاشِيَةُ الطَّبِيِّ أَكْبَرَ الحَوَاشِي عَلَى «الْكَشَافِ» حُجْبًا، إِذْ بَلَغَتْ فِي إِحْدَى<sup>(١)</sup> نَسْخِهَا التَّامَّةِ (١٣٧٩) وَرَقَةً مِنَ الحِجْمِ الكَبِيرِ، وَكُلَّ وَرَقَةٍ بِوَجْهَيْنِ، وَهِيَ حَاشِيَةٌ تَامَةٌ، فِيهَا مِنَ المَقْدَمَةِ حَتَّى الخَاتِمَةِ، وَبَيْنَهُمَا شَرْحُ «الْكَشَافِ» مِنَ خَطْبَتِهِ حَتَّى نِهَآيَةِ سُورَةِ «النَّاسِ».

(٣) تَعَدَّ الحَاشِيَةُ خَيْرَ عَوْنٍ عَلَى فَهْمِ «الْكَشَافِ»، حَيْثُ وَفَى الطَّبِيُّ بِمَا وَعَدَ، فَشَرَحَ مِنَ «الْكَشَافِ» مَا يَحْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ، سِوَا مَا كَانَ مِنَ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ أَوْ مِنَ كَلَامِ غَيْرِهِ، فَيَسَّرَ صَعْبَهُ، وَسَهَّلَ وَعَرَهُ، وَفَكَ أَلْغَاظَهُ، وَأَزَالَ إِهْبَامَهُ، وَوَضَّحَ غَامِضَهُ، وَرَفَعَ لِبَسَهُ، وَأَبَانَ زَلَّاتَهُ وَمَزَالِقَهُ، وَكَشَفَ زَيْغَهُ، وَرَدَّ الحَقَّ إِلَى نِصَابِهِ، بِفِكْرِ العَالَمِ المُتَوَاضِعِ المُخْلِصِ، وَالبَاحِثِ المُوَضَّوعِيِّ المُتَجَرِّدِ، وَالحَاكِمِ العَادِلِ المُنْصِفِ.

(٤) تَعَدَّ الحَاشِيَةُ كِتَابًا عَدِيدَةً وَمُتَنَوِّعَةً فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ، فِيهِ مِنْ كُلِّ فَنٍّ طَرَفٌ، يَتَّسِمُ بِالعُمُقِ، وَسَعَةِ الأَفْقِ، وَسَلَامَةِ الذُّوقِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِحِثِّهَا الطَّبِيِّ أَوْ اسْتِقْصَاهَا، مُضْفِيًا عَلَيْهَا مِنْ شَخْصِيَّتِهِ حَيَوِيَّةً وَنَشَاطًا، وَمِنْ فِكْرِهِ سَلَامَةً وَنُضْجًا، إِضَافَةً إِلَى مَا تَوَفَّرَ لِمَنْ يَطَالَعُهَا مِنْ ثِقَافَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ ثَرَّةٍ، مِنْ يَنَابِيعِ صَافِيَةٍ، لَا تُشَوِّبُهَا شَائِبَةٌ، وَإِلَى مَا فِيهَا مِنْ مَبَاحِثٍ لُغَوِيَّةٍ تُثْرِي المُعَلِّمِينَ وَالمُتَعَلِّمِينَ، لِاسْتِمَالِهَا بِحَقِّ عَلَى «خِلَاصَةِ أَفْكَارِ المُحَقِّقِينَ، وَنِقَاوَةِ أَنْظَارِ المُتَبَحِّرِينَ، وَغَرَائِبِ اللُّغَةِ مَا لَا يُكَادِ إِحْصَاءً»، كَمَا قَالَ الطَّبِيُّ<sup>(٢)</sup>.

(١) يَرِاجِعُ القَوْلَ فِي مَقْدَارِ الحَاشِيَةِ - المَبْحَثُ الثَّانِي مِنَ الفِصْلِ الأَوَّلِ.

(٢) انظُرْ مَا سِيَّأَتِي ص ٦١١.

(٥) تعدّ الحاشية مرجعاً كثيرٍ من أصحاب الحواشي بعدها، بل من المفسرين وغيرهم ممن ألفوا في الدراسات القرآنية، كما تبين لنا من خلال التعرّض لتأثير الطيّبي في غيره، حتى أفاد من حاشية الطيّبي كل مَنْ كتب حاشية على «الكشاف» بعده، سواء في المنهج أو في المعلومات، حتى لم يزد بعضهم على نسخ حاشية الطيّبي بتصرف يسير، أو تلخيصها، أو الاعتماد عليها إلى حد كبير، لا سيما في التفسير والبلاغة، أو النقل منها بنص وبغير نص، موافقةً أو معارضةً، حتى يصحّ الزعم بأنه ما من حاشية كتبت على «الكشاف» بعد الطيّبي إلا كان لحاشية الطيّبي فيها ذكر أو أثر حسن.

(٦) وفي مجال البلاغة تعدّ الحاشية ذات قيمة كبيرة للأسباب الآتية:

(أ) كون الطيّبي «في مقدمة من عُتوا بالبحث البلاغي في «الكشاف»، كما شهد بذلك الدكتور محمد أبو موسى<sup>(١)</sup>، وكما أشار إلى ذلك من قبل العلامتان: ابن خلدون<sup>(٢)</sup>، وحاجي خليفة<sup>(٣)</sup>.

فالطيّبي أول من التفت إلى أهمية البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ونبّه إلى أثر ذلك في فهم أسرار القرآن ومكوناته، فبسط القول في المسائل البلاغية التي أُلْمِح إليها الزمخشري، وفي غيرها. وقد صرّح الطيّبي بهذا الاتجاه ابتداءً من الكلمات الأولى في مقدمة حاشيته، حيث استهلّها بالحديث عن عظمة القرآن وإعجازه، ثم قال<sup>(٤)</sup>: «إن كتاب الله المجيد... هو المختصّ من بين سائر الكتب السماوية بصفة البلاغة...»

(١) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص ٦٢.

(٢) انظر: تاريخ ابن خلدون (٢: ٧٨٨-٧٨٩).

(٣) انظر: كشف الظنون (٢: ١٤٧٨-١٤٧٩).

(٤) انظر ما سيأتي ص ٦١٠.



والموفق من العلماء الأعلام... من كانت مطامح نظره... الجهات التي تضمّنت النكت المكنونة، واشتملت على أسرار المعاني المصونة».

والطّبي يرى أن الزمخشري كان خير من تجرّد لهذه الغاية، إذ يقول<sup>(١)</sup>: «فلم يُوفّق لتصنيف أجمع لتلك الدقائق، وتأليف أنفع لدرك تلك الحقائق، وأكشف للقناع عن وجه إعجاز التنزيل... إلا الحبر الهمام أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري - شكر الله سعيه - إذ مصنّفه «الكشاف عن حقائق التنزيل» لا يخفى مقداره، ولا يُشقّ غباره».

والطّبي يجعل من أهدافه لشرح «الكشاف»، وفهم القرآن الكريم: «معرفة إبراز النظم»، لأنها - كما يقول<sup>(٢)</sup> - «أعظم المطالب، وأسنى المقاصد والمآرب، فإنها مسبار البلاغة، ومعيار البراعة، إذ بها تُنتقد الأفاويل، ويرجح تأويل على تأويل».

والطّبي يجعل من أساليبه ووسائله لتحقيق تلك الأهداف - كما قال<sup>(٣)</sup> - «الإيقاف على الأساليب البديعية، والأفانين البيانية».

ب) امتلاء الحاشية بالأبحاث والمسائل البلاغية بعلومها الثلاثة، كما رأينا في الفصول الثلاثة<sup>(٤)</sup> التي سبقت هذا الفصل، وقد تناوّلها الطّبي بإسهاب وتفصيل، سواء في: النص القرآني، أو فيما تضمّنه «الكشاف» من نصوص مختلفة، أو في عبارة الزمخشري نفسه أحياناً، حتى تضخّمت الحاشية، وكانت البلاغة أهمّ مباحثها، إضافة إلى المباحث الأخرى التي سبق الحديث عنها في المنهج.

(١) انظر ما سيأتي ص ٦١٠.

(٢) انظر ما سيأتي ص ٦١٢.

(٣) انظر ما سيأتي ص ٦١١.

(٤) أي: الفصول الرابع والخامس والسادس.

وليس ذلك على الطيبي بمستغرب أو مستكثّر، فهو بلاغيّ أولاً، وقد نبّه إلى أهمية البحث البلاغيّ في تفسير القرآن كما سبق.

(ج) تناوله للمسائل البلاغية بطريقة تطبيقية، كما رأينا، على الرغم من تصنيفه بلاغياً في مدرسة السكاكي المتأثرة بالمنطق في البحث البلاغي، وهذا التصنيف صحيح بالنظر إلى منهج الطيبي البلاغي في كتابه: «البيان في البيان» و«لطائف التبيان في المعاني والبيان»، ولكنه غير صحيح بالنظر إلى حاشيته على «الكشاف»، التي عرض فيها للبلاغة بطريقة أشبه ما تكون بطريقة عبد القاهر الجرجاني الأدبية في البحث البلاغي، حيث يتناول الصورة البلاغية في النمط اللغوي الذي يتوقف عنده، ثم يشرحها شرحاً أدبياً، ويضرب لها الأمثلة والشواهد موازناً بينها أحياناً.

ومن أمثلة ذلك: صنيعه عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، حيث يقول (١) الطيبي: «أي: يسألونك: أيان مُرساها؟ مقترحين، فلا تُبالِ بهم، وأجب عن سؤالهم وأنت منشرح الصدر: ﴿إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ ... على طريقة الأسلوب الحكيم. وتحريره: أني ما بُعثت لأن أكشف لكم عن أيان الساعة، لأنه من الأمور الإلهية، لا اطلاع لي عليه، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾، ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، بُعثت لأكشف لكم عن الاستعداد لها، والعمل بها ينفعكم، وما هو أهمّ الأشياء، وأدعى إليه أن أكشف لكم عن قبح ما أنتم فيه من الشرك بالله».

ثم يستحضر الطيبي مثلاً مشابهاً للآية، من حيث اشتماله على الأسلوب الحكيم، فيقول (٢): «ومن هذا الأسلوب ... أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، متى

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٠٥).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٧٠٥).

الساعة؟ قال رسول الله ﷺ: «ما أعددت لها؟»، فكان الرجل استكان، ثم قال: ما أعددت لها كثير صيام، ولا صدقة، ولكنني أحب الله ورسوله، قال: «أنت مع من أحببت»<sup>(١)</sup>.

ويوضح الطيبي ما بين الآية والحديث من تشابه في طريقة الجواب، فيقول<sup>(٢)</sup>: «والمشركون لما سألوا عن وقت الساعة، ولم يكن أهم شيء إلا قلع الشرك... أدرج في الجواب الحكيم معرفة المسؤول عنه، وأنها بما استأثر الله تعالى به، ولم يُحتج في جواب الصحابي إلى هذا القدر، فلم يُذكر، يعني أنك بصدد أن يجب عليك ألا يخطر ببالك هذا، لأنك ممن يؤمن أن علم ذلك مختص بالله تعالى. وأما إزالة الشرك فإنك قد فرغت منها، بقي عليك ما يخلصك من أهوال يوم القيامة من العمل، فما أعددت لها؟ فأجاب هو أيضاً بالكلمة الحكيمة الجامعة: لكنني أحب الله ورسوله. فانظر إلى هذه الرموز التي تحير العقول!».

(د) أتخاذه البلاغة وسيلة إلى غاية، لا غاية بحد ذاتها، أي: أنه يوظف البلاغة ومباحثها لخدمة المعنى، وليس العكس. وهذا المنهج هو عود البلاغة إلى أصل نشأتها التي ترجع إلى فهم أسرار التعبير القرآني وتفسيره.

ومن أمثلة ذلك: مناقشته الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرِنِّي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، حيث يقول الزمخشري<sup>(٣)</sup>: (وهذا كلام مُدمج بعضه في بعض، وارد على أسلوب عجيب، ونمط

(١) الحديث أخرجه البخاري عن أنس في كتاب الأدب - باب علامة حب الله، ومواضع أخرى من الجامع الصحيح، كما أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة - باب «المرء مع من أحب» - وانظر تخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧٠٦).

(٣) الكشف (٦: ٥٥٨-٥٥٩).

بديع، ألا ترى كيف تخلص من النظر إلى النظر بكلمة الاستدراك، ثم كيف بنى الوعيد بالرجفة الكائنة بسبب طلب النظر على الشريطة في وجود الرؤية؟).

ويعقب الطيبي على قول الزمخشري هذا بتعريف الإدماج لغةً واصطلاحاً، ويمثل له بقول ابن نباتة السعدي المشهور:

فلا بُدَّ لي من جهلة في وصاليه فَمَنْ لي بِخِلٍّ أودِعَ الحِلْمَ عندهُ

ثم يقول<sup>(١)</sup> مبيناً معنى الإدماج في الآية: «فإنه - تعالى - لما منع المشتاق الهائم عن مطلبه، أشار إلى ما لا يقطع طمعه، ولا ييأس من متوخاه، بطريق يرمز إلى الموعد، يعني أن الدنيا لا تصلح لما تطلبه، لأنها في شرف الزوال والهلاك. ألا ترى إلى أعظم الأشياء فيها رسوخاً لم يثبت عند التجلي، وأن الآخرة هي الحيوان! فالموعد هناك.

فعلم من هذا التقرير أن الكلام إنما يكون مُدْمَجاً إذا أُشير فيه إلى إثبات الرؤية لا إلى نفيها، فإنه<sup>(٢)</sup> حيثنذ يكون تذييلاً».

أما التخلص الذي أشار إليه الزمخشري في الآية بقوله: (ألا ترى كيف تخلص من النظر إلى النظر!) فقد توقف عنده الطيبي، فعرف التخلص اصطلاحاً، وطبقه على معنى الآية، فقال<sup>(٣)</sup>: «وهذا المعنى<sup>(٤)</sup> أنسب لتأويلنا من تأويله؛ فإن الخروج من نفي الرؤية إلى إثباتها بواسطة الاستدراك هو المعنى بالتخلص، لا من نفيها إلى نفيها».

(١) فتوح الغيب (٦: ٥٥٨-٥٥٩)، وقد عرف الإدماج بـ«أن يُضمَّن كلام سيق لوصف وصفاً آخر».

(٢) يعني: الاستدراك في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ﴾ تذييل لقوله: ﴿أَنْ تَرَى﴾.

(٣) فتوح الغيب (٦: ٥٥٩).

(٤) يعني المعنى الاصطلاحي الذي ذكره للتخلص، وهو: «الخروج في الكلام من معنى إلى معنى لا يناسبه، برابطة مناسبة لهما» - هو أنسب لتأويل الطيبي وأهل السنة في مسألة الرؤية من تأويل الزمخشري والمعتزلة.

هـ) اتّخاذ البلاغة، بناء على ما تقدّم، مقياساً أساسياً في الحكم على الأقوال والآراء، رفضاً أو قبولاً، أو ترجيحاً لبعضها على بعض، أو نقدها وتقديم بعضها على بعض، والخلوص من ذلك إلى «أن البلاغة إنما تقع في الآية على ما يراه أهل السنّة، لا على ما يراه المعتزلة»، كما يقول العلامة ابن خلدون<sup>(١)</sup> في بيان فضل حاشية الطيّبي، ولعل في الفقرة السابقة شاهداً على ذلك.

و) بروز شخصيته البلاغية، ومعارضته للزنجشيري في بعض المسائل، مما يدل على استقلال رأيه. وقد سبقت أمثلة لذلك في الفصول الثلاثة الأخيرة قبل هذا الفصل، التي خصّصت لإبراز جهود الطيّبي البلاغية في الحاشية.

ز) تأثر كثير من أصحاب الحواشي وغيرهم بآراء الطيّبي البلاغية في الحاشية كما رأينا، ومن أولئك: علامة البلاغة في زمانه سعد الدين التفتازاني، ومن قبله قطب الدين الرازي، والفاضل اليميني، وسراج الدين الفارسي، بالإضافة إلى تأثر بعض المفسرين بالطيّبي، ممن نحوا المنحى البياني في التفسير كأبي السعود العمادي، وشهاب الدين الألوسي.

وبناء على ما تقدّم فإننا نستطيع القول بأن حاشية الطيّبي ذات قيمة كبيرة بين مثيلاتها من الحواشي، وهي بالتالي تضيف جديداً إلى مكتبة الدراسات الإسلامية أو القرآنية بعامة، وإلى مكتبة الدراسات البلاغية بخاصة، وهي بحق خير ما يمكن أن يُصمّم إلى «الكشاف» لفهمه، ودفع شُبّهه في الاعتزال.

\* \* \*

(١) تاريخ ابن خلدون: م ١، ج ١، ص ٧٨٩.

## المبحثُ الثاني مأخذُ عليّ الطيّبي في «الحاشية»

لقد ظهر لي من خلال دراستي للحاشية مجموعة من المآخذ التي يمكن تسجيلها على الطيّبي في منهجه، سواء من حيث الطريقة أو من حيث المعلومات. ولئن جاز الاعتذار عن بعضها فلا يجوز الاعتذار عن بعضها الآخر، ولكنها في الوقت نفسه لا تقلل من شأن الحاشية وصاحبها.

وقد قسمت هذه المآخذ إلى مجالات على النحو التالي:

### (أ) في القرآن والاستشهاد به:

(١) يقول الطيّبي<sup>(١)</sup> في معرض تعليقه على جواب نوح عليه السلام لقومه حينما وصفوه بالضلال، فقال: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾ [الأعراف: ٦١]: «ظهر أن التركيب إنما يفيد المطلوب إذا وقع جواباً مع إرادة المبالغة، لا بالنظر إلى اللفظ من حيث هو هو، ألا ترى إلى أن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمَّ﴾ [البقرة: ١٥] إنما كان أبلغ من قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤] حيث وقع جواباً له، ولو نُظِرَ إلى اللفظ فقط، كان هو أخط منه بدرجات كثيرة».

فكلامه هذا إلى قوله: «لا بالنظر إلى اللفظ من حيث هو هو» لا غبار عليه، بل

(١) فتوح الغيب (٦: ٤٢٣).

إنه يكشف عن حس نقدي طيب لديه، ولكن الشبهة في جعله بعض القرآن أبلغ من بعض حينما ذكر أن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِرِجْمٍ﴾ إنما كان أبلغ من قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ حيث وقع جواباً له، وفيما يوهم أنه جعل بعض ألفاظ القرآن أخطأ من بعض «بدرجات كثيرة»، كما قال بعد ذلك. والقرآن كله معجز بليغ رفيع، في لفظه ومعناه. ولعل الطيبي أراد التعبير عن ملاءمة الكلام لمقتضى الحال، وهي القضية التي يؤكد عليها دائماً، وعن قيمة اللفظة عند الاستعمال، وتحديد معناها وأهميتها عندما تلتئم مع غيرها في التركيب.

وإذا أضفنا إلى ذلك ما عُرف عن الطيبي من حبه لله عز وجل وكتابه الكريم، وللرسول ﷺ وسنته المطهرة، وما اشتهر به من ورع وتقوى، تبين لنا أن الطيبي لا يقصد ما يُتوهم من عبارته، ولو أنه قال: ولو نُظر إلى اللفظ في غير التنزيل، كما يقول أحياناً، لزال الشبهة.

(٢) أورد الزمخشري<sup>(١)</sup> لفظ «وَجَعَلْنَاكُمْ أَزْوَاجاً»، على أنه من القرآن الكريم فيما يظهر من عبارته، مثلاً لـ «الجعل» بمعنى: «تصيير شيء شيئاً»، وقد تابعه الطيبي<sup>(٢)</sup> على ذلك، ونقل النص، على أنه آية، دون أن يتنبه إلى ذلك أو ينبه إليه، في حين أنه ليس في القرآن الكريم مثل ذلك النص، وإنما فيه: ﴿ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجاً﴾ [فاطر: ١١]، ولعل هذا هو المقصود، ولكن كلاً الإمامين أخطأ والله أعلم.

(٣) يقول الطيبي<sup>(٣)</sup> في معرض تفسير: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾

(١) الكشاف (٣: ٢) عند تفسير: ﴿وَجَعَلْنَا نُورًا وَالتَّوْرَةَ﴾ [الأنعام: ١].

(٢) فتوح الغيب (٦: ٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٤٧٤-٤٧٥).

[الأعراف: ٨٩]: «في ذكر العلم فائدة جلييلة... فإن معرفة المشيئة غَيْبٌ، ولا يعلم الغيب إلا الله» ويؤيده قوله: «عَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا»، ولفظ الآية: ﴿عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾، وليس: «عَلَيْهِ».

### ب) في الحديث الشريف والاستشهاد به:

١) استشهد الزمخشري<sup>(١)</sup> بحديث ضعيف لا يصح مرفوعاً، عند تفسير: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١] والحديث هو: «المعدة بيئت الذاء، والحمية رأس الدواء، وأعط كل بدن ما عودته»، وقد توقف الطيبي عند هذا الحديث، وشرحه دون أن ينبه إلى ذلك، وهو الذي اشتهر محدثاً، وله مصنفات في الحديث وعلومه، بل ذهب إلى شرح هذا الحديث الذي لا يصح بحديث آخر لا يصح أيضاً، ممتدحاً إياه، ومفضلاً الاستشهاد به على استشهاد الزمخشري بالحديث السابق، فقال<sup>(٢)</sup>: «معنى الحديث ما رواه البيهقي في «شعب الإيمان»، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «المعدة حوض البدن، والعروق إليها واردة، فإذا صحت المعدة، صدرت العروق بالصحة، وإذا فسدت المعدة، صدرت العروق بالسقم»... وهذا الحديث أجمع وأعرف وأبين مما أورده المصنف».

كما استشهد الطيبي<sup>(٣)</sup> أيضاً بحديث موقوف على عمر رضي الله عنه هو الآخر موضوع، وذلك عند تفسير: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢] والحديث هو: «نعم العبد ضهيب، لو لم يخف الله لم يعصه» ولم ينبه الطيبي إلى ذلك.

(١) الكشاف (٦: ٣٧٢) والحديث لا يصح مرفوعاً، وهو من كلام طبيب العرب النصراني الحارث

ابن كلدة. انظر التعليق على الحديث في موضعه من التحقيق.

(٢) فتوح الغيب (٦: ٣٧٢-٣٧٤). وانظر التعليق على الحديث في موضعه من قسم التحقيق.

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٠٤). وانظر التعليق على الحديث في موضعه من التحقيق.



(٢) ذكر الطَّيْبِيُّ<sup>(١)</sup> أن صاحب «جامع الأصول» رَوَى عن رَزِينِ العَبْدَرِيِّ، عن عائشة رضي الله عنها حديثاً موقوفاً على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم أورد الحديث، وهو: «أن أبا بكر رضي الله عنه حين حضرته الوفاة، دعا عمر رضي الله عنه فقال: إني مستخلفك على أصحاب رسول الله ﷺ يا عمر...» إلى قوله: «وَحُقَّ لِمِيزَانٍ لَا يُوضَعُ فِيهِ سِوَى الباطلِ أن يكون خفيفاً». ولدى العودة إلى «جامع الأصول» تبين أن الحديث موجود فيه عن عائشة رضي الله عنها، ولكن لم يُذكر في سنده رَزِينِ العَبْدَرِيِّ هذا.

ومثل ذلك أن الطَّيْبِيُّ<sup>(٢)</sup> ذكر أن الحديث: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَعَدَ لِابْنِ آدَمَ بِأُطْرُقَةٍ»: «أخرجه النسائي عن سَبْرَةَ بن مَعْبُدٍ». والصحيح أن الحديث من رواية سَبْرَةَ بن أبي فاكه (أو الفاكه)، كما ورد في سنن النسائي، ومسند الإمام أحمد، لا عن سَبْرَةَ بن معبد. كما ذكر<sup>(٣)</sup> أن الحديث: «سَأَلْتُ اللهَ ثلاثاً، فَأَعْطَانِي اثْنَتَيْنِ وَمَنْعَنِي واحِدَةً...» هو من رواية الترمذي والنسائي، عن الحُبَابِ. والصحيح أنه في كلا المصدرين مروى عن حَبَّابِ بن الأرت، لا عن الحُبَابِ بن المنذر.

### ج) في القراءات:

(١) يقول الطَّيْبِيُّ<sup>(٤)</sup> عند تفسير: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]: «بالياء التحتانية:

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٣٠-٣٣١). وانظر: جامع الأصول - لابن الأثير الجزري (٤: ١٠٩) - باب ذكر الخلفاء.

(٢) المصدر نفسه (٦: ٣٤٣). وانظر: سنن النسائي - كتاب الجهاد - باب «ما لِمَنَ أسلم وهاجر وجاهد».

(٣) المصدر نفسه (٦: ١٢٥). وانظر تخريج الحديث في موضعه من التحقيق.

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٤١).

نافع وابن عامر وحفص. وبالتاء الفوقانية: الباقون». والصحيح عكس<sup>(١)</sup> ما ذكره الطيبي: أي: أن قراءة نافع وابن عامر وحفص بالتاء الفوقانية، بينما قرأ الباقون بالياء التحتانية.

(٢) ذكر الطيبي<sup>(٢)</sup> أن الحرَميين، من القراء السبعة، هما: «عاصم وابن كثير»، وذلك عند تفسير: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُضُّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصْلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧].  
والصحيح أنهما: «نافع وابن كثير» لا: عاصم وابن كثير؛ لأن عاصماً كوفي<sup>(٣)</sup>.

#### (د) في الشعر والاستشهاد به:

(١) تغييره في رواية بيت شعر بشكل يؤدي إلى تغيير الروي، وإن كان الوزن واحداً، لكنه يخالف رواية المصدر الذي نقله منه. فهو<sup>(٤)</sup> ينقل عن الجوهري قول زيد الخيل:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ فِيهَا فَوَارِسٌ      بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْكُلَى وَالْأَبَاهِرِ

ورواية العجّز في «الصحاح» للجوهري:

بصيرون في طعن الأباهر والكلَى

أي: بتقديم «الأباهر» وتأخير «الكلَى».

(٢) عدم الدقة في تحديد موطن الشاهد حينما قال<sup>(٥)</sup> تعليقاً على قول الزمخشري:

(١) انظر: إتحاف فضلاء البشر - للبناء، ص ٢٣٢. وتفسير البحر المحيط - لأبي حيان (٤: ٤١٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١١٢).

(٣) انظر: كتاب السبعة في القراءات - لابن مجاهد، ص ٥٣، ٦٥، ٧٠.

(٤) فتوح الغيب (٦: ٣٥٧). وانظر: الصحاح - للجوهري (٦: ٢٤٥٨) - مادة «طعن».

(٥) المصدر نفسه (٦: ٥٩٥).

(لِيُعْلَمَ أَنَّ الذُّنُوبَ، وَإِنْ جَلَّتْ وَعَظُمَتْ، فَإِنَّ عَفْوَهُ وَكَرَمَهُ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ) (١): «أخذ هذا المعنى من أبي نواس:

يَا رَبِّ إِنَّ عَظُمْتَ ذُنُوبِي كَثْرَةً      فَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ عَفْوَكَ أَعْظَمُ  
إِنْ كَانَ لَا يَزْجُوكَ إِلَّا الْمُحْسِنُ      فَبِمَنْ يَلُودُ وَيَسْتَجِيرُ الْمُجْرِمُ

والصواب أنه أخذ المعنى من البيت الأول فقط، ولا مناسبة بين معنى البيت الثاني وبين قول الزمخشري المذكور.

٣- كَرَّرَ الطَّيْبِيُّ (٢) شرح الشاهد:

وَأَنْحَلَبْتُ عَيْنَاهُ مِنْ فَرَطِ الْأَسَى      وَكَيْفَ غَرَبِي دَالِحٍ تَبَجَّسَا

بألفاظ متشابهة تقريباً؛ فقد أورد البيت وشرحه في معرض تفسير قوله - تعالى -  
على لسان شعيب عليه السلام: ﴿فَكَيْفَ آسَأَ عَلَى قَوْمٍ كَفَرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣]،  
ثم أوردته (٣) ثانية، وشرحه في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ أَثْنَتَا عَشْرَةَ  
عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]. وكان الأولى أن يشير في المرة الثانية إلى شرحه في موضعه  
الأول.

(هـ) في النقل عن الآخرين، وتوثيق الأقوال، وذكر المصادر:

(١) نقل الطيبي نصوصاً بلفظها ومعناها أحياناً، وبمعناها فقط أحياناً أخرى،

(١) الكشاف (٦: ٥٩٥) عند تفسير: ﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ

مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٥٣].

(٢) فتوح الغيب (٦: ٤٨٠-٤٨١).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٦٢٣).

من بعض المصادر، دون إشارة منه إلى ذلك، كما حدث عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَبَلَعْنَا أَمْطَانًا الَّذِي أَجَلَّتْ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]، حيث نقل الطيبي قول الزمخشري في «الأساس»<sup>(١)</sup>: (لِيَحْرِقَ عَلَيْهِ الْأَرْمَ) ونص على ذلك، ثم شرح «الأرْمَ» بقوله<sup>(٢)</sup>: «الأرْمَ - بالهمز وتشديد الراء -: الأضراس، جمع آرم». وهذا القول للجوهري<sup>(٣)</sup> في «الصحاح» ولم ينص عليه الطيبي، على ما عرفنا عنه من أمانة في النقل.

ويلاحظ أن هذا يتكرر عند الطيبي، لا سيما عند شرح المفردات.

(٢) زاد الطيبي في بعض النصوص التي ينقلها ما ليس منها، كما فعل عند تفسير: ﴿وَإِذْ نَنقَنَّا الْجِبِلَّ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١]، فقد أورد قول الزمخشري<sup>(٤)</sup>: (ومنه نثق السقاء)، ثم نقل عن ابن السكيت أنه قال<sup>(٥)</sup>: «السقاء يكون للبن والماء، والوطب للبن خاصة، والنحي للسمن، والقربة للماء».

ولدى الرجوع إلى «إصلاح المنطق» لابن السكيت لا نجد فيه قوله: «والقربة للماء».

ويلاحظ تكرر هذه الظاهرة عند الطيبي، كسابقتها، وقد نبّهت إلى ذلك كله في مواضعه من التحقيق.

(٣) حذف الطيبي من بعض النصوص التي ينقلها، مقتصراً على إيراد وجهه، مع

(١) أساس البلاغة، ص ١٦٨ - مادة «حرق».

(٢) فتوح الغيب (٦: ٢٤٧).

(٣) الصحاح - للجوهري (٥: ١٨٦٠) - مادة «أرم».

(٤) الكشف (٦: ٦٤٥).

(٥) إصلاح المنطق - لابن السكيت، ص ٣٧٥، وانظر: فتوح الغيب (٦: ٦٤٥).

وجود غيره، كما أورد تعقيماً على قول الزمخشري<sup>(١)</sup>: (فمضت به إلى وقت ميلاده)، عند تفسير: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّيْهَا حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيْفًا فَمَرَّتْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٩] حيث قال الطيبي<sup>(٢)</sup>: «الميلاد: هو اسم الوقت الذي ولد فيه. والمولد: الموضع الذي ولد فيه». قاله الجوهري. وأما في «الأساس» فهما سيان، قال: (مولده وميلاده وقت كذا).

وما نقله الطيبي عن الجوهري والزمخشري صحيح، إلا أنه جاء في «الأساس» بعد ذلك مباشرة قوله: (ومكة مولده ومنشؤه)، مما يعني أن «المولد» يكون للمكان أيضاً عند الزمخشري، كما هو عند الجوهري، ولكن الطيبي لم ينقل العبارة الأخيرة، مما أوهم أن الزمخشري لا يفرق بين المولد والميلاد، وليس كذلك.

وقد ورد مثل ذلك في مواضع أخرى من الحاشية، فنبهت إليه في التحقيق.

(٤) يخلط الطيبي كلامه بكلام غيره أحياناً، فلا يفرق بين الكلامين - كما عهدناه - بلفظ: «وقلت» أو: «تم كلامه». فعند تفسير: ﴿أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٧٣] يقول الطيبي<sup>(٣)</sup>: «كأنه قيل: فعلنا نصب الأدلة كراهة أن تقولوا: إنما أشرك أبائنا من قبل، لأنه قائم معهم، لا يفارقهم، فلا عذر لهم في الإعراض عنه، والإقبال على التقليد».

فقوله: «قائم معهم» إلى: «والإقبال على التقليد» من كلام الزمخشري، وما قبله من كلام الطيبي، كما أن قوله: «لا يفارقهم» جملة تفسيرية من الطيبي، لقول الزمخشري: «قائم معهم».

(١) الكشاف (٦: ٦٩٩).

(٢) فتح الغيب (٦: ٦٩٩). وانظر: الصحاح - للجوهري، والأساس - للزمخشري: مادة «ولد».

(٣) انظر: الكشاف، وفتح الغيب (٦: ٦٤٩).

ولا شك أن مثل هذا يحتاج إلى دقة نظر وفهم للفصل بين الكلامين.

(٥) قد يورد الطيبي في النص الذي ينقله ما لا علاقة له بالاستشهاد.

فعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣]

يقول الزمخشري<sup>(١)</sup>: «يجوز أن يكون ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ فاعل «يكون».

ويعقب الطيبي<sup>(٢)</sup> على تلك بقول أبي البقاء<sup>(٣)</sup>: «المعنى: فيوجد قوله الحق. فعلى

هذا يكون «قوله» بمعنى «مقوله»، أي: فيوجد ما قال له: كن، فخرج».

والصحيح أن قوله: «فخرج» بداية كلام جديد عند أبي البقاء لا علاقة له بما قبله،

وفي ذلك لبس كما هو واضح.

(٦) يتصرف الطيبي أحياناً في النصوص التي ينقلها بشكل قد يؤدي إلى تغيير

المعنى، أو قلبه إلى ما لا يريده الطيبي نفسه، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلَمْ شُهَدَاءَ كُمْ

الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]

يقول الزمخشري<sup>(٤)</sup>: «فإن قلت: هلا قيل: هلم شهداء يعني بدل: ﴿شُهَدَاءَ كُمْ﴾،

ويرد الزمخشري بأن المعنى - على هذا - سيكون: هاتوا أناساً يشهدون بتحريم ذلك،

فكان الظاهر طلب شهداء بالحق... ويناقضه قوله: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ

مَعَهُمْ﴾.

ويعقب الطيبي<sup>(٥)</sup> على ذلك بإيراد قول صاحب «الانتصاف»: «وجه مناقضته

(١) الكشاف (٦: ١٣٩).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٣٩).

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١: ٥٠٩).

(٤) الكشاف (٦: ٢٨٨).

(٥) فتوح الغيب (٦: ٢٨٩).

أن قوله: ﴿هَلَمْ شُهَدَاءَكُمْ﴾ يُفْهَمُ منه أن الطالب لذلك ليس على يقين أن تَمَّ شهاداء، كما يقول الحاكم: هاتِ بَيِّنَةً تشهد لك، من غير أن يتحقَّق أن تَمَّ بَيِّنَةً، ويكون قوله تحقيقاً أن تَمَّ شُهَدَاءُ».

والنص - كما ورد في «الانتصاف»<sup>(١)</sup> - هو: «ووجه مناقضته له أنه لو قيل على خلاف المنزل، وهو قوله: (هَلَمْ بِشُهَدَاءٍ يَشْهَدُونَ) يُفْهَمُ أن الطالب للشهداء ليس على تحقيق من أن تَمَّ شهاداء، كما يقول الحاكم للمدَّعي: هاتِ بَيِّنَةً تشهد بذلك، فهو لا يتحقَّق أن للمدَّعي بَيِّنَةً، ثم يكون قوله: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا﴾ تحقيقاً؛ لأن تَمَّ شهاداء، فالجمع بينهما متناقض كما ترى».

هذا، ولا يخفى ما بين النصين من اختلاف، لا سيما في ﴿هَلَمْ شُهَدَاءَكُمْ﴾ و«هلم بشهاداء»، مما قلب المعنى وأفسده.

(٧) أخطأ الطَّبَّي في نسبة بعض الأقوال إلى أصحابها أو مصادرها. فقد نقل<sup>(٢)</sup> عن صاحب «الكشف» في معرض تفسير: ﴿فِيهِدَهُمْ أَقْتَدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠] أنه «رُويَ عن أبي علي أن الهاء كنايةٌ عن المصدر، أي: اقتدِ اقتدَاءً». والصحيح أن الرواية - كما جاءت في «الكشف» - هي عن ابن الأنباري لا عن أبي علي.

ونسب الطَّبَّي أقوالاً إلى مصادر لا توجد فيها البتة. ففي معرض تفسير: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ﴾ [الأعراف: ١٤٥]. نقل الطَّبَّي<sup>(٣)</sup> من «الصحاح» للجوهري قوله: «زُمُرْد: بضمين والراء مضمومة مشددة، والبدال معجمة - معرَّب»، وليس هذا

(١) الانتصاف، بحاشية الكشف (٢: ٦٠-٦١).

(٢) فتوح الغيب (٦: ١٥٦). وانظر: الكشف عن وجوه القراءات (١: ٤٣٩).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٧٠).

القول وارداً في «الصحاح» البتة. ونقل<sup>(١)</sup> عنه كذلك في معرض تفسير: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] أنه قال: «ذهبوا أيدي سبأ وأيدي سبأ، أي: متفرقين. وهما اسمان جُعِلَا اسماً واحداً». وقد راجعتُ مادَّتِي «ذهب» و«سبأ» في «الصحاح»، فلم أجد شيئاً من ذلك.

كما نقل<sup>(٢)</sup> عنه أيضاً عند تفسير: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ﴾ [الأعراف: ١٣٣] أنه قال: «الأعفر: الرمل الأحمر». وما في «الصحاح» هو: «الأعفر: الأبيض وليس بالشديد البياض».

وهناك أمثلة أخرى نبّهت إليها في مواضعها من التحقيق.

٨) خلط الطيبي في إرجاع بعض الأقوال إلى مصادرها، فعزاها إلى مصادر توجد فيها بالمعنى، وهي موجودة في مصادر أخرى بلفظها ومعناها اللذين أوردهما الطيبي. فعند تفسير: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلْمَتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢] - عزاً<sup>(٣)</sup> إلى أبي البقاء أنه قال: ﴿مَثَلُهُ﴾: مبتدأ، وخبره: ﴿فِي الظُّلْمَتِ﴾، و﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾: حال من المستكنّ في الظرف لا من الهاء في ﴿مَثَلُهُ﴾. والصحيح أن هذا القول موجود في «تفسير البيضاوي» بنصّه، مع وجوده في «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء بمعناه فقط.

وثمة بعض الأمثلة في الحاشية أشرت إليها في مواضعها من التحقيق.

(١) فتوح الغيب (٦: ٢٩٤).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٥٣٥) وانظر: الصحاح (٢: ٧٥٢) - مادة «عفر».

(٣) المصدر نفسه (٦: ٢٣٤). وانظر كذلك: تفسير البيضاوي (٢: ٢٠٦)، والتبيان في إعراب القرآن (١: ٥٣٦).



٩) أخطأ الطَّيْبِي في توثيق قول الزمخشري<sup>(١)</sup> في معرض تفسير: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٠]: (وقد حُقِّق الكلام فيه)، فقال الطَّيْبِي<sup>(٢)</sup>: «أي: في سورة «يونس»، قال المصنف في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ١٥]: (فإن قلت: كيف جاز النظر على الله وفيه معنى' المقابلة؟ قلت: هو مستعار للعلم المحقق الذي هو العلم بالشيء موجوداً، شُبِّه بنظر الناظر في تحقّقه). والصحيح أن الزمخشري قال ما نقله الطَّيْبِي عنه عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]، لا عند تفسير الآية (١٥) من السورة.

١٠) نسب الطَّيْبِي إلى أبي عليّ الفارسيّ كتاباً اسمه «الإصلاح»، ونقل منه قولاً عند تفسير: ﴿فَلَمَّا بَجَلَى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] يعترض فيه على الزجاج في إنكاره تقدير لفظ «أمر» قبل «ربه»، فقال<sup>(٣)</sup>: «واعترض عليه أبو عليّ الفارسي في كتاب «الإصلاح» فقال: «أما قوله: «لا يعرفه أهل اللغة» ففاسد. وفُشُوُّ هذا في اللغة وكثرته واشتهاره أظهر وأوضح. وفي التنزيل ما لا يكاد ينحصر...».

والصحيح أن هذا القول موجود في كتاب «الإغفال» للفارسي، وليس ثمة كتاب اسمه «الإصلاح» لهذا الرجل.

### (و) في شرح المفردات:

كّرر الطَّيْبِي شرح بعض المفردات بألفاظ واحدة، وبالنقل من مصدر واحد أحياناً، من غير حاجة إلى ذلك.

(١) الكشاف (٦: ٦٥).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦٥). وانظر: الكشاف (٧: ٤٤٣).

(٣) المصدر نفسه (٦: ٥٦٥). وانظر: كتاب الإغفال - لأبي عليّ الفارسي (مصوّر بدار الكتب المصرية - ميكروفيلم رقم ٤٣٩٧٣ - تفسير) لوحة رقم ٨٩: ب - ٩٠: أ.

فقد نقل عن «النهاية» لابن الأثير قوله في معنى «الحَلْف» عند تفسير: ﴿ثُمَّ لَا تَأْتِيَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] حيث قال<sup>(١)</sup>: «النهاية: الحلف - بالتحريك والسكون -: مَنْ يَجِيءُ بَعْدَ مَنْ مَضَى، إِلَّا أَنَّهُ بِالتَّحْرِيكِ فِي الْخَيْرِ، وَبِالتَّسْكِينِ فِي الشَّرِّ. يُقَالُ: خَلَفَ صِدْقٌ، وَخَلَفَ سَوْءٌ». وقد أعاد الطيبي<sup>(٢)</sup> هذا القول بنصه في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾ [الأعراف: ١٦٩] وكان يمكن الاكتفاء بشرح الكلمة في أحد الموضعين، والإشارة إلى الآخر.

وشرح معنى «المغافصة» مرتين، إحداهما:<sup>(٣)</sup> عند تفسير: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ [الأنعام: ٥٧] نقلاً عن «الصحاح» للجوهري، حيث قال: غَافَصْتُ الرَّجُلَ، أَي: أَخَذْتَهُ عَلَىٰ غِرَّةٍ. والثانية<sup>(٤)</sup> عند تفسير ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] نقلاً عن «أساس البلاغة» للزمخشري، حيث قال: «غَافَصَهُ الْأَمْرُ: فَاجَأَهُ عَلَىٰ غِرَّةٍ مِنْهُ»، ولا فرق في المعنى بين ما ذكره هنا وهناك.

## (ز) في الأسلوب:

(١) طول الفصل بين أجزاء الجملة أحياناً.

الطيبي ذو أسلوب أدبي رفيع، كما يبدو من الحاشية، ولكن كثيراً ما يطوّل الفصل بين أجزاء كلامه، بسبب ما يورده من إيضاحات، مما يجعل الكلام كأنه منقطع أحياناً، أو يجعل القارئ يضلّ ويتوقّف ليربط كلامه.

(١) فتوح الغيب (٦: ٣٤٦). وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢: ٦٥-٦٦).

(٢) المصدر نفسه (٦: ٦٣٧).

(٣) المصدر نفسه (٦: ١١٢). وانظر: الصحاح - مادة «غفص».

(٤) المصدر نفسه (٦: ٦٨٧). وانظر: الأساس - مادة «غفص».

ومن أمثلة ذلك: قوله عند تفسير: ﴿ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]: «إنما أتى بقوله: ﴿ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ عقيب تمثيل بلعام، لينبه اليهود الذين كذبوا رسول الله ﷺ بعد ما أوتوا من الآيات، وهو التوراة - وفيها نعتُ الرسول ﷺ وذكرُ القرآن - وبشروا الناس بمبعثه، واستفتحوا بنصرته، ثم أنسلخوا منها، ومالوا إلى الدنيا واشتروا آيات الله ثمناً قليلاً، وحرّفوا اسمه، وكفروا به، على أن حالهم مثل حال بلعام حذو القذة بالقذة»<sup>(١)</sup>.

فقول الطيبي: «على أن حالهم» متصل بقوله في مطلع كلامه: «لينبه» وقد طال الفصل بين الموضوعين كما نرى.

ويكثرُ ذلك في أسلوب الطيبي، لا سيما في الفصل بين الشرط والجزاء، كما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، حيث اختار الطيبي أن يكون المقصود بذلك اليهود الذين أسلموا في عهد رسول الله ﷺ، وعلّل ذلك بقوله<sup>(٢)</sup>: «وذلك أنه تعالى لما أجاب عن دعاء موسى عليه السلام بقوله: ﴿فَسَأَلْتُمَهَا لِلَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٦-١٥٧]. وقد سبق أن قوله: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] تبكيت لليهود، وتنبية لسائر الناس على افتراء اليهود بأنه مبعوث إلى العرب خاصّة، وقوله: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٨] إظهاراً للنصفة - عقبه بقوله: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ﴾.

(١) فتوح الغيب (٦: ٦٦٩). وقوله: «حذو القذة بالقذة» مثل يضرب في التسوية بين الشئيين. انظر:

مجمع الأمثال - للميداني (١: ٣٤٧).

(٢) فتوح الغيب (٦: ٦١٨).

فقوله أخيراً: «عقبه» جواب الشرط: «لَمَّا أَجَابَ» في بداية الكلام، ولا يخفى ما بينهما من بعد في المسافة. وقد نهت إلى ذلك وأمثاله في مواضعه من التحقيق.

(٢) التعقيد اللفظي أحياناً بسبب التقديم والتأخير، والفصل بين ركني الجملة، كقوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]: «البصائر هاهنا: إما من إطلاق المسبب على السبب... أو أنها استعارة، استعير لإرشاد القرآن الخلق إلى درك الحقائق: البصائر»<sup>(١)</sup>.

فالجملة التفسيرية الأخيرة، وهي قوله: «استعير لإرشاد القرآن الخلق إلى درك الحقائق البصائر» فيها تعقيد لفظي، بسبب الفصل بين المسند «استعير» والمسند إليه «البصائر» بما بينهما من متعلقات. ولو قال: «استعيرت البصائر لإرشاد القرآن الخلق إلى درك الحقائق» لكان أوضح وأيسر.

\* \* \*

وبعد، فإذا ما وازتاً بين المحاسن والمآخذ وجدنا المحاسن ترجح كثيراً، بل لعل هذه المآخذ قد تُغتفر، فلا تبدو مهمة بالقياس إلى المحاسن، إذ لكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة، وتظل الحاشية - مع ذلك - أثراً مهماً، يجدر بنا إحياءه ونشره، غفر الله لصاحبه، وجزاه خير الجزاء.

\* \* \*

(١) فتوح الغيب (٦: ٧٢٧).

## الخاتمة

إلى هنا ينتهي القسم الدراسي من هذا البحث، وقد شمل قسماً يسيراً من حاشية الطيبي على «الكشاف»، المسماة: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب»، هو: سورتا «الأنعام» و«الأعراف» فقط<sup>(١)</sup>. واستهدف بشكل أساسي الكشف عن جهود الطيبي البلاغية في الحاشية، ودراستها، إضافة إلى التعريف العام بالطيبي وحاشيته، ودراسة منهجه فيها، والكشف عن تأثيره وتأثيره من خلالها، وبيان منزلتها بين مثيلاتها.

\* \* \*

ولتحقيق ذلك جعلتُ قسم الدراسة في سبعة فصول وخاتمة، وقدمت للبحث كلّه بمقدمة عامة.

وقد تناولت في المقدمة تحديد موضوع البحث، وهو: «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب» للطّيبي، من أوّل سورة الأنعام حتى نهاية سورة الأعراف: تحقيق ودراسة». وذكرت الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع، وكلها تدور حول أهميته الآتية من أهمية حاشية الطيبي نفسها في البلاغة وغيرها من الموضوعات، ومن حسن سيرة الطيبي العلمية والخلقية، ومن علاقة الموضوع أولاً وأخيراً بالقرآن الكريم ونظمه. كما أوجزت في المقدمة خطتي في البحث بقسميه: الدراسة والتحقيق، وأشرت إلى منهجي العام في الدراسة، وأخيراً ذكرت الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة ببحثي، سواء منها ما كان عن الطيبي أو عمّن له وشيجه به وبه حاشيته.

(١) هذا هو القسم الذي استقل بتحقيقه د. جميل بني عطا، كاتب هذه الدراسة، وسيأتي في موضعه من الكتاب. (الناشر).

وكان الفصل الأول في الدراسة للتعريف بالطَّيبي وحاشيته. وقد مهّدت لذلك بنبذة قصيرة عن عصر الطَّيبي وبيئته، فبيّنتُ أنه عاش في عهد الدولة المغولية الإيلخانية في إيران، التي امتدَّ حكمها من مطلع النصف الثاني من القرن السابع الهجري إلى مطلع النصف الثاني من القرن الثامن. وقد تحدّثتُ بإيجاز عن الأحوال السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية في إيران في تلك الفترة وانتهيت إلى النتائج التالية:

(١) اتَّسام الحياة السياسية بسوء الأوضاع، لا سيما في بداية عهد المغول الإيلخانيين، بسبب بطشهم وقسوتهم.

(٢) اتَّسام الأوضاع الاجتماعية بالترف والبذخ في حياة الطبقة العليا من المجتمع، إلى جانب الفقريين أفراد الطبقة الدنيا.

(٣) ازدهار الحياة العلمية والثقافية، وبروز كثير من العلماء في مجالات مختلفة، بتشجيع من المغول الإيلخانيين ورعايتهم أحياناً، على الرغم ممَّا تقدّم من سوء الأوضاع السياسية والاجتماعية.

وكان الطَّيبي واحداً من هؤلاء العلماء الذين كانوا نتاج هذه الفترة، وقد قدّرتُ لدى الحديث عن بيئته المكانية، أنه عاش في غربيّ إيران: بين الطَّيْبِ جنوباً، وتبريز شمالاً. وقد أوردتُ وصفاً لهاتين المدينتين، بالإضافة إلى وصف إقليم خورزستان الذي تنتمي إليه بلدة الطَّيْب، وخلصتُ من ذلك إلى أهمّ العوامل التي ربّما أثرت في حياة الطَّيبي وتكوينه، والتي تتمثل في جمال الطبيعة في تلك البلاد، ووفرة خيراتها، وثناء أهلها، وحسن أخلاقهم وعاداتهم، وتعدّد ألسنتهم، واختلاف معتقداتهم، على الرغم من انتشار الإسلام بينهم، واستقرار أوضاعهم، وازدهار بلدانهم، لا سيما من النواحي الثقافية والعلمية والاقتصادية.

وفي المبحث الأول من الفصل الأول عرّفت بالطّبي ذاكراً مصادر ترجمته، فقدّرت ولادته في أحد عقود النصف الثاني من القرن السابع الهجري، في الطّيب أو في تَبْرِيز. وحقّقت القول في اسمه، وأيّدت أن يكون: «الحسين بن عبد الله بن محمد الطّبي»، اعتماداً على ما ذكره هو نفسه في حاشيته، وعلى ما ذكره بعض تلامذته كذلك، وعلى بعض الدراسات الحديثة عنه، بخلاف ما ذكره كلُّ من ترجم له قديماً أو حديثاً، كما ذكّرت أنه اشتهر بلقب «شرف الدين» إضافة إلى ألقاب وصفات عديدة خلّعت عليه، وجلّيت نسبته إلى «الطّيب» إحدى مُدُن القسم الجنوبي الغربي من إيران، ورجّحت أن يكون من أصل عجمي، منكرأ نسبة «الدمشقي» التي أضافها إليه إسماعيل باشا البغدادي.

ولدى الحديث عن عقيدته ومذهبه جزمْتُ بأنه كان على عقيدة أهل السنّة والجماعة، وأنه كان ذا نزعة صوفيّة خالصة، وذهبت إلى أنه ربما كان شافعيّاً، كل ذلك استنتاجاً من بعض مواقفه الصريحة أو الخفية في الحاشية.

وأبرزت من صفاته وأخلاقه: صحّة عقيدته وتقواه، وملازمته للجماعة ولأشغال الطلبة، وإخلاصه للعلم، وتفانيه في نشره، وتواضعه، وكرمه. وفي علمه وثقافته بيّنت أنه استجاب لمتطلّبات عصره، فكان موسوعي المعرفة، إضافة إلى تخصّصه في البلاغة والتفسير والحديث.

وفي مجال الحديث عن شيوخه أنكرت ما يقال عن تلمذته لأبي حفص السّهرورديّ، لئُعد ما بين وفاة السّهرورديّ وولادة الطّبي، وتحفّظت على تلمذته لفخر الدين الجارزرديّ لعدم توافر الأدلّة الصحيحة على ذلك، وعليه لم يثبت لديّ شيء عن شيوخه.

أما تلاميذه فقد تعرّفت إلى ثلاثة منهم، وعرّفت بهم، وهم: عليّ بن عيسى، ووليّ الدين التّبريزيّ، وسراج الدين الفارسي، وأيّدت ذلك بالأدلّة القاطعة.

ولدى الحديث عن مصنفاته عرِّفتُ بعشرة منها، موزعة بين التفسير والحديث، والتصوف، والبلاغة والرياضيات، وقد طبع واحد منها، وهو في الحديث، وحقَّق آخر في البلاغة ولم ينشر بعد، وعُني هذا البحث بتحقيق قسم من حاشية الطَّيْبِي على «الكشاف» بينما لا يزال بعض هذه الكتب مخطوطاً، وبعضها الآخر مجهولاً.

وأخيراً، نصَّصت على إجماع مصادر ترجمته على تحديد وفاته بالثالث عشر من شعبان سنة ٧٤٣هـ ورَجَّحتُ أن ذلك كان في تبريز، نافيةً أن يكون قد دُفِن في القاهرة، ومنكراً ما يُنسب إليه من ضريح فيها.



وفي المبحث الثاني عرِّفتُ بحاشية الطَّيْبِي، فحقَّقت القول في عنوانها أو اسمها، وهو «فتوح الغيب في الكشْفِ عن قناع الرِّيب»، وبيَّنتُ سبب هذه التسمية ومعناها، كما وثَّقتُ نسبة الحاشية إلى الطَّيْبِي بما لا يدعُ مجالاً للشكِّ، وكشفتُ عن بواعث تأليفها، مفصلاً ذلك إلى أسباب وأهداف، وقدَّرتُ زمان تأليفها بالفترة الممتدة بين سنتي ٧١٠ و٧٣٥هـ اعتماداً على تواريخ كتابة بعض النسخ، وعلى نقل الطَّيْبِي عن قطب الدين الشِّيرَازِي المتوفَّى سنة ٧١٠هـ. كما قدَّرتُ أن يكون الطَّيْبِي قد ألَّف حاشيته في تبريز.

وذكرتُ أن الحاشية كاملة، شرح فيها «الكشاف» من ألفه إلى يائه، وأن لها نسخاً عديدة، في أماكن متفرقة من العالم، وقد اطلَّعتُ على ستِّ عشرة نسخة منها في كل من: القاهرة، ودمشق، وحلب، جميعها ناقصة، إلا واحدة في حلب، كما أشرتُ إلى وجود نسخ أخرى منها في: بغداد، والموصل، وإستانبول. وأخيراً أوردتُ أقوال طائفة من العلماء القدماء والحديثين في الحاشية، تُجمَع كلها على أهميتها وقيمتها على



الرغم من المأخذين اللذين أوردهما حاجي خليفة عليها، وقد ناقشته فيها، ورددت عليه ما قاله.

\* \* \*

وفي الفصل الثاني تحدّثت عن منهج الطيّبي في الحاشية، ومهدت لذلك بإجمال منهجه العامّ من خلال ما جاء في مقدمته لها، ثم فصّلت القول في ذلك من خلال خمسة مباحث:

المبحث الأول خصّصته لبيان منهج الطيّبي في شرح «الكشاف»، الذي يقوم على الشرح بالقول، أي: اختيار بعض أقوال الزمخشري في «الكشاف»، والإشارة إليها بلفظ «قوله»، ثم الشروع في شرحها، وقد تكون هذه الأقوال كلمات، أو أجزاءً جمل، أو جملاً تامة، فيشرحها، ذاكراً معانيها: حقيقة أو مجازاً، إجمالاً أو تفصيلاً، ويوضح الملتبس منها، ويكشف عن قصد قائلها، فيوافقه أو يردّ عليه، ويبيّن دقّة فهمه، أو تناقضه، أو تعصّبه لمذهبه، وتحكّمه في النص من أجل ذلك، أو أخذه من غيره، ويوازن بين روايات نسخ «الكشاف»، ويرجّح بعضها، كما يوازن بين أقوال الزمخشري في مواضع مختلفة منه.

ويبيّن في هذا المبحث كذلك أن الطيّبي لم يقتصر على شرح قول الزمخشري فقط بهذه الطريقة، بل تعدّاه أحياناً إلى ما في «الكشاف» من نصوص قرآنية، أو أحاديث نبوية، أو أمثال وأقوال، أو أشعار، أو روايات وقصص وأخبار.

\* \* \*

وفي المبحث الثاني فصّلت القول في منهج الطيّبي في بحث المسائل الواردة في «الكشاف» وتحقيقتها، فذكرت أنها قائمة على التفصيل حيناً، وعلى الإجمال آخر، وأن الطيّبي يتّبع أساليب حوارية مختلفة، كافتراض الأسئلة والإجابة عنها: إما بطريقة

السؤال والجواب المباشرين، أو بطريقة: «إن قلت كذا، قلت كذا» أو «إن قيل كذا، قلنا كذا»، أو «قيل كذا، والجواب عنه كذا»، أو بمخاطبة القارئ بألفاظ، مثل: «اعلم» أو «تفطن» أو «إياك».

\* \* \*

وفي المبحث الثالث أُنْتُ عن منهج الطيبي في التفسير والقراءات، فصنفته في مدرسة التفسير بالمأثور، لاعتماده النقل والرواية الصحيحين أولاً، فكثيراً ما يفسر القرآن بالقرآن، أو بالحديث والأثر، أو بالنقل والخبر عن السلف الصالح، ويعيب على الزمخشري وأمثاله تفسيرهم كلام الله تعالى بالرأي والهوى مع توافر النص القاطع، والخبر الصادق. وهو، مع ذلك، يتقد الرواة أحياناً لعدم تحريمهم الدقة في النقل، ويحکم العقل فيما لا نص فيه ولا خبر ثابت.

والطيبي يُعنى بالكلمة المفردة في التفسير، كما يُعنى بالجملة، ويعنى بالتفصيل والإجمال، ويهتم بأسباب النزول، والمحكم والمتشابه، ويبيّن ما تُرشد إليه الآيات، وينبّه إلى ما فيها من أحكام مختلفة. وله عناية خاصة بالقضايا اللغوية، لا سيما البلاغية منها، ويهتم بالنظم، ويكشف عن أسرارها، ويربط المعنى بمقتضى الحال أو المقام، ويفتق أحكام البلاغة في النص، أو يوضح إشارة الزمخشري إليها ويفصلها.

وللقراءات أثر كبير في فهم المعنى وتوجيهه عند الطيبي، فهو يذكر القراءات في الآية، وينص على أصحابها، ويبيّن الصحيح والشاذ منها، بل ينص على المعتبر من شواذها، وينبّه إلى ضعف بعضها، ويشرح المعنى على كل قراءة، ويدافع عما ظنه الزمخشري خطأً منها كما يُعنى الطيبي بمسائل الوقف والابتداء، وعلاقتها بالمعنى. وهو يعتمد في هذا وذلك على أمّهات الكتب والمصادر الموثوقة.

\* \* \*

وتحدّثُ في المبحث الرابع عن منهج الطيّبي في ذكر الأعلام والمصادر، وفي النقل عن الآخرين، فذكرتُ أن حاشيته تزخر بالأعلام من كل نوع، وأن طريقتَه تتفاوت في ذكرها، فقد يذكر العَلم باسمه، أو كنيته، أو نسبه، أو لقبه وشهرته، أو ببعض ذلك، أو بكُلّه، وقد يذكر أصحاب الكتب والمؤلّفات بمؤلّفاتهم، مثل: «صاحب المفتاح» أو «صاحب المثل السائر»، وهكذا.

والمصادر يذكرها مقرونة بأصحابها أحياناً، كقوله: «صاحب الإيضاح»، أو مجردة مستقلة، هكذا: «النهاية»، أو «الأساس»، أو مسبوقة بحرف الجر «في»، مثل: «في الانتصاف»، أو يذكر الكتاب والمؤلّف بمثل قوله: «قال القاضي في شرح مصابيح السنّة»، أو يذكر المؤلّف فقط، كقوله: «الجوهري»، أو «الراغب».

وفي النقل عن الآخرين يتّصف الطيّبي بالأمانة، فهو غالباً يذكر المصدر قبل القول أو بعده، كما أنه يتّصف بالدقّة، فيميّز بين المصادر التي ينقل منها المؤلّف واحد، وقد يذكر الباب في الكتاب أحياناً، ويفصّل بين كلامه والكلام الذي ينقله بألفاظ مثل: «تمّ كلامه»، أو «انتهى»، أو «هذا تمام كلامه»، لكنه - مع هذا وذاك - قد ينقل بلا نصّ على المصدر، أو بقوله: «قيل»، أو «قالوا»، دون تحديد أو توضيح، كما أن كلامه قد يختلط أحياناً بكلام غيره.

وقد تعدّدت الموضوعات في الحاشية، وكثرت مصادرُها، وتنوّعت النصوص المنقولة بين عقيدة، وفلسفة، وعلم كلام، وتصوف، وأصول، وفقه، وبلاغة، ونحو، وصرّف، ولغة، وعروض، إضافة إلى التفسير والقراءات وما يتصل بهما، والحديث وعلومه. ولم يكن الطيّبي ناقلاً فحسب، بل كان يناقش ما ينقل، فيقبله أو يردّه بتجرّد وموضوعية.

وفي المبحث الخامس جَلِّتْ منهج الطَّيْبِي في الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف، والشعر، والمثل، وأقوال العرب وأساليبهم اللغوية، وهو في ذلك كلّه إما أن يورد الشاهد كاملاً أو يورد بعضه، وقد يكون من شواهد «الكشاف» أو من غيرها، وقد يكمل الناقص منها، فيشرحها، أو يشرح بعض مفرداتها، ويبين الشاهد فيها، وينسب بعض الآيات إلى سورها، ويخرِّج معظم الأحاديث، ويردّ بعض الروايات إلى مصادرها، كما أنه ينسب بعض الأشعار والأقوال إلى أصحابها، ويشرح بعض الأمثال ذاكراً قصّتها أو موردها ومضربها، معتمداً على المصادر الموثوقة.

وهو في ذلك كله يوازن ويحلّل، ويتذوّق.

\* \* \*

أما الفصل الثالث فكان بعنوان: «حاشية الطَّيْبِي بين التّأثر والتّأثير» وقد جعلته في أربعة مباحث: استقصيت في الأول منها مصادر الطَّيْبِي في الحاشية، فوجدتها قد أُرْبِتْ على المئة، تُعَدُّ من أهمّات المصادر وعيونها، في موضوعات متنوّعة، لمؤلّفين مختلفين من مشاهير العلماء والمتخصّصين، في عصر الطَّيْبِي وقبّله، مما يزيد من قيمة الحاشية، ويؤكّد سعة اطلاع الطَّيْبِي، وتنوّع ثقافته. وقد صنّفت هذه المصادر تبعاً لموضوعاتها، كال تفسير والقراءات، والحديث وعلومه، واللغة وعلومها، والعقائد والفلسفة، وعلم الكلام، والتصوّف والفضائل، والأدب والأمثال، والتاريخ والتراجم والسير، وأسماء الأماكن والمواضع والقبائل والأمم.

\* \* \*

ووضّحتُ في المبحث الثاني ما بين الطَّيْبِي والزّمخشري من علاقة علمية، فاقتضى الأمرُ التعريف بالزّمخشري وكتابه «الكشاف»، وما أثاره من نشاط علمي واسع

وحرارة تأليفية نشيطة، كان من أصدائها حاشية الطيبي موضوع البحث، وغيرها من الحواشي والشروح، والتخليصات والاختصارات، والرودود والمعارضات، وتبرز من بين الحواشي جميعاً حاشية الطيبي باعتبارها الأجل والأنفَس والأضخم.

وأثبتت في هذا المبحث أيضاً أن علاقة الطيبي بالزخشي كانت علاقة إعجاب وتقدير، لما تميّز به «الكشاف» بين سائر كتب التفسير من الكشف عن أسرار التعبير القرآني، والقدرة الفائقة على ذلك، والفهم الدقيق، مما جعل الطيبي يتأثر بالزخشي في كثير من سمات منهجه، وينقل عنه من كتبه المختلفة، لا سيما «أساس البلاغة»، و«الفائق في غريب الحديث»، ويتصر له في كثير من المواقف التي أساء فهمها بعض من عارض «الكشاف» بدافع الهوى أو التعصب المذهبي، فأنصفه الطيبي على الرغم من اختلافه معه في المذهب العقدي، جاعلاً الحقيقة العلمية رائدة. ولكنه في الوقت نفسه عارضه في كثير من المسائل العلمية، لا سيما فيما يتعلق بالعقيدة، وسجل عليه بعض المآخذ، بروح علمية ومنهج رصين، مؤثراً الحق على رأي الزخشي مع إعجابه بقدرته وعلمه، وهو في كل ذلك يحتكم إلى النص، ويحكم النظم، فكان موفقاً في موافقاته ومعارضاته، التي أوردت أمثلة لها في هذا المبحث.

\* \* \*

وكشفت في المبحث الثالث عن تأثير الطيبي بغيره، لا سيما أولئك الذين كان لهم اهتمامات بالكشاف، أو بالبلاغة، فعرضت نماذج لتأثره بثانية منهم يمثلون اتجاهات مختلفة، هم: صاحب «التقريب»، وصاحب «الفرائد»، وصاحب «الانتصاف»، وصاحب «الإنصاف»، والقاضي البيضاوي في تفسيره الذي لخص فيه «الكشاف» وخلصه من الاعتزال، والإمام فخر الدين الرازي في تفسيره الذي يجمع بين قضايا كثيرة منها المنطق والبلاغة، والسكاكي في «المفتاح»، وضياء الدين ابن الأثير في «المثل السائر».

والطَّيْبِي ينقل عنهم جميعاً لكن بوَعْيٍ وإدراك، وهو وإن كان متأثراً بهم، لكن قد يردّ عليهم، ويناقشهم في آرائهم.

\* \* \*

وفي المبحث الرابع كَشَفْتُ عن تأثير الطَّيْبِي في غيره، واختَرْتُ سبعة من أولئك الذين أثر فيهم، لا سيما ممن لهم علاقة بالكشاف، أو اهتمامات بلاغية، وأُثِبْتُ أنهم جميعاً نقلوا عن الطَّيْبِي بعض أقواله وآرائه باللفظ أو المعنى، أو بهما معاً، بنصّ وبغير نصّ، فعرضت أمثلة لتأثير الطَّيْبِي في عمر بن عبد الرحمن الفارسي، أحد تلاميذ الطَّيْبِي، وله حاشية على «الكشاف» سماها «كشَف الكشاف»، اقتفى فيها أثر أستاذه في كثير من المسائل البلاغية وغيرها.

أما الفاضل اليميني في حاشيته «تحفة الأشراف» فقد كان ناقلاً أميناً لعبارة الطَّيْبِي، حتّى لتكاد حاشيته هذه أن تكون نسخة من حاشية الطَّيْبِي.

وقطب الدين الرازي وضع حاشية على «الكشاف» نقل فيها كثيراً من حاشية الطَّيْبِي بتصرّف. وعملاق البلاغة في عصره العلامة سعد الدين التفتازاني لخصّ كثيراً من آراء الطَّيْبِي وأقواله، على الرغم من تحامله عليه أحياناً، وأكّدتُ إلى حدّ ما صحّة ما ذهب إليه حاجي خليفة من أن حاشية السعد إنما هي تلخيص لحاشية الطَّيْبِي.

وعرضت نماذج لتأثير الطَّيْبِي في اثنين من مشاهير المفسّرين الذين اتّجهوا الوجهة البيانية في التفسير، هما: أبو السعود العبادي في تفسيره المعروف باسمه، وشهاب الدين الآلوسي في تفسيره «روح المعاني»، وأيدتُ بالدليل ما ذكره الشيخ أحمد مصطفى المراغي عن اعتمادهما كثيراً على الطَّيْبِي في حاشيته.

وأخيراً، بيّنتُ تأثير الطَّيْبِي في واحدٍ من عُنُوا بشرح شواهد «الكشاف» هو محبّ

الدين أفندي، صاحب «تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات»، ودللت على نقله من الطيبي، وإن لم ينص على ذلك.

وقد تبين لي من خلال ذلك أن حاشية الطيبي هي أجل الحواشي حقاً وأنفسها، وأن كل الحواشي بعده عيالٌ عليها، وأنها عمدة المفسرين المتأخرين، فكانت جديرة بالبحث والتحقيق.



وفي الفصول الثلاثة قبل الأخير، أي: من الرابع حتى السادس، قمتُ بدراسة لجهود الطيبي البلاغية في الحاشية، وجعلتُ لجهوده في كل علم من علوم البلاغة الثلاثة فصلاً مستقلاً.

ففي الفصل الرابع أجريت دراسة حول جهوده في علم المعاني، ومهدت له بكلمة عامة عن جهوده البلاغية في الحاشية منبهاً إلى بروز الجانب البلاغي فيها، وغلبته على غيره من الجوانب، ورددت على شُبْهة حاجي خليفة حول تضخم الحاشية بسبب الإفراط في بحث المسائل البلاغية، مبيناً أن ذلك هو أهم أهداف الطيبي ووسائله في حاشيته، فجاء هذا الاتجاه متفقاً مع حُطته، إضافة إلى كون الطيبي نفسه بلاغياً، فمن الطبيعي أن يُعنى بهذا الجانب من «الكشاف».

ونبّهت في التمهيد إلى اقتصاري على إبراز جهود الطيبي البلاغية من خلال القسم الذي أقوم بتحقيقه، وهو يكاد يكون ممثلاً لجهوده في الحاشية كلها، كما نبّهت إلى الأسلوب التطبيقي الذي سار عليه الطيبي في تناول القضايا البلاغية، بخلاف الأسلوب النظري التقني الذي سار عليه في كتبه البلاغية المتخصصة، مثل «البيان في البيان»، و«لطائف التبيان في المعاني والبيان»، وأشرتُ إلى تناثر الموضوعات البلاغية

في الحاشية وكثرتها، وتأثر الطَّيبي فيها بالسكّاكي بخاصّة، ومناقشته لبعض آراء الزمخشري وغيره.

\* \* \*

وقسمت الفصل الرابع من الدراسة، بعد ذلك، إلى ثمانية مباحث تغطّي مجالات علم المعاني كلّها، فتحدّثت في المبحث الأول عن اهتمام الطَّيبي بالكلمة المفردة: مادّتها وهيئتها، وتفاوت دلالاتها تبعاً لذلك: جمعاً وإفراداً، تذكيراً وتأنيثاً، صياغةً واشتقاقاً، وبيّنت أن له نظراتٍ صائبةً في الكلمة وموقعها من السياق، وتحديد معناها فيه، متأثراً في ذلك بالزمخشري من جهة، وبتكوينه الثقافي واتجاهه البلاغي من جهة ثانية.

والطَّيبي ينظر إلى التوابع نظرة البيانيّ إليها، لا نظرة النحوي، فهي تفيد عنده التوضيح والبيان. وقد عرضت نماذج من بعض تحليلاته للتوكيد، والبدل، والصفة، والعطف.

والطَّيبي يهتمّ بالمعاني البلاغية للحروف والأدوات، بخلاف معانيها الوضعية في اللغة، وقد تجلّى ذلك من خلال توقّفه عند بعض الحروف مثل الفاء الفصيحة، و«ثمّ» الاستيعادية، و«قد» إذا دخلت على الماضي والحاضر، و«لولا» التي تفيد التمني أو التنديم والتوبيخ، و«من» بمعانيها المختلفة.

\* \* \*

وفي المبحث الثاني عرضت لبعض ما أثاره الطَّيبي أو نبّه إليه من تعريف الكلمة وتنكيرها، وما يؤدّي إليه ذلك من معاني، وأغراض بلاغية، كالتعريف باللام العهدية أو الجنسية أو الاستغراقية، وفصّلت القول في مسألةٍ خلافيةٍ بين الطَّيبي وغيره في اللام العهدية، وقد أيّدت فيها الطَّيبي بالدليل والبرهان. وذكرتُ التعريف بالموصل للتفخيم



والتعظيم، وبالإشارة لمثل ذلك، وبالإضافة للتخصيص أو التعظيم، أو تمكُّن الصفة، أو الاستغراق، وبالضمير للتعظيم أو التفضيم. وتنكير الكلمة للتعريف أو التعظيم أو التهويل أو التحقير.

وفي المبحث الثالث فصَّلت القول في الخبر والإنشاء، فتحدّثت أولاً عن مفهوم الخبر، وأضربه، والأغراض البلاغية التي يخرج إليها كما جاء في الحاشية، مثل: التوبيخ، والتعجب، والإنكار الشديد. ثم تحدّثت عن مفهوم الإنشاء ونوعيه، وعُنيت بالطلبي منها وصيغته، والمعاني التي تفيدها، كالتمني بـ«لو» و«لولا» التي تفيد التنديم والتوبيخ، ثم الاستفهام للإنكار، والتوبيخ، والتقرير، والتهكم، والتهديد، والتمني، والتبكي، والإلزام، ثم الأمر للوعيد والاستدعاء أو التضرّع، والتعجيز أو التحدي، والتوبيخ، والترخص، أو الإباحة، ثم النهي للوعيد والاستعاذة أو الدعاء، والتهيج أو الإلهاب، والتقريع، وأخيراً النداء الذي يفيد التحسر، والدعاء، والاستغاثة، والاستعطاف.

\* \* \*

ودرستُ في المبحث الرابع التقديم والتأخير، وبيّنت أن التقديم يكون عند الطَّيبي غالباً للاهتمام، سواء كان بين رُكني الجملة أو معمولاتها. وأحياناً للاختصاص أو القصر، أو للتوكيد والاختصاص معاً، أو لتقوي الحكم، أو لمراعاة الفواصل، ووازنتُ بين رأي الطَّيبي وآراء غيره كعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي، والخطيب، والسعد، والفاضل اليمني، والقطب الرازي، في بعض المسائل، وحكمتُ فيما اختلف فيه منها، ووفقتُ بين بعض المواقف.

\* \* \*

وفي المبحث الخامس تحدّثتُ عن القصر وطرقه التي وردت في الحاشية، كتقديم ما حُقِّه التأخير، والنفي والاستثناء، والتعريف بلام الجنس، وتوكيد الكلام بالشرط، وهذا الأخير ليس من طرق القصر المعروفة، وكان للطّيبى مناقشة للزمخشرى في بعض مسائل القصر، ارتأيت أنه كان فيها على حقّ، على الرغم من اعتراضات الفاضل اليمنى عليه.

وكان موضوع المبحث السادس: الفصل والوصل وبعض مواضعهما، كالفصل لكمال الاتصال، ولشبهه كمال الاتصال، ولكمال الانقطاع بلا إيهام، والوصل للتوسط بين الكمّالين، وتحسين الوصل لمناسبة الجملتين في الاسمية والفعلية، وبيّنت من خلال ذلك تأثر الطّيبى بغيره كالزمخشرى نفسه، وابن المنير، كما بيّنت تأثيره في غيره كسعد الدين التفتازانى.

وجعلتُ المبحث السابع للإيجاز والإطناب، وأنواع كل منهما، كإيجاز الحذف، إما بحذف كلمة، أو جملة، أو أكثر، وإيجاز القصر، والتضمين الذي يفيد الإيجاز.

أما الإطناب فقد جاء من صوره في الحاشية: الإيضاح بعد الإيهام، وذكر الخاص بعد العامّ، والتكرير، والتذييل، والتكميل أو الاحتراس، والتميم، والاعتراض، وقد عدّ الطّيبى الصور الخمس الأخيرة منها من المحسنات البديعية وبحثها في علم البديع، كما جاء في كتابه «التبيان في البيان».

وقد لاحظتُ أن التميم يخلط عند الطّيبى في الحاشية بالإيغال، على الرغم من أنه فرّق بينهما في «التبيان»، فنّهتُ إلى ذلك، وبيّنت خلطه بينهما أحياناً من خلال بعض الأمثلة. وفي الاعتراض يميل الطّيبى في الحاشية إلى جعله في أثناء الكلام، أو بين كلامين، أو في نهاية الكلام، على الرغم من تخصيصه إياه بمجيئه في أثناء الكلام أو

بين كلامين متّصلين، حسبما جاء في تعريفه له في كتابه «التبيان». ويجتمع التذييل مع الاعتراض عنده أحياناً.

\* \* \*

وفي المبحث الأخير (الثامن) عرضتُ صوراً من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، كما وردت في الحاشية، مثل: وضع المضمر موضع المظهر وعكسه، وما يفيد وضع المظهر موضع المضمر من معانٍ بلاغية، كالعَلِّيه، والتحقير، والإقنط، والتقريب. ومن صور إجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر التعبير بالماضي عن المستقبل، ووضع الجملة الإسمية موضع الفعلية وعكسه، والاتفات ببعض أقسامه كالالتفات من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى الحكاية، ومن الخطاب إلى الحكاية، والأسلوب الحكيم، والقلب، والتغليب.

وبيّنت من خلال ذلك كلّ مدى تأثير الطّبي فيمن بعده من أصحاب الحواشي، كالفارسي، واليميني، والقطب، والسعد. كما نبّهت إلى أن الطّبي بحث بعض هذه الصور في علم البديع، كالاتفات، والأسلوب الحكيم، والتغليب.

وفي الفصل الخامس درّست جهود الطّبي في علم البيان، وجعلته في ثلاثة مباحث: الأول للتشبيه، حيث بيّنت مفهومه وغرضه، كما وردا في الحاشية، وتحدثت عن التشبيه المقلوب، وتقديم المشبه به على المشبه من غير قلب للتشبيه، ودرّست بعض أنواع التشبيه التي تناوّلها الطّبي في الحاشية مثل: تشبيه المفرد بالمفرد لا سيما المفرد الحسي، وناقشت رأيه في مثال من ذلك وردّته، وتشبيه المركّب بالمركّب، وبيّنت الفرق عنده بين التشبيه والتمثيل، وعرضت وجهة نظره في ذلك، مقارنة برأي كل من الجرجاني والسكاكي والقزويني، وانتهيت إلى أن رأي الطّبي في التمثيل موافق لرأي السكاكي تماماً، فهو عنده ما كان الوجه فيه منتزِعاً من عدة أمور متوهمة.

\* \* \*

وفي المبحث الثاني تناولت المجاز بأنواعه، فبيّنت أن الطّبيّي، كغيره من البلاغيين، لا يميز الجمع بين الحقيقة والمجاز، وناقشته في مثال عدّه من المجاز دون الحقيقة مناقضاً بذلك رأي الإمام الرازي، فرددتُ عليه، وذهبتُ إلى جواز حمل المثال على الحقيقة أو المجاز، مع ترجيح الحقيقة إذا كانت تُغني عن المجاز.

وفي المجاز المرسل ذكرتُ بعض علاقاته التي طرقها الطّبيّي في الحاشية كالسببية، والمسببية، والمحلية، والكلية، وكشفتُ عن نقل بعض أصحاب الحواشي عن الطّبيّي في هذا المجال.

وفي الاستعارة وضّحتُ علاقتها بالتشبيه كما ذكر الطّبيّي في الحاشية، وعرضتُ نماذج لأنواعها كالنصرحية الأصلية حيث وفّقتُ بين رأي الطّبيّي وآراء غيره في بعض أمثلتها، كاليميني، والقطب، والسعد، وشهاب الدين الخفاجي، والآلوسي.

وفي الاستعارة التبعية عرضتُ نماذج لما جاء منها عند الطّبيّي في الفعل أو الحرف، وبيّنت استلزامها للتمثيلية عنده أحياناً.

كما عرضتُ نماذج للاستعارة المكنية، والاستعارة التخيلية التي ذكرها الطّبيّي مقارنة بالمكنية. وبيّنت أن لا خلاف بين الطّبيّي وغيره في ذلك، سوى ما كان من اختلاف تبعاً لموطن إجراء الاستعارة.

وعرضتُ نماذج للاستعارة التمثيلية عنده، حيث فرّق بين التمثيل والتخييل، وجعل التخييل من مستلزمات التمثيل، وقد وضّح ما يقصده الزمخشري أحياناً من إطلاق لفظي «التمثيل والتخييل»، بأن الاستعارة التمثيلية قد تكون مركّبة من عدّة أمور متوهمة، فيكون فيها تخييل بمعنى التوهم، لا بمعنى أنها تكون استعارة تخيلية، وهكذا فقد مضى الطّبيّي يطبّق هذا المفهوم للتمثيل والتخييل على أمثلة مختلفة.

وبيّنت علاقة الاستعارة التمثيلية بالكناية عند الطّبي، فأصل الكناية أخذ الزبدة والخلاصة من التمثيل الذي هو تشبيه الحالة بالحالة، كما ذكر. ونبّهت في أثناء عرض الأمثلة لنقل أصحاب الحواشي عن الطّبي أو معارضتهم له، موازناً بين الآراء، وحاكماً بالترجيح أو التوفيق.

وفي المجاز العقليّ ذكرتُ أمثلة لثلاث من ملاسباته هي: المصدرية، والزمانية، والمكانية، علماً بأن الطّبي خالف البلاغيين المتأخرين ببحثه المجاز العقلي في علم البيان، بينما بحثه أولئك في علم المعاني.

وكان المبحث الثالث من هذا الفصل للكناية والتعريض، حيث بيّنت علاقة الكناية بكل من الحقيقة والمجاز، كما يراها الطّبي نفسه، فهي ليست حقيقة، وإن كانت لا تنافيها، وليست مجازاً وإن كان يراد بها لازم معناها، وإنما هي وسط بينهما، ونوع مستقلّ عنها، وهي عنده مسبوقه بالاستعارة التمثيلية.

وقد أوردتُ أمثلة للكناية بأنواعها كما وردت عند الطّبي في الحاشية، كالكناية عن موصوف، وعن صفة، وعن نسبة، والكناية الرمزية، والتلويحية، والإيمائية، وبيّنت بعض مظاهر خلط الطّبي بين هذه الأقسام أحياناً، وكشفت عن تأثير بعض أصحاب الحواشي به.

وأخيراً، عرضت بعض أمثلة التعريض التي تحدّث عنها الطّبي في الحاشية، وأوضّحت أنه يجعل التعريض من أنواع الكناية، وهو في الحقيقة غيرها.

\* \* \*

أما الفصل السادس فجعلته لإبراز جهود الطّبي في علم البديع وملحقاته، حيث استخرجتُ خمسة وعشرين لوناً بديعاً ذكرها الطّبي في الحاشية، إضافة إلى بعض

الألوان التي سبق الحديث عنها في أنواع الإطناب، وإجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، في المبحثين: السابع والثامن من الفصل الرابع، والتي نبّهت إلى أن الطّبيّ بحثها في علم البديع، وعدّها من ألوانه، وذلك في كتابه «التبيان في البيان»، بخلاف ما عليه جمهور البلاغيين المتأخرين الذين بحثوها في علم المعاني.

كما نبّهت إلى أن الطّبيّ في «التبيان» قسّم المحسنات البديعية إلى: محسنات في اللفظ، ومحسنات في المعنى، ومحسنات في اللفظ والمعنى معاً، ووزّع هذه المحسنات جميعاً بين البلاغة والفصاحة، مخالفاً ما عليه الجمهور من قسمة البديع إلى: محسنات لفظية، وأخرى معنوية فقط، وبحثها جميعاً في البلاغة دون الفصاحة.

أما المحسنات البديعية التي تناولتها في هذا الفصل فهي الطباق والمقابلة، ومراعاة النظير (أو التناسب والاتلاف)، والمشاكله، والاستطراد، والعكس والتبديل، واللفّ والنشر، والتفريق والجمع، والجمع مع التقسيم، والتفسير، والتجريد، والمبالغة، والإدماج، والقول بالموجب، والطرّد والعكس، والتهييج والإلهاب، والخطاب العام، والترقي، وتجاهل العارف، والاستدراك، والترجيح (أو المراجعة)، والاقْتباس، والأخذ، وبراعة الاستهلال، وحسن التخلّص، وحسن الانتهاء.

وقد درّست هذه المحسنات، مشيراً إلى ما عدّه الطّبيّ منها من المحسنات في اللفظ أو المعنى، أو في كليهما، وما بحثه منها في الفصاحة دون البلاغة. كما وزّنت بين تعريف الطّبيّ لهذه المحسنات وتعريف غيره لها، مبيّناً أخذه من غيره كالسكاكي، والخطيب، أو أخذ غيره منه كالفارسي واليميني، ومنبّهاً إلى ما لم يشتهر منها عند البلاغيين المتأخرين، ولكن الطّبيّ تناوله، كالطرّد والعكس، والترقي، والخطاب العام، والتهييج والإلهاب، والتفسير.

ولم أتردّد في مناقشة الطّبيّ أحياناً في بعض الأمثلة التي ساقها لبعض هذه

الألوان البديعية، كما في التجريد والأخذ، والتفريق والجمع، حيث أوردتُ عليه بعض الاعتراضات التي اقتنعتُ بوجاهتها، ورددتُ رأيه، معتمداً على النظم وعلى آراء بعض المتخصصين.

وحرصت على تجلية بعض المفاهيم التي قد تلتبس بغيرها عند الطيبي، كالطباق مع المقابلة، والقول بالموجب مع الأسلوب الحكيم، وحسن التخلص مع حسن الانتهاء. وقد كان للطبيبي نظرات تحليلية صائبة، عارض فيها الزمخشري، مبيناً أن البلاغة إنما تقع في الكلام على ما يراه أهل السنّة والجماعة، لا على ما يراه المعتزلة، كصنيعه في الإدماج والاستدراك.

وأخيراً، خصّصت الفصل السابع للحكم على حاشية الطيبي بين مثيلاتها، وطرحت أربعة أسئلة حول أهداف الطيبي من تأليف حاشيته، وأساليبه ووسائله التي أتبعها للوصول إلى تلك الأهداف، ومعالم شخصيته ومدى بروزها في الحاشية، وما أضافته الحاشية إلى مكتبة الدراسات البلاغية بخاصة والدراسات الإسلامية بعمامة، وقيمة تلك الإضافة.

وقد أجبْتُ عن هذه التساؤلات من خلال مبحثين، الأول: لإبراز بعض محاسن الطيبي في الحاشية، والثاني لتسجيل بعض المآخذ عليه فيها، ملتزماً بالحيدة والموضوعية ما أمكن.

وقد تبين لي من خلال المبحث الأول أن الطيبي وضع لنفسه أهدافاً سامية من شرحه لـ«الكشاف»، وأنه سعى بكل جهده لتحقيقها، مستخدماً أنجع الوسائل والأساليب لذلك، وأنه كان ذا شخصية متميزة بارزة في الحاشية، وأنه كان ذا خصال حميدة في علمه وخلقه، حتى جاءت حاشيته صورة صادقة لما قيل عن صفاته وأخلاقه، وأن هذه الحاشية

على درجة كبيرة من الأهمية في الدراسات الإسلامية بعامة، وفي الدراسات البلاغية بخاصة، مما يجعل وجودها في المكتبة العربية الإسلامية إضافة مهمة.

\* \* \*

أما المبحث الثاني فقد سجّلتُ فيه على الطيّبي ما اعتقدت أنه مأخذ، أنصّب معظمها على المنهج، وقسمتها إلى مجالات في: القرآن والاستشهاد به، والحديث والاستشهاد به، والشعر والاستشهاد به، والنقل عن الآخرين، وشرح المفردات، والأسلوب.

أما الآراء البلاغية فهي أمور اجتهادية نسيّة يصعب القطع فيها أو في معظمها برأي دون آخر، إلا الواضح منها، لذلك لم أذكر شيئاً منها في المآخذ، مكتفياً بمناقشتي لآراء الطيّبي في مواضعها من الفصول البلاغية.

وحيثما وضعت «الحاشية في الميزان» في هذا الفصل، وجدت أن كفة المآخذ قد شالت، وأن كفة الحسنات قد رجحت، وأن الميزان قد ثقل، مما يؤهل هذه الحاشية - بعد تحقيقها التحقيق العلمي المناسب - لأن تكون خيراً ما يُقرأ مع «الكشاف» لفهمه على حقيقته، والاحتراز عن مزالقه.

\* \* \*

وإذا كان «التلخيص» بشروحه دستور البلاغيين، ومرجعهم النظري إلى يومنا هذا، فما أحرى «الكشاف» بشروحه، لا سيما شرح الطيّبي له، بأن يكون المرجع التطبيقي لعلماء البلاغة وطلابها! في وقت نأى فيه بعض باحثينا، بل بعض جامعاتنا، عن البلاغة، ودرّسها أو تدرّسها، بتقسيماتها النظرية، وتفريعاتها المنطقية، ونزّعوا فيه إلى درس النقد التطبيقي، فتعالت الأصوات منادية بتجديد البلاغة العربية، وجرّت محاولات لذلك،



بعضها مخلص وبعضها مغرض. وإني لعلّ يقين بقدره كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر الشريف على قيادة المحاولات المخلصة، لما لها من ماضٍ تليد، وحاضر مجيد، في خدمة اللغة والدين، فتُسدي بذلك نعمةً جليلةً لأجيال هذه الأمة في عصر تداعت عليها الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق، وأفصح البلغاء، وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.





# فَتْوحُ الْغَيْبِ

فِي الْكَشْفِ عَنْ قِنَاعِ الرَّبِّ

وَهُوَ حَاشِيَةُ الطَّيْبِيِّ عَلَى الْكَشَافِ

لِلْإِمَامِ شَرَفِ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّيْبِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٣ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَفْسِيرُ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ

تَحْقِيقٌ

الدُّكْتُورُ عُمَرُ حَسَنُ الْقِيَّامِ

الْبَاحِثُ بِجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالِيَةِ بِالْأَزْدُنِ

المُشَرَّفُ الْعَامُّ عَلَى الْإِخْرَاجِ الْعِلْمِيِّ لِلْكِتَابِ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ عَبْدِ الرَّحِيمِ سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ

جَاهِزَةُ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ الْفَارِسِيَّةِ الْكَبِيرَةِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### رَبِّ يَسَّرَ وَأَعِنُّ

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلِتُرَاجِعَ لَهُ عَوَجًا﴾ وجعله قِيَمًا لإقامة أود<sup>(١)</sup> ذوي الألباب، فلا ترى فيه عَوْجًا، لا يحومُ حولَ معانيه سوى الاستقامة، لأنها من الكلمات التامات، ولا ينزِلُ بساحته الاعوجاجُ، إذ هو من المعجزات الباهرات، آياته صادقةٌ وبيئاته ساطعة، وزواجره وازعة، وزواجره فارعة<sup>(٢)</sup>، فكما لا يقفُ على إدراكِ بلاغته إلا الذوق، لا يسعُ كنهَ معرفة معانيه نطاقُ الطوق، أصفى مشارعَ مواردِهِ عن كوثِ الحدوث، ووَضَمَةَ الانصرام، كما حمى شوارعَ مصادره أن تُتعت بما يُنمى<sup>(٣)</sup> إلى الانعدام، فما هو إلا من صفاتِ مُخترعِ الكائنات، ونعوتِ مُبدعِ الأرضِ والسموات، مُنشئِ الأحياءِ ومُنشِرِ الأموات.

أحمدُه على سوابغِ نعيمه حمدًا يبلغُ رضاه، وأسأله الصلاة والسلامَ على خيرِ خلقه، مُحَمَّدٍ نبيِّه ومُصطفاه، الخاتمِ لما سبق، والفتاحِ لما انغلق، دافعِ جيّشاتِ الأباطيل، قامعِ صولاتِ الأضاليل، وعلى آله وأصحابه الكرامِ البيهاليل<sup>(٤)</sup>.

(١) وهو الاعوجاج. والمعنى: لإقامة حياة ذوي الألباب على هدي القرآن وإنارة بصائرهم بنوره.

(٢) في (ط): «قارعة».

(٣) في (ط): «ينمو».

(٤) جمعٌ مُهلولٍ بضم الباء: وهو السيّد الحبيّ الكريم.

أما بعدُ،

فإنَّ كتابَ اللهِ المَجدِ هو قانونُ الأصولِ الدِينِيَّةِ، ودستورُ الأحكامِ الشَّرِعيَّةِ، وهو المَحْتَضُّ من بين سائرِ الكُتُبِ السَّماويَّةِ بِصِفَةِ البِلاغَةِ<sup>(١)</sup>، التي تَقَطَّعَتْ عَلَيْهَا أَعْنَاقُ العِناقِ<sup>(٢)</sup>، وَوَتَّتْ<sup>(٣)</sup> عَنْهَا حُطَى الجِياذِ فِي السَّبَّاقِ. والمُوفِّقُ من العِلْماءِ الأعلامِ، وأنصارِ مِلَّةِ الإسلامِ مَنْ كَانَتْ مَطامِحُ نَظَرِهِ، ومَسارِحُ فِكْرِهِ، الجِهاتِ التي تَضَمَّنَتْ لَطائِفَ النُّكْتِ المَكُونَةِ واشتَمَلَتْ على أسرارِ المعاني المصنونة، فلم يُوفِّقْ لِتصنيفِ أجمَعِ لتلك الدقائق، وتأليفِ أنفعِ لِدَرَكَ تلك الحقائق، وأكشَفَ للفتنِ عن وجهِ إعجازِ التَّنزِيلِ، وأَعَوَّنَ في مَداحِضِ<sup>(٤)</sup> الكلامِ على تعاطي التفسيرِ والتأويلِ إِلَّا الحَبْرُ الهُمَامُ: أبو القاسمِ محمودُ بنُ عُمَرَ الزمخشرِيُّ، شَكَرَ اللهُ سَعِيَهُ؛ إذْ مُصَنَّفُهُ: «الكشَّافُ عن حقائقِ التَّنزِيلِ»<sup>(٥)</sup>، مُصَنَّفٌ لا يُخْفَى مِقْدارُهُ، ولا يُشَقُّ

= ومنه قولُ حَسَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

بِهالِيلٍ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ  
عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيِّرُ

انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (بهل).

(١) يُوضِّحُهُ قولُ الإمامِ الباقَلانِيِّ في كتابِهِ «إعجاز القرآن» ص ٣١: «فإن قيل: فهل تقولون بأنَّ غيرَ القرآنِ من كلامِ الله عزَّ وجلَّ مُعْجَزٌ، كالتوراةِ والإنجيلِ والصُّحُفِ؟

قيل: ليس شيءٌ من ذلك بِمُعْجَزٍ في النَظْمِ والتأليفِ، وإن كان مُعْجَزًا كالقرآنِ فيما يتضمَّنُ من الإخبارِ عن الغيوبِ. وإنما لم يكن مُعْجَزًا لأنَّ الله تعالى لم يَصِفْهُ بِها وصفَ به القرآنُ، ولأنَّا قد عَلِمْنَا أَنَّهُ لم يقعِ التحدِّيُ إِلَيْهِ كما وقعَ التحدِّيُ إلى القرآنِ». انتهى.

(٢) والعتيقُ: هو الكَريمُ من كُلِّ شيءٍ. انظر: «أساس البلاغة» (عتق).

(٣) من الوَيْ: وهو الضعْفُ والقصور. ومنه قولُهُ تعالى في خطابِ موسى وهارونَ عليهما السلامُ: ﴿وَلَا نَبِيَّا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]. انظر: «أساس البلاغة» (وي). والمرادُ به: قصورُ شأوَ البُلغاءِ عن إدراكِ بلاغَةِ القرآنِ المَجدِ.

(٤) وهي مزالقُ الكلامِ ومواطنُ الاعتياصِ فِيهِ.

(٥) واسمُهُ العَلَمِيُّ: «الكشَّافُ عن حقائقِ غوامِضِ التَّنزِيلِ، وعيونِ الأقاويلِ في وجوهِ التأويلِ».

عُبارته. اتَّصَحَّ بيانه، وأضاء بُرهانه، وعمَّت أضواؤه، وانجلت سوائه، تعرَّق الأفكارُ في بحار عباراته، ولا تنتهي الأوهامُ إلى ساحل إشاراته، هزَّت أَرْيحيَّةُ الفُضْلِ من أعطافِ الفضلاء، لا اعتلاءً ذُورته الشاخحة، وابتغاءً غاياته الباذخة<sup>(١)</sup>، فكلُّ غاصَّ في تياره لاستخراج دُررٍ معانٍ أبهج من نَيْلِ الأمانِي في ظلِّ صحَّةِ وأمان، فإنَّ<sup>(٢)</sup> مَنْ أراد عظيمًا خاطَرَ بعظيمته<sup>(٣)</sup>، ومَنْ رامَ جسيماً راهنَ بكريمته<sup>(٤)</sup>، ومَنْ هابَ خاب، ومَنْ أحجمَ أخفق.

فقد استخرتُ اللهَ - مع قِلَّةِ البضاعة، وقصورِ الباع في الصناعة - لتصدِّي شَرْحِ مُجمَلِه، وحلِّ مُعضِلِه، وتلخيصِ مُشكَلِه، وتخليصِ مُبهمِه، وفَسْرِ عويصِه، وفكِّ عقوده الموربة<sup>(٥)</sup>، وتبيينِ قيوده المكرَّبة، وانتهاضِ إحرازِ قَصَباتِ عيونِ التفاسيرِ، للعلماءِ النحاريرِ<sup>(٦)</sup>، وخُلاصةِ أفكارِ المُحقِّقين، ونُقاوة<sup>(٧)</sup> أنظارِ المتبحِّرين، المُتقدِّمين منهم والمتأخرين، لتسهيلِ وعِره، وتيسيرِ صعبِه، بعدَ تتبُّعِ مظانِّ العِلْمينِ المُختصِّينِ بالقرآنِ<sup>(٨)</sup> آوْتَه من الأزمان، والإتقانِ على الأساليبِ البديعية، والأفانينِ البيانية، وتحصيلِ غرائبِ اللغة ما لا يُكادُ إحصاءً، ولطائفِ الإعرابِ ما لا يُضبطُ إملاءً، وعلى نُكاتِ علمِ أصولِ الدِّينِ: فقَهه وكلامه، واستنباطِ فروعه وأحكامه، ولم أَلْ جَهْدًا في جهاتِ المنقولِ استنادًا إلى الأصولِ<sup>(٩)</sup>، وانتسابِ القراءاتِ المشهورةِ

(١) يعني العالية.

(٢) في (ط): «فإنه».

(٣) في (ط): «بعظيمته»، وفي (ح): «بعظيمته».

(٤) في (ط) و(ح): «بكريمته».

(٥) يعني ألغازه الخفية وعباراته الغامضة الدقيقة.

(٦) جمعُ نَحْريرٍ: وهو الحاذقُ النافذُ في الأشياء. ومنه قولهم: نَحَرَ الأمورَ علمًا، إذا برَعَ فيها وتمكَّن. انظر:

«أساس البلاغة» (نحر).

(٧) وهي الخُلاصةُ من كلِّ شيء.

(٨) يشير رحمه الله إلى علمي المعاني والبيان اللذين هما من أهم ما يتدرَّع به المفسر لكتاب الله المجيد.

(٩) في (ط): «في جهات المنقول سيما استناد الأحاديث إلى الأصول».

والشاذة، وبيان وجوهها، وكشف ستورها.

هذا: وإن أصعب السبل تقييد القيود المبهمة؛ فإنه بلغ في الغموض وراء حد حل<sup>(١)</sup> الإلغاز. وهو الذي يعجز الناظر فيه كل الإعجاز. ولم أقتصر على ذلك، بل جمعت معارضات عظماء الشرق، ومناقضات فضلاء الغرب<sup>(٢)</sup>، وتجنبت التعصب في الرد إلا فيما لم يساعده عليه النص القاهر، والنظم الباهر.

وعثرت بعد طول المباحثات على أن<sup>(٣)</sup> معرفة إراز النظم هي أعظم المطالب، وأسنو المقاصد والمآرب، فإنها مسبار البلاغة، ومعيار البراعة؛ إذ بها تنتقد<sup>(٤)</sup> الأفاويل، ويرجح تأويل على تأويل. ثم إن تر خللاً فأنسبه إلى الونى والقصور، وإن تعثر على ما تقر به العين فأحله إلى فيضان النور من جناب سيد المرسلين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين ﷺ؛ فإني رأيت - والله الواهب - فيما يرى النائم في أثناء الشروع أو قبيله أنه<sup>(٥)</sup> ﷺ ناولني قدحاً من اللبن وأشار إليّ، فأصبت منه، ثم ناولته صلوات الله عليه وسلامه فأصاب منه، وسميت الكتاب بـ:

### «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»

وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته، وأستعيد من الزلل فيما نحوته واعتمدته.



(١) قوله: «حل» أثبتناه من (ط) و(ح).

(٢) يشير رحمه الله إلى استيلائه على أماد مباحث هذا الفن النفيس.

(٣) قوله: «أن» ساقط في (ط).

(٤) في (ط): «ينتقد».

(٥) في (ط): «فإنه».



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### الحمد لله.....

ذِكْرُ مَا يَجْتَاجُ إِلَى الْكَشْفِ مِنْ غَرَائِبِ الْخُطْبَةِ وَنُكْتِهَا إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا:

أَمَّا الإِجْمَالُ، فَإِنَّهُ ضَمَّنَهَا جَمِيعَ مَا هُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ مِنَ الْمُبَاحِثِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ بَرَاعَةً لِلِاسْتِهْلَالِ<sup>(١)</sup>: سَاقَ الْكَلَامَ أَوَّلًا فِي بَيَانِ الْإِنْزَالِ وَالتَّنْزِيلِ، وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّأْلِيفِ، وَالتَّمْيِيزِ وَالتَّفْصِيلِ، وَالمُحَكِّمِ وَالتَّمْشِيبِ، بِحَيْثُ لَزِمَ مِنْهُ<sup>(٢)</sup> مَا قَصَدَهُ مِنْ بَيَانِ الْمَذْهَبِ وَالْقَوْلِ بِحُدُوثِهِ<sup>(٣)</sup>. فَلَمَّا قَضَى مِنْ ذَلِكَ وَطَرَهُ ثَنَى بِذِكْرِ مَنَافِعِهِ دِينًا وَدُنْيَا، وَثَلَّثَ فِي بَيَانِ إِعْجَازِهِ وَكَيْفِيَّةِ التَّحْدِي بِهِ<sup>(٤)</sup>، وَكَمِّيَّةِ التَّحْدِي بِهِ، وَمَنْ تَحْدَى مَعَهُ، وَرَبَّعَ فِي بَيَانِ اشْتِهَالِهِ عَلَى النُّكْتِ وَاللِّطَائِفِ، وَمَدَحِ مُسْتَخْرِجِهَا، وَذَمِّ مَنْ تَقَاعَدَ عَنْهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا عَلَى التَّفْصِيلِ فَقَوْلُهُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) قَالَ الْوَاحِدِيُّ<sup>(٥)</sup>: «الْحَمْدُ قَدْ يَكُونُ شُكْرًا لِلصَّنِيعَةِ، وَقَدْ يَكُونُ ابْتِدَاءَ الشَّاءِ عَلَى الرَّجُلِ. يُقَالُ: حَمِدْتُهُ عَلَى مَعْرِفِهِ، وَحَمِدْتُهُ عَلَى عِلْمِهِ وَشَجَاعَتِهِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) بَرَاعَةُ الْاسْتِهْلَالِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ: أَنْ يَشْتَمَلَ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى مَا يُنَاسِبُ حَالَ التَّكَلُّمِ فِيهِ، وَيُشِيرُ إِلَى مَا يَسْبِقُ مِنْ أَجْلِهِ. انظُرْ «كَشَافَ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ» (١: ٥٤٣).

(٢) قَوْلُهُ: «مِنْهُ» سَاقَطٌ مِنْ (ط).

(٣) يَعْنِي: مَذْهَبَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي خَلْقِ الْقُرْآنِ وَكَوْنِهِ حَادِثًا.

(٤) قَوْلُهُ: «بِهِ» سَاقَطٌ مِنْ (ط).

(٥) الْإِمَامُ الْمُفَسِّرُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْوَاحِدِيِّ النِّسَابُورِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٤٦٨ هـ) صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْفَائِقَةِ وَأَجْلَهَا: «الْبَسِيطُ» وَ«الْوَسِيطُ» وَ«الْوَجِيزُ» ثَلَاثُهَا فِي التَّفْسِيرِ، وَ«أَسْبَابُ النُّزُولِ»، وَ«شُرْحُ الْمُنْتَبِي»، تَخْرُجُ بِأَبِي إِسْحَاقَ الثَّعْلَبِيِّ الْمُفَسِّرِ، لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي: «طَبَقَاتِ السَّبْكِ» (٥: ٢٤٠) وَ«وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ» لِابْنِ خَلِّكَانَ (٣: ٣٠٣)، وَ«سِيرِ النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (١٨: ٣٣٩).

(٦) «التَّفْسِيرُ الْوَسِيطُ» لِلوَاحِدِيِّ (١: ٦٥). وَزَادَ: «وَلَا يُقَالُ فِي هَذَا الْمَعْنَى شُكْرُهُ». انْتَهَى.

الذي أنزل.....

الجوهري<sup>(١)</sup>: «الْحَمْدُ نَقِيضُ الذَّمِّ، وهو أعمُّ من الشكر. والشكرُ: الثناء على المُحْسِنِ بما أوْلَاهُ من المعروف» فيقال: ما الحمدُ إذا؟ أهو اللفظُ المُشْتَرَكُ بين المفهومين، أم هو اللفظُ الموضوعُ للثناءِ المطلقِ كالتواطئ، أم هو حقيقةٌ في أحدهما مجازٌ في الآخر؟.

قال المُصنِّفُ في «أساس البلاغة»: «حَدَّثُ اللهُ وَجَدْتُهُ، وأَحْمَدُ الرجلُ: جاءَ بما يُحْمَدُ عليه، صِدٌّ أَدَمٌ<sup>(٢)</sup>. ومن المجازِ: أَحْمَدْتُ صَنِيعَهُ، وجاوزتُهُ فَأَحْمَدْتُ جِوَارَهُ». فتعيَّنَ القِسْمُ الأخير، وسيجيءُ تمامُ تحقيقه في «الفاتحة».

قوله: «الذي هو وُضْعَةٌ إلى وَضْفِ المعارِفِ بِالْجُمْلِ»<sup>(٣)</sup>.

وحقُّ الجُمْلَةِ أن تكونَ معلومةَ الانتسابِ عند المخاطَبِ. وإنزَالُ القرآنِ على ما وَصَفَهُ. وفائدةُ إيرادِهِ هكذا: إمَّا للنداءِ على الجميلِ بما فيه سبحانه وتعالى من صفةِ الكمال، وهي: التكلُّمُ بالكلامِ البليغِ الذي بَدَأَ بلاغَةَ كُلِّ ناطق، وشقَّ غِبَارَ كُلِّ سابق. وإمَّا للثناءِ عليه بما أوْلَى عبادِهِ هذه النعمةَ الجسيمةَ التي هي مفتاحٌ للمنافعِ<sup>(٤)</sup> الدينية والديناوية.

قوله: (أنزل)، الأساس: «نزلَ بالمكان، ونزلَ من علُوٍّ إلى سُفْلٍ، وأنزلَ الكتابَ ونزَّلَهُ. ومن المجازِ: نزلَ به مكروهٌ، وأنزلتُ حاجتي على كريم».

(١) أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأتراري (ت ٣٩٣هـ) إمامُ اللغةِ وصاحبُ «الصحاح»، أخذ العربية عن أبي سعيد السيرافي وأبي عليِّ الفارسيِّ وغيرهما، وكان يُضْرَبُ به المثلُ في صَبْطِ شِوَارِدِ اللغة. له ترجمة في «إنباه الرواة على أنباه النحاة» للقفطي (١: ١٩٤)، و«سير النبلاء» (١٧: ٨٠).

(٢) يعني جاءَ بما يُدْمُ عليه.

(٣) ليس هذا من كلام الزمخشري في فاتحة تفسيره، بل قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْدُوًّا رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] وسيأتي بيانه، انظر «الكشاف» (١: ٨٩).

(٤) في (ط): «للعلوم».

الإمام<sup>(١)</sup> والقاضي<sup>(٢)</sup>: «الإنزال عبارة عن تحريك الشيء من الأعلى إلى الأسفل، وذلك لا يتحقق في الكلام<sup>(٣)</sup>؛ وإنما لحقه بتوسط حرقه الذات الحاملة له، فوصف بصفة حاملة لا لتباسبه به. ويقال: نزلت رسالة الأمير من القصر، وإنما نزل المستمع بها وأداها إلى الناس، وقول الأمير لا يفارق ذاته. ولعل نزول الكتب الإلهية على الرسل عليهم الصلاة والسلام بأن يتلقفه الملك من الله تعالى تلقفاً روحانياً، أو يحفظه من اللوح المحفوظ، فينزل به إلى الرسول ﷺ ويُلَقِّنَه<sup>(٤)</sup>.

وأما كيفية تلقي الرسول ﷺ [من الملك، فما روينا عن عائشة رضي الله عنها: أن الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: <sup>(٥)</sup> «أحياناً يأتيني في مثل صلصلة الجرس، وهو أشده<sup>(٦)</sup> علي، فيفصم عني وقد وعيت ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني، فأعي ما يقول». أخرجه البخاري، ومسلم، ومالك، والترمذي، والنسائي<sup>(٧)</sup>.

(١) الإمام المُفسِّر المتقنُّ فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الرازي (توفي ٦٠٦هـ) صاحبُ التفسير الكبير «مفاتيح الغيب»، كان يتوقَّد ذكاءً، وهو بحرٌ لا ساحل له. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٨١)، و«وفيات الأعيان» (٤: ٢٤٨)، و«سير النبلاء» (٢١: ٥٠٠).

(٢) أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (توفي ٦٨٥هـ) الإمام المُفسِّر النظَّار. كان على قدم راسخة من الصلاح والزهد والتأله. وله التصانيف البارعة منها «أنوار التنزيل» الذي اختصر به «الكشاف»، وعبارته محررةً جداً، وله «المنهاج» المشهور في أصول الفقه. انظر ترجمته في: «طبقات السبكي» (٨: ١٥٧)، و«طبقات المفسرين» للداودي (١: ٢٤٨).

(٣) نصُّ عبارة الفخر الرازي: «وذلك لا يتحقق إلا في الجسمي، فهو على هذا الكلام محال، لكن جبريل لما نزل من الأعلى إلى الأسفل وأخبر به سُمِّي ذلك إنزالاً». انتهى من «مفاتيح الغيب» (٣: ١٨٢).

(٤) هذا من كلام القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ١٢٤) بتصرف يسير من الإمام الطيبي.

(٥) سقط ما بين المعكوفين من (ح) و(ف)، وأثبتناه من مصادر التخريج.

(٦) في (ط)، و(ح): «أشد».

(٧) أخرجه البخاري (٢) ومسلم (٢٣٣٣)، وهو في «موطأ مالك» (١: ١٧٩) و«سنن الترمذي» =

## القرآن

قوله: (القرآن)، القرآن لغة: الجَمْعُ، تقول: قرأتُ الشيءَ قرأناً، إذا جَمَعْتَهُ وضمَمْتَهُ بَعْضَهُ إلى بعض.

أبو عبيدة<sup>(١)</sup>: «سُمِّيَ قرأناً لأنه يجمعُ السُّورَ فيضمُّها»<sup>(٢)</sup>.

وسُمِّيَ المقروءُ قرأناً كما سُمِّيَ المكتوبُ كتاباً.

واصطلاحاً: هو الكلامُ المنزَّلُ على محمدٍ صلواتُ الله عليه وسلامُه، للإعجازِ بسورةٍ منه<sup>(٣)</sup>. قيل: هذا حدُّ الشيءِ بما هو أخفى منه، وبما تتوقَّفُ معرفته على معرفته<sup>(٤)</sup>.

وأجيب بأنَّ قوله: «بسورةٍ منه» ليس قيداً للفصل، بل بيانا له.

واعلم أنه قال أولاً: «أنزل» ثم «نزل» ثم «جعل» إلى قوله: «مُحْتَمًّا» لبيانِ ترتيبِ النزول، فإنه تعالى أولاً أنزله<sup>(٥)</sup> جملةً واحدةً من اللوحِ المحفوظِ إلى السماءِ الدنيا، ثم نَزَلَهُ منه مُتَفَرِّقاً على حسبِ المصالحِ وكِفَاءِ الحوادثِ، ثم أُثْبِتَ في المصاحفِ على التاليفِ والنظمِ المُثْبِتِ في اللوحِ، ونَبَّهَ عليه بقوله: «مؤلفاً منظمًا»، وجعله بالتحميدِ مُفْتَتِحًا، وبالاستعاذةِ

= (٣٦٣٤) و«سنن النسائي» (٢: ١٤٧).

والصَّلَصلةُ بفتح الصادَّين: الصوتُ المتدارك، وهو الصوتُ يسمعه الإنسانُ ولا يُبْئِته أوَّلُ ما يقرعُ سَمْعَهُ، والحكمةُ فيه أن يتفرَّغَ قلبُه صلواتُ الله عليه لكلامِ الملِّكِ فلا يسمع غيره. انظر «شرح النووي على مسلم» (٨: ٩٧).

(١) معمر بن المُثنَّى (ت ٢٠٩هـ)، وصاحبُ «مجاز القرآن»، كان من المُبَحِّرين في العربية. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٥: ٢٣٥)، و«سير النبلاء» (٩: ٤٤٥).

(٢) انظر: «مجاز القرآن» (١: ١).

(٣) انظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني ص ١٨١.

(٤) وهو قريبٌ ممَّا يُسمَّى في الاصطلاح بالدُّور. انظر «التعريفات» ص ١٨١.

(٥) في (ط) و(ح): «فإنه تعالى أنزل أولاً».

## كلامًا

مُحْتَمًا، إلى آخره، مع ما روعي فيه من صنعة التجنيس الاشتقائي<sup>(١)</sup>. هذا هو المراد، لا ما قيل: إنه قال أولًا: خَلَقَ القرآن، ثم غَيَّرَهُ تَقْيِيَةً؛ لأنه صَرَّحَ بذلك في قوله: «وما هي إلا صفات مُبْتَدَأٍ» إلى آخره.

ولقائل أن يقول: إنها عدلٌ استدراجًا كما هو دأبُ البلغاء<sup>(٢)</sup>، وعليه مخاطبات الأنبياء<sup>(٣)</sup>.

قوله: (كلامًا)، الجوهريُّ: «الكلامُ اسمُ جنسٍ يَقَعُ على القليلِ والكثيرِ».

الإمام: «تركيبُ (ك ل م) بحسبِ تقاليبه السُّنَّةُ يفيدُ القوَّةَ والشِدَّةَ، وسُمِّيَ الكلامُ به؛ لأنَّه يُوَثِّرُ في الذهنِ بواسطةِ القرعِ في السمعِ، ومنه الكَلْمُ: الجَرَحُ.

ك م ل: الكاملُ القوَّةُ<sup>(٤)</sup>، بخلافِ الناقصِ.

ل ك م: بمعنى الشِدَّةِ في اللَّكْمِ، وهو الضربُ بِمَجْمَعِ<sup>(٥)</sup> الكفِّ، ظاهر.

م ك ل: يقال: بثر مكوَّلٌ، إذا قَلَّ ماؤها، فيحصلُ منها للواردِ الشِدَّةُ.

م ل ك: يقال: ملكتُ العجيينَ، إذا اشتدَّ عَجْنُهُ<sup>(٦)</sup>، ومنه مُلْكُ الإنسانِ؛ لأنه نوعٌ

قُدْرَةٌ<sup>(٧)</sup>.

ل م ك: يقال: تلمكُ البعيرُ، إذا لوى حَيِيَّهُ.

(١) وهو اشتراك المعاني في ألفاظ متجانسة على جهة الاشتقاق. انظر: «نقد الشعر» لقدامة بن جعفر ص ٦١،

و«تحرير التحرير» لابن أبي الأصبغ المصري ص ١٠٢.

(٢) وهو حاصلُ كلام الشريف الجرجاني في «حاشية الكشاف» (١: ٣).

(٣) قوله: «وعليه مخاطبات الأنبياء» في (ط) و(ح)، وفي (ف): «وعليه مخاطبة الأنبياء».

(٤) في (ف): «الكامل في القوة».

(٥) في (ط): «بجمع».

(٦) عبارة الفخر الرازي: يقال: ملكتُ العجيينَ: إذا أمعنتُ عَجْنَهُ فاشتدَّ وقوي.

(٧) «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (١: ٣٠).

مؤلفاً منظماً،.....

وانتصابه<sup>(١)</sup> إمّا لأنّه حالٌ موطّئة<sup>(٢)</sup>، كقولهِ تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: ٢]، أو مؤكّدة<sup>(٣)</sup> كقولهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا نُنزِلُ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ ﴾ [الحج: ٧٢] وليس بلازمٍ في المؤكّدة أن تكونَ مقرّرةً لمضمونٍ جمليّ اسمية، ولا أن يكونَ مجيئها على إثر جملةٍ عقّدها من اسمين لا عملَ لهما كما يُشعرُ به ظاهرُ لفظِ «المفصل»<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ ذلك شرطٌ لحذفِ عاملها على سبيلِ الوجوب، لا لكونه حالاً مؤكّدة.

وإمّا لأنّه بدّلٌ من القرآن، وهذا أوجهٌ على مذهبه<sup>(٥)</sup>؛ لما أنّ الحالَ زيادةً في فائدةِ الجملة، والبَدَلُ هو المقصودُ في الإيراد، والمبَدَلُ كالتوطئة، فيفيدُ التوكيدَ لما فيه من التنبية والتكرير، والإجمالِ والتفصيلِ<sup>(٦)</sup>.

قوله: (مؤلفاً)، التّأليفُ: جَمْعُ الحروفِ أو الكَلِمِ لتَركيبِ الكَلِمَةِ أو الكلامِ، والنظْمُ: هو الجَمْعُ مع ترتيب<sup>(٧)</sup>.

الأساس: «هو أليفي وألفي، وهم أآفي، ولو تألفَ فلانٌ وحشياً لألف».

(١) يعني: انتصاب «كلاماً» في عبارة الزمخشري السابقة.

(٢) وهي الجامدة الموصوفة بمشتق.

(٣) وهي التي لو لم تُذكر لأفاد عاملها معناها. انظر «شذور الذهب» لابن هشام ص ٢٤٦.

(٤) من تصانيف العلامة الزمخشري، وهو كتابٌ دقيق المنزِع في النحو، وقد شرحه ابن يعيش فأوفى على الغاية.

وعبارة الزمخشري ثمّة: «والحالُ المؤكّدة: هي التي تحيى على إثر جملةٍ عقّدها من اسمين لا عملَ لهما؛ لتوكيد خبرها، وتقرير مؤداه، ونفي الشكِّ عنه». انتهى من «شرح المفصل» لابن يعيش (١: ١٨٤).

(٥) في الاعتزال والقولِ بحلّق القرآن.

(٦) وقد اعترض الشريف الجرجاني على القولِ بالبدلية بفواتِ الملائمة مع ما يُناظرُه من قوله مُنَجِّمًا، فإنّه مُتَمَحِّصٌ للحالية. انظر: «حاشية الكشاف» (١: ٥).

(٧) يعني مرتبة المعاني متناسبة للدلالات على حسب ما يقتضيه العقل. انظر: «التعريفات» ص ٣٦١.

## ونزله بحسبِ المصالحِ منجِّماً،

وقال (١): «نَظَّمْتُ الدَّرَّ وَنَظَّمْتُهُ، وَدُرٌّ مَنْظُومٌ وَمُنَّظَمٌ، وَمِنَ الْمَجَازِ: نَظَّمُ الْكَلَامَ، وَهُوَ نَظْمٌ حَسَنٌ» فالتأليفُ يَخْصُ اللفظَ، والتنظيمُ يَعْمُ اللفظَ والمعنى. والتكثيرُ فيهما دَلٌّ عَلَى نَوْعٍ مِنَ التَّأْلِيفِ وَالنَّظْمِ، لِاقْتِضَاءِ مَقَامِ الْمَدْحِ إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَهُوَ تَأْلِيفٌ بَدِيعٌ وَتَنْظِيمٌ غَرِيبٌ عَجِيبٌ. وَالتَّأْلِيفُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ بَلَغَ فِي الْفَصَاحَةِ أَقْصَى غَايَاتِهَا، وَالنَّظْمُ (٢) عَلَى أَنَّهُ انْتَهَى فِي الْبَلَاغَةِ مَدَى نَهَايَاتِهَا؛ لِأَنَّ الْفَصَاحَةَ تَخْتَصُّ بِحُسْنِ الْلفظِ مَفْرَدًا وَمُرَكَّبًا، وَبَلَاغَةَ تَعَمُّ حُسْنَ الْلفظِ وَالْمَعْنَى، كَمَا تَقَرَّرُ فِي «التَّبْيَانِ» (٣). وَانْتِصَابُهَا عَلَى أَنَّهَا حَالَانِ مُتْرَادِفَتَانِ أَوْ مُتَدَاخِلَتَانِ (٤)، أَوْ صِفَتَانِ مُخَصَّصَتَانِ لِلْكَلامِ؛ لِيَمْتَازَ عَنِ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ عِنْدَنَا، وَمَوْضِحَتَانِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ: لَا كَلَامَ إِلَّا هَذَا، وَلَا وَجُودَ لِلْكَلامِ النَّفْسِيِّ.

قوله: (بِحَسَبِ)، الجوهريُّ: قولهم: لِيَكُنْ عَمَلُكَ بِحَسَبِ ذَلِكَ، أَي: عَلَى قَدْرِهِ وَعَدَدِهِ.

الأساس: «الأجرُ عَلَى حَسَبِ الْمَصِيبَةِ، أَي: بِقَدْرِهَا».

المعنى: فَرَقَهُ بِقَدْرِ مَا تَقْتَضِيهِ الْأُمُورُ السَّانِحَةُ وَالْحَوَادِثُ (٥) الْمُتَجَدِّدَةُ.

قوله: (مُنَجِّمًا)، أَي: دَفَعَهُ بَعْدَ دَفْعَةٍ، حَظًّا غِيبَ حَظًّا، مَوْزَعًا عَلَى الْأَوْقَاتِ.

المُعْرَبُ (٦): «أَصْلُهُ مِنْ نَجُومِ الْأَنْوَاءِ، وَقَالَ: النَجْمُ هُوَ الطَّالِعُ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْوَقْتُ، ثُمَّ

(١) يعني: الزمخشريُّ في «أساس البلاغة» ص ٦٤١ (نظم).

(٢) في (ط): «والتنظيم».

(٣) يعني: كتابه «التبيان في البيان».

(٤) قوله: «أو متداخلتان» ساقط في (ط).

(٥) في (ط): «والأحوال».

(٦) يعني كتاب «المُعْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرَبِ» وَهُوَ كِتَابٌ فِي اللُّغَةِ مِنْ تَصْنِيفِ الْعَلَّامَةِ الْمُطَّرِّزِيِّ أَبِي الْفَتْحِ نَاصِرِ

الدين بن عبد السيد الخوارزمي (توفي في ٦١٠ هـ) مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمُتَمَكِّنِينَ مِنْ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ، وَكِتَابُهُ

جَيِّدٌ نَافِعٌ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي: «وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ» (٥: ٣٦٩)، وَ«سِيرِ النَّبَلَاءِ» (٢٢: ٢٨).

وجعلَه بالتحميد مُفْتَحًا وبالاستعاذة مَحْتَسًا، .....

سُمِّيَ به ما يؤدِّي فيه من وظيفة المكاتب، ثم اشتقوا منه فقالوا: نَجَم الدِّيَّة إذا أذاها نجومًا، ونَجَم الدِّين<sup>(١)</sup> وانتصابه على الحال من الضمير المنصوب في «نَزَلَه» وهو موافقٌ للتزليل بحسب التفصيل.

قوله: (وجعلَه بالتحميد مُفْتَحًا)، أي: بسورة «الفاتحة»، «وبالاستعاذة» أي: «المعوذتين». فعَل ذلك تفهيمًا وتعليمًا لِمَا ينبغي أن يُفْعَلَ، وقد رُوينا عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه، عن النبي ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ فَهُوَ أَجْذَمٌ» أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>. قال الخطابي<sup>(٣)</sup>: «معناه: الأقطع الأبتر الذي لا نظام له».

وقد تَقَرَّرَ أَنَّ مِنْ خَتَمِ الْقُرْآنِ تَحْصُلُ لَهُ نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ، فَيَخَافُ عَيْنَ الْكِمَالِ، فَيَسْتَعِيدُ بِاللَّهِ حِصَانَةً لَهَا، «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَيْنِ الْجَانِّ وَعَيْنِ الْإِنْسَانِ<sup>(٤)</sup>»، فَلَمَّا نَزَلَتْ «الْمُعَوَّذَاتَانِ» أَخَذَ بِهَا، وَتَرَكَ مَا سِوَى ذَلِكَ». أخرجه النسائي<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «المغرب في ترتيب المغرب» للمطرزي (٢: ٢٩١) (نجم).

(٢) في «السنن» (٤٨٤٠) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٧١٢)، وابن ماجه (١٨٩٤) وغيرهم، وصححه ابن حبان (١) و(٢)، وحسنه النووي في «الفتاوى» ص ١٨، والتاج السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (١: ٥-٢٠)، والمحققون من نقاد الحديث على تضعيفه، وعلته قره بن عبد الرحمن ابن حيّوب، ولاضطراب منته. انظر بسط ذلك في التعليق على «مسند أحمد».

(٣) الإمام الجليل أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (توفي ٣٨٨هـ)، من أعيان الشافعية وفقهاء الحديث، وتوليّفه دالّة على رفيع قدره في العلم والعمل، وأجلّها «معالم السنن»، و«غريب الحديث»، وغيرهما. له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٣: ٢٨٢)، و«سير النبلاء» (١٧: ٢٣). وانظر كلامه في: «معالم السنن» (٥: ١٧٢).

(٤) في (ط): «الإنس».

(٥) «سنن النسائي» (٧: ٢٧١)، وهو في «سنن الترمذي» (٢٠٥٨) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عنه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.



## وأوحاه

وفي ذلك الافتتاح وهذا الاختتام رعاية حُسنِ المَطَّلَعِ والمَقْطَعِ، أما المَطَّلَعُ، فحُسْنُهُ أَنْ «الفاتحة» كما ترى بَلِغَتْ في حُسْنِ أَلْفَاظِهَا وَتَنَوَّقُ<sup>(١)</sup> معانيها غايةً من الكمال، مع تَضَمُّنِهَا معنى ما سَبَقَ الكَلَامُ لِأَجْلِهِ - كما سَنِينَهُ - وهو المُسَمَّى بِبِرَاعَةِ<sup>(٢)</sup> الاستهلال.

وأما المَقْطَعُ فحُسْنُهُ ما أَدَانَ إلى استماع ما بُدِيَ به، فـ«المَعْوِذَتَانِ» مُشِيرَتَانِ إلى الاستعاذة، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] على أَحَدِ الِوَجْهَيْنِ، ومن ثَمَّ قال صلواتُ الله عليه وسلامُه حين سُئِلَ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَحَبُّ إلى الله تعالى؟ قال: «الحالُ المُرْتَجِلُ»، قيل: وما الحالُ المُرْتَجِلُ؟ قال: «صاحبُ القرآنِ، يَضْرِبُ مِنْ أَوَّلِ الْقُرْآنِ إلى آخِرِهِ، كُلِّمَا حَلَّ ارْتَحَلَ». أخرجه الترمذي والدارمي عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>.

فالتحميدُ يقتضي الاختتامَ بناءً على أَنَّ المُجْمَلَ يقتضي تَفْصِيلَهُ، والاستعاذةُ تستدعي الافتتاحَ، فلا انقطاعَ إِذَا، كما قال<sup>(٤)</sup>:

فما تَقِفُ السَّهَامُ على قرارٍ كأنَّ الرِّيشَ يَطْلُبُ النَّصْلَا

قوله: (وأوحاه)، الأساس: «أوحى إليه وأومى إليه»<sup>(٥)</sup>: بمعنى، ووحيتُ إليه وأوحيتُ إليه<sup>(٦)</sup>: إذا كَلَّمْتَهُ بما تُخْفِيهِ عن غيره. وأوحى الله تعالى إلى أنبيائه عليهم الصلاة والسلام، ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، ووحى وحياً: كَتَبَ.

(١) وهو المبالغة في التجويد والإتقان. انظر «مختار الصحاح» (نوق).

(٢) في (ط): «براعة».

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٤٨) من حديث ابن عباس وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه، وإسناده ليس بالقوي.

وأخرجه الدارمي في «السنن» (٣٤٧٦) من حديث زُرارة بن أبي أوفى مرسلاً، وفي إسناده صالح المُرِّي: ضعيف الحديث.

(٤) أبو الطيب المُنْتَبِي من قصيدة له في مدح بدر بن عمار. «ديوان المتنبي» (٣: ٢٢٢).

(٥) قوله: «إليه» - الثانية - ساقط من (ط).

(٦) قوله: «إليه» - الثانية - ساقط من (ط).

على قسمين: متشابهًا ومحكمًا، وفصله سُورًا وسُورَه آياتٍ، .....

وزاد الجوهري: «الرسالة».

قوله: (على قسمين)، انتصب محله حالاً من الضمير المنصوب في «أوحاه» أي: كائناً على قسمين. انتصب «متشابهًا ومحكمًا» إمّا على المدح، بتقدير أعني، ليكونا تفسيرين لقوله: «قسمين» تمدح بالمشابه لما فيه من تقادح العلماء وإتعاهم القرائح في استنباط المعاني وردّه إلى المحكم حيث أمكن. ويجوز أن يكونا بدلين من محل «على قسمين» أو حالين من الضمير المستتر في ظرف الواقع حالاً، فيلزم تداخل الحالين.

والمُحَكَّمُ: هو الْمُتَضَحُّ المعنى، والمتشابه بخلافه<sup>(١)</sup>. وقد استوعبَ بهما الأقسام الأربعة من النصّ والظاهر، والمُجْمَلِ والمؤوّل؛ لأنّ اللفظ الذي يفيد معنى، إمّا أن لا يحتمل غيره؛ وهو النصّ، أو احتمل لكنّ إفادته لذلك المعنى أرجح؛ وهو الظاهر، أو مساوٍ؛ وهو المُجْمَلُ، أو مرجوح؛ وهو المؤوّل، والمشارك بين النصّ والظاهر هو المُحَكَّمُ، وبين المُجْمَلِ والمؤوّل هو المُتَشَابِه. وقد اقتبس المعنى من قوله تعالى: ﴿آيَاتٌ مُّحَكَّمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُنزِلْنَ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

قوله: (وفصله)، هو مأخوذ من قولهم: عقّد مفصّل.

الجوهري: «هو أن يجعل بين لؤلؤتين خرزة أو من التفصيل بمعنى التبيين».

قوله: (سُورًا)، جمع سورة. وانتصب إمّا على الحال، أو على تضمين «فصل» معنى جعل. أي: جعل القرآن سُورًا مفصّلاً. والأحسن أن يكون تمييزاً نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا

(١) لتام الفائدة، انظر: «البرهان في علوم القرآن» للبدر الزركشي (٢: ٦٨) حيث استوعب أقوال العلماء في

الْأَرْضَ عُيُونًا ﴿ [القمر: ١٢] قال<sup>(١)</sup>: «وجعلنا الأرض كأثما عيون تتفجّر، وهو أبلغ من قولك: عيون الأرض». وكذا القول في «سوره آيات».

الجوهري: «السور: حائط المدينة، وجمعه أسوار. والسور أيضا جمع سورة، مثل: بسير وبسرة، وهي كل منزلة من البناء، ومنه سورة القرآن؛ لأنها منزلة بعد منزلة مقطوعة عن الأخرى».

قال المصنف<sup>(٢)</sup>: «هي الطائفة من كلام الله المجيد المترجمة، التي أقلها ثلاث آيات».

فالآية هي الطائفة الموسومة منه بفاصلة فذّة التي أقلها ستة أحرف صورة، نحو:

﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الرحمن: ١].

هذا التعريف على مذهب الجمهور سوى الكوفيّين ظاهر، لأنهم ما عدوا شيئاً من الفواتح نحو ﴿المر﴾ آية، واستقلالها في المعنى ليس بلازم؛ إذ يجوز الفصل بين الصفات، والبذل والمبذل، والصفة والموصوف، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ \* مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ \* صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ \* الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢-٣].

ويعني بالفاصلة: تواطؤ القرينتين من الشر على الحرف الأخير أو الوزن، وهو السجع أيضاً. وإليه أو ما الراغب<sup>(٣)</sup> بقوله: «يُقال لكلّ كلام من القرآن مُنفصلٍ بِفَصْلِ لفظي: آية»<sup>(٤)</sup>.

(١) يعني الزمخشري في «الكشاف» (١٥: ١٢٦).

(٢) يعني الزمخشري في «الكشاف» (٢: ٣١٦).

(٣) العلامة المتقن أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني. كان من أذكيا المتكلمين، وتصانيفه نافعة، ومن أشهرها: «مفردات القرآن»، و«الذريعة إلى مكارم الشريعة»، لم أظفر له بتاريخ وفاة، وهو من أعيان القرن الخامس الهجري. له ترجمة في: «سير النبلاء» (١٨: ١٢٠).

(٤) «المفردات» ص ١٠٢ وعبارته ثمة: «وقد يُقال لكلّ كلام... إلخ».

قال صاحبُ «المُرشد»<sup>(١)</sup>: ﴿المرءُ﴾ عدّها الكوفيون آيةً واعتبروا في عدّها الوزنَ؛ لأنه كأخِرِ «حَلِيم»، «عَلِيم». وإذا اعتُبرَ المعنى مع الوزنِ كان أقوى لمذهبهم في عدّها آيةً؛ لأنه ينضمُّ إلى مشابهته الفواصل كونه جملةً مستقلةً بنفسها<sup>(٢)</sup>.

والآية: العلامة، الجوهرية: «أصلُ آية: أويّةٌ بالتحريك. قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: موضعُ العينِ منها الواو».

الفَرَاء<sup>(٤)</sup>: «هي من الفعلِ فاعلةٌ، وإِنما ذَهَبَتْ منه اللامُ تخفيفًا، ولو جاءت تامّةً كانت آيةً»<sup>(٥)</sup>.

الراغب: «في بناءِ آيةٍ ثلاثةُ أقوال: قيل: هي فَعَلَةٌ، وَحَقُّ مِثْلِهَا اعتلالٌ<sup>(٦)</sup> لأمه دونَ عينه كحياةٍ ونواة، لكن صُحِّحَ لأمه لوقوع الياءِ قَبْلَهَا»<sup>(٧)</sup> كراية.

(١) هو الإمامُ العلامة أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العُماني، إمامٌ مُحَقِّقٌ، نزل مصر بعد الخمس مئة من الهجرة. وكتابه هو «المُرشدُ في الوقفِ والابتداء»، ذكر فيه جميع ما ذكره أهل العلم في الوقفِ والابتداء، وقد اختصره القاضي زكريا الأنصاري في كتابه: «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء»، وهو مطبوع. انظر «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٢٢٣)، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢: ١٦٥٤).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا ص ١٢.

(٣) إمام النحاة، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تنبّه بالخليل بن أحمد وأكثر من الأخذ عنه، وأخذ عن عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وغيرهما. وله «الكتاب» الذي لم يُسبق إلى مثله. له ترجمة في: «إنباه الرواة» للقفطي (٢: ٣٤٦)، و«تاريخ بغداد» (١٢: ١٩٥).

(٤) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، إمام الكوفيين، وصاحبُ اليد الباسطة في العربية والتفسير، وكتابه «معاني القرآن» من التصانيف الجليلة، أخذ العربية عن الكسائي وغيره، له ترجمة في: «إنباه الرواة» (٤: ٧)، و«تاريخ بغداد» (١٤: ١٤٩)، و«سير النبلاء» (١٠: ١١٨).

(٥) نقله عنه الجوهرية في «الصحاح» (٦: ٢٢٧٥).

(٦) في (ط): «إعلال».

(٧) قوله: «لوقوع الياء قبلها» ساقط من (ط).

وَمَيِّزَ بَيْنَهُنَّ .....

وقيل: فَعَلَةٌ، إِلَّا أَنَّهُا قُلِبَتْ كِرَاهَةً التَّضْعِيفِ نَحْو: طَائِيٍّ فِي طَيْئٍ<sup>(١)</sup>.

وقيل: فاعلةٌ، وَأَصْلُهَا آيَةٌ فَخُفِّقَتْ، فَصَارَ: آيَةٌ، وَذَلِكَ ضَعِيفٌ؛ إِذْ تَصْغِيرُهَا: آيَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ فَاعِلَةً لَقِيلَ: «أُوتِيَةٌ»<sup>(٢)</sup>. وَاسْتِقَافُهَا إِمَّا مِنْ «أَيٍّ» فَإِنَّهَا هِيَ الَّتِي تَبَيَّنَ أَيًّا مِنْ أَيٍّ<sup>(٣)</sup>، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَوْىٰ إِلَيْهِ.

وَالْآيَةُ قِيلَ: هِيَ الْعَلَامَةُ الظَّاهِرَةُ، وَحَقِيقَتُهَا لِكُلِّ شَيْءٍ ظَاهِرٍ هُوَ مَلَازِمٌ لَشَيْءٍ لَا يَظْهَرُ ظُهُورَهُ، فَمَتَى أَدْرَكَ مَدْرَكَ الظَّاهِرِ مِنْهَا عَلِمَ أَنَّهُ أَدْرَكَ الْآخِرَ الَّذِي لَمْ يُدْرِكْهُ بَدَاثَةً؛ إِذْ كَانَ حُكْمُهَا سِوَاءً، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي الْمَحْسُوسَاتِ وَالْمَعْقُولَاتِ.

فَمَنْ عَلِمَ مَلَازِمَةَ الْعَلَمِ لِلطَّرِيقِ الْمُنْهَجِ، ثُمَّ وَجَدَ الْعَلَمَ عَلِمَ أَنَّهُ وَجَدَ الطَّرِيقَ، وَكَذَا إِذَا عَلِمَ شَيْئًا مَصْنُوعًا عَلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صَانِعٍ.

وقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٤٤] فهي من الآيات المعقولة التي تتفاوت بها المعرفة بحسب تفاوت منازل الناس في العلم<sup>(٤)</sup>.

قوله: (مَيِّز)، بالتشديد للمبالغة. الكواشي<sup>(٥)</sup>: «أصل الميِّز: الفصل بين المتشابهات،

(١) وهو قول الخليل بن أحمد، وعليه مشى المبرِّد في «المقتضب» (١: ٢٨٩).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (٢: ٥٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٠٣.

(٣) في (ط): «أَيًّا مِنْ أَيٍّ».

(٤) «المفردات» للراغب ص ١٠١-١٠٣ باختصار.

(٥) الإمام أبو العباس أحمد بن يوسف الكواشي (ت ٦٨٠هـ) كان بارعًا في القراءات والتفسير والعربية،

وصنَّف «التفسير الكبير» المسمَّى بالبصرة. له ترجمة في: «معرفة القراء الكبار» للذهبي (٢: ٦٨٥)،

و«طبقات المفسرين» للأدنه وي (١: ٢٥١-٢٥٢).

بفصولٍ وغايات، وما هي إلا صفاتٌ مُبتدأٌ مُبتدع، .....

يقال: مرّت بين الشئنين مُحَقَّقًا، وميّزتُ بين الأشياءِ مُشَدَّدًا.

قوله: (بفصولٍ وغايات)، قيل: الفصول: الوقوف، و«الغايات»: رؤوسُ الآي. وقد تجتمعُ الغايةُ<sup>(١)</sup> والوقوف، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَزَقْنَهُمْ يُفْقُونَ﴾ [البقرة: ٣] فالضميرُ في «يَبْنَهُنَّ» للآيات، والتحقيقُ أنّ الضميرَ يعودُ إلى المجموعِ من السُّورِ والآي، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَافْنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ١١١] والضميرُ لليهودِ والنصارىِ بدليلِ قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾، ويُرادُ بالفصولِ رؤوسُ الآي، وهي الفواصل، جُمعُ فاصلةٍ - كما قرّرناه - وهي بمنزلةِ السجعِ في غيرِ القرآن. قال الله تعالى: ﴿كَتَبْنَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣]. والغايات: أواخرُ السُّورِ، جُمعُ الغاية، وهي مدى الشيء. والمعنى: فَصَّلَ عَزَّ شَأْنَهُ الْقُرْآنَ بِالسُّورِ، وَفَصَّلَ السُّورَ بِالْآيَاتِ، وَمَيَّزَ بَيْنَ ذَيْنِكَ الْفُصِّلَيْنِ بِالْفُصُولِ وَالْغَايَاتِ. وفي هذا التقريرِ معنى الجمعِ والتقسيمِ، والجمعِ والتفريقِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وما هي إلا صفاتٌ)، هذا التركيبُ من قَصْرِ الصفةِ على الموصوفِ على القلب، أي: ليس التاليفُ والتنظيمُ، والافتتاحُ والاختتامُ، والتفصيلُ والتمييزُ إلا صفاتٌ شيءٍ حادث؛ لأنَّ حدوثَ الصفاتِ يوجبُ حدوثَ الموصوفِ.

قوله: (مُبتدأٌ)، الزجاج<sup>(٣)</sup>: «المُبتدئُ»<sup>(٤)</sup>: الذي ابتدأ كلَّ شيءٍ من غير شيء. والبديعُ: الذي ابتدع الخلقُ على غير مثال<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ط): «الغايات».

(٢) لتامِ الفائدةِ انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي ص ١٨.

(٣) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السريّ الزجاج (ت ٣١١هـ) صاحبُ «معاني القرآن»، من أئمة العربية.

لزم المُبرّدُ وتخرّج به، وأخذ عنه أبو علي الفارسي. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (١: ١٥٩)، و«سير النبلاء»

(١٤: ٣٦٠).

(٤) في (ط): «البديء».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ١٥٢).

وسمات مُنشأً مخترع، فسبحان.....

المُطَّلِع<sup>(١)</sup>: «البدیعُ الذي يُبدِعُ الأشياءَ، أي: يُحدِثُها ممَّا لم یکن، وكذلك المُبدِئُ<sup>(٢)</sup>، العینُ والهمزةُ تتبادلان».

قولُه: (فَسُبْحَانَ)، جوابُ شرطٍ محذوف، وفيه معنىُ التَعْجُبِ، قال المصنّفُ في «النور»<sup>(٣)</sup>: الأصلُ في ذلك أن یُسَبِّحَ اللهُ تعالیٰ في رُویةِ المُتَعَجِّبِ<sup>(٤)</sup> من صنائعه، ثم کَثُرَ حتّى استُعْمِلَ في کُلِّ مُتَعَجِّبٍ منه<sup>(٥)</sup>.

المعنى: إذ لزمَ من تلك الأوصافِ حدوثُ القرآن، على أَنَّهُ أَحَقُّ الأشياءِ بعدَ اللهُ سبحانه وتعالى بأن یوصَفَ بالقديمِ لكونِهِ قائمًا بذاته خارجًا منه؛ قال الرسولُ صلواتُ اللهُ علیه وسلامه: «وما تَقَرَّبَ العِبَادُ إلى اللهِ بِمِثْلِ ما خَرَجَ مِنْهُ» أخرجه الترمذیُّ<sup>(٦)</sup> عن أبي أمامة، فليَنزَهَ المنزَهَ مُتَعَجِّبًا قائلاً: سبحانَ من استأثرَ بالأولیَّةِ والقَدَمِ!

وفي (وَسَم) نُكْتَةٌ: وهي أَنه تعالیٰ وَحْدَهُ اختَصَّ بصفةِ الکمال، وأنَّ غیرَه موسومٌ بوسمِ النقصان.

الجوهريُّ: «يقال: وَسَمْتُهُ وَسَمًا: إذا أَثَرَتْ فِيهِ بِسْمَةِ وَكَيْ، والهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الواو». وفيه إبطالُ مذهبِ الفلاسفةِ في الماهیات، وإثباتُ مذهبهِ في الصفات».

(١) للإمام الأديب أبي الحسن علي بن محمد الخوارزمي (ت ٥٦٠هـ) واسمُه الكامل: «المُطَّلِعُ على غوامضِ كلامِ العرب». لُقِّبَ بـ«حجة الأفاضل» و«فخر المشايخ»، أخذ الأدب عن الزمخشري، وصار من كبار أصحابه. له ترجمة في: «معجم الأديباء» (٢: ١٥٥).

(٢) في (ط): «البديء».

(٣) أي: في سورة النور، تفسير الآية ١٦.

(٤) في (ط): «العجب».

(٥) انظر: (١١: ٤١).

(٦) «سنن الترمذی» (٢٩١١) وقال: هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُه إلا من هذا الوجه. ويكرُّ بنُ حُنييسٍ قد تكلمَ فيه ابنُ المبارك، وتركه في آخر أمره.

مَنْ اسْتَأْتَرَ بِالْأَوْلِيَّةِ وَالْقَدَمِ، وَوَسَمَ كُلَّ شَيْءٍ سِوَاهُ بِالْحَدُوثِ عَنِ الْعَدَمِ، أَنْشَأَهُ كِتَابًا ...

قوله: (استأثر)، الاستئثار: التفرد والاستبداذ والاستقلال.

قوله: (بالأولى والقدم)، الجوهرية: الأول: نقيض الآخر، والقدم خلاف الحدوث.

الأزهري<sup>(١)</sup> في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] الأول: هو السابق

للأشياء كلها، وكان الله موجودًا لا شيء معه، ثم أوجد ما أراد من خلقه، ثم يفني الخلق كلهم<sup>(٢)</sup>، فيبقى تعالى وحده كما كان أولًا<sup>(٣)</sup>.

وقلت: فالأولى التي تقتضي سبق الأشياء كلها مستدعية للقدم، والآخرية التي لم تقبل

الفناء بعد فناء المحدثات مشعرة بالقدم؛ لأن المحدث يحتاج في إحداثه إلى سابق؛ ومن ثم جاء

في الأدعية عن سيد المرسلين ﷺ: «أنت الأول ليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك

شيء»، أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>، فيكون عطف

القدم على الأولى من عطف البيان على المبين، وعطف: «ووسم كل شيء» على «استأثر» من

عطف أحد الضدين على الآخر؛ للجامع الوهمي.

قوله: (أنشأه)، أي: خلقه على اعتقاده، الجوهرية: «أنشأه الله: خلقه، يقال: أنشأ يفعل

كذا، أي: ابتداء، وفلان ينشئ الأحاديث، أي: يضعها».

قطع الجملة لتكون بدلًا من جملة: «أنزل» لكونها أوفى بتأدية المقصود منها، فإنه أجرى على

(١) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي الشافعي (ت ٣٧٠هـ) كان رأسًا في اللغة والفقه، وصنف

«تهذيب اللغة» وهو الكتاب المشهور. له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٣: ٦٣) و«سير النبلاء» (١٦: ٣١٥).

(٢) في (ح) و(ف): «ثم يفني الخلق».

(٣) «تهذيب اللغة» للأزهري (٧: ٢٢٧).

(٤) أخرجه مسلم (٢٧١٣)، وأبو داود (٣٠٥١)، والترمذي (٣٤٠٠)، وهو في «مسند أحمد» (٨٩٦٠)،

وفيه تمام تحريجه.



القرآنٍ أوصافاً تدلُّ على حدوثة ككونه مؤلفاً مُنظَّمًا، وغير ذلك، لكنَّ دَلالَتها على المقصودِ غيرُ صريحة، فصرَّح بقوله: «أنشأه»، وأدخل بين البدلِ والمبدلِ قوله: (وما هي إلا صفاتٌ مُبتدأ)، إلى آخره، مُعترِّضًا مؤكِّدًا لما انتصبَ له من بيانِ مذهبه.

واعلم أن في أمثال<sup>(١)</sup> هذا التبجح على نُصرةِ مذهبه جسارةٌ عظيمةٌ على الكلام، ثم على المتكلم؛ إذ عظمةُ الكلام على قَدْرِ عظمةِ المتكلم، فكلامُ الله عظيمٌ بعظمتِهِ، جليلٌ بجلالِهِ وكبريائه.

قال شيخنا شيخ الإسلام وسراجُ أهلِ الإيِّمان، أبو حفصِ الشَّهْرَوَرْدِي<sup>(٢)</sup> قَدَّسَ اللهُ سِرَّهُ: «كلامُ اللهِ بَعْدَ ونأى بكنهه وغايته، وعظُم شأنه، وقَهْرُ سلطانِه، وسطوعِ نورِه وضيائه.

مثاله من عالمِ الشهادة: الشَّمْسُ التي ينفعُ الخلقُ شعاعها وَوَهجها؛ إذ لا قُدرةَ للخَلْقِ أن تقربَ من جِرمِها. فمن قائلٍ بأن لا حَرْفَ ولا صَوْت؛ لِمَا عَظُمَ عليه أن يحضُرَ، ومن قائلٍ: إنه حَرْفٌ وَصَوْتٌ؛ لِمَا عَزَّ عليه أن يغيبَ، ولكلُّ وَجْهَةٌ هو موليها. فالسبيلُ الأمثلُ والطريقُ الأعدلُ - أيها الإخوانُ من الطائفتين - أن تتركا المنازعةَ والحوَضَّ فيما لم يشرعَ فيه أصحابُ النبي ﷺ. فاعملوا في تلاوةِ كتابِ الله وتدبُّره والعملِ بها فيه. والمنازعةُ في ذلك كمن يأتيهم كتابٌ من سلطانٍ يأمرهم فيه وينهاهم، وهم يتشاجرونَ في أن الكتابَ: كيف حَطَّه، وكيف عبارته، وأيُّ شيءٍ فيه من صنعةِ الفصاحةِ والبلاغةِ؟ ويذْهَبونَ عن صَرَفِ الهممِ إلى الانتدابِ لِمَا نُدبوا إليه».

(١) في (ط): «أن أمثال».

(٢) الإمام الزاهد أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله البكري (ت ٦٣٢هـ)، كان فقيهاً شافعي المذهب، وعلى قدمٍ راسخةٍ من الزهد والتأله وتربية المريدين، أخذ التصوف والوعظ عن عمِّه أبي النجيب السهروردي، والشيخ عبد القادر الجيلاني وغيرهما، ومن تصانيفه النفيسة: «عوارف المعارف». له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٣: ٤٤٦)، و«ذيل الروضتين» لأبي شامة المقدسي ص ١٦٣.

ساطعاً تبيانه، قاطعاً برهانه، وحيًا ناطقًا.....

قوله: (ساطعاً)، الجوهرِيُّ: «يُقَالُ: سَطَعَ الغَبَارُ والرَّائِحَةُ والصَّبْحُ يَسْطَعُ سَطْوَعًا إِذَا ارْتَفَعَ». وفي حاشية «الصحاح»<sup>(١)</sup>: «يُقَالُ لِلصَّبْحِ إِذَا طَلَعَ ضَوْؤُهُ فِي السَّمَاءِ مُسْتَطِيلًا: قَدْ سَطَعَ»، وهو مع ما يليه صفتان لـ «كتاباً».

قوله: (تبيانه)، الجوهرِيُّ: «التَّيَانُ: البَيَانُ، وهو مصدرٌ شاذٌّ؛ لأنَّ مثَالَ<sup>(٢)</sup> هذه المصادرِ يُبَيِّنُ عَلَى الفَتْحِ كالتَّذْكَارِ والتَّكْرَارِ، ولم يَجِئْ عَلَى الكَسْرِ إِلَّا هذه و«التَّلْقَاءُ».

قوله: (برهانه)، الأساس: «أَبْرَهُ فَلَانٌ إِذَا جَاءَ بالبُرْهَانِ، وَبَرَّهَنَ مُؤَكَّدًا، والبُرْهَانُ: بَيَانُ الحِجَّةِ وإيضاحها؛ من البَرَهْرَهَةِ، وهي البِيضَاءُ من الجَوَارِي، كما اشْتَقَّ السلْطَانُ من السَّلِيطِ لإِضَاءَتِهِ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وحيًا ناطقًا)، شبه الوحي في وضوح دلالته على إثبات المعجزة والحجج بالإنسان الذي يتكلم بالبراهين والدلائل، ثم خيل أنه إنسان، ثم نسب إليه على سبيل الاستعارة التخيلية ما كان منسوباً إلى المشبه به عند التكلم، وهو النطق.

فإن قلت: بين لي تأليف هذه المنصوبات.

قلت: في التركيب ترقق وتكميل وتتميم<sup>(٤)</sup>. أما الترقق فهو أن «كتاباً» بدل من الضمير الذي في «أنشأه» فيكون توضيحاً لما أبهمه.

(١) ينقل المؤلف الإمام الطيبي رحمه الله في كتابه هذا من حواشي عدة كتب، كالصحاح والكشاف، وهي حواشٍ على النسخة التي بين يدي المؤلف من هذه الكتب نفسها، وليست مؤلفاً مستقلاً باسم حاشية الصحاح أو حاشية الكشاف.

(٢) في (ط): «أمثال».

(٣) «أساس البلاغة» ص ٣٨. والسليط: الزيت الذي يُسْتَضَاءُ به ويُسْتَصْحَبُ.

(٤) سيأتي تعريف هذه المفاهيم البلاغية في مواطنها.

بَيِّنَاتٍ وَحُجَجٍ، قرأنا عربياً غيرَ ذي عَوَجٍ، .....

قال اليميني<sup>(١)</sup>: «الفرقُ بين ضميري المتكلمِ والمخاطبِ وضميرِ الغائبِ: أن ضميرَ الغائبِ يحتملُ أن يكونَ لكلِّ ظاهرٍ سابقٍ ذكره، فإذا أُبدِلَ أفادَ البدلَ بيانًا، ولذلك لا يُميزون: رَبُّكَ وَرُبِّي رجلاً، وأجازوا: رَبُّهُ رجلاً».

فإن قلت: ها هنا ليس له محملٌ سوى القرآن؟

قلت: بالنظرِ إلى نفسه الاحتمالُ قائم، وأن قوله: «وَحَيًّا» صفةٌ مُحْصَصَةٌ لـ «كِتَابًا»؛ لأنَّ الكتابَ أعمُّ من أن يكونَ وحياً أو غيرَ وَحْيٍ. وكذا «قرآناً»؛ لأنَّ الوَحْيَ يعمُّ الكُتُبَ السماويةَ جميعها.

وأما التتيمُّ والتكميلُ؛ فلأنَّ جميعَ الصفاتِ المتوالياتِ مُشعرةٌ بكونِ القرآنِ كاملاً في نفسه، فتَمَّ بِقَوْلِهِ: «مَفْتاحًا» وكَمَّلَ بِقَوْلِهِ: «مِصداقًا لما بين يديه من الكُتُبِ السماوية» ليكونَ مكتملاً لغيره<sup>(٢)</sup>.

قوله: (بَيِّنَاتٍ وَحُجَجٍ)، المُعْرَبُ: «البَيِّنَةُ: الحُجَّةُ، فَيَعْلَمُ من البَيِّنونةِ أو البَيانِ<sup>(٣)</sup>. والسَحْجُ: القَصْدُ، ومنه الحُجَّةُ؛ لأنها تُقَصَدُ وتُعْتَمَدُ، إذ بها يُقَصَدُ الحَقُّ المطلوبُ»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (غَيْرَ ذِي عَوَجٍ)، قال المصنِّفُ: «ما يوجدُ فيه اعوجاج، ما فيه إلا الاستقامة»<sup>(٥)</sup>.

(١) هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، أبو الخير، تقي الدين، المشهور بابن فلاح اليمني، له مؤلفات في علوم العربية منها «الكافي»، قال السيوطي: يدل على معرفته بأصول الفقه، و«المغني» في النحو. توفي سنة ٦٨٠هـ.

انظر: «بغية الوعاة» (٢: ٣٠٢)، و«كشف الظنون» (٢: ١٧٤٧).

(٢) لتيام الفائدة انظر: «تحرير التحبير» لابن أبي الأصبغ المصري ص ٣٥٧.

(٣) «المُعْرَبُ» للمطرزي (١: ٩٨).

(٤) المصدر نفسه (١: ١٨٠).

(٥) انظر: (٨: ٦١٤) في تفسير سورة إبراهيم عليه السلام.

مِفْتَاحًا لِلْمَنَافِعِ الدِّينِيَّةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ، مِصْدَاقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكُتُبِ.....

وقال في «الزمر»: «فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا قِيلَ: مُسْتَقِيمًا، أَوْ غَيْرَ مُعْوَجِّ؟ قُلْتَ: فِيهِ فَائِدَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: نَفْيُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عِوَجٌ، كَمَا قَالَ: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ<sup>(١)</sup> عِوَجًا﴾ [الكهف: ١].

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ لَفْظَ الْعِوَجِ مَخْتَصٌّ بِالْمَعَانِي دُونَ الْأَعْيَانِ<sup>(٢)</sup>.

وقال: «الْعِوَجُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي الْمَعَانِي، وَبِفَتْحِهَا فِي الْأَعْيَانِ، وَكَذَا عَنِ الزَّجَاجِ»<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (مِفْتَاحًا)، هُوَ إِمَّا اسْمُ آلَةٍ، أَيْ: يُفْتَحُ بِهِ الْعُلُومُ الدِّينِيَّةُ: فِقْهُهَا وَأَصُولُهَا، وَمَعَانِيهَا وَإِعْرَابُهَا، وَأَخْلَاقُهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. تَشْبِيهًا بِالْمِفْتَاحِ فِي كَوْنِهَا وَسِيلَةً إِلَى فَتْحِ الْمَخَازِنِ الْمُسْتَوْتِقِ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: فَعَلَى هَذَا الْقِرَاءَنُ كَالْمُقَدِّمَةِ لِلْعُلُومِ. وَالْوَاقِعُ بِخِلَافِهِ.

قُلْتَ: نَعَمْ، هِيَ ذَرِيعَةٌ إِلَى تَحْقِيقِ مَعَانِيهِ، لِكُونِهَا مُتَشَعِّبَةً مِنْهُ، يُتَوَصَّلُ بِاسْتِعَانَتِهِ إِلَى تَمْهِيدِ مَعَاقِدِهَا، وَتَقْرِيرِ<sup>(٤)</sup> أَصُولِهَا.

أَوْ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْفَتْحِ، كِمُضْرَابٍ مِنَ الضَّرْبِ لِلْمَبَالِغَةِ. وَكَذَا الْقَوْلُ فِي «مِصْدَاقًا».

قَوْلُهُ: (بَيْنَ يَدَيْهِ)، اسْتِعَارَةٌ تَمَثِيلِيَّةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١] وَالْأَصْلُ فِيهِ بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ الْمَسَامَتَيْنِ<sup>(٥)</sup>، لِلْيَمِينِ وَالشَّمَالِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي ظَرْفِ الْمَكَانِ بِمَعْنَى قَدَامٍ، ثُمَّ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ بِمَعْنَى قَبْلَ.

(١) فِي (ح) وَ(ف): «فِيهِ عِوَجٌ ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ﴾».

(٢) انظُر: (١٣: ٣٧٦).

(٣) انظُر: (١٠: ٢٤٣-٢٤٤).

(٤) فِي (ط): «وَتَقْرِيرٌ».

(٥) فِي (ح) وَ(ف): «الْمَسَامَتَيْنِ».

الساوية، مُعْجِزًا بَاقِيًا دُونَ كُلِّ مُعْجِزٍ.....

قوله: (مُعْجِزًا)، المُعْجِزُ: هو الأمرُ الخارقُ للعادةِ على سبيلِ التحديّ.

قوله: (دُونَ كُلِّ مُعْجِزٍ)، دُونَ بمعنى أَدْنَى، ثم اسْتُعِيرَ فِي الرَّتَبِ، يقال: هذا دُونَ ذلك في الشرف، ثم اتَّسَعَ فِي كُلِّ تَجَاوُزٍ حَدٌّ، وهو حَالٌ من ضمير «بَاقِيًا» أي: مُعْجِزًا بَاقِيًا متجاوزًا في بقاءه عن سائرِ المُعْجِزَات. وكذا قوله: «من بين سائرِ الكتب»<sup>(١)</sup> حَالٌ من ضمير «دَائِرًا» أي: دَائِرًا مُتَفَرِّدًا<sup>(٢)</sup> من بين سائرِ الكتب.

الجوهري: «سائرُ الناس: جميعهم». ذكره في (س ي ر).

النهاية<sup>(٣)</sup>: «السائرُ - مهموزٌ - الباقي، والناسُ يستعملونه في معنى الجميع، وليس بصحيح. وقد تَكَرَّرَتْ هذه اللفظةُ في الحديثِ وكلُّها بمعنى الباقي، ومنه قوله ﷺ: «فَضَّلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضَلَ الشَّرِيدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»<sup>(٤)</sup>، أي: باقيه».

قيل: «دُونَ» يجوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى بَعْدَ، فيكونُ منصوبًا على الظرفيةِ المعنى: مُعْجِزًا بَاقِيًا بَعْدَ كُلِّ المُعْجِزَات.

واعلم أَنَّ قوله: «سَاطِعًا تَبْيَانُهُ» كِنَايَةٌ سَازِجَةٌ لِمَا يَلْزَمُ من سطوعِ تَبْيَانِهِ سطوعُهُ، ولو قيل: سَاطِعُ التَّبْيَانِ لَكَانَ كِنَايَةً مُشْتَمَلَةً عَلَى التَّصْرِيحِ؛ لِانْتِقَالِ الضَّمِيرِ من «تَبْيَانِهِ» إِلَى «سَاطِعِ»، ولو اِكْتَفَى بِقوله: «سَاطِعًا» لَكَانَ تَصْرِيحًا مُخَصَّصًا. مثاله قولك: فلانٌ مَنِيْعٌ جَارُهُ ثم مَنِيْعٌ الجَارِ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ استعارةً تَبْعِيَّةً: استعارَ لوضوحِ بَيَانَاتِ القرآنِ ارتفاعَ تَبَاشِيرِ الصُّبْحِ، والجَامِعُ:

(١) في (ح) و(ف): «من سائر الكتب».

(٢) في (ط) و(ف): «منفردًا».

(٣) يعني: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير الجزري. وقد شحَنَ الإمام الطيبي كتابه هذا بالنقل

عن بعض الكتب، منها كتاب «النهاية» هذا، وهو مما يسهل الوقوف على موضع النقل منه، لترتيبه على

المواد اللغوية، فلهذا أَصْرَبْنَا عن الدلالة على مواطنِ نَقْلِهِ، كما سبق بيانه في المقدمة.

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٧٠) ومسلم (٢٤٤٦) وغيرهما من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

على وجه كلِّ زمان، دائراً من بين سائرِ الكتبِ على كلِّ لسانٍ في كلِّ مكان، أفحَمَ به مَنْ طُولِبَ بمعارضتهِ مِنَ العربِ العَرَبَاءِ، .....

الكشفُ والجلَاء. وأن تكون مَكْنِيَّةً بأن شَبَّهَ التَّبْيَانَ بالصُّبْحِ، ثم أُدْخِلَ في جِنْسِهِ، ثم خُيِّلَ أَنَّهُ الصُّبْحُ بَعِيْنِهِ، ثُمَّ أُطْلِقَ اسْمُ المَشْبِيهِ وهو «التَّبْيَان» على اسمِ ذلكِ المُتَخَيَّلِ وهو الصُّبْحُ المُشْبِيَّ بِهِ، وَنُسِبَ إِلَيْهِ السَطْوُوعُ على طَرِيقِ التَّخْيِيلِيَّةِ؛ لِتَكُونَ قَرِيْنَةً مَانِعَةً عَنِ إِرَادَةِ الحَقِيقَةِ.

قوله: (على وجه كلِّ زمان)، الوجهُ مستعارٌ لِلظُّهُورِ؛ لِأَنَّ الوَجْهَ فِي الإِنْسَانِ أَظْهَرُ شَيْءٍ، وَفِي «عَلَى» مَعْنَى الإِسْتِعْلَاءِ وَالعَلْبَةِ، وَفِي تَخْصِيصِ الوَجْهِ مَعْنَى الإِشْتِهَارِ أَيْضًا. وَكَمَا اسْتَوْعَبَ «الزَّمَان» كَمَلَّهُ بِاسْتِعْبَابِ الأَشْخَاصِ بِقَوْلِهِ: «عَلَى كُلِّ لِسَانٍ»، وَتَمَمَّهُ بِاسْتِعْبَابِ المَكَانِ بِقَوْلِهِ: «فِي كُلِّ مَكَانٍ»، فَبَلَغَ الغَايَةَ فِي تَوْخِيهِ المَطْلُوبِ.

قوله: (أفحَمَ)، أَي: أَسَكَّتَ، الجَوْهَرِيُّ: «كَلَّمْتُهُ حَتَّى أَفْحَمْتُهُ: إِذَا أَسَكَّتَهُ فِي خُصُومَةٍ». أَي: أَفْحَمَهُمْ<sup>(١)</sup> اللهُ بِبِلاغَةِ القُرْآنِ وَفِصَاحَتِهِ، فَمَا أَحَارُوا بِبِنْتِ شَفَقَةٍ. وَتَحْتَمِلُ الهَمْزَةُ أَنْ تَكُونَ لِلوِجْدَانِ نَحْو: أَحَمَدْتُهُ، وَأَنْحَلْتُهُ، أَي: وُجِدُوا مُفْحَمِينَ بِسَبَبِهِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَصَدَّوْا، كَمَا يُقَالُ: هَاجِنَاكُمْ فَمَا أَفْحَمْنَاكُمْ. فَصَلَّ هَذِهِ الجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءً؛ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: بَيِّنْ لِي كَيْفِيَّةَ إِعْجَازِهِ؟ قِيلَ: أَفْحَمَ بِهِ مِنْ طَوْلِبِ، وَأَنْ تَكُونَ بَيِّنًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَوْنُ القُرْآنِ مُعْجَزًا إِلَّا هَذَا. وَتَحْتَمِلُ التَّأَكِيدَ أَيْضًا.

قوله: (العَرَبِ)، النِّهَايَةُ: «الأَعْرَابُ سَاكِنُو البَادِيَةِ الذِّينَ لَا يُقِيمُونَ فِي الأَمْصَارِ وَلَا يَدْخُلُونَهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ. وَالعَرَبُ اسْمٌ لِهَذَا الجَيْلِ المَعْرُوفِ مِنَ النَّاسِ - وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ - سِوَاءِ أَقَامَ بِالبَادِيَةِ أَوْ المَدِينِ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ أَعْرَابِيٌّ وَعَرَبِيٌّ».

الجَوْهَرِيُّ: «العَرَبُ العَارِبَةُ: الخَلْصُ مِنْهُمْ، أُخِذَ مِنْ لَفْظِهِ وَأُكِّدَ بِهِ، كَمَا يُقَالُ: لَيْلٌ لائِلٌ، وَرَبْمَا قِيلَ: العَرَبُ العَرَبَاءُ».

(١) فِي (ح) وَ(ف): «أفحَمَ». وَهُوَ جَيِّدٌ مُتَّبَعٌ.

وَأَبْكُمْ بِهِ مَنْ تَحَدَّى بِهِ مِنْ مَصَاقِعِ الْخُطْبَاءِ، فَلَمْ يَتَّصِدْ لِلإِتْيَانِ بِمَا يُوَازِيهِ أَوْ يُدَانِيهِ وَاحِدٌ مِنْ فَصَحَائِهِمْ، وَلَمْ يَنْهَضْ لِمَقْدَارٍ أَقْصَرَ مِنْ سُورَةٍ مِنْهُ نَاهِضٌ مِنْ بُلْغَائِهِمْ، عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ حَصَى الْبَطْحَاءِ، .....

قوله: (أَبْكُمْ)، الأساس: «تَكَلَّمَ فَلَان فَتَبَّكَّم عَلَيْهِ إِذَا: أُزْتِجَ عَلَيْهِ». ولم أجد في موضع آخر بنى من «بَكَّم» فِعْلًا<sup>(١)</sup> سِوَاهُ.

قوله: (تَحَدَّى بِهِ)، التَّحَدَّى: طَلَبُ الْمَعَارِضَةِ وَالْمُقَابَلَةِ.

الجوهري: «تَحَدَّيْتُ فَلَانًا: إِذَا بَارَيْتَهُ فِي فِعْلٍ وَنَارَعْتَهُ الْغَلْبَةَ».

الأساس: «حَدَا حَدَوًا، وَهُوَ حَادِي الإِبْلِ، وَحَدَا بِهَا حُدَاءً: إِذَا غَنَى لَهَا. وَمِنْ الْمَجَازِ: تَحَدَّى أَقْرَانَهُ: إِذَا بَارَاهُمْ وَنَارَعَهُم الْغَلْبَةَ، وَأَصْلُهُ فِي الْحَدَاءِ يَتْبَارَى فِيهِ الْحَادِيَانِ وَيَتَعَارِضَانِ، فَيَتَحَدَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، أَي: يَطْلُبُ حُدَاءَهُ، كَمَا تَقُولُ: تَوْفَاهُ بِمَعْنَى اسْتَوْفَاهُ».

وفي بعض الحواشي الموثوق به: «كَانُوا عِنْدَ الْحَدْوِ يَقُومُ حَادٍ عَنِ يَمِينِ الْقَطَارِ، وَحَادٍ عَنِ يَسَارِهِ، يَتَحَدَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، بِمَعْنَى يَسْتَحْدِيهِ، أَي: يَطْلُبُ مِنْهُ حُدَاءَهُ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ حَتَّى اسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ مَبَارَاةٍ».

قوله: (المصاقع)<sup>(٢)</sup>، المصاقعُ: هُوَ جَمْعُ مِصْقَعٍ، وَهُوَ الْفَصِيحُ. الجوهري: «خَطِيبٌ مِصْقَعٌ، أَي: بَلِيغٌ».

قوله: (فلم يتصد)، أَي: لم يتعرَّض. الجوهري: «تَصَدَّى لَهُ، أَي: تَعَرَّضَ، وَالْمِصَادَاةُ: الْمَعَارِضَةُ».

قوله: (ولم ينهض)، الأساس: «نَهَضَ إِلَيْهِ وَلَهُ نَهْضًا، وَاسْتَنْهَضَهُ لِلْأَمْرِ الْمَعْنَى: لَمْ يَقُمْ لِمَعَارِضَةِ أَقْصَرَ سُورَةٍ مِنْهُ قَائِمٌ».

(١) في (ط) و(ح): «بُنِيَ مِنْ بَكَم فِعْلٌ».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مصاقع».

وأوفر عددًا من رمال الدهناء، ولم يَبْضُ منهم عِرْقُ العَصْبِيَّةِ مَعَ اشتهارهم بالإفراطِ في المُضادَّةِ والمُضارَّةِ، وإلْقائهم الشرائرَ على المُعازَّةِ والمُعازَّةِ، .....

قوله: (الدَّهْنَاءُ)، الجوهرِيُّ: «الدَّهْنَاءُ موضعُ بِلادِ تَمِيمِ، يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ، وَيُنَسَّبُ إِلَيْهِ دَهْنَاوِيٌّ»، الأساس: «الدَّهْنَاءُ: أَرْضُ ذَاتِ رِمَالٍ».

قوله: (عِرْقُ العَصْبِيَّةِ)، النهاية: «العَصْبِيَّةُ: الذي يُعِينُ قَوْمَهُ عَلَى الظلمِ، والتعصُّبُ: المحاماةُ والمدافعةُ».

وفي قوله: «عِرْقُ العَصْبِيَّةِ» استعارةٌ تَخْييليةٌ، وقوله: «لم يَبْضُ» ترشيحٌ لها؛ لأنَّ النَبْضَ - هو الحركةُ التي تنبعثُ من أوعية الروح، المؤلَّفةُ من انقباضٍ وانبساطٍ - صفةٌ ملائمةٌ للمُستعارِ منه.

قوله: (المُضارَّةُ)، هي الضَّرارُ.

قوله<sup>(١)</sup>: (المُعازَّةُ)، وهي المُغالبةُ، و«المُعازَّةُ» بالراءِ المهملةِ: المُعَايَبةُ، من المُعَرَّةِ وهي الإثمُ، وهو يَعِرُّ قَوْمَهُ، أي: يُدْخِلُ عليهم مَكْرُوهًا، جَانَسَ بَيْنَ «المُعازَّةِ» و«المُعازَّةِ» وبين «المُضادَّةِ» و«المُضارَّةِ».

قوله: (الشرائرُ)، وهي<sup>(٢)</sup> الأثقالُ. قال المصنِّفُ: ألقى عليه شرائره، أي: جُمَلَتَه<sup>(٣)</sup>، وصرفَ إليه هَمَّهُ، وهو من الشَّرْشرةِ<sup>(٤)</sup>، وهي التحريكُ، قال الكُمَيْتُ<sup>(٥)</sup>:

(١) هكذا وردت هذه الفقرة هنا في الأصول الخطية، وهي في «الكشاف» متأخرة عن التي تليها.

(٢) قوله: «وهي» ساقط من (ط).

(٣) ورد في «تاج العروس» (شرر) ما يلي: ونقل شيخنا عن «كشف الكشاف»: يقال: ألقى عليه شرائره، أي: ثقله وجُمَلَتَه. وفي «القاموس المحيط»: الشرائر: جميع الجسد. أي: جملته.

(٤) في (ط): «الشرائرة».

(٥) هو الكُمَيْتُ بن زيد الأسديُّ (ت ١٢٦ هـ)، شاعرٌ مُقَدِّمٌ فصيحٌ، كان مُتَشَبِّهًا لآلِ البيت، له ترجمة في: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٥٨١)، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني (١٧: ٤٠).



## ولقائهم

وَتَلْقَى<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ عِنْدَ كُلِّ عَظِيمَةٍ شَرَّاشِرٌ مِّنْ حَيِّ نِزَارٍ وَأَلْبُبٌ<sup>(٢)</sup>

وفي «المجمل»<sup>(٣)</sup>: الشراشر: النَّفس، يُقال: ألقى عليه شراشره<sup>(٤)</sup>، إذا ألقى عليه نفسه حرصًا ومحبةً.

والمعنى: أنهم إذا دهمهم أمرٌ من المَعَرَّة دخلوا فيه بُجملتهم تهاكًا وحرصًا ليغلبوا ولا يغلبوا<sup>(٦)</sup>.

قوله: (لقائهم)، الأساس: «لقيته لقاءً ولقيانًا ولقي - بوزن هدى - ولاقيته والتقيته ولقي فلان ألقى<sup>(٧)</sup> من شرٍّ، ويقال: فلان ملقى: مُتَحَن».

المُغْرِب<sup>(٨)</sup>: وقد غلب اللقاء على الحرب. وقال أبو العلاء<sup>(٩)</sup>:

وَمُتَحَنٌ لِقَاؤُكَ وَهُوَ مَوْتُ  
وَهَلْ يُنْبِي عَنِ الْمَوْتِ امْتِحَانُ؟

(١) في (ط): «ويلقى».

(٢) البيت في «الصحاح» (٢: ٦٩٦) منسوبا للكُميت. وهو في «لسان العرب» (شرر) من دون نسبة، وروايته ثَمَّة:

وَتَلْقَى عَلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ كَرِيمَةٍ

(٣) يعني: «المجمل في اللغة» لابن فارس. وانظر كلامه ثَمَّة ص ٥٠١.

(٤) قوله: «يقال: ألقى عليه شراشره» ساقط من (ط) و(ح).

(٥) في (ط) و(ح): «أي» بدل «إذا».

(٦) في (ط): «ليغلبوا ويغلبوا».

(٧) في (ط) و(ح): «لقي».

(٨) «المُغْرِب» للمُطَرِّزي (٢: ٢٤٨).

(٩) الشاعر المشهور، أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (توفي ٤٤٩هـ). وانظر البيت في ديوانه

دُونَ الْمُنَاضِلَةِ عَنْ أَحْسَابِهِمُ الْخَطَطُ، وَرُكُوبِهِمْ فِي كُلِّ مَا يَرَوُّهُ الشَّطَطُ، إِنَّ أَتَاهُمْ أَحَدٌ  
بِمَفْخَرَةٍ أَتَوْهُ بِمَفَاخِرٍ، .....

وقوله: (المناضلة) وهي المراماة. يقال: ناضلت فلاناً فنضلته إذا غلبته.

قوله: (الخطط) وهي جمع خطّة، وهي الأمر العظيم أو الشدة، وهو مفعول: «لقاتهم». المعنى: لم يتحرك عرق عصبيتهم مع لقاتهم الشر والشدائد عند المدافعة عن أحسابهم، ومنه حديث وفد هوازن، قال لهم رسول الله ﷺ: «اختاروا إحدى الطائفتين: إما المال وإما السبي». فقالوا: أمّا إذا خيّرنا بين المال والحسب فإننا نختار الحسب<sup>(١)</sup>.

أرادوا أنّ فكاك الأسرى وإيثاره على استرجاع المال حسبٌ وفعلٌ حسنٌ؛ فهو بالاختيار أجدر. وفي «النهاية»: «الحسب: بمعنى المحسوب؛ لأنه مما يعدّه الإنسان من مفاخر نفسه وآبائه».

ابن السكيت<sup>(٢)</sup>: «الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف<sup>(٣)</sup>. والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (يرومونه)، أي: يطلبونه، «والشطط»: مجاوزة الحد والقدر.

قوله: (إن أتاهم)، بيان وإيضاح لما تقدّم من «لقاتهم» و«اشتهارهم» و«ركوبهم»، ويحتمل الاستئناف.

(١) أخرجه البخاري (٢٥٣٩)، (٢٥٤٠)، من حديث الموسور بن مخرمة.

(٢) هو العلامة أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي النحوي (ت ٢٤٤هـ) صاحب كتاب «إصلاح المنطق»، كان إماماً في العربية وإليه المنتهى فيها. أخذ عن أبي عمرو الشيباني وغيره. له ترجمة في: «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي ص ٢٠٢، و«وفيات الأعيان» (٦: ٣٩٥)، و«سير النبلاء» (١٢: ١٦).

(٣) في (ط): «وإن لم يكن أب له شرف».

(٤) «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص ٣٢١-٣٢٢).

وإن رماهم بمأثرة رموه بمأثر، وقد جرّد لهم الحجّة أولاً والسيف آخرًا، فلم يُعارضوا إلا السيف وحده، على أنّ السيف القاضب مخراق لاعبٍ إن لم تُضصِ الحجّة حده، فما أعرَضوا عن معارضة الحجّة إلا لعلمهم أنّ البحر قد زخر .....

قوله: (بمأثرة)، المأثرة: كُلُّ خَصْلَةٍ تُؤَثِّرُ. و«المفخرة» بفتح الحاء وضمها: المأثرة. جميع ذلك مبالغة في عَصِيَّتِهِمْ وَحَمِيَّتِهِمْ، وأنهم كانوا في عدادٍ مَنْ يَعْلِبُونَ وَلَا يُعْلَبُونَ، ومع ذلك عَجَزُوا عن التحدّي والمعارضة.

قوله: (وقد جرّد لهم الحجّة أولاً)، حالٌ من ضمير «أفحَمَ» جيء بها على سبيل الترقّي والتدرُّج لإرادة المبالغة في إعجاز القرآن. قال أولاً: «لمقدارٍ أقصر سورة»، وثانياً: «أنهم كانوا أكثر من حصي البطحاء»، ثم ثالثاً: مع تهالكهم وجرصهم على العصية، ثم رابعاً: أنه «جرّد لهم الحجّة أولاً والسيف آخرًا»، وتجريد الحجّة أولاً والسيف آخرًا<sup>(١)</sup> بمنزلة تخيير المتحدّي به بين الإتيان بما يُتحدّى به، وبين الإقرار بالعجز، كما تقول لمن تُباريه: إمّا أن تأتي بمثله أو تُقرّ بالعجز.

قوله: (مخراق لاعبٍ)، الجوهرية: المخراق: المنديل يُلفُّ ليضرب به. عربيٌ صحيح. قال عمرو بن كلثوم:

كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ      مَخَارِقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا<sup>(٢)</sup>

قوله: (على أنّ السيف)، هو حالٌ من فاعل: «فلم يُعارضوا». قال الحماسي<sup>(٣)</sup>:

(١) قوله: «وتجريد الحجّة أولاً والسيف آخرًا» سقط من (ط).

(٢) «الصحاح» (٤: ١٤٦٧). وانظر بيت عمرو بن كلثوم في «شرح القصائد العشر» للخطيب التبريزي ص ٣٤٠. وانظر: ديوان قيس بن الخطيم ص ٨٨ حيث يقول:

أَجَالِدُهُمْ يَوْمَ الْحَدِيقَةِ حَاسِرًا      كَأَنَّ يَدِي بِالسِّيفِ مَخْرَاقٌ لَاعِبٍ

(٣) هو أبو خراش الهذلي، وانظر خبر البيتين في: «الحماسة بشرح المرزوقي» (٢: ٧٨٣).

فَطَمَّ عَلَى الْكَوَاكِبِ، وَأَنَّ الشَّمْسَ قَدْ أَشْرَقَتْ فَطَمَسَتْ نُورَ الْكَوَاكِبِ.

فوالله لا أنسى قتيلاً رزيتَه بجانب قوسى ما مشيت على الأرض  
على أنها تغفو الكلوم وإنما تُوكَل بالأذنى وإن جَلَّ ما يَمْضِي  
قال أبو البقاء<sup>(١)</sup>: «موضع «على» وما يتصل به حال، والعامل فيه «لا أنسى» أي: ما أنسى  
هذا الرُزءَ في حالِ الكلوم. أي: حالي مخالفةً لحالِ غيري في استدامةِ الحزن».

وكذا ما نحنُ بصددهِ يقدَّرُ أنهم اختاروا معارضةَ السيفِ وحدهِ؛ حالَ علمهم أن  
السيفَ وحدهِ مخراقٍ لاعبٍ، فحالمهم مخالِفٌ لحالِ غيرهم في اختيارِهم السيفَ العاطلِ. ويجوزُ  
أن يكونَ حالاً من المفعولِ وهو السيف. وقد وضعَ المُظَهَّرَ وهو السيفَ موضعَ المُضْمَرِ  
لزيادةِ التقريرِ وإجرائه مُجرى المثل.

والفاءُ في قوله: «فما أعرضوا» نتيجة؛ لأنَّ قوله: «فلم يعارضوا إلا السيفَ وحده» في قوَّةِ  
أنهم اختاروا معارضةَ السيفِ وأعرضوا عن معارضةِ الحجَّةِ، فرتبَ عليه «فما أعرضوا عن  
معارضةِ الحجَّةِ إلا لعلمهم». وفي قوله: «جرَّد لهم الحجَّةَ أولاً والسيفَ آخرًا»، لطيفة: وهي  
أن التجريدَ يُستعملُ في السيوفِ أصالةً، يقال: جرَّدتُ السيفَ عن الغمِّدِ، ثم يُستعملُ في غيره  
مجازاً. وهو قد جعلَ الحجَّةَ في مضائِها أصلاً في التجريدِ، وجعلَ السيفَ تابِعاً لها.

قوله: (طَمَّ)، أي: غَلَبَ، الجوهريُّ: «جاء السيلُ فطَمَّ الرِّكِيَّةَ، أي: دفنَها وسواها. وكلُّ  
شيءٍ كثرَ حتى علا وغلبَ فقد طَمَّ».

قوله: (الكواكب)، وهو جَمْعُ كوكبٍ، الجوهريُّ: كَوَكَبُ الشَّيْءِ: مُعْظَمُهُ. استعارَ البَحْرَ  
للقرآنِ لغزارةِ فوائدهِ وكثرةِ فرائدهِ، والشمسَ لظهورِ دلائلهِ وسطوعِ براهينه، وللبلاغتهِ  
الأنهارَ والنجومَ.

(١) العُكْبَرِيُّ، عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء البغدادي الحنبلي (ت ٦١٦هـ) صاحبُ المصنَّفات، وأشهرُها  
«التيبان في إعرابِ القرآن»، و«شرح الحامسة» وغيرهما. له ترجمة في «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن  
رجب (٢: ١٠٩)، و«سير النبلاء» (٢٢: ٩١).

والصلاة على خير من أوحى إليه، حبيب الله أبي القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، ذي اللواء المرفوع.....

ثم رَشَحَ<sup>(١)</sup> الاستعارات الأربعة بالزَّخْرِ، والطَّمِّ، والإشراقِ، والطمسِ. ثم راعى بين الكوكبيّن صنعة الجناسِ التام، وبين الطَّمِّ والطمسِ الجناسَ المُدَّيَلِ<sup>(٢)</sup>، وبين القريبتين الموافقة في الترصيع<sup>(٣)</sup>.

ويجوزُ أن يكونَ المستعارُ له البحرُ والشمسُ رسولَ الله ﷺ، والكواكبُ الكفارَ أنفسهم على طريقِ المشاكلة، وإلا فَمِنَ أينَ لهم نورٌ وبهاءٌ، ورَوْنَقٌ وصفاءٌ!<sup>(٤)</sup>، وأن تكونَ الاستعارةُ تمثيليةً بأن شُبِّهَتْ حالةُ سطوعِ الآياتِ القرآنيةِ، وظهورِ المعجزاتِ النبويةِ، واضمحلالِ تلقّفاتِهِم وانطِماسِ مَزَخرفَاتِهِم بِزُخُورِ البحرِ وطَمِّهِ على الأنهارِ، وإشراقِ الشمسِ وطَمْسِهَا الأنوارِ.

قوله: (والصلاة على خير من أوحى إليه: حبيب الله أبي القاسم)، هو رسول الله خاتم الأنبياء محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ابن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

(١) والترشيح: هو أن يريد المتكلم ضرباً من ضروب البديع، فلا يتأتى له الإتيان به مجرداً، حتى يأتي بشيء في الكلام ليرشحه لمجيء ذلك الضرب. انظر: «بديع القرآن» لابن أبي الأصبغ ص ١٠٣.

(٢) وهو الذي يُوجَدُ في إحدى كلمتيه حرفٌ لا يُوجَدُ في الأخرى، وجميع حروف الأخرى موجودة في الأولى ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّغَبُ السَّاقِي بِالسَّاقِي \* إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقِي﴾ [القيامة: ٢٩-٣٠]. انظر: «تحرير التحبير» ص ١٠٧.

(٣) وهو أن تكون الألفاظُ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز، ومنه قول مسلم بن الوليد:

كَانَهُ قَمَرٌ، أَوْ صَيَغَمَ هَصِرٌ  
أَوْ حَيَّةٌ ذَكَرٌ، أَوْ عَارِضٌ هَطِيلٌ

انظر: «تحرير التحبير» (ص ٣٠٢-٣٠٣).

(٤) قوله: «وصفاء» أثبتناه من (ط).

في بني لؤي، وذي الفرع المنيّف في عبد مناف بن قصي، .....

قال صاحب «جامع الأصول»<sup>(١)</sup>: «إنما اقتصرنا على ذكر نسبه إلى عدنان؛ لأنه لا يكاد يصح لأحد الرواة رواية ولا ضبط الأسماء بعد عدنان»<sup>(٢)</sup>. وصفه ثم كناه ثم سماه ثم نسبه، استلذاذاً وتيمناً وافتخاراً. قال:

أسماءاً لم تزدُه معرفةً وإنسا لذةً ذكرناها<sup>(٣)</sup>

قوله: (لؤي)، تصغير لؤي على وزن لعا: بقر الوحشي<sup>(٤)</sup>، ولؤي أيضاً: رجل، وتصغيره: لؤي، ومنه لؤي بن غالب، قاله الجوهري.

جانس بين اللواء ولؤي، وبين مناف ومنيف، ومرفوع وفرع، وعبر بجملة قوله: «ذي اللواء المرفوع في بني لؤي» عن ارتفاع مكانته، وعلو شأنه، وباهة منزلته، تنبيهاً به على أنه العلم المشار إليه.

قوله: (ذي الفرع)، فرع كل شيء: أعلاه، يقال: هو فرع قومه للشريف منهم، و«المنيّف»: العالي، يقال: أناف على كذا: أشرف عليه، و«قصي» تصغير القضا وهو البعد.

فإن قلت: هلا أحر «لؤي» عن «قصي» وهو جدُّ الأعلى؟

قلت: قدمه لينبه على مكان نكتة وهي إرادة التكميل؛ فإنه لما ذكر أنه صاحب اللواء

(١) هو الإمام الحافظ أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري الموصلّي (ت ٦٠٦هـ) صاحب «النهاية في غريب الحديث»، و«جامع الأصول»، وكلاهما نافع محرر. وله «الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف» تفسيري الثعلبي والزنجشيري. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٣٦٦)، و«سير النبلاء» (٢١: ٤٨٨).

(٢) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٨٧).

(٣) للمتنبّي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣٧٩) من قصيدة يمدح بها عضد الدولة البويهي.

(٤) في (ط): «الوحش».

## المُثَبِّتِ بِالْعِصْمَةِ، .....

المرفوعِ عُلِمَ أَنَّهُ ذُو سُلْطَانٍ مَطَاعٍ، مُشْتَهَرٌ فِي سِيَادَتِهِ فَرَأَى أَنَّ الْوَصْفَ بِمُجَرَّدِ أَنَّهُ كَذَلِكَ غَيْرُ وَافٍ، إِذْ مِنْ الْجَائِزِ أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ عَرِيقٍ فِي أُرُومَتِهِ<sup>(١)</sup>، فَكَمَّلَ بِقَوْلِهِ: «ذِي الْفَرْعِ الْمُنِيفِ». تَلْخِيصُهُ: أَنَّهُ ذُو حَسَبٍ ظَاهِرٍ وَنَسَبٍ طَاهِرٍ<sup>(٢)</sup>، فَلَوْ أَخْرَفَاتَ ذَلِكَ، إِذْ فِي تَأْخِيرِ كُلِّ مَا حَقُّهُ التَّقْدِيمُ إِذَا كَانَ بِمَكَانٍ لَطِيفَةٍ.

قَوْلُهُ: (المُثَبِّتِ بِالْعِصْمَةِ)، يُقَالُ: ثَبَّتَ الشَّيْءُ ثَبَاتًا<sup>(٣)</sup>، وَاثْبَتَهُ غَيْرُهُ وَثَبَّتَهُ بِمَعْنَى.

وَالْعِصْمَةُ: الْحِفْظُ. أَيْ: ثَبَّتَهُ اللَّهُ بِمَا أَوْحَى إِلَيْهِ عَلَى الصِّرَاطِ؛ لِثَلَاثِ تَرْكَانِ إِلَى ثَقِيفٍ حِينَ اقْتَرَحُوا عَلَيْهِ مَا اقْتَرَحُوهُ فَسَكَتَ، فَتَزَلَّتْ: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّنَّاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنَ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾<sup>(٤)</sup> [الإسراء: ٧٤] وَيُسَمَّى هَذَا الْأَسْلُوبُ بِالتَّمْلِيحِ<sup>(٥)</sup>.

(١) يَعْنِي أَصْلَهُ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: نَفْسٌ ذَاتُ أُكْرُومَةٍ، مِنْ أَطِيبِ أُرُومَةٍ. أَفَادَهُ الزُّخْمَرِيُّ فِي «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ» (أ.م.).

(٢) فِي (ط): «بَاهِرٌ».

(٣) وَثُبُوتًا. انظُرِ «الصَّحَاحُ» (١: ٢٤٥).

(٤) يَعْنِي مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: قَدِمَ وَفَدْتُ ثَقِيفَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: بُيَاعُكَ عَلَيْنَا أَنْ تُعْطَيْنَا ثَلَاثَ خِصَالٍ، قَالَ: «وَمَا هُنَّ؟» قَالُوا: أَنْ لَا نُنْحَنِيَ - أَيْ: فِي الصَّلَاةِ - وَلَا نَكْسِرَ أَصْنَامَنَا بِأَيْدِينَا، وَأَنْ تُمْتَعْنَا بِاللَّاتِ سَنَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ نَعْبُدَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا خَيْرَ فِي دِينٍ لَا رُكُوعَ فِيهِ وَلَا سُجُودَ، وَأَمَّا أَنْ لَا تَكْسِرُوا أَصْنَامَكُمْ بِأَيْدِيكُمْ فَذَلِكَ لَكُمْ، وَأَمَّا الطَّاعِيَةُ - يَعْنِي اللَّاتَ وَالْعُزَّى - فَإِنِّي غَيْرُ مُتَمِّعِكُمْ بِهَا» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَحْبُ أَنْ تَسْمَعَ الْعَرَبُ أَنَّكَ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ غَيْرَنَا، فَإِنْ حَشِيتَ أَنْ تَقُولَ الْعَرَبُ: أَعْطَيْتَهُمْ مَا لَمْ تُعْطِنَا، فَقُلْ: اللَّهُ أَمَرَنِي بِذَلِكَ، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَطَمَعَ الْقَوْمُ فِي سَكَوتِهِ أَنْ يُعْطِيَهُمْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَةَ.

ذَكَرَهُ الْبَغُويُّ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (٥: ١١١). وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «تَجْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكُشَّافِ» (٢):

(٦٨٤): لَمْ أُجِدْهُ، وَذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ غَيْرِ سَنَدٍ. انْتَهَى.

(٥) عَرَّفَهُ الْخَطِيبُ الْقَزويني بِقَوْلِهِ: هُوَ أَنْ يُشَارَ إِلَى قِصَّةٍ أَوْ شِعْرٍ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ الْمُعْتَزِّ:

=

المؤيّد بالحكمة، الشادخِ الغرّة الواضح التحجيل، النبيّ الأُمّي المكتوبِ في التوراة والإنجيل، .....

قوله: (المؤيّد بالحكمة)، أي: بالقرآن حين طولب بالمعجزة أو بالعلم الوافي والعمل الكافي.  
 قوله: (الغرّة) الغرّة: بياض في جبهة الفرس. والشادخه: هي الغرّة إذا فشت في الوجه من الناصية إلى الأنف، والتحجيل: البياض في قوائم الفرس مأخوذ من الحجل وهو الخلخال. هذه الألفاظ واردة على التلميح<sup>(١)</sup> أو الاقتباس من قوله ﷺ: «إن أمتي يأتون يوم القيامة غرّاً محجلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل»، أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup>. يعني أن هذه العلامة هي الفارقة بين هذه الأمة وبين سائر الأمم. ويّن هذا المعنى قوله صلوات الله عليه «لكم سيماء ليست لغيركم»<sup>(٣)</sup>. استعار لتنويه شأنه وأنه ممتاز عن سائر الأنبياء، كما أن أمته ممتازة عن سائر الأمم بما ذكرنا.  
 قوله: (الأُمّي)، المغرب: الأُمّي منسوب إلى أمة العرب، وهي لم تكن تكتب ولا تقرأ، فاستعير لكل من لا يعرف الكتابة ولا القراءة<sup>(٤)</sup>. راعى المناسبة بين الأُمّي والمكتوب، أي: لم يكن كاتباً وكان مكتوباً<sup>(٥)</sup>.

أترى الجيرة الذين تداعوا  
 علموا أنني مقيم، وقلبي  
 مثل صاع العزير في أرحل الـ  
 عند سِر الحبيب وقت الزوال  
 راحل فيهم أمام الجبال  
 قوم، ولا يعلمون ما في الرحال

انتهى من «الإيضاح في علوم البلاغة» للقرظيني ص ٣٨٨.

(١) في (ف): «على التلميح».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦).

(٣) هو في «صحيح مسلم» (٢٤٧). قال النووي: وقد استدلت جماعة من أهل العلم بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة، زادها الله تعالى شرفاً. انتهى من «شرح صحيح مسلم» (٢: ١٣٩).

(٤) «المغرب في ترتيب المغرب» للمطريزي (١: ٤٥) وانظر: «ألفاظ من القرآن الكريم» لناصر الدين الأسد ص ٩-٤١.

(٥) يعني في التوراة والإنجيل.



وعلى آله الأطهار، وخلفائه من الأختان والأصهار، وعلى جميع المهاجرين والأنصار.  
اعلم أن متن كل علم، وعمود كل صناعة.....

قوله: (الأختان)، الجوهري: الحتن: كل من كان من قبل المرأة كالأب أو الأخ، وفي العرف هو زوج الابنة، و«الأصهار» جمع صهر، وهو عند الخليل<sup>(١)</sup>: أهل بيت المرأة، ومن العرب من يجعل الصهر من الأعمام والأختان جميعاً يقال: صاهرت إليهم إذا تزوجت فيهم. وتقديم الأختان على الأصهار كتقديم هارون على موسى في قوله تعالى: ﴿بَرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾<sup>(٢)</sup> [طه: ٧٠].

قوله: (متن كل علم)، الجوهري: المن من الأرض: ما صلب وارتفع ومنه سمي الظهر متناً. ثم سمي به أصول العلم وقواعده دون دقائقه وزوائده؛ لأنها تتفرع عليها كما أن الأعضاء تتفرع بالظهر.

قوله: (وعمود كل صناعة)، أي: أصولها، الأساس: يقال للظهر: عمود البطن، وهو مذكور في عمود الكتاب، أي: في فصّه ومثنه، واجعل ذلك في عمود بطنه: أي ظهره لأنه يمسك البطن ويقومه؛ فصار كالعمود له.

قوله: (كل صناعة)، قيل: إن معلومات كل علم إما أن تحصل بالتمرن على العمل كحصول معلومات النحو بمطارحة الإعراب، ومعلومات صناعتي البلاغة والفصاحة بتتبع خواص تركيب الكلام إفادةً ودلالةً وترتيباً<sup>(٣)</sup>، أو بالنظر والاستدلال. فخص الأول بالصناعة، والثاني بالعلم. ويتنقض هذا بما ذكره<sup>(٤)</sup>: «وإن بز أهل الدنيا بصناعة الكلام»،

(١) يعني: ابن أحمد الفراهيدي. صاحب معجم «العين».

(٢) أي: لمراعاة الفواصل واستواء رؤوس الآي. انظر «المحرر الوجيز» لابن عطية ص ١٢٥٧.

(٣) في (ط): «وترتيباً».

(٤) يعني من قوله: «والمكلم وإن بز أهل الدنيا في صناعة الكلام». يعني: غلب وفاق.

(٥) في (ط): «بذ».

طبقات العلماء فيه متدانية، وأقدام الصُّنَاع فيه متقاربةٌ أو متساوية، إن سبق العالمُ العالمٍ لم يسبقه إلا بحُطَى يسيرة، أو تقدّم الصانع الصانع لم يتقدّمه إلا بمسافةٍ قصيرة، وإنما الذي تباينت فيه الرُّتب، وتحاكَّت فيه الرُّكَب، .....

وبقوله: «وهما علمُ المعاني وعِلْمُ البيان» ويقولهم: «علمُ النحو واللغة»، والحقُّ أن كلَّ علمٍ مارسه الرجلُ سواءً كان استدلالياً أو غيره حتى صارَ كالحرفِ له سُمِّي صنعةً. قال المصنّف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]: «كلُّ عاملٍ لا يُسمَّى صانعاً، ولا كلُّ عملٍ يُسمَّى صناعةً حتى يتمكنَ فيه ويتدرَّبَ ويُنسبَ إليه»<sup>(١)</sup>.

قوله: (طبقاتُ العلماء)، الأساس: الناسُ طبقاتٌ ومنازلٌ ودرجاتٌ بعضها أرفعُ من بعض. ومضى طبقٌ بعد طبقٍ: عالمٌ من الناسِ بعد عالمٍ. قال العباس<sup>(٢)</sup>:

تُنْقَلُ من صالِبٍ إلى رَحِمٍ إذا مضى عالمٌ بدا طبق

قوله: (بحُطَى)، الحُطَى: جمع الحُطوة وهي: ما بين القدمين، وجمع القِلَّةِ حُطُوات. استُعِمِلَتْ في موضعِ القِلَّةِ لقوله: «يسيرة»، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] في موضعِ أقرأء.

قوله: (بمسافة)، الأساس: ومنَ المجازِ: كم مسافةُ هذه الأرض؟ أي: بُعْدها. وأصلها موضعُ سَوْفِ الأَدِلَاءِ يتعارفون حالها من قُرْبٍ وبُعْدٍ. والسَوْفُ شَمُّ التراب.

قوله: (تحاكَّت)، أي: تصاكَّت. يقال: هذا الأمرُ قد تحاكَّت فيه الرُّكَبُ، أي: اشتدَّ. ويحتملُ أن يكونَ كنايةً عن تجاخي المناظرين للبحث، و«الاستباق»: التسابقُ في العدو، و«التناضُلُ» الترامي. يقال: تناضَل القومُ بالكلامِ والأشعار.

(١) انظر: (٥: ٤١٢-٤١٣).

(٢) يعني: ابنَ عبدِ المُطَّلِب. والبيتُ من جملةِ أبياتِ امتدح بها العباسُ رضيَ اللهُ عنه رسولَ اللهِ ﷺ، وذكر من محمّدهِ الزكيِّ الطاهرِ في خيرٍ أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤: ٢٨٦) برقم (٤٠٥٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٢٦٨).

ووقع فيه الاستباق والتناضل، وعظّم فيه التفاوت والتفاضل، حتى انتهى الأمر إلى أمِدٍ من الوهم متباعد، وترقى إلى أن عدّ ألفٌ بواحد؛ ما في العلوم والصناعات من محاسنِ النكت والفقر، ومن لطائف معانٍ يدقُّ فيها مباحث للفكر، ومن غوامض أسرارٍ محتجبة وراء أستارٍ لا يكشف عنها من الخاصة إلا أوحديهم وأخصهم، .....

قوله: (حتى انتهى)، غاية «تباينت» والمعنى ينظر إلى ما روي: «الناس كإبل مئة، لا تجد فيها راحلة»<sup>(١)</sup>، وقول البُحترِّي<sup>(٢)</sup>:

ولم أر أمثال الرجالِ تفاوتًا      لدى المجدِ حتى عدّ ألفٌ بواحدٍ

قوله: (ما في العلوم)، «ما» موصولة، وهي مع صلّتها خبرٌ «الذي تباينت».

قوله: (من محاسن)، الجوهرية: الحسن: نقيض القبح، والجمع محاسنٌ على غير قياس، كأنه جمع محسن.

قوله: (النكت)، الأساس: كلُّ نقطةٍ من بياضٍ في سواد، أو عكسه نُكْتَةٌ، ومن المجاز: جاء بنُكْتَةٍ ونُكْتٍ في كلامه.

قوله: (الفقر)، الأساس: ومن المجاز يقال: في كلامه وشعره فقرٌ وهي: فصلٌ أو بيتٌ شعر. والفقرُ في النثر كالبيت في النظم، والفقرُ<sup>(٣)</sup> في الأصل حُلِيٌّ يُصاغُ على شكلِ فقرٍ الظاهر.

قوله: (أوحديهم)، الياء للمبالغة كأحمري، كقوله<sup>(٤)</sup>:

(١) أخرجه البخاري (٦٤٩٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) الشاعر العباسي المشهور (ت ٢٨٣هـ)، له ترجمة في: «تاريخ بغداد» (١٣: ٤٤٦)، وانظر البيت في «ديوانه» (١: ٥٥).

(٣) في (ط): «والفقرة».

(٤) ذكره الجوهرية في «الصحاح» (٤: ١٥٤١) غير منسوبٍ لأحد.

والإواسطتهم وفصّهم، وعامتهم عمّاة عن إدراك حقائقها .....

### ومُشركي كافرٍ بالفرق<sup>(١)</sup>

يقال: هو واحدٌ قومِه وأوحدُهم، وهو واحدٌ أمّه، أي: لم تلدِ مثله.

قولُه: (واِسْطَتَهُم)، واسطةُ الشيء: أجودُه، ومنه واسطةُ القلادة، وقومٌ وَسَطٌ وأوساطٌ: خيار. وأنشدَ في «الأساس» لزهير<sup>(٢)</sup>:

هُمُ وَسَطٌ يَرْضَى الْأُنَامُ بِحُكْمِهِمْ      إِذَا نَزَلَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي الْعِظَائِمِ

قولُه: (وفصّهم)، أي: صَفَوْتَهُم، الأساس: ومن المجاز: أتيتك من فصّه. أي: محزّه وأصله. قال<sup>(٣)</sup>:

وَرُبَّ امْرِئٍ خَلْتَهُ مَاتِقًا      وَيَأْتِيكَ بِالْأَمْرِ مِنْ فَصِّهِ

ومنهُ فُصُوصُ الْأَخْبَارِ.

قولُه: (وعامتهم)، قيل: الضميرُ راجعٌ إلى «العلماء»، ويجوزُ أن يعودَ إلى «الخاصة» على تأويلِ الجمع، أي: أكثرُ الخواصِّ غافلون.

قولُه: (عمّاة)، هو جَمْعُ العامي، كعمّاةٍ للعاني، وهو الأسير. بمعنى الأعمى، أو أئمتها من<sup>(٤)</sup> الأعماء، الجوهرية: المعامي من الأرضين: الأغفالأ التي ليس فيها أثرُ عمارة، وهي الأعماءُ أيضًا.

(١) قوله: «كقوله: ومشركي كافرٍ بالفرق» سقط من (ط).

(٢) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» ص ٦٧٥ معزواً لزهير بن أبي سلمى، ولم أجده في «ديوانه» بشرح ثعلب أو الأعم الششمري، وفي «البيان والتبيين» (٣: ١٥٣) عزاه لأبي نخيلة الشاعر الراجز.

(٣) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» ص ٤٧٤، والجوهري في «الصحاح» (٣: ١٠٤٩)، وعزاه الزبيدي في «تاج العروس» (١٨: ٧٤) للزبير بن العوام، وقيل: لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنهم.

(٤) في (ط): «أو أنها بمعنى».

بأحداقهم، عنايةً في يد التقليد لا يُمنُّ عليهم بجزّ نواصيهم وإطلاقهم.

قال رؤية:

وبلَدِ عامِيَةِ أَعْمَاؤِهِ      كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

قوله: (بأحداقهم)، إمّا أن يتعلّق «بعمة» على منوالِ قَوْلِهِم: رأيتُه بعيني وقبضته بيدي، أو أن يتعلّق بـ«إدراك»، أي: لا يُدركون الحقائق بأحداقهم، أي: لا تظهرُ لهم ظهورَ المحسوسِ حتّى ينظروا بأحداقهم، تعريضاً بنفسه لبُعد إدراكِ عَوْرِهِ، وكمالِ فطانتِهِ. جانسَ بين «عُمة» و«عُناة» تجنيسَ المضارعة لقربِ المخرَجِ بين الميمِ والنون<sup>(١)</sup>، وبين العامة والعُمة تجنيسَ قلب<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لا يُمنُّ)، يروى مجهولاً<sup>(٣)</sup>، أي: لا يُنعم عليهم. يقال: مَنْ عَلَيْهِ مَنَّا، أي: أَنْعَمَ. ومعروفاً<sup>(٤)</sup>. وفاعله «التقليد» إذا رُوِيَ بالياء و«اليد» إذا رُوِيَ بالتاء<sup>(٥)</sup>، رُوِيَ عن المصنّف: كانوا إذا أرادوا إطلاقَ أسيرٍ جَزَّوا ناصيتهَ مذلَّةً وهوَّانًا. وأنشدوا<sup>(٦)</sup>:

إذا جَزَّتْ نواصي آلِ بَدْرِ      فأدُّوها وأسرى في الوثاقِ

المعنى: قد جَزَّرتُم نواصيهم، والحالُ أنّهم أسراءُ فأدُّوا حيثُذِّ غرامةَ الجزِّ إلينا أو أطلقوهم.

هذا مثلٌ ضربهُ المصنّف للعالمِ المقلِّدِ الذي لا خلاصَ له من يدِ التقليدِ، وبالغ فيه وأفرط،

(١) يوضّحه قولُ الخطيبِ القزويني: «ثم الحرفانِ المختلفانِ إن كانا متقاربين سُمِّيَ الجناسُ مضارعاً، ويكونان إمّا في الأولِ كقولِ الحريري: بينك وبينك ليلٌ دامسٌ وطريقٌ طامس، وإمّا في الوسطِ كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦] انتهى. وسماه ابن أبي الأصعبِ تجنيسَ التعريفِ كما في «تحريرِ التحبير» ص ١٠٧.

(٢) وهو اختلافُ اللفظين في ترتيبِ الحروفِ كما في «الإيضاح» للقزويني ص ٥٤١.

(٣) يعني مبنياً لما لم يُسمَّ فاعله.

(٤) يعني مبنياً للمعلوم. «يُمنُّ».

(٥) يعني أن يقال: لا تُمنُّ عليهم. والمراد اليد.

(٦) هو لبشرِ بنِ أبي خازم في «ديوانه» ص ١٨٠. وروايته ثَمَّةً: فأدُّ جَزَّتْ.

كما بالغ في التفريط الواحدي حيث قال<sup>(١)</sup>: «وَمِنْ شَرَفِ عِلْمِ التَّفْسِيرِ وَعِزَّتِهِ فِي نَفْسِهِ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ فِيهِ بِالْعَقْلِ وَالتَّدْبِيرِ وَالرَّأْيِ وَالتَّفَكُّرِ دُونَ السَّمَاعِ وَالْأَخْذِ عَمَّنْ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ بِالرَّوَايَةِ وَالنَّقْلِ، ثُمَّ شَدَّدَ فِيهِ بِفَعْلٍ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ جُنْدُبٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ». قَالَ صَاحِبُ: «الْجَامِعُ»<sup>(٢)</sup>: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>، وَزَادَ رَزِينٌ<sup>(٤)</sup> زِيَادَةً لَمْ أَجِدْهَا فِي «الْأَصُولِ»: «وَمَنْ قَالَ بِرَأْيِهِ فَأَخْطَأَ فَقَدْ كَفَرَ». وَبِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup>.

فيقال: أما قوله: لا يجوز القول فيه بالرأي والتفكير، ففيه تفصيل كما سيجيء. ونحن نوافق في أن الرأي لا مدخل له في التفسير، وأن الرأي الذي يؤدي إلى باطل أو جهل لا نعتبره في التأويل، وهو المعنى بالمنع والتشديد، لكن نخالفه أن نمنع الرأي بالكليّة! وكيف لا وهو قد أتى في كتابه مما لم يُنقل عن الصحابة من التأويلات بما لا يدخل تحت الحصر؟ وكيف يمنع الاستنباط والأئمة الأربعة والعلماء الراسخون قد استنبطوا من القرآن علومًا جمّة كالفقّه، والأصوليين، والنحو، والمعاني، والأخلاق، وغير ذلك؟ وليس كل ما قالوه سمعوه، وردّ هذا ينتهي إلى سدّ بابٍ عظيم في الدين.

(١) في مقدّمة تفسيره «الوسيط» (١: ٤٧).

(٢) يعني: ابن الأثير في «جامع الأصول» (٢: ٣).

(٣) «سنن الترمذي» (٢٩٥٢) و«سنن أبي داود» (٣٦٥٣).

(٤) الإمام المحدث أبو الحسن رزين بن معاوية العبدريّ السرقسطيّ (توفي ٥٣٥هـ) صاحب «تجريد الصحاح»، أدخل فيه زياداتٍ واهية كما في ترجمته من «سير النبلاء» (٢٠: ٢٠٤)، ولتأمل الفائدة انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤: ١٢٨١).

(٥) سنن الترمذي (٢٩٥٠) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

قال أبو الدرداء: لا تَفْقَهُ كَلَّ الْفِقْهِ حَتَّى تَرَىٰ لِلْقُرْآنِ وَجُوهًا كَثِيرَةً. أخرجَه في «شرح السنة»<sup>(١)</sup>.

وَسُئِلَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ قَالَ: «لَا، وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ إِلَّا فَهَمَّ يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ» أخرجَه الشَّيْخَانِ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُمَا.

وَقَالَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ<sup>(٣)</sup> فِي «الْإِحْيَاءِ»<sup>(٤)</sup>: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اعْتِمَادُ الْعُلَمَاءِ فِي الْعُلُومِ عَلَى بَصِيرَتِهِمْ وَإِدْرَاكِهِمْ بِصِفَاءِ قَلْبِهِمْ، لَا عَلَى الصَّحْفِ وَالْكِتَابِ، وَلَا عَلَى تَقْلِيدِ مَا سَمِعُوا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَإِنَّهُ إِنْ اِكْتَفَى بِحِفْظِ مَا يُقَالُ كَانَ وَعَاءً لِلْعِلْمِ لَا عَالِمًا.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ<sup>(٥)</sup>: قَالُوا: التفسيرُ: إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ مَقَامِ الْخَفَاءِ إِلَى مَقَامِ التَّجَلِّيِّ، وَالتَّأْوِيلُ: نَقْلُ الْكَلَامِ عَنْ مَوْضِعِهِ إِلَى مَا يُجْتَمَعُ فِي إِثْبَاتِهِ إِلَى دَلِيلٍ لَوْلَاهُ مَا تَرَكَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ<sup>(٦)</sup>. وَقِيلَ: التفسيرُ كَشْفُ الْمَرَادِ عَنِ اللَّفْظِ الْمُشْكَلِ، وَالتَّأْوِيلُ رَدُّ أَحَدِ الْمُحْتَمَلَيْنِ إِلَى مَا يُطَابِقُ الظَّاهِرِ.

(١) «شرح السنة» للبعوي (١: ٢٥٩) و(١: ٢٦٥) و(١: ٢٩٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٠٤٧)، و«صحيح مسلم» (١٣٧٠).

(٣) الإمام الفقيه النظار، الزاهد المتصوف أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) الإمام الذي أحيا علوم الدين، وشهرته تغني عن الإطناب في ذكره، له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٦: ١٩١)، و«وفيات الأعيان» (٤: ٢١٦)، و«سير النبلاء» (١٩: ٣٢٢).

(٤) «إحياء علوم الدين» (١: ١٥٢) بتصرف ملحوظ.

(٥) الإمام الحافظ المؤرخ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي الحنبلي (ت ٥٩٧هـ)، أستاذ المتأخرين في الوعظ والإرشاد، وصاحب المصنفات الدالة على تبخره وسعة علمه، له ترجمة في: «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (١: ٣٩٩)، و«وفيات الأعيان» (٣: ١٤٠)، و«سير النبلاء» (٢١: ٣٦٥).

(٦) انظر: «زاد المسير في علم التفسير» لابن الجوزي (١: ٤).

الكواشي: التفسير: هو الوقوف على أسباب نزول الآية وشأنها وقصتها، ولا يجوز ذلك إلا بالسماع. والتأويل: ما يرجع في كشفه إلى معنى الكلمة<sup>(١)</sup>. بيان ذلك: لو قيل: ما معنى 'لا ريب'؟ فنقول: لا شك؛ فهذا تفسير. فإن قيل: فقد نفيت الريب وقد ارتابوا؛ فإن أجبت وقلت: إنه في نفسه صدق، وإذا تؤمل وجد كذلك فانتفى عنه الريب؛ فهذا تأويل.

تلخيصه: التفسير: ما يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية. يؤيده قول محيي السنة<sup>(٢)</sup> في «المعالم»<sup>(٣)</sup>: التأويل صرف الآية إلى معنى محتمل موافق لما قبلها وبعدها، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط فقد رخص فيه لأهل العلم. ومنه قول مسلم بن يسار: إذا حدثت عن الله عز وجل فأمسك، واعلم ما قبله وما بعده. نقل عن كتاب «الزهد»<sup>(٤)</sup> للإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه. ومسلم بن يسار تابعي<sup>(٥)</sup>.

وأما معنى الحديث الثاني فمنطبق على مذهبننا. وأما الأول فقد فسره صاحب «الجامع»<sup>(٦)</sup> وقال: يُحمَل النهي على وجهين:

- (١) هذا نقل غير محرر عن الكواشي، بل هو من كلام الإمام البغوي في «معالم التنزيل» (١: ٤٦).
- (٢) يعني الإمام البغوي، الإمام الفقيه الحافظ القدوة أبو محمد الحسين بن مسعود الشافعي (ت ٥١٦هـ) صاحب «معالم التنزيل في التفسير»، و«شرح السنة»، و«التهذيب»، وغير ذلك من المصنّفات القاضية بإمامته ونبالة قدره. له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٧: ٧٥) و«وفيات الأعيان» (٢: ١٣٦)، و«سير النبلاء» (١٩: ٤٣٩).
- (٣) «معالم التنزيل» (١: ٤٦).
- (٤) لم أجد هذا الأثر في المطبوع من كتاب «الزهد» لأحمد، وهو ناقص، وقد رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «فضائل القرآن» ص ٣٧٧.
- (٥) من أعيان التابعين، إمام فقيه زاهد (ت ١٠١هـ). له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧: ١٨٦)، و«سير النبلاء» (٤: ٥١٠).
- (٦) يعني الإمام ابن الأثير في «جامع الأصول» (٢: ٣).



أحدهما: أن يكون له رأيٌ وميْلٌ من طَبِيعِهِ وهواه فَيَتَأَوَّلَ عَلَى وَفْقِ رَأْيِهِ، ولو لم يَكُنْ له ذلك الهوى [الكان]<sup>(١)</sup> لا يلوْحُ له ذلك.

وثانيهما: أن يَتَسَارَعَ إلى التفسيرِ بظاهرِ العربية من غيرِ استظهارٍ بالسماع والنقلِ فيما يتعلَّقُ بغرائبِ القرآن وما فيه من الإضمارِ، والتقديمِ، والتأخيرِ، ولا مَطْمَعٍ في الوصولِ إلى الباطنِ قبلِ إحكامِ الظاهرِ.

وتحريُّ هذا المعنى: أن المُبتدِعَ إذا جاءَ بمُجْمَلٍ في المشابهِ على وَفْقِ بَدْعَتِهِ، فأصابَ رأيه - لأنَّ محاملَ المشابهِ كثيرةٌ - فإنه مَحْطَى في التأويلِ؛ حيث لم يَرُدُّهُ إلى المُحَكِّمِ، أو إلى<sup>(٢)</sup> ما كان عليه السلفُ الصالح، وأن الجاهلَ إذا قال في قوله تعالى: ﴿وَأَيْنَانَا نَمُودُ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً...﴾ [الإسراء: ٥٩]: الناقَةُ لم تُكُنْ عمياء، لا يَعْلَمُ أن المرادَ بها: آية مبصرة<sup>(٣)</sup>.

وذكر في «الإحياء»<sup>(٤)</sup>: أن الطاماتِ وهي صَرَفُ ألفاظِ الشرعِ عن ظواهرها إلى أمورٍ لم تسبِقْ منها إلى الأفهامِ - كدأبِ الباطنية - من قَبْلِ البدعيَّةِ<sup>(٥)</sup> المنهيِّ عنها؛ فإنَّ الصرْفَ عن مقتضى ظواهرها بغيرِ اعتصامٍ فيه بالنقلِ عن الشارعِ، ومن غيرِ ضرورةٍ تدعو إليه من دليلٍ عقليٍّ حرام. مثال ذلك: قولهم في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [طه: ٢٤] ويشيرون إلى القلبِ أنه الطاغِي على كلِّ أحد.

وقال صاحبُ «جامع الأصول»: وهذا الجنسُ قد يستعملُهُ بعضُ الوعَّاطِ في المقاصدِ الصحيحة؛ تحسِيناً للكلامِ، وترغيباً للمستمع، وهو ممنوعٌ، وإن كان المقصدُ صحيحاً<sup>(٦)</sup>.

(١) زيادة من «جامع الأصول» (٢: ٣).

(٢) في (ط): «وإلى».

(٣) هذا التحريُّ مستفادٌ من كلامِ ابن الأثير في «جامع الأصول» (٢: ٣) مع تصرُّفٍ ملحوظٍ بعبارة الأصل.

(٤) «إحياء علوم الدين» (١: ٧٣).

(٥) في (ط): «البدعة».

(٦) «جامع الأصول» (٢: ٤).

ثم إنَّ أَمَلًا الْعُلُومِ بِمَا يَغْمُرُ الْقَرَائِحَ، وَأَنْهَضَهَا بِمَا يَبْهَرُ.....

قوله: (ثم إنَّ أَمَلًا الْعُلُومِ<sup>(١)</sup>)، قيل: الميءُ: الغنيُّ المُقْتَدِر. وقد مَلَأَ مَلَاءً وهو أَمَلًا منه على أفعالِ التفضيل. ومنه قولُ شُرَيْحٍ<sup>(٢)</sup>: اخْتَرْتُ أَمَلًا لَهُمْ، أي: أقدَرَهُمْ<sup>(٣)</sup>. ولا يجوزُ أن يكونَ من قولهم: مَلَأْتُ الْإِنَاءَ مَلَأً فهو مملوءٌ، لأنَّه مُتَعَدٌّ ولا معنى له هاهنا.

قلتُ: بل هذا الثاني أَحْسَنُ لكن على أَنَّهُ لَازِمٌ لِيَتَفَرَّعَ على الاستعارة الترشيحُ وهو قوله: «بِمَا يَغْمُرُ الْقَرَائِحَ» فإنه لا يناسبُ الغنيُّ المُقْتَدِر. قال المصنّفُ في «المقدّمة»<sup>(٤)</sup>: مَلِئَ الْإِنَاءَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكسْرِ اللَّامِ، أي: امتلأً.

وفي «إقناع»<sup>(٥)</sup> المطرّزي: مَلَأَ الْوَعَاءَ وهو مَلَأَنُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَاللَّامِ. فالاستعارةُ في «أَمَلًا»، والقريئةُ الإضافة. «وبِمَا يَغْمُرُ» ترشيح. و«ما» إبهامية و«من» للبيان، أي: أكثرُ العلومِ امتلاءً بالذي يَغْمُرُ الْقَرَائِحَ، وهو غرائبُ نكتِ علمٍ<sup>(٦)</sup> التفسيرِ.

و«يَغْمُرُ» أي: يسرُّ ويعلو، من غَمَرَهُ الْمَاءُ، أي: علاه وغلبه.

قوله: (القرائح)، وهي جَمْعُ قَرِيحَةٍ، وهي أوَّلُ ما يَخْرُجُ مِنَ الْبَثْرِ. فاستعملَ في محلِّه مجازًا، ثم استعيرَ للطبيعةِ من حيث صدورُ العلومِ<sup>(٧)</sup> منها كالماءِ للبثر، يقال: لفلانٍ قَرِيحَةٌ، ويرادُ منه أَنَّهُ مُسْتَنْبِطٌ لِلْعُلُومِ.

قوله: (وَأَنْهَضَهَا)، أي: أقومها، من قولهم: نهَضَ النَّبْتُ إِذَا اسْتَوَى. «يَبْهَرُ»: يغلب.

(١) في (ح): «إملاء العلوم».

(٢) أبو أمية شُرَيْحُ بن شراحيل الكنديّ (ت ٧٨هـ) قاضي الكوفة، ومن أعلمِ أقرانه بالقضاء. له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٦: ١٣١)، و«سير النبلاء» (٤: ١٠٠).

(٣) ذكره المطرّزي في «المغرب» (٢: ٢٧٢).

(٤) يعني «مقدّمة الأدب» للزمخشري، انظر: «إنباه الرواة» (٣: ٢٦٦).

(٥) كتابٌ في اللغة، ذكره ياقوت في ترجمة المطرّزي من «معجم الأدباء» (٦: ٢٧٤١).

(٦) قوله: «علم» ساقط من (ط).

(٧) في (ط): «العلم».

الألباب القوارح، من غرائب نُكَّتْ يَلطُفُ مَسَلِكُهَا، ومستودعاتٍ أسرارٍ يَدِقُ سَلِكُهَا؛ علمُ التفسير الذي لا يتم لتعاطيه، وإجالة النظر فيه كلُّ ذي علمٍ كما ذَكَرَ الجاحظُ في كتابِ «نظم القرآن»، .....

قوله: (القوارح)، وهي جَمْعُ القارِحَةِ. والقارِحُ: هو الكاملُ السنُّ من الخيلِ إذا بلغَ خمسَ سنين.

قوله: (لا يتمُّ لتعاطيه)، أي: لا يستبدُّ ولا يستقلُّ لتناوله كلُّ صاحبِ علمٍ، ولا يتصدى له إلا رجلٌ برعَ في العِلْمَيْنِ المُختَصِّينِ بالقرآن. فقوله: «لا يتصدى» خبرٌ «فالفقيه».

قوله: (كما ذَكَرَ الجاحظُ<sup>(١)</sup>)، الكافُ في موضعِ النصبِ على المصدرِ، أي: أذكَرُ لك ذَكَرًا ومثَلُ ذَكَرِ الجاحظِ. واعلم أن التمييزَ بين الكلامينِ عَسِرٌ جدًّا؛ لأنَّه لا يخلو من أن ينتهي كلامُ الجاحظِ إلى قوله: «ولقد رأيتُ إخواننا»، أو إلى قوله: «إلا رجلٌ قد برعَ» وحينئذِ الاستثناءُ من كلامِ المصنِّفِ، ويُقدَّرُ مثلهُ لكلامِ الجاحظِ. وذكر صاحبُ «المطلع» هذه الألفاظَ إلى قوله: وهما علمُ المعاني وعِلْمُ البيان. أو لا يكون هاهنا من كلامِ الجاحظِ شيء. بمعنى: أنه كان للجاحظِ كلامٌ يُشَبِّهُ معناه هذا المعنى فُشِّبَ به، وأتى بمعناه دون ألفاظِهِ.

أما الاحتمالُ الأوَّلُ فمِمَّا لا سبيلَ إليه؛ لأنَّ مَنْ ذاقَ معرفةَ تراكيبه، وتتبَّعَ خواصَّ بلاغته، واقتفى آثارَ فصاحته - عِلِمَ ضرورةً أنَّ قوله: «وكان مسترسلَ الطبيعةِ منقادها» إلى آخره لم يَخْرُجْ إِلَّا مِنْ فِي مثله.

رُويَ أنَّ الفرزدقَ حينَ استنشدَ ذا الرِّمَّةَ قصيدته التي مُسْتَهَلَّتْهَا<sup>(٢)</sup>:

نَبَتْ عيناكَ عن طَلَلٍ بِحُزْوِيْ عَفَّتْهُ الرِّيحُ وامتنَحَ القِطارا

(١) هو العلامة المتبحر أبو عثمان عمرو بن بحر البصري المعتزلي، صاحبُ التصانيف، (توفي سنة ٢٥٥هـ).

ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١١: ٥٢٦).

(٢) «ديوان ذي الرمة» ص ٢٧٣. وذو الرمة هو غيَّلان بن عقبة (ت ١١٧هـ)، شاعرٌ مُقدِّمٌ، رقيق

حاشية الشعر. له ترجمة في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ص ٥٢٤، و«سير النبلاء» (٥: ٢٦٧).

يَعِدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى تَمِيمٍ      يَبُوتَ الْمَجْدِ أَرْبَعَةً كِبَارَا  
يَعِدُّونَ الرَّبَابَ وَآلَ بَكْرِ      وَعَمْرًا<sup>(١)</sup> ثُمَّ حَنْظَلَةَ الْخِيَارَا  
وَيَذْهَبُ<sup>(٢)</sup> بَيْنَهَا الْمَرْتِي لُغَوَا      كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارَا

وقائل الأبيات الثلاثة جبرير<sup>(٣)</sup>. وقد ضَمَّنَهَا ذُو الرِّمَّةِ قَصِيدَتَهُ فَاسْتَعَادَهَا مِنْهُ ثُمَّ قَالَ:  
وَاللَّهِ لَقَدْ عَلَكَهُنَّ مَنْ هُوَ أَشَدُّ لَحِيْنٍ مِنْكَ<sup>(٤)</sup>. سَلَّمْنَا لَكِنْ لَا يَلِيقُ مَنْ هُوَ بِصَدَدِهِ فِي مَنْصِبِ  
الْفَصَاحَةِ أَنْ يُكْتَبَرَ نَقْلُ كَلَامِ الْغَيْرِ إِكْتَارُهُ هَذَا. عَلَى أَنَّ الْمَشَارَإَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «تَلَكِ الطَّرَائِقُ وَتَلَكِ  
الْحَقَائِقُ» هُوَ قَوْلُهُ: «مَحَاسِنُ النُّكْتِ وَالْفَقْرِ».

وَأَمَّا الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي فَبَعِيدٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى مَا حُذِفَ مِنْ  
كَلَامِ الْغَيْرِ. وَالَّذِي نَقَوْلُهُ وَنَعْتَمِدُ عَلَيْهِ: هُوَ الْإِحْتِمَالُ الثَّلَاثُ؛ فَإِنَّ كَلَامَهُ إِلَى انْتِهَائِهِ مُسَدَّدٌ  
مَبَانِيهِ مُلْتَحِمٌ مَعَانِيهِ، نَسَجَهُ عَلَى مَنَوَالٍ مَتِينٍ مُحْكَمٍ، فَصَلَّهُ غَيْرَ مُقْصَّرٍ، وَوَصَلَّهُ غَيْرَ مُرْدِّمٍ؛<sup>(٥)</sup>  
فَأَلْبَسَتْ خِرَائِدُ<sup>(٦)</sup> مَحْدَّرَاتِ الْأَفْكَارِ لِاسْتِبَاحَةِ أَلْبَابِ الْأَنْظَارِ.

أَسَّسَ مَعَاقِدَ قَوَاعِدِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْبَدِيعِ، وَشَيَّدَ مَقَاصِيرَ قَصْرِهِ بَيَانِ عِلْمِ الْبَدِيعِ، وَأَفْرَغَ

(١) فِي «الديوان»: وَسَعَدًا.

(٢) فِي الْديوانِ «وَيَهْلِكُ».

(٣) لَمْ أَجِدْهَا فِي «ديوانه» طَبْعَةَ الصَّوَايِ. وَمَطْنَتُهَا قَصِيدَتُهُ الَّتِي مَطَّلَعُهَا:

أَلَا حَيِّ الدِّيَارِ بِسَعَدٍ إِنِّي      أَحَبُّ حُبِّ فَاطِمَةَ الدِّيَارِ

انظر: «الديوان» ص ٢٨٠، قَالَهَا فِي هِجَاءِ الْفَرَزْدَقِ.

(٤) انظر القصة في: «الأغاني» (٨: ٦٢).

(٥) مِنْ قَوْلِهِمْ: رَدَمَ الثُّوبَ إِذَا رَقَعَهُ. انظر «أساس البلاغة» (ردم).

(٦) مَفْرَدَةٌ خَرِيدَةٌ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الْحَقِيرَةُ الْحَيَّةُ. انظر «أساس البلاغة» (خرد).

من قَطْرِ الْجَزَالَةِ عَلَى أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ<sup>(١)</sup> مَا صَيَّرَهُ رُتْبًا<sup>(٢)</sup>، كَأَنَّهُ سَدُّ يَأْجُوجَ فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ نَقْبًا، فَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَالْفَقِيهَةُ» نَتِيجَةٌ عَمَّا قَدِمَهُ؛ أَي: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتُ مِنْ أَنَّ كُلَّ صَاحِبِ عِلْمٍ غَيْرِ مِلْيَاءٍ لِعَطَائِيهِ، وَقَوْلِي مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الْجَاحِظِ؛ فَالْفَقِيهَةُ كَذَا، وَالمُتَكَلِّمُ كَذَا، وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى آخِرِهِ. هَذَا وَلَوْ حَصَلَ لِلنَّازِرِ كَلَامُ الْجَاحِظِ تَحَقَّقَ لَهُ مَا هُوَ الْمَطَابِقُ.

ثُمَّ إِنِّي بَعْدَ بُرْهَةٍ مِنَ الزَّمَانِ عَثَرْتُ عَلَى فَائِدَةٍ بِخَطِّ الإِمَامِ هُمَامِ الدِّينِ الخَوَارِزْمِيِّ<sup>(٣)</sup>: «قَوْلُهُ: «فَالْفَقِيهَةُ»: الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا قَوْلُ الْجَاحِظِ يَحْكِيهِ المَصْنُفُ. وَبِرَوَايَةِ العَلَامَةِ بُرْهَانَ الدِّينِ المُطَرِّزِي: أَنَّهُ كَلَامُ المَصْنُفِ. وَهُوَ الوَاجِبُ». انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَعَلَى مَا فَسَّرْنَا كَلَامَهُ يُمَكِّنُ التَّنْكِيرُ فِي قَوْلِهِ: «رَجُلٌ» فَإِنَّهُ لِلتَّفْخِيمِ وَالتَّهْوِيلِ وَعَنَى بِهِ نَفْسَهُ فِي حَاقٍ<sup>(٤)</sup> مَعْنَاهُ وَلَوْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الْجَاحِظِ لَفَاتَتْ النُّكْتَةَ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَّبِعْتُمُ النَّاسَ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨] عَدَلَ عَنِ الْمُضْمَرِّ إِلَى الظَّاهِرِ لِمَا فِي طَرِيقَةِ الِاتِّفَاتِ<sup>(٥)</sup> مِنْ مَزِيَّةِ الْبَلَاغَةِ، وَلْيُعْلَمَ أَنَّ الَّذِي وَجَبَ الإِيْيَانُ بِهِ وَاتِّبَاعُهُ هُوَ هَذَا الشَّخْصُ المَوْصُوفُ كَاتِنًا مَنْ

(١) فِيهِ إِيْيَاءٌ إِلَى كِتَابِ «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ. وَهُوَ كِتَابٌ نَافِعٌ جَدًّا تَتَّبَعُ فِيهِ تَحْوِيلَاتُ المَعْنَى مِنَ الْحَقِيقَةِ إِلَى المَجَازِ.

(٢) يَعْنِي رَاسِخًا ثَابِتًا. انظُر: «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ» (رَتَب).

(٣) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى تَرْجُمَتِهِ. لَكِنْ ذَكَرَهُ حَاجِي خَلِيفَةَ فِي «كَشْفِ الظُّنُونِ» (١: ٢٢٢) فِيمَنْ كَتَبَ بَعْضَ المَبَاحِثِ عَلَى الكَشَافِ.

(٤) قَوْلُهُ: «فِي حَاقٍ» مِنْ (ط).

(٥) وَهُوَ مِنْ أَفَانِينَ الْبَلَاغَةِ، وَسَمَّاهُ ابْنَ جَنِي «شِجَاعَةَ العَرَبِيَّةِ»: وَهُوَ انْتِقَالُ الكَلَامِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى أَسْلُوبٍ، تَنْشِيطًا لِلسَّمَاعِ، وَتَحْقِيقًا لِمَقْتَضَى بَلَاغِي. انظُر: «المثل السائر» لابن الأثير (٢: ٣).

فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوي والأحكام، والمتكلم وإن بزَّ أهل الدنيا في صناعة الكلام، .....

كان إظهارًا للنصفية، وتفاديًا من العصبية. على أني تتبعت ما نقله المصنّف من كلام الزجاج، وابن جنّي<sup>(١)</sup>، ووجدت أكثره منقولاً بحسب المعنى، وأشرت في موضعه إلى ما نقله من كلام ابن السكيت. والذي يوجه به كلام صاحب «المطلع»: «أن عطف قوله: «وتمهل» على قوله: «قد برع» من باب العطف التلقيني كقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَيَنْ دُرَيْتِي﴾ [البقرة: ١٢٤] فهو عطف على الكاف في «جاعلك».

قال صاحب «الجامع»<sup>(٢)</sup>: هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. المشهور صاحب الكلام والجدل والتصانيف المختلفة، وهو من أهل البصرة، وأحد شيوخ المعتزلة، قدم بغداد وأقام بها مدة، وكان تلميذ أبي إسحاق النظام<sup>(٣)</sup>.

قوله: (الفقيه)، الفقه: هو العلم بالأحكام الفرعية الشرعية المكتسب من أدلتها التفصيلية<sup>(٤)</sup>، والكلام: هو علم يبحث فيه عن ذات الله وصفاته وأفعاله، وعن الممكنات وأحوالها، وعن الملائكة والأنبياء، والأشقياء والسعداء في دار البقاء، على قانون الإسلام<sup>(٥)</sup>.

قوله: (برز)، أي: فاق<sup>(٦)</sup> «الأقران» جمع قرن بالكسر وهو كُفؤك في الحرب، وبالفتح:

(١) أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي النحوي المشهور (ت ٣٩٢هـ)، صاحب «الخصائص»، و«سر صناعة الإعراب»، وغيرهما من المصنّفات البديعة. تنبّه بأبي علي الفارسي ولازمه، له ترجمة في: «إنباء الرواة» (٢: ٣٣٥)، و«وفيات الأعيان» (٣: ٢٤٦).

(٢) يعني: ابن الأثير في «جامع الأصول» (١٢: ٧٢٠).

(٣) إبراهيم بن سيار البصري، من أشياخ المعتزلة، ورأس الفرقة النظامية. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٦: ٩٧).

(٤) انظر: «الكليات» للكفوي ص ٦٩٠.

(٥) انظر: «مقدمة ابن خلدون» ص ٢٦٤.

(٦) في (ف): «براري فاق».

وحافظُ القَصَصِ والأخبارِ وإن كان من ابنِ القُرَيْبَةِ أَحْفَظُ، والواعظُ وإن كان من الحسنِ البصريِّ أَوْعَظُ، والنحويُّ .....

أهلُ زمانِكَ ومثلك في السنِّ<sup>(١)</sup>.

«بِرٌّ»<sup>(٢)</sup> أي: غلبَ، «القَصَصُ» بالكسرِ: جَمْعُ قِصَّةٍ، وبالفتحِ: مَصْدَرٌ والاسمُ أيضًا، ثم استعملَ موضعَ المصدرِ، والسماعُ بكسرِ القافِ.

قوله: (ابنُ القُرَيْبَةِ)، بكسرِ القافِ وتشديدِ الراءِ وكسرها، وتشديدِ الياءِ وفتحها، هو أيوبُ بنُ القُرَيْبَةِ، أحدُ الفصحاءِ، نَقَلَ الكُتُبَ القديمةَ إلى العربيةِ. والقُرَيْبَةُ اسمُ أمه، وهي في اللغةِ حَوْصَلَةُ الطائرِ. قَتَلَهُ الحِجَّاجُ، وتكَلَّمَ عندَ القَتْلِ: لكلِّ جوادٍ كَبَوَّةٌ، ولكلِّ شجاعٍ نَبَوَّةٌ، ولكلِّ حَكِيمٍ هَفْوَةٌ؛ فصارَ مثلاً<sup>(٣)</sup>.

قوله: (الحسنُ البصري)، قال صاحبُ «الجامع»<sup>(٤)</sup>: هو أبو سعيدِ الحَسَنُ بنُ أبي الحسنِ، إمامٌ وَقْتَهُ في كُلِّ فنٍّ وَعِلْمٍ وَزُهْدٍ وَوَرَعٍ. قيل: إنَّهُ لَقِيَ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بالمدينةِ، وأَمَّا بالبصرةِ فَإِنَّ رُؤْيَتَهُ إِيَّاهُ لَمْ تَصَحَّ فِيهَا<sup>(٥)</sup>.

قوله: (أَوْعَظُ)، الوعظُ: كَلَامٌ يُبَلِّغُ القُلُوبَ القاسيةَ، وَيُرْغِبُ الطَّباعَ النافرةَ.

قوله: (والنحوي)، النحو: هو معرفةُ أحوالِ الكَلِمِ، وكيفيةُ تركيبِها من جهةِ الإعرابِ.

(١) في (ح): «ومشكل في السن».

(٢) في (ط) و(ح): «بذ».

(٣) لم أجده منسوبا إليه في مظانّه من كتب الأمثال.

(٤) يعني ابن الأثير في: «جامع الأصول» (١: ٣٠٨).

(٥) لتهام الفائدة، انظر ترجمة الحسن البصري في: «سير النبلاء» (٨: ١٣٥).

وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن .....

روى الأنباري<sup>(١)</sup>: أن أبا الأسود الدؤلي<sup>(٢)</sup> قال: دخلتُ على عليّ رضي الله عنه، فوجدتُ في يده رُقعةً قال: إني تأملتُ كلامَ الناسِ فوجدتُهُ قد فسَدَ بمخالطةِ هذه الحمراءِ<sup>(٣)</sup>، فأردتُ أن أضعَ لهم شيئاً يرجعونَ إليه ثم ألقاها وفيها: «الكلامُ كلُّه ثلاثةُ أشياء: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ؛ فالاسمُ ما أنبأ عن المُسمّى، والفعلُ ما أنبى به، والحرفُ ما جاء لمعنى. وقال: أنح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك. قال أبو الأسود: كان ما وقع إليّ إن وأخواتها ما خلا لكن، فلما عرضتها عليه قال: وأين لكن؟ ثم قال: ما أحسنَ هذا النحو! فسُمِّيَ النحوُ نحواً»<sup>(٤)</sup>.

قوله: (سيبويه)، قال الأنباري: هو أبو بشرٍ عمرو بن عثمان، وسيبويه لقب، ومعناه بالفارسية: رائحةُ التفاح. وكان من أهلِ فارسٍ من البيضاء، ومَشْهُوهُ بالبصرة، وصنّف كتاباً لم يسبقه أحدٌ قبله ولا لحقه أحدٌ بعده<sup>(٥)</sup>.

قوله: (واللغوي)، الجوهري: اللغةُ أصلُها لغى أو لغو، والهَاءُ عَوْضٌ، وجمْعُها لغى، مثلُ بَرَّةٍ وِبرى، ولغاتٌ أيضاً، الأساس: إذا أردتَ أن تسمعَ من الأعرابِ فاستلغهم، أي: فاستنطقهم، وتقول: اسمعْ لغواهم. يقال: لغوتُ بكذا: لغطتُ به، ومنه اللُّغة.

وفي الاصطلاح: هو معرفةُ أفرادِ الكَلِمِ وكيفيةُ أوضاعِها.

(١) كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، كان إماماً متضلّعا من علوم العربية، وصنّف فيها التصانيف النافعة مثل: «الإنصاف في مسائل الخلاف»، و«أسرار العربية»، وغيرهما. تخرّج بالجواليقي وابن الشجري وغيرهما من البغاددة. له ترجمة في: «سير النبلاء» (٢١: ١١٣)، وإبناه الرواة» (١٦٩: ٢).

(٢) هو العلامة الفاضل ظالم بن عمرو بن ظالم، واضع علم النحو، كان معدوداً من الفقهاء والأعيان، توفي سنة ٦٩هـ ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٤: ٨١).

(٣) يعني الأعاجم من أبناء فارس وغيرهم.

(٤) ذكره ابن الأنباري في «نزهة الألباء» ص ١٨.

(٥) سبقت ترجمة سيبويه. وانظر كلام ابن الأنباري في: «نزهة الألباء» ص ٥٤.



عَلَّكَ اللِّغَاتِ بِقُوَّةٍ حَيَّيْهِ؛ لَا يَتَصَدَّى مِنْهُمْ أَحَدٌ لِسُلُوكِ تِلْكَ الطَّرَائِقِ، وَلَا يَغْوِضُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْحَقَائِقِ؛ إِلَّا رَجُلٌ قَدْ بَرَعَ فِي عِلْمَيْنِ مَخْتَصِّينِ بِالْقُرْآنِ، وَهُمَا عِلْمُ الْمَعَانِي وَعِلْمُ الْبَيَانِ، .....

قوله: (عَلَّكَ)، أي: مَضَّغَ وَلَاكَ وَاللَّحْيُ: مَنَّبَتُ اللَّحْيَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ. عَبَّرَ عَنْ كَثْرَةِ مِمَارَسَةِ الرَّجُلِ اللِّغَاتِ الْعَوِيصَةَ الصَّعِبَةَ وَاسْتِنَابَتِهِ الشُّعْبَ الْمُسْتَخْرَجَةَ مِنْهَا بِحَيْثُ لَا يَتَأْتِي<sup>(١)</sup> مِنْهَا شَيْءٌ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ.

قوله: (وَلَا يَغْوِضُ)، يُقَالُ: غَاوَصَ فِي الْمَاءِ. عُدِّيَ بِـ«عَلَى» لِإِرَادَةِ مَعْنَى الْاسْتِعْلَاءِ، يُقَالُ: فَلَانٌ يَغْوِضُ عَلَى حَقَائِقِ الْعِلْمِ أَي: يَتَوَعَّلُ فِيهَا.

قوله: (قَدْ بَرَعَ)، يُقَالُ<sup>(٢)</sup>: بَرَعَ الرَّجُلُ وَبَرِعَ بِالضَّمِّ أَيْضًا بِرَاعَةً: فَاقَ أَصْحَابَهُ فَهُوَ بَارِعٌ.

قوله: (عِلْمُ الْمَعَانِي)، وَهُوَ تَتَّبِعُ خَوَاصَّ التَّرَكِيبِ فِي الْإِفَادَةِ لِيَحْتَرِزَ عَنِ الْخَطَأِ فِي التَّطْبِيقِ، وَ«عِلْمُ الْبَيَانِ» هُوَ مَعْرِفَةُ إِيرَادِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ الْمَأْخُودِ مِنَ الْمَعَانِي فِي طَرِيقٍ مُخْتَلِفَةِ الدَّلَالَةِ بِالْخَفِيِّ وَالْأَخْفَى لِتَمَامِ الْمُرَادِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ، نَبَّهَ بِتَكَرُّرِ لَفْظِ «عِلْمٌ» عَلَى اسْتِحْقَاقِ كُلِّ مِنْهَا أَنْ يُسَمَّى عِلْمًا بِرَأْسِهِ، وَلَمْ يَرُدْ بِالِاخْتِصَاصِ أَنْهَمَا لَمْ يُسْتَعْمَلَا إِلَّا فِي كَلَامِ اللَّهِ الْمَجِيدِ، بَلْ أَرَادَ أَنَّهَا لَمْ يُسْتَعْمَلَا فِي كَلَامِ كَاسْتِعْمَالِهِمَا فِي التَّنْزِيلِ، وَأَنَّ الْوَاقِفَ عَلَى أَسْرَارِهِ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهَا كُلِّ الْاِفْتِقَارِ.

قَالَ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»<sup>(٣)</sup>: الْوَيْلُ كُلُّ الْوَيْلِ لِمَنْ يَتَعَاطَى التَّفْسِيرَ وَهُوَ فِيهَا رَاجِلٌ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ: لَا عِلْمَ فِي بَابِ التَّفْسِيرِ بَعْدَ عِلْمِ الْأَصُولِ، أَقْرَأُ مِنْهَا عَلَى الْمُرءِ لِمُرَادِ اللَّهِ مِنْ كَلَامِهِ، وَلَا

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ «يَتَأْتِي» بِمَعْنَى يَسْتَعْصِي وَيَعْتَصِ.

(٢) قَوْلُهُ: «قَدْ بَرَعَ»، يُقَالُ: سَاقَطَ مِنْ (ط)، وَأُبْتِنَاهُ مِنْ (ح) وَ(ف).

(٣) يَعْنِي الْإِمَامَ الشَّهِيدَ يَوْسُفَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ السَّكَاكِي (ت ٦٢٦هـ)، صَاحِبُ «مِفْتَاحِ الْعُلُومِ»، كَانَ إِمَامًا

بَارِعًا فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي: «شُدْرَاتِ الذَّهَبِ» (٥: ١٢٢).

(٤) «مِفْتَاحِ الْعُلُومِ» ص ١٦٢.

وتمهّل في ارتياديهما آونة،.....

أعون على تعاطي تأويل مشتبهاته، ولا أنفع لدرك لطائف نكاته، ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه<sup>(١)</sup>.

وقال المصنّف: «حتى يعلموا أن في عداد العلوم الدقيقة علماً لو قدره حقّ قدره، لما خفي عليهم أن العلوم كلها مُفْتَقَرَةٌ إليه وعيال عليه»<sup>(٢)</sup>. وقال: «كم آية من آيات التنزيل وحديث من أحاديث الرسول قد ضيّم وسيّم الخسف بالتأويلات الغثّة والوجوه الرثّة؛ لأن من أوّل ليس من هذا العلم في غير ولا نفير، ولا يعرف قبيلاً من دبير»<sup>(٣)</sup>.

ويقال أيضاً: إن كتابه هذا مما ضيّم وسيّم الخسف حيث أُجْرِيَ على ظواهره، ولم يُقْتَسَ عن مكنون ضمائره، وأن من تصدّى له ليس له نصيبٌ وافٍ ولا حظٌّ وافٍ من هذين العِلْمَيْنِ، حتى احتجبت عنه مستترات دقائقه، وعمّت عليه مستودعات حقائقه.

قوله: (تمهّل)، أي: سَبَقَ وَاَتَّأَدَ، من الألفاظ المشتركة، المُغْرَبُ: تمهّل في الأمر: أتاد فيه، وتمهّل أيضاً: تقدّم، من المهلّ بالتحريك وهو التقدّم. قال الأعشى<sup>(٤)</sup>:

إِنَّ مَجْلاً وَإِنَّ مُرْتَجِلاً  
وإنّ في السّفْرِ إذ مَضَوْا مَهْلاً

والمقام يحتمل المعنيين. و«تمهّل» عطفٌ على «برع».

قوله: (في ارتياديهما)، هو افتعالٌ من رادّ الكلام: إذا طلبه.

قوله: (آونة)<sup>(٥)</sup>، جمعُ أوان، كأزمنة وزمان. وأفعلةٌ من جموع القلّة.

(١) «مفتاح العلوم» ص ٤٢١.

(٢) انظر: (١٣: ٤٣٢).

(٣) انظر: (١٣: ٤٣٢).

(٤) الشاعر الجاهلي المشهور، من أصحاب المعلقات، وكان يُلقبُ بصنّاجة العرب؛ لجودة شعره، وعذوبة موسيقاه. والبيت في «ديوانه» ص ١٥٤.

(٥) في (ح) و(ف): «الآونة».

وَتَعَبَ فِي التَّنْقِيرِ عَنْهَا أزمته، وبعثته على تتبع مظانها همة في معرفة لطائف حجة الله، ....

ولا ارتياب أن هذا الفن فنٌ - كما قال صاحب «الفتاح» - لا تلين عريكته، ولا تنقاد قرونه لمجرد استقراء صوره، وتتبع مظان أخواتها؛ بل لا بد من ممارسات كثيرة ومراجعات طويلة مع فضل إلهي<sup>(١)</sup>. لكنهم قد يعبرون عن المعنى بضده تهكماً أو تمليحاً، وعلى هذا بنى المصنف كلامه. يعني من حق الاهتمام بشأن هذين العلمين أن يستفزع المحصل جهده، ويضني فيهما عمره، وذلك قليل نزر لمن يتبغي كشف أسرار كلام الله المجيد، ونحوه في الأسلوب قوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ...﴾ [البقرة: ١٤٤] قَالَ الْمُصَنَّفُ<sup>(٢)</sup>: ومعناه كثرة الرؤية.

يعني: من حق اهتمامك بشأن القبلة - مع كثرة تقلب وجهك في السماء - أن تكون أكثر ممَّا وجد منك وشوهد من حالك؛ لأن أصل أمرك أن تستقبل قبلة آبائك؛ لكونه أدعى للعرب إلى الإيوان، ولوجوب مخالفة اليهود.

وفي عكسه وضع «خطي» في قوله: «خطي يسيرة» موضع خطوات يعني: أنك ترى تفاوتاً كبيراً بين عالم وعالم في متون العلوم وأصولها، وإذا أمعنت النظر وحققت عرفت أن التفاوت يسير.

قوله: (في التنقيير)، التنقيير: الفحص والبحث. استعير من نقر الطائر، الأساس: من المجاز نقرت عن الخير ونقرت عنه: بحثت.

قوله: (وبعثته)، من: بعثته على الشيء: إذا استحشته وحرصته عليه.

قوله: (مظانها)، وهو جمع مظنة، ومظنة الشيء: موضعه ومألفه الذي يظن كونه فيه.

قوله: (لطائف حجة الله)، قيل: هي القرآن: أي: من اللطائف الكائنة في القرآن. وألطف

(١) «مفتاح العلوم» ص ٧٦.

(٢) يعني الزمخشري (٣: ١٤١).

وحرّص على استيضاح معجزة رسول الله، بعد أن يكون آخذًا من سائر العلوم بحظّ، جامعًا بين أمرين: تحقيق وحفظ، كثير المطالعات، طويل المراجعات، قد رجّع زمانًا ورجّع إليه، وردّ وردّ عليه، فارسًا في علم الإعراب، مقدّمًا في حملة الكتاب، وكان مع ذلك مُسترسِل الطبيعة مُنقادها،.....

منه: أن المراد بلطائف حُجّة الله ما في القرآن من إثبات الحُجج وإقامة البيّنات على وجهٍ دقيقٍ لطيفٍ، مثل ورودها على أسلوب الاستدراج وإرخاء العنان، وما فيه من وجه الإعجاز الدالّ على مُعجزة رسول الله ﷺ من الفصاحة والبلاغة والإخبار عن المغيّبات.

قوله: (على استيضاح) (١)، وهو: أن تضع يدك على عينك تنظر هل تراه.

قوله: (طويل المراجعات)، أي: طالما رجّع إلى العلماء النحارير، ثم رجّع إليه التلامذة مدةً مديدة.

قوله: (قد رجّع)، جملة مُنفصلة بيان قوله: «طويل المراجعات»، ويجوز أن تكون حالًا من المُستتر في «طويل».

قوله: (مسترسِل الطبيعة)، المُغرب (٢): الإرسالُ خلافُ التقييد. ومنه: الوصيةُ بالمالِ المُرسَل يعني المُطلقَ غيرَ المُقيّد بصفةِ الثلثِ أو الربعِ.

الجوهري (٣): استرسَل الشعر، أي: صارَ سَبطًا. وبَعيرٌ رَسُلٌ، أي: سهْلُ السيرِ.

الأساس: استرسَل الشيءُ إذا تسلّس، وفي مِثبةِ هذه الدأيةِ استرسأل: إذا لم يكن فيها سرعة، وناقّةُ رَسلةٌ: فيها لين. والمناسبُ في هذا المقام أن يكونَ من السيرِ السهْلِ، واللّينُ لاستدعاءِ المنقادِ إياه، وسهولةِ السّيرِ لإرخاءِ الرّاكِبِ الرّمَامَ، وانقيادها لانشاءِ زمامها. استعارَ

(١) في (ط): «قوله: الاستيضاح».

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٢٩).

(٣) قوله: «الجوهري» ساقط من (ط).

مُسْتَعْلَ القَرِيحَةِ وَقَادَهَا، يَفْظَانِ النَّفْسِ دَرَاكًا لِلْمَحَةِ وَإِنْ لَطَفَ شَائَهَا، مُتَبِّهَا عَلَى الرَّمْزَةِ  
وإن خَفِي مَكَائِهَا، لَا كَرًا جَاسِيًا، وَلَا غَلِيظًا جَافِيًا، .....

جَوْدَةِ سَمَاحَةِ القَرِيحَةِ وَسُهُولَةِ تَأْتِيهَا لِلْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ سُهُولَةً سِرِّ النَّاقَةِ بِسَبَبِ إِرْحَاءِ زِمَامِهَا  
وَانْقِيَادِهَا عِنْدَ انْتِنَائِهِ.

قوله: (وقادها)، تكميل لقوله: «مستعل القريحة»؛ لئلا يتوهم أن قريحته كئنا العرفج<sup>(١)</sup>  
في أنها متقاصرة البقاء سريعة الاشتعال. وهما تكميل لقوله: «مستسل الطبيعة»؛ لدفع  
توهم الجمودة<sup>(٢)</sup>. وإنما خصت القريحة بالاشتعال - وهي مستعارة من أول الماء المستنبط من  
البئر كما مر - لإيهام الجمع بين الضدين. قال أبو العلاء<sup>(٣)</sup>:

تَيِّبٌ فَوْقَهُ صَحْضَاحٌ مَاءٍ      وَتُبْصُرٌ فِيهِ لِلنَّارِ اشْتِعَالَا

قوله: (دراكًا)، فعلاً<sup>(٤)</sup> من الدرك، أي: كثير الدرك لدقيق المعاني.

قوله: (متبها)، نبتة على الشيء أوقفته، وانتبه مطوع له، ومتبها هو الساع.

قوله: (على الرمزة)، وهي الإشارة والإيهام بالحاجب.

قوله: (لا كرا)، الكز: هو الانقباض واليبس. رجل كز وقوم كز بالضم.

قوله: (جاسيا)، جسات يده من العمل تجسأ تجسأ: صلبت، والاسم: الجسأة مثل

الجزعة. وهي في الدواب: يبس المعطف.

قوله: (جافيا)، الأساس: ثوب جاف: غليظ، وهو من جفاة العرب، المغرب: الجفاء

غالب على أهل البدو، وهو الغلط في العشرة، والحرق في المعاملة، وترك الرفق<sup>(٥)</sup>. وفي الكلام

(١) وهو شجر صغير سريع الاشتعال.

(٢) في (ط): «الجمود».

(٣) لم أجده في ديوان المعري.

(٤) في (ط): «فعال».

(٥) «المغرب في ترتيب المغرب» (١: ١٥٠).

متصرِّفاً إذا دُرِّيَّةٌ بأساليبِ النظمِ والنثرِ، مرتاضاً غيرَ رِيَّضٍ بتلقيحِ بناتِ الفكرِ، .....

إيماءً إلى اللَّفِّ والنَّشْرِ<sup>(١)</sup>؛ فإنَّ كُلَّ واحدٍ من المَنفِيَّين تأكيدٌ لكلِّ من المُثَبِّين السابقين.

قوله: (ذا دُرِّيَّةٌ بأساليبِ)، وهي جَمْعُ أسلوبٍ، وهي الفنون، الأساس: سلكتُ أسلوبَ فلانٍ: طريقتَه، وكلامه على أساليبِ حَسَنَةٍ. والدُّرِّيَّةُ: التجربةُ والاعتیاد.

قوله: (النظم)، وهو الكلامُ الموزونُ المَقْفِيُّ مع قَصْدِهِ. وَعِلْمُ الشعرِ مندوبٌ إليه، عن عَمَرَ رَضِيَّيَ اللهُ عنه: عليكم بديوانكم. قالوا: وما ديواننا؟ قال: شِعْرُ الجاهليةِ، فيه تفسيرُ كتابِكُمْ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (مُرْتاضاً)، والمرتاضُ: الذي تَمَّتْ رياضتُه، والرِيَّضُ: الذي يستحقُّ الرياضةَ، ولم يُرِضْ بَعْدُ، وشارفٌ أن يُرِضَ.

الأساس: راضٍ الدابةُ رياضةً وارتاضتْ دابتهُ. ومُهَرَّ رِيَّضٌ: لم يقبلِ الرياضةَ ولم يَمَهَرِ المشيَ، وناقَةٌ رِيَّضٌ: عَسِيرٌ.

قوله: (بناتِ الفكرِ)، قالوا: هي المَقْدَماتُ التي إذا رُكِبَتْ تركيباً خاصاً أدَّتْ إلى المطلوبِ، والفِكْرُ: هو حركةُ النفسِ من المطالبِ إلى تلكِ<sup>(٣)</sup> الأوائِلِ والرجوعِ منها إليها<sup>(٤)</sup>، و«التلقيحُ»: عبارةٌ عن ترتيبِ تلكِ المبادئِ وجعلِها مُؤدِّيَّةً إلى المطالبِ. أو يقال: إنَّ بناتِ

(١) من أساليبِ البلاغةِ، عَرَّفَه السكاكي بقوله: «هو أن تُلَفَّ بين شيئين في الذِّكْرِ، ثم تُتبعها كلاماً مُشتملاً على مُتعلِّقٍ بواحدٍ وبآخرٍ من غيرِ تعيين؛ ثقةً بأنَّ السامعَ يردُّ كلاً منها على ما هو له، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾» [القصص: ٧٣].

(٢) قد استقصى الإمام عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» الكثير الطيِّب من الأخبار والآثار الدالَّة على استحسانِ الإسلامِ الشُّعْرَ، ونَفَى الحرجَ عن الشعراءِ الصالحين.

(٣) في (ح): «إلى ملك».

(٤) وهو حاصلُ عبارةِ الكفويِّ في «الكليات» ص ٦٩٧.

الفِكْرُ هي <sup>(١)</sup> النتيجة، ومنه بُنِيَ الشَّفَقَةُ للكلام. وفي قوله: «تلقيح بنات الفكر» دقيقةٌ جلييلة، وهي: أن الأصل في التلقيح بعد الاستعارة أن يُطْلَقَ على استعمالِ الشخصِ القُوَّةَ المُفَكِّرَةَ بأن يُرتَّبَ أمورًا حاصلَةً في الذهن، لِيَتَوَصَّلَ بها إلى تحصيلِ ما ليسَ بحاصل، والمحصولُ منه بعدَ الترتيبِ يُسمَّى نتيجةً، وفِعْلُهُ تَلْقِيحًا. والمُصَنَّفُ يُسمَّى النتيجةَ بناتِ الفِكْرِ، وجعلَ التلقيحَ في النتيجة. وهذا المعنى موجودٌ في الكناياتِ التلويحية <sup>(٢)</sup>. قال حسان <sup>(٣)</sup>:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَابِهِمْ      لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

فإن النتيجة الحاصلة من مفهوم المشطورِ الأولِ أن الضيفانَ تغشاهم، وكلابهم لا تنبح، ثم نتيجته أنها لما شاهدت وجوهاً إثرَ وجوهِ استأنستهم، ثم نتيجته أن الممدوحَ مضيافٌ، ثم أنه جوادٌ.

ثم اكتفى بهذا القدرِ من البيانِ فبنى اسمَ الفاعلِ وهو قوله: «مُرْتَاضًا» من «افتعل» للتصرفِ لإظهارِ ما ينبغي حصوله بالتكرار، ثم أكد ذلك بقوله: «عَيْرَ رِيضٍ»؛ لثلاثيَّتهم أن «مُرْتَاضًا» من تسميةِ الشيءِ باسمِ ما يؤولُ إليه. ونحنُ نقتفي آثاره ونُلْقِحُ بناتِ فكره؛ فإن قوله: «مرتاضًا عَيْرَ رِيضٍ» من بناتِ فكره، ثم ما نكدُحُ فيه هو التلقيح. وهذه المعاني الدقيقةُ المُسْتَنْبَطُ <sup>(٤)</sup> منها هي النتيجة، ثم تكررنا هذه المعاني مرَّةً بعد أخرى في تركيبِ غبِّ تركيبِ هو الارتياض.

(١) في (ط): «وهي».

(٢) سميت بذلك لكثرةِ الوسائطِ بين الكنايةِ والمكنيِّ عنه وتعدُّدها. انظر: «مفتاح العلوم» ص ١٥٩.

(٣) البيتُ من قصيدةٍ بديعةٍ يمدحُ بها حسانُ رضيَ اللهُ عنه ملوكَ الغساسنةِ في الشام، ويصفُ من كرمهم

وطيبِ أكرمِهم وأرومتهم. انظر: «الديوان» ص ١٨٤.

(٤) في (ط): «المستنبطة».

قد عَلِمَ كَيْفَ يُرْتَّبُ الْكَلَامُ وَيُؤَلَّفُ، وَكَيْفَ يُنْظَمُ وَيُرْصَفُ، طَالَمَا دُفِعَ إِلَى مَضَائِقِهِ، وَوَقَعَ فِي مَدَاحِضِهِ وَمَزَالِقِهِ. ....

قوله: (كَيْفَ يُرْتَّبُ)، مفعولٌ «عَلِمَ» على تأويلٍ قد عَلِمَ ما يجابُ به كَيْفَ يُرْتَّبُ.

واعلم أنَّ معرفة ترتيب الكلام وترصيفه، ونظم التركيب وتأليفه من الأصول المعتمدة في فنِّ البلاغة والفصاحة. قال صاحبُ «المفتاح»: «وإنَّهَا لِحَكُّ البلاغةِ ومُتَقَدُّ البصيرة»<sup>(١)</sup>. وقد قَصَرَ بعضُ الأئمةِ البلاغةَ على معرفة الفصلِ والوصلِ. ومن وقفَ على كتابنا المترجم بـ«التبيان» ظهر له من قسم المعاني في بابِ الفصلِ والوصلِ عنواؤها<sup>(٢)</sup>، ومن قسم البيان في ترشيح الاستعارة وتجريدِها، والمساكلة فيها بيائها، ومن قسم البديع في الالتلاف والتكرير، والترقي، والتكميل والتتميم أنواعُ شجونها، ومن فنِّ الفصاحة من بابِ أوصافِ الألفاظ المفردة والمركبة أصنافُ شجونها.

قوله: (طالما)، قال المطرزي: «ما» في «طالما» و«قلما» كافةٌ بدليلِ عدم اقتضائهما الفاعل، وتتهيئتهما لوقوع الفعل بعدهما، وحققهما أن تكتب موصولةً بهما، كما في: رُبما وإتبا وأخواتهما؛ للمعنى الجامع بينهما، كذا قاله المحققون منهم ابنُ جنِّي.

وقال ابنُ دُرُسْتَوَيْه<sup>(٣)</sup>: لا يجوزُ أن يُوصَلَ بـ«ما» شيءٌ من الأفعالِ سوى نِعْمَ وبِئسَ. والقولُ هو الأول، هذا إذا كانت كافة، فأما إذا كانت مصدريةً فليس إلا الفصل.

ومن الانفاقاتِ الحسنةِ التي دُفِعَتْ إلى هذا المضيقِ ووقعتُ في هذا المقامِ الدَّحْضُ<sup>(٤)</sup>،

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٠٩.

(٢) الضمير في «عنوانها» راجعٌ إلى البلاغة. وفي كلامه إتياءٌ إلى ما أصابَ البلاغةَ العربية من الجمودِ والغموضِ؛ بسبب تعقيد عبارات المؤلفين، ونزوعهم نحو الاختصار والتقنين.

(٣) الإمام اللغوي أبو محمد عبد الله بن جعفر بنُ درستويه الفارسي (ت ٣٤٧هـ)، صاحبُ «شرح الفصيح» لثعلب، و«كتاب الكتاب»، وهما نافعان محرران. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (٢: ١١٣).

(٤) وهو الزلق الذي لا يتمسك عليه الإنسان. انظر: «الصحاح» (٣: ١٠٣٥).



ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العُدلية، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلِّما رجَعُوا إلَيَّ في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحُجُب؛ أفاضوا في الاستحسان والتعجب، واستطبروا شوقاً.....

وَسُئِلْتُ عن موقع هذه الجملة في الكلام. فأجبت أنها داخلة في حَيِّرِ المنصوبات: إمَّا خَبْرٌ مِثْلُهَا، أو حَالٌ من ضميرِ «عَلِمَ» على التأويل، وأنها مستأنفة على أنها ترجيعٌ للمعنى الذي اعتنى بشأنه مرة بعد مرة، وتطريةٌ لذكر ما اهتم به كَرَّةً بعد كَرَّةٍ؛ وذلك أنه لما ذكر أولاً «قد برع في علمين مُحْتَصَيْنِ بالقرآن» أتبعه بقوله: «وتمهَّل في ارتيادهما أَوْنَةً» وحين ثنى بقوله: «بعد أن يكون أخذ من سائر العلوم بحظٍّ» عقبه بقوله: «قد رجع زماناً ورجع إليه» وكما قال: «ذا ذُرِّيَّةٌ بأساليبِ النظم» كَرَّ إلى قوله: «طالما دُفِعَ إلى مضايقه» ولهذا السَّرِّ قال صاحبُ «المفتاح»: هذا العلم لا تَلِينُ عريكته ولا تنقادُ قرونته<sup>(١)</sup>... إلى آخره.

قوله: (العُدلية)، قيل: إنما سمَّوا أنفسهم بأهلِ العدلِ والتوحيد؛ لأنهم نفَّوا صفاتِ الله التي أثبتها الأشاعرة من القدماء؛ لئلا يلزَمَ التعدُّدُ في القديم المقابلِ للتوحيد، وأوجبوا على الله تعالى الثواب والعقاب على الطاعة والمعصية؛ لئلا يلزَمَ الظلمُ عليه تعالى المقابلِ للعدل.

قوله: (فأبرزت)، معطوفٌ على «رجعوا» و«أفاضوا» جوابٌ «كلِّما»، والجملة الشرطية ثاني مفعولي «رأيت»، وكلِّما لعمومِ الأوقات. و«ما» مع ما بعدها من الفعل في تأويلِ المصدر.

قوله: (واستطبروا)، أي: استقروا، قيل: استطيرَ فلانٌ فرحاً؛ إذا حَلَّقَ به كأنه حُمِلَ على الطيرانِ لِحِفَّتِهِ، قال<sup>(٢)</sup>:

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذِيَهُ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ<sup>(٣)</sup> وَوُحْدَانَا

(١) قوله: «ولا تنقاد قرونته» ساقط من (ط).

(٢) لشاعر من بني العنبر من شعراء الحماسة يصف ما عليه بنو مازن من الإباء والأفئدة والدفاع عن الحرم.

انظر: «الحماسة بشرح المرزوقي» (١: ١٣٩).

(٣) وهي الجماعات.

إلى مصنّفٍ يَضُمُّ أطرافاً من ذلك، حتى اجتمعوا إليّ مقترحين أن أُملي عليهم في الكشف عن حقائق التنزيل، .....

قوله: (أطرافاً)، مستعارٌ من أطراف المدينة - وهي سوادها ونواحيها - للكلام المبسوط ذي الذبول والتسميات، و«من ذلك» بيان «أطرافاً»، والمشارٌ إليه ما دلّ عليه «أبرزت»، وهو المُبرِّزُ المُملِي المُكْرَّرُ، وفيه وَجْهان:

أحدهما: أن يراد به ضُمُّ ذلك المُبرِّزِ، وجمْعُ ذلك المُتفرِّقِ في مُصنَّف.

وثانيهما: أن يراد مُصنَّفٌ يَحْتَوِي جنسَ «ذلك» المُبرِّزِ وأمثاله، ف«ذلك» هاهنا مثل «تلك» في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] قال: أُشيرَ بها إلى الأمانِيّ المذكورة، أو أريد: أمثالُ تلك الأمانِيّ أمانِيهم، على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامه. هذا هو الوجه.

قوله: (مُقترحين)، الاقتراحُ: الاستدعاء والطلب. اقترحتُ عليه شيئاً: سألتُه من غيرِ رَويّة، الراغب: اقترحتُ الحملَ: ابتدعتُ رُكوبه، واقترحت كذا على فلانٍ: ابتدعتُ التَمَنّي عليه، واقترحتُ بثراً: استخرجتُ [منه] ماءً قَراحاً<sup>(١)</sup>.

قوله: (أن أُملي عليهم)، قال في «المقدمة»<sup>(٢)</sup>: أُمليتُ عليه الكتابَ. فالتقديرُ: أن أُملي عليهم كتاباً في الكشف. ويجوزُ أن يكونَ من بابِ قوله: يَجْرَحُ في عراقِيها نُصلي<sup>(٣)</sup>، أي: أن

(١) «مفردات القرآن» ص ٦٦٦. وما بين الحاصرتين زيادة منه.

(٢) «مقدمة الأدب» للزخشري، ولا أعرفها مطبوعة.

(٣) هذا من بيت لذي الرُمة:

وإن تعتذِرَ بالمحلِّ من ذي ضُروعها إلى الضيفِ يَجْرَحُ في عراقِيها نُصلي

انظر: «خزانة الأدب» (٢: ١٢٨).

والعراقيب: جمعُ عرقوبٍ، وهو العَصْبُ الغليظُ المُوتَرُ فوقَ عَقَبِ الإنسان. وعرقوبُ الدابةِ في رجلها بمنزلةِ الركبةِ في يدها. انتهى من «الصحاح» (عرقب).

وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، فاستعفيتُ، فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعطاء  
الدين وعلما العدل والتوحيد.

والذي حداني على الاستعفاء على علمي أنهم طلبوا ما الإجابة إليه علي واجبة؛  
لأن الخوض فيه كفرض العين؛ ما أرى عليه الزمان من رثاة أحواله، وركاكة رجاله،  
وتقاضر هممهم عن أدنى عدد هذا العلم، فضلاً أن تترقى إلى الكلام المؤسس على  
علمي المعاني والبيان، .....

أجعل الإملاء مطروفاً للكشف، ومكاناً له<sup>(١)</sup>. المعنى: لا يتجاوز الإملاء الكشف، فالكشف  
هو الممل.

قوله: (فاستعفيتُ)، أي: طلبتُ الإعفاء، عطفتُ على «اجتمعوا»، والاستثناء في قوله:  
«إلا المراجعة» مفرغ. وفي «أبوا» معنى النفي.

قوله: (لأن الخوض فيه)، إمامة<sup>(٢)</sup> «طلبوا»، أي: طلبوا مني الممل؛ لأن خوضي فيه  
كفرض العين، أو علة واجبة.

قوله: (رثاة أحواله)، الأساس: رجل رث الهيئة، وكلام رث: غث سخيف.

الجوهري: فلان في هيئته رثاة، أي: بذاذة.

قوله: (عدد هذا العلم)، الجوهري: العدد: جمع عدة. وهي الاستعداد. والعدة أيضاً: ما  
أعدته لحوادث الدهر من المال والسلاح.

قوله: (فضلاً)، مصدرُ فعلٍ محذوفٍ، وهو حالٌ من «هممهم» أي: تفضلُ فضلاً، أي:  
تجاوزُ تجاوزاً. يُستعملُ هذا في موضعٍ يُستبعدُ فيه الأدنى ويُرادُ به استحالةُ ما فوقه؛ ولهذا يقعُ  
بين كلامين متغايرين معنى نحو «لكن».

(١) في (ط): «للكشف والكشف مكاناً له».

(٢) في (ف): «إمامة عليه».

فأملتُ عليهم مسألة في الفواتح، وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة، وكان كلاماً مبسوطاً كثير السؤال والجواب، طويل الذيول والأذنان، وإنما حاولتُ به التنبيه على غزارة نُكْتِ هذا العلم، وأن يكون لهم مناراً يتتحوّنونه، ومثلاً يحتذونه، فلما صمّم العزم على معاودة جوار الله، والإناخة بحرَم الله، فتوجّهتُ تلقاء مكة، وَجَدْتُ في مُجْتَازِي بَكْلٍ بَلَدٍ مَنْ فِيهِ مُسْكَةٌ مِنْ أَهْلِهَا - وَقَلِيلٌ مَا هُمْ - عَطَشِي الْأَكْبَادِ إِلَى الْعُثُورِ عَلَى ذَلِكَ الْمُمْلَى، مُتَطَلِّعِينَ.....

قوله: (فَأَمَلَيْتُ)، عَطَفْتُ عَلَى «فَأَبُوءُ»، و«الفواتح» هي الحروف المبسوطة في أوائل السور. واسمُ «كان» في قوله: «كان كلاماً مبسوطاً» ضميرٌ يرجعُ إلى المُمْلَى، وفي «به» إلى قوله: «كلاماً مبسوطاً». «حاولتُ»: طَلَبْتُ. الجوهريُّ: حاولتُ الشيءَ: أردتُه.

قوله: (مُسْكَةٌ)، أي: بَقِيَّة، الجوهريُّ: يقال: فيه مُسْكَةٌ مِنْ خَيْرٍ، أي: بَقِيَّة. الأساس: ومن المجاز: أنه ذو مُسْكَةٍ وتماسك: ذو عَقْل.

قوله: (مُتَطَلِّعِينَ)، متشوّفين. حالٌ من الضميرِ العائدِ إلى «من» في «عَطَشِي»، وهو مفعولٌ ثانٍ لـ«وَجَدْتُ». فانظرُ إلى اختلافِ العباراتِ من مَعْبَرٍ واحد. فإن «مَنْ» في قوله: «مَنْ فِيهِ مُسْكَةٌ» لَمَّا كَانَ يَسْتَوِي فِيهِ الْجَمْعُ وَالْمُفْرَدُ وَالْمُدَكَّرُ وَالْمُوَثَّثُ اعْتَبَرَهَا فِي كَلَامِهِ أَجْمَع. قال أولاً اعتباراً للفظ: «فيه»، ثم اعتداداً للمعنى: «هم»، ثم نظراً إلى الجمع بمعنى الجماعة «عَطَشِي»، وإلى الجمع بمعنى العقلاء «متطلعين»؛ وذلك أن الذي عنده مُسْكَةٌ لَمَّا لَمْ يُوجَدْ إِلَّا وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ وَاحِدٍ، وَالْقَلِيلُ إِذَا تَطَّلَعَ إِلَى كَمَالِهِ اعْتَدَّ (١) كَثِيراً، فَكَثَّرَهُمْ فِي قَوْلِهِ: «عَطَشِي»، وَجَمَعَهُمْ فِي «مُتَطَلِّعِينَ».

قوله: (إِلَى الْعُثُورِ)، الأساس: ومن المجاز قولك: عَثَرَ عَلَى كَذَا: اطَّلَعَ عَلَيْهِ.

(١) في (ط): «اعتبر».

إلى إيناسه، حِرَاصًا على اقتباسه، فهزَّ ما رأيتُ من عِطْفِي، وحرَّكَ الساكنَ من نشاطي، فلما حطَّطُ الرَّحْلَ بِمَكَّةَ، إذا أنا بالشَّعْبَةِ السَّيِّئَةِ، من الدَّوْحَةِ الحَسَنِيَّةِ، الأمير الشريفة الإمام شرف آل رسول الله أبي الحسن علي بن حمزة بن وهَّاس - أدام الله مجده، وهو النكتة والشامة في بني الحسن، مع كثرة محاسنهم، وجموم مناقبهم - أعطش الناس كبدًا، وأهَّبهم حشَى، وأوفاهم رغبةً، .....

قوله: (إلى إيناسه)، الإيناسُ: الإبصار. يقال: آنتُ منه رُشدًا، أي: أبصرتُه، وهو أيضًا خلاف الإيحاء.

قوله: (فهزَّ)، الفاءُ جِيءَ للسببية، و«ما» فاعلُ هزَّ، والعائدُ محذوفٌ، و«من» للتبويض. قال المصنّف في قوله تعالى: ﴿وَتَتَّبِعَانَا مَن أَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٥]: من للتبويض، مثلها في قولهم: هزَّ من عطفي<sup>(١)</sup>، أي: حصلَ في بعض الارتياح؛ لأنَّ هزَّ العطف - وهو الجانب - كناية عن تحصيل السرور، أو عن التنبُّه عن الغفلة.

قوله: (إذا أنا بالشَّعْبَةِ)، العاملُ في «إذا» فاجأتُ، و«الدَّوْحَةُ»: الشجرة العظيمة ذات أغصانٍ وشُعَب.

«الأمير» بدّل من: «الشَّعْبَةِ» أو عطف بيان، وهذا البيان يُخرِّجُ الكلامَ عن الاستعارة إلى التشبيه، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(الشامة): الخال. فلان نُكْتَةٌ في قومه وشامة، أي: علَمٌ ومُشارٌ إليه.

قوله: (أعطش الناسِ)، حالٌ من «الشَّعْبَةِ» على رأي من يجعلُ «أفعل كذا» نكرة؛ لأنَّ الإضافة غيرُ محضَّة، بدليل قولهم: مررتُ برجلٍ أفضلَ الناسِ، أي: أفضلَ من الناسِ، على إثبات «من» كأنه قيل: من باقي الناس. ويؤيِّده مجيءُ «من» صريحًا فيما عطفَ عليه في قوله تعالى: ﴿وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [البقرة: ٩٦]، والمسألةُ المذكورةُ في

(١) انظر: (٣: ٥٢٣) وفيه: هزَّ من عطفه.

حتى ذكر أنه كان يحدث نفسه - في مدة غيبيتي عن الحجاز مع تراحم ما هو فيه من المشاهدة - بقطع الفيافي وطَيِّ المهامه، والوفادة علينا بخوارزم، ليتوصل إلى إصابة هذا الغرض، فقلت: قد ضاقت على المستعفي الحيل، .....

«اللُّباب». ويروى «أعطش» مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف. وكان أبو الحسن مشهوراً بابن وهَّاسِ السُّليمانِي، وهو فقيه مكة، مدحه المصنّف بقوله:

ولولا ابنُ وهَّاسٍ وسابغُ فضله رَعَيْتُ هَشِيماً واستَقَيْتُ مُصَرِّداً

قوله: (من المشاهدة)، وهي الشواغل، الأساس: وهو مشدوه مشغول، وهو في مشادة: في مشاغل. وقيل: قياس واحد مُشْدِه، وهو غير مستعمل.

والفيفاء: الصحراء الملساء، والجمع الفيافي، والمهامه: جمع مهممه، وهو<sup>(١)</sup> المفاوز البعيدة.

قوله: (والوفادة)، من الوفد، المغرب<sup>(٢)</sup>: الوفد: القوم يقدون على الملك يأتون في أمر

فتح أو تهنته، الأساس: ومن المجاز: الحاج وفد الله.

قوله: (علينا)، اعلم أن في اختلاف الضمائر على سبيل الالتفات عدة نكات: عدل أولاً

من التكلم عن نفسه وحده إلى الجماعة؛ لمناسبتها لفظ الوفاة، تعظيماً لنفسه، ثم رجع إلى

الواحد في قوله: «على المستعفي»، ووضع المظهر موضع المضمير للإشعار بالقصور والعجز،

ثم طوى ذكر نفسه في «فقرغ» هضمًا وانكسارًا وتنيهاً على أن الفراغ كان بتسديد الله

وتوفيقه، لا من نفسه. وكذا في قوله: «يُقدَّر» ليُعَمَّ المُقدِّرين؛ تفخيماً لهذا الأمر، ثم رجع عوده

إلى بدئته في قوله: «أفيضت علي» ليخص نفسه بإفاضة البركات عليها. وفي قوله: «آيات هذا

البيت»، و«بركات» اقتباس من قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى

لِّلْعَالَمِينَ \* فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ [آل عمران: ٩٦-٩٧].

(١) في (ط): «وهي».

(٢) «المغرب في ترتيب المغرب» (٢: ٣٦٢).

وَعَيْتٌ بِهِ الْعِلْلُ، وَرَأَيْتُنِي قَدْ أَخَذْتُ مِنْي السَّنَّ، وَتَقَعَّقَعَ السَّنَّ، وَنَاهَزْتُ الْعَشْرَ الَّتِي سَمَّيْتُهَا الْعَرَبُ دَقَاقَةَ الرَّقَابِ، .....

قوله: (وَعَيْتٌ)، هو من العيِّ، يقال: عَيْتُ بِأَمْرِي، إِذَا لَمْ تَهْتَدِ لَوَجْهِهِ، أَي: كَثْرَةُ الْأَعْدَارِ أَعْيَيْتُنِي. قَالَ فِي «الْمُقَدِّمَةِ»: يُقَالُ: عَيَّ فِي الْأَمْرِ وَعَيَّ بِهِ<sup>(١)</sup> بِمَعْنَى، أَي: عَجَزَ عَنْهُ. فَقَوْلُهُ: «وَعَيْتٌ بِهِ الْعِلْلُ» الْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ. أَي: أَعْيَيْتَهُ الْعِلْلُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّرَكِيبُ مِنَ الْقَلْبِ الْمَقْبُولِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى لَطِيفًا. وَالْأَصْلُ أَنَّهُ عَيْبِي بِالْعِلْلِ، لَكِنْ لَمَّا طَالَتِ الْعِلْلُ صَارَتْ كَأَنَّهَا مُتَضَجِّرَةٌ مِنْهُ لِكَثْرَةِ تَكَرُّرِهَا عَلَيْهِ فَاسْتَدَّ الْعَيْبِي إِلَيْهَا مُبَالِغَةً. قَوْلُهُ: (أَخَذْتُ مِنْي السَّنَّ)، أَي: نَقَصْتُ الشَّيْخُوخَةَ مِنْ قُوَايِ<sup>(٢)</sup>، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ [يس: ٦٨] وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّ الْعُمَرَ اسْتَوْفَى مِنْي حَقَّهُ. فَنَبَّهَ الشَّيْخُ بِهِ عَلَى الْخَطَأِ الَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ؛ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِمْدَادَ فِي الْعُمَرِ زِيَادَةٌ، فَقَالَ: هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ نُقْصَانٌ.

قوله: (وَتَقَعَّقَعَ)، التَّقَعَّقَعُ: صَوْتُ يُبْسِ الْقَرَبَةَ، أَي: جَفَّ جِلْدُهُ. «نَاهَزْتُ»: أَشْرَفْتُ.

قوله: (دَقَاقَةَ الرَّقَابِ)، مَثَلٌ يُضْرَبُ فِي الْهَلَاكِ. وَالْعَشْرُ الْمُشَارُّ إِلَيْهِ مَا بَيْنَ السَّتِينِ إِلَى السَّبْعِينَ، رَوَى الصَّغَانِي<sup>(٣)</sup> فِي «كَشْفِ الْحِجَابِ عَنْ أَحَادِيثِ الشَّهَابِ»<sup>(٤)</sup> فِي قِسْمِ الْحَسَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مُعْتَرِكُ الْمَنَايَا مَا بَيْنَ السَّتِينِ إِلَى السَّبْعِينَ»<sup>(٥)</sup>، وَعَنْهُ: «أَعْمَارُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ السَّتِينِ إِلَى السَّبْعِينَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) فِي (ط): «عَيْبِي فِي الْأَمْرِ وَعَيْبِي بِهِ».

(٢) فِي (ط): «نَقَصْتُ الشَّيْخُوخَةَ قُوَّتِي».

(٣) أَبُو الْفَضَائِلِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّغَانِي الْحَنْفِي (ت ٦٠٥هـ) حَامِلُ لُؤَاءِ اللُّغَةِ فِي زَمَانِهِ. لَهُ «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ فِي الْحَدِيثِ» وَغَيْرَ ذَلِكَ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي: «بَغِيَةِ الْوَعَاةِ» لِلْسِّيُوطِيِّ (١: ٥٢٠).

(٤) يَعْنِي كِتَابَ «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» لِلْإِمَامِ الْقِضَاعِيِّ. وَهُوَ الْمَعْرُوفُ الْمَشْهُورُ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْقِضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (٢٤٢)، وَالْحَكِيمُ التَّرْمِذِيُّ كَمَا فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (٨١٨٧).

(٦) أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ (٢٣٣١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢٣٦)، وَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

فأخذتُ في طريقةٍ أخصرَ من الأولى، مع ضمانِ التكثيرِ من الفوائدِ والفحصِ عن السرائرِ، ووفقَ الله وسدّدَ، ففرغَ منه في مقدارِ مُدَّةِ خلافةِ أبي بكرِ الصديقِ رضي الله عنه، وكانَ يُقدَّرُ تمامه في أكثرَ من ثلاثينَ سنةً! وما هيَ إلا آيةٌ من آياتِ هذا البيتِ المحرّمِ، وبركةُ أفيضتْ عليّ من بركاتِ هذا الحرمِ المعظّمِ، أسألُ الله أن يجعلَ ما تعبْتُ فيه منه سببًا يُنجيني، ونورًا لي على الصّراطِ يسعِي بينَ يديَّ ويميني، ونعمَ المسؤُول.

قوله: (مُدَّةِ خلافةِ أبي بكرِ)، أي كان يُقدَّرُ تمامه في مدَّةِ خلافةِ الخلفاءِ الراشدين وهي ثلاثونَ سنةً، ففرغَ منه في مدَّةِ خلافةِ أقصِرَهم مدَّةً، وهي ستانِ وأربعةُ أشهرٍ. وفيه تمليحان.

قوله: (ما تعبْتُ فيه منه سببًا يُنجيني)، يجوزُ أن يكونَ الضميرُ في «فيه» عائداً إلى «ما»، وفي «منه» إلى الله تعالى، و«منه» حالٌ من «سببًا» قُدِّمَ للاهتمامِ، وأن يكونَ الضميرُ في «فيه» لله تعالى، أي: في طاعةِ الله تعالى وسبيله، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وفي «منه» لـ«ما». المعنى: يجعلُ ما تعبْتُ منه في سبيلِ الله سببًا لنجاتي.

قوله: (بينَ يديَّ ويميني)، أي: يسعِي مُتقدِّمًا عليّ وجنبيًا لي. أقتبسَ من قوله تعالى: ﴿يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد: ١٢]، والله أعلم.





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## سورة فاتحة الكتاب

مكية، وقيل: مكية ومدنية؛ لأنها نزلت بمكة مرة وبالمدينة أخرى.

وتسمى أمّ القرآن؛ لاشتغالها على المعاني التي في القرآن: .....

## سورة فاتحة الكتاب، وهي سبع آيات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (سورة فاتحة الكتاب مكية، وقيل: مكية ومدنية)، الكواشي: والصحيح أنها مكية. والقاضي<sup>(١)</sup>: وقد صح أنها مكية. لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]، وهو مكّي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لاشتغالها على المعاني التي في القرآن)، أي: القرآن يُفصل<sup>(٣)</sup> معنى ما أجملتها «الفاتحة»: ومنه سُميت مكة أمّ القرى؛ لدخول الأرض من تحتها. قال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري: وسُميت «الفاتحة»: أمّ الكتاب؛ لأنها يُبدأ بكتابتها في المصاحف، ويُبدأ بقراءتها في الصلاة<sup>(٤)</sup>.

(١) «أنوار التنزيل» لليضاوي (١: ١٧).

(٢) عبارة البيضاوي: وهو مكّي بالنص.

(٣) في (ف): «تفصيل».

(٤) «الجامع الصحيح» للبخاري ص ٨٤٥ قبل الحديث رقم (٤٤٧٤)، وما أورده الإمام البخاري هو من كلام أبي عبيدة في أول «مجاز القرآن» (١: ٦٠-٦٠، ٢٠).

القاضي: وهي مشتملة على الحِكم النظرية والأحكام العملية التي هي سلوك الطريق المستقيم، والاطلاع على مراتب السعداء ومنازل الأشقياء<sup>(١)</sup>. ويُمكن أبسط من هذا بأن يقال: إنها مُشتملة على أربعة أنواع من العلوم التي هي مناط الدين:

أحدها: علم الأصول، ومعاقده: معرفة الله وصفاته، وإليها الإشارة بقوله: ﴿لِلَّهِ نَبِ الْأَسْمَانِ \* الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ومعرفة النبوات وهي المرادة بقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومعرفة المعاد وهو المسمى إليه بقوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

وثانيها: علم الفروع، وأُسسه العبادات، وهو المراد بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

والعبادات: بدنية ومالية، وهما مُقتترتان إلى أمور المعاش من المعاملات والمناكحات، ولا بدّها من الحكومات، فتمهّدت الفروع على هذه الأصول.

وثالثها: علم ما به يحصل الكمال، وهو علم الأخلاق. وأجلّه الوصول إلى الحضرة الصمدانية والالتجاء إلى جناب الفردانية، والسلوك لطريقه والاستقامة فيها، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ \* أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

ورابعها: علم القصص والأخبار عن الأمم السالفة والقرون الخالية: السعداء منهم والأشقياء، وما يتصل بها من وعدٍ مُحسنهم، ووعدٍ مُسيئهم، وهو المراد بقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. وتبيّن هذا المعنى مزيد كشفٍ إذا شرعنا في تفسيرها على هذا النمط، فليكن على ذكرٍ منك ليكون<sup>(٢)</sup> حاكمًا فيصلاً<sup>(٣)</sup>.

(١) «أنوار التنزيل» لليضاوي (١: ١٦).

(٢) في (ط): «لتكون».

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (١: ٧) حيث جزم باشتغال هذه السورة «سورة الفاتحة» على أمّهات المطالب، وجرى على طريقة الإمام الطيبي في التمييز بين العلوم والحقائق العالية التي فاضت بها أنوار هذه السورة المباركة. وللشريف الجرجاني كلامٌ نفيسٌ غاية في حاشيته على «الكشاف» (١: ٢٣).

من الشاءِ على اللّهِ بما هو أهلُهُ، ومن التّعبدِ بالأمرِ والنهي، ومن الوعدِ والوعدِ؛ وسورةِ الكنزِ، والوافيةِ لذلك، وسورةِ الحمدِ، والمثاني؛ لأنها تُتلى في كلِّ ركعة، وسورةِ الصّلاة؛ لأنها تكونُ فاضلةً أو مُجزئةً بقراءتها فيها، وسورةِ الشفاءِ، والشافية. وهي سبعُ آياتٍ بالاتفاق، .....

قوله: (ومن التّعبدِ بالأمرِ والنهي)، الأساس: تَعَبَدَنِي فَلَانَ واعتَبَدَنِي: صَيَّرَنِي كالعبيدِ له. وَتَعَبَدَ فَلَانٌ: تَنَسَّكَ، وَقَعَدَ فِي مُتَعَبِّدِهِ. وَعُدِّي بِالْبَاءِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى التَّكْلِيفِ، أَي: كَلَّفَهُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَعَبُدًا، أَي: بِالْمَأْمُورِ وَالْمَنْهِيِّ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ كَمَا فِي كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ عَلَى حَقِيقَتَيْهَا.

قوله: (والوافيةِ لذلك)، أَي: تُسَمَّى الْكَنْزَ وَالْوَافِيَةَ لِلْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَهُوَ اشْتِمَالُهُ عَلَى الْمَعَانِي.

قوله: (في كلِّ رَكعة)، أَي: صَلَاةٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْكَعُوا مَعَ الرُّكْعَيْنِ﴾ [البقرة: ٤٣] وقيل: لأنها تُتلى بسورةٍ أُخْرَى في كلِّ ركعة.

قوله: (لأنها تكونُ فاضلةً أو مُجزئةً)، تعليلٌ لوجهِ مناسبةِ اسمِ الصّلاةِ للفاتحةِ، فإنَّ الحنفيةَ يقولون: إنّها سُمِّيت سورةَ الصّلاةِ؛ لكونها فاضلةً، أَي: قراءتها في الصّلاةِ أولى من غيرها<sup>(١)</sup>، والشافعيةُ يُعلِّلون التسميةَ بأنَّ الصّلاةَ إنّها تكونُ مُجزئةً بها<sup>(٢)</sup>.

(١) فالأحنافُ يجعلون قراءةَ الفاتحةِ واجبًا لا ركنًا على منجهم في التفريق بين الواجب والركن «الفرض»، ولهم مأخذٌ في الاحتجاجِ لمذهبهم كما تجده مبسوطًا في «فتح باب العناية» للملا علي القاري (١: ٢٣١)، ولتمام الفائدة انظر «أحكام القرآن» للجصاص (١: ١٨).

(٢) ويحتجّون لمذهبهم بقوله صلوات الله وسلامه عليه: «لا صلاةَ لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، أخرجه البخاري (٧٥٦) ومسلم (٣٩٤). قال البغوي رحمه الله: «القراءة في الصّلاةِ واجبة، وتتعينُ قراءةُ الفاتحةِ، ولا يجوزُ غيرها مكاتها إذا كان يُحسِنُها». انتهى من «التهذيب في الفقه» للبغوي (٢: ٩٤).

إلا أن منهم من عدَّ ﴿أَنَمَّتْ عَلَيْهِمْ﴾ دون التسمية، ومنهم من مذهبه على العكس.

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾]

قوله: (إلا أن منهم من عدَّ ﴿أَنَمَّتْ عَلَيْهِمْ﴾ دون التسمية، ومنهم من مذهبه على العكس)، قال في «المرشد»<sup>(١)</sup>: إن وقفت على ﴿أَنَمَّتْ عَلَيْهِمْ﴾ كان آخر آية على مذهب أهل المدينة والبصرة، وهو جائز، وليس بحسن؛ لأن «غَيْر» مجرورًا متعلقٌ به على الوصفية أو البدلية، ومنصوبًا على الحالية أو الاستثنائية، وجوازه إنما يكون بالخبر المروي أنه ﷺ كان يقفُ عند أواخر الآيات<sup>(٢)</sup>. وهذا آخر آية عند من ذكرتُ، فهذا وجه جوازه. تمَّ كلامه.

قلتُ: القول الثاني أولى؛ لأن ﴿أَنَمَّتْ عَلَيْهِمْ﴾ لا يناسب وزانه ووزان فواصل السورة، ولما روى محيي السنة في «شرح السنة»<sup>(٣)</sup> عن ابن جريج، أخبرني أبي، عن<sup>(٤)</sup> سعيد ابن جبير: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] هي أم القرآن. قال أبي: وقرأها علي سعيد بن جبير حتى ختمها، ثم قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، الآية السابعة، قال سعيد: قرأها علي ابن عباس كما قرأتها عليك ثم قال: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ الآية السابعة.

(١) لم يذكره القاضي زكريا في «تلخيص المرشد». وانظر المسألة في «القطع والائتناف» لأبي جعفر النحاس ص ٤٠.

(٢) وهذا مستفاد من حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها ذكرت قراءة رسول الله ﷺ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ \* الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* تِلْكَ يَوْمَ الْاَلْبَسْتِ \* يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةٍ. أخرجه أبو داود (٤٠٠١)، والترمذي (٢٩٢٧) وقال: هذا حديث غريب، وبه يقرأ أبو عبيد ويختاره. ولتمام الفائدة انظر «فضائل القرآن» لأبي عبيد ص ١٥٦، و«المكتفى في الوقف والابتداء» لأبي عمرو الداني ص ١٤٦-١٤٧.

(٣) «شرح السنة» للبعوي (٣: ٥٠-٥١)، وهو في «مسند الشافعي» (١: ٧٤)، ووالد ابن جريج لئن الحديث كما في «التقريب» لابن حجر (٤٠٨٧).

(٤) قوله: «أبي، عن» ساقط من (ط).

قَرَأَ الْمَدِينَةَ وَالْبَصْرَةَ وَالشَّامَ وَفَقَهَاؤُهَا عَلَيَّ أَنْ التَّسْمِيَةَ لَيْسَتْ بِآيَةٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَلَا مِنْ غَيْرِهَا مِنَ السُّورِ، وَإِنَّمَا كُتِبَتْ لِلْفَصْلِ وَالتَّبَرُّكِ بِالْإِبْتِدَاءِ بِهَا، كَمَا يُدَيءُ بِذِكْرِهَا فِي كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَابَعَهُ؛ .....

قوله: (قَرَأَ الْمَدِينَةَ وَالْبَصْرَةَ وَالشَّامَ)، قال في «الشعلة»<sup>(١)</sup>: من مَكَّةَ ابْنُ كَثِيرٍ<sup>(٢)</sup>، ومن الكوفةِ عاصمٌ<sup>(٣)</sup> والكسائي<sup>(٤)</sup> يعتقدون أَنَّ البسملةَ من «الفاتحة» ومن كلِّ سورة، وهذا قولُ ابنِ عباسٍ وسعيدِ بنِ جبیر، ومذهبُ الشافعيِّ وعطاءٍ والزهريِّ<sup>(٥)</sup> وابنِ المبارکِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ومن الكوفةِ أيضًا حمزة<sup>(٦)</sup> يعتقدُ أنَّها من «الفاتحة» ليسَ إلَّا، والقرآنُ جميعُهُ بمنزلةِ سورةٍ واحدةٍ، وهذا قولُ سعيدِ بنِ المسيَّب. ومن البصرةِ أبو عمرو<sup>(٧)</sup>، ومن المدينةِ نافع<sup>(٨)</sup>، ومن الشامِ ابنِ عامرٍ<sup>(٩)</sup> على أنَّها ليستُ بِآيَةٍ من «الفاتحة» ولا من غيرها. وما في «النمل» بَعْضُ آيَةٍ. وهذا قولُ ابنِ مسعود، ومذهبُ أبي حنيفةَ ومالكٍ وأحمدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ<sup>(١٠)</sup>.

قوله: (في كلِّ أمرٍ ذي بالٍ)، روى الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ في «مسنده» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كلُّ كلامٍ أو أمرٍ ذي بالٍ لا يُفْتَحُ فيه بِذِكْرِ اللَّهِ فهو

- (١) «شرح شعلة على الشاطبية» ص ٦٣.
- (٢) عبد الله بن كثير المكي (ت ١٢٠هـ). له ترجمة في «معرفة القراء الكبار» للذهبي (١: ٨٦).
- (٣) عاصم ابن أبي النجود الكوفي (ت ١٢٧هـ). له ترجمة في «معرفة القراء» (١: ٨٨).
- (٤) أبو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ). له ترجمة في «معرفة القراء» (١: ١٢٠).
- (٥) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ)، الإمام الجليل، وحافظ السنة في زمانه. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٤: ١٧٧) و«سير النبلاء» (٥: ٣٢٦).
- (٦) حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ). له ترجمة في «معرفة القراء» (١: ١١١).
- (٧) زيان بن العلاء البصري (ت ١٥٤هـ). له ترجمة في «معرفة القراء» (١: ١٠٠).
- (٨) نافع بن عبد الرحمن المدني (ت ١٦٩هـ). له ترجمة في «معرفة القراء» (١: ١٠٧).
- (٩) عبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨هـ). له ترجمة في «معرفة القراء» (١: ٨٢).
- (١٠) انظر تفصيل هذه المسألة في «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١: ١٦١).

ولذلك لا يُجهرُ بها عندهم في الصلاة. وقراءُ مكة والكوفة وفقهاؤهما على أنها آيةٌ من الفاتحةِ ومن كلِّ سورة، وعليه الشافعيُّ رضي الله عنه، وأصحابه؛ ولذلك يجهرُونَ بها. وقالوا: قد أثبتَّها السلفُ في المصحفِ مع توصيتهم بتجريد القرآن؛ ولذلك لم يُثبتوا (أمين)، فلولا أنها من القرآنِ لما أثبتوها.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: مَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ تَرَكَ مِئَةً وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ.

فإن قلت: بم تعلقتِ الباء؟

أبتر، أو قال: أقطع<sup>(١)</sup>.

النهاية: البال: الحال والشأن. وأمرٌ ذو بال، أي: شريفٌ يُحْتَفَلُ به ويهتم. والبال في غير هذا: القلبُ.

وقيل: إنَّما قيل: ذو بال؛ لأنه من حيث إنه يشغل القلب كأنه ملكه، وكان صاحب بالٍ. ويجوز أن يقال للأمر الخطير: ذو بال، على الاستعارة المكنية، ويُجَعَلُ قوله: «أبتر» ترشيحاً لها على نحو ﴿إِنَّ شَأْنَكُمْ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] كما جعله صلوات الله عليه ذا رأسٍ وذِرْوَةَ سَنَامٍ في قوله: «رأسُ الأمرِ الإسلامُ»<sup>(٢)</sup>، وذِرْوَةَ سَنَامِهِ الْجِهَادُ» الحديثُ أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup>.

قوله: (مَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ تَرَكَ مِئَةً وَأَرْبَعَةَ عَشْرَةَ آيَةً)، هذا القولُ إمَّا للتغليبِ أو للتغليظِ على التوبيخ، أو يدخلُ فيه ما في «النمل»؛ لأنَّ النَّفْيَ وارِدٌ على تَرَكَ ما تَصَدَّقَ عليه بالبسملة، أو على أنَّ البسملةَ ينبغي أن تُصَدَّرَ بها سورةُ «براءة» أيضاً على اعتقاده. وينصُّره ما روَّيناه عن

(١) سبق تخريجه، وأن نقادَ الحديثِ على تضعيفه لأجلِ عبد الرحمن بن قرّة، وانظر تمامَ تنقيده في «المسند» (١٤: ٣٣٠).

(٢) في (ط): «رأس الإسلام الإسلام!»

(٣) «سنن الترمذي» (٢٦١٦)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦: ٣٤٥)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٣٩٤)، وهو حديثٌ صحيحٌ بطرقه وشواهده.

قلتُ: بمحذوفٍ تقديره: بسمِ اللهِ أقرأ، أو أتلو؛ لأنَّ الذي يتلو التسميةَ مقروء، كما أنَّ المسافرَ إذا حلَّ أو ارتحلَّ .....

الترمذيُّ وأبي (١) داود: سألَ ابنُ عباسٍ عثمانَ رضيَ اللهُ عنهما: ما حَمَلَكُم على أن لا تكتبوا «بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيم» يعني في «البراءة». الحديث (٢).

قوله: (بمحذوف)، لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تنفكُ عن مُتعلِّق؛ لأنَّ وَضْعَهَا لإفضاءٍ معاني الأفعالِ إلى الأسماء (٣)، غيرَ أنَّها تدلُّ على مُطلقِ الفعل، ولا بدَّ في تخصيصه من قرينة. وفيما نحنُ فيه القرينةُ ما يتبيحُ التسميةَ، وهو قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وهو مقروءٌ متلُوٌّ، فدلَّ ذلك على أنَّ المُضمرَ: أقرأ أو أتلو، والتعليلُ في قوله: «لأنَّ الذي يتلو» لتعيينِ المُقدِّرِ.

وكان الأنسبُ أن يُقالَ: الذي يتلو التسميةَ القراءةُ؛ لأنَّ الابتداءَ بالتسميةِ إمَّا يكونُ في الفعلِ الذي يريدُ أن يفعله المُسمِّي، يدلُّ عليه قوله: «كلُّ فاعلٍ يبدأ في فعله بيسمِ الله الرحمن الرحيم» (٤) كان مُضمرًا ما جعلَ التسميةَ مبدأً له، والمُضمرُ الفِعْلُ لا المفعول، كما أنَّ تسميةَ الذابحِ إمَّا يتلوها الذابحُ لا المذبوح.

قال: صاحبُ «الانتصاف» (٥): «الذي يُقدِّره النحاةُ هو: أبتدئُ فعلَ القراءة، والعامُّ

(١) في (ط): «عن الترمذي عن أبي داود»، وهو خطأ.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١: ٤٦٠)، والترمذي (٣٠٨٦)، وأبو داود (٧٨٦) و(٧٨٧)، والبيهقي (٣٤٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٠٧)، وصحَّحه الحاكم (٢: ٢٢١)، وابنُ جِبَّان (٤٣). ونقاد الحديثِ على تضعيفه لأجل حال يزيد الفارسي أحد رواة. وحزم العلامة أحمد محمد شاكر بأنه لا أصلٌ له كما في تعليقه على «مسند أحمد» (٣٩٩)، واحتجَّ لما ذهب إليه بلسانِ سيالٍ وإليه صغُو شيخنا العلامة شعيب الأرنؤوط في تعليقه على «المسند».

(٣) انظر: «الكليات» للكفوي ص ٣٩٤.

(٤) قوله: «الرحمن الرحيم» أثبتناه من (ط).

(٥) الإمام المتفتن ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنيِّر الإسكندري المالكي (ت ٦٨٣هـ)، كان متبحرًا في العلوم، راسخًا في الفقه والأصول، ومصنَّفاته دالةٌ على غوره، ومن أشهرها «الانتصاف من الكشَّاف»، =

صِحَّةُ تَقْدِيرِهِ أُولَى: أَلَا تَرَاهُمْ يُقَدِّرُونَ مُتَعَلِّقَ الْجَارِّ الْوَاقِعِ خَبْرًا أَوْ صِفَةً أَوْ صِلَةً أَوْ حَالًا بِالْكَوْنِ وَالِاسْتِقْرَارِ حَيْثُمَا وَقَعَ، وَيُؤْثِرُونَهُ لِعَمُومِهِ؟ وَأَيْضًا: إِنَّ تَقْدِيرَ فِعْلِ الْإِبْتِدَاءِ مُسْتَقْبَلٌ بِالْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنَ التَّسْمِيَةِ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْهَا أَنْ تَقَعَ مُبْتَدَأًا بِهَا، فَتَقْدِيرُ فِعْلِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْقَعٌ. وَأَمَّا ظَهُورُ فِعْلِ الْقِرَاءَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ فَلِأَنَّ الْأَهَمَّ ثَمَّةَ الْقِرَاءَةِ؛ وَهَذَا قُدِّمَ الْفِعْلُ فِيهَا عَلَى مُتَعَلِّقِهِ، بِخِلَافِ الْبِسْمَلَةِ فَإِنَّ الْأَهَمَّ<sup>(٢)</sup> فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ<sup>(٣)</sup>.

وَأَجَابَ صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»<sup>(٤)</sup> بِأَنْ قَالَ: مَا ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ أَخْصَصَ وَأَمْسَ بِالْمَقْصُودِ، وَأَتَمَّ شَمُولًا، وَأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ التَّسْمِيَةَ وَقَعَتْ عَلَى الْقِرَاءَةِ كُلِّهَا مُصَاحِبَةً لَهَا، أَوْ أَنَّ الْقِرَاءَةَ كُلِّهَا بِاللَّهِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ، بِخِلَافِ تَقْدِيرِ «أَبْتَدِئُ»؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي مُصَاحِبَتَهَا لِأَوَّلِ الْقِرَاءَةِ. وَاسْتِشْهَادُهُ بِتَقْدِيرِ النِّحَاةِ غَيْرِ مُجْدٍ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا فَعَلُوهُ تَمَثِيلًا وَتَقْرِيبًا، وَلَوْ قُلْتُمْ: زَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ، أَوْ: زَيْدٌ مِنَ الْعِلْمَاءِ، أَوْ: زَيْدٌ فِي الْبَصْرَةِ - لَقَدَّرْتُمْ: «رَاكِبٌ»، وَ«مَعْدُودٌ»، وَ«مَقِيمٌ»، وَكَانَ أَمْسٌ مِنَ الْإِسْتِقْرَارِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْغَرَضَ أَنْ تَقَعَ التَّسْمِيَةُ مُبْتَدَأًا بِهَا»، فَنَقُولُ بِمَوْجِبِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِعْلًا بِالْبَدْءِ بِهَا لَا بِإِضْهَارِ فِعْلِ الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ مَنْ صَلَّى

= أُنْتَى عَلَيْهِ شَيْخُهُ الْعَزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «الدِّيْبَاجِ الْمَذْهَبِ» لِابْنِ فَرْحُونَ (١: ٢٤٣)، وَ«الْدَّرَرِ الْكَامِنَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (١: ٢٧٣).

(١) فِي «الْإِنْصَافِ» (١: ٢٦): الْبِسْمَلَةُ. وَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «ثَمَّةُ الْقِرَاءَةِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ (ط).

(٣) «الْإِنْصَافِ بِحَاشِيَةِ الْكُتَّافِ» (١: ٢٧) بِتَصْرُفٍ مَلْحُوظٍ.

(٤) الْإِمَامُ عِلْمُ الدِّينِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٧٠٤هـ)، كَانَ مَاهِرًا فِي الْفِقْهِ وَالْأَصُولِ.

وَكَتَابَهُ «الْإِنْصَافُ» انْتَصَرَ فِيهِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ مِنْ ابْنِ الْمُنَيَّرِ، فَعُوتِبَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: هَذَا الْكِتَابُ رَدُّ الرَّدِّ.

أَخَذَ عَنْهُ أَبُو حَيَّانِ الْأَنْدَلِسِيِّ، وَالتَّقِيُّ السَّبْكِيُّ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي: «الْدَّرَرِ الْكَامِنَةِ» (٢: ٣٩٩-٤٠٠).



فقال: بِسْمِ اللّٰهِ وَالبَرَكَاتِ كَانَ الْمَعْنَى: بِسْمِ اللّٰهِ أَحْلُ وَبِسْمِ اللّٰهِ أُرْتَحَلُ، وَكَذَلِكَ الذَّابِحُ وَكُلُّ فَاعِلٍ يَبْدَأُ فِي فِعْلِهِ بِ(بِسْمِ اللّٰهِ) كَانَ مُضْمِرًا مَا جَعَلَ التَّسْمِيَةَ مَبْدَأًا لَهُ. وَنَظِيرُهُ فِي حَذْفِ مَتَعَلِّقِ الْجَارِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾ [النمل: ١٢]، أَيِ اذْهَبْ فِي تِسْعِ آيَاتٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي الدَّعَاءِ لِلْمُعْرَسِ: .....

فبدأ بتكبيرة الإحرام، وبدأ في الوضوء بغسل وجهه<sup>(١)</sup>، لا يحتاج في كونه بادئًا إلى إضمار: «بدأت بذلك»، لكنّه مُفتقرٌ إلى بركة التسمية وشمولها لجميع فعله.

قوله: (فقال: بِسْمِ اللّٰهِ)، عَطْفٌ عَلَى «حَلَّ»، وَجَوَابٌ «إِذَا» قَوْلُهُ: «كَانَ الْمَعْنَى»، وَقَوْلُهُ: «يَبْدَأُ فِي فِعْلِهِ» صِفَةٌ «كُلُّ فَاعِلٍ».

قوله: (قَوْلُ الْعَرَبِ)، ثُمَّ «قَوْلُ الْأَعْرَابِ» مُشْعَرٌ بِالْفَرْقِ، النَّهْيَةُ: الْأَعْرَابُ: سَاكِنُو الْبَادِيَةِ الَّذِينَ لَا يُقِيمُونَ [فِي]<sup>(٢)</sup> الْأَمْصَارِ، وَالْعَرَبُ: اسْمٌ لِهَذَا الْجَيْلِ الْمَعْرُوفِ، وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، سِوَاءَ أَقَامَ بِالْبَادِيَةِ أَوِ الْمَدِينِ.

المُعْرَبُ<sup>(٣)</sup>: الْعَرَبِيُّ: سَاكِنُ الْمَدِينِ وَالْقَرْيِ، وَالْأَعْرَابِيُّ: سَاكِنُ الْبُؤَادِي.

قوله: (لِلْمُعْرَسِ)، النَّهْيَةُ: أَعْرَسَ الرَّجُلُ فَهُوَ مُعْرَسٌ: إِذَا دَخَلَ بِامْرَأَتِهِ عِنْدَ بِنَائِهَا. وَلَا يُقَالُ: عَرَسَ، كَمَا تَقُولُ الْعَامَّةُ. وَفِي «الْجَامِعِ»<sup>(٤)</sup>: الرَّفَاءُ: حُسْنُ الْمَعَاشِرَةِ وَالْمُؤَافَقَةِ، مِنْ رَفَوْ الثَّوْبَ، يَعْنُونَ بِقَوْلِهِمْ: بِالرَّفَاءِ وَالْبَيْنِينَ: أَنَّ هَذَا النِّكَاحَ مُلْتَبَسٌ بِهِمَا، وَنَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ مِنْ شَعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ.

(١) فِي (ط): «بِغَسْلِ الْوَجْهِ».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ «النَّهْيَةُ».

(٣) «الْمُعْرَبُ» (٢: ٥٠) وَعِبَارَتُهُ ثَمَّةُ الْعَرَبِيُّ: وَاحِدُ الْعَرَبِ، وَهُمْ الَّذِينَ اسْتَوطنُوا الْمَدِينَةَ وَالْقَرْيَةَ الْعَرَبِيَّةَ.

(٤) «جَامِعُ الْأَصُولِ» (١١: ٤٤١). وَانظُرْ نَهْيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فِي «مَسْنَدِ أَحْمَدَ» (١٧٣٩) مِنْ

حَدِيثِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ لغيره.

بالرِّفَاءِ والبنين، وقول الأعرابي: باليُمْنِ والبركة، بمعنى: أَعْرَسْتَ أو نَكَحْتَ، ومنه قوله:

فقلتُ: إلى الطَّعامِ فقالَ منهمُ فريقيُّ: نَحْسُدُ الإنسَ الطَّعاما

فإن قلت: لِمَ قَدَّرْتَ المحذوفَ متأخراً؟ قلتُ: لأنَّ الأهمَّ من الفعلِ والمتعلِّقِ به هو المتعلِّقُ به؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأساءِ أهنتهم، فيقولون: باسمِ اللَّاتِ، باسمِ العزَّى، ...

قوله: (بمعنى أعرست أو نكحت)، إما متعلِّقٌ بالأول، و«قول الأعرابي»<sup>(١)</sup> مُعترضٌ؛ لأنَّ قوله: «باليُمْنِ والبركة» لفظٌ عامٌّ يُستعملُ في كلِّ مَنْ يتوخى أمراً ما، أو متعلِّقٌ بهما، وهو الأوجه.

قوله: (فقلتُ إلى الطعامِ)، البيت. قَبْلَهُ:

أتواناري فقلتُ مَنْونَ أنتُمْ؟ فقالوا الجنِّ، قلتُ عَمُوا ظلاماً<sup>(٢)</sup>

قال الأصمعيُّ: عِمَ صباحاً: معناه أُنعم، وتقديرُ الفعلِ الماضي منه: وَعِمَ بَعِمَ، ولا يُنطقُ به كما لا يُنطقُ بماضي دَعَ وذَرَّ. ذكره الأنباري.

زعمَ الشاعرُ أنَّه أتاه الجنُّ وهو عندَ ناره فحيَّاهم ودعاهم إلى الطعامِ.

حسدهُ الشيءَ وحسده على الشيء، أي: إنَّما نحسدهم لأنهم يأكلون ونحنُ لا<sup>(٣)</sup> نأكل. «إلى الطعامِ» أي: هَلِّمُوا.

قوله: (لأنَّ الأهمَّ من الفعلِ)، وهو أتلو وأقرأ، «والمُتعلِّقُ به» بكسر اللامِ في الموضعين. هو «بسمِ الله»، و«مِنْ» في: «مَنْ الفعلِ» للابتداء، أي: الأهمُّ من «أقرأ» و«بسمِ الله»<sup>(٤)</sup> هو «بسمِ الله».

(١) في (ف): «وقول الأعراب».

(٢) البيتُ لشمير بن الحارث الضبيِّ، كما في «النوادر» لأبي زيد الأنصاري، ص ١٢٣، وذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٦: ١٦٧).

(٣) قوله: «لا» ساقط في (ط).

(٤) في (ط): «أو بسم».

فوجب أن يقصد الموحّد معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل، كما فعل في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَبِّدُ﴾، حيث صرّح بتقديم الاسم إرادة الاختصاص، والدليل عليه: قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ يَجْرُنَهَا وَمُرْسَهَا﴾ [هود: ٤١].

قوله: (معنى<sup>(١)</sup>) اختصاص اسم الله بالابتداء، اعلم أن التقديم إمّا لمجرد الاهتمام، أو مع الاختصاص. ولا بُدّ في التخصيص من سبق حكمٍ أخطأ فيه المخاطب، أو شكّ فيه ليردّ إلى الصواب، أو إلى العلم، والاهتمام لا يستدعي ما يستدعيه التخصيص.

فالمشركون إنّما قدّموا أسماء آلهتهم للاهتمام والتبرّك لا للردّ، لقوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ولقولهم: ﴿هَتُوَلَاءَ شُفَعَتُونَا﴾ [يونس: ١٨]، ولما روينا عن البخاريّ وأبي داود والنسائي عن المسور بن مخرمة في قصة الحديبية: فعاء سهيل بن عمرو وقال: هاتِ اكتُبِ بيننا وبينكم كتابًا، فدعا النبي ﷺ الكاتب، فقال النبي ﷺ: «بسم الله الرحمن الرحيم». فقال سهيل: «أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو، ولكن اكتُب: «باسمك اللهم»<sup>(٢)</sup>» الحديث.

وأما المسلمون: فإنّما يُقدّمون ليكون ردًّا لخطئهم، وقمّعا لأباطيلهم، فيكون من باب قَصْرِ الإفراد. وإلى هذا المعنى ينظرُ قوله: «فوجب أن يقصد الموحّد معنى الاختصاص». هذا هو الوجه، لا ما قيل: أخصّ اسم الله بالافتتاح، وأخالفهم في اختصاصهم أسماء آلهتهم بالافتتاح.

قوله: (والدليل عليه)، قيل: على أن التقديم لإرادة الاختصاص، وفيه إشكالٌ وهو أن يُقال: ما تعني بهذه الدلالة؟ إن عنيت أن دلالة التقديم في ﴿بِسْمِ اللَّهِ يَجْرُنَهَا وَمُرْسَهَا﴾ [هود: ٤١] على

(١) وفي «حاشية الشريف الجرجاني» (١: ٢٩): «أقّم لفظ «معنى» وأضافه إلى «الاختصاص»؛ مبالغة في بيان المقصود».

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٣١).

فإن قلت: فقد قال: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] فقدّم الفعل، قلت: هناك تقديم الفعل أوقع؛ لأنها أول سورة نزلت؛ فكان الأمر بالقراءة أهم. فإن قلت: ما معنى تعلق اسم الله بالقراءة؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يتعلّق بها تعلق القلم بالكتابة في قولك: كتبت بالقلم، على معنى: أن المؤمن لما اعتقد أن فعله لا يجيء معتداً به في الشرع واقفاً على السنّة حتى يُصدّر بذكر اسم الله، لقوله ﷺ: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر» إلا كان فعلاً كلاً فعلٍ، جعل فعله مفعولاً (بسم الله)، كما يفعل الكتّاب بالقلم.

والثاني: أن يتعلّق بها تعلق الذهن بالإنبات في قوله: ﴿تَبَّتْ بِالذَّهْنِ﴾ [المؤمنون:

٢٠] على معنى: متبرّكاً باسم الله أقرأ، .....

الاختصاص لتقديم الخير على المبتدأ، فالخصم إن ساعدك في دعواك أن «بسم الله» يفيد الاختصاص، فلا يجدي هذا شيئاً، وإن لم يساعدك عليه، لم يساعدك على هذا أيضاً؛ لأن الكلام فيه كالكلام على الأول. وإنا قلنا: لتقديم الخير على المبتدأ؛ لأن ﴿تَجَرَّبَهَا وَمُرْسَهَا﴾ بمعنى الإجراء والإرساء، ولا يُقدّم معمول المصدر عليه. والحق أن قوله: «والدليل عليه» أي: على تقدير تأخير المُقدّر وتقديم «بسم الله»، للاهتمام سواء كان على عامله أو على المبتدأ؛ لأن تقدير المُقدّر مؤخراً، وتقديم «بسم الله» للأهمية وهو الذي سبق الكلام لأجله، والدليل عليه قوله: «لِمَ قَدَّرْتَ المحذوف متأخراً» يعني: قدّمنا هذا الاسم للأهمية كما ورد في كلام السلف؛ يعني تقديم هذا الاسم سنّةً جاريةً من قديم الزمان، فإن الأمم السالفة درجت على هذا، فعلى هذا التقدير ورود السؤال الآتي ظاهر الارتباط ببناء على وجود الفاء فيه؛ لأنه علم من تتبّع كلامه أن كل سؤال له بعد «فإن قلت» إذا تصدّر بالفاء يكون مسبباً عما قبله، أي: لم زعمت أن تقديم هذا الاسم أهم مطلقاً، فقد جاء متأخراً في قوله: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]؟ فأجاب بما اقتضاه المقام وهو أهمية القراءة.

قوله: (متبرّكاً باسم الله أقرأ)، اعلم أن تنزيل هذا التقدير على معنى قوله: «فوجب أن

وكذلك قول الداعي للمُعْرِس: بالرِّفَاءِ والبنين، معناه: أعرست مُلتبِسًا بالرِّفَاءِ والبنين. وهذا الوجهُ أَعْرَبُ وأَحْسَنُ. فإن قلت: فكيف قال الله تعالى: .....

يقصِدُ المُوَحَّدُ معنى اختصاصِ اسمِ الله بالابتداء» هو أن يقال: قِرَاعَتِي مُخْتَصَّةٌ بِأَنْ أُتَبِّرَكَ بِاسْمِ الله، وأخالفَ أعداءَ الله بتبرُّكِهِم بِاسْمِ أَلِهَتِهِم.

وأما احتِمالُ التركيبِ - يعني: قِرَاعَتِي مُخْتَصَّةٌ بِالتَّبَرُّكِ بِاسْمِ الله، لا بشيءٍ آخَرَ - فبِمَعزِلٍ عن المَرَامِ ومَرَاحِلٍ من مُقتضى المقام. وفي هذا التعلُّقِ بَحْثٌ، لأن «أقرأ» حيثنذ ليس بعاملٍ في الجارِّ والمجرور، فهو إمَّا أن يُحْمَلُ على اللغويِّ، فإنَّ للحالِ تعلُّقًا بعاملِها فسلكَ فيه طريق المشاكلة، أو على الإفضاء<sup>(١)</sup> كما نصَّ عليه في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا أَغَشِيَتْ وَجُوهَهُمْ قِطْعًا مِّنْ أَيْلٍ مُّظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧]، فيه إشارةٌ إلى أنَّ التَّبَرُّكَ تابعٌ لقراءتها وهو مطلوبٌ بها، وسيجيءُ بيانه.

قوله: (أَعْرَبُ)، أي: أفصح؛ من قولهم: كلامٌ عربيٌّ، أي: فصيح. وقيل: أَيْبُنُ، الأساس: عَرَبٌ عن صاحبه تعريياً: إذا تكلم عنه واحتج له. قيل: إنَّما كان أعربَ وأحسنَ؛ لأنَّ بَاءَ المصاحبةِ تقتضي الاستدامةَ في قَصْدِ المُتَكَلِّمِ. فمعناه كُلُّ حرفٍ ممَّا أتكلَّمُ به بعد التسميةِ أَقْدَرُ فيه «بِسْمِ الله»، ففيه تَعَمِيمُ الفِعْلِ مع التسميةِ كما في قوله: ﴿تَبَّتْ بِالدَّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] أي: تَبَّتْ ثَمَارُهَا وفيها الدهن.

ويناسبه ما رُوِيَ في الحديثِ «تَسْمِيَةُ الله تعالى في قلبِ كُلِّ مسلمٍ، سَمَى أو لم يُسَمَّ»<sup>(٢)</sup> وقيل: إنَّما كان أحسنَ؛ لأنَّ التَّبَرُّكَ مُؤَدِّنٌ برعايةِ حُسْنِ الأدبِ، واسمُ الإلهِ بخلافه. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ القارئَ في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] إنَّما يطلبُ من الله تعالى

(١) في (ط): «الافتضاء».

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٧٦٩)، وذكره الحافظ العراقي في «تخریج أحاديث الإحياء»

(٢: ١٠٥)، وعزاه للدارقطني والبيهقي وابن عدي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. واستنكره ابن

عدي رحمه الله.

المعونة والتوفيق على عبادته في جميع أحواله، ولا يلزم من كون الله مُعِينًا ما تُصَوَّر في القلم<sup>(١)</sup> كأنه يقول: أقرأ باستظهاره ومكانته عند مُسَاه، وفي الحقيقة اللهُ المُعِينُ في كلِّ حرف. وقال صاحبُ «التقريب»<sup>(٢)</sup>: «إِنَّمَا كَانَ أَحْسَنَ لِتَقْدِيرِ الْمَوْجُودِ حَسًّا فِي الْأَوَّلِ كَالْمَعْدُومِ. وَلَعَلَّ مَرَادَهُ مِنْهُ قَوْلُهُ: «كَانَ فِعْلًا كِلَافِعِلٍ» وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ جَعَلَ الْمَوْجُودِ كَالْمَعْدُومِ بِسَبَبِ الْجُرْيِ لَا عَلَى الْمَقْتَضَى مِنْ مُحَسِّنَاتِ الْكَلَامِ وَلَطِيفِ إِشَارَاتِهِ.

وَمِمَّا يَخْتَصُّ هَذَا الْمَوْضِعَ مِنَ النَّكْتَةِ هِيَ أَنَّ شَبَّهَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى؛ بِنَاءِ عَلَى<sup>(٣)</sup> يَقِينِ الْمُؤْمِنِ بِمَا وَرَدَ مِنَ السُّنَّةِ وَالْقَطْعِ بِمَقْتَضَاهَا بِالْأَمْرِ الْمَحْسُوسِ، وَهُوَ حَصُولُ الْكُتْبِ بِالْقَلَمِ<sup>(٤)</sup> وَعَدَمِ حَصُولِهِ بَعْدَهُ، ثُمَّ أُخْرِجَ مُخْرَجَ الاسْتِعَارَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ لَوْقُوعِهَا فِي الْحَرْفِ. أَلَا تَرَى كَيْفَ صَرَحَ الْمَصْنُفُ بِذِكْرِ الْمُؤْمِنِ، وَصَمَّ إِلَيْهِ الْاِعْتِقَادَ وَالسُّنَّةَ؟ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا كَشْفًا كَمَا وَرَدَ: «لَوْ كُشِفَ الْغِطَاءُ مَا اَزْدَدْتُ يَقِينًا»<sup>(٥)</sup> وَ«أَنَّ» فِي «وَالْأَوَّلِ» شَرْطِيَّةٌ، أَيْ: وَإِنْ لَا يُصَدَّرُ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ كَانَ فِعْلًا كِلَافِعِلٍ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ أَنَّ «بِسْمِ اللَّهِ» مَوْجُودٌ فِي الْقِرَاءَةِ، فَإِذَا جُعِلَتِ الْبَاءُ لِلِاسْتِعَانَةِ كَانَ سَبِيلَهُ سَبِيلَ الْقَلَمِ، فَلَا يَكُونُ مَقْرُوءًا، وَالْحَالُ أَنَّهُ مَقْرُوءٌ. فَيَقَالُ: إِنَّا بَيْنَا صَعْفَ التَّشْبِيهِ بِالْقَلَمِ. وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ أَعْرَبَ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْإِيْجَازَ وَالتَّوَصُّلَ بِتَقْلِيلِ اللَّفْظِ إِلَى تَكْثِيرِ الْمَعْنَى، وَهَذَا

(١) يعني ما تُعَيِّدُهُ الْبَاءُ مِنْ مَعْنَى الْاِسْتِعَانَةِ وَالْمَصَاحِبَةُ عِنْدَ قَوْلِكَ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ.

(٢) يعني «تقريب التفسير» للعلامة الغزالي، قطب الدين محمود بن مسعود المتوفى سنة ٧٩٨، كما في «طبقات المفسرين» للأدنه وي ص ٣٠٤.

(٣) قوله: «اسم الله تعالى بناء على» من (ط).

(٤) في (ط): «وهو القلم في حصول الكتب به».

(٥) ذكره الإمام الغزالي في «إحياء علوم الدين» (١: ١٧١) من كلام الربيع بن خثيم رحمه الله. ولتمام الفائدة انظر: «حلية الأولياء» (١٠: ٢٠٣).

أقرب. وبيأته: أنّ الحال لبيان هيئة الفاعل هنا. وقد ثبت بالدليل أن لا بُدَّ لكلِّ فعلٍ مُتَقَرِّبٍ به إلى الله تعالى من إعانة الله وتسديده؛ فدَلَّ تقديرُ الحالِ على أمرٍ زائدٍ فيكونُ أَيْبَنَ. وينكشفُ هذا المعنى كشفًا تامًّا في قولك: تنبتُ هذه الشجرةُ بالماءِ، إذا أَرَدْتَ بالباءِ الصلَّةَ كان المعنى: تنبتُ بواسطةِ الماءِ، وإذا أَرَدْتَ الحالَ رَجَعَ إلى أنّها تنبتُ وهي مُلتبسةٌ بالماءِ، فأفادَ أنها طَريئةٌ رَيًّا.

والتحقيقُ أن يُقال: على تقديرِ الحالِ أقرأُ وأنا مُتبرِّكٌ باسمِ الله، ومُتوسِّلٌ بمكانتهِ عند الله لاستزادةِ التوفيقِ على إتمامِ ما شرَعْتُ فيه، وقبولِ ما تقرَّبْتُ به إليه. هذا كُلُّهُ يُعطيهِ معنى التبرُّكِ المقدَّرِ لإرادةِ الحال. وقال<sup>(١)</sup>: «البركةُ كثرةُ الخيرِ وزيادته»، ولمَّا كانَ مألُ ذلك الوجهِ في الحقيقةِ إلى هذا، وكانَ أَيْبَنَ منه قال: «أعَرَبْتُ وأحسن».

الرَّاعِب: قال بعضُ العلماء: إنّما قال: «بسمِ الله» ولم يقل: بالله؛ لأنه لَمَّا استُحِبَّ الاستعانةُ بالله في كلِّ أمرٍ يُفْتَتَحُ به من قراءةٍ أو غيرها فبعضُهم يذكُرُه بقلبه، وبعضُهم يريدُه<sup>(٢)</sup> ويقولُ بلسانه، ويكونُ أبلغَ، فألفاظُ الاستعانةِ نحو: أستعينُ بالله، واللهم أعني، ونحوُ ذلك. وذكُرَ اللهُ مُستَعَمَلٌ في كلِّ ذلك فصار لفظُه «بسمِ الله» مُستغنى به عن جميعها وقائماً مقامها. ولو قال: بالله لثوهم الاستعانةُ بهذه اللفظةِ فقط، والاسمُ هاهنا موضوعٌ موضعَ المَصْدَرِ، أي: التسمية. فالقائلُ إذا قال: بالله أبتدئُ؛ فمعناه بهذا الاسم، وإذا قال: بسمِ الله؛ فإنَّ المقصودَ به المُسمَّى. وما ذكِرَ من الخلافِ في أنّ الاسمَ هل هو المُسمَّى أو غيره؟ فكلاهما صحيحٌ؛ فإنَّ مَنْ قال: إنّ الاسمَ هو زيدٌ أو عمرو، وهو المُسمَّى، نَظَرَ إلى قولهم: رأيتُ زيدًا، وزيدٌ رجلٌ صالح. فإنَّ زيدًا هاهنا عبارةٌ عن المُسمَّى، والرؤيةُ به تعلّقت.

(١) يعني الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿بَارِكْ الَّذِي نَزَلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:

١١: ١٦٦]. انظر: (١١: ١٦٦).

(٢) في (ط): «يزيده».

متبركاً باسم الله أقرأ؟ قلت: هذا مقولٌ على السنة العباد، كما يقول الرجل الشعر على لسان غيره، وكذلك ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى آخره، وكثيرٌ من القرآن على هذا المنهاج، ومعناه: تعليم عباده كيف يتبركون باسمه، وكيف يحمّدونه، ويمجّدونه، ويُعظّمونه.

ومن قال: هو غيرُ المسمّى؛ نظر إلى نحو قولهم: سمّيتُ ابني زيداً، وزيدٌ اسمٌ حسنٌ، فإنه عنيّ أنّي سمّيتُ ابني بهذا اللفظ، وأنّ هذا اللفظ محكومٌ عليه بالحسن. فإذا قولك: زيدٌ حسنٌ، لفظٌ مشتركٌ يصحُّ أن يُعنى به أنّ هذا اللفظ حسنٌ، وأن يُعنى به أنّ المسمّى حسنٌ<sup>(١)</sup>. وأما تصوّرُ مَنْ قال: لو كان الاسمُ هو المسمّى لكان مَنْ قال: النار، احترقَ فمُه فهو بعيدٌ؛ لأنّ العاقل لا يقول: إنّ زيداً الذي هو (زاي وياء ودال) هو الشخصُ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (هذا مقولٌ على السنة العباد)، قال المصنّف: مثاله ما إذا أمرَكَ إنسانٌ أن تكتبَ رسالةً من جهته إلى غيره؛ فإنّك تكتبُ: كتبتُ هذه الأحرفَ، وإنّما تفعلُ هذا على لسانِ أمرك.

الراغب: إن قيل: لمَ لم يُقل: الحمدُ لي؟ قيل: لأن ذلك تعليمٌ منه لعباده، كأنه قال: قولوا: بسمِ الله والحمدُ لله.

وقيل: قل غيرُ مُقدّر؛ لأنّ الله حمّد نفسه ليقتدى به، أو لأنّ أرفعَ حمّدٍ ما كان من أرفعِ حامدٍ وأعرفهم بالمحمودٍ وأقدّرهم على إيفاءِ حقه<sup>(٣)</sup>. قال: «لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيتُ على نفسك»<sup>(٤)</sup>.

(١) لتام الفائدة انظر: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (١: ٢٩).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٤٧-٤٨) باختصار.

(٣) المصدر نفسه (١: ٥٢-٥٣) باختصار.

(٤) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه مسلم (٤٨٦)، والنسائي (١: ١٠٢-١٠٣)، وغيرهما، وصحّحه ابن خزيمة

(٦٥٥)، وابن حبان (١٩٣٢)، وفيه تمامٌ تخريجه.



وقيل: كل ما أثنى الله على نفسه، فهو في الحقيقة إظهاره بفعله؛ فحمده لنفسه هو بث آياته وإظهار نعمائه لمحكّمات أفعاله، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ...﴾ [آل عمران: ١٨]، فإن<sup>(١)</sup> شهادته لنفسه إحدائه الكائنات دالة على وحدانيته، ناطقة بالشهادة له<sup>(٢)</sup>.

قال ذو النون<sup>(٣)</sup>: لما شهد الله لنفسه أنطق كل شيء بشهادته ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبُحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

فإن قلت: كيف استحسن حمده لنفسه، وقد علم في الشاهد استقباحه! حتى قيل للحكيم: ما الذي لا يحسن وإن كان حقاً؟ قال: مدح الرجل نفسه.

وأجيب: إنما قبح ذلك من الإنسان، لأنّ النقص فيه ظاهر، ولو لم يكن فيه إلا الحاجة إلى الكمال، وأن أثر الصنعة فيه ظاهر كفي به نقصاً. ومن خفي عليه نقصه فقد خدع عليه عقله. وقد يستحسن منه<sup>(٤)</sup> عند تنبيه المخاطب على ما خفي عليه من حاله كقول المعلم للمتعلم: اسمع مني، فإنك لا تجد مثلي. وعلى ذلك قول يوسف عليه السلام: ﴿أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]. وسئل بعض المحققين<sup>(٥)</sup> عن شيء لم يقبح إطلاقه

(١) في (ط): «قال».

(٢) وهو حاصل عبارة الإمام القشيري في «لطائف الإشارات» (١: ٢٢٦) حيث قال: «شَهِدَ اللَّهُ»: أي بين الله بما نصب من البراهين، وأثبت من دلائل اليقين، وأوضح من الآيات، وأبدى من البيّنات، فكل جزء من جميع ما خلق وفطر... فهو لوجوده مُفصّح، ولربوبيته موضح. انتهى.

(٣) أبو الفيض ذو النون بن إبراهيم المصري (ت ٢٤٥هـ)، من أعيان الصوفية ومقدّمهم في العلم والحال والعمل. له ترجمة في: «حلية الأولياء» (٩: ٣٣١) و«طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمن السلمي ص ١٥.

(٤) يعني من المدح.

(٥) هو السريّ السقطيّ أبو الحسن بن المغلس (ت ٢٥٣هـ)، كان أوحّد زمانه في الورع وملازمة جناب الحقّ. =

فإن قلت: من حق حروف المعاني التي جاءت على حرفٍ واحدٍ أن تُبنى على  
الفتحة التي هي أخت السكون، نحو: كاف التشبيه، ولام الابتداء، .....

في الله تعالى مع ورود الشرع، فأشدد:

ويُنبِئُ من (١) سِوَاكَ الشَّيْءِ عِنْدِي وَتَفَعَّلَهُ فَيَحْسُنُ مِنْكَ ذَاكَ (٢)

قوله: (حروف المعاني)، اعلم أن الحروف تنقسم إلى: حروف معانٍ وهي التي تفيد معنى  
نحو الجارة والعاطفة وسين الاستقبال وغيرها، سُميت بها للمعنى المختص بها، وحروف  
مبانٍ وهي التي تبنى الكلمات (٣) كزاي زيد وراء رجل (٤).

قوله: (أن تُبنى على الفتح)، قال الزجاج (٥): أصل الحروف التي يُتكلَّمُ بها وهي على  
حرفٍ واحدٍ الفتحُ أبداً إلا أن تحييءَ علةً تُزيله؛ لأنَّ الحرفَ الواحدَ لا حظَّ له في الإعراب،  
فيقع مبتدأ في الكلام، ولا يُبتدأُ بساكنٍ، فاختر له الفتحُ لأنَّه أخفُّ الحركات. والباءُ مكسورةٌ  
أبداً، لأنَّه لا معنى له إلا الحفْضُ، فوجب أن يكون لفظه مكسوراً ليُفصلَ بين ما يُجرُّ وهو  
اسمٌ نحو كافٍ كزيد، وبين ما يُجرُّ وهو حرفٌ.

= تخرِّجُ بمعروف الكرخي. له ترجمة في: «طبقات الصوفية» ص ٤٨، و«طبقات الأولياء» لابن الملقن ص ١٦٠.

(١) في (ط): «عن».

(٢) قاله في جوابٍ من سألَه عن قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُومًا مَّكْرًا وَمَكْرًا نَّامِكْرًا﴾ [النمل: ٥٠]، هل يُنسبُ المَكْرُ  
إلى الله؟ فأشدد السريُّ قائلاً:

ويُنبِئُ من سِوَاكَ الفِعْلُ عِنْدِي وَتَفَعَّلَهُ فَيَحْسُنُ مِنْكَ ذَاكَ

فمما يُرجى له أحدُ سِوَاكَ فمهما كان من خير وجود

انتهى بحروفه من «طبقات الأولياء» ص ١٦٩.

(٣) في (ط): «تبنى منها الكلمات».

(٤) وعلى هذا التعريف جرى الكفويُّ في «الكليات» ص ٣٩٥.

(٥) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١).

وواوِ العَطْفِ، وفائه، وغير ذلك، فما بال لام الإضافة وبائها بُنِيَتْ على الكسْرِ؟ وأمّا الباءُ فلكونها لازمةً للحرفيةِ، والجرُّ، والاسمُ أحدُ الأسماءِ العشرةِ التي بَنَوْا أوائلها على السكونِ، فإذا نَطَقُوا بها مبتدئينَ زادوا همزةً؛ لئلا يقعَ ابتداءُهم بالسّاكنِ؛ إذ كان دأبهم أن يبتدئوا بالمتحرّك، ويَقْفُوا على السّاكنِ؛ لسلامةِ لُغَتِهِمْ من كلِّ لُكْنَةٍ وبِشَاعَةٍ، ولوضعها على غايةِ .....

قوله: (فما بال لام الإضافة)، قال المصنّف<sup>(١)</sup>: حُرُوفُ الجَرِّ كُلُّهَا تُسَمَّى حُرُوفَ الإِضَافَةِ؛ لأنّها تُضَيِّفُ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ. وإنّما بُنِيَتْ لامُ الإِضَافَةِ على الكسْرِ إذا دَخَلَتْ على المُظَهَّرِ لِتُمَيِّزَ<sup>(٢)</sup> عن لامِ الابتداءِ إذا دَخَلَتْ فيه، وأمّا إذا دَخَلَتْ على المُضَمَّرِ فلا بأس؛ لعدمِ الإِلباسِ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لا تَدْخُلُ إلَّا على الضميرِ المرفوعِ نَحْو: لأنْتَ، ولم يعكسوا ليكونَ بناؤها على وَفْقِ عملها، وأمّا بَاءُ الإِضَافَةِ فُبُنِيَتْ على الكسْرِ؛ لكونها لا تنفكُ عن الجَرِّ المناسبِ للكسرةِ، وعن الحرفيةِ المُقتضيةِ لعدمِ الحركةِ.

قيل: يتنقّض بواو القسم؛ فإنّها لازمة الحرفية والجرُّ وُبُنِيَتْ على الفتحة.

وأجيب: أنّ هذه «الواو» إنّما تجيءُ لنيابتها عن الفعلِ وعن هذه الباءِ على ما صرّح به في «والشمس»<sup>(٣)</sup> فأجريت على الأصل.

قوله: (الأسماء العشرة)، وهي ابنُ وابنةٌ وابنمٌ - بمعنى ابن - واسمٌ واستٌ واثنانٌ واثتانٌ وامرؤٌ وامرأةٌ وايمَنُ اللهُ. وأمّا ايمُ اللهُ فمحذوف منها نون ايمن.

قوله: (سلامة لُغَتِهِمْ)، هذا يُشعرُ أنّ الابتداءَ بالسّاكنِ مُمكنٌ وموجودٌ في لغةٍ لكنه مُستكْرهٌ، وبه صرّح صاحبُ «المفتاح» في الصّرف، قال: دعوى امتناعِ الابتداءِ بالسّاكنِ

(١) يعني الزمخشريّ في «المفصل» ص ٣٧٩ بتصرّف ملحوظ.

(٢) في (ح): «لتمييز».

(٣) يعني في تفسير سورة «والشمس وضحاها» من «الكشاف» (٤: ٧٥٧).

من الإحكام والرّصانة، وإذا وقعت في الدّرج لم تفتقر إلى زيادة شيء، ومنهم من لم يزدّها، واستغنى عنها بتحريك الساكن، فقال: سَمٌ وَسُم. قال:

باسم الذي في كلِّ سورةٍ سِمُهُ

وهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز؛ كيدٍ ودمٍ، وأصله سِمُو، .....

فيما سوى حروف المدّ واللّين ممنوعة، اللهمّ إلا إذا حكيت عن لسانك، لكن ذلك غيرٌ مجيدٍ عليك (١).

قوله: (والرّصانة)، وهي: الإحكام، الأساس: رَصَنَ البناءَ رِصَانَةً. ومن المجاز: له رأيٌ رَصِينٌ وكلامٌ متينٌ.

قوله: (باسم الذي في كلِّ سورةٍ سِمُهُ)، قبله:

أرسل فيها بازلاً يُقرّمه فهو بها ينحو طريقاً يعلمه (٢)

يُقرّمه: يتركه عن الركوب والعمل به ويدعه للفحل، الجوهري: المُقرّم: البعير المُكْرَمُ الذي لا يُحمّل عليه ولا يُدَلّل، ولكن يكون للفحلة، والضمير المُستتر في «أرسل» للراعي، والبارز في «فيها» للإبل، وباسم يتعلّق بـ«أرسل».

قوله: (وأصله سِمُو)، فحذفت الواو تخفيفاً لكثرة الاستعمال ولتعاقب الحركات، وخُفّف السينُ وحُرِّك الميمُ، واجتلبت ألف الوصل ليُمكن الابتداء. فقولك: اسمٌ ليس فيه لام، فإذا جمعت وصغرت ردّدتها. وقال الكوفيون: أصله وَسَم وهو العلامة. وقال الزجاج: هذا غلطٌ لأننا لا نعرف شيئاً دخلت عليه ألف الوصل فيما حذفت فاء فعله نحو عدة وزنة،

(١) «مفتاح العلوم» للسكاكي ص ١٤.

(٢) ذكره أبو زيد الأنصاري في «النوادر» ص ١٦٦، وعزاه لرجلٍ من كلب. وهو في «لسان العرب»

بدليلِ تصرِيفه، كأسماءٍ، وسُمِّي، وسَمَّيت، واشتقاقه من السُّمُو؛ لأنَّ التسميةَ تنويهُ بالمسمَّى، وإشادةٌ بذكره، ومنه قيلَ لِلقَب النَّبَر، من النَّبَرُ بمعنى النَّبَر؛ وهو رَفَع الصوت. والنَّبَرُ: قَشْرُ النَّخْلَةِ الأَعْلَى.

فإن قلتَ: فَلَمْ حُذِفِ الألفُ في الخطِّ وأُثْبِتَتْ في قولهِ: ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]؟ قلتُ: قد اتَّبَعُوا في حَذْفِهَا حُكْمَ الدَّرَجِ دونَ الأبتداءِ الذي عليه وُضِعَ الخطُّ؛ لكثرة الاستعمال، وقالوا: طَوَّلِ الباءَ تعويضًا من طَرَحِ الألفِ. وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ رضي اللهُ عنه: أنه قالَ لكَاتبِهِ: طَوَّلِ الباءَ، .....  


---

فلو كان من الوَسمِ لكان تصغيرُهُ وَسْمًا، كما أنَّ تصغيرَ عِدَةٍ وَعَيْدَةٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: (تنويهُ)، من ناهَ الشيءَ نَوَاهُ. إذا ارتفع، فهو نَاهٍ. ونَوَّهْتُهُ تنويهاً إذا رَفَعْتَهُ. والإشادةُ: رَفَعُ الصوتِ بالشيءِ، وأشادَ بذكرِهِ<sup>(٢)</sup>: رَفَعَ قَدْرَهُ.

قوله: (ومنه)، أي: من هذا القبيلِ، وهو أنَّ التسميةَ تنويهُ بالمسمَّى. و«النَّبَرُ» الرَّفْعَةُ: ومنه المِنْبَرُ، لتنويهِ اسمِ الله عليه، أو لمرْتَبَةِ من استعلاه.

قوله: (في حَذْفِهَا حُكْمَ الدَّرَجِ)، والمعنى: أنَّ لهذه الألفِ حُكْمَيْنِ: حُكْمًا في الدَّرَجِ وذلك إسقاطُها في اللفظِ، وحُكْمًا في ابتداءِ الكلامِ وذلك إثباتُها لفظًا<sup>(٣)</sup>.

وقد اتَّبَعُوا في «بسمِ الله» خاصَّةً حُكْمَ الخطِّ حُكْمَ الدَّرَجِ؛ حيثُ أسقطوها في الخطِّ، وخالفوا القياسَ الذي هو إبتاعُها لحكمِ الأبتداءِ لكثرةِ الاستعمال<sup>(٤)</sup>. قال أبو البقاء: «فلو قُلْتَ:

(١) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٤٠-٤١).

(٢) في (ف): «وأشاد ذكره».

(٣) في (ط): «إثباتها في اللفظ».

(٤) يُوضِّحُه قولُ القراءِ في «معاني القرآن» (١: ١-٢): «فأولُ ذلك اجتماعُ القراءِ وكُتابِ المصاحفِ على حَذْفِ الألفِ من «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وإثباتهم الألفِ في قولهِ: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ =

وأظهر السّنات، ودور الميم.  
والله) أصله: الإله، قال:

### مَعَاذُ الْإِلَهِ أَنْ تَكُونَ كَظَبِيَّةٍ

ونظيره: النَّاسُ، أصله: الأناص، .....

لا سَمِ اللهُ، أو: بِاسْمِ رَبِّكَ؛ أُثْبِتُ الْأَلْفَ<sup>(١)</sup>.  
قوله: (السّينات)، ويُروى: «السّنات»، وهو أصحُّ درايةً، والأولُّ روايةً، جَمْعُ سِنَّةٍ وهي رأسُ القلمِ وَسِنَّةُ السّينِ.

قوله: (مَعَاذُ الْإِلَهِ أَنْ تَكُونَ كَظَبِيَّةٍ)، تمامه:  
ولا دُمِيَّةٌ ولا عَقِيلَةٌ رَبِّ رَبِّ<sup>(٢)</sup>

«مَعَاذُ الْإِلَهِ»: مُبَالِغَةٌ فِي الْإِعْتِصَامِ بِاللَّهِ مِنْ تَشْبِيهِهَا بِالظَّبِيَّةِ، وَأَصْلُهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مَعَاذًا. وَالذُّمِيَّةُ: الصَّنَمُ وَالصُّورَةُ الْمَنْقُوشَةُ. وَعَقِيلَةٌ كُلُّ شَيْءٍ أَكْرَمُهُ. وَالرَّبْرَبُّ: سِرْبٌ مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ. وَصَفَ الْمَحْبُوبَةَ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ أَوْ تَصَوَّرَ أَنَّهَا كَذَلِكَ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهَا أَنَّهَا أَحْسَنُ؛ فَاسْتَعَاذَ بِاللَّهِ مِنَ الْخَطَا.

قوله: (ونظيره)، أي: ونظيرُ لفظِ «الله» في حَذْفِ الهمزة فقط: النَّاسُ؛ إذ ليس في النَّاسِ

= [الواقعة: ٧٤] وإِنَّمَا حَذَفُوهَا مِنْ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» لِأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعٍ مَعْرُوفٍ لَا يَجْهَلُ الْقَارِئُ مَعْنَاهُ، وَلَا يَجْتَاحُ إِلَى قِرَاءَتِهِ، فَاسْتُخْفَّتْ طَرْحُهَا؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ الْإِجْمَارَ وَتَقْلِيلَ الْكَثِيرِ إِذَا عُرِفَ مَعْنَاهُ، وَأُثْبِتَتْ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لِأَنَّهَا لَا تَلْزَمُ هَذَا الْأِسْمَ، وَلَا تَكْثُرُ مَعَهُ كَثَرَتِهَا مَعَ اللَّهِ تِبَارَكَ وَتَعَالَى. انتهى.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣).

(٢) هذا البيت من أبياتِ عشرةٍ للبعيثِ بنِ حُرَيْثِ الحنفي، أوردها أبو تمام في «الحماسة» بشرح المرزوقي (١):

(٣٧٨) وأول الأبيات:

خيالٌ لأمّ السلسيلِ ودوتها مسيرةُ شهرٍ للبريدِ المذبذبِ

التعويض، كما ذكر أبو عليّ في «الإغفال»<sup>(١)</sup>: «فإن قلت: أليس قد قال سيبويه: ومثل ذلك أناس، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: الناس؟<sup>(٢)</sup> قلت: معنى قول سيبويه: ومثل ذلك أناس، أي: مثله في حذف الهمزة في حال دخول الألف واللام عليه، لا أنه بدل من المحذوف كما كان في اسمه تعالى بدلاً. ويقوي ذلك ما أنشده أبو العباس<sup>(٣)</sup> عن أبي عثمان<sup>(٤)</sup>:

إِنَّ الْمَنَائِمَ يَطْلَعُ \_\_\_\_\_  
عَنْ عَلِيٍّ الْأُنَاسِ الْأَمْنِيَا<sup>(٥)</sup>

فلو كان عوضاً لم يكن ليجتمع مع المَعْوَضِ منه<sup>(٦)</sup>، وفيه بحث.

قال المالكي<sup>(٧)</sup>: قَوْلٌ مَنْ رَعِمَ أَنَّ اللَّامَ فِي «اللَّهِ» عَوْضٌ عَنِ الْهَمْزَةِ بَاطِلٌ؛ لِحُدُوثِهَا مَعًا فِي «لَاهِ أَبوك» بمعنى: لله أبوك، والعوض لا يُحذف.

جوابه: ما وقع في كلام أبي عليّ: أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ فِي نَحْوِ: لَمْ يَكْ، وَلَا أُدْرِ، إِذَا كَانَ فِي الَّذِي أَبْقَى دَلِيلٌ عَلَى مَا أَلْقَى سِيَجِيءُ بُعِيدَ هَذَا تَمَامُهُ فِي لَاهِ أَبوك.

(١) لأبي عليّ الفارسيّ، وسِعَرَفُ به الطيبي لاحقاً، و«الإغفال» كتاب أصلح فيه الفارسيّ بعض مسائل من كتاب «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج، وهو مطبوع بتحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم. ولتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٢: ٢٤٦).

(٢) انظر «الكتاب» لسيبويه (٢: ١٩٦).

(٣) محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، من أعيان البصريين وحذاقهم في اللغة والنحو والأدب. من مصنفاته: «المقتضب» في النحو، و«الكامل في اللغة والأدب»، وغير ذلك. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٤: ٣١٣)، و«سير النبلاء» (١٣: ٥٧٦).

(٤) بكر بن محمد بن عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ)، شيخ المبرّد والقائم على كتاب سيبويه، كان بارعاً في التصريف. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (١: ٢٨٥).

(٥) البيت من جملة أبيات لذي جَدَنِ الحِميريّ كما في «خزانة الأدب» (٢: ٢٥١).

(٦) «الإغفال» (١: ٤٣).

(٧) يزيد ابن مالك محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ) صاحب «الألفية» المشهورة في النحو.

قال:

إِنَّ الْمَنِيَا يَطَّلَعُ \_\_\_\_\_ مِنْ عَلَى الْأَنَاسِ الْأَمِينَا

فُحِذِفَتِ الْهَمْزَةُ، وَعَوِّضَ مِنْهَا حَرْفُ التَّعْرِيفِ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ فِي النَّدَاءِ: يَا أَللهُ، بِالْقَطْعِ، كَمَا يُقَالُ: يَا إِلَهَ، .....

قوله: (ولذلك قيل في النداء: يا الله)، أي: ولأجل أن حَرْفَ التَّعْرِيفِ عَوِّضَ عَنِ الْهَمْزَةِ اسْتَجِيزَ قَطْعُ الْهَمْزَةِ الْمُوصُولَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ فِي النَّدَاءِ. وَيُعَلَّمُ مِنْهُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عَوِّضًا، وَكَانَ حَذْفًا قِيَاسِيًّا كَمَا نَقَلَهُ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(١)</sup>، أَصْلُهُ الْإِلَهَ فَأَلْقِيَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ، ثُمَّ سُكِّنَتْ وَأُدْعِمَتْ فِي اللَّامِ الثَّانِيَةِ - لَمْ يَجْزِ الْقَطْعُ. وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ أَحَدُ قَوْلَيْ سَبْيُوِيهِ فِي هَذَا الْاسْمِ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي «الْإِغْفَالِ» قَالَ: أَصْلُهُ إِلَهَ، ففَاءُ الْكَلِمَةِ هَمْزَةٌ، وَعَيْنُهَا لَامٌ، وَاللَّامُ هَاءٌ، وَالْأَلِفُ أَلِفٌ فِعَالٌ، فَحِذِفَتْ الْفَاءُ لَا عَلَى التَّخْفِيفِ الْقِيَاسِيِّ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: فإن قيل: هَلَّا حَمَلَهُ عَلَى الْحَذْفِ الْقِيَاسِيِّ؛ إِذْ تَقْدِيرُ ذَلِكَ سَائِعٌ فِيهِ غَيْرُ مُتَمَتِّعٍ، وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوْلَى؟

قيل: فلو كانَ طَرَحَ الْهَمْزَةَ عَلَى الْقِيَاسِ دُونَ الْحَذْفِ لَمَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا عَوِّضٌ؛ لِأَنَّ الْمَحذُوفَ الْقِيَاسِيَّ مُلْقَى مِنَ اللَّفْظِ مُبْقَى فِي نِيَّةِ، كَمَا تَقُولُ فِي «جَيْلٍ» إِذَا خَفَّفْتَهُ: جَيْلٍ<sup>(٣)</sup>، وَلَوْ كَانَتْ مَحذُوفَةً فِي التَّقْدِيرِ كَمَا أَنَّهَا مَحذُوفَةٌ فِي اللَّفْظِ لَزِمَ قَلْبُ الْيَاءِ أَلِفًا، فَلَمَّا كَانَتِ الْيَاءُ فِي نِيَّةِ السُّكُونِ لَمْ تُقَلَّبْ كَمَا قُلِبَتْ فِي «نَابٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤).

(٢) «الإغفال» (١: ٤٣).

(٣) الجَيْلُ وَالْحَجِيلُ وَالْحَجِيَالُ ثَلَاثُ لُغَاتٍ؛ وَهِيَ أَنْتَى الضَّبْعِ. «المختصص» لابن سيده (٥: ٧٤). وانظر «لسان العرب» و«تاج العروس» (جال).

(٤) «الإغفال» (١: ٤٤)، وانظر: «المختصص» لابن سيده (٥: ٧٤، ٢١٧).



والإله: من أسماء الأجناس، كالرَّجل، والفَرَس، اسمٌ يَقَعُ على كُلِّ معبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ، ثم غَلَبَ على المعبودِ بحقٍّ، .....

فإن قيل: ما بال همزة قُطِعَتْ في النداءِ ووُصِلَتْ في غيره؟

قلت: قال صاحبُ «الضوء»<sup>(١)</sup>: إنَّما تَجَرَّدَتْ للتعويضِ في النداءِ؛ لأنَّ التعريفَ الندائيَّ أغنى عن تعريفها، فَجَرَتْ مَجْرَى همزةِ الأصليةِ، فَقُطِعَتْ. وفي غيرِ النداءِ لما لم ينخَلِجْ عنه معنىُ التعريفِ رأسًا وصلوا همزة.

وقال المصنِّفُ في «مريم»<sup>(٢)</sup>: أُخْلِصَتْ همزةُ في «يا الله» للتعويضِ واضمحلَّ عنها التعريفُ. وقلت: إنَّهم كثيرًا ما يُجَرِّدون الحرفَ عن معناه المطابقيِّ مُستعملين في معناه الالتزاميِّ أو النضميِّ<sup>(٣)</sup> نحوَ همزة في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] عَزَلَتْ عن الاستفهامِ وَجَرَّدَتْ لمعنى الاستواءِ، و«الواو» في قوله تعالى: ﴿وَتَأْمِنُهُم كَأَبْنائِهِمْ﴾ [الكهف: ٢٢] تَجَرَّدَتْ لمعنى الجمعيةِ فقط، وسَلِبَ عنها معنىُ المغايرةِ.

قوله: (والإلهُ من أسماء الأجناسِ.... ثم غَلَبَ على المعبودِ بحقٍّ)، وفي بعض «شروح المُفَصَّل»: الأعلامُ متى غَلَبَتْ باللامِ فلا بدَّ من أن تكونَ مسبوقَةً بالجنسيةِ، ثمَّ الجنسيةُ إِمَّا أن تكونَ بالنظرِ إلى الدليلِ والأمانةِ أو إلى استعمالِ العرب. أما معنىُ الاستعمالِ فكما في النجمِ والصَّعِقُ<sup>(٤)</sup>. وأما الدليلُ فهو أنَّ الدِّبرانَ والعَيوقَ والسَّيَّك<sup>(٥)</sup>، وإن لم تكنْ أجناسًا بالاستعمالِ لكنَّها بالنظرِ إلى أوزانٍ مخصوصةٍ وحُرُوفٍ مخصوصةٍ، ومعنى كلِّ واحدٍ منها

(١) يعني كتاب «الضوء شرح المصباح» لمحمد بن أحمد الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ) و«المصباح» في النحو من تصنيف الإمام المُطَرِّزي ناصر الدين بن عبد السيد صاحب «المُغْرِب». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١٧٠٨).

(٢) انظر: (١٠: ٦٥).

(٣) هذا التقسيمُ مستفادٌ من بحث الدلالات عند الأصوليين. انظر «روضة الناظر» لابن قدامة ص ١٩.

(٤) قوله: «النجم» عَلَّمَ على الثريا خاصة. انظر: «لسان العرب» (نجم) (١٢: ٥٦٩)، و«الصَّعِقُ»: يعني خويلد الكلابي أصابته صاعقةٌ فسُمِّي بالصَّعِقِ فصار كالعلم عليه. انظر: «لسان العرب» (١٠: ١٩٩).

(٥) وهي أسماء نجومٍ معروفةٍ عند العرب.

معلوم، كأنَّ كلَّ واحدٍ منها جنسٌ في الأصلِ بالنظرِ إلى الدليل. وَنَحْوُ هذا المعنى في «التخمير»<sup>(١)</sup> وفيه أيضًا: «أَمَّا الدَّبْرَانِ فهو فَعْلَانِ من الدَّبُورِ، وأما العَيُوقُ فهو فَيَعُولٌ بمعنى فاعلٍ من العَوَقِ، وَأَمَّا السَّمَاءُ فَمِنَ السُّمُوكِ»<sup>(٢)</sup>؛ فعلى هذا: الإلهُ من القسمِ الثاني. وأما اللهُ، والرحمنُ؛ فَمِنَ القِسْمِ الأوَّلِ.

وبيانُ ذلك: أنَّ الإلهَ من حيث إنه كان اسمًا لكلِّ مَعْبُودٍ بحقِّ أو باطلٍ، ثم غلبَ على المعبودِ بالحقِّ، هو مثلُ النجمِ والكتابِ. وأما اللهُ من حيث إنَّ المعبودَ يَجِبُ أن يكونَ خالقًا رازقًا مُدَبِّرًا مُقْتَدِرًا إلى ما لا نهايةَ له، واسمُ اللهُ جامعٌ لهذه المعاني، ومن لم يجتمع فيه كلُّ ذلك لم يستحقَّ أن يُسَمَّى به، فتكونُ الغلبَةُ بحسبِ الدليلِ. وكذا الرحمنُ صفةٌ لمن وَسَعَتْ رحمتهُ كلَّ شيءٍ، ومن لم يكنْ كذلك لا يُسَمَّى رحمانًا، وليس كذلك إلا اللهُ. فهو بهذا الاعتبارِ من الصفاتِ الغالبةِ.

والحاصلُ أنَّ الإلهَ من حيث الإِطْلَاقِ والاستعمالِ من غيرِ اعتبارِ المعنى من قبيلِ النجمِ ومن حيثِ اعتبارِ المعنى والاستحقاقِ من قبيلِ العَيُوقِ والدَّبْرَانِ. ثم فرق بين الصيغتين؛ لاقتِرانِ المعنيتين بالتعويضِ وتركيبه.

وروى الأزهريُّ في تفسيرِ «الله» عن أبي الهيثمِ أنه قال: في قوله: لا إلهَ إلا اللهُ، أي: لا مَعْبُودَ إلا اللهُ، قال: ولا يكونُ إلهًا حتَّى يكونَ مَعْبُودًا، وحتَّى يكونَ لعابده خالقًا ورازقًا ومُدَبِّرًا وعليه مُقْتَدِرًا، فمن لم يكنْ كذلك فليس بإلهٍ وإنْ عُبِدَ<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكي: إنَّ اللهُ عَلِمَ لِلإلهِ بالحقِّ جامعُ المعاني الأسماءِ الحسنَى ما عَلِمَ وما لم يُعَلِّمَ.

(١) «التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب» لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، حققه

الدكتور عبد الرحمن العثيمين، وطبعته دار الغرب الإسلامي في بيروت، سنة ١٩٩٠م.

(٢) «التخمير» (١: ١٨٨).

(٣) «تهذيب اللغة» (٦: ٢٢٣-٢٢٤).

كما أن النجم اسمٌ لكلِّ كوكبٍ، ثم غَلَبَ على الثُّرَيَّا، وكذلك السَّنَةُ على عامِ القَحْطِ، والبيتُ على الكعبةِ، والكتابُ على «كتاب» سَيبَوَيْه. وأما «الله» بحذفِ الهمزة، فمُخْتَصَّصٌ بالمعبودِ بالحقِّ، لم يُطْلَقْ على غيره، ومن هذا الاسمِ اشتُقَّ: تَأَلَّه، وآله، واستأَلَّه، كما قيل: استنَوَّقَ، واستَحَجَرَ، في الاشتقاقِ من النَّاقَةِ والحَجَرِ.

وفي «الحقائق»<sup>(١)</sup> للسُّلَمِيِّ: الأسماءُ كُلُّهَا داخِلَةٌ في هذا الاسمِ خارجةٌ منه، تخرجُ منه معاني الأسماءِ كُلُّهَا، ولا يخرجُ هوَ من غيره؛ وذلك أن الله تفرَّدَ بهذا الاسمِ وشاركَ غيرهَ في اشتقاقِ<sup>(٢)</sup> أسمائه.

وقال الزَّجَّاجُ: إِنَّ فَعْلَانَ من أبنيتِه<sup>(٣)</sup> ما يُبَالِغُ في وَصْفِهِ، وَغَضْبَانٌ معناه الممتلئُ غَضَبًا، فالرَّحْمَنُ: الذي وَسِعَتْ رحمتهُ كلَّ شيءٍ؛ ولهذا لا يجوزُ أن يُقالَ لغيرِ الله: رَحْمَنٌ<sup>(٤)</sup>.

قولُه: (وأما «الله» بحذفِ الهمزةِ مُخْتَصَّصٌ)، قال في «مریم»<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مریم: ٦٥] أي: لم يُسَمَّ شيءٌ بالله قط. وكانوا يقولون لأصنامِهِم: آلهةٌ، والعُزَّى إلهٌ، وأما الذي عُوِّصَ فيه الألفُ واللامُ من الهمزةِ فمَخْصُوصٌ به المعبودُ الحقُّ غيرُ مُشاركٍ فيه.

قولُه: (ومن هذا الاسمِ اشتُقَّ: تَأَلَّه<sup>(٦)</sup>)، قال أبو زيد<sup>(٧)</sup>: تَأَلَّه الرجلُ إذا تَسَّكَّ. قال أبو علي: كأنَّه ذو العبادة، ويحتَمَلُ أن يكونَ مأخوذًا من الله الذي هو اسمٌ نَحْوُ: استَحَجَرَ الطينُ واستنَوَّقَ الجمل. المعنى: يفعلُ الأفعالَ المُقَرَّبَةَ إلى الله تعالى المُسْتَحَقَّ بها الثواب.

(١) يعني: «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ (١: ٢١). وللعلماءِ عليه مؤاخذاتٌ ومحاققات.

(٢) في (ط): «اشتقاقات».

(٣) في (ط): «من أبنية».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣).

(٥) انظر: (١٠: ٦٣).

(٦) في (ف): «اشتقَّ إله».

(٧) سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، من أعلامِ اللغة، وصاحبُ كتاب «النوادر»، وهو ثقةٌ فيما يرويه

عن أهلِ البادية. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٢: ٣٧٨)، و«سير النبلاء» (٩: ٤٩٤).

فإن قلت: اسمٌ هو أم صفةٌ؟ قلت: بل اسمٌ غيرُ صفةٍ، ألا تُراك تصفهُ ولا تصفُ به؟ لا تقول: شيءٌ إلهٌ، كما لا تقول: شيءٌ رجلٌ، وتقول: إلهٌ واحدٌ صمدٌ، كما تقول: رجلٌ كريمٌ خيرٌ. وأيضاً فإن صفاته تعالى لا بدُّ لها من موصوفٍ تجري عليه، فلو جعلتها كلها صفاتٍ بقيت غيرَ جاريةٍ على اسمٍ موصوفٍ بها، وهذا محالٌ. فإن قلت: هل لهذا الاسمِ اشتقاقٌ؟ قلت: معنى الاشتقاقِ أن يتتَّظَمَ الصيغَتَيْنِ فصاعداً معنى واحدٌ، وصيغةُ هذا الاسمِ وصيغةُ قولهم: ألهٌ؛ إذا تحيَّرَ، .....

قوله: (وهذا مُحالٌ)، قال (١) في «التقريب»: في استحالةِ اللازمِ وفي الملازمةِ نظَرٌ، والجوابُ عن نظَرِ الملازمةِ: أن المرادَ بالصفاتِ جميعُ ما يُقَلَّ عن الشارعِ من الأسماءِ، فلو جعلها بأسمائها صفاتٍ بقيت تلك الصفاتُ وليس لها اسمٌ تجري عليه لفظاً ولا تقديرًا. هذا صحيحٌ؛ نعم، لو قال: غيرُ جاريةٍ على مُسمًى، كان عليه الكلامُ.

وعن استحالةِ اللازمِ: أن استعمالَ الألفاظِ التي هي الصفاتُ على طريقةِ الإجراءِ على الغيرِ من غيرِ أن يكونَ لها موصوفٌ لفظاً أو تقديرًا ممَّا يستلزمُ الخروجَ عن استعمالِ العربِ، ولا يعني بالمُحالِ إلا هذا. قال الجوزي (٢): إذا لم يكنِ اللهُ اسماً وكان صفةً، وسائرُ أسمائه صفاتٍ لم (٣) يكن للباري تعالى اسمٌ، ولم تُبقِ العربُ شيئاً من الأشياءِ - أي: المُعتبرةِ إلا سَمَّتُهُ - ولم تُسمِّ خالقَ الأشياءِ وبارئها ومُبدعها. هذا مُحالٌ. وهو اختيارُ الخليلِ ومذهبُ أبي زيدِ البلخي (٤).

(١) سقط لفظ «قال» من (ح) و(ف).

(٢) عمر بن عثمان بن شُعيب الجوزي (ت ٥٥٠هـ)، كان أُوحدَ عصره في النحوِ ومعرفةِ كلامِ العربِ. شرع في عملِ تفسيرٍ لو تمَّ لم يوجد مثله. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (٣: ٣٢٩).

(٣) في (ط): «إذا لم يكن اللهُ اسماً كان وصفاً وسائرُ أسمائه صفاتٍ فلم».

(٤) أحمد بن سهل البلخي (ت ٣٢٢هـ)، كان مقدماً في العلوم، ويسلك طريقةَ الفلاسفةِ في تصانيفه. أسهب

التوحيد في الشئ عليه. له ترجمة في: «معجم الأديباء» لياقوت الحموي (١: ٢٧٤)، و«بغية الوعاة»

للسيوطي (١: ٣١١).

وَمِنْ أَخَوَاتِهِ: دَلَّةٌ وَعَلِيَّةٌ، يَنْتَظِمُهُمَا مَعْنَى التَّحْيِيرِ وَالِدَهْشَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَوْهَامَ تَتَحَيَّرُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَعْبُودِ، وَتَدَهَّشُ الْفِطْنَ؛ وَلِذَلِكَ كَثُرَ الضَّلَالُ، وَفُشِيَ الْبَاطِلُ، وَقَلَّ النَّظَرُ الصَّحِيحُ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ تُفَخِّمُ لَأُمِّهِ؟.....

وقال المالكِي: وَلِكَوْنِ اللَّهِ اسْمٌ عَلَمٌ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ قِيلَ: فِي كُلِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى سِوَاهُ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى. وَمِمَّا يُوَاقِحُهُ سَوْأُلُ ابْنِ خَالُوِيهِ (١) أَبَا عَلِيٍّ: كَمْ لِلسَّيْفِ اسْمًا؟ فَقَالَ: اسْمٌ وَاحِدٌ، فَقَالَ ابْنُ خَالُوِيهِ: بَلْ لَهُ أَسْمَاءٌ، وَأَخَذَ يَعِدُّهَا؛ نَحْوُ: الْحُسَامِ، وَالْمِخْدَمِ، وَالْقَضِيْبِ، وَالْمِقْضَبِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هَذِهِ كُلُّهَا صِفَاتٌ (٢).

قَوْلُهُ: (وَمِنْ أَخَوَاتِهِ دَلَّةٌ وَعَلِيَّةٌ)، مَعْتَرِضَةٌ، وَفَائِدَتُهَا: أَنَّ الْاِشْتِقَاقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «أَلَةٍ» كَانَ صَغِيرًا، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ «عَلَةٍ» كَانَ مِنَ الْأَكْبَرِ؛ لِجَمَاعِ قُرْبِ الْمَخْرَجِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْعَيْنِ، وَإِذَا أُخِذَ مَعَ «دَلَّةٌ» لِجَمَاعِ النُّوعِيَّةِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالذَّالِ - وَهُوَ كَوْنُهُمَا مِنَ الْمَجْهُورَةِ وَالشَّدِيدَةِ - كَانَ أَيْضًا مِنَ الْأَكْبَرِ.

قَوْلُهُ: (يَنْتَظِمُهُمَا مَعْنَى التَّحْيِيرِ وَالِدَهْشَةِ)، يَعْنِي: أَنَّ تَعْرِيفَ الْاِشْتِقَاقِ صَادِقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ، وَهُوَ كَوْنُ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ مَشَارِكًا لِلْآخَرِ فِي الْمَعْنَى وَالتَّرْكِيبِ.

فَدَلَّ هَذَا الْجَوَابُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ فِي الْاِشْتِقَاقِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ حِينَ سَأَلَ نَفْسَهُ: اسْمٌ هُوَ أَوْ صِفَةٌ؟ أَجَابَ بِقَوْلِهِ: بَلْ اسْمٌ، وَكَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: اسْمٌ، لَكِنْ لَمَّا اعْتَقَدَ أَنَّ غَيْرَهُ مَحَالٌّ أَضْرَبَ عَنْ تَصَوُّرِ الْوَصْفِيَّةِ.

وَهَاهُنَا كَانَ حَقُّ الْجَوَابِ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ، أَوْ لَا، فَعَدَّلَ إِلَى تِلْكَ الْعِبَارَةِ؛ لِيُؤَدِّنَ بِاِخْتِلَافِ الْأَثْمَةِ؛ فَقَدْ نَقَلَ الْأَزْهَرِيُّ: أَنَّ سَبِيوِيَةَ قَالَ: سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ هَذَا الْاسْمِ، فَقَالَ: الْأَصْلُ: الْإِلَهَ، فَأُدْخِلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ. وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: الْأَصْلُ لَاهَ، فَأُدْخِلْتَ

(١) الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني، لغوي من كبار النحاة، توفي سنة ٣٧٠هـ ترجمته في: «الوافي

بالوفيات» (١٢: ٢٠٠).

(٢) انظر: «المزهر» للسيوطي (١: ٤٠٥).

الألف، واللام لازمة، لم يردّ الخليل على هذا، ولم يفسّر مشتقّه الذي اشتقّ منه.

وقال بعضهم: أسامي الربّ صفاتٌ كلّها<sup>(١)</sup> إلا الله فإنه اسمٌ علم، وسائر أهل اللغة على أنه مُشتقّ.

وقال أبو عليّ: روي عن ابن عباس في قوله: ﴿وَيَذَرُكَ وَءَاهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]: أنه قال: ﴿وَأَاهَتَكَ﴾ أي: عبادتك، فقوله: الإله كأنه ذو العبادة، أي: إليه بها توجه<sup>(٢)</sup>.

ونظيره في أنه في الأصل اسم حدث ثم جرى صفةً للقديم سبحانه وتعالى: السلام، من سلّم، والمعنى: ذو السلام، فأخّر الحال عنه، كقولك: هو الله معبودًا، وعلّق الظرف به نحو: هو الله في السموات، كما يجوز ذلك في المصادر.

قلت: ذلك لا يلزم؛ ألا ترى أنهم قد أجزوا أشياء من المصدر واسم الفاعل مجرى الأسماء، نحو: لله ذرّك، وزيدٌ صاحبٌ عمرو، فلم يُعملوها عمل الفعل؟!

وقال المالكيّ: الله علمٌ للإله الحقّ، واللام قارنت وضعه، وليس أصله الإله.

وقال القاضي: لو كان «الله» وصفًا لم يكن قول: «لا إله إلا الله» توحيدًا مثل «لا إله إلا الرحمن» فإنه لا يمنع الشّرّكة<sup>(٣)</sup>. وكتب في «حاشيته»<sup>(٤)</sup>: الرحمن وإن خصّ بالباري تعالى إلا أن ذلك قد حصلَ بدليلٍ مُنفصلٍ؛ لأنه من حيث اللغة: الذي يبالغ في الرحمة.

وقال أيضًا<sup>(٥)</sup>: والأظهر أنه وصفٌ في أصله لكنّه لما غلب عليه بحيث لا يُستعمل في

(١) في (ط): «كلها صفات».

(٢) في (ط): «يتوجه».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤).

(٤) يعني حاشية البيضاوي.

(٥) يعني القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٣٤).

قلت: نعم قد ذَكَرَ الزَّجَّاجُ أن تَفْخِيمَهَا سُنَّةٌ، وعلى ذلك العربُ كُلُّهم، وإِطْبَاقُهُم عليه دليلٌ أَنهم وَرِثُوهُ كَابِرًا عن كَابِرٍ.

و(الرحمن): فَعَلَانٌ مِنْ رَحِمٍ، كغَضْبَانٍ وَسُكْرَانٍ مِنْ غَضِبٍ وَسَكِرٍ، وكذلك (الرَّحِيم) فَعِيلٌ مِنْهُ، كَمَرِيضٍ وَسَقِيمٍ، مِنْ مَرِيضٍ وَسَقِيمٍ، .....

غيره، وصار كالعَلَمِ مِثْلَ الثُّرَيَّا أُجْرِي مُجْرَاهُ فِي إِجْرَاءِ الْوَصْفِ عَلَيْهِ، وَامْتِنَاعِ الْوَصْفِ بِهِ، وَعَدَمِ تَطَرُّقِ احْتِمَالِ الشَّرْكَاءِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ دَلَّ عَلَى مُجَرَّدِ ذَاتِهِ الْمَخْصُوصَةِ لَمَا أَفَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأنعام: ٣] مَعْنَى صَحِيحًا. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَسَيَجِيءُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

قَوْلُهُ: (نعم)، قِيلَ: فِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ لِإِطْلَاقِهِ؛ فَإِنَّ لَامَهُ إِذَا فُتِحَ مَا قَبْلَ الْكَلِمَةِ أَوْ ضُمَّ تَفَخَّمَ وَإِذَا كُسِرَ تَرَقَّقَ. وَقُلْتُ: الْمَقْصُودُ مِنَ السُّؤَالِ تَفْخِيمُ هَذَا الْاسْمِ مُطْلَقًا لَا بَيَانَ مَوَاقِعِ تَفْخِيمِهِ وَتَرْقِيقِهِ. وَفِيهِ فَائِدَةٌ تَفْخِيمِ هَذَا الْاسْمِ وَتَعْظِيمِهِ؛ وَهَذَا قَرَنَهُ بِقَوْلِهِ: «وَإِطْبَاقُهُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ أَنَّهُمْ وَرِثُوهُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ» ثُمَّ تَصْرِيحُهُ بِالذَّلِيلِ كَتَصْرِيحِ الذَّلِيلِ فِي قَوْلِهِ: «وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿يَسِّرِ اللَّهُ مَجْرِبَهَا وَمُرسِنَهَا﴾ [هود: ٤١]» يَعْنِي لَمْ يَزَلِ الْأَقْدَمُونَ يُقَدِّمُونَ هَذَا الْاسْمَ اهْتِمَامًا، وَلَمْ يَزَالُوا يُفَخِّمُونَهُ تَعْظِيمًا».

قَوْلُهُ: (ورثوه كابرًا عن كابر) (١)، الأساس: هو كَبُرُ قَوْمِهِ: أَكْبَرُهُمْ فِي السَّنِّ وَالرَّيْاسَةِ؛ أَوْ فِي النَّسَبِ (٢). وَأَنْشُدِ الْعُتْبِيَّ (٣):

نَسَبٌ تَوَارَثَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ  
كَالرَّمْحِ أَنْبُوبًا عَلَى أَنْبُوبِ (٤)

(١) فِي (ح) وَ(ف): «وَرِثُوهُ نَسَبٌ تَوَارَثَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ».

(٢) زَادَ فِي (ح) وَ(ف): «وَوَرِثُوا الْمَجْدَ كَابِرًا».

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْأُمَوِيُّ الْبَصْرِيُّ (ت ٢٢٨هـ) شَاعِرٌ مُجَوِّدٌ. لَهُ تَرْجَمَةٌ فِي: «وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ» (٤: ٣٩٨)، وَ«سِيَرِ النَّبَلَاءِ» (١١: ٩٦).

(٤) الْبَيْتُ فِي «دِيْوَانِ الْبَحْتَرِيِّ» (١: ١٨) وَرَوَايَةٌ ثَمَّةٌ:

شَرَفٌ تَتَابَعُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ

وفي ﴿الرَّحْمَنِ﴾ من المبالغة ما ليس في ﴿الرَّحِيمِ﴾؛ ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا. ويقولون: إنَّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى. وقال الزجاج.....

قوله: (وفي ﴿الرَّحْمَنِ﴾ من المبالغة ما ليس في ﴿الرَّحِيمِ﴾)، قال الزجاج<sup>(١)</sup>: الرحمنُ اسم الله خاصَّةً، لا يُقال لغيره: رَحْمَنٌ، ومعناه المُبالِغُ في الرِّحْمَةِ، وفَعْلَانٌ من بناءِ المبالغة تقولُ للشديد الامتلاء: ملآنٌ، وللشديد الشَّبَعُ: شَبَعَانٌ. والرحيمُ: اسمُ الفاعلِ من رَحِمَ فهو رَحِيمٌ، وهو أيضًا للمبالغة. وقيل: الرحمنُ أبعدُ جَرِيًّا من الفعل، والرحيمُ أقربُ إلى مُضارِعِهِ في عددِ الحروفِ والحركات، فما كان أبعدَ من الفعلِ كان أولى.

قوله: (ولذلك قالوا: رَحْمَنُ الدُّنْيَا والآخرة، ورحيمُ الدنيا)، المطَّلَعُ: الرحمنُ: الذي كَثُرَتْ آثارُ رَحْمَتِهِ، والرحيمُ: الذي قَوِيَتْ آثارُ رَحْمَتِهِ؛ ففي الدنيا يَصِلُ رِزْقُهُ إلى كُلِّ مؤمِنٍ وكافرٍ وحيوانٍ ونباتٍ، وفي الآخرة لا يَصِلُ إلَّا إلى المؤمنِ، غيرَ أنَّ الواصلَ في الدنيا كثيرُ الكمية قليلُ الكيفية؛ لقلَّةِ الدنيا وسُرْعَةِ انصرامِها وكثرةِ شوائبِها، وفي الآخرة قليلُ الكمية بالِإضافةِ إلى مَنْ يَصِلُ إليها وهم الذين ماتوا على الإسلام، لكنَّها كثيرةُ الكيفية لوجودِ المُلْكِ المُؤَبَّدِ والنعيمِ المُحَدَّدِ.

قوله: (ويقولون: إنَّ الزيادة)، عَطْفٌ على قوله: «قالوا: رَحْمَنُ الدُّنْيَا»، واستَدَلَّ على أن «الرحمنُ» أبلغُ من «الرحيم» بِوَجْهَيْنِ: أحدهما: نَقْلِي؛ وهو قوله: «قالوا» إلى آخره، والآخر: قياسي، وهو قوله: «يقولون»، وخالفَ بين الصَّيغَتَيْنِ ماضِيًا ومضارعًا لِيُؤدِّنَ بأنَّ القولَ الثاني هو الدائرُ بين الأدياءِ، والأول قولٌ قديمٌ مأثورٌ كقوله تعالى: ﴿فَقَرِيحًا كَذَبْتُمْ وَقَرِيحًا نَقَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧].

قوله: (وقال الزجاج)، عَطْفٌ على «يقولون» على سبيلِ البيان. وفيه دلالةٌ على إرادة الاستمرارِ فيه. ثم نقول: إنَّ المبالغةَ في الرحمنِ إما بحسبِ الكمية؛ فهو المرادُ من الاستشهاد

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣).



بالنقل، وإما بحسب الكيفية؛ فهو المراد من الاستشهاد بالغضب. والمختار الثاني، أي: المبالغة بحسب الكيفية. يدل عليه قوله: «لما قال الرحمن فتناول جلائل النعم وعظائمها، أزدفه بالرحيم ليتناول ما دق منها» ونحوه قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]: هو من قولك: ظالمٌ لعبيده، وظلامٌ لعبيده، وأن يُراد لو عذبت من لا يستحق العذاب لكنت ظلاماً<sup>(١)</sup>، وهذا هو المراد بالاستشهاد.

قال صاحب «الانتصاف»<sup>(٢)</sup>: تعليل الزمخشري بقوله: «رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا»، بأن الرحمن أبلغ - ضعيفٌ - غاية ما فيه: أن الرحمة المستفادة من الرحمن أعم من الرحمة المستفادة من الرحيم. والعموم بالدلالة على قصور المبالغة أولى منه بالدلالة على غايتها، ألا ترى أن ضارباً لما كان أعم من ضرابٍ كان ضراباً أبلغ منه لخصوصه، فلا يلزم من خصوص رحيم أن يكون أقل مبالغة من رحمن.

أجاب صاحب «الإنصاف»<sup>(٣)</sup>: أمّا أن الخصوص لا يلزم منه قلة المبالغة فحسن، وأمّا دعواه أن الخصوص دال على المبالغة والعموم على قصورها، واستشهادها بضرابٍ وضاربٍ فغير صحيح؛ لأن المبالغة في ضرابٍ لم تكن لأجل خصوصه بل لدلالته على التكرار، ألا ترى أننا لو وضعنا لمن حصل منه الضرب اسم فاعلٍ يخصه لم يكن أبلغ من ضاربٍ مع أن ضارباً أعم منه؟! ولما انقسم المطر إلى: وابلٍ، وطلٍّ، وجودٍ؛ لم يكن الواابل والطلُّ والجودُ أبلغ من المطر؛ لكونها أحص.

(١) انظر: (١٤: ٥٤٧).

(٢) «الانتصاف» لابن المنير (١: ٤١).

(٣) يعني الإمام علم الدين العراقي. سبق التعريف به.

في الغضبان: هو الممتلئ غَضْبًا. ومما طَنَّ على أذني من مَلَّح العرب: أنهم يُسَمَّون مَرَكِبًا من مَرَاكِبِهِم بِالشُّقْدُفِ، وهو مركبٌ خفيفٌ ليس في ثِقَلِ محاملِ العِراقِ، فقلتُ في طريقِ الطائفِ لرجلٍ منهم: ما اسمُ هذا المَحْمِلِ؟ أردتُ المَحْمِلَ العِراقِيَّ. فقال: أليسَ ذاكَ اسمُهُ الشُّقْدُفُ؟ قلت: بلى. فقال: هذا اسمُهُ الشُّقْدُفِ، .....

وقال أيضًا: إن قوله: «الزيادة في البناء لزيادة المعنى» منقوضٌ بحذِرٍ وهو أبلغُ من حاذِرٍ. وأجابَ عنه صاحبُ «الإنصاف» من وجهَيْن: أحدهما: الحكمُ بالغالب. وثانيهما: أنَّ حذرًا ما وقعتِ المبالغةُ فيه لتقصِ الحَرْفِ، بل لإلحاقه بالأمرِ الجليَّةِ كالشَّرِّه والنَّهْمِ والفَظِنِ. والنقصُ (١) إنَّما يكونُ مع اتحادِ العِلَّةِ، والعِلَّةُ هاهنا ليستُ مُتَّحِدَةً، والدعوى أنَّ البناءَ على الزيادةِ يدلُّ على المبالغةِ، ولم تَدْعُ انحصارَ المبالغةِ في ذلك.

قلتُ: والصحيحُ أنَّ استفادةَ المبالغةِ مِنَ (الرحمن) في الوجهِ الأولِ لأجلِ أنه مشارِكٌ لـ (الرحيم) في الآخرةِ بحسبِ الكيفيةِ، وله مَزِيدُ اختصاصٍ بحسبِ الكميةِ في الدنيا على تعليلِ صاحبِ «المطلع» لا تقديره (٢).

قوله: «وقال الزجاج»، قال الأباريُّ في «نزهة الألباء»: هو أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ بنِ سَهْلِ الزَّجَّاجِ، كان من أكابرِ أهلِ العربيةِ، حسنَ العقيدةِ، جَمِيلَ الطريقةِ، صنَّفَ مصنفاتٍ كثيرةً منها كتابُ «المعاني في القرآن»، وكانَ صاحبَ اختيارٍ في علمِ النحوِ والعروضِ (٣). وقالَ غيره: أخذَ العلمَ من المبرِّدِ، وأخذَ منه أبو علي. والذي يدلُّ على جلالتهِ أنَّ المصنِّفَ في كتابه هذا قد أخذَ منه ما لا يُحصَى كثرةً، وقلَّما ترى تفسيرًا يتخلو من كلامه.

قوله: (المَحْمِلِ)، الجوهريُّ: المَحْمِلُ: واحدٌ محاملِ الحاجِّ، بفتحِ الميمِ الأولى وكسْرِ

الثانية.

(١) في (ط): «والنقص».

(٢) في (ط): «لا تقريره».

(٣) «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» لابن الأباري ص ١٨٣.

فزادَ في بناءِ الاسمِ لزيادةِ المسمّى، وهو من الصفاتِ الغالبة، كالدَّبران، والعَيوق، والصَّعق، لم يُستعمل في غيرِ الله عزَّ وجلَّ، كما أن (الله) من الأسماءِ الغالبة. وأما قولُ بني حنيفة في مُسَيْلَمَةَ: رحمانُ اليَمامة، وقولُ شاعرِهِم فيه:

وأنتَ غَيْثُ الوَرَى لا زلتَ رحمانا

فبابٌ من تعثُّتهم في كفرِهِم. فإن قلتَ: كيف تقول: اللهُ رحمنٌ، أتصريفُهُ أم لا؟ قلتُ: أقيسه على أخواتِهِ من بابِهِ، أعني نحوَ عَطْشانَ وغَرْثانَ وسُكرانَ؛ فلا أصرِفُهُ....

قوله: (لم يُستعمل في غيرِ الله كما أنّ (الله) من الأسماءِ الغالبة)، هذا النصُّ يُوقِّفك على صحّة ما تكلمنا في الأسماءِ الغالبة، والصفاتُ من «الله» و«الرحمن» غلباً بحسبِ الدليل لا الاستعمال، فإذن ليس في كلامِهِ تناقضٌ كما ظنَّ.

قوله: (وأنتَ غَيْثُ الوَرَى لا زلتَ رحمانا)، أوَّلُهُ:

سَمَوْتَ بالمجدِّ يا ابنَ الأكرمينَ أبا<sup>(١)</sup>

الجوهري: اليمامة اسمُ جارية زرقاء كانت تُبصرُ الراكبَ من مسيرةِ ثلاثةِ أيام، واليمامة بلادٌ كان اسمُها الجوّ فسمّيت باسمِ هذه الجارية لكثرة ما أضيف إليها.

قوله: (فبابٌ من تعثُّتهم)، النهاية: العنتُ: المشقَّةُ والفسادُ والهلاكُ والإثمُ والغَلَطُ والخطأ.

الأساس: وقع فلانٌ في العنتِ، أي: فيما شقَّ عليه، وتعتَّتي، أي: سألني عن شيءٍ أراد به اللبسَ عليَّ والمشقَّة.

قوله: (كيف تقول: اللهُ رحمنٌ، أتصريفُهُ أم لا؟)، فإن قلتَ: لِمَ عدلَ في السؤالِ عن قوله: أرحمنٌ مُنصَرَفٌ أم لا؟ وما دعاهُ إلى هذا الإطناب؟

(١) لم أهتدِ إلى اسمِ قائله.

فإن قلت: قد شُرِّطَ في امتناعِ صرفِ فعْلانِ أن يكونَ فعْلانِ فعْلِي، واختصاصُه بالله يحظرُّ أن يكونَ فعْلانِ فعْلِي، فلمَ تمنعه الصَّرفَ؟ قلتُ: كما حَظَرَ ذلكَ أن يكونَ له مؤنَّثٌ على فعْلِي، كعَطَشِي، فقد حَظَرَ أن يكونَ له مؤنَّثٌ على فعْلانِ، كندمانِ، فإذاً لا عِبْرَةَ بامتناعِ التَّأنيثِ للاختصاصِ العارِضِ، فوجبَ الرُّجوعُ إلى الأصلِ قبلِ الاختصاصِ، وهو القياسُ على نظائره. فإن قلتَ: ما معنى وصفِ اللهِ تعالى بالرحمةِ؟ ومعناها العطفُ والحنوُّ، ومنها الرَّحِمُ؛ لانعطافها على ما فيها. قلتُ هو مجازٌ عن إنعامه على عِباده؛ لأنَّ السَّمَلَكَ إذا عَطَفَ على رعيتهِ ورَقَّ لهم أصابهم بمعروفه وإنعامه، كما أنه إذا أدركته الفظاظَةُ والقسوةُ عَنَفَ بهم، ومنَعَهُم خيرهَ ومعروفه.....

قلتُ: ليوَفِّقَكَ على الخلافِ فيه، ويُرشِدَكَ إلى طريقِ استنباطه. يعني لِمَا خُصِّصَتْ «الرحمن» بالله عزَّ وجلَّ كيف حُكِّمَهُ في الصَّرفِ وعَدَمِهِ؟ وأجابَ بأنَّ حُكْمَهُ القياسُ على عطشانَ وغَرثانَ<sup>(١)</sup> في امتناعِ الصَّرفِ، ثم قال: لمَ تقيسُه عليهما ولا تُعتبرُ انتفاءَ فعْلِي فتَصْرِفُه؟ فقال: لأنَّ له مُعارِضًا وهو عَدَمُ فعْلانِ للاختصاصِ العارِضِ، فإذاً لا عِبْرَةَ بامتناعِ التَّأنيثِ، فالواجبُ حَمْلُهُ على الأكثرِ؛ لأنَّ إلحاقَ الفَرْدِ بالأعمِّ الأغلبِ أولى، فيمتنعُ الصَّرفُ.

قولُه: (أصابهم بمعروفه وإنعامه)، الانتصافُ: فسَّرَ الرحمةَ بأنَّها مجازٌ عن إنعامِ الله تعالى على عِباده، ولكَ أن تُفسِّرَها بإرادةِ الخيرِ، وكِلا القولينِ منقول<sup>(٢)</sup>، منهم مَن جعلها من صفاتِ الذاتِ، ومنهم مَن جعلها من صفاتِ الأفعالِ<sup>(٣)</sup>.

وقال في «الإنصاف»: والعَجَبُ منه أنه كيف لم يَتَّبِعْ على أنَّ الزمخشريَّ لا يُمكنه أن يجعلَ الإرادةَ من صفاتِ الذاتِ؛ لأنَّه لا يُثبتُ صفاتِ الذاتِ، والعَجَبُ من الزمخشريِّ أنَّه إن

(١) وهو الجائع. انظر «أساس البلاغة» (غرث).

(٢) يعني عن الأشاعرة، كما صرَّح به ابن المنير.

(٣) «الانتصاف» (١: ٤٤).

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ قَدَّمَ مَا هُوَ أْبْلَغُ مِنَ الوُصْفَيْنِ عَلِيٍّ مَا هُوَ دُونَهُ؟ وَالْقِيَاسُ التَّرْقِيُّ مِنَ الأَدْنَى إِلَى الأَعْلَى،.....

اجتنب<sup>(١)</sup> هاهنا ما<sup>(٢)</sup> هو مخالفٌ لمذهبه. وجاء في تفسيرِ ﴿عَبْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] أنّ معنى الغضبِ إرادةُ الانتقام. والبَحْثُ في الموضعينِ سواء. وهُم وإن أثبتوا الإرادةَ لكنّهم لم يجعلوها صفةً ذات.

وقلتُ: إِنَّ المُصَنَّفَ ما أخطرُ<sup>(٣)</sup> بيالِه ذلك بل أجرى الرحمةَ والغضبَ في الموضعينِ على التمثيلِ والاستعارة، فلا بُدَّ من تقديرِ الإرادةِ هاهنا أيضًا؛ ألا ترى كيف صرّح بالتشبيهِ فيهما حيث قال هاهنا: «إِنَّ المَلِكُ إِذَا عَطَفَ عَلَيَّ رِعِيَّتَهُ»، وقال هناك: «ما يفعلُه المَلِكُ إِذَا غَضِبَ عَلَيَّ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ»؟!

قوله: (فَلِمَ قَدَّمَ ما هُوَ أْبْلَغُ)، وهذا مقامُ تكلمٍ فيه العلماءُ فلا بُدَّ من عدِّ أقوالهم.

قال صاحبُ «التقريب»: وإنّا قدّمنا أعلى الوصفين، والقياسُ تقديمُ أدناهما كجوادٍ فياض؛ لأنّ ذلك القياسُ فيما كان الثاني من جنسِ الأولِ، وفيه زيادةٌ، والرحمنُ يتناولُ جلائلَ النعمِ وأصولها، والرحيمُ دقائقها وفروعها، فلم يكن في الثاني زيادةٌ على الأولِ، كأنّه جنسٌ آخرُ فيقال: لِمَا بَتَّ أَنَّ الرحمنُ أْبْلَغُ مِنَ الرحيمِ في تأديةِ معنى الرحمةِ، صحَّ التَّرْقِيُّ<sup>(٤)</sup> مِنَ الرَّحِيمِ إِلَيْهِ؛ لأنّ معنى الترقِي: هو أن يذكرَ معنى ثم يُرَدِّفَ بها هو أْبْلَغُ منه<sup>(٥)</sup>.

ثم نقول: ما تريدُ بقَوْلِكَ: فيما كان الثاني من جنسِ الأولِ؟ إن أردتَ أنّ الجنسيةَ مُعتبرةٌ

(١) «إنّ» هنا نافية، يعني أنه ما اجتنب ما هو مخالف لمذهبه.

(٢) في (ح): «هاهنا ما».

(٣) في (ط): «ما خطر».

(٤) في (ط): «صح معنى الترقِي».

(٥) وهو حاصلُ عبارةِ السيوطي في «الإتقان» (٢: ٣٩) حيث قال: ومن هذا النوع تأخيرُ الأْبْلَغِ، وقد خرّجَ عليه تقديمَ الرحمنِ على الرَّحِيمِ. انتهى. وانظر «البرهان» للزركشي (٣: ٢٧٠).

فيا فيه الترقِّي، فلم قُلْتَ: إِنَّ تَلِكْ فِي الصَّيغَتَيْنِ مَفْقُودَةٌ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَمَلَانِ عَلَى مَعْنَى الرَّحْمَةِ، وَفِي أَحَدِهِمَا أُبْلَغُ مِنَ الْآخَرِ؟ وَإِنْ أُرِدْتَ أَنَّ الصَّيغَتَيْنِ لَا بَدَأُ أَنْ يَتَّفِقَا فِي الْمَعْنَى كَمَا هُوَ فِي قَوْلِكَ: جَوَادٌ فَيَاضٌ، وَلَيْسَ فِيهِمَا ذَلِكَ؛ فَغَيْرُ مُسَلَّمٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُصَنَّفَ كَيْفَ اعْتَبَرَ التَّرْقِيَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكَفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَكُ الْمَقْرُونُ﴾ [النساء: ١٧٢] وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (١):

وَمَا مِثْلُهُ يَمِّنُ يُجَاوِذُ حَاتِمًا  
وَلَا الْبَحْرُ ذُو الْأَمْوَاجِ يَلْتَجُّ زَاخِرُهُ

مَعَ أَنَّ الْمَلَايِكَةَ وَالْبَحْرَ لَيْسَا مِنْ جِنْسِ الْبَشَرِ!

وَقَالَ صَاحِبُ «الْفَرَائِدِ» (٢): فَلَمَّا كَانَ فَعْلَانُ لِلْأُمُورِ الْعَارِضَةِ عَلَى مَا عُرِفَ، كَالسُّكْرَانِ وَالْعَطْشَانِ، وَفَعِيلٌ لِلصِّفَاتِ الْغَرِيزِيَّةِ كَالكَرِيمِ وَنَحْوِهِ؛ وَجَبَ تَقْدِيمُ الرَّحْمَنِ عَلَى الرَّحِيمِ. وَأَمَّا عُرُوضُ الْمَعْنَى فَمِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يُنْعَمُ عَلَى الْعِبَادِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ فَعْلَانَ صِفَةً مُشَبَّهَةٌ وَهُوَ أَبْعَدُ جَزِيًّا مِنَ الْفَعْلِ كَمَا سَبَقَ، وَأَنَّ الرَّحِيمَ اسْمٌ فَاعِلٌ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الرَّجَّاجُ (٣). وَقَوْلُهُ: فَعِيلٌ مِنَ الصِّفَاتِ الْغَرِيزِيَّةِ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ شُرْفٍ وَكُرْمٍ، وَلَيْسَ وَزَانٌ رَجِمَ وَزَانُهُ، بَلْ وَزَانٌ مَرَضٌ وَسَقِمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنَّفُ أَنْفًا.

سَلَّمْنَا، لَكِنَّ قَوْلِكَ: يُنْعَمُ عَلَى الْعِبَادِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ؛ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أُبْلَغُ مِنَ الدَّوَامِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا سَيَجِيءُ.

الرَّاعِبُ: النَّدِيمُ: هُوَ الَّذِي كَثُرَتْ مُنَادِمَتُهُ، وَالنَّدْمَانُ هُوَ الَّذِي مَعَ كَثْرَةِ ذَلِكَ مِنْهُ تَكَرَّرَتْ

(١) انظر: (٥: ٢٤٤)، ولم أهد لقاتل البيت.

(٢) «فرائد التفسير» لفصيح الدين محمد بن عمر المايرنابازي، اختصر فيه «الكشاف» مع زياداتٍ بحثيةٍ نحويةٍ وكلاميةٍ وأدبيةٍ. ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٢٤٢).

(٣) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣).

عنه؛ ولذلك قال أهل اللغة: نَدْمَانُ أبلغُ من النديم، فإنَّ العربَ إذا زادوا معنى زادوا في اللفظ أيضًا<sup>(١)</sup>.

قال صاحبنا «الإيجاز»<sup>(٢)</sup> و«الانتصاف»: الرحمنُ أبلغُ؛ لأنه كالعلمِ إذ كان لا يُوصَفُ به غيرُ الله، فكأنَّه الموصوفُ. وهو أقدمُ؛ إذ الأصلُ في نَعَمِ الله أن تكونَ عظيمةً، فالبدائيةُ بما يدلُّ على عِظَمِها أولى<sup>(٣)</sup>. هذا أحسنُ الأقوالِ وأقربُ إلى مرادِ المصنِّفِ؛ يعني أنَّ هذا الأسلوبَ ليسَ من بابِ الترقِّي، بل هو من بابِ التتميمِ<sup>(٤)</sup>: وهو تقييدُ الكلامِ بتابعٍ يُفيدُ مبالغةً؛ وذلك أنَّه تعالى لما ذكَّرَ ما دلَّ على جلائلِ النِّعمِ وعظائمِها، أرادَ المبالغةَ والاستيعابَ، فتَمَّ بِها دَلَّ على دِقائِقِها وروادِفِها<sup>(٥)</sup>؛ ليدلَّ به على أنه مُولي النِّعمِ كُلِّها: ظواهرِها وبواطنِها، جلائِلِها ودقائقِها<sup>(٦)</sup>، وهو المرادُ بقوله هنا: «أزَدَفَه الرحيمَ، كالتَّمَّةِ والرديفِ»، وفي «الفاتحة» قوله: «من كونه مُنعمًا بالنِّعمِ كُلِّها: الظاهرةُ والباطنةُ والجلائلُ والدقائقُ»، ولو قصدَ الترقِّي لفاتتِ المبالغةُ المذكورةُ وذهبَ به معنى التعميمِ المطلوبِ في ألفاظِ «الفاتحة» كما سبق. وذلك أنَّ الترقِّي يحصلُ فيما إذا قُلْتَ: فلانِ يَعْلَمُ التصريفَ والنَّحوَ،

(١) تفسير الراغب «(١: ٥١).

(٢) لنجم الدين أبي القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي، كان عالمًا بارعًا في اللغة والتفسير والفقه، من مصنفاته «إيجاز البيان عن معاني القرآن»، وغير ذلك، له ترجمة في: «معجم الأدباء» (٦: ٢٦٨٦)، و«طبقات المفسرين» (٢: ٣١١)، وانظر: «كشف الظنون» (١: ٢٠٥).

(٣) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» (١: ٥٨).

(٤) وهو: أن يُؤتى في كلام لا يُوهَمُ غير المرادِ بِمُضَلَّةٍ تُفيدُ نكتةً كالمبالغةِ في قوله تعالى: ﴿وَيُطْمِئِنُّونَ أَطْعَامًا عَلَيَّ حَيْثُ﴾ [الإنسان: ٨] أي: مع حبِّ الطعامِ واشتهائه؛ فإنه حيثُئذٍ أبلغُ وأكثرُ أجْرًا. انظر: «الإنقان» للسيوطي (٢: ٢٠٠).

(٥) في (ط): «وأردفها».

(٦) سقط من (ح): قوله: «وروادفها»... إلى «ودقائقها».

كقولهم: فلان عالمٌ نَحْرِيرٌ، وشجاعٌ باسِلٌ، وجوادٌ فيّاضٌ؟ قلتُ: لِمَا قال: ﴿الرَّحْمَنُ﴾  
فتناوَل جلائلَ النِّعمِ، وعِظائِمها وأصوَلها، أَرَدَفه ﴿الرَّحِيمِ﴾، .....

والتَّسميُّ لا يَحْصُلُ إِلَّا مِنْ قَوْلِكَ: يَعْلَمُ مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ الْمَجِيدِ وَالتَّصْرِيفِ؛ إِذْ مِنْ شَرْطِ  
التَّسميِّ الْأَخْذُ بِمَا هُوَ الْأَعْلَى فِي الشَّيْءِ، ثُمَّ مَا هُوَ أَحَطُّ مِنْهُ لِيَسْتَوْعِبَ جَمِيعَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ  
ذَلِكَ الشَّيْءِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْدِلُونَ عَنِ الْأَصْلِ وَالْقِيَاسِ إِلَّا لِتَوْخِي نُكْتَةٍ، وَالْجَوَابُ إِذْنٌ مِنْ  
بَابِ الْأَسْلُوبِ الْحَكِيمِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والذي عَلَيْهِ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ: أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّكْمِيلِ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى بِكَلَامٍ فِي فَنٍّ،  
فَيُرَى أَنَّهُ نَاقِصٌ فِيهِ فَيُكَمَّلُ بِآخَرَ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: «الرَّحْمَنُ» تُوَهَّمُ أَنَّ جَلَائِلَ النِّعَمِ مِنْهُ،  
وَأَنَّ الدَّقَائِقَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُنْسَبَ إِلَيْهِ لِحَقَارَتِهَا، فَكَمَّلَ بِالرَّحِيمِ. وَيُنْصَرُّهُ مَا رَوَيْنَا عَنْ أَنَسٍ قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَالُ أَحَدِكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلُّهَا حَتَّى يَسْأَلَ شِسْعَ نَعْلِهِ إِذَا انْقَطَعَ»، وَزَادَ:  
«حَتَّى يَسْأَلَهُ الْمَلْحَ»، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (نَحْرِيرٌ)، أَي: بَلِيغٌ فِي الْعِلْمِ، كَأَنَّهُ يَنْحَرُّ الشَّيْءَ عِلْمًا، الْأَسَاسُ: جَلَسَ فَلَانٌ فِي  
نَحْرٍ فَلَانٍ: قَابِلُهُ، وَنَحْرَتُهُ نَحْرًا: قَابِلَتُهُ، وَنَحَرَ الْأُمُورَ عِلْمًا. وَمِنْهُ: هُوَ نَحْرِيرٌ مِنَ النَّحَارِيرِ،  
وَسُئِلَ جَرِيرٌ عَنْ شِعْرَاءِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ: نَبْعَةٌ<sup>(٤)</sup> الشَّعْرِ لِلْفِرْزَدِقِ، وَأَنَا<sup>(٥)</sup> نَحَرْتُ الشَّعْرَ نَحْرًا.

(١) الْأَسْلُوبُ الْحَكِيمُ: هُوَ الْعَدُولُ فِي الْجَوَابِ عَمَّا يَقْتَضِيهِ السُّؤَالُ؛ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّ السُّؤَالِ أَنْ  
يَكُونَ كَذَلِكَ. وَقَدْ نَسَبَ السِّيُوطِيُّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ إِلَى السَّكَاكِيِّ. انْظُرْ: «الْإِتْقَانُ» (١: ٥٧٣)، وَ«مِفْتَاحُ  
الْعُلُومِ» ص ١٤٥.

(٢) «مِفْتَاحُ الْغَيْبِ» لِلْفَخْرِ الرَّازِيِّ (١: ٢٣٨).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨: ٤-٣٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥٥٩٥)، وَهُوَ فِي «مَسْنَدِ الْبَزَّارِ» (٦٨٧٦)،  
وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١١: ١٣) وَقَالَ: رَوَاهُ الْبَزَّارُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرِ سَيَّارِ بْنِ  
حَاتِمٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ.

(٤) كَذَا فِي (ط)، وَفِي (ح) وَ(ف): «نَبْعَةٌ».

(٥) فِي (ط): «وَأَنَا».



كَالتَّمَّةِ وَالرَّدِيفِ؛ لِيَتَنَاوَلَ مَا دَقَّ مِنْهَا وَأَلْطَفَ.

[﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ٢-٣]

والحمد والمدح والمَدْحُ أَخْوَانٌ، .....

قوله: (الْحَمْدُ وَالْمَدْحُ أَخْوَانٌ)، أي: مُتَشَابِهَانِ لَا مُتْرَادِفَانِ، فَإِنَّ الْأَخَّ يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَشَابِهَةِ. قَالَ فِي «الْفَائِقِ»<sup>(١)</sup> فِي قَوْلِهِ: كَأَخِ السَّرَارِ: أَي: كَلَامًا كَمِثْلِ الْمَسَارَةِ، وَشَبَّهَهَا بِهِ لِحَقْفِصِ صَوْتِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ ذَكَرَ هَاهُنَا أَلْفَاظًا مُتْقَابِرَةً الْمَعْنَى، مُتَدَانِيَةً الْمَغْزَى، وَلَا بُدَّ مِنَ الْفَرْقِ وَهِيَ: الشَّنَاءُ وَالشُّكْرُ، وَالْحَمْدُ، وَالْمَدْحُ. فَالشَّنَاءُ: الذُّكْرُ بِالْحَيْرِ مُطْلَقًا.

الرَّاعِبُ: الشَّنَاءُ مَا يُذَكَّرُ مِنْ مَحَامِدِ النَّاسِ فَيُنْتَبِهُ حَالًا فَحَالًا ذِكْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

الجَوْهَرِيُّ: أَثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا، وَالاسْمُ: الشَّنَاءُ.

وَالشُّكْرُ: الشَّنَاءُ عَلَى الْمُحْسِنِ بِهَا أَوْلَاكُهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ. وَالْحَمْدُ: نَقِيضُ الذَّمِّ، وَالْمُحَمِّدُ: الَّذِي كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةِ. وَالْمَدْحُ: الشَّنَاءُ الْحَسَنُ. فَالشَّنَاءُ: هُوَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرِكُ بَيْنَ الْمَفْهُومَاتِ الثَّلَاثِ.

قَالَ الْإِمَامُ: الْمَدْحُ أَعَمُّ مِنَ الْحَمْدِ؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ يَحْصُلُ لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ، وَالْحَمْدُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِلْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ عَلَى مَا يَصْدُرُ مِنْهُ مِنَ الْإِحْسَانِ وَالْفَضَائِلِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ الرَّاعِبُ: كُلُّ شُكْرٍ حَمْدٌ، وَلَيْسَ كُلُّ حَمْدٍ شُكْرًا، وَكُلُّ حَمْدٍ مَدْحٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَدْحٍ حَمْدًا<sup>(٤)</sup>.

(١) «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (١: ٢٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص ١٧٩.

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٧٢).

(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٥٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٢٥٦.

وهو الشناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها، .....

وقال القاضي: الحمدُ هو الشناء على الجميل الاختياري من نعمة أو غيرها، والمدحُ هو الشناء على الجميل مطلقاً، تقول: حمدتُ زيداً على علمه وكرمه، ولا تقول: حمدته على حسنه؛ بل مدحته<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام: وإنما خصَّ الحمدُ هاهنا دون المدح لِيُؤدِّنَ بالفعلِ الاختياري، ودون الشكرِ لِيَعْمَ الإحسانَ والفضائل<sup>(٢)</sup>. ولعمري إنَّ المقامَ يَقْتَضِي ما قال، لِمَا أَسْلَفْنَا أَنَّ «الْفَاتِحَةَ» هِيَ أُمَّ الْقُرْآنِ؛ لاشتغالها على المعاني التي في القرآن، وأنها بِيُنْتِ عَلَى إجمالِ ما يَحْتَوِيهِ الْقُرْآنُ مُفَصَّلاً، وأنها واقِعَةٌ فِي مَطْلَعِ التَّنْزِيلِ، والبلاغةُ فِيهِ: أَنْ يَتَضَمَّنَ ما سَبَقَ الْكَلَامُ لَهُ كما سَبَقَ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ. فَيَبْغِي أَنْ لَا يُقَيَّدَ شَيْءٌ مِنْ كَلِمَاتِهَا ما أَمَكَّنَ الْحَمْلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَحَنُ بَعُونَ اللهُ تَعَالَى نُرَاعِي هَذِهِ الشَّرِيطَةَ فِي التَّقْرِيرِ؛ فَمَا وافَقْنَا الْمُصَنِّفَ فِيهَا تَتَّبِعُهُ، وما خَالَفْنَا نَقِفُ عِنْدَهُ وَنُجْرِي الْكَلَامَ عَلَى سَنَنِهِ. نعم فيها كلمات ثلاثٌ خَصَّتْ بِمَعَانٍ مُهِمَّةٍ فِي التَّوْحِيدِ فَتَقْتَضِي مَزِيدَ اخْتِصاصٍ بِهِ تَعَالَى، إِحْدَاها: اللَّامُ فِي «الله» وَالْكَلِمَتَانِ الْأُخْرَيَانِ: الصِّيغَتَانِ الْمَنْصُوبَتَانِ وَهُمَا: «إِيَّاكَ نَبِّدْ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيبُ» فَأَنْهَاهَا مَخْصُوصَتَانِ لُغَةً وَمَعْنَى وَتَرْكِيبًا، وَالتَّاءُ فِي «أَنْعَمْتَ»، فَانظُرْ إِلَى أَسْرارِ كَلَامِ اللهِ الْمَجِيدِ. وَاللهُ دَرُّ الْقَائِلِ<sup>(٣)</sup>:

أَنْعَى إِلَيْكَ قَلوبًا طامًا هَطَلْتَ سَحَابُ الْوَحْيِ<sup>(٤)</sup> فِيهَا أَبْحَرَ الْحِكْمِ

قولُه: (النداء على الجميل)، أَي: رَفَعُ الصَّوْتِ بِالشَّئِ عَلَى الْجَمِيلِ. خَصَّ النِّداءَ لِمَا قَرَّرَ أَنَّ الْحَمْدَ: هُوَ الشُّكْرُ بِاللِّسَانِ، فَبالِغٌ فِي الْإِظْهَارِ وَالْإِشَادَةِ، وَأشارَ بِقولِه: «عَلَى حَسْبِهِ وَشِجَاعَتِهِ» إِلَى الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٤٢).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١: ٢٢٣).

(٣) ذكره القسيري في «لطائف الإشارات» (٢: ٥٤٨)، وهو للحسين بن منصور الحلاج.

(٤) في «لطائف الإشارات»: الجود.

تقول: حَمِدْتُ الرَّجَلَ عَلَىٰ إِعْنَامِهِ، وَحَمِدْتُهُ عَلَىٰ حَسَبِهِ وَشَجَاعَتِهِ. وَأَمَّا الشُّكْرُ، فَعَلِيَ النَّعْمَةَ خَاصَّةً، وَهُوَ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ. قَالَ:

أَفَادَتْكُمْ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبًا

والحمدُ باللِّسَانِ وَخَدَهُ، فَهُوَ إِحْدَى شُعَبِ الشُّكْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ»، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ رَأْسَ الشُّكْرِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ النَّعْمَةِ بِاللِّسَانِ وَالشَّيْءِ عَلَىٰ مُوَلِّيهَا أَشْبَعُ لَهَا، وَأَدُلُّ عَلَىٰ مَكَانِهَا مِنَ الْإِعْتِقَادِ، وَإِدَابِ الْجَوَارِحِ؛ لِخَفَاءِ عَمَلِ الْقَلْبِ، وَمَا فِي عَمَلِ الْجَوَارِحِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ، بِخِلَافِ عَمَلِ اللِّسَانِ، وَهُوَ النَّطْقُ الَّذِي يُفْصَحُ عَنِ كُلِّ خَفِيٍّ، وَيَجَلِّي كُلَّ مُشْتَبِهٍ.

والحمدُ نَقِيضُهُ الذَّمُّ، وَالشُّكْرُ نَقِيضُهُ الْكُفْرَانُ، .....

قَوْلُهُ: (وَهُوَ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ)، وَعُرِّفَ الشُّكْرُ: بِأَنَّهُ تَعْظِيمُ الْمُنْعَمِ بِالْقَلْبِ، وَثَنَاؤُهُ بِاللِّسَانِ، وَتَحْقِيقُ مَرَاضِيهِ بِالْجَوَارِحِ.

قُلْتُ: هَذَا بِحَسَبِ عُرْفِ أَهْلِ الْأُصُولِ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: شُكْرُ الْمُنْعَمِ وَاجِبٌ، وَيُرِيدُونَ بِهِ وَجُوبَ الْعِبَادَةِ، وَالْعِبَادَةُ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَإِلَّا فَالشُّكْرُ اللَّغَوِيُّ لَيْسَ إِلَّا بِاللِّسَانِ كَمَا سَبَقَ. قَوْلُهُ: (الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ)، لَمْ أَجِدْهُ فِي «الْأُصُولِ»<sup>(١)</sup>، لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النِّهَايَةِ»: وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ»، كَمَا أَنَّ كَلِمَةَ الْإِخْلَاصِ رَأْسُ الْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا كَانَ رَأْسَ الشُّكْرِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ النَّعْمَةِ وَالْإِشَادَةَ بِهَا.

قَوْلُهُ: (وَإِدَابِ الْجَوَارِحِ)، أَي: إِتْعَابُهَا<sup>(٢)</sup>. النَّهَايَةُ: دَأْبٌ فِي الْعَمَلِ: إِذَا جَدَّ وَتَعَبَ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ حَوَّكَتْ مَعْنَاهُ إِلَى الْعَادَةِ وَالشَّانِ.

قَوْلُهُ: (نَقِيضُهُ)، أَي: مُقَابَلُهُ، وَإِنَّمَا كَانَ الذَّمُّ نَقِيضَ الْحَمْدِ لِإِخْتِصَاصِهِ بِاللِّسَانِ أَيْضًا،

(١) يَعْنِي دَوَاوِينَ السَّنَةِ الْمَعْتَبَرَةَ مِنَ الْمَسَانِيدِ وَالصَّحَاحِ وَالسَّنَنِ وَالْمَعَاجِمِ، وَهُوَ عِنْدَ الْبِيهَقِيِّ فِي الشُّعْبِ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، وَالِدِيلِمِيِّ بِسِنْدٍ مَنْقُوعٍ رَجَالَهُ ثِقَاتٌ.

(٢) فِي (ح): «قَوْلُهُ: (إِدَابِ) أَي إِتْعَابُهَا».

وارتفاع (الحمد) بالابتداء، وخبره الظرف الذي هو ﴿الله﴾، وأصله النَّصْبُ الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعالٍ مضمرة في معنى الإخبار، كقولهم: شُكِّرًا وكُفِّرًا، وعَجَبًا، وما أشبه ذلك، ومنها: سبحانك، ومعاذُ الله، يُنزِلونها منزلة أفعالها، ويسدُّون بها مسدَّها؛ ولذلك لا يستعملونها معها، ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة.....

والكفران نقيض الشكر لحصوله بالقلب واللسان والجوارح، والمدح يُقابل الهجو؛ لهما في الهجو من الثلب الذي هو نقيض التحسين.

قوله: (وأصله النَّصْبُ الذي هو قراءة بعضهم)، قال الزجاج<sup>(١)</sup>: الحمدُ رَفْعٌ بالابتداء، وهو الاختيار؛ لأن السنة تُتَّبَعُ في القرآن، ولا يُلتَمَعُ إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأها المشهورون بالضبط والثقة، ويجوزُ «الحمدُ لله» تريد: أحمدُ الله الحمد، إلا أن الرَّفْعَ أحسنُ وأبلغ في الثناء على الله تعالى.

وهذه القراءة ما ذكرها ابن جني في «المحتسب»<sup>(٢)</sup>.

قال في «الانتصاف»<sup>(٣)</sup>: يدلُّ على ذلك أن سيبويه اختار في قول القائل: «إذا له علمٌ علمُ الفقهاء» الرَّفْعَ، وفي قوله: «إذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ» النصب؛ لإشعار النصب بالتجدد المناسب للأصوات، وإشعار الرفع بالثبوت الذي هو في العلم أمدح.

قوله: (ومنها: سبحانك، ومعاذُ الله)، قيل: مَيَّزَها لكونها غيرَ مُتَّصِرَيْنِ.

قوله: (كالشريعة)، أي: كالتدئين بالشريعة المنسوخة في كونها محظورين. وقيل: لا يجوزُ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥).

(٢) عبارة ابن جني في «المحتسب» (١: ٣٦): قراءة أهل البادية «الحمدُ لله» مضمومة الدال واللام...

و«الحمد لله» مكسورتين... وكلاهما شاذٌّ في القياس والاستعمال.

(٣) «الانتصاف» بحاشية الكشاف (١: ٤٦).

والعَدْلُ بها عن النصبِ إلى الرَّفْعِ على الابتداءِ للدلالةِ على ثباتِ المعنى واستقراره.  
ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩] رُفِعَ السَّلَامُ الثَّانِي للدلالةِ على  
أنَّ إبراهيمَ صلواتُ الله عليه حيَّاهم بتحيَّةٍ أحسنَ من تَحِيَّتِهِمْ؛ لأنَّ الرَّفْعَ دالٌّ على معنى  
ثباتِ السَّلَامِ لهم دونَ تجدِّدهِ وحُدوثه.

والمعنى: نَحْمَدُ اللهَ حمدًا، ولذلك قيل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، لأنه بيانٌ  
لِحَمْدِهِمْ له، كأنه قيل: كيفَ نَحْمَدون؟ فقيل: إِيَّاكَ نَعْبُدُ، فإن قلت: ما معنى التعريفِ  
فيه؟ قلت: هو نحوُ التعريفِ في: أَرْسَلَهَا العِرَاكُ، وهو تعريفُ الجنسِ،.....

إظهارُ أفعالها؛ لأنها قد اشتهرتَ بينهم بمعانٍ، وبلغتَ في الغنيةِ عن تكلفِ انضمامِ أفعالها غايةً  
لو تكلفَ عند ذِكْرِها لاختلَّ المعنى.

قلتُ: لعلَّ فائدةَ ما ذُكِرَ أَنَّ نَحْوَ قوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] مفيدٌ المعنى  
التوكيد مع الاختصارِ، وفي الأصلِ كان الفعلُ مطلوبًا ويتبعه المصدرُ، وهما هنا بالعكسِ فيفيدُ  
طلبَ المسارعةِ في الامتثالِ، كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ...﴾  
[البقرة: ٦٠].

قوله: (ولذلك قيل)، أي: ولأنَّ أصلَ الكلام: «نَحْمَدُ اللهَ حمدًا» جملةٌ فعليةٌ فيها ضميرُ  
الحكايةِ للجماعةِ قيل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ليكونَ مطابقًا له.

قوله: (لأنه بيانٌ لحمدِهِمْ)، تعليلٌ للمطابقة؛ كأنه قيل له: لِمَ تُقدِّرهُ مطابقًا له؟ فقيل:  
لأنه بيانٌ له. قال صاحبُ «التقريب»: والمعنى نَحْمَدُ اللهَ حمدًا لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لأنه  
بيانٌ لحمدِهِمْ له، واللامُ لتعريفِ الجنسِ، والاستغراقُ وَهْمٌ.

قوله: (أرسلها العِرَاكُ)، تمامه:

فأرسلها العِرَاكُ ولم يَدُدْها ولم يُشْفِقْ على نَعْصِ الدِّخَالِ

ومعناه: الإشارة إلى ما يعرفه كلُّ أحدٍ من أنَّ الحمدَ ما هو، والعراكُ ما هو، من بين أجناسِ الأفعال، .....

قائله لبيد<sup>(١)</sup>. الإرسالُ بمعنى التخلية. يَصِفُ العَيْرَ وَأُتِنَهُ<sup>(٢)</sup>، والضميرُ في «أرسلها» للعير، والبارزُ للأُتُن.

والدَّخَالُ في الوِرد: أن يشربَ البعيرُ ثم يُرَدُّ من العَطَنِ إلى الحوضِ ويُدْخَلُ بينَ بَعِيرَيْنِ عطشائِنِ<sup>(٣)</sup> ليَشْرَبَ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>. وَنَعَّصَ البَعِيرُ: إذا لم يُتَمَّ شُرْبُهُ.

الأساس: نَعَّصَ عَلَيْهِ عَيْشَهُ: إذا قَطَعَ عَلَيْهِ مُرَادَهُ. و«العِرَاكُ»: نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ أَي: مُعْتَرِكَةٌ.

الجوهري: يُقَالُ: أوردَ إبِلَه العِرَاكَ، إذا أوردَهَا جَمِيعًا المَاءَ. وَنُصِبَ نَصَبَ المَصَادِرِ، أَي: أوردَهَا عِرَاكًا ثُمَّ ادْخَلَ عَلَيْهِ الألفَ واللامَ، كما قالوا: الحمدَ لله فيمن نَصَبَ، ولم يُعَيِّرِ الألفُ واللامُ المَصْدَرَ عن حالِهِ.

قوله: (والعراك ما هو)، وذلك أنَّ تعريفَ الجنسِ على ضريئِن كما قال في تفسيرِ قوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]: «لأمَّ الجنسِ إذا دَخَلَتْ عَلَى المَفْرِدِ كان صالحًا لأنَّ يُرادُ بِهِ الجِنْسُ إلى أن يُحاطَ بِهِ، وأنَّ يُرادُ بِهِ بَعْضُهُ إلى الواحدِ مِنْهُ»<sup>(٥)</sup>. وهذا التعريفُ من قبيلِ الثانيِ وعليه قوله<sup>(٦)</sup>:

(١) ديوان لبيد بن ربيعة ص ٥٤.

(٢) جَمَعَ أَتَان. وهي أَتْنِي حمارِ الوحشِ.

(٣) في (ط): «بين البعيرين عطشًا».

(٤) انظر: «الصحاح» (٤: ١٦٩٧).

(٥) انظر: (٢: ٣٤٩-٣٥٠).

(٦) لرجلٍ من بني سلول، وتَمَامُ البيت:

فَمَضَيْتُ ثَمَّتَ قَلْتُ: لا يعينني

انظر: «خزانة الأدب» (١: ٣٥٧).

والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم .

ولقد أمر على اللئيم يسبني

أي: لئيم من اللئام وهو المراد بقوله: «من بين أجناس الأفعال» أي: الأفعال التي تُنسب إلى الدواب في هذا المقام.

قوله: (والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم)، قال صاحب «اللباب» في تفسير الفاتحة: وذلك أن اللام لا تُفيد شيئاً سوى التعريف، والاسم لا يدل إلا على نفس الماهية المُعبر عنها بالجنسية، فإذن لا يكون ثمَّ استغراق<sup>(١)</sup>.

وقلت: ما أدري كيف ذَهَل هذا الفاضل عن كلام صاحب «الفتاح»<sup>(٢)</sup>: أن الحقيقة من حيث هي هي صالحة للتوحد والتكثير لاجتماعها مع كل واحد منهما، فإذا اجتمعت مع المفرد والجمع في المقام الخطابي جُمِلت على الاستغراق؟! والحق أن الحمل على الجنس أو على الاستغراق<sup>(٣)</sup> إنما يظهر بحسب المقام، ومنشأ حكمه بالوهم هو أن الأصل: «نحمد الله حمداً»، وأنه مطابق لقوله: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] كما بينا، وأن الحمد في الأصل لا تعيين فيه، وإتيان البيان لإزالة ذلك الإبهام، فالواجب في تعريف الحمد الجنس؛ لأنه نائب عن المصدر، فلو جعل للاستغراق لتعين، وهو غير مطابق للبيان.

وتمام تقريره: أن القائل لما أخبر عن نفسه أنه يصدر عنه حمد من المحامد باللسان لمن يستحق الحمد؛ فاتجه للسامع أن يسأل: كيف يحمده؟ أي: بين لي كيفية حمدك فإنها غير معلومة؛ فلا بد أن تُجيبه بما تلفظ به من الحمد، وهو في قوله<sup>(٤)</sup>: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]

(١) انظر: «نواهد الأبيكار وشواهد الأفكار» للسيوطي (١: ١٦٥).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ٩٣.

(٣) قوله: «والحق أن الحمل على الجنس أو على الاستغراق» ساقط من (ط).

(٤) في (ط) و(ف): «وهو قوله».

كأنه قال: أقول: ﴿إِيَّاكَ نَبَّئْتُ وَإِيَّاكَ نَسَّعَيْتُ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ المفروض أنَّ السؤالَ عن الشكرِ اللسانيِّ، فإذاً «الحمدُ» إخبارٌ من القائلِ عن حمْدِ حمْدِه لله تعالى. وحقيقَةُ الحمدِ المقولِ ﴿إِيَّاكَ نَبَّئْتُ وَإِيَّاكَ نَسَّعَيْتُ﴾. هذا تمامُ تقريرِ كلامِه.

وبهذا ظهرَ: أنَّ ليسَ المرادُ من تعريفِ الجنسِ في الحمدِ الماهيةَ من حيثُ هي هي نحوُ: الرجلُ خيرٌ من المرأة؛ بل المرادُ منه فردٌ غيرُ مُعيَّنٍ بحسبِ الخارجِ نحوُ: دخلتُ السوقَ في بلدٍ كذا؛ بدليلِ قوله: «لأنَّه بيانُ حمْدِهِم» واستشهادِه بالبيتِ<sup>(٢)</sup>.

الانتصاف<sup>(٣)</sup>: تعريفُ النكرةِ باللامِ إمَّا للعهدِ وإمَّا للجنسِ، والذي للعهدِ إمَّا أن ينصرفَ إلى فردٍ مُعيَّنٍ من أفرادِ الجنسِ نحوُ: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمّل: ١١] وإمَّا أن ينصرفَ العهدُ إلى الماهيةِ باعتبارِ تمييزِها عن غيرها كقولك: أكلتُ الخبزَ، والجنسُ: هو الذي ينضمُّ إليه شمولُ الآحادِ، وكلا نوعي العهدِ لا يوجبُ الاستغراقَ، وإنما يُوجبُه الجنسُ. والزمخشريُّ جعلَ تعريفَ الحمدِ من النوعِ الثاني من نوعي العهدِ، وعبرَ عنه بتعريفِ الجنسِ. وقال الإمامُ فصيحُ الدين صاحبُ «الفرائد»: كأنَّه أرادَ بهذا القولِ بعضَ الحمدِ بناءً على مذهبه، وليسَ كذلك؛ فإنَّه لا حمْدَ إلاَّ لله تعالى. نعم، تعريفُ الجنسِ ليسَ ممَّا يقتضي الاستغراقَ؛ ولكنَّه يَحْتَمِلُه. فإن لم يمنعْ مانعٌ واقتضاهُ المقامُ كان مرادًا منه. والحمدُ لِمَا كان هو الوصفَ بالجميلِ على جهةِ التعظيمِ، واللهُ تعالى خالقُ كلِّ جمالٍ وكمالٍ، وخالقُ كلِّ مَنْ له الجمالُ والكمالُ، وخالقُ كلِّ مَنْ يَسْتَحِقُّ به الحمدَ من الأفعالِ؛ فله الحمدُ في الحقيقةِ وإن أُضيفَ في الظاهرِ إلى غيره. تَمَّ كلامُه.

(١) قوله: «كأنه قال: أقول ﴿إِيَّاكَ نَبَّئْتُ وَإِيَّاكَ نَسَّعَيْتُ﴾» ساقط في (ط).

(٢) يعني بيت لبيد: فأرسلها العراك.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٩).



وهذا الكلام يحتاج إلى فضلٍ تقريرٍ ومزيدٍ بيانٍ؛ فنقولُ وبالله التوفيقُ: أما قوله: بناءً على مذهبه؛ فذلك أن من مذهبه أن العبدَ أيضًا موجدٌ لأفعاله بالاستقلالِ، فيستحقُّ بذلك الحمدَ، فلا يكونُ كلُّ الحمدِ لله تعالى.

واعلمَ أن هذا المقامَ من مزالِّ الأقدامِ، فالواجبُ أن نتكلمَ على مُقتضى المقامِ ونقولُ للمُصنِّفِ: ما تعني بإسنادِ الوهمِ إلى القائلِ بالاستغراقِ؟ فإنَّ مجردَ التعصُّبِ لا يُجديك! إن عيّتَ أن أصلَ الكلامِ: نَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا؛ لأنَّ المقامَ أو اللغةُ تقتضيه، فيقال: أينَ صحَّةُ تلك الدعوى؟ أما المقامُ فهو نابٍ عنه كما سنبينه، وأمَّا اللغةُ فلا تمنعُ غيرَ ذلك كما قال هذا الفاضلُ: إنَّ تعريفَ الجنسِ ليس ممَّا يقتضي الاستغراقَ ولكنه يَحْتَمِلُهُ كما ذكَّرتَ في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥] ولعلَّه يتشبَّثُ بالفصلِ وهو تركُّ العاطفِ بين الجُمْلَتَيْنِ وهو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾. ونقولُ: ليس هذا الفصلُ إلا لأن يكونَ الثاني بيانًا للأولِ فَيَرِدُ بأنَّ هذا من التعكيسِ؛ لأنَّ جعلَ صدرَ الكلامِ متبوعًا للعجزِ أولى من العكس<sup>(١)</sup>.

وأما المُحَقِّقُونَ<sup>(٢)</sup> كالواحدي والإمام والقاضي وغيرهم؛ فعلى تَعَمِيمِ الحَمْدِ، وأنَّ تَرَكَ العاطفِ في قوله: «إِيَّاكَ»؛ لأنَّ الكلامَ الأوَّلَ جارٍ على المدحِ للغائبِ بسببِ استحقاقِهِ كُلِّ الحَمْدِ، والثاني جارٍ على الحكايةِ عن نفسِ الحامدِ من بيانِ أحواله بين يدي ذلك الغائبِ، فتركَّ العاطفُ للفرقةِ بين الحالتَيْنِ، لا للبيانِ.

ويدلُّ على أنَّ هذا التقديرَ أولى من وجوه:

أحدها: أن حُسْنَ الالتفاتِ أن يكونَ النقلُ من إحدى الصيغَتَيْنِ إلى الأخرى في سياقِ

(١) وهو أن تعكسَ الكلامَ، فتجعلَ في الجزء الأخير منه ما جعلته في الجزء الأول. انظر: «الصناعتين»

للعسكري ص ١١٣.

(٢) في (ط): «وأما المُحَقِّقُونَ المُحَقِّقُونَ».

واحدٍ لمعلومٍ واحدٍ، وعليه صاحبُ «المفتاح»، فليُنظَر إلى تقريره<sup>(١)</sup>، وذلك مفقودٌ على تقدير البيانِ والسؤال. والعجبُ أنَّ المصنّفَ حينَ قرَّرَ الالتفاتَ نبيي هذا السؤالَ والجوابَ وأجراه على ما يقتضيه معنى الالتفات. ولا ارتيابَ أنَّ الذهابَ إلى فُسْحَةِ الالتفاتِ، والقولُ بأنَّ قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلى ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ واردةٌ على الشُّكْرِ اللِّسَانِي، وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ مُشْعِرٌ بالشُّكْرِ بالجوارحِ و﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ مُؤذِنٌ بالشُّكْرِ القَلْبِيِّ أحسنُ وأولى من الفرارِ إلى مَضِيْقِ القولِ بأن المراد بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إخبارٌ من القولِ الصادرِ عنه لِحَمْدِ حَمْدِهِ كما سبق تقريره لِنَتَخَلُّصِ بالكُلِّيَّةِ من السؤالِ الذي أوردَهُ بعضُ أفاضلِ العَصْرِ على قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بيانُ «لِحَمْدِهِمْ» وهو أنَّه يُناقِضُ ما ذكره من أنَّ الشُّكْرَ بالقلبِ واللِّسانِ والجوارحِ، والحمدُ باللِّسانِ وَحْدَهُ؛ لأنَّه إذا كان ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بيانًا لِحَمْدِهِمْ، والعبادةُ تكونُ بالجوارحِ والقلبِ - كما تكونُ باللِّسانِ - لَزِمَ أن يكونَ الحمدُ كذلك ضرورةً.

وثانيها: دلُّ ذلك<sup>(٢)</sup> الاعتبارُ على بيانِ العظْمَةِ والجلالِ. قال الإمام: لو قال: أحمدُ اللهَ كان قد ذكرَ حمدَ نَفْسِهِ فقط، وإذا قال: إنَّ حقيقةَ الحمدِ للهَ فقد دخلَ فيه حمدُهُ وحمدُ غيره جميعًا من لَدُنْ خَلْقِ العالمِ إلى انتهاءِ دخولِ أهلِ الجَنَّةِ الجَنَّةَ ﴿وَأَخِرُ دَعْوَتُهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] (٣).

وثالثها - وهو المُعْتَمَدُ وعليه التعميلُ -: أنَّ في تعقيبِ هذه الصفاتِ للحمدِ إشعارًا بأنَّ الحمدَ إنَّما استحقَّه لِمَا أنَّه مُتَّصِفٌ بها كما صرَّحَ به في قوله: «وهذه الأوصافُ دليلٌ على أنَّ مَنْ كانت هذه صفاته لم يكن أحدًا أحقَّ منه بالحمدِ والثناء». وقد تفرَّع في الأصولِ: أنَّ في اقترانِ الوصفِ المناسبِ بالحكمِ إشعارًا بالعِلِّيَّةِ. وهاهنا الصفاتُ بأسرها تضمَّنتِ العمومَ؛ فينبغي

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٩٩.

(٢) في (ط): «وثانيها أنَّ ذلك».

(٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ٤٧٣).

وقرأ الحسنُ البصريُّ: (الحمدُ لله) بكسرِ الدالِّ لإتباعها اللام، وقرأ إبراهيمُ بنُ أبي عبلة: (الحمدُ لله) بضمِّ اللام لإتباعها الدالِّ، والذي جَسَرهما على ذلك - والإتباعُ إنما يكون في كلمةٍ واحدةٍ؛ كقولهم: مُنحدرُ الجبلِ ومِغِيرُه - تنزُّلُ الكلمتين منزلةً كلمةً واحدةً لكثرة استعمالهما مقترنتين، .....

أن يكونَ العمومُ في الحمدِ ثابتًا، وبيانه: أن الشكرَ يَقْتَضِي المُنْعَمَ والمُنْعَمَ عليه والنعمة. والمُنْعَمُ: هو الله، وخصَّ اسمه المَقْدَسُ لكونه جامعًا لمعاني الأسماءِ الحُسْنَى ما عَلِمَ وما لم يُعَلِّمْ كما سبق. والمُنْعَمُ عليهم: العالمون، وهو قد اشتملَ على كلِّ جنسٍ مما سُمِّيَ به كما سنفسره. ومُوجِبُ النِّعَمِ: الرحمنُ الرحيمُ، وهو قد استوعبَ جميعَ النِّعَمِ كما مرَّ؛ فإذن ما الذي يستدعي تَخْصِيصَ الحمدِ بالبعضِ سوى التحكُّمِ والتوهُمِ عفا الله عنه؟! وللهِ دَرُّ القائلِ: «قولك: زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ وَصَفٌ لَزِيدٍ، وَحَمْدٌ لِبَارئِهِ؛ إِذْ كُلُّ حَسَنِ صَنِيعٍ جَمالٍ فِطْرَتِهِ، وَكُلُّ مُحْسِنٍ رَضِيعُ لِيانِ نِعْمَتِهِ!» وهذا الكلامُ جَدِيرٌ أَنْ يُنَمَّقَ على صفحاتِ عَيْنِ إنسانِ المعاني، ولا غَرَوَ في ذلك؛ لأنَّه من إنسانِ العَيْنِ في المعاني.

وفي «اللطائف القشيرية»<sup>(١)</sup>: واللامُ في الحمدِ للجنسِ، ومُقْتَضَاهَا الاستغراقُ بِجَمِيعِ المحامدِ لله تعالى: إِمَّا وَصَفًا، وإِمَّا خَلْقًا؛ فَلهِ الحَمْدُ لظُهُورِ سلطانه، وله الشكرُ لوفورِ إحسانه. وَمَنْ أَرَادَ الإِطْنابَ في البَابِ فَعَلَيْهِ بِتفسيرِ الإمامِ في الأنعامِ، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

قوله: (والذي جَسَرهما)، الأساس: تَجاسَرْتُ على كذا: تَجَرَّأْتُ عليه. هذا الكلامُ يُشْعِرُ أَنَّ قراءتها مَبْنِيَّةٌ على القياسِ دونَ السَّماعِ، وهذا جَسارَةٌ عظيمة. والمُصَنَّفُ كثيرًا يذهبُ إلى مِثْلِ هذا المحذورِ؛ ألا تَرى إلى قولِهِ في «الأنعام»: والذي حملَ ابنَ عامِرٍ على قراءة ﴿قَتَلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] أن رأى في بعضِ المصاحِفِ «شركائهم» مكتوبًا بالياء؟!

(١) يعني: «لطائف الإشارات» للإمام القشيري (١: ٤٥).

وأشفتُ القراءتينِ قراءةً إبراهيم؛ حيثُ جعلَ الحركةَ البنائيةَ تابعةً للإعرابية التي هي أقوى بخلافِ قراءةِ الحسن.

الرَّبُّ: المالك، ومنه قولُ صَفْوَانَ لأبي سُفْيَانَ: لَأَنْ يُرَبِّيَ رَجُلًا مِنْ قَرِيشٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُرَبِّيَ رَجُلًا مِنْ هَوَازِنَ. تقول: رَبَّهُ يُرَبُّهُ فَهُوَ رَبُّ، .....

قوله: (وأشفتُ القراءتينِ)، أي: أفصلُهما، النهاية: الشَّفُّ: الرِّيحُ والزيادةُ، وفي حديثِ الرِّبَا: «وَلَا تُشِفُّوا أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ»<sup>(١)</sup>: لَا تُفَضِّلُوا. والشَّفُّ: النقصانُ أيضًا، وهو من الأضدادِ أيضًا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو البقاء<sup>(٣)</sup>: إِتْبَاعُ الْكسْرِ ضَعِيفٌ<sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَّ فِيهِ إِتْبَاعَ الإِعْرَابِ الْبِنَاءِ، وَفِيهِ إِطْأَلُ الإِعْرَابِ. وَإِتْبَاعُ الضَّمِّ أَيْضًا ضَعِيفٌ، لَأَنَّ لَامَ الْجَزْرِ مُتَّصِلٌ بِمَا بَعْدَهُ مُتَّفَصِّلٌ عَنِ الدَّالِ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي حُرُوفِ الْجَزْرِ الْمُفْرَدَةِ إِلَّا أَنْ مِنْ قَرَأَ بِهِ أَجْرَاهُ مُجْرَى الْمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ الْحَمْدُ يُسْتَعْمَلُ مُفْرَدًا عَمَّا بَعْدَهُ.

قوله: (قَوْلُ صَفْوَانَ)، الاستيعاب<sup>(٥)</sup>: هُوَ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفِ الْجُمَحِيِّ. هَرَبَ يَوْمَ الْفَتْحِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَشَهِدَ مَعَهُ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَهُوَ كَافِرٌ، وَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَغَانِمِ يَوْمَ حُنَيْنٍ فَأَكْثَرَ، فَقَالَ صَفْوَانُ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ مَا طَابَتْ بِهَذَا إِلَّا نَفْسُ نَبِيٍّ، فَأَسْلَمَ.

وَأَمَّا أَبُو سُفْيَانَ: فَهُوَ صَخْرُ بْنُ حَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، أَسْلَمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ،

(١) أخرجه البخاري (٢١٧٧) ومسلم (١٥٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) يُوَضِّحُهُ قَوْلُ ابْنِ الْأَثَرِيِّ فِي «الْأضداد» ص ١٦٦: وَالشَّفُّ: حَرْفٌ مِنَ الْأَضْدَادِ. يُقَالُ لِلزِّيَادَةِ: شِفْتُ، وَلِلنَّقْصَانِ: شِفْتُ. فَمِنَ الزِّيَادَةِ قَوْلُهُمْ: فَلَانٌ حَرِيصٌ عَلَى الشَّفِّ، ... وَيُقَالُ فِي الْمَعْنَى الْآخَرِ: الدَّرَاهِمُ تَشِفُّ قَلِيلًا، أَيْ: تَنْقُصُ.

(٣) يعني العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥).

(٤) يعني قراءة من قرأ «الحمد لله» بكسر الدال واللام.

(٥) يعني «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر (٢: ٧٢٠).

كما تقول: نَمَّ عليه يَنَمُّ فهو نَمٌّ، ويجوز أن يكونَ وصفاً بالمصدرِ للمبالغة، كما وُصِفَ...

وشهدَ حُنيْناً، وأعطاهُ رسولُ الله ﷺ (١) من غنائمها مئةَ بَعيرٍ وأربعينَ أوقية (٢).

روى الصَّغاني (٣) في «حاشية الصحاح»: لَمَّا انْهَزَمَ المسلمونَ يَوْمَ حُنينٍ قال حَنْبَلٌ (٤) مولى مَعْمَرِ بْنِ حُثَيْبٍ: بَطَلَ سِحْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ (٥) اليَوْمَ، فقال صفوان: فَضَّ اللهُ فَاكُ، لأنَّ يَرُبَّنِي... إلى آخِرِهِ، وهو إذ ذاك كافرٌ ثم أسلمَ وتوَقَّى بمكَّةَ.

قوله: (نَمَّ عليه)، الجوهري: نَمَّ الحديثُ يَنُمُّ وَيَنُمُّه نَمًّا، أي: فَتَّه، والاسمُ: النَمِيمة، والرجلُ نَمٌّ ونَمَّامٌ.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ وصفاً بالمصدرِ)، عَطَفُ على قوله: «الرَّبُّ المالك». قال القاضي: الرَّبُّ في الأصلِ التَّربيةُ، وهي تَبْلِيغُ الشَّيْءِ إلى كمالِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا، ثُمَّ وُصِفَ به للمبالغة، كالصَّومِ والعَدْلِ. وفيه دليلٌ على أنَّ الممكِناتِ كما هي مَفْتَقَرَةٌ إلى المَحْدِثِ حالَ حُدُوثِها مَفْتَقَرَةٌ إلى المُبْقِيِ حالَ بَقائِها، وهذا التفسيرُ أولى؛ لأنَّه أعمُّ وأنسَبُ للحمْدِ كما سَبَقَ، فإنَّ من شأنِ المالكِ إصلاحَ ما تحتَ سياستِهِ وإتمامَ أمرِ معاشِهِ.

الأساس: هو ربُّ الدارِ والعبيدِ وغير ذلك. وربُّ ولدَه تربيةً.

الجوهري: ربُّ كلِّ شيءٍ مالِكُهُ. ورَبَّيْتُ القَوْمَ: سُسْتُهُمْ، أي: كنتُ فوقَهُم. وربُّ الضَّيعةِ أي: أصلَحَها وأتمَّها، وربُّ فلانٌ ولدَه يَرُبُّه رَبًّا.

فالواجبُ حَمْلُ (الرَّبِّ) على كِلا مَفهوميهِ بأنَّ يفسَّرَ (الرَّبِّ) بالقَدْرِ المُشترَكِ التصرِّفِ

(١) من قوله: «من المغانم يوم حنين» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) (في (ف)): «وأربعة أواق». وصَوَّبناه من «الاستيعاب» (٢: ٧١٤).

(٣) في (ط) و(ف): «رُوي عن الصغاني».

(٤) وفي «السيرة» لابن هشام (٥: ١١٢): كَلَدَةُ بن الحنبل.

(٥) يعني رسولَ الله ﷺ. كان تُعَبِّره قريش - فداه أبي وأمي - بذلك.

بالعدل. ولم يُطْلِقُوا الرَّبَّ إِلَّا فِي اللَّهِ وَحْدَهُ، وهو في غيره على التقييد بالإضافة؛ كقولهم: رَبُّ الدَّارِ، وَرَبُّ النَّاقَةِ، وقوله تعالى: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]، ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]. وقرأ زيد بن علي رضي الله عنهما: (رَبُّ الْعَالَمِينَ) بالنصب على المدح، وقيل: بما دلَّ عليه الحمد لله، كأنه قيل: نَحْمَدُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ. الْعَالَمُ: اسْمٌ لِدَوِي الْعِلْمِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالثَّقَلَيْنِ. وقيل: كُلُّ مَا عَلِمَ بِهِ الْخَالِقُ مِنَ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ.

التام، وسبيل إعمال المشترك في كلا مفهوميه<sup>(١)</sup> إذا اتفقا في أمر: سبيل الكناية في أنها لا تُنَافِي إرادة التصريح مع إرادة ما عَبَّرَ عَنْهُ، وإذا اختلفا: سبيل الحقيقة والمجاز.

قوله: (في غيره)، على التقييد بالإضافة، كقولهم: رَبُّ الدَّارِ وَرَبُّ النَّاقَةِ، هذا يرده ما رواه الشيخان عن أبي هريرة: «لَا يَقُلُ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمُ رَبَّكَ، وَضِعُّ رَبِّكَ، اسْقِ رَبَّكَ، وَلَا يَقُلُ أَحَدُكُمْ: رَبِّي، وَلَيُقَالُ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ»<sup>(٢)</sup>. وَأَمَّا قَوْلُ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّهُ رَبِّي﴾ [يوسف: ٢٣] وَنَحْوَهُ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠] في الاختصاص بزمانه.

قوله: (وَالثَّقَلَيْنِ)، أي: الجن والإنس. قال: إِنَّمَا سُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّهَا ثَقَلَا الْأَرْضَ؛ فَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْجِنَّ أَجْسَامٌ.

قوله: (كُلُّ مَا عَلِمَ بِهِ الْخَالِقُ)، الْمُطَّلِعُ: الْعَالَمُ: فَاعِلٌ مِنَ الْعَلَمِ كَالطَّابِعِ وَالخَاتَمِ مِنَ الطَّبَعِ وَالخَتَمِ، سُمِّيَ بِهِ لِكَوْنِهِ عَلَمًا عَلَى حُدُوثِهِ وَاقْتِرَارِهِ إِلَى مُحْدِثٍ قَدِيمٍ.

أبو البقاء: الْعَالَمُ: اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِلْجَمْعِ، وَلَا وَاحِدَ لَهُ فِي اللَّفْظِ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: الْعَالَمِينَ:

(١) من قوله: «بأن يفسر الرب» إلى هنا من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٥٢) ومسلم (٢٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥).

فإن قلت: لم جمع؟ قلت: ليشمل كل جنسٍ مما سُمِّيَ به. فإن قلت: فهو اسمٌ غيرٌ

صفة، .....

كُلُّ ما خَلَقَ اللهُ كما قال: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤] وهو جَمْعُ عَالَمٍ، تقول: هؤلاء عالَمون، ورأيتُ عالَمين، ولا واحدَ لعالمٍ من لَفْظِهِ؛ لأنَّ عالَمًا جَمْعٌ لأشياءٍ مُتخَلِّفة، فإن جُعِلَ «عالمٌ» لواحدٍ صارَ جمعًا لأشياءٍ مُتَّفِقة<sup>(١)</sup>.

قوله: (ليشمل كل جنسٍ مما سُمِّيَ به)، فإن قلت: أليس هذا مُحالًا لقولهم: الاستغراقُ في المُفردِ أشمل؟ قلت: لا؛ لأنَّهم يُريدونَ أنَّ الجمعَ قد يحتملُ غيرَ الشمولِ في بعضِ المقاماتِ، والمفردُ وإن دَلَّ على الشمولِ والاستغراقِ لكنَّ الغرضَ استغراقُ الأجناسِ المُختلفة. فلو أُفردَ وقيل: رَبُّ العالمِ؛ لاحتَمَلَ الاستغراقُ شمولَ أفرادِ كُلِّ ما يصحُّ عليه إطلاقُ اسمِ العالمِ، فلا تُعلمُ نُصوصيةُ تَعَدُّدِ الأجناسِ وكَثرتها كالجِنِّ والإنسِ والملائكةِ وغيرها كما تُعلمُ من الجمعية؛ فجمعُ ليشملُ ذلك المعنى.

وأما قولُ صاحبِ «الانتصافِ»: والتحقيقُ فيه وفي كُلِّ ما يُجمَعُ من أسماءِ الأجناسِ ثم يُعرَّفُ تعريفَ الجنسِ أنه يُفيدُ أمرين: أحدهما: أنَّ ذلكَ الجنسَ تحتهِ أنواعٌ مُختلفةٌ، والآخر: أنه مُستغرقٌ لجميعِ ما تحتهِ منها. والمفيدُ لاختلافِ الأنواعِ الجمعُ، والمفيدُ للاستغراقِ التعريفُ؛ إذ لو جُمِعَ مُجرَّدًا عن التعريفِ أفادَ اختلافَ الأنواعِ، ولو عُرِّفَ مُجرَّدًا عن الجمعِ أفادَ الاستغراقَ<sup>(٢)</sup>.

وظهرَ صَغْفُ قولِ الزمخشريِّ: «جَمْعٌ لِيَشْمَلَ»؛ إذ الشمولُ من التعريفِ لا من الجمعِ فمندفع<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ السؤالَ في قوله: «لِمَ جَمِعَ؟» واردٌ على الجمعِ المُحَلِّ باللام. وتقريرُهُ ما سبق.

قوله: (فهو اسمٌ غيرٌ صفة)، جيءَ بالفاءِ والتأكيدِ المؤذِنِ بمزيدِ الإنكارِ، يعني: على ما

(١) (معاني القرآن وإعرابه) (٤٦: ١).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١٠: ١).

(٣) مُتَعَلِّقٌ بقوله: «وأما قولُ صاحبِ «الانتصاف»».

وإنما يُجمع بالواو والنون صفات العقلاء أو ما في حُكْمِها من الأعلام. قلتُ: ساغ ذلك لمعنى الوصفية فيه، وهي الدلالة على معنى العلم.....

فَسَرْتُ العالَمَ في الوجهين، ينبغي أن يكون اسماً لا صفةً، وإنما يُجمَعُ بالواو والنون صفات العقلاء أو أعلامها بالتأويل والرجوع إليها. وهذا ليس منها<sup>(١)</sup>. قال صاحب «التقريب»: وإنما ساغ جَمْعُهُ بالواو والنون مع أنه ليس صفةً للعقلاء ولا ما في حُكْمِها من الأعلام التي إنما تُجمَعُ بتصويرها صفةً وتنكيرها وتأويل كونها مُسمّاةً بكذا؛ لِمَا فيه من معنى الوصفية وهي الدلالة على معنى العلم. وفيه نظرٌ؛ إذ دلالتها عليه ليست صفةً للعقلاء؛ إذا الجماد يُعلَمُ به.

وقال صاحب «الفرائد»: لا يلزم من الوصفية جواز الجمع بالواو والنون؛ لِمَا عُرِفَ من اختصاصه بصفات أولي العلم، فالوجهُ التغليبُ بعد اعتبار الوصفية؛ لأن كلَّ عالمٍ مُعلَمٌ من حيث إنّه دلٌّ على الخالق تعالى وتقدّس.

فنقول: نحنُ أولاً نبيّنُ مغزى جواب المُصنّف وهو قوله: «ساغ ذلك لمعنى الوصفية فيه، وهي الدلالة على معنى العلم»، ثم ننظرُ ما يردُّ عليه.

أما تنزيلُ جوابه على أن يُرادَ بالعالَمِ اسمٌ لذوي العلم؛ فهو أنّ هذا الاسمَ وإن لم يكن صفةً ولا علمًا لكن مُصَحَّحَ جَمْعِهِ بالواو والنون مُراعاةً المناسبةِ بين الاسمِ والمُسمّى من حيث الاشتقاق فإن فيه نوعَ وَصْفِيَّةٍ؛ وهو بهذا الاعتبارِ أقربُ جَرِيًّا إلى الصفةِ من الأعلامِ وتأويلها بالمُسمّى. ولعلَّ هذا السرُّ قَدَّمَ في «المفصل»<sup>(٢)</sup> الوَصْفَ على العَلَمِ وقال: فالذي بالواو والنون لِمَنْ يُعلَمُ في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزيدين. ورؤي عن المُصنّف: إنّما يُجمَعُ بالواو والنون العقلاء، كقولنا: مسلمون ومؤمنون، أو ما في حُكْمِها<sup>(٣)</sup> من الأعلامِ كقولنا: الزيدون والعَمرون، فكانك قُلْتَ: المُسمّونَ باسمِ زيدٍ وعمرو، فلهذا جاز جمعها.

(١) في (ط): «منها».

(٢) «المفصل» للزمخشري ص ٢٢٧.

(٣) في (ط): «وما في حكمها».



وفي «شرح اللباب»<sup>(١)</sup>: وإِنَّمَا جُمِعَ الْعِلْمُ دُونَ اسْمِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ حَقُّهُ أَنْ لَا يُجْمَعُ أَصْلًا؛ لِأَنَّ تَشْخُصَهُ يَمْنَعُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا جُمِعَ بِتَقْدِيرِ جَعْلِهِ وَصَفًا وَهُوَ كَوْنُهُ مُسَمًّى بِالزَّايِ وَالْيَاءِ وَالِدَالِ بِخِلَافِ نَحْوِ رَجُلٍ؛ فَإِنَّهُ لَا تَشْخُصَ لَهُ يَمْنَعُ مِنْ جَمْعِهِ لِيُحْتَاجَ إِلَى جَعْلِهِ صِفَةً. وَالْأَصْلُ فِي الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ الصِّفَاتُ، كضاريون، حملاً على يضرِّبون.

وعلى الوجه الثاني: وهو أن يُرَادَ بِالْعَالِمِ: اسْمٌ مَا عَلِمَ بِهِ الْخَالِقُ تُعْتَبَرُ الْوَصْفِيَّةُ فِيهَا فِيهِ مِنْ أَوْلَى الْعِلْمِ كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الفرائد» ثُمَّ يُغْلَبُ عَلَى غَيْرِهِ، أَوْ يُنْزَلُ الْكُلُّ؛ لِكَوْنِهِ دَالًّا عَلَى مَعْنَى الْعِلْمِ كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ

منزلة مَنْ لَهُ الْعِلْمُ، وَتُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فُصِّلَتْ: ١١]، فَسَلِمَ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ كَلَامُهُ مِمَّا أورداهُ عَلَيْهِ.

ثُمَّ أَنْسَبُ الْوَجْهَيْنِ الثَّانِي؛ لِعُمُومِهِ، وَإِنْ كَانَ أَوْلَى الْعِلْمِ يَسْتَبْعُونَ غَيْرَهُمْ، وَإِنَّمَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مَعَ أَنَّهُ جَمْعٌ قَلَّةٌ، وَالظَّاهِرُ مُسْتَدَعٍ لِلِإِيتْيَانِ بِجَمْعِ الْكثْرَةِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَثُرُوا قَلِيلُونَ فِي جَنْبِ عَظَمَتِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ، وَقَدْ مَرَّ مِثْلُ ذَلِكَ.

(١) «اللباب في النحو» للعلامة تاج الدين المعروف بالفاضل الأسفرايني (توفي ٦٨٤هـ)، وله شروح كثيرة، ولعلَّ المقصودَ هو شرح العلامة يحيى بن القاسم المعروف بالفاضل اليميني (توفي ٧٥٠هـ). كما في «كشف الظنون» (٢: ١٥٤٣).

(٢) لأبي العتاهية في «ديوانه» ص ٤٥، وقَبَلَهُ:

فِيَا عَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهَ  
وَلِلَّهِ فِي كُلِّ تَحْرِيكَةٍ  
أَمْ كَيْفَ يَجْعَدُ الْجَاهِدُ  
وَفِي كُلِّ تَسْكِينَةٍ شَاهِدُ

[﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ٤]

قُرئ: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، و(مَالِكِ)، و(مَلِك) بتخفيف اللّام.

وقرأ أبو حنيفة رحمة الله عليه: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) بلفظِ الفِعْلِ، ونَصَبِ (اليوم)،  
وقرأ أبو هريرة: (مالك) بالنصب، وقرأ غيره: (ملك) وهو نَصَبٌ على المدح، ومنهم  
من قرأ (مالك) بالرفع.

و(مَلِك) هو الاختيار؛ لأنه قراءة أهلِ الحرمين، ولقوله: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]،  
ولقوله: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢]، ولأنَّ الْمُلْكَ يَعْمُ، وَالْمَلِكُ يُخْصَّ، .....

قوله: (قُرئ: مَلِكِ)، قال صاحبُ «التيسير»<sup>(١)</sup>: قرأ عاصمٌ والكِسائيُّ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾  
[الفاحة: ٤] بالألفِ، والباقون بغير ألف<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولأنَّ «الْمَلِكُ يَعْمُ، وَالْمَلِكُ يُخْصَّ»)، القاضي: «المالِكُ هو المتصرِّفُ في الأعيانِ  
المملوكة، والمَلِكُ هو المتصرِّفُ بالأمرِ والنهي في المأمورين»<sup>(٣)</sup>.

المُطْلِعُ: المالِكُ أجمعُ وأوسعُ؛ لأنَّه يُقالُ: مالِكُ الطيرِ والدوابِّ والوحوشِ وكلِّ شيءٍ، ولا  
يقالُ إلا: مَلِكُ الناسِ. ولأنَّه لا يكونُ مالِكُ الشيءِ إلا وهو يملكُه، وقد يكونُ مَلِكُه ولا يملكُه.

وقال الزجاج: مَنْ قرأ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فعلى قولهِ: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ﴾ [غافر: ١٧] أي:  
مَنْ الْمَلِكُ الْيَوْمَ؟ وَمَنْ قرأ ﴿مَلِكِ﴾ فعلى معنى ذي المملكةِ في يومِ الدين<sup>(٤)</sup>.

(١) يعني «التيسير في القراءات السبع» للإمامِ المُحَقِّقِ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (توفي ٤٤٤ هـ)، كان  
من كبار الأئمة في علم القراءات والتفسير، وصنَّف في ذلك التصانيفَ الحسانَ منها: «التيسير»، و«جامع  
البيان في السبع»، و«المقنع» في الرسم، وغير ذلك. له ترجمة في: «الصلة» لابن بشكوال (٢: ٤٠٥)،  
و«سير النبلاء» (١٨: ٧٧).

(٢) «التيسير» ص ١٥.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٥٦).

(٤) «معاني القرآن وإعراجه» للزجاج (١: ٤٧).

ويومُ الدينِ: يومُ الجزاءِ، ومنه قولهم: «كما تدينُ تُدان».

وبيتُ الحماسة:

ولم يَبْقَ سوى العُدوا      نِ ذَنَاهُمْ كما دَانوا

فإن قلت: ما هذه الإضافة؟ قلت: هي إضافة اسمِ الفاعلِ إلى الظرفِ على طريقِ

الاتساعِ مجرئِ مجرئِ المفعولِ به، .....

قوله: (ويومُ الدينِ يومُ الجزاءِ)، وفي اختصاصِ يومِ الدينِ دونِ يومِ القيامةِ وغيره من

أساميهِ فائدتان:

إحداهما: مراعاةُ الفاصلةِ، وثانيتها: العمومُ المطلوبُ في الألفاظِ، فإنَّ الجزاءَ يشتملُ على جميعِ أحوالِ القيامةِ من ابتداءِ النشورِ إلى السرمِدِ الدائمِ. بل يكادُ يتناولُ أحوالَ النشأةِ الأولى بأسرها. فظهر من هذا الاختصاصِ ومن مآلِ معنى القراءتَيْنِ في صورتَيْنِ إفادةُ التعميمِ المطلوبِ من ألفاظِ هذه السورةِ الكريمةِ، والدلالةُ على التسلُّطِ والغلبةِ والتصرُّفِ والمملكةِ فسبيلُ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ سبيلُ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ في الحملِ على المفهومَيْنِ. فانظرُ إلى حُسْنِ هذا الترتيبِ السَّرِيِّ، وهذا النظمِ الأنيقِ تُدهَشُ منه؛ وذلك أنَّ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إذنٌ بالتصرُّفِ التامِّ في الدنيا مُلكًا وترتبةً، و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ دلٌّ على ذلكِ في العُقْبَى تسلُّطًا وقهْرًا، وتوسيطُ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ بينهما مُنادٍ بترجيحِ جانبِ الرحمةِ، وأنَّ تعالى رحمنُ الدنيا ورحيمُ الآخرةِ.

قوله: (على طريقِ الاتساعِ)، أي: جَعَلَ المفعولُ فيه بمنزلةِ المفعولِ به كقوله<sup>(١)</sup>:

ويومِ شهدناه سليماً وعامراً

قوله: (مُجْرئِ مُجْرئِ)، بالضمِّ اسمُ مفعولٍ حالٌ من الظرفِ. ومُجْرئِ الثاني رُوي

(١) من شواهد كتاب سيبويه (١: ١٧٨) لرجلٍ من بني عامر. وتمامُ البيت:

قليلِ سوى الطعنِ النَّهالِ نوافلُهُ

كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار، والمعنى 'على الظرفية'.....

مضمومًا من المزيد، والرواية الصحيحة بالفتح بمعنى الإجراء كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] أو بمعنى المكان.

قوله: (والمعنى 'على الظرفية')، يعني لُحَّحَ في المفعول به معنى الأصل، أي: المفعول فيه، فالاتساع حيث تد على الكناية؛ لأنه لا يُرَاعَى معنى المنقول منه في المنقول إليه إلا في الكناية. وهذه الطريقة أبلغ من الأصل. وإن شئت فاختر نفسك بين ما إذا قلت: فلان مالك الدهر صاحب الزمان، وبين ما إذا قلت: مالك الأمور في الزمان؛ تجد الفرق. وفائدتها الشمول التام؛ لأن تملك الزمان يستلزم تملك ما فيه على أبلغ وجه في مقام العموم والتعظيم.

قال أبو علي في «الحجة»<sup>(١)</sup>: وأما إضافة<sup>(٢)</sup> «ملك» إلى الزمان فكما يقال: ملك عام كذا، وملوك سني كذا، وملك زمانه، وسيّد زمانه، وهو في المدح أبلغ. ولهذا قال: «مالك الأمر كله في يوم الدين» جعل المفعول فيه مفعولًا به اتساعًا ثم كناه عن المفعول فيه للمبالغة. كما جعل البُحْثَرِيُّ الفِعْلَ المُتَعَدِّيَ لازمًا، ثم كناه عن المتعدي في قوله<sup>(٣)</sup>:

شَجَوُ حُسَّادِهِ وَعَظِطُ عِدَائِهِ  
أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاِع

أي: يكون ذو رؤية، وذو سَمْعٍ؛ فَعَبَّرَ بِهِ عَنْ قَوْلِهِ: أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ آثَارَ مَحَاسِنِ الْمَمْدُوحِ، وَيَسْمَعُ وَاِعَ صَيْتَ مَحَامِدِهِ. ولو أريد هذا المعنى ابتداءً من قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ لم يُفِئِدْ تلك الفائدة.

فإن قلت: بين لي الفرق في إيقاع قوله: ﴿لَمَنْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ مُسْتَشْهِدًا بِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ وَهَاهُنَا؛

(١) «الحجة في القراءات السبع» لأبي علي الفارسي (١: ٣٥).

(٢) في (ط): «أضاف» بدل «وأما إضافة».

(٣) أورده عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» ص ١٥٦، وأبو الفتح العباسي في «معاهد التنصيص»

(١: ٢٣٢) من قصيدة يمدح بها المعتز بالله بن المتوكل.

ومعناه: مالك الأمر كله في يوم الدين، كقوله: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]. فإن قلت: بإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقية، فلا تكون مُعْطِيَةً معنى التعريف، فكيف ساء وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أُريدَ باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة أو غداً.

فأما إذا قُصِدَ معنى الماضي، كقولك: هو مالك عبده أمس، أو زمانٌ مستمرٌّ، كقولك: زيدٌ مالك العبيد، كانت الإضافة حقيقيةً، كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى في: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، .....

قلت: هو فيما تقدّم مستشهدٌ لمعنى التسلط كما قررنا، وما كان يستبب ذلك إلا على قراءة «ملك». وهاهنا مُستشهدٌ لمعنى العموم المستفاد من الإضافة. فهو على القراءتين مستقيم.

قوله: (إضافة اسم الفاعل)، هذه الفاء مؤذنة بالإنكار، أي: كيف يجعل اسم الفاعل عاملاً في الظرف، ثم يجعله مع هذا صفة للمعرفة<sup>(١)</sup>؟

قوله: (أو زمانٌ مستمرٌّ)، عطف على قوله: «معنى الماضي»، ومعنى الاستمرار فيه كما في قولك: فلان يقري الضيف ويحمي الحريم. قال المصنف: يريد أنه ممّا اعتاده ووجد منه مُستمرّاً. وبعدهما أتى لكل واحدٍ بمثالٍ على حدة، أتى بمثالٍ آخر يجمعهما في معنى الإضافة الحقيقية يدل عليه إيقاع «كانت» جواباً لـ «إذا» بعد ذكر المثلين. وإنما جمع العبيد في المثال الثاني وأفرده في الأول ليؤذن بتملكه إياهم في الأزمنة المختلفة.

قوله: (هذا هو المعنى في: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾)، يعني كما قلنا من أن القصد هو المعنى أو الزمان المستمر. والإضافة حقيقية في المثلين، كذا هو المعنى في قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، لا لمجرد الحال والاستقبال؛ دل على هذا الحصر توسط ضمير الفصل بين اسم الإشارة والخبر المعروف باللام، ثم قال: «ويجوز أن يكون المعنى: ملك الأمور» يعني وجائز

(١) في (ط): «للمعرف».

أَنْ يَقْصِدَ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الْآتِي بِلَفْظِ الْمُضِيِّ<sup>(١)</sup> عَلَى سَنَنِ إِخْبَارِ اللَّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤] فَإِنَّ إِخْبَارَ اللَّهِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي كَوْنِهِ وَاجِبَ الْوُقُوعِ كَالْمَاضِي الْمَحْقَقِ. فَظَهَرَ مِنْ مَجْمُوعِ السُّؤَالَيْنِ إِلَى انْتِهَاءِ الْجَوَابَيْنِ فِي: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ أَنَّ مَالِكَ إِذَا قُصِدَ فِيهِ مَعْنَى الْاسْتِمْرَارِ وَكَانَ عَامِلًا فِي الظَّرْفِ لَا يَقْدَحُ فِي تَعَرُّفِهِ حَتَّى يَقَعَ وَصْفًا لِلْمَعْرِفَةِ، وَأَنَّ مَصْحَحَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُضَافِ إِلَى مَعْمُولِهِ فِي تَمَيُّنِهِ لَوْصِفِ الْمَعَارِفِ تَحَقُّقُهُ وَثُبُوتُهُ فِي نَفْسِهِ، سِوَاءَ كَانَ بِمَعْنَى الْمُضِيِّ أَوْ الْمَضَارِعِ الْمُسْتَمِرِّ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ، وَهُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَكَانَ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ كَقَوْلِكَ: مَالِكُ السَّاعَةِ أَوْ غَدًا»، وَعَلَيْهِ اتَّجَهَ السُّؤَالُ فَوَافِقٌ هَذَا مَا قَرَّرَهُ فِي «الْأَنْعَامِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ آيَاتَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] كَيْفَ يَكُونُ لِلَّيْلِ مَحَلٌّ وَالْإِضَافَةُ حَقِيقَةً لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي مَعْنَى الْمُضِيِّ؟

قلت: ما هو في معنى المضي<sup>(٢)</sup>؛ وإنما هو دالٌّ على جعلٍ مُسْتَمِرٍّ فِي الْأَزْمِنَةِ الْمُخْتَلِفَةِ، كَمَا تَقُولُ: اللَّهُ قَادِرٌ عَالِمٌ فَلَا تَقْصِدُ زَمَانًا دُونَ زَمَانٍ. وَقَدْ ذَهَبَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»: إِلَى أَنَّهُ مُخَالَفٌ لَهُ. نَعَمْ هُوَ مُخَالَفٌ لِلْمَذْهَبِ الْمَشْهُورِ كَمَا يُنْبِئُ عَنْهُ كَلَامُ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»<sup>(٣)</sup>: وَاسْمُ الْفَاعِلِ كَيْفَ كَانَ، مَفْرَدًا أَوْ مُثْنِيًّا أَوْ مَجْمُوعًا جَمَعَ تَكْسِيرًا أَوْ تَصْحِيحًا، نَكْرَةً فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، أَوْ مَعْرِفَةً، ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا، مُقَدَّمًا أَوْ مُؤَخَّرًا، يَعْمَلُ عَمَلٌ فِعْلُهُ الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ إِذَا كَانَ عَلَى أَحَدِ زَمَانِي مَا يَجْرِي هُوَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَضَارِعُ دُونَ الْمُضِيِّ أَوْ الْاسْتِمْرَارِ<sup>(٤)</sup> عِنْدَنَا، حَيْثُ قَالَ: عِنْدَنَا<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي (ط): «الْمَاضِي».

(٢) فِي (ط): «مَا هُوَ بِمَعْنَى».

(٣) «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ» ص ١٢٤.

(٤) فِي (ط): «وَالْاسْتِمْرَارِ».

(٥) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «لِلْمَذْهَبِ الْمَشْهُورِ».

وروى ابن الحاجب<sup>(١)</sup> عن الكسائي أنه قال: يجوزُ إعماله وإن كان للماضي<sup>(٢)</sup>، وتمسك بقولهم: الضاربُ زيداً أمس، وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨].

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِئِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]: الإضافةُ في ﴿فَاتِرِ السَّمَوَاتِ﴾ محضة؛ لأنه للماضي، فأما<sup>(٣)</sup> ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِئِكَةِ﴾ فكذلك في أجود المذهبين، وأجاز قومٌ أن تكون غير محضة على حكاية الحال، و﴿رُسُلًا﴾ مفعولٌ ثانٍ<sup>(٤)</sup>.

هذا وإن القولَ بالفرقِ وارتكابِ المجازِ هو القول؛ لأنَّ حُكْمَ هذه الألفاظِ إذا وقعت أوصافاً لله تعالى - لأنَّ أوصافه لا تلائم أوصافَ المخلوقين - مُخَالِفٌ لِمَا إذا وقعت أوصافاً<sup>(٥)</sup> لغيره تعالى، سيما إذا استدعاهُ المقام. ألا ترى إلى قولِ ابنِ جني في «الدمشقيات» في قولهم: مررتُ بالضاربِ زيداً أمس، قولان: أحدهما: أنه على معنى الفعل، أي: الذي صرَّبه أمس، والآخر: أنه كما جاز أن يقيم الألفَ واللامَ مقامَ الذي، كذلك جاز أن يعمل اسمُ الفاعلِ وإن كان ماضياً؛ لأنه موضع اتساع. وإلى هذا المعنى من الاتساع ذهب ابنُ الحاجب<sup>(٦)</sup> في الفرق.

(١) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردِّي (ت ٦٤٦هـ)، الإمامُ المُحقِّقُ النَّظَّارُ المُتَّقِنُ، صاحب «الكافية» و«الشافية» و«الأملِي» المشهورة. كان رأساً في العربية والأصول. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٣: ٢٤٨)، و«سير النبلاء» (٢٣: ٢٦٤).

(٢) انظر: «الكافية في النحو» بشرح الرضوي الإستراباذي (٣: ٤١٨) وعبارته ثمة: «ولا استدلال للكسائي في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] لأنه حكاية الحال الماضية انتهى».

(٣) في (ف): «وأما».

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٢).

(٥) من قوله: «لله تعالى» إلى هنا ساقط من (ط).

(٦) من قوله: «ابن جني في الدمشقيات» إلى هنا ساقط من (ط) وأثبتناه من (ح) و(ف).

ويجوزُ أن يكونَ المعنى: مَلَكَ الأمورَ يومَ الدين، كقوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾،  
 ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: ٤٨]، والدليلُ عليه: قراءةُ أبي حنيفةَ رحمه الله: (مَلَكَ  
 يومَ الدين)، وهذه الأوصافُ التي أُجريتُ على اللهِ سبحانه وتعالى من كونه ربًّا مالِكًا  
 للعالمينَ .....

أما قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] فهذه وأمثالها إنما تكونُ  
 في موضعِ الأحوالِ، والأحوالُ يُقصدُ بها التعبيرُ عن ذلك الفعلِ في حالِ وقوعه حتى كأنه  
 واقعٌ، ولذلك يقعُ الفعلُ المضارعُ في موضعها، ولولا قَصْدُ التعبيرِ عن الحالِ لم يَسْتَقِمْ وقوعُ  
 المضارعِ موقَعَه فلا يلزمُ من إعماله هاهنا إعماله وهو ماضٍ من كلِّ وجه، فحصلَ الفرقُ. وفي  
 قوله: «حتى كأنه واقعٌ» إشعارٌ بالاستمرارِ الذي يُعطيه معنى استحضارِ كلِّ أحدٍ ذلك في  
 مشاهدته على مرِّ الدهورِ وكرِّ الأعوامِ.

وفي قوله أيضًا: «فلا يلزمُ من إعماله» إلى آخره الإشارةُ إلى أنه لا يلزمُ من إعماله وهو  
 دالٌّ على مُلْكٍ مُستمرٍّ في الأزمنةِ الثلاثةِ إعماله وهو ماضٍ من كلِّ وجه<sup>(١)</sup>. وعليه مبنى الكلامِ  
 السابقِ إضافةً اسمِ الفاعلِ إلى معموله إذا كان مُجَرَّدَ الحالِ والاستقبالِ غيرِ إضافةٍ إليه إذا  
 كان بمعنى الاستمرارِ.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ المعنى مَلَكَ الأمورَ)، يعني أن «مالك» اسمُ فاعلٍ من يَمْلِكُ  
 الذي هو الاستمرارُ كقولك: فلانٌ يُعطي ويمنع، ويجوزُ أن يكونَ فاعلاً من مَلَكَ الذي  
 بمعنى يَمْلِكُ كقوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤] أي: ينادي، وجاءَ به على الماضي  
 لصدقِ تحقُّقه. قاله بعضُ القدماءِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وهذه الأوصافُ)، مُبتدأ، والخبرُ «دليلٌ»، و«صفاته» خبرٌ «كانت»، والضميرُ الأوَّلُ

(١) من قوله: «وفي قوله أيضًا: فلا يلزم» إلى هنا ساقط من (ط)، وأثبتناه من (ح) و(ف).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١: ١٨٢).



لا يَجْرُجُ منهم شيءٌ من ملكوته ورُبوبيته، ومن كونه مُنعِمًا بالنعمِ كُلِّها الظاهرة والباطنة، والجلالِ والدقائق، ومن كونه مالِكًا للأمرِ كُلِّه في العاقبة يومِ الثوابِ والعقابِ، بعدَ الدلالةِ على اختصاصِ الحمدِ به، وأنه به حقيقٌ في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ دليلٌ على أنّ من كانت هذه صفاته لم يكن أحدٌ أحقَّ منه بالحمدِ والشأنِ عليه بما هو أهله.

[﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ٥]

(إيّا): ضميرٌ منفصلٌ للمنصوب، واللّواحقُ التي تلحقه من الكافِ والهاءِ والياءِ في قولك: إيّاك وإياه وإيّاي، لبيانِ الخطابِ والغيبةِ والتكلمِ، ولا محلَّ لها من الإعرابِ،.....

في «أنّه به» للحمد، والثاني لله تعالى أو بالعكس. قال القاضي: «تَرْتَبُ الْحُكْمُ عَلَى الْوَصْفِ مُشْعِرٌ بَعْلِيَّتِهِ لَهُ، وَلِلْإِشْعَارِ مِنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ لَا يَسْتَأْهِلُ أَنْ يُحْمَدَ فَضْلًا أَنْ يُعْبَدَ»<sup>(١)</sup>.

وفي قوله: (لم يكن أحدٌ أحقَّ منه بالحمد) وفي تخصيصِ أفعالِ التفضيلِ إيحاءً إلى مذهبه.

قوله: (من ملكوته)، أي: مُلكه وَتَصَرُّفُه فيه بمواجِبِ مَشِيئَتِهِ وقضايا حِكْمَتِهِ. وفي تكريرِ قوله: «ومن كونه» إشعارٌ باستقلالِ كُلِّ من الصفاتِ على حِدَةٍ في الإشعارِ بالعليةِ كتكريرِ «كان» في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢].

قوله: (ولا محلَّ لها من الإعرابِ)، قال الزجاج<sup>(٢)</sup>: موضعها خَفْضٌ بإضافةِ «إيّا» إليها. و«إيّا» اسمٌ للمُضْمَرِ المنصوبِ إلّا أنّه ظاهرٌ يُضَافُ إلى سائرِ المُضْمَرِ نحو قولك<sup>(٣)</sup>: إيّاك ضَرَبْتُ، وإيّاهُ ضَرَبْتُ، وإيّاي حَدَّثْتُ. ولو قُلْتُ: إيّا زيد حَدَّثْتُ كانَ قبيحًا؛ لأنّه خَصَّ به

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٦٠-٦١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨).

(٣) في (ط): «إلى سائر المضمّر كقولك».

المُضْمَر. وقد رُوِيَ عن العرب: «فِيآه وإِيآ الشَّوَاب!»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو علي: الدليل على أن هذا الاسم مُضْمَرٌ وليس بظاهرٍ أنه في جميع الأحوال منصوبٌ الموضع، وليس في الأسماء اسمٌ كذلك إلا ما كان ظرفاً وليس إِيآ بظرف، ولأنه في المنصوبِ نظيرُ «أَنْتَ» في المرفوعِ، فكما أن «أَنْتَ» مُضْمَرٌ كذلك «إِيآ». فإن قيل: الكافُ في «إِيآك» ليست كالتي في «ذلك» لأن «إِيآ» قد تُضافُ إلى الهاءِ والياءِ.

وأجيبَ أنه مُعَارَضٌ بأنهم لم يؤكِّدوه فلم يُسَمَّعْ: إِيآكم كلِّكم وإِيآك نَفْسَك. وقال ابنُ جَنِّي<sup>(٢)</sup>: كان أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> يقول في قوله تعالى: ﴿إِيآكَ نَعْبُدُ﴾: حَقِيقَتَكَ نَعْبُدُ. وكان يشْتَقُّه من الآية، وهي العلامة. وهذا سائغٌ على رأيه؛ لأنه كان يعتقدُ أنه اسمٌ مُظْهَرٌ خَصَّ به المُضْمَرُ<sup>(٤)</sup>.

وقال<sup>(٥)</sup>: وقد ذكرنا في «سِرِّ الصَّنَاعَةِ»<sup>(٦)</sup> ما يحتمله «إِيآ» من المثل: هل هي «فِعْلٌ»؛ أو «فِعْيَلٌ»، أو «فَعُولٌ» أو «إِفْعَلٌ» أو «فِعْلَلٌ» أو «فِعْلَى»، ومن أي لفظٍ هي: أمِن «آءة» أو «آية» أو «أَوَيْت» أو «أَوَيْت». وأمَّا على قولِ الكافَةِ فاشتقاقُه فاسدٌ؛ لأنه اسمٌ مُضْمَرٌ، والمُضْمَرُ لا اشتقاقَ له.

(١) يُروى عن بعض الأعراب، ولفظه بتمامه: «إذا بلغ الرجلُ السنتين فإياه وإِيآ الشَّوَاب»، يرويه النحاة في باب التحذير من كُتُبِهِم. انظر مثلاً: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٧٩).

(٢) في «المحتسب» (١: ٤٠)، و«سِرِّ صُنَاعَةِ الإِعْرَابِ» (٢: ٦٥٦).

(٣) يعني الزَّجَّاج. وكلامُه غيرُ موجودٍ في مَطَبَعَتِهِ من «معاني القرآن».

(٤) علَّقَ ابنُ جَنِّي في «سِرِّ الصَّنَاعَةِ» (٢: ٦٥٦) على اختيارِ الزَّجَّاجِ بقوله: «وهذا القولُ من أبي إسحاقِ غيرُ مُرضٍ، وذلك أن جميعَ الأسماءِ المُضْمَرَةِ مَبْنِيٌّ غيرُ مُشْتَقٍّ نحو: أنا، وأنتَ، وهو، وهي، وقد قامتِ الدلالةُ على كونِ «إِيآ» اسماً مُضْمَراً، فيجبُ أن لا يكونَ مُشْتَقًّا». انتهى.

(٥) في «المحتسب» (١: ٣٩).

(٦) «سِرِّ صُنَاعَةِ الإِعْرَابِ» (٢: ٦٥٦-٦٥٧).

كما لا محل للكاف في ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾، وليست بأساءٍ مُضْمَرَة، وهو مذهبُ الأَخْفَشِ وعليه المحققون. وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب!»؛ فشيءٌ شاذٌّ لا يُعوَّلُ عليه، وتقديمُ المفعول لقصدِ الاختصاص، كقوله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، والمعنى نخضك بالعبادة ونخضك بطلبِ المعونة، وقرئ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بتخفيفِ الباء، .....

قوله: ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾، قال المصنّف<sup>(١)</sup>: «لَمَّا كَانَتْ مَشَاهِدَةُ الْأَشْيَاءِ وَرُؤْيُهَا طَرِيقًا إِلَى الْإِحَاطَةِ بِهَا عِلْمًا، وَصِحَّةَ الْخَيْرِ عَنْهَا اسْتَعْمَلُوا «أَرَأَيْتَ» بِمَعْنَى أَخْبِرْ».

قوله: (الشواب)، وهو جمعُ شابة، كدوابِّ جمعِ دابة. أي: فليَحْذَرُ نَفْسَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلشَّوَابِ، وَيَحْذَرُ الشَّوَابَ أَنْ تَفْتِنَهُ.

قوله: (وقرئ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بتخفيفِ الباء)، قال ابن جنِّي<sup>(٢)</sup>: قرأها عمرو بن فائد؛ فَوَزَنَ «إِيَّا» فَعَلَ كَرِضًا وَحِجًا، وَنظِيرُهُ: إِيَّا الشَّمْسِ، أَي: صَوَّوْهَا. قال طرفه<sup>(٣)</sup>:

سَقَّتُهُ إِيَاءَةَ الشَّمْسِ إِلَّا لِثَاتِهِ      أَسَفًا وَلَمْ تَكْدِمْ عَلَيْهِ يَأْتِمِدْ

هذا البيتُ يَوْمِيٌّ إِلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ. الضميرُ في «سَقَّتُهُ» راجعٌ إلى «ألمى»<sup>(٤)</sup>، أي: نَعَّرَ أَلْمَى. قال الزَّوْزَنِيُّ<sup>(٥)</sup>: إِيَاءَةُ الشَّمْسِ وَإِيَاهَا: شُعَاعُهَا.

(١) يعني في «الكشاف» (٣: ٣٩) في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧].

(٢) «المحتسب» (١: ٤٠).

(٣) ابن العبد. والبيتُ في «ديوانه» ص ٢٠.

(٤) يعني نَعَّرَها. وهو من البيت السابق:

وَتَبَسِّمُ عَنْ أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوَّرًا      تَحَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ، دَعَصُ لَهُ نَدِي

والألمى: الأسمر اللثات. وهم يمدحون سُمرَةَ اللَّثَةِ؛ لِأَنَّهَا تُبَيِّنُ بِيَاضَ الْأَسْنَانِ. أفاده الخطيب التبريزي

في «شرح القصائد العشر» ص ١٠٠.

(٥) أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني (ت ٤٨٦هـ) شارح المعلقات السبع. وانظر كلامه في «شرح المعلقات

السبع» ص ٤٨.

و(أَيَاكَ) بفتح الهمزة والتشديد، و(هَيَّاكَ) بقلب الهمزة هاء. قَالَ طَفِيلُ الْغَنَوِيِّ:

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَرَا حَبَّتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

والعبادة: أقصى غاية الخضوع والتذلل، ومنه ثوبٌ ذو عبدة، إذا كان في غاية الصفاقة وقوة النسج، ولذلك لم تستعمل إلا في الخضوع لله؛ لأنه مولي أعظم النعم، فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع. فإن قلت: لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟

اللثة: مغرر الأسنان، الإثم: الكحل، والكدم: العض. يصف نعر المحبوبة. أي: كأن الشمس أعارته الضوء إلا لثاته، استثنى اللثات؛ لأنه لا يستحب بريقها، ثم قال: أسف عليه بالإثم، أي: ذر. ولم تكدم بأسنانها على شيء يؤثر فيها. وتقدير البيت: أسف بإثمك ولم تكدم عليه بشيء. ونساء العرب تذر بالإثم على الشفاه واللثات فيكون ذلك أشد للمعان الأسنان.

قوله: (فهَيَّاكَ والأمر)، البيت. المعنى: أهدرك أن تلبس الأمر الذي إن توسعت مواجعه ضاقت عليك مخارجه.

قوله: (فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع)، قال الراغب: العبودية إظهار التذلل، والعبادة أبلغ منها؛ لأنها غاية التذلل، ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال وهو الله تعالى؛ ولهذا قال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا يَا إِلَهَ﴾ [الإسراء: ٢٣]. والعبادة ضربان: عبادة بالتسخير كما في قوله تعالى: ﴿تَسْخِطُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّعْيُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَخِّرُهُ بِحَيْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، وعبادة بالاختيار وهي لدوي النطق، وهو المأمور به في نحو قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] (١).

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٤٢.

قلت: هذا يسمّى الالتفات في علم البيان،.....

فإن قلت: كيف طابق قوله: «هذا يسمّى الالتفات» سؤاله: «لم عدل عن لفظ الغيبة؟».

قلت: الجواب من وجهين:

أحدهما: أن قوله «لم عدل؟» كان استفهاماً فيه نوع إنكار، أي: ماذا حمل على ارتكاب خلاف مقتضى الظاهر، وكان الأصل أن يجري الكلام على الغيبة. أجب: أن هذا ليس بنكير في علم البيان، بل هو مشهورٌ ومُسمّى بالالتفات الذي هو الانتقال من إحدى الصيغ الثلاث إلى الأخرى لمفهوم واحد. وذلك الانتقال من دأبهم وافتنائهم في الكلام. ثم أتى بجواب آخر أعم منه فقال: «ولأن الكلام» أي: مُطلق الكلام سواء صدر منهم أو من غيرهم «إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسنَ طريقةً لنشاط السامع»، وهذه الطريقة وهي أن يتضمّن الجواب الزيادة على المطلوب من الأسلوب الحكيم؛ ولهذا أتى بالمستشهدات المتنوعة الجامعة لأكثر أنواع الالتفات، لتكون كالتعريف له. وفيما شرّحنا كلامه لطيفة وإرشاداً إلى أن الأمثلة كالتعريف حيث وضعنا الحدّ موضعها، وفيما سلك إيجازاً من وجه، لأنه علّم منه حدّه وأقسامه.

وثانيهما: أن في الكلام إطناباً، وأنه جوابٌ واحدٌ. وحققة الجواب قوله: «ولأن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسنَ طريقةً» وقوله: «وذلك على عادة افتنائهم» توطئة للجواب، وقوله: «هذا يسمّى الالتفات» توطئة للتوطئة. ونحوه سؤاله في أول «طه»<sup>(١)</sup>: فإن قلت: ما فائدة الثقل من لفظ المتكلم إلى لفظ الغائب؟ قلت: غير واحدة، منها: عادة الافتنان في الكلام وما يعطيه من الحُسن والرّوعة، ومنها كذا وكذا. و«الواو» في «وما يعطيه» كالواو في «ولأن الكلام» من عطف البيان على طريقة: أعجبتني زيدٌ وكرمه.

قوله: (في علم البيان)، اعلم: أن البيان كثيراً ما يُطلق على أنواع المعاني والبيان والبدیع كما

(١) انظر: (١٠: ١٢٧).

قد يكونُ من الغيبةِ إلى الخطاب، ومن الخطابِ إلى الغيبةِ، ومن الغيبةِ إلى التكلمِ، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَبَ بِرِيحِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسُقِنْتُهُ﴾ [فاطر: ٩].

وقد التفتَ امرؤ القيسِ ثلاثَ التفتاتِ في ثلاثةِ أبيات:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمِدِ	وَنَامَ الْحَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ	كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمِدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَنِي	وُخْبَرْتُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

وذلك على عادة افتنانهم في الكلام، وتصرفهم فيه، ولأنَّ الكلامَ إذا نُقِلَ من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ؛ كان ذلك أحسنَ تطريةً لنشاطِ السامعِ، وإيقاظًا للإصغاءِ إليه من إجرائه على أسلوبٍ واحدٍ، وقد تختصَّ مواقعه بفوائد.

يُطلقُ عليها علمُ البديع. ويُمكنُ أن يُقالَ: إنَّ الالتفاتَ من حيث إنه يفيدُ التطريةَ وحُسْنَهَا من البديع، ومن حيثُ إفادتهُ التفنُّنَ<sup>(١)</sup> والإخراجَ لا على مُقتضى الظاهرِ من المعاني، ومن حيثُ كونهُ مُستلزمًا لإفادةٍ دقيقةٍ مطلوبةٍ من الكنايةِ التي هي نوعٌ من أنواعِ البيان<sup>(٢)</sup>.

قوله: (قد يكونُ من الغيبةِ)، إلى قوله: (إلى التكلمِ) لفٌّ، ومن قوله: «كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ﴾ [يونس: ٢٢]» إلى قوله: «﴿فُسُقِنْتُهُ﴾ [فاطر: ٩]» نُشْرٌ. ولم يذكرْ للأولِ مثلاً كما ذكرَ لأخويه؛ لأنَّ ما هو بصددهِ في «الفاتحة» أغناهُ عنه، وإنما فصلَ «قد يكون» لكونه بياناً للالتفاتِ.

قوله: (ثلاث التفتات)، قيل: إنَّ الأولَ ليسَ بالتفتاتِ؛ لأنَّ الالتفاتَ تلويحٌ وتغييرٌ وليس فيه. وأجيب بأنَّ حقه أن يقول: ليلى، فلما عدلَ عنه كان تلويحاً.

(١) في (ح) و(ف): «إفادة التفنن».

(٢) لتمام الفائدة انظر: «تحرير التحبير» ص ١٢٣، و«البرهان في علوم القرآن» (٣: ٣١٤).

وَمَا اخْتَصَّ بِهِ هَذَا الْمَوْضِعُ أَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ، .....

واعلم أن للعلماء في مثل «تطاول ليلك» قولين، والذي عليه ظاهر كلامه أنه التفات، ووافقته صاحب «المفتاح»<sup>(١)</sup> مُبَيَّها عليه بقوله: مُبَيَّها في التفاتهِ الأوّلِ على أن نَفْسَهُ وَقَتَ وروِدِ ذلك النبا عليها وَهَتْ<sup>(٢)</sup>؛ فأخذ يُحَاطِئُها بـ«تطاول ليلك». وإِنَّمَا قُلْنَا: ظاهرُ كلامه؛ لأنّه يُمكنُ أن يُقال: إنَّ في البيت الثالث التفاتين: أوْلُهُما ذلك، والآخِرُ جاعِي، والذي عليه أبو علي، وابنُ جَنِّي، وابنُ الأثير: أن ذلك تجرِيدٌ، وأنشدوا قَوْلَ الأَعشى<sup>(٣)</sup>:

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وهذا هو الحقُّ<sup>(٤)</sup>.

وَيُمْكِنُ مَحَلُّ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى التَّغْلِيبِ لِلْقُرْبِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى. وتقريرُ التجرِيدِ ما قَدَّرَهُ صاحبُ «المفتاح»: وهو أن نَفْسَهُ كانَ مِنْ حَقِّها أن تَشَبَّهَتْ وَتَتَصَبَّرَ فِي المصائبِ فَعَلَّ أمثالها مِنَ الملوِكِ<sup>(٥)</sup>. فلما لم تَفْعَلْ جَرَدَها وخاطَبَها تَأْنِيًّا، ولا يبعدُ أن يكونَ مِثْلُ صاحبِ «المفتاح» أَيْضًا إلى التَّغْلِيبِ لتقريره هذا.

واعلم أن حصولَ التطرية من الانتقالِ ليس لمجرّدِ كونه انتقالًا، بل لاستبعاِه لطيفةً؛ إذ اللفظُ متبوعُ المعنى، فالتطريةُ إِنَّمَا تَحْصُلُ مِنْ انتقالِ المعنى مِنْ قِبَلِ انتقالِ اللفظِ؛ لأنَّ الأرواحَ إِنَّمَا تستلذُّ بالمعنى، وإليه الإشارةُ بقوله: «وقد تختصُّ مواقعه بفوائد».

قوله: (لَمَّا ذُكِرَ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ)، يعني: أن العبدَ حينَ خَصَّ الحمدَ بالله<sup>(٦)</sup> تعالى، وأجرى

(١) «مفتاح العلوم» ص ٢٠٣.

(٢) من الوله، وهو ذهابُ العقلِ والتحيُّرُ من شدّةِ الوجد.

(٣) ديوان الأَعشى ص ١٣٠. وصدر البيت: وَدَغَّ هَرِيرَةً إِنْ الركبَ مرتحل.

(٤) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (١: ٤٠٩).

(٥) «مفتاح العلوم» ص ٢٠٣.

(٦) في (ف): «الحمد لله».

وأجري عليه تلك الصفات العظام، تعلق العلمُ بمعلومٍ عظيمٍ الشأن، حقيقٍ بالثناء، وغاية الخضوع، والاستعانة في المهّمات؛ فخطوب ذلك المعلوم المتميّز بتلك الصفات فقيل: إياك يا من هذه صفاته نخض بالعبادة والاستعانة، لا نعبدُ غيرك، ولا نستعينه، ليكون الخطابُ أدلّ على أنّ العبادة له لذلك التميّز الذي لا تحقّق العبادة إلا به،.....

عليه تلك الصفات العظام على طريقةٍ لزم منها إثبات المطلوب مع التميّز التام لتلك الذات، وانضمام استحقاقه لذلك الشكر اللساني بالشكر بالجوارح والقلبِ خاطبه<sup>(١)</sup> بقوله: «إياك يا من هذه صفاته نعبدُ ونستعين»، فترقى من البرهان إلى العيان، ومن مدرج علم اليقين إلى عين اليقين.

قوله: (فقيل: إياك يا من هذه صفاته)، الفاء للتعقيب، أي: فأريد الخطابُ فقيل: إياك، مثلها في قوله تعالى: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْنَلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]. وما أحسن الفاء التي في قوله: «فخطوب»، فإنها منادية على أنّ المقام للتدرّج والترقي، لا على تقدير السؤال المقول عنده: كيف تحمدون؟ فقيل: إياك نعبدُ، وأبى الله تعالى إلا نصرة الحق.

قوله: (ليكون الخطابُ أدلّ)، تعليلٌ للتدرّج، يعني لما حصل من إجراء الأوصاف على من يستحقُّ الحمد على سبيل الغيبة تميّز الموصوف. ومن التميّز استحقاقه الثناء وغاية الخضوع بناءً على ترتب الحكم على الوصف، أريد مزيد ذلك، فخطوب ذلك المتميّز ليتقوى ذلك التميّز السابق فيزيد ذلك الاستحقاق؛ لأنّ مقام المشاهدة لا يحتمل ما يحتمله مقام الغيبة من الإيهام؛ فترقى من الحمد إلى العبادة والاستعانة مع رعاية معنى الاختصاص.

قال ابن جنّي: إنّما ترك الغيبة إلى الخطاب؛ لأنّ الحمد دون العبادة، ألا تراك تحمدُ نظيرك ولا تعبدُه؟! ولما صار إلى العبادة التي هي أقصى أمد الطاعة قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إصرارًا بها وتقربًا منه<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ط): «خاطب».

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ١٤٥).



فإن قلت: لم قرنت الاستعانة بالعبادة؟ قلت: ليُجمع بين ما يتقرب به العباد إلى ربهم وبين ما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهته، فإن قلت: .....

ويمكن أن يُعبّر بلسان أهل العرفان ويُقال: إن الحمد مبادئ حركة المرید، فإن نفس السالك إذا تزكّت، ومرآة قلبه إذا انجلت فلاحَتْ فيها أنواعُ العناية - والعناية هي التي أوجبَت الولاية - تجرَدَت النفس الزكية للطلب، فرأت آثارَ نِعَمِ الله عليها سابعةً، وأطافه غير متناهية، فحمدت على ذلك وأخذت في الذكر، فكشفت لها الحجاب من ما وراء أستار العزّة عن معنى رب العالمين، فشهدت ما سوى الله على شرف الفناء، مفتقرة إلى المبقّي محتاجة إلى التربية؛ فترقت لطلب الخلاص من وحشة الإدبار وظلمة السكون إلى الأغيار. فهبت لها من نفحات جناب القدس نسيات أطاف الرحمن الرحيم، فعرجت من هذا المقام بلمعات بوارق الجلال من وراء سجاجف<sup>(١)</sup> الجمال إلى الأحد الصمد، المالك الحقيقي، فنادت بلسان الاضطرار في مقام ﴿لَمِنَ الْمَلِكِ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَجْدُ الْقَهَّارُ﴾ [غافر: ١٦]: أسلمت نفسي إليك، وألجأت ظهري إليك. وهناك خاصت لجة الوصول، وانتهت إلى مقام العين فحققت نسبة العبودية فقالت: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وهنا انتهاء مقام السالك. ألا ترى إلى سيّد الخلق كيف عبّر عن مقامه هذا بقوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]؟ فطلبت التمكين بقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ \* أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، واستعادت عن التلوين بقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فقصد مستكملًا ورجع مكملًا. وفي كلام صاحب «المفتاح» إيباء إلى هذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

قوله: (من جهته)، الضمير راجع إلى «ما يتقرب» يعني أنهم يتقربون بالعبادة، ويطلبون ما هو المحتاج إليه في هذه العبادة، وهو إعانة الله إياهم على العبادة. وهذا التقدير ملائم

(١) جمع سجع، وهو الستر.

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٠٢.

فلم قُدمتِ العبادةُ على الاستعانةِ، قلتُ: لأنَّ تقديمَ الوسيلةِ قبلَ طلبِ الحاجةِ؛ ليستوجبوا الإجابةَ إليها. فإن قلتُ: لم أُطلقتِ الاستعانة؟ قلتُ: ليتناولَ كلَّ مُستعانٍ فيه،.....

للتفسيرِ الثاني للاستعانة. وعليه يتوجَّه السؤالُ بأن يقال: إن كان طلبُ الإعانةِ على الطاعةِ مُقدِّمًا على الطاعةِ، فكيفَ آخره؟ فيجَابُ: قُدِّمَ لكونه وسيلةً وأُخِّرَ لكونه طلبًا.

قوله: (ليستوجبوا الإجابةَ إليها)، الانتصاف: أهلُ السنَّةِ لا يَعْتقدونَ وجوبَ الثوابِ على الله تعالى، بل يقولون: هو تفضُّلٌ منه وإحسان، لكنَّه يجِبُ بإيجابه، فإنَّما أن يكونَ الزمخشريُّ أرادَ صدقَ الخيرِ، أو أجرى ذلك على قواعده في اعتقادِ وجوبِ الجزاء<sup>(١)</sup>.

الإنصاف: إنَّ في قوله: «تقديم العبادة كالوسيلة»، إشعارًا بأنَّهم فعلوا بقدرتهم ليُحصَلوا ما ليسَ من قُدرتهم، وهو الاستعانةُ، وكلاهما من فَضْلِ الله.

قوله: (ليتناولَ كلَّ مُستعانٍ فيه)، يعني: لم يُذكَرْ مُتعلِّقُ الاستعانةِ لقصدِ التعميمِ، فلو ذُكِرَ لَقَصَرَ عليه.

الانتصاف: قوله: أطلقَ ليشمل في الموضعينَ ليسَ بمُسَلَّمٍ، فإنَّ الفِعْلَ لا عُمومَ له كَمَصْدِرِهِ، والإطلاقُ يقتضي الإبهامَ والشيوعَ، والنفسُ إلى المُبْهَمِ أتوقُّ لتعلُّقِ الآمالِ المختلفةِ بالمُبْهَمِ دونَ المُعَيَّنِ<sup>(٢)</sup>.

وقلتُ: ليس هذا من العامِّ الذي توهمه، ولا من المُطلقِ الذي تصوَّره؛ بل هو من قبيلِ المُقيَّدِ الذي قُصِدَ بإطلاقه توخِّي العمومِ؛ ولذلك قال: أطلقَ ليشمَلَ؛ وذلك أنَّ قرائنَ المقامِ دلَّتْ على أنَّ المستعانَ فيه ما هو، فلم يَلْتَمِثْ إليه، وقصدَ الإطلاقَ؛ ولذلك<sup>(٣)</sup> إذا قُصِدَ تقييدهُ بأحدٍ ما هو شائعٌ فيه قيلَ: هذا تحكُّمٌ، بخلافِ المُطلقِ المتعارفِ! ألا ترى إلى كلامِ صاحبِ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٦٥).

(٢) المصدر نفسه (١: ٦٩).

(٣) في (ط): «وكذلك».

والأحسنُ أن تُراد الاستعانةُ به، وبتوفيقه على أداء العبادَةِ، ويكونُ قوله: ﴿أَهْدِنَا﴾ بيانًا للمطلوبِ من المعونة؛ كأنه قيل: كيف أعينكم؟ فقالوا: اهدنا الصراطَ المستقيمَ، وإنما كانَ أحسنَ لتلاؤمِ الكلامِ، وأخذِ بعضِهِ بحُجزةٍ بعضُ.....

«المفتاح»<sup>(١)</sup>: «أو القصدِ إلى نفسِ الفعلِ بتزليلِ المُتعدِّي منزلةَ اللازم - ذهابًا في نحو: فلانٌ يُعطي ويمنعُ: إلى معنى: يفعلُ الإعطاءَ - إيهامًا للمبالغةِ بالطريقِ المذكورِ في إفادةِ اللامِ الاستغراقِ؟» والمذكورُ قوله. فإذا كانَ المقامُ خطابيًا مثل: المؤمنُ غرٌّ كريمٌ؛ حُجِّلَ المُعَرَّفُ باللامِ - مُفردًا كانَ أو جمعًا - على الاستغراقِ بعلَّةِ إيهامِ أنَّ القَصْدَ إلى فردٍ دونَ فردٍ آخرَ مع تحقُّقِ الحقيقةِ فيها يعودُ إلى ترجيحِ أحدِ المتساويين. أو لا ترى إلى معنى التعليلِ في قولِ المصنِّف: «لأنَّ مَنْ أنعمَ اللهُ عليه بنعمةِ الإسلامِ لم تبقَ نعمةٌ إلا اشتملتُ عليه؟» فإنَّ قرائنَ المقامِ دلَّت على أنَّ المُتعلِّقَ المُضَمَّرَ هو الإسلامُ؛ فاستدعى معنى العمومِ إطلاقَ الإنعامِ بإطلاقِهِ على الإسلامِ مجازًا؛ ليشملَ كلَّ إنعامٍ. ولو ذكِرَ نعمةُ الإسلامِ لاقتصرَ عليها ولم يُنبهْ على هذه النكتة.

قوله: (والأحسنُ أن تُراد الاستعانةُ به وبتوفيقه)، أي: الاستعانةُ بتوفيقه. وقوله: «به» توطئة. فعلى هذا تركَ المُتعلِّقَ للاختصارِ لقريظة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لأنَّ الإقامةَ على أداءِ العبادَةِ لا تتأتى إلا بالتوفيق.

قوله: (لتلاؤمِ الكلامِ)، يُقال: لاءمتُ القومَ مُلاءمةً إذا أصلحتُ وجمعتُ بينهم. وإذا اتَّفَقَ شيئان فقد التأمَا.

وحُجزةُ الإزار: مَعْقِدُهُ، وحُجزةُ السراويل: التي فيها التُّكَّة.

المعنى: إذا قُدِّرَ التعميمُ في «نستعين» لم يوافق «اهدنا»؛ لأنَّ المطلوبَ في «اهدنا» خاصٌّ و«نستعين» عامٌّ. وكذا إنَّها يكونُ ملائمةً لأولِ الكلامِ وهو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إذا قُدِّرَ التوفيقُ؛ لأنَّ العبادَةَ لا تتمُّ إلا باستعانةِ الله وتوفيقه. فعلى هذا قوله: «ويكونُ قوله: اهدنا» عطفٌ على «أن يُراد».

ولقائل أن يقول: الحمل على العموم أولى؛ لتوافق ألفاظ هذه السورة الكريمة في المعنى المطلوب منها<sup>(١)</sup> كما كرر، ولأن التوسل بالعبادة إلى تحصيل مرام يستوعب جميع ما يصح أن يستعان فيه ليدخل فيه التوفيق أيضا دخولا أوليا أولى من طلب مجرد التوفيق. ويلائمه أيضا قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]؛ لأن صراط المسلمين أعم من العبادات؛ إمّا دنيا: فالعبادات والاعتقادات وعلم الأخلاق والسياسات والمعاملات والمناكحات وغير ذلك، وإمّا عقبى: فالنجاه من شدائد البرزخ والحشر والصراط والميزان ومن عذاب النار والوصول إلى دار القرار، والفوز بالدرجات العلى. وكل ذلك مفتقر إلى إعانة الله وفضله. وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] بعد قوله: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا...﴾ [الأنعام: ١٥١] الآيات إيحاء إلى هذا المعنى. وأيضا، طرق الضلالات التي يستعاض منها بقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] لا نهاية لها، وباستعانتها يتخلص من مهالكها.

فإن قلت: المراد بالعبادة في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ هي وما يتعلق بها وما تتوقف عليه<sup>(٢)</sup>؟ قلت: فإذن وافقت الاستعانة في العموم. وأيضا قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مطلق كما قال: «أطلق ليشمل كل إنعام» قال القاضي: والضمير المستكن في الفعلين للقارئ ولسائر الموحدين. أدرج عبادته في تضاعيف عبادتهم، وخلط حاجته بحاجتهم لعلها تقبل بركتها ويحب إليها؛ ولهذا شُرعت الجماعة. انظر إلى هذه الاعتبارات الدقيقة في معنى الشمول والعموم لتعثر على تلك الرمزة وهي كونهما أم القرآن ومطلع التنزيل<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «المطلوب منها» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «عليها».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٦٧).

وقرأ ابن حُبَيْش: (نستعين) بكسر النون.

﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٦]

هُدَى: أصله أن يتعدى باللام، أو بـ«إلى»، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩]، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢]، فعومل معاملة «اختار» في قوله تعالى: ﴿ وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، .....

قوله: («نستعين» بكسر النون)، قيل: هي لغة بني تميم، فإنهم يكسرون حروف المضارعة إذا لم ينضم ما بعدها، سوى الياء لاستثقال الكسرة عليها.

قوله: (أن يتعدى باللام أو بـ«إلى»)، روي عن المصنف<sup>(١)</sup>: يقال: هداه لكذا وإلى كذا: إذا لم يكن في ذلك، فيصل إليه بالاهتداء، وهداه كذا - بدون اللام و«إلى» - مُحْتَمَلٌ للحالين بين أن يكون فيه وبين أن لا يكون، حتى لا يجوز أن يقال في قوله: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩]: لسُبُلِنَا أو إلى سبلنا. وفيه بحثٌ لجواز تقدير الإرادة في الأول، أي قوله: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا ﴾ أو إرادة تحصيل المراتب العالية في الثاني؛ ومن ثمَّ جمع السبيل، كأنه قيل: مَنْ جاهد في سبيل واحد لتهديتهم إلى سبيل الخيرات كلها، كما ورد «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَزَقَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»<sup>(٢)</sup>، ولا فرق بين إلى واللام. وقال في قوله تعالى: ﴿ مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾ [آل عمران: ١٩٣] يقال: دعاه لكذا وإلى كذا، وناداه له وإليه، ونحوه: هداه للطريق وإليه؛ وذلك أن معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص واقعان جميعاً، أي: يجمعها<sup>(٣)</sup> معنى الحصول والوصول.

(١) في «أساس البلاغة» ص ٦٩٨ (هدي)، وعبارته ثَمَّة: «وهده للسبيل وإلى السبيل والسبيل».

(٢) أخرجه أبو نُعَيْمٍ في «حلية الأولياء» (١٥: ١٠) من حديث أنسٍ وَضَعَفَهُ.

(٣) في (ط): «يجمعها».

ومعنى طلب الهداية وهم مهتدون: طلبُ زيادةِ الهدى بمنح الألفاظ، كقوله: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].  
وعن عليٍّ وأبي رضى اللہ عنهما: (اهدنا): ثبنتنا، وصيغةُ الأمرِ والدعاءِ واحدة؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما طَلَبٌ، .....

قوله: (ومعنى طلب الهداية)، على تقدير سؤالٍ وهو أن يُقال: كيف طلبوا الهداية وهم مهتدون؟ وهل هذا إلا تحصيلٌ للحاصل؟ وأجاب بجوابين: أحدهما: أنهم طلبوا الزيادة، وثانيهما: طلبوا الثبات<sup>(١)</sup>. قال القاضي: والمطلوبُ إمَّا زيادةُ ما مُنحوه من الهدى، أو الثباتُ عليه، أو حصولُ المراتبِ المُترتبةِ عليه. فإذا قاله العارفُ الواصلُ عنى به: أرشدنا طريقَ السيرِ لتمحوَ عنَّا ظلماتِ أحوالنا وتُميطَ غواشيَ أبداننا؛ لنستضيءَ بنورِ قدسِكَ فتراك بنورك<sup>(٢)</sup>.

قوله: (الألفاظ)، وهي جمعُ لُطْفٍ. وهو في عُرفِ المتكلمين: ما يختارُ عنده المكلفُ الطاعةَ وينتهي بسببه عن المعصية<sup>(٣)</sup>. وتامُّ تقريره سيجيءُ في أولِ «البقرة». ومنحُ الألفاظِ هاهنا هو التوفيقُ المرادُ بالاستعانةِ على تقريره.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، تقريرُ الاستشهادِ به أنه تعالى أثبتَ لهم الجهادَ على لفظِ الماضي، وأوقعَ ضميرَ التعظيمِ ظرفًا له على المبالغةِ، أي: في سبيلنا ووجهنا مُخلصينَ لنا، ولا يكونُ مثلُ هذا الجهادِ إلا هدايةً لا غايةً بعدها. ثم قال: ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ على الاستقبالِ، وصرَّحَ بلفظِ «سُبُلَنَا»، ولا يستقيمُ تأويلُه إلا بما ذكَّرَ من طلبِ الزيادةِ بمنحِ الألفاظِ.

قوله: (وصيغةُ الأمرِ والدُّعاءِ واحدة؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما طلب)، يعني: صيغةُ الأمرِ حقيقةً في القولِ للطلبِ للفعلِ، وهو المختار.

(١) قوله: «وثانيهما: طلبوا الثبات» ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٧١).

(٣) هذا تعريفُ المعتزلةِ للُطْفِ. انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون» (٢: ٦٥٧).

وإنما يتفاوتان في الرتبة، وقرأ عبد الله: (أرشدنا).

(السُّرَّاطُ): الجادة، من سَرَطَ الشيء؛ إذا ابتلعه؛ لأنه يَسْرَطُ السَّابِلَةَ إذا سلكوه،

قوله: (وإنما يتفاوتان في الرتبة)، أي: صيغةُ أفعالٍ إمَّا أن تَصْدُرَ عن مساوٍ للمخاطبِ أو لا، والأوَّلُ الالتماس، والثاني إمَّا أن يَصْدُرَ عَمَّنْ له الاستعلاءُ أو لا، والأوَّلُ الأمر، والثاني الدعاء.

قوله: (وقرأ عبد الله)، إذا قيل: عبد الله مطلقاً، فهو ابنُ مسعود. قال صاحبُ «الجامع»<sup>(١)</sup>: كان من خواصِّ رسولِ الله ﷺ، وصاحبِ سرِّه وسواكِهِ ونَعْلِهِ وطَهْرِهِ في السفر، شهدَ بَدْرًا وما بعدها من المشاهد، وهاجرَ إلى الحبشة، وصَلَّى إلى القِبْلَتَيْنِ، وكان سادسًا في الإسلام، وشهدَ له رسولُ الله ﷺ بالجنَّة، وكان يُشْبِهُ النَّبِيَّ ﷺ في سَمَتِهِ ودَلَّةِ وَهْدِيهِ.

قوله: (السَّابِلَةُ)، الأساس: مَرَّتِ السَّابِلَةُ والسوابِلُ، وهمُ المُخْتَلِفُونَ في الطرقاتِ لخوائجهم.

الراغب<sup>(٢)</sup>: يقال: الصراطُ والزُّرَّاطُ والسُّرَّاطُ. والأصلُ سَرَطْتُ الطعامَ وَزَرَدْتُهُ: إذا ابتلَعْتَهُ. وَسُمِّيَ بذلكَ تصوُّراً أنه إمَّا أن يَبْتَلِعَهُ سالِكُهُ أو يبتلعَ هو سالِكَهُ. ألا تَرَى أَنَّهُ قِيلَ: فلانٌ أَكَلَتْهُ المفازةُ إذا أَضْمَرْتَهُ أو أَهْلَكْتَهُ<sup>(٣)</sup>، وأكلَ المفازةَ إذا قَطَعَهَا؟ وعلى هذا النحوِ قال أبو تمام<sup>(٤)</sup>:

رَعَتْهُ الْفَيَافِي بَعْدَ مَا كَانَ حَقْبَةً      رَعَاها وَماءُ الرَوْضِ يَنْهَلُ سَاكِبَهُ<sup>(٥)</sup>

وقيل: قَتَلَ أرضاً عالمها، وقَتَلَتِ الأرضُ جاهلها.

(١) «جامع الأصول» (٢: ٥٨٤).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٦٣).

(٣) في (ط): «وأهلكته».

(٤) حبيب بن أوس الطائي، الشاعر المُفَلِّقُ المشهور (ت ٢٣١هـ). له ترجمة في: «سير النبلاء» (١١: ٦٣).

(٥) «ديوان أبي تمام» بشرح الخطيب التبريزي (١: ١٢٢).

كما سُمِّيَ لِقَمًّا؛ لأنه يلتقمهم، والصراطُ، من قَلْبِ السَّيْنِ صَادًّا؛ لأجلِ الطَّاءِ، كقوله: (مسيطر) في (مسيطر)، وقد يُشَمُّ الصَّادُ صَوْتَ الزَّايِ، وقُرِئَ بِهِنَّ جَمِيعًا، وفُصِّحَ هُنَّ إِخْلَاصُ الصَّادِ، وهي لغةُ قَرِيشٍ، وهي الثَّابِتَةُ فِي الإِمَامِ. ويُجْمَعُ: سُرَطًا، نحو: كِتَابٌ وَكُتُبٌ، وَيُذَكَّرُ وَيؤنثُ كَالطَّرِيقِ وَالسَّبِيلِ، والمراد به: طريقُ الحَقِّ، وهو مِلَّةُ الإِسْلَامِ.

﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [٧]

بَدَلٌ مِنَ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وهو فِي حُكْمِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَهْدَانَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، أَهْدَانَا صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، كَمَا قَالَ: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥].....

وَسُمِّيَ الطَّرِيقُ: اللَّقَمَ وَالْمُلْتَقَمَ عَلَى هَذَا النِّحْوِ، وَذَلِكَ فِي مَعْنَى الْمَلْقُومِ، كَالنَّقْضِ بِمَعْنَى الْمُنْقُوضِ.

قَوْلُهُ: (مُسَيِّطِرٌ)، الْمُسَيِّطِرُ: الْمُسَلِّطُ عَلَى الشَّيْءِ، الْأَسَاسُ: وَهُوَ مُسَيِّطِرٌ عَلَيْنَا وَمُتَسَيِّطِرٌ (١): مُتَسَلِّطٌ وَمَالِكٌ.

قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ بِهِنَّ)، الضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى قِرَاءَةِ «سِرَاطٍ» بِالسَّيْنِ، وَإِلَى قَلْبِهَا صَادًّا، وَإِلَى إِشْهَامِ الصَّادِ الزَّايِ. قَالَ فِي «الشَّعْلَةِ» (٢): قَرَأَ قَبْلُ (٣) بِالسَّيْنِ عَلَى الْأَصْلِ، وَغَيْرُهُ يَبْدَأُهَا صَادًّا لِتَجَانُسِ الطَّاءِ فِي الْإِسْتِعْلَاءِ وَالْإِطْبَاقِ، فَإِنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ السَّيْنِ وَهُوَ مَهْمُوسٌ مُسْتَقْبَلٌ مُنْتَفَحٌ إِلَى الطَّاءِ وَهُوَ مَجْهُورٌ مُسْتَعْلٍ مُطْبِقٌ.

(١) فِي (ط) وَ(ح): «وَهُوَ مُسَيِّطِرٌ وَمُتَسَيِّطِرٌ عَلَيْنَا».

(٢) «شَرْحُ شَعْلَةِ عَلَى الشَّاطِئِيَّةِ» ص ٦٩.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ الْمَعْرُوفِ بِقَبْلُ (ت ٢٩١هـ)، مِنْ أَعْيَانِ الْقُرَّاءِ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي: «مَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ

الْكِبَارِ» (١: ٢٣٠).



فإن قلت: ما فائدة البدلِ، وهلا قيل: اهدنا صراطَ الذين أنعمتَ عليهم؟

قلت: فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الطريقَ المستقيمَ بيانه وتفسيره: صراطُ المسلمين، ليكونَ ذلك شهادةً لصراطِ المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجهٍ وأكده، كما تقول: هل أدلكَ على أكرمِ الناسِ وأفضلِهِم فلان، فيكونُ ذلك أبلغَ في وصفه بالكرم والفضل من قولك: هل أدلكَ على فلانِ الأكرمِ الأفضلي؛ لأنك نثيتَ ذكره مجملًا أولًا، ومفصلاً ثانيًا، وأوقعتَ فلانًا تفسيرًا وإيضاحًا للأكرم الأفضلي؛ فجعلته علمًا في الكرم والفضل، فكأنك قلت: من أرادَ رجلًا جامعًا للخصلتينِ فعليه بفلانٍ فهو المشخصُ المعينُ؛ لاجتماعهما فيه غيرِ مدافعٍ ولا منازعٍ.....

وقرأ خَلَفٌ<sup>(١)</sup> بإشمامِ الصادِ الزاي، بالغَ في طلبِ المُشاكلةِ بينِ الزاي والطاء؛ لأنها تزيدُ على الصادِ في الموافقة<sup>(٢)</sup> للطاء بالجهرِ.

قوله: (ما فائدة البدلِ وهلا قيل: اهدنا صراطَ الذين؟)، قد يُظنُّ أنه سؤالان، وليس به؛ بل هو سؤالٌ واحدٌ، فإنه لما قال: «صراطَ الذين أنعمتَ عليهم: بدلٌ من الصراطِ المستقيمِ، وهو في حُكْمِ تكريرِ العاملِ» اتَّجِهَ لسائلٍ أن يقول: لِمَ أطنبَ الكلامَ وكرَّرَ المعنى الواحدَ، وهلا اقتصرَ على قوله: «اهدنا صراطَ الذين أنعمتَ عليهم»، وما فائدةُ هذا التكريرِ؟ يدلُّ عليه تقديمُ الفائدةِ في الجوابِ وكونه منطويًا على جوابٍ واحدٍ.

قوله: (فجعلته علمًا في الكرم والفضل)، يعني أنَّ البدلَ فيه معنى التكريرِ ومعنى التوضيحِ. فالتوضيحُ يرفعُ الإبهامَ عن نفسِ المتبوعِ، والتوكيدُ يرفعُ إبهامَ ما عسى أن يتوهمَ في النسبةِ. وإلى التوكيدِ الإشارةُ بقوله: «التوكيدُ لما فيه من التثنية»، وإلى التوضيحِ الإشارةُ بقوله:

(١) أبو محمد خلف بن هشام البزار البغدادي (ت ٢٢٩هـ)، من أعلام القراءة وأهل الاختيار فيها. له ترجمة

في: «تاريخ بغداد» (٨: ٣٢٢) و«معرفة القراء الكبار» (١: ٢٠٨).

(٢) في (ط): «على الصاد للموافقة».

﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ، وَأَطْلَقَ الْإِنْعَامَ لِيَشْمَلَ كُلَّ إِنْعَامٍ؛ لِأَنَّ مِنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِنِعْمَةِ الْإِسْلَامِ لَمْ تَبْقَ نِعْمَةٌ إِلَّا أَصَابَتْهُ وَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ، وَعَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هُمُ أَصْحَابُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ أَنْ يُغَيَّرُوا، .....

«وَالْإِشْعَارُ بِأَنَّ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ بَيَّانُهُ وَتَفْسِيرُهُ»، ثُمَّ إِذَا اجْتَمَعَ رَفَعُ الْإِبَاهِمَيْنِ يَصِيرُ ذَلِكَ الْمُبْهَمُ مُشَخَّصًا مُعَيَّنًا، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «فَهُوَ الْمُشَخَّصُ الْمُعَيَّنُ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِيهِ غَيْرُ مُدَافِعٍ وَلَا مُنَازِعٍ»، فَإِذْ هِيَ الْفَرْقُ بَيْنَ التَّأَكُّدِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ هُوَ: أَنَّ الْبَدَلَ يُوَضِّحُ الْمَتَّبِعَ كَالْبَيَانِ، وَيُؤَكِّدُ أَمْرَ الْمَتَّبِعِ فِي النِّسْبَةِ كَالتَّأَكُّدِ، وَفِيهِ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَيْهَا وَهُوَ أَنَّهُ تَوْكِيدٌ لِنَفْسِ النِّسْبَةِ، وَإِلَيْهِ أَوْ مَأْ بِقَوْلِهِ: «كَأَنَّهُ قِيلَ: اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، اهْدِنَا صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ».

قَوْلُهُ: «لِيَشْمَلَ كُلَّ إِنْعَامٍ»، تَعْلِيلٌ لِلْإِطْلَاقِ، وَقَوْلُهُ: «لِأَنَّ مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ» تَعْلِيلٌ لِلْإِشْتِمَالِ، يَعْنِي أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُذَكَّرَ مُتَعَلِّقٌ «أَنْعَمْتَ»، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، فَأَطْلَقَ لِيَشْمَلَ كُلَّ إِنْعَامٍ، ثُمَّ كُنِيَ بِهِ عَنْ ذَلِكَ الْمَقْيَدِ لِيُؤَدِّنَ بِأَنَّ<sup>(١)</sup> نِعْمَةَ الْإِسْلَامِ مُشْتَمَلَةٌ عَلَى جَمِيعِ النِّعَمِ، فَلَوْ قَيَّدَ أَوَّلًا، لَمْ يُفِدْ هَذِهِ الْفَائِدَةَ.

قَالَ الْإِمَامُ: النِّعْمَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَنْفَعَةِ الْمَفْعُولَةِ عَلَى جِهَةِ الْإِحْسَانِ إِلَى الْغَيْرِ<sup>(٢)</sup>. وَسَيَجِيءُ تَقْرِيرُ هَذَا التَّعْرِيفِ فِي سُورَةِ «لَقْمَانَ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَالَ الْقَاضِي: الْإِنْعَامُ إِيْصَالُ النِّعْمَةِ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ الْحَالَةُ الَّتِي يَسْتَلْذُّهَا الْإِنْسَانُ؛ فَأُطْلِقَتْ لِمَا يَسْتَلْذُّهُ مِنَ النِّعْمَةِ وَهِيَ اللَّيْنُ، وَنِعْمَ اللَّهُ - وَإِنْ كَانَتْ لَا تُحْصَى - مُنْحَصَرَةٌ فِي جَنْسَيْنِ: دُنْيَوِيٍّ وَأُخْرَوِيٍّ.

وَالدُّنْيَوِيُّ: إِمَّا مَوْهَبِيٌّ كَحَلْقِ الْبَدَنِ وَالْقُوَى الْحَالَّةِ فِيهِ وَنَفْخِ الرُّوحِ وَإِشْرَاقِهِ بِالْعَقْلِ

(١) فِي (ف): «لِيُؤَدِّي بِأَنَّ».

(٢) «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ» (١: ٢٢٠).

وقيل: هم الأنبياء، وقرأ ابن مسعود: (صراط من أنعمت عليهم). ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بدل من ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ على معنى أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من غضب الله والضلال، أو صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله والضلال. ....

وما يتبعه من القوى كالفهم والفكر، أو كسبي: كتركيب النفس عن الرذائل، وتحليلها بالأخلاق الفاضلة، وكتزوين البدن بالهيئات المستحسنة والمال والجاه.

والأخروي: أن يغفر ما فرط منه، ويرضى عنه ويؤثقه في مقعد صدق. والمراد هاهنا القسم الأخير، فإن ما عداه يشترك فيه المؤمن والكافر<sup>(١)</sup>.

وقلت: الأشبه الحمل على الإطلاق كما ذكر المصنف. نعم الذرائع النعم العاجلة<sup>(٢)</sup> لتحصيل النعم الآجلة؛ ولهذا من الله تعالى على حبيبه بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ [الضحى: ٦] إلى آخر السورة.

قوله: (وقيل: هم الأنبياء)، يدل عليه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ [مريم: ٥٨] قال<sup>(٣)</sup>: «من للبيان؛ لأن جميع الأنبياء منعم عليهم. وأولى الوجوه الأول؛ إذ عم كل من آمن بالله من الأنبياء وغيرهم ليطابق ألفاظ السورة، ويعضده قوله: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، لا توقيت فيه».

قوله: (على معنى أن المنعم عليهم هم الذين سلموا)، يعني إنما يصح إبدال هذا من ذلك إذا اعتبر مفهوم أحدهما مع منطوق الآخر ليتفقا. ولذلك قال: «هم الذين سلموا من غضب الله»، ووسط ضمير الفصل، وهو من بدل الكل. وإذا جعل ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ صفة لـ ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ كان من قبيل: شجاع باسل؛ من إقامة الوصف مقام الموصوف

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٧٦).

(٢) في (ط): «الحاصلة».

(٣) يعني الزمخشري في (١٠: ٤٧). وفي (ط): «فإن بدل قال».

فإن قلت: كيف صحَّ أن يقع «غير» صفةً للمعرفة وهو لا يتعرَّف وإن أُضيفَ إلى المعارف؟ قلتُ: (الذين أنعمت عليهم) لا توقيت فيه، فهو كقوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني

لرسوخه فيه، فأذن ذلك بأن تلك الذات جامعةٌ لهذين المعنيين، وإليه الإشارة بقوله: «على أنهم جمَّعوا بين النعمة المطلقة وبين السلامة من غضب الله».

قوله: (لا يتعرَّف)، يقال: تعرَّفتُ ما عند فلان، أي: تطلَّبتُ حتى عرَّفتُ.

قوله: (لا توقيت فيه)، أي: «الذين أنعمت عليهم»، قريبٌ من النكرة؛ لأنه لم يقصد به قوِّمٌ بأعيانهم، و«غيرُ المغضوب عليهم» قريبٌ من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة. وكلُّ واحدٍ منهما فيه إبهامٌ من وجهٍ واختصاصٌ من وجه<sup>(١)</sup>.

التخمير<sup>(٢)</sup>: المؤقت في الأصل: هو الذي حُدَّ وقته، ثم جعلَ عبارةً عن المحدود.

قوله: (ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني)، تمامه:

فمضيتُ نمةً قلتُ: لا يعنيني<sup>(٣)</sup>

لم يردُّ باللئيم لئيمًا بعينه، ولا كلُّ اللئام لاستحاليته، ولا الحقيقة لاستحالة أن يمرَّ على مجرد الحقيقة لعدمها في الخارج بل لئيمًا من اللئام، واللام للعهد الذهني «المعبر عنه بتعريف الجنس على ما سبق في ﴿الحمد لله﴾».

قال ابن الحاجب: الحقيقة الذهنية معرفةٌ في الذهن، نكرةٌ في الخارج، فقوله: «يسبني» صفةٌ للئيم<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «واختصاص من وجه» ساقط من (ط)، و(ح).

(٢) سبق التعريف به، وأنه أحدُ شروح المُفصل.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) في «الكافية» بشرح الرضي الاسترأبادي (٣: ٢٤٦).

قال الزجاج: وهو بمنزلة قولك: إني أمر على الرجل ميثك فأكرمه، هذا المثال أظهر؛ لأن الأول يحتمل الحال<sup>(١)</sup>.

وأجيب أنه لا يحتملها؛ لأن القائل يمدح نفسه ويصف ذاته وتؤدته، وأن الحلم دأبه وعادته، لا أنه مر على لثيم معين مرة، وأنه احتمل مساءته ومسبته.

وعن بعضهم: لا يحتملها لثلاث تكون مقيّدة؛ لأن الجملة وهي «يسبني» إذا كانت حالاً تكون مقيّدة بخلاف الصفة.

وقلت: دلّ عطف «فمضيت» و«قلت» - وهما ماضيان - على «أمر» وهو مضارع على إرادة الاستمرار المورث للعادة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [فاطر: ٢٩]، وعلى أن المسببة والتعاطف إنما يحدثان منه عند مروره عليه.

فإن قلت: جعلت هذا الوجه - أي: عدم التعيين في الصفة والموصوف - أقوى الوجوه وقد روى الترمذي عن عدي بن حاتم: أن رسول الله ﷺ قال: «المغضوب عليهم اليهود والضالون هم النصارى»<sup>(٢)</sup>.

قلت: قاله صلوات الله عليه وسلم تعريضا بعدي؛ يدل عليه: ما روينا عن الترمذي أيضا عن عدي قال: أتيت رسول الله ﷺ وكنيت جئت بغير أمان ولا كتاب، فلما دُفعت إليه أخذ بيدي ثم ساق الحديث إلى قوله: فحمد الله وأثنى عليه ثم قال لي: «يا عدي، ما يفرك من الإسلام أن تقول: «لا إله إلا الله» فهل تعلم من إله سوى الله؟ قلت: لا، ثم قال: أتفر من أن يقال: الله أكبر، فهل تعلم شيئا أكبر من الله؟ قلت: لا. قال: اليهود مغضوب

(١) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٥٣).

(٢) «سنن الترمذي» (٢٩٥٣) و(٢٩٥٤)، وهو في «المسند» (١٩٣٨١)، وصححه ابن حبان (٦٢٤٦)، وانظر

تمام تخريجه في «مسند أحمد».

ولأنَّ المغضوبَ عليهم والضَّالِّينَ خلافَ المُنعمِ عليهم، فليسَ في ﴿عَترٍ﴾ إذن الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرَّف. وقُرئَ بالنصبِ على الحال،.....

عليهم والنصارى ضلال، قلتُ: فإني حنيفٌ مُسلم، فرأيتُ وجهه تَبَسَّط فرحاً»<sup>(١)</sup> قلتُ: وكان عديُّ نَصْرانيًّا.

الراغب: إن قيل: كيف فسَّر على ذلك وكلا الفريقين ضالٌّ ومغضوبٌ عليه؟  
قيل: خصَّ كلَّ فريقٍ منهم بصفةٍ كانت أغلبَ عليهم، وإن شاركوا غيرَهم في صفاتٍ ذمٍّ.

إن قيل: ما الفائدةُ في تراؤفِ الوصفين، وأحدهما يقتضي الآخر؟  
قيل: ليسَ من شرطِ الخطابِ أن يُقتصرَ في الأوصافِ على ما يقتضي وصفًا آخرَ دون ذلك الآخر، ألا ترى أنك تقول: حيٌّ سَميعٌ بصيرٌ، والسَّمعُ والبصرُ يقتضي الحياة؟! ثم ليسَ من شرطِ ذلك أن يكونَ ذكْرُه لَعْوًا، وإنما ذكرَ ﴿عَترٍ المَغضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾؛ لأنَّ الكفارَ قد شاركوا المؤمنينَ في إنعامٍ كثيرٍ، فبيَّن بالوصفِ أنَّ المرادَ ليسَ إلاَّ نعمةً مخصوصةً<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولأنَّ المغضوبَ عليهم والضَّالِّينَ خلافَ المُنعمِ عليهم)، قال أبو البقاء: إنَّ «غيرَ» إذا وَقعتَ بين مُتضادَّين وكانا معرِفَتَيْنِ تعرَّفَتَ بالإضافة، كقولك: عَجِبْتُ من الحركةِ عَترِ السُّكونِ<sup>(٣)</sup>.

الراغب<sup>(٤)</sup>: الضَّلالُ والخطأُ: العدولُ عن الطريقِ المُستقيمِ، وعن الصوابِ، سواءً كانَ العدولُ عن ذلك عَمْدًا أو سَهْوًا، وسواءً كانَ يسيرًا أو كثيرًا، والصوابُ من الشيءِ يُجْرِي

(١) هو جزءٌ من الحديثِ السابق.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ٦٨).

(٣) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ١٠).

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٦٦-٦٧)، وانظر: «المفردات» ص ٥٠٩-٥١٠.

وهي قراءة رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورُوِيَتْ عن ابن كثير. وذو الحال: الضمير في «عليهم»، والعامل «أنعمت»، وقيل: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: هم اليهود، لقوله: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠].

مَجْرَى الْقَرْطَاسِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْمَرْمَى فِي أَنَّهُ هُوَ الصَّوَابُ وَبَاقِيهِ ضَلَالٌ وَخَطَأٌ؛ وَهَذَا قَالُوا: كَوْنُنَا أُخْيَارًا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَكَوْنُنَا أَشْرَارًا مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ.

وَلِصُعُوبَةِ الصَّوَابِ وَكَوْنِهِ وَاحِدًا، وَرَدَّ فِي الْأَلْفَاظِ النَّبَوِيَّةِ: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا»<sup>(٢)</sup>، وَعَلَى هَذَا النَّظَرِ قَالَ: «مَنْ اجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»<sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا عَلِمَ هَذَا، عَلِمَ أَنَّ لَيْسَ كُلُّ خَطِئٍ وَضَلَالٍ يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ الدَّائِمُ؛ بَلْ كَمَا قَدْ يُسَمَّى أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ نَحْوُ الْكُفْرِ ضَلَالًا وَبَاطِلًا وَخَطَأً، قَدْ يُسَمَّى بِذَلِكَ أَصْغَرُ الصَّغَائِرِ، وَقَدْ يَتَقَارَبُ الْوَصْفَانِ جَدًّا وَمَوْصُوفَاهُمَا مَتَبَاعِدَانِ، فَعَرَضُ الضَّلَالِ وَالْخَطَأِ عَرِضٌ، وَالتَّفَاوُتُ بَيْنَ أَدْنَاهُ وَأَقْصَاهُ كَثِيرٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَيْتَنِي﴾ [الضحى: ٧] أَي: وَجَدَكَ غَيْرَ مُهْتَدٍ إِلَى مَا سَبَقَ إِلَيْكَ مِنَ النَّبُوَّةِ وَالْعِلْمِ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لِيَّ ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وَقَدْ يُعْبَرُ عَنْ سُوءِ الْاِخْتِيَارِ نَحْوُ: ﴿فَعَلْنَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠] وَيُعْبَرُ عَنِ الْحَيِّبَةِ قَالَ: ﴿إِنَّ الْمَجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧].

قَوْلُهُ: (قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، أَي: عَادَتُهُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَإِلَّا فَجَمِيعُ الرِّوَايَاتِ قِرَاءَتُهُ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ شَاذَةٌ سِوَاهُ أُسْنَدَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ نُسِبَتْ إِلَى ابْنِ كَثِيرٍ؛ لِكُونِهَا لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَ الْأَثْمَةِ السَّبْعَةِ. قَالَ الزَّجَّاجُ: وَيَجُوزُ أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ، أَي: أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ لَا مَغْضُوبًا عَلَيْهِمْ، أَوْ

(١) وَهُوَ الْمَهْدَفُ وَالغَرَضُ يُرْمَى إِلَيْهِ. وَفِي «الْمَفْرَدَاتِ»: مَجْرَى الْمُقَرَّطِسِ مِنَ الْمَرْمَى، عَلَى الْبِنَاءِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الْأَشْبَةُ بِالصَّوَابِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٢٤٣٢)، وَالبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٦٧)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١: ٢٢٠).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣٥٢)، وَمُسْلِمٌ (١٧١٦)، مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والضالون: هم التّصارى لقوله: ﴿قَدْ صَكُّوا مِنْ قَبْلِ﴾ [المائدة: ٧٧]. فإن قلت: ما معنى غضبِ الله؟ قلت: هو إرادة الانتقام من العصاة، .....

على الاستثناء. وحقّ «غير» في الاستثناء النَّصْبُ إذا كان ما بعدَ إلا منصوباً<sup>(١)</sup>.

وقال الفراء: لا يجوزُ الاستثناء؛ لأنّه حينئذٍ بمعنى سيّئ، فلا يجوزُ أن يُعْطَفَ عليها بـ«لا»؛ لأنّها نفْيٌ وجَحْدٌ ولا يُعْطَفُ الجَحْدُ إِلَّا على الجَحْدِ، ولا يجوزُ: جاءني القومُ إِلَّا زيدًا ولا عمراً. وأجازه الأخفش<sup>(٢)</sup> وقال: جاءني القومُ إِلَّا زيدًا، معناه لا زيدٌ فيجوز العطفُ عليه بـ«لا» حملاً على المعنى<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو البقاء: وذو الحالِ الضميرُ في «عليهم»، ويضعفُ أن يكونَ حالاً من «الذين»؛ لأنّه مُضَافٌ إليه، و«الصراط» لا يصحُّ بنفسه أن يعملَ في الحال. وقيل: يجوزُ ويعملُ فيها معنى الإضافة<sup>(٤)</sup>.

قوله: (هو إرادة الانتقام)، المعنى ما سبق في الرحمن الرحيم. وهذه الطريقة مسلكٌ آخر وهو: أن الغضبَ تغيرٌ يحدث عند غليانِ دم القلبِ لإرادة الانتقام، وهو على الله تعالى محال، فيُحْمَلُ على إرادة الانتقام. والقانونُ في أمثاله هو أن جميع الأعراضِ النفسانية مثل الرحمة والفرح والسرور والغضب والحياء والمكر والخداع والاستهزاء لها أوائلٌ وغاياتٌ، فإذا وُصِفَ اللهُ تعالى بشيءٍ منها، يكونُ محمولاً على الغايات، لا على البدايات. مثاله: الغضبُ ابتداءه غليانُ دم القلب، وغايته إرادةُ إيصالِ الصّررِ إلى المغضوبِ عليهم؛ فلُفِظَ الغضبُ في حقِّ الله تعالى يُحْمَلُ على إرادة الانتقام كما قاله، لا على غليانِ دم القلب. قال ابنُ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٥٣).

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المَجَاشِعِيُّ (ت ٢١١هـ)، كان من أعيانِ البصريين، وفي مسلّخِ سيبويه في جَوَدَةِ النظرِ ودَقَّةِ الاختيار. من تصانيفه «معاني القرآن». له ترجمة في «إنباه الرواة» (٢: ٣٦).

(٣) «معاني القرآن» للفراء (١: ٨).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٠).



وإنزال العقوبة بهم، وأن يفعل بهم ما يفعله الملك إذا غضب على من تحت يده، نعوذ بالله من غضبه، ونسأله رضاه ورحمته. فإن قلت: أي فرق بين ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأولى، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ الثانية؟ قلت: الأولى: محلها نصب على المفعولية، والثانية: محلها الرفع على الفاعلية. فإن قلت: لم دخلت «لا» في: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾؟

قلت: لما في «غير» من معنى النفي كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين، وتقول: أنا زيداً غير ضارب، .....

جئني: ولما ذكر النعمة صرح بالخطاب لموضع التقرب من الله بذكر نعمته، وأسند النعمة إليه، ولما صار إلى ذكر الغضب روى عنه تعالى الغضب وانحرف إلى الغيبة، فانظر إلى هذه الأسرار<sup>(١)</sup>.

قوله: (وأن يفعل)، معطوف على إنزال العقوبة بهم من باب: أعجبنى زيد وكرمه.

قوله: (محلها الرفع على الفاعلية)، قال أبو البقاء: ليس في «غير المغضوب» ضمير؛ لقيام الجاز والمجرور مقام الفاعل؛ ولذلك لم يجمع<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لم دخلت لا؟)، تقرير السؤال: لم دخلت «لا» في ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ولا منفي قبله، وإنما يؤتى بـ«لا» بعد حرف العطف إذا كان قبله منفي، يقال: ما جاء زيد ولا عمرو، ولا يقال: جاء زيد ولا عمرو؟

قوله: (لما في «غير» من معنى النفي)، اعلم أن «لا» مزيدة عند البصريين لتوكيد النفي، وعند الكوفيين بمعنى غير<sup>(٣)</sup>.

(١) «المحتسب» (١: ١٤٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٠).

(٣) المصدر نفسه (١: ١٠).

مع امتناع قولك: أنا زيدًا مثل ضارب، لأنه بمنزلة قولك: أنا زيدًا لا ضارب. وعن  
عمر وعلي رضي الله عنهما أنها قرآ: (وغير الضالين).

وقرأ أيوب السخيتاني: (ولا الضالين) بالهمزة، كما قرأ عمرو بن عبيد: (ولا جان)

[الرحمن: ٣٩، ٥٦، ٧٤]، وهذه لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين، .....

قوله: (مع امتناع قولك: أنا زيدًا مثل ضارب)، قال الزجاج: النحويون يجوزون  
أنت زيدًا غير ضارب، ولا يجوزون: أنت زيدًا مثل ضارب؛ لأن زيدًا من صلة ضارب  
فلا يتقدم عليه<sup>(١)</sup>. تم كلامه. وذلك أن وقوع الممول فيما لا يقع فيه عامله ممتنع فامتنع  
قولك: أنا زيدًا مثل ضارب؛ لأن «مثل» مضاف إلى ضارب و«زيدًا» معموله، فكما لا  
يجوز تقدم ضارب على المثل لأنه مضاف إليه للمثل، لا يجوز تقدم «زيدًا» عليه. وقولك:  
أنا زيدًا غير ضارب، إنما يجوز؛ لأن «غير» لما كان متضمنًا معنى النفي، كان بمنزلة: أنا  
زيدًا لا ضارب، والإضافة في «غير» كإضافة.

قوله: (أيوب السخيتاني)<sup>(٢)</sup>، قال صاحب «الجامع»<sup>(٣)</sup>: هو أيوب بن أبي تميمة السخيتاني  
كان إمامًا ثقة ثبتًا حجة ورعًا، أتى أنسًا، وسمع الحسن وابن سيرين. السخيتاني بسكون  
الخاء المعجمة وكسر التاء فوقها نقطتان وبالنون، منسوب إلى السخيتان: وهي الجلود<sup>(٤)</sup>.

قوله: (جد في الهرب)؛ لأن التقاء الساكنين فيما إذ كان أولهما حرف لين والثاني مدغمًا  
فيه مُغْتَفَرٌ، فإذا هرب عن<sup>(٥)</sup> هذا الجائر فقد جد في الهرب.

(١) «معاني القرآن وإعراجه» للزجاج (١: ٥٤).

(٢) يعني: أيوب بن أبي تميمة السخيتاني، ثقة حجة ثبت، من الخامسة (ت ١٣١هـ).

(٣) «جامع الأصول» (١: ١٨٤).

(٤) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد الفقرة التالية، وقدمتها هنا مراعاة لترتيب «الكشاف».

(٥) في (ط): «من».

ومنها ما حكاها أبو زيد من قولهم: شابة ودابة.

«آمين»: صوتٌ سُمِّيَ به الفعلُ الذي هو استَجِبَ، كما أن: رُوَيْدٌ، وَحَيْهَلٌ، وَهَلَمَّ أصواتٌ سُمِّيَتْ بها الأفعالُ التي هي: أمهلٌ وأسرعٌ وأقبلٌ. وعن ابنِ عباسٍ سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ عن معنى آمين، فقال: «افعل»، .....

قال ابنُ جنِّي: ذُكِرَ أَنَّ أَيُوبَ سُئِلَ عن هذه القراءة فقال: هي بَدَلٌ من المَدَّةِ لالتقاءِ الساكنين، وَحَكَى اللِّحْيَانِيُّ<sup>(١)</sup> في الباز: البَازُ بالهَمْزَةِ. وَوَجْهُهُ: أَنَّ الألفَ ساكنَةٌ ومُجاوِرَةٌ لفتحةِ الباءِ قَبْلَها. وقد ثَبَتَ أَنَّ الحرفَ الساكنَ إذا جاورَ الحركَةَ فإنَّهم يُنزِلُونَهُ منزلةَ المُحْتَمَلِ بها كما في الوقفِ على بَكرٍ هذا بَكرٌ<sup>(٢)</sup>.

قوله: («آمين» صوت)، أي: لَفْظٌ سُمِّيَ به الفعلُ. قال صاحبُ «الضَّوِّءِ»: إنهم وإن قالوا: إن هذه الأسماءُ موضوعةٌ مواضعَ الأفعالِ إِلَّا أَنَّ ذلكَ تجوُّزٌ منهم؛ لأنَّها موضوعةٌ مواضعَ مصادرٍ سادَّةٍ مسدَّةٍ أفعالها. فإذا قُلْتَ: صَهْ فَمَعْنَاهُ: سكوتك بالنصبِ، أي: اسكُتْ سكوتك ثم أُقِيمَ صَهْ مَقَامَهُ، وَلَمَّا كانَ هو سادًّا مَسَدًّا الفِعْلِ عَبَّرَ النُّحَوِيُّونَ بِأَنَّهُ اسمٌ للفعلِ قَصْرًا لِلْمَسَافَةِ، وَإِلَّا فَهو اسمٌ لِلْمَصْدَرِ في<sup>(٣)</sup> الحَقِيقَةِ. وَقَدِيمًا كانَ يَخْتَلِجُ هذا التَّأْوِيلُ في صَدْرِي حَتَّى ظَفَرْتُ بِنَصِّ من قِبَلِ أَبِي إِسْحاقَ الزَّجَّاجِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ في «آمين» أَنَّهُ صوتٌ موضوعٌ موضعَ الاستِجابَةِ، كما أن «صه» موضوعٌ موضعَ السكوتِ. وقال الزَّجَّاجُ: وَحَقُّهُ من الإِعْرابِ الوَقْفُ؛ لأنَّهُ بَمَنْزِلَةِ الأصواتِ إذ<sup>(٤)</sup> كانَ عَيْرَ مُسْتَقٍّ من فِعْلٍ إِلَّا أن النونَ فُتِحَتْ لالتقاءِ الساكنين<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو الحسن علي بن المبارك اللحياني. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (٢: ٢٥٥).

(٢) «المحتسب» (١: ٤٥).

(٣) في (ط): «على».

(٤) في (ط): «إذا».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٥٤).

وفيه لُغتان: مَدُّ أَلْفِهِ وَقَصْرُهَا، قَالَ:

وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا

وقال:

أَمِينٌ فَرَادَ اللَّهُ مَا يَبِينُنَا بُعْدَا

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «لَقَنَنِي جَبْرِيلُ: آمِين، عِنْدَ فَرَاعِي مِنْ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

وقال: إِنَّهُ كَالْحَتَمِ عَلَى الْكِتَابِ، وَلَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْمَصَاحِفِ،

وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ لَا يَقُولُهَا الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ الدَّاعِي.

قَوْلُهُ: (وَيَرْحَمُ اللَّهُ)، تَمَامُهُ:

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا

قَوْلُهُ: (أَمِينٌ فَرَادَ اللَّهُ)، تَمَامُهُ:

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطُحِلُّ إِذْ لَقَيْتَهُ

الْبَيْتَانِ أَنْشَدَهُمَا الزَّجَّاجُ (١).

قَوْلُهُ: (كَالْحَتَمِ عَلَى الْكِتَابِ)، رَوَيْنَا عَنْ أَبِي زُهَيْرِ النَّمَيْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ

قَدْ أَلَحَّ فِي الْمَسْأَلَةِ: «أَوْجَبَ أَنْ خَتَمَ» فَقِيلَ: بِأَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: «بِأَمِينٍ» قَالَ أَبُو زُهَيْرٍ: آمِينَ مِثْلُ

الطَّابِعِ عَلَى الصَّحِيفَةِ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢).

كَمَا أَنَّ الْحَتَمَ عَلَى الْكِتَابِ يَمْنَعُهُ مِنْ ظَهْوَرٍ مَا فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ كُتِبَ إِلَيْهِ - وَهُوَ الْفَسَادُ -

كَذَا الْحَتَمُ فِي الدَّعَاءِ يَمْنَعُهُ مِنَ الْفَسَادِ الَّذِي هُوَ الْحَيْبَةُ. لِمَا رَوَيْنَا عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٥٤) والبيت الأول لمجنون ليل قيس بن الملوح، وقيل لعمر بن أبي ربيعة.

انظر: «لسان العرب» (أمن)، «تاج العروس» (١: ١٢١) (أمن)، والبيت الثاني لجبير بن الأضبط كما في

«تاج العروس» (فطحل) و(أمن).

(٢) «سنن أبي داود» (٩٣٨).

وعن أبي حنيفة مثله، والمشهورُ عنه وعن أصحابه أنه يُخفيها.

ورَوَى الإخفاءَ عبدُ اللهِ بنُ مُغفَلٍ، وأنسٌ عن رسولِ اللهِ ﷺ، وعندَ الشافعي رضي اللهُ عنه يَجْهَرُ بها. وعن وائلِ بنِ حُجرٍ أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا قرأ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: آمين، ورفعَ بها صوتَه. وعن رسولِ اللهِ ﷺ أنه قال: لأبي بنِ كعبٍ: «ألا أخبرُكَ بسورةٍ لم يَنْزَلْ في التوراةِ والإنجيلِ والقرآنِ مثلها؟» قلتُ: بلى يا رسولَ اللهِ، قال: «فاتحةُ الكتابِ، إنها السَّبْعُ المثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أوتيته». وعن حذيفةَ بنِ اليمانِ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنَّ القومَ لَيَبِيعُ اللهُ عليهمُ العذابَ حَتْمًا مَقْضِيًّا، فيقرأ صَبِيٌّ من صبيانهم في الكتابِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فَيَسْمَعُهُ اللهُ تعالى فيرفعُ عنهم بذلكَ العذابَ أربعينَ سنةً.

قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا دعا أحدُكم فلا يقل: اللهم اغفر لي إن شئت، ولكن ليغزِمَ وليُعْظِمَ الرغبةَ»<sup>(١)</sup> أي: في الإجابة.

قوله: (في الكتابِ)، المُغْرِبُ<sup>(٢)</sup>: أكتَبَ الغلامَ وكتَبَه: علَّمَه الكتابَ، ومنه سلَّم غلامَه إلى مُكْتَبٍ أي: مُعلِّمِ الحِطِّ. رُوِيَ بالتخفيفِ والتشديدِ. وأما المُكْتَبُ والكَتَابُ فمكانُ التعليمِ وقيل: الكُتَّابُ: الصِّبيانُ.

الجوهري: الكُتَّابُ: الكَتَّابَةُ، والكُتَّابُ أيضًا والمكْتَبُ واحد.

وعن المُبرِّدِ: ومَن قال للموضع: الكُتَّابُ فقد أخطأ. وفي معناه رَوَيْنَا عن الدارمي<sup>(٣)</sup> عن ثابتِ بنِ عَجَلانَ الأنصاريِّ: كان يُقال: إنَّ اللهَ ليريدُ العذابَ بأهلِ الأرضِ فإذا سَمِعَ تعليمَ الصِّبيانِ بالحكمةِ صرفَ ذلكَ عنهم. يعني بالحكمةِ: القرآنَ.

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٧٨).

(٢) «المُغْرِبُ في ترتيب المُغْرِبِ» (٢٠٦:٢).

(٣) «سنن الدارمي» (٤٣٨:٢).

قال مُخَيَّبُ الدِّينِ النِّوَاوِيُّ صَاحِبُ «الرُّوْضَةِ»<sup>(١)</sup>: وَمِنَ الْمَوْضُوعِ الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنِ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ فِي فَضْلِ الْقُرْآنِ سُورَةَ سُورَةَ، وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ. وَزَادَ الصَّغَانِي: وَضَعَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ عِبَادَانَ وَقَالَ: لَمَّا رَأَيْتِ النَّاسَ اشْتَعَلُوا بِالْأَشْعَارِ وَفَقِهَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَبَدَأُوا الْقُرْآنَ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، أَرَدْتُ أَنْ أَضَعَ لِكُلِّ سُورَةٍ فَضِيلَةً أُرْغَبُ النَّاسَ بِهَا فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَقَلَّ تَفْسِيرٌ خِلا مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْفَضَائِلِ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِتَحْقِيقِهِ.

تَمَّتِ السُّورَةُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ<sup>(٢)</sup>



(١) شيخ الشافعية، الإمام الفقيه الزاهد أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّي النُّووي الشافعيّ الدمشقي (ت ٦٧٦هـ)، صاحب المصنّفات البديعة مثل: «شرح صحيح مسلم» و«روضة الطالبين» و«المجموع شرح المهذب» و«الأذكار»، وغير ذلك من التوَاليفِ القاضية بِإِمَامَتِهِ وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ. لَهُ تَرْجَمَةٌ فِي: «تَذَكُّرَةُ الْحِفَاطِ» (٤: ١٤٧٠)، و«طبقات السبكي» (٨: ٣٩٥).

(٢) فِي (ف): «وَاللَّهُ أَعْلَمُ نَمَتِ السُّورَةَ».

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩	كلمة المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب .....
١٧	تقديم الدكتور محمد رفعت أحمد زنجير .....
٢٥	مقدمة التحقيق لكتاب «فتوح الغيب» بقلم الأستاذ إباد الغوج .....
٥٥	نماذج من صور المخطوطات المعتمدة في تحقيق كتاب الكشّاف .....
٦٥	نماذج من المخطوطات المعتمدة في تحقيق حاشية الطيبي على الكشّاف .....
٨٩	الإمام الطيبي وحاشيته على الكشّاف، دراسة تحليلية بقلم د. جميل بني عطا .....
٩١	مقدمة الدراسة .....
٩٥	الفصل الأول: التعريف بالطيبي وحاشيته .....
٩٧	تمهيد: عصر الطيبي وبيئته .....
١٠٨	المبحث الأول: التعريف بالطيبي .....
١٠٩	ولادته .....
١١٠	اسمه ولقبه ونسبه .....
١١٣	عقيدته ومذهبه .....
١١٦	صفاته وأخلاقه .....
١١٧	علمه وثقافته .....
١١٩	شيوخه .....
١٢٢	تلاميذه .....

١٢٥	مصنفاته .....
١٢٩	وفاته .....
١٣١	المبحث الثاني: التعريف بحاشية الطَّيِّبي .....
١٣١	تحقيق عنوان الحاشية .....
١٣٣	سبب التسمية ومعناها .....
١٣٤	توثيق نسبة الحاشية إلى الطَّيِّبي .....
١٣٤	الباعث على تأليفها .....
١٣٨	زمان تأليفها ومكانه .....
١٤٢	مقدارها .....
١٤٣	نسخها وأماكن وجودها .....
١٥١	من أقوال العلماء فيها .....
١٥٧	الفصل الثاني: منهج الطَّيِّبي في الحاشية .....
١٥٩	تمهيد: .....
١٦٢	المبحث الأول: منهجه في شرح الكشاف .....
١٧٤	المبحث الثاني: منهجه في بحث المسائل وتحقيقها .....
١٨٤	المبحث الثالث: منهجه في التفسير والقراءات .....
١٨٤	في التفسير .....
١٩٢	في القراءات .....
١٩٧	المبحث الرابع: منهجه في ذكر الأعلام والمصادر وفي النقل عن الآخرين .....
١٩٧	في ذكر الأعلام .....
٢٠٠	في ذكر المصادر .....
٢٠٢	في النقل عن الآخرين .....
٢٠٩	تنوع الموضوعات .....



٢١٣	..... المبحث الخامس: منهجه في الاستشهاد
٢١٣	..... بالقرآن الكريم
٢١٨	..... بالحديث الشريف
٢٢٦	..... بالشعر
٢٣٨	..... بالأمثال
٢٤١	..... بأقوال العرب وأساليهم اللغوية
٢٤٥	..... الفصل الثالث: حاشية الطيبي بين التأثر والتأثير
٢٤٧	..... تمهيد
٢٤٨	..... المبحث الأول: مصادر الحاشية
٢٤٨	..... في التفسير والقراءات
٢٥٠	..... في الحديث وعلومه
٢٥١	..... في اللغة وعلومها
٢٥٣	..... في العقائد والفلسفة وعلم الكلام والتصوف والفضائل
٢٥٣	..... في الأدب والأمثال
٢٥٤	..... في التاريخ والتراجم والسير
٢٥٤	..... في أسماء الأماكن والمواضع والأمم والقبائل
٢٥٥	..... المبحث الثاني: بين الطيبي والزمخشري
٢٥٥	..... التعريف بالزمخشري
٢٥٧	..... التعريف بالكشاف
٢٦٠	..... من مظاهر تأثر الطيبي بالزمخشري
٢٦٢	..... من مظاهر انتصاره للزمخشري
٢٦٤	..... من مآخذه على الزمخشري
٢٧٢	..... المبحث الثالث: تأثر الطيبي بغيره

٢٧٢	..... تأثره بصاحب التقريب
٢٧٥	..... تأثره بصاحب الفرائد
٢٧٧	..... تأثره بصاحب الانتصاف
٢٨٠	..... تأثره بصاحب الإنصاف
٢٨٢	..... تأثره بالقاضي البيضاوي
٢٨٥	..... تأثره بالإمام الرازي
٢٨٧	..... تأثره بالسكاكي
٢٩٠	..... تأثره بضياء الدين ابن الأثير
٢٩٢	..... المبحث الرابع: تأثير الطَّيِّب في غيره
٢٩٢	..... تأثيره في عمر الفارسي
٢٩٦	..... تأثيره في الفاضل اليمني
٣٠١	..... تأثيره في قطب الدين الرازي
٣٠٤	..... تأثيره في سعد الدين التفتازاني
٣٠٨	..... تأثيره في أبي السعود
٣١١	..... تأثيره في الألوسي
٣١٤	..... تأثيره في محب الدين أفندي
٣١٩	..... الفصل الرابع: دراسة حول جهود الطَّيِّب في علوم المعاني
٣٢١	..... تمهيد: حول جهوده البلاغية في الحاشية
٣٢٥	..... علم المعاني: تعريفه ومباحثه
٣٢٦	..... المبحث الأول: أحوال الكلمة المفردة
٣٢٧	..... دلالتها من حيث مادتها
٣٣١	..... دلالتها من حيث هيئتها
٣٣٢	..... * الجمع والإفراد

٣٣٤	..... * التذكير والتأنيث
٣٣٥	..... * صيغ الأفعال
٣٣٩	..... * المشتقات
٣٤١	..... التوابع
٣٤٤	..... بعض الحروف والأدوات ومعانيها
٣٤٤	..... * الفاء
٣٤٦	..... * ثم
٣٤٧	..... * قد
٣٤٨	..... * لولا
٣٤٨	..... * من
٣٥١	..... المبحث الثاني: التعريف والتكثير
٣٥١	..... التعريف
٣٥١	..... * باللام
٣٥٨	..... * بالموصول
٣٥٩	..... * بالإشارة
٣٦٢	..... * بالإضافة
٣٦٤	..... * بالضمير
٣٦٦	..... التكثير
٣٦٨	..... المبحث الثالث: الخبر والإنشاء
٣٦٨	..... الخبر
٣٦٨	..... * تعريفه
٣٦٩	..... * أضربه وأغراضه
٣٧٢	..... الإنشاء
٣٧٢	..... * تعريفه ونوعاه

٣٧٢	..... * الإنشاء الطلبي: صيغه ومعانيها
٣٧٢	..... - التمني
٣٧٤	..... - الاستفهام
٣٧٧	..... - الأمر
٣٧٩	..... - النهي
٣٨١	..... - النداء
٣٨٤	..... المبحث الرابع: التقديم والتأخير
٣٨٤	..... أغراض التقديم والتأخير
٣٨٥	..... * الاهتمام
٣٨٩	..... * الاختصاص أو القصر
٣٨٩	..... * التوكيد والاختصاص
٣٩١	..... * تقوي الحكم
٣٩٣	..... * مراعاة الفواصل
٣٩٥	..... المبحث الخامس: القصر
٣٩٥	..... مفهومه
٣٩٥	..... من طرقه
٣٩٥	..... * تقديم ما حقه التأخير
٣٩٦	..... * النفي والاستثناء
٣٩٦	..... * التعريف بلام الجنس
٣٩٨	..... * توكيد الكلام بالشرط
٤٠٠	..... المبحث السادس: الفصل والوصل
٤٠٠	..... تعريفها
٤٠٠	..... من مواضع الفصل
٤٠٠	..... * كمال الاتصال

- ٤٠١ ..... \* شبه كمال الاتصال
- ٤٠٢ ..... \* كمال الانقطاع بلا إيهام
- ٤٠٣ ..... من مواضع الوصل
- ٤٠٣ ..... \* التوسط بين الكمالين
- ٤٠٥ ..... من محسنات الوصل
- ٤٠٥ ..... \* مناسبة الجمليتين في الاسمية والفعلية
- ٤٠٧ ..... المبحث السابع: الإيجاز والإطناب
- ٤٠٧ ..... تعريفهما
- ٤٠٨ ..... الإيجاز وأنواعه
- ٤٠٨ ..... \* إيجاز الحذف
- ٤٠٩ ..... \* إيجاز القصر
- ٤١١ ..... \* التضمن الذي يفيد الإيجاز
- ٤١١ ..... الإطناب وأنواعه
- ٤١٢ ..... \* الإيضاح بعد الإيهام
- ٤١٢ ..... \* ذكر الخاص بعد العام
- ٤١٣ ..... \* التكرير
- ٤١٤ ..... \* التذييل
- ٤١٦ ..... \* التكميل
- ٤١٧ ..... \* التميم
- ٤١٩ ..... \* الاعتراض
- ٤٢٢ ..... المبحث الثامن: من صور إجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
- ٤٢٢ ..... وضع المضمرة موضع المظهر وعكسه
- ٤٢٥ ..... التعبير بالماضي عن المستقبل

٤٢٥	..... وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية وعكسه
٤٢٧	..... الالتفات
٤٣٠	..... الأسلوب الحكيم
٤٣٣	..... القلب
٤٣٤	..... التغليب
٤٣٥	..... الفصل الخامس: دراسة حول جهود الطيبي في علم البيان
٤٣٧	..... علم البيان: تعريفه ومباحثه
٤٣٨	..... المبحث الأول: التشبيه
٤٣٨	..... مفهومه وغرضه
٤٣٨	..... التشبيه المقلوب
٤٤٠	..... تقديم المشبه به على المشبه
٤٤٠	..... أقسام التشبيه
٤٤١	..... - المفرد بالمفرد
٤٤٢	..... - المركب بالمركب
٤٤٣	..... التشبيه والتمثيل
٤٤٨	..... المبحث الثاني: المجاز
٤٤٨	..... بين الحقيقة والمجاز
٤٥٤	..... المجاز المرسل
٤٥٤	..... * تعريفه
٤٥٤	..... * من علاقاته
٤٥٤	..... - السببية
٤٥٥	..... - المسببية
٤٥٦	..... - المحلية
٤٥٦	..... - الكلية

٤٥٧	..... الاستعارة
٤٥٧	..... * تعريفها
٤٥٧	..... * علاقتها بالتشبيه
٤٥٨	..... * أنواعها
٤٥٨	..... - التصريحية
٤٥٨	..... الأصلية
٤٦٢	..... التبعية
٤٦٦	..... - المكنية
٤٧٠	..... - التخيلية
٤٧٢	..... - التمثيلية
٤٧٣	..... التمثيل والتخييل
٤٨٠	..... المجاز العقلي
٤٨٠	..... تعريفه
٤٨١	..... من ملابساته
٤٨١	..... * المصدرية
٤٨١	..... * الزمانية
٤٨٢	..... * المكانية
٤٨٤	..... المبحث الثالث: الكناية والتعريض
٤٨٤	..... الكناية
٤٨٤	..... تعريفها
٤٨٤	..... * بينها وبين الحقيقة
٤٨٥	..... * بينها وبين المجاز
٤٨٧	..... أقسامها
٤٨٧	..... * الكناية عن موصوف

٤٨٩	..... * الكناية عن صفة
٤٩٠	..... * الكناية عن نسبة
٤٩١	..... تقسيم آخر للكناية
٤٩١	..... * الكناية الرمزية
٤٩٣	..... * الكناية التلويحية
٤٩٤	..... * الكناية الإيمائية
٤٩٦	..... التعريض
٤٩٦	..... تعريفه
٤٩٧	..... من نماذجه في الحاشية
٤٩٩	..... الفصل السادس: دراسة حول جهود الطَّيِّبِي في علم البديع وملحقاته
٥٠١	..... علم البديع: تعريفه ومباحثه
٥٠٢	..... (١) الطباق والمقابلة
٥٠٦	..... (٢) مراعاة النظر
٥٠٧	..... (٣) المشاكلة
٥٠٩	..... (٤) الاستطراد
٥١١	..... (٥) العكس والتبديل
٥١٢	..... (٦) اللف والنشر
٥١٦	..... (٧) التفريق والجمع
٥١٨	..... (٨) الجمع مع التقسيم
٥١٩	..... (٩) التفسير
٥٢٠	..... (١٠) التجريد
٥٢٥	..... (١١) المبالغة
٥٢٧	..... (١٢) الإدماج
٥٢٨	..... (١٣) القول بالوجب



٥٣٠	..... (١٤) الطرد والعكس
٥٣١	..... (١٥) التهيج والإلهاب
٥٣٢	..... (١٦) الخطاب العام
٥٣٤	..... (١٧) الترقّي
٥٣٤	..... (١٨) تجاهل العارف
٥٣٥	..... (١٩) الاستدراك
٥٣٦	..... (٢٠) الترجيع (أو المراجعة)
٥٣٧	..... (٢١) الاقتباس
٥٣٨	..... (٢٢) الأخذ
٥٣٩	..... (٢٣) براعة الاستهلال
٥٤٠	..... (٢٤) حسن التخلّص
٥٤٢	..... (٢٥) حسن الانتهاء
٥٤٥	..... الفصل السابع: الحاشية في الميزان
٥٤٧	..... تمهيد
٥٤٩	..... المبحث الأول: من محاسن الطّبي في الحاشية
٥٤٩	..... في الأهداف
٥٥٢	..... في الأساليب والوسائل
٥٥٦	..... في الشخصية
٥٦٢	..... في قيمة الحاشية ومنزلتها
٥٧٠	..... المبحث الثاني: مأخذ على الطّبي في الحاشية
٥٧٠	..... في القرآن الكريم والاستشهاد به
٥٧٢	..... في الحديث الشريف والاستشهاد به
٥٧٣	..... في القراءات

٥٧٤	..... في الشعر والاستشهاد به
٥٧٥	..... في النقل عن الآخرين
٥٨١	..... في شرح المفردات
٥٨٢	..... في الأسلوب
٥٨٥	..... الخاتمة

## النص المحقق

٦٠٩	..... مقدمة الكتاب
٦٧٧	..... سورة الفاتحة
٦٨٠	..... الآية [١]
٧١٧	..... الآيتان [٢-٣]
٧٣٤	..... الآية [٤]
٧٤١	..... الآية [٥]
٧٥٣	..... الآية [٦]
٧٥٦	..... الآية [٧]
٧٧١	..... فهرس المحتويات





